منشورات الجامعة اللبنانية

قسم الدراسات القانونيّة، السّياسيّة والإداريّة

١٧

التكوين التّاريخي للبنان السّياسي والدّستوري

تأليف

إدمون ربّاط

الجزء الأول

ترجمة: حسن قبيسي

أعدّه للنشر: جورج كتورة

التوزيع:

دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف

الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ٢٠٠٢

A
956.92
R113F
v.1

منشورات الجامعة اللبنانية

قسم الدراسات القانونية، السياسية والإدارية

١٧

التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري

تأليف

إدمون ربّاط

الجزء الأول

ترجمة: حسن قبيسي

أعدّه للنشر: جورج كتورة

التوزيع:

دائرة منشورات الجامعة اللبنانية، الادارة المركزية، المتحف
الفروع الجامعية في المناطق

بيروت ٢٠٠٢

الفهرس

كلمة الأستاذ نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني ١٣

خصوصيّة لبنان ١٧

مقدّمة

تطور الفكرة الدستورية في بلاد الإسلام

دبيب الحركة في الشرق ٣٣

I حقبة الدولة الإسلامية ٣٦

أطوار الدولة الإسلامية الثلاثة ٣٦

١ . تأسيس الدولة الإسلامية ٣٧

ميثاق المدينة ٣٧

فشل العقد المجتمعي ٤١

دولة المسلمين وحسب ٤٢

أهل الذمّة ٤٤

من المدينة ـ الدولة إلى الامبراطورية ٤٦

أسس الدولة الإسلامية ٤٨

٢ . الحكم المطلق ٥١

«النظام البرلماني» العربي ٥١

الاستبداد العباسي ٥٤

ينشر هذا الكتاب بالتعاون مع المجلس النيابي

© دائرة المنشورات في الجامعة اللبنانية

ISBN 9953 - 0 - 0057 - 3

انفصال الولايات وازدواجية السلطة ٥٥

٣. الدولة العسكرية **٥٨**

الصليبيون والمغول ٥٨

عسكرة الإسلام ٦٠

طوائف أهل الذمّة ٦٣

II حقبة الدولة الدستورية ٦٧

الامبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر ٦٧

١. تنظيمات ١٨٣٩ ـ ١٨٥٦ ..... **٦٩**

الحاجة إلى التجديد ٦٩

المحاولات الأولى ٧١

خط كلخانة الهمايوني (١٨٣٩) ٧٣

فرمان ١٨٥٦ ..... ٧٨

٢. دستور ١٨٧٦ ..... **٨٢**

إعلان الدستور ٨٢

تحليل الدستور ٨٤

تعليق الدستور عام ١٨٧٨ ..... ٨٦

٣. ثورة ١٩٠٨ ..... **٨٧**

إعادة العمل بالدستور ٨٧

ثورة ١٩٠٩ المضادّة ٩٠

اليقظة العربية ٩٠

الخيبة والردّة ٩٤

مراجع **٩٧**

القسم الأوّل
البنية المجتمعية والكيان التاريخي

الوسط والتاريخ **١٠٩**

الفصل الأول: مجتمع متعدّد الطوائف ١١١

الشعب اللبناني ١١١

I الطوائف اللبنانية ١١٣

النظام الطائفي ١١٣

الإنقسامات والتجزئة ١٢٤

إنقسامات القرن الخامس ١٢٤

تحت سيطرة الإسلام ١٣١

تعزيز الأوضاع وانشطارها في ظل العثمانيين ١٣٤

النظام الطائفي في البلدان التي خلفت الامبراطورية العثمانية ١٤٠

الوضع الراهن للطوائف في لبنان ١٤٣

A . الطوائف المسيحية ١٤٣

أ) الطوائف الشرقية ١٤٣

١ . طائفة الروم الأرثوذكس ١٤٣

٢ . طائفة السريان الأرثوذكس ١٤٤

٣ . الطائفة الأرمنية الغريغورية ١٤٥

٤ . الطائفة النسطورية ١٤٦

٥ . الطائفة الإنجيلية ١٤٦

ب) الطوائف الكاثوليكية ١٤٧

١ . الطائفة المارونية ١٤٧

٢ . طائفة الروم الكاثوليك ١٤٨
٣ . طائفة الأرمن الكاثوليك ١٤٨
٤ . طائفة السريان الكاثوليك ١٤٨
٥ . الطائفة الكلدانية ١٤٩
٦ . الطائفة اللاتينية ١٤٩
B . الطوائف الإسلامية ١٥٠
C . الطائفة الإسرائيلية ١٥١
II الوضع القانوني ١٥٣
الحقوق الإسلامية والحقوق الوضعية التاريخية ١٥٣
A . الشرع الإسلامي ١٥٣
B . الحقوق الوضعية ١٥٦
C . الحقوق الطائفية ١٦٠
أ) في عهد الانتداب ١٦١
١ . الدستور اللبناني ١٦٢
٢ . القرارات الأساسية ١٦٤
القرار رقم ٦٠ ل.ر. المعدّل بالقرار ١٤٦ ل.ر. ١٦٦
القرار رقم ٥٣ ل.ر. تاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩ .... ١٧٢
ب) منذ عهد الاستقلال ١٧٤
I . حقوق الطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية ١٧٧
A . القوانين الأساسية ١٧٧
قانون ٢ نيسان ١٩٥١ .... ١٧٨
B . القوانين الداخلية ١٨١
C . التقنينات الأخرى ١٨٨

II . حقوق الطوائف الإسلامية ١٩٣
A . الطائفة السنية ١٩٤
١ . وحدة السلطة الطائفيّة ١٩٦
٢ . مبدأ الانتخاب ١٩٧
٣ . الانتخاب المحصور ١٩٧
٤ . الشورى بينهم ١٩٨
٥ . السيادة التشريعية ١٩٩
B . الطائفة الشيعية ٢٠٠
١ . جماعية السلطة الطائفية ٢٠٢
٢ . المشاركة الطبيعية ٢٠٤
٣ . السيادة التشريعية ٢٠٧
C . الطائفة الدرزية ٢٠٧
١ . ثنائية الرئاسة ٢٠٩
٢ . ديموقراطية الانتخاب ٢١١
٣ . جماعية السلطة ٢١٣
III . المحاكم الطائفية والأحوال الشخصية ٢١٤
أشعة متكسّرة وألوان مبرقشة ٢١٥
العائلة ٢١٨
المدنية ٢٢٠
الثقافة ٢٢٣
الطبقات ٢٢٦
الفيدرالية ٢٢٨
مراجع ٢٣٠

الفصل الثاني: الكيان اللبناني

المراحل التاريخية **٢٥٠**

I السوابق الإثنيّة والثقافية ٢٥١

الجبل الأشمّ ٢٥١

A . الساميّون ٢٥٣

B . الهندوروبيّون ٢٦٠

C . العرب ٢٦٦

الفتح ٢٦٧

الموارنة والدروز ٢٦٨

الحكم العربي ٢٧١

الحملات الصليبية ٢٧٤

المماليك ٢٧٨

II الإمارة الإقطاعية **٢٨١**

الفتح العثماني ٢٨٢

في أصول الإقطاعية اللبنانية ٢٨٥

الأمراء المعنيّون (١٥١٦ ـ ١٦٩٧) ٢٩٠

فخر الدين الثاني (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥) ٢٩٢

الأمراء الشهابيون ٢٩٧

الأمير بشير الثاني ٣٠١

حصار بونابرت لعكّا ٣٠٣

الاحتلال المصري (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) ٣٠٦

سقوط الإمارة ٣١٠

السمات المميزة لعهد الشهابيين ٣١٢

الإقطاعية في مرحلتها الأخيرة ٣١٤

III نظام القائمقاميتين (١٨٤٣ ـ ١٨٦٠) ٣١٨

الحركة الأولى ١٨٤١ ..... ٣١٨

فترة حكم عمر باشا ٣٢٠

مسعى إئتلافي بين الدروز والموارنة ٣٢١

تدويل المسألة اللبنانية ٣٢٤

النظام الجديد وتطبيقه ٣٢٦

الحركة الثانية ١٨٤٥ ..... ٣٢٩

تنظيمات شكيب أفندي ٣٣١

الثورة الشعبية لدى الموارنة ٣٣٤

الحركة الثالثة ـ والأخيرة ـ ١٨٦٠ ..... ٣٣٧

تدخّل فرنسا باسم أوروبا ٣٤٢

IV متصرفيّة جبل لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٥) ٣٤٦

اللجنة الدولية الخماسية ٣٤٦

البروتوكول والتنظيم الأساسي ٣٤٨

البلاد وحدودها ٣٤٩

المتصرّف صاحب السلطة التنفيذية ٣٥٠

المجلس الإداري ٣٥٢

القضاء والتشريع ٣٥٦

إلغاء الإقطاعية ٣٥٨

الحياة العامة في عهد المتصرّفية ٣٥٩

الاحتلال التركي خلال الحرب العالمية (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ٣٦١
خاتمة ٣٦٣
مراجع **٣٦٥**

القسم الثاني
الدولة والدستور ـ العوامل التاريخية

الدول العربية ٣٩٥
سوريا ولبنان ضمن الامبراطورية العثمانية ٣٩٨
المراحل الرئيسية لتكوُّن الدولة اللبنانية ٤٠١

الفصل الأول: حرب ١٩١٤

المراحل الرئيسية ٤٠٥
I النظام التركي ٤٠٥
دخول تركيا الحرب ٤٠٥
مجازر أرمينيا ٤٠٦
الشهداء السوريون واللبنانيون ٤١٠
الأتراك في لبنان ٤١٦
II وعود الاستقلال ومعاهدات الإقتسام ٤٢٥
الثورة العربية ٤٢٥
معاهدات الإقتسام السرية ٤٣٧
III التحرير والاحتلال ٤٤٤
النصر ٤٤٤
وضع المناطق المحتلة الثلاث ٤٤٧
الاحتلال الفرنسي للبنان ٤٤٩

IV مؤتمر السلام ٤٥٣
١. المطالب العربية ٤٥٧
٢. المطالب السورية ٤٦١
٣. المطالب اللبنانية ٤٦٤
بعثة كنغ ـ كرين ٤٧٣
اتفاقية سان ريمون ٤٧٦
معاهدة سيڤر ٤٧٨
حرب التحرير الوطنية التركية ٤٨٠
اتفاقية فرانكلين ـ بويّون ٤٨٣
معاهدة لوزان ٤٨٤
V مملكة سوريا العربية ٤٨٩
١. الدولة العربية ٤٩٠
بيان ٥ تشرين الأول ٤٩٢
خطاب ١١ تشرين الثاني ٤٩٣
الذهاب إلى باريس ٤٩٥
تشكيل جهاز الدولة ٤٩٦
٢. المملكة الهاشمية ٤٩٧
جمعية ٥ أيار ٤٩٨
المؤتمر السوري ٥٠٠
محاولة الاتفاق مع فرنسا ٥٠٣
الاستقلال والمملكة ٥٠٦
ردود فعل الحلفاء ٥٠٩
رد الفعل السوري ٥١٠

٣. الدستور ٥١٢
الاستحقاق النهائي ٥١٤
إنذار ١٤ تموز ٥١٧
انحلال العقدة ٥١٩
مراجع ٥٢٧

تقديم
دولة الأستاذ نبيه بري
رئيس المجلس النيابي

«التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري» هو الكتاب الذي يصدره المجلس النيابي اللبناني بالتعاون مع الجامعة اللبنانية. لقد سبق للجامعة اللبنانية أن أصدرت الكتاب نفسه باللغة الفرنسية مقدمة للقارئ تحليلاً وافياً عن التكوين التاريخي لنشأة لبنان في وضعيته الحديثة.

وكان الدكتور ادمون رباط بما عرف عنه من موضوعية وبما يتحلى به من روح علمية رائداً في مجال التأريخ. فنقب في خلفيات التواريخ وفي أروقة الكواليس ومن خلف روائح المؤتمرات والدسائس ما جعل الولادة ولادة لبنان، ولادة ممكنة. لقد امتاز ادمون رباط بالابتعاد عن المواقف المسبقة وبالابتعاد عن المواقف المرتجلة وعن المواقف التي تتسم بها بعض مدعي كتابة تاريخ لبنان. فكان كتابه هذا ثمرة جهد أرشيفي واسع وثمرة خبرة واسعة في التعامل مع المادة التاريخية أولاً وبحياد ثانياً ورغبة مسؤولة ثالثاً. فهو الذي أغنى المكتبة الجامعية بأكثر من مؤلف أسهم في إماطة اللثام عن كثير من المسائل التاريخية التي اختلف فيها المؤرخون كل في جهته وفي مصلحته فكان وهو الحقوقي حكماً في التاريخ وكان، وهو المؤرخ قاضياً في الحق. يعرف كيف يختار موضوعه ويعرف كيف يتدرج فيه من ألفه إلى يائه فنكون معه في متعة القص وفي غبطة الوصول إلى نتيجة لا نقول مرضية، بل نقول مقنعة، ونقول أيضاً منطقية. هكذا فنحن في تعاملنا مع ادمون رباط نكون مع المؤرخ مؤرخين ومع القانوني أبناء قانون متصالحين مع ما يحبون ومع مادتهم. وفي انحيازنا إليه

LAU - Riyad Nassar Library

نكون مع ذاتنا التي تحاول أن تتطلع إلى نفسها في ماضيها لتكون حاضرها ومستقبلها على هدي ما ينتج العقل المفكر والروح السامية المسؤولة.

إن المجلس النيابي إذ اختار ترجمة هذا الكتاب كان هدفه العلمي واضحاً تماماً. فالنسخة الفرنسية الصادرة منذ أكثر من عقد ونصف قد استنفذت غرضها إن صح القول، ووصلت إلى من يجب أن تصل إليهم وبات لزاماً أن تعم الفائدة وأن تكون دائرة المستفيدين من مرجعية الدكتور رباط أكثر اتساعاً وأشد حضوراً.

ثم كان أن أحلنا الترجمة التي تمت لحساب المجلس النيابي إلى الجامعة اللبنانية ومركز المنشورات فيها لتقوم بنشر الكتاب باللغة العربية، وهي التي احتضنت مؤلفات رباط في تاريخ مبكر جداً ليكون متوفراً فيها باللغتين لمن أراد. وذلك من ضمن مشاريع رائدة بدأها المجلس مع الجامعة في غير ما مجال. نتمنى أن يستمر ذلك لما فيه فائدة مشتركة ومنفعى دائمة.

نبيه بري

في اللاذقية ضجة ما بين أحمد والمسيح
هذا بناقوس يدقّ وذا بمئذنة يصيح
كل يقول بدينه يا ليت شعري ما الصحيح.

أبو العلاء المعرّي (٩٧٣ ـ ١٠٥٧)

اتّبع سبيلك ودع الناس يقولون ما يشاؤون.

دانتي

LAU - Riyad Nassar Library

خصوصية لبنان

والتجارة تفضي بشكل طبيعي إلى السلم... غير أنه إذا كانت العقلية التجارية توحّد الأمم، فهي ليست كذلك من حيث توحيدها للأفراد. فنحن نجد أن البلدان التي لا يدين أهلها إلاّ بالعقلية التجارية تتاجر بجميع الأفعال البشرية وبكل القيم الأخلاقية. حتى إن أبسط الأمور التي يقتضيها التعامل الإنساني تحصل فيها مقابل المال أو تُعطى مقابل المال».

مونتسكيو، روح الشرائع.

الكتاب العشرون، الفصل الثاني.

يتّخذ لبنان بالنسبة للعالم العربي الذي تربطه به روابط التاريخ واللغة والثقافة والتجارة والمشاعر طابعاً خاصاً. فقد حصل على تركيبه كدولة تحت اسم «لبنان الكبير» الذي أطلق عليه بالأصل، في أول أيلول ١٩٢٠، بموجب قرار من الجنرال غورو، وذلك قبل أن يكون انتداب عصبة الأمم على سوريا ولبنان قد فُوّض إلى فرنسا بعد. ووضع له هنري دو جوڤنيل، المندوب السامي للجمهورية الفرنسية، بصفته ممثّلاً للقوة المنتَدَبة، دستوراً في ٢٣ أيار ١٩٢٦ أنشأ الجمهورية وأمّن له نظاماً تمثيلياً وحكماً برلمانياً. وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١، أصدر الجنرال كاترو، المفوّض العام المطلق الصلاحيات لفرنسا الحرة في المشرق، بياناً وضع فيه حدّاً للانتداب وأعلن بموجبه استقلال لبنان. ولم يتوصّل لبنان إلى ممارسة سيادته الفعلية إلاّ بناءً على ضرب من الثورة العامة التي

LAU - Riyad Nassar Library

قام بها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣. ثم أصبح في ٢٢ آذار ١٩٤٥، عضواً مؤسساً لجامعة الدول العربية. وشارك وفده في أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو، ووقّع، في ٢٦ حزيران من ذلك العام على ميثاق الأمم المتحدة. وتمّ الجلاء عن أراضيه بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٤٦. وبناءً على اتفاق عقدة مع فرنسا، في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨، فصل الليرة اللبنانية عن فرنك بوانكاريه الفرنسي الذي كان يمدّه بالدعم وحقّق بذلك استقلاليته النقدية. تم فسخ وحدته الاقتصادية مع سوريا، في ١٣ آذار ١٩٥٠، فبدأ بذلك سياسته القائمة على التبادل الحرّ، وأخضع كل اقتصاده لنظام المبادرة الحرة.

في خضمّ هذه الشبكة المعقّدة من التواريخ الرئيسية الغنيّة بالوقائع والأحداث، استكمل لبنان عملية تشكيله ككيان ذي دولة كاملة المعالم يتّصف بكل مواصفات السيادة القانونية ويتمتّع بشخصية قائمة بذاتها على المستوى الدولي.

يمتدّ لبنان على مساحة مقدارها حوالي الـ ١٠,٠٠٠ كلم[١] تقع على الجهة الشرقية من البحر المتوسط الذي يحدّه من الغرب. وتحيط به سوريا من جهتَي الشمال والشرق، كما تحدّه من الجنوب فلسطين حيث قامت إسرائيل. ويشكّل جبل لبنان العمود الفقري لهذه الأراضي الجبلية التي تمتدّ على طول البلاد. أما سفوحه التي تنتشر فيها التجمعات الريفية المتفاوتة الكبر فلا تزال معقلاً لتلك البؤر التي ما انفكّت حتى الآن تزوّد سكانه المتزايدين بعناصر الصمود. كما تنتشر فيه اليوم حقول الأشجار المثمرة ومراكز الاصطياف والإشتاء التي تساهم مع بساتين الحمضيات ومزارع البقول ومع مراكز الاستحمام العديدة التي ازدهرت ازدهاراً كبيراً في المدة الأخيرة على امتداد الساحل، بدعم اقتصاده، القائم بالدرجة الأولى على الخدمات الخارجية، دعماً لا يُستهان به.

أما عاصمته بيروت فتحيط بها الجبال من عدّة جهات. كما أن مدنه

(١) بالضبط ١٠٤٥٢كلم٢. وهو رقم جعل منه بشير الجميّل خلال الحرب الأهلية شعاراً للوحدة الوطنية.

الساحلية الأخرى، كطرابلس التي تنتهي إليها فجوة حمص في سوريا، وصيدا وصور فهي لا تقوى على الاستمرار بممارسة نشاطاتها بدون القُرى التي تطل عليها ـ باستثناء زحلة المتخفية بين الوهاد والتي تتزود من سهل البقاع المترامي أمامها. وهكذا يُثبت الجبل وجوده من جميع النواحي.

ثمّ أن لبنان يدين باسمه لهذا الجبل. فقد ظل هذا الجبل زمناً طويلاً كناية عن تعبير جغرافي يتردّد على امتداد حقب التاريخ. وكان التعبير المذكور، ولا يزال حتى الآن، يدّل من خلال التسمية الشائعة جبل لبنان، على جبل يشكّل جزءاً من منظومة جبلية تمتدّ سلسلتها بشكل يكاد يكون متصلاً على موازاة البحر، وذلك ابتداءً من قمم طوروس الأولى وانتهاء برمال سيناء الرتيبة. ويعتبر الأقدمون أن هذه هي الحدود الطبيعية لسوريا التاريخية التي تتصل من جهة الشرق بالصحاري العربية. فكان لبنان يشكّل جزءاً أساسياً من «سوريا الجبال»[١] التي أتت على ذكرها أولى الكتابات الدينية التي وضعتها البشرية منذ فجر التاريخ. إلاّ أن فرديته لم تبرز عبر العصور إلاّ ببطء. إذ أن هناك احتمالاً ضئيلاً بأن يكون لبنان قد اتّصل عبر رابطة ما من روابط التواصل التاريخي، أو من روابط التكوين الإثني ـ وهذه حظها أقلّ ـ بالمدن الفينيقية القديمة التي كانت منتشرة على امتداد الشاطئ السوري. والواقع أن دخوله إلى معترك الحياة السياسية لا يعود إلاّ إلى بداية القرن السادس عشر في زمن الأمير فخر الدين. في ذلك الوقت، أخذت أوروبا تهتمّ بمصيره عن طريق الموازنة الذين أسفرت علاقاتهم بروما وإيطاليا، ثم بفرانسوا الأول ولويس الرابع عشر، عن نتائج مثمرة ومبكّرة جداً على صعيد بلورة نمط معيّن من الوعي اللبناني. واستمرّ ذلك إلى أن حزمت فرنسا أمرها، بعد تقلّبات كثيرة، وصمّمت على دفع تبلور الوعي المذكور حتى نتيجته الطبيعية، بأن عملت على إيجاد لبنان الكبير.

(١) على حدّ تعبير ف. غرونار، آسيا العليا، الجزء الثامن من الجغرافيا الجامعة، ١٩٢٩.

- F. Grenard. Asie occidentale - Haute - Asie, t. VIII de le Géographie Universelle, Publiée sous la direction de Vidal de la Blanche et L. Gallois, Paris, 1929, P. 197.

LAU - Riyad Nassar Library

وحدود لبنان هي الحدود نفسها التي رسمها له الجنرال غورو عام ١٩٢٠. فقد نشأ عن ذلك يومئذ انتفاخ مفاجئ كان من جرّائه أن ضمت الدولة الجديدة أراضي وأهالي غايةً في التنوع كانت قد اتّبعت في تاريخها مسارات متباينة منذ قرنين من الزمن على الأقل. إذ أضيف إلى نواة جبل لبنان القديم المركزية الشريط الساحلي الذي كان يشكّل في عهد العثمانيين القسم الأكبر من ولاية بيروت، كما أضيفت إليه من جهة الشرق الأقضية الأربعة التي نُزعت عن دمشق، وهي أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا.

وظلت الدولة بعد توسعها حتى حدود لبنان الكبير على ما كانت عليه من قبل، أي أنها ظلت طائفية من حيث جوهرها الاجتماعي [السوسيولوجي]، ومذهبية من حيث حياتها السياسية.

أما النظام الإداري الذي استفادت منه في القرن التاسع عشر (ستام القائمقاميتين من ١٨٤٢ إلى ١٨٦٠ والمتصرفية ذات الحكم الذاتي من ١٨٦١ إلى ١٩١٥) وذلك بحكم الاتفاقات الدولية التي عقدت بين الدول الأوروبية الكبرى وتركيا، فقد استوحى التقاليد والأعراف التي كانت متّبعة في عهد الأمراء. وقد تم إرساؤه على قاعدة طائفية محضة ضمن إطار الطوائف الرئيسة الستّ ولمصلحتها، أعني الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك من الناحية المسيحية، والدروز والسنة والشيعة (المتاولة) من الناحية الإسلامية، وهي الطوائف التي كانت تشكّل عماد سكانه الأساسي. لكن البناء المذكور كان قد ترتّب منذ ذلك الحين بحيث يمنح العنصر الماروني، باعتباره تجمعاً رياديًا، شيئاً من الغلبة والهيمنة.

هكذا لم يقم لبنان الكبير، عام ١٩٢٠، إلاّ ببسط نفسه على مقاس جبل لبنان السابق لكي يعيد تكوين صورة هذا الجبل ورسمه. إلاّ أن حدثاً جديداً قد حصل بفعل احتوائه ضمن حدوده على كتل بشرية إسلامية كانت تقيم في مدن الساحل وفي الأقضية الشرقية الأربعة. إذ وجد هذا القسم الجديد من

«المواطنين» الذين أصبحوا لبنانيين على مضض منهم، إنه يرتبط بسوريا برابطتي الإسلام والعروبة[1]. ولم يفتأ هذا القسم، منذ بداية الانتداب، يعرب بين الحين والآخر عن استيائه ـ وكثيراً ما كان هذا الاستياء يتخذ طابعاً عدائياً ـ تجاه كل فكرة أو حديث عن وطن لبناني. فكان من شأن الانتفاخ المشار إليه أن يؤدي من ثمّ إلى خلل عميق في توازن القوى الذي كان بالأصل وراء استقرار التعايش الطائفي في جبل لبنان السابق. كما أن من شأنه أن يفرض اللجوء، عاجلاً أم آجلاً، إلى عملية تصحيح للبنية الديموغرافية، سعياً لتكييفها لا فقط مع حاجات الدولة الحديثة الآخذة بالنمو بل أيضاً مع الاحتمالات السياسية التي ينطوي عليها التعايش من حيث محافظته على وضعه السلمي بالذات.

يكفي للاقتناع بذلك أن يستعرض المرء بعض الأرقام المنشورة. فقد كان عدد سكان المتصرفية القديمة، عام ١٩١١، يصل إلى ٤١٤٨٠٠ نسمة[2]، موزعين على الطوائف الآتية:

(١) نستخدم هنا لفظة arabité في مقابل الكلمة العربية **عروبة** بتفضيلها على لفظة arabisme التي تنمّ عن معنى العمل النضالي، والواقع أن **العروبة** تمثل في نظر العرب مجموعة موضوعية من العوامل المشتركة كاللغة العربية والإسلام والتاريخ والجغرافيا الخ. انبثقت عنها **الأمة العربية** La nation arabe.

(٢) أرقام في كتاب **لبنان، دراسات تاريخية واقتصادية ومجتمعية، نشر بعناية إسماعيل حقي بيك، متصرف لبنان**... في بيروت عام ١٩١٨، الطبعة الجديدة (ف. أ. البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٠، الجزء الثاني، جدول الصفحة ٦٤٤. ومن الملاحظ أن عدد سكان جبل لبنان الإجمالي كان يقدَّر في نهاية القرن التاسع عشر بـ ٣٩٩٥٢٠ نسمة. أنظر ڤيتال كوينه، **سوريا ولبنان وفلسطين، جغرافيا إدارية**... باريس، ١٨٩٦، ص ٢١٠ وما يليها، مع جداول تفصيلية بتوزع السكان حسب الطوائف وأماكن الإقامة.

- Le Liban, Etudes historiques, économiques et sociales, Beyrouth, 1918; N.éd 1970.
- Vital Cuinet, Syrie, Liban et Palestine, Géographie administrative.. Paris, 1896.

LAU - Riyad Nassar Library

مسيحيون

موارنة	٢٤٢٣٠٨
روم أرثوذكس	٠٥٢٣٥٦
روم كاثوليك	٠٣١٩٣٦
بروتستانت	٠٠٢٩٦٨
أرمن (أرثوذكس وكاثوليك)	٦٨
المجموع	٣٢٩٧٣٦

مسلمون

دروز	٠٤٧٢٩٠
سنة	٠١٤٥٢٩
شيعة (متاولة)	٠٢٣٤١٣
المجموع	٠٨٥٢٣٢
يهود	٨٦

أما السكان الذين كانوا يقيمون في ذلك الحين في المناطق الملحقة، فمن الطبيعي أن يكون من المتعذّر تقدير عددهم ولو بصورة تقريبية، نظراً لتداخلهم مع ولايتي بيروت ودمشق القديمتين اللتين كانوا يشكّلون جزءاً منها.

وكان لبنان الكبير يضمّ عند تأسيسه عدداً إجمالياً من السكان يصل إلى ٤١٥٠٥٤ نسمة، حسب النتائج التي أسفرت عن إحصاء ١٩٢٣[١]. أما الإحصاء الثاني الذي حصل عام ١٩٣٢، فقد أسفر عن عدد إجمالي وصل إلى ٧٩٣٤٢٦ نسمة. ثم حالت بعض الدواعي المذهبية دون القيام بإحصاء جديد

(١) يُعزى هذا التدنّي السريع قياساً على أجمال عدد السكان في جبل لبنان وحده إلى الوفيات المرتفعة التي حصلت بسبب المجاعة التي عمّت الجبل خلال الحرب العالمية الأولى. وسنأتي على ذكرها في سياق الكتاب.

منذ ذلك الحين. لكن بعض مكاتب الخدمات الإدارية قامت بتحقيقات بهذا الشأن تتفاوت في مدى صحتها ودقّتها. فحدّد مكتب الإعاشة في ١٩٤٢ ـ ١٩٤٤ عدد السكان بـ ١٠٦٤١٨٦ نسمة. وارتفع هذا العدد، عام ١٩٤٥، حسب المعلومات التي أدلت بها وزارة الاقتصاد الوطني، إلى ١١٤٦٧٩٣. وقدّرت دوائر الأحوال الشخصية، عام ١٩٥٣، عدد اللبنانيين المسجلين لديها بـ ١٤١٦٥٧٠، لكن هذا الرقم كان يشتمل على المغتربين أيضاً. ووصل العدد، عام ١٩٥٦، إلى ١٤٤٥٠٠٠، حسب الخبير دوكسيادس. أما تقديرات بعثة إرفد، عام ١٩٥٩، فكانت ١٦٢٠٠٠٠ نسمة[١].

أما آخر الأرقام التي نشرتها دوائر الأحوال الشخصية، فتعود إلى ٣١ كانون الأول ١٩٦٤، وهي تشير إلى أن العدد الإجمالي للسكان يبلغ ٢٣٦٧١٤١ نسمة، موزعين على ١٦٤٨ مكان إقامة[٢].

(١) أخذت هذه الأرقام جميعاً عن التقرير الذي وضعته بعثة إرفد برئاسة الأب لوبريه: وزارة التصميم، حاجات التنمية في لبنان وإمكانياتها، جزءان، بيروت، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١، الجزء الأول، ص ٤٦ ـ ٤٧. وقد تعذّر علينا من ذلك الحين الحصول من دوائر الأحوال الشخصية على أرقام دقيقة حول عدد سكان لبنان وتوزعهم على الطوائف بالنسبة للسنوات المذكورة نفسها.

- Ministère du Plan, Besoins et possibiltés du développement du Liban 2vol. Beyrouth 1961 - 1962.

(٢) أُخذت الأرقام من Recueil de Statistiques Libanaises، عدد ٦، ١٩٧٠، ص ٥٢. وهي تتضمن كل اللبنانيين المقيمين والمهاجرين الذين احتفظوا بجنسيتهم اللبنانية والولادات والزواجات والوفيات لم تسجل دائماً بدقة. كان التسجيل يتم عادة في مواطن العائلة الأصلية حيث نجد خلطاً بين المواطنين المقيمين والمسجلين.

من جهة أخرى، يقدّر الكتاب السنوي لرجال الدولة Statesman's Year- Book لعام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢، أن عدد السكان بلغ عام ١٩٦٧، ٢١٧٩٠٠٠ نسمة، دون أن يحدّد ما إذا كان هذا الرقم يشتمل على الرعايا اللبنانيين وحدهم (ص ١١١٣). لذا تجدر الإشارة إلى أن جميع هذه الأرقام تظل عرضة للشك، في غياب الإحصاء المنتظم ونشر الاحصائيات الرسمية. فلا يسعنا اعتمادها إلاّ باعتبارها فرضية عمل. وغنيّ عن القول على كل حال أن الرقم المعتمد بالنسبة لكل طائفة يظل دائماً أدنى من الرقم الذي تدعيه هذه الطائفة لغايات سياسية لا تخفى.

LAU - Riyad Nassar Library

وأما توزُّع هؤلاء السكان حسب طوائفهم، فليس هناك أي إحصاء رسمي بشأنه. إذ أن السلطات العامة تحرص على عدم القيام بهذا الإحصاء لتخوّفها من أن يؤدّي إلى الإخلال بالتوازن القائم بين الطوائف، وهو التوازن الذي بُني على أساسه، عام ١٩٤٣، توزيع المقاعد النيابية على الطوائف، فضلاً عن تخصيص كل منها بعدد من وظائف الدولة. إلاَّ أن إحدى شركات العلاقات العامة[١] قامت بحسابات دقيقة يُستفاد منها أن عدد السكان المدنيين، بدون المغتربين وبدون المقيمين الأجانب، قد ارتفع عام ١٩٧٣ إلى ٢٣٧٨٠٠٠ نسمة موزّعين كالآتي:

موارنة	٧١٣٤٠٠	سنة	٤٧٥٦٠٠
روم أورثوذكس	٢٦١٥٨٠	شيعة	٤٥١٨٢٠
روم كاثوليك	١٤٢٦٨٠	دروز	١٤٢٦٨٠
ارمن كاثوليك	٩٥١٢٠	أقليات (سريان أرثوذكس	
أرمن كاثوليك	٢٣٧٨٠	سريان كاثوليك[٢]، كلدان،	
بروتستانت	٠٢٣٧٨٠	نساطرة، لاتين، إسرائيليون)	٠٤٧٥٦٠
		المجموع	٢٣٧٨٠٠٠

(١) طلبت عدم ذكر اسمها.

(٢) نستعمل الصفة Syriaqve (سرياني) بالأفضلية على Syrien (سوري) رغم أن هاتين الطائفتين تحرصان على ترجمة اسمها (سريان) Souriâne إلى الفرنسية والإنكليزية الذي يعني Syriaque لا Syrien. ويبدو أن أصل هذا الالتباس عائد إلى القرن السابع عشر عندما أخذ المبشرون الفرنسيون ينشطون في صفوف الكنائس الشرقية **المنفصلة** بغية إعادتها إلى حظيرة الكرسي الرسولي في روما. أنظر على سبيل المثال تقاريرهم العديدة بهذا الشأن عند انطوان ربّاط، **وثائق غير منشورة لخدمة تاريخ المسيحية في الشرق**. وهو كتاب من جزأين، نشر الأول في باريس ولايبزيغ ولندن، عام ١٩٠٥، والثاني في باريس ولايبزيغ، عام ١٩٩٠، بناءً عليه نعتقد أن من الجائز أن نشير، بالفرنسية، إلى هاتين الطائفتين باسمهما الصحيح Syriaques.

- Antoine Rabbath, S.J., Documents inédits pour servir à L'histoire du christianisme en orient, 1905, 1910..

إن الحرب الأهلية التي تلاحقت انفجاراتها منذ عام ١٩٧٥ قد جعلت من المتعذّر القيام بأي تقدير تقريبي. إلاَّ أنه صدر عام ١٩٧٦، وفي خضمّ النقاشات والسجالات المتعلقة بأكثرية عدد السكان المسيحيين التي كانت موضع البحث، بيان رسمي هذا نصّه: «بالنسبة لاعلان كمال جنبلاط حول عدد اللبنانيين المقيمين، يعلن وزير الداخلية ان العدد بحسب التقديرات الأخيرة وتبعاً لاحصاءات رسمية جرت عام ١٩٦٥ هو كما يلي:

موارنة	٦٨٤١٩٥
روم كاثوليك	١٦٥٥٦٢
روم ارثوذكس	٢٩٥٠٠٩
مسيحيون آخرون	١٥٤٣٩٣
المجموع	١٢٧٤١٥٩
السنة	٤٧٩٤٩٩
الشيعة	٤٥٨٩٩٣
دروز	١٣٠٢٣٢
المجموع	١٠٦٨٧٢٤

وهكذا يكون العدد ٢٣٤٣٨٨٣. اي ما نسبته ٥٤،٤٧٪ للمسيحيين مقابل ٤٥،٥٣٪ لباقي الطوائف»[١].

ومهما يكن أمر هذه الأرقام في الوضع الراهن، فإن مجرّد المقارنة بينها، على قِدمها النسبيّ، تكفي لإعطاء فكرة عن التحولات العميقة التي تعتمل داخل كل من هذه التجمعات وفقاً لِنسَب واضحة التفاوت.

غير أنها، مجتمعةً، تشكل الشعب اللبناني، أو الأصح «الأمة اللبنانيّة»، إذا

(١) جريدة النهار، ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٦. وتجدر الإشارة إلى أن كميل شمعون، أحد رؤساء الجمهورية السابقين، كان في ذلك الوقت وزيراً للداخلية.

LAU - Riyad Nassar Library

شئنا استعمال التسمية التي كرّستها المادة ٥٠ من الدستور. والأفراد الذين يشكّلون هذه التجمعات يتشاركون بالاقتصاد العام نفسه، وإن بدرجات بالغة التغيُّر، حسب طوائفهم وطبقاتهم ومناطقهم. إذ إن موقع لبنان على تخوم الشرق الأوسط واتصاله بمنطقة من البلدان المختلفة، رغم مواردها الطبيعية الهائلة. يجعله مرغماً، بحكم حدوده الضيقة، على الانفتاح على العالم الخارجي. والواقع أن تضاريسه الجبلية لا يسعها أن توفّر له إلاّ مساحات قليلة، وإنه رغم تكريس هذه المساحات لتكثيف زراعة الحبوب والأشجار المثمرة، يظل مردودها عاجزاً إلى حدّ كبير عن تلبية حاجاته.

فلا يبدو، للوهلة الأولى، أن هناك ما يوفّر له مقتضيات العيش سوى الاقتصاد التجاري. أما مصدر نشاطاته ـ وكم هي هشّة هذه النشاطات، بفعل تأثرها الدائم بأبسط التغيّرات العربية والدولية ـ فلم يكن بوسعه أن يجده إلاّ في ما أتُفق على تسميته بالقطاع الثالث، أي المصارف والسياحة وغيرها من الخدمات التي غالباً ما تكون غير منظورة، لكنها تتمحور تمحوراً شديداً على الواردات.

ورغم أن لبنان يشكّل «مثلاً فريداً في العالم» على حدّ قول الآب لوبريه[1]، من حيث التجارة التي تقوم على الواردات، فإن تصنيع البلاد ـ صناعات تحويلية ـ قد حقّق بعض التقدّم. بناءً عليه فإن عجز الميزان التجاري يرتفع كل عام بنسب كبيرة.

فقد بلغ الرقم الإجمالي للواردات. عام ١٩٧٠، ٢٢٥١٧٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية، في حين لم يتجاوز رقم الصادرات ٦٥٠٦١٩٠٠٠ل.ل.، أي بعجز مقداره ١٦٠١١٣١٠٠٠ل.ل.[2]. ولا شك في أن الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ العام ١٩٧٥ قد عملت على توسيع هذه الهوّة المتحركة. في ظل هذه الظروف التي لا بدّ أن تبدو رهيبة لكل مراقب تمرّس بالفروع المعرفية الحديثة،

(١) لبنان عند المنعطف، بيروت، ١٩٦٣، ص ٢٨. Abbé Lebret, Le Liban au tournant.

(٢) حسب نشرة الاحصائيات اللبنانية لعام ١٩٧٠، المرجع المذكور، ص ١٢٦.

كان من الواجب أن تتدخّل كل دوائر الخدمات على اختلافها لمعالجة هذا النزف. ولكن بما أن الطلب على مثل هذه الخدمات قد تباطأ، بل توقّف، كما هي الحال اليوم، فإن الأمر العجيب هو في عدم تحوُّل الأزمة إلى طامّة كبرى.

لقد نشأت العقلية اللبنانية على الانفتاح على الآفاق الواسعة. وتمثّلت سمتها المميزة بثقافة متعدّدة الألوان. وهي على كل حال عقلية يمتاز بها إنسان الجبال والمدن منذ أقدم العصور. هكذا نجد على امتداد الأراضي اللبنانية مؤسسات تعليمية من جميع الدرجات ومن كل الجنسيات. فتزدهر في بيروت خمس جامعات معاً[1]. كما نجد فيها أربع كليات للحقوق تخلّد ذكرى بيريت القديمة. وتحتدم المنافسة فيها بين أربع كليات للعلوم الطبية، وثلاث مدارس للهندسة، وعدد من المعاهد المتنوعة الاختصاص. وما زالت اللغة الفرنسية فيها لغة الثقافة، بينما تُعتبر اللغة الإنكليزية التي تحقق تقدماً سريعاً لغة المعاملات التجارية وأداة التعبير في مجال العلاقات العامة. ويأتي الانفتاح من كل صوب مشرعاً البلاد على جميع التيارات الفكرية. ورغم كون اللبناني عربياً وغربياً في آن معاً، فإنه يظل غيوراً على تقاليده، متشبثاً بمشاعر طائفته التي تحقق له فرديّته.

وتعكس الدولة، من حيث تركيبها واشتغالها، هذه الكوابح التي كثيراً ما تكون متناقضة، والتي لا بدّ أن يفرزها نظام طائفي لا يسعه بحكم طبيعته بالذات إلاّ أن يكون متعدّد العناصر، بل نكاد نقول مشكاليّ التركيب، وهذا النظام الذي كان نظام هذه الدولة ولا يزال نظامها منذ عهد الانتداب، بل إنه لا يزال ماضياً في تذرّره. فكل ما في هذا النظام من تنظيم إداري وخدمات عامة وحكام وقضاة وموظفين ورجال دين وأوساط أعمال ومهن حرّة وبرجوازيين وطبقات متوسطة

(١) وهي، حسب تسلسل تأسيسها: الجامعة الأمريكية (١٨٦٦)، جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين (١٨٧٥)، الجامعة اللبنانية (جامعة الدولة) (١٩٥٣)، جامعة بيروت العربية (وهي فرع من جامعة الإسكندرية المصرية) (١٩٦٠)، جامعة الروح القُدس التي أسسها سلك الرهبان اللبنانيين، في الكسليك قرب جونيه، فضلاً عن مختلف المعاهد التعليمية العليا التابعة للدولة الفرنسية والتي تعمل في بيروت.

LAU - Riyad Nassar Library

وعمال وفلاحين وأعراف وأماكن سكن بل ومدافن، يحمل بصمات واضحة تنمّ عن المذهبية، بكل ما تقتضيه هذه المذهبية من قناعات ومغاز وعداوات. لكنه يحمل في الوقت نفسه، وهنا مكمن العجب، إمارات حية وديناميكية تنمّ عن روح عصرية وعن حداثة تقارب الإفراط، سواء من حيث الفكر أو من حيث المحكى والذوق والموضة.

من هنا كان سعي هذه الدولة المبنيّة على الركائز التي فرضت عليها من جانب طوائفها التاريخية. إلى تشكيل تركيبة حديثة تشكيلاً متأنياً ومدروساً. فالاصلاحات ـ الدورية ـ التي أدخلتها على الإدارة والقضاء، والتخطيط والليبرالية الاقتصادية، وتعزيز السياحة وتوفير مستلزماتها، وتنمية سبل المواصلات الدولية برّاً وبحراً وجواً، وكل ما من شأنه أن يمعن دائماً وأبداً في توسيع أطر واجهاتها المشرعة على الغرب والشرق، إنما يخضع لدوافع الدولة وحوافزها. وموازنة الدولة هي التي تنعكس فيها هذه الجهود المبذولة انعكاساً حافلاً بالدلالات.

فقد بلغ الرقم الأجمال للنفقات العامة، عام ١٩٣٩، ٦٣٦٩٠٠٠ ليرة لبنانية، عدا موازنة **المصالح المشتركة** (مع سوريا، من جمارك وخدمات أخرى)، وهو مبلغ كان بتصرّف المندوب السامي وإدارته. ثم ارتفع هذا الرقم، عام ١٩٤٣، تاريخ قبض لبنان على زمام أموره بيديه، إلى ٢١٤٢٠٠٠٠ل.ل، ليتخطّى، عام ١٩٧٢، حدود المليار، ويصل عام ١٩٨٥ إلى ارتفاع شاهق قوامه أكثر من ١١ ملياراً. وفي هذا كله تضخّم أهوج لا يتفق إلاّ بصورة منقوصة مع التنمية التدريجية للبلاد، فضلاً عن كونه متزاوجاً، كما ينبغي له، مع كتلة نقدية متداولة لا يقلّ وزنها عن وزنه ـ مما جعل هذا الوضع كله يسفر عن عجز هائل، أضيف علاوة عليه ميزان تجاري وميزان مدفوعات مديونين إلى حدّ كبير. إن مؤشرات هذه الاختلالات المتصاعدة التي تعرّض لها الاقتصاد العام تبدو اليوم بمثابة الكارثة. إنهيار العملة الوطنية إنما يحمل أثارها وندباتها التي لم تندمل والتي تنذر بعواقب وخيمة.

لكن داء العَرَضيّة التي ابتُلي به أداء الدولة المالي بالأساس يكمن في طغيان الدور الذي لعبته العائدات الجمركية بغية تأمين توازن الميزانية السنوية، في حين أن من المفترض بهذه الموازنة أن تعكس حياة البلاد الاقتصادية وتضبطها. فقد بلغت قيمة هذه العائدات، عام ١٩٧١، ٢٥٠١٠٩٦٤٢ل.ل.، أي حوالي ثلث العائدات العامة التي تُجنى من سائر المساهمات الأخرى، وهي النسبة التي غدت معياراً ومؤشراً على الطابع التجاري العميق الذي انطبع به السستام الاقتصادي. ولم يعد من الوارد في الوقت الحاضر تقدير نسبة هذه العائدات السنوية. إذ إن انفلات حبل التهريب على غاربه، عبر مئات القنوات التي فتحت لسدّ حاجات الفئات المتحاربة إلى المال، وخاصة عبر المرافئ المسمّاة «غير شرعية» والتي انتشرت في جميع الأمكنة التي يتيسر للسفن أن ترسو فيها، قد أدّت إلى تجريد الجمارك من أسباب وجودها أصلاً ـ شأنها على كل حال شأن جميع إدارات الدولة الأخرى التي استُحدثت فيها مصالح الضرائب. على ما في ذلك من فضائح مشهودة تجعل هذه المصالح عاجزة عن تمويل صناديقها لدفع أجور العاملين فيها.

لم تكن هذه سوى ملامح لبعض أوجه هذه الدولة التي أصيبت اليوم بالعجز، والتي فكت ارتباطها باقتصاد كان يوم ذاك في عزّ ازدهاره، رغم أن هذا الاقتصاد، على ما شهده من حركات متأرجحة لم تكن تخضع للضبط ولا كان من الممكن ضبطها، كان يتّصف بمواصفات النموّ الأكيد، رغم بنيته التحتية المذهبية القائمة على النظام الطائفي الذي يكبّل قواه الحيّة.

لقد أخذت الدولة اللبنانية تقوم بوظيفتها بإرشاد من فرنسا التي تُعتبر منشئتها الفعلية. وعندما وصل الدور إلى لبنان فدبّت فيه، كما دبّت في سوريا التي كانت تحت الانتداب نفسه، حركات التحرر الوطني بعد أن كانت حرّرت الشعوب العربية الأخرى من وصاية الامبراطورية البريطانية ـ بانتظار دور البلدان المستتبعة التي سيطرت عليها أوروبا في آسيا وأفريقيا ـ كان للبنان أن يحقّق استقلاله، عام ١٩٤٣، ثم أن يحقّق جلاء القوات الأجنبية عن أراضيه بعد ذلك

LAU - Riyad Nassar Library

بسنتين، كما كان له أن يستمرّ في الحياة حياة خاصة لم تقوَ على زعزعزتها الهزّتان الداخليتان ذات الطبيعة المذهبية المحضة اللتان تعرّض لهما عام ١٩٥٨ ثم عام ١٩٦٩. بالمقابل، كانت الهزة الثالثة التي ضربته عام ١٩٧٥ زلزالاً بكل ما في الكلمة من معنى. فقد أشعل هذا الزلزال أوار الحرب الأهلية. وهي حرب سرعان ما أدت إلى انفجار تناقضات سياسية ومجتمعية وذكريات كانت قابعة في قرار نفسيات طوائفه منذ أزمنة بعيدة. فطغت هذه التناقضات على السطح وأجّجت أفعال الطوائف وتحركاتها. حرب سرعان ما اتخذت، وما زالت تتّخذ حتى الآن، أوجهاً رهيبة تكاد تجعل منها كابوساً مقيماً. حرب لا نهاية لها لم توفّر في مدى اتساعها مدينة ولا ريفاً ولا طائفة، ولا تزال تنوء بكلكلها على لبنان حتى هذه اللحظة وتهدّده بالموت والفناء.

لذا يظل السؤال مطروحاً بمزيد من الحدّة لفهم هذه المأساة في العمق، وإدراك السبل التي اجتازتها هذه البقعة الصغيرة من الأرض الواقعة على الشاطئ الشرقي من المتوسط ومرّت بها خلال القرون عبر انفكاكها عن المحيط الجغرافي والتاريخي الذي كانت ملزوقة به. ويظل السؤال مطروحاً أيضاً حول الطرائق والوسائط التي أتّبعتها وتوصلت بها إلى تحرير ذاتها من قيودها البرّانية، بعد أن كان بقاؤها على قيد الحياة رهناً بوجود فرنسا إلى جانبها ـ وهي التي أمدّتها بمقوّمات الدولة ـ لكي تتحوّل من ثمّ إلى كيان جماعي مستقلّ يتمتّع بكل مواصفات السيادة الدولية، ولكن لكي ينتهي بها الأمر، في غضون ثلاثة عقود، إلى الاستغراق في غياهب الحرب الأهلية، راقصة باختيارها على وقع أنغامها الدينية.

ولا بدّ للمرء قبل كل شيء من أن يأخذ باعتباره، وبكل موضوعية، أنه لولا تعدّد وتباين الطوائف التي تتكوّن منها هوية لبنان الديموغرافية، لما كان له أن يتميّز عن سوريا الأصلية التي يشكل غصناً متفرّعاً عنها. وإن هذه الخصوصية المورفولوجية هي الي أخفت عليه كنهه الخاص الذي ميّزه عن أشكال الحياة الوطنية الشائعة في البلدان العربية الأخرى.

إنها تجربة فريدة من تجارب التعددية السياسية. وجذور هذه التجربة تغوص غوصاً مباشراً في النظام الطائفي الذي كان لبنان محصّلة له. ونحن لا يسعنا التطرّق إلى تكوين هذه التجربة بدون العودة إلى التاريخ الذي ولّد الكيان اللبناني. فالمؤسسة المدوّلة التي أسبغت عليه عام ١٩٢٠ لا تبدو قابلة للفهم والإدراك إلاّ في سياق العلاقات القائمة بين الطوائف والتي تعود نوابغها إلى الماضي، إلى ذلك التعايش الطويل الأمد بين الطائفتين الأوليين، الدرزية والمارونية، والذي كان يمرّ بفترات من الهدوء تارة، ويتعرّض للاضطراب تارة أخرى. أما إمارات الدولة التي ارتسمت، في حالات نادرة، ضمن هذا التعايش، فسرعان ما كانت تصاب بالإجهاض. لقد أسفرت حرب ١٩١٤ عن انحلال الامبراطورية العثمانية، وعن انبثاق الدول العربية. رغم ذلك فقد استوجب الأمر أن تتّخذ فرنسا قراراً حازماً بشأن لبنان لم يكن له أن يوجد بدونه. ثم أن الدستور الذي وضع له عام ١٩٢٦ يتّصل هو الآخر بمناخ فكري معيّن كان سابقاً في وجوده على وجود الانتداب، وهو حصيلة مجموعة من المساهمات الغربية التي اعتُمدت لتطعيم تراث روحي يتغذّى من الإسلام. وكان من نتائج الحرب العالمية الثانية، وبناءً على الأوضاع الستراتيجية العامّة التي أضطرت القوى المنتصرة إلى تدبّرها في الشرق الأوسط، أن حصلت سوريا ولبنان في آن واحد على استقلالهما.

هذه هي المعطيات التاريخية والاجتماعية التي تستحقّ أن ترسم مراحلها وتوضح مقوّماتها: فنبدأ أولاً بمقدمة نكرّسها لتطور الفكرة الدستورية في الإسلام. ثم نعمد بعد ذلك، في متن الكتاب، وفي القسم الأول منه، إلى تحليل نتناول به، من جهة أولى، بنية الوسط الطائفي واستمرار الماضي البعيد الذي اعتبر بمثابة الركيزة الأساسية التي نهض عليها المجتمع والدولة، كما نحاول، من جهة أخرى، رسم معالم المراحل الرئيسية التي ساهمت في ولادة الكيان اللبناني. ثم نعود أخيراً، في القسم الثاني، إلى الحديث عن العملية التي حكمت، عام ١٩٢٠، إستنباط فكرة الانتداب، كما حكمت ولادة دولة لبنان

LAU - Riyad Nassar Library

الكبير، وأدّت، عام ١٩٢٦، إلى استحداث الدستور الذي كان وضعه موضع التطبيق بصورة حيوية كافياً لتعزيز استتباب الاستقلال.

أما **الخاتمة** فنتعرض فيها باختصار إلى نشأة **الميثاق الوطني** ثم إلى تطبيقه، ثم، في نهاية المطاف، إلى تهافته - كنتيجة حتمية للتناقضات المذهبية التي أدى نضجها إلى اندلاع الحرب القائمة حالياً.

LAU - Riyad Nassar Library

مقدمة

تطور الفكرة الدستورية في بلاد الإسلام

«لكلّ شعب. . . دستوره الذي يتفق مع دفعه ويتلاءم مع حاجاته».

هيجل، فلسفة الحقوق

دبيب الحركة في الشرق

إن البلدان التي يشكّل لبنان جزءاً منها والتي يُطلق عليها اليوم اسم الشرق الأدنى والأوسط - في مقابل الشرق الأقصى الذي يمتدّ إلى ما وراء بلاد الهند والتيبت - تشتمل على الأراضي الأسيوية والإفريقية التي يشكّل الإسلام ديانتها المهيمنة. ومنذ أن سلخ الفتح العربي هذه البلدان عن العالم القديم طُرحت عليها مسألة لا تزال أصداؤها تتردّد في مفاهيم وصيغ الوجود الذي تتركّب منه حياتها الجماعية: هذه المسألة هي مسألة العلاقات المختلفة التي تقيمها مع الغرب بحكم اضطرارها إلى ذلك من الناحيتين الجغرافية والتجارية[١].

إذا كانت وطأة الغرب قد حصلت بقوة لا تقاوم، فإن هذه الوطأة تجلّت

(١) هذه العلاقات التي تشكّل موضوع **المسألة الشرقية** بمعناها الواسع. بهذا المعنى تكون المسألة الشرقية قد طُرحت منذ العصور القديمة، وخاصة منذ الحروب التي نشبت بين اليونان والفرس. ويبدو أن هيرودوتس كان يسعى قبل كل شيء، في التحقيقات التي قام بها إلى اكتشاف الشعوب «البربرية» في الشرق. أنظر حول تلك الفترة، بيير فالتز، **المسألة الشرقية في العصور القديمة**، باريس، پايو، ١٩٤٢.

- Pierre Waltz La question d'Orient dans L'Antiquité, Paris, Payot, 1942.

قبل كل شيء في مجال الإيديولوجيات والمؤسسات السياسية. فبعد أن ظلت بلدان الشرق تشكّل طيلة قرون من الزمن كتلة متجانسة من المجتمعات المغلقة اغلاقاً محكماً تجاه طرائق الحكم المتّبعة في أوروبا المسيحية خلال القرون الوسطى وإبّان عصر النهضة، وبعد أن بقيت محافظة على حياتها الخاصة التي تحكمها مبادئ مستوحاة بصورة مباشرة من تعاليم الإسلام، وجدت هذه البلدان نفسها تنفتح انفتاحاً مفاجئاً على المؤثرات الخارجية. وانتهى بها الأمر، في شؤون حياتها العامة، إلى تبنّي مؤسسات منسوخة عن الدساتيم السياسية الأوروبية - بانتظار أن يتسنّى للمعتقدات الثورية، التي بلورتها تلك الدساتيم الأوروبية بالذات، أن تطيح ببنى المؤسسات المذكورة بعد أن تحرّرت، خلال فترة التخلص من الاستعمار، من كل المداخلات الأجنبية. ما هي السُبُل التي اتّبعها هذا التحوُّل؟ ما هي جملة الأسباب والعوامل التي أدّت إلى ظاهرة التثاقف هذه؟ سؤالان تطرحهما إوالة اتصال هذه البلدان بالحضارة الغربية من حيث الحقوق الدستورية، بعد أن غدا هذا الاتصال عملية دائمة ومستمرة.

المؤسسة فكرة تشقّ طريقها وتتحقق ضمن حقوق جماعة من الجماعات بعد أن تكون الجماعة المذكورة قد تمثّلتها واقتنعت بها[1]. فإذا كان الشرق قد استعار من أوروبا مؤسساتها السياسية، فلأنه كان قبل ذلك ميّالاً ومحبّذاً للتصورات التي تحملها بلدان الحضارة الأوروبية حول تكوُّن الدولة والسلطات العامة. ولكن ما هي السمات المميزة التي تجعل التصورات المذكورة تبدو بمثابة التصورات الغربية المخصوصة؟

منذ قرنين أو ثلاثة قرون، وتأثراً بتيّار فكري بعيد العهد يرقى إلى زمن الحقوق الرومانية ويتغذى من الأطروحات التي دافع عنها عدد من اللاهوتيين

(١) المؤسسة بالمعنى الذي يقصده موريس هوريو (**مبادئ الحقوق العامة**، الطبعة الثانية، باريس، ١٩١٦، ص ١٦٤ وما يليها). أنظر أيضاً ر. - ج. رونار، **فلسفة المؤسسة**، باريس. ١٩٣٩.

- M. Hauriou, Principes de droit public, 2e éd., Paris, 1916, P. 164 ets.
- R - G. Renard, la Filasophie de L'Institution, Paris, 1939.

وعلماء الكلام في القرون الوسطى وإبّان الحروب الدينية، وبناءً على المشاعر الديموقراطية التي أعربت عنها الجماهير الشعبية، نشأت في الذهنية الأوروبية - وخاصة في ذهنية العالم الجديد المتفرعة عنها - فكرة دستورية بعينها. هذه الفكرة ترى أن قوة الشأن العام تقوم، من حيث أسسها التي تستند إليها ومن حيث ممارسة إرادتها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لا على الدين أو الأخلاق أو العرف، بل على حقوق وضعية من حيث جوهرها وعلمانية من حيث مصادرها وديموقراطية من حيث توجهاتها، وأن أحكام هذه الحقوق الرئيسية ينبغي أن تكون مدوّنة في صكّ مكتوب حتى يتسنّى لها أن تتّخذ طابعاً مخصوصاً قوامه الاحترام والثبات اللذين تصونهما ضمانات معيّنة تكفلها بدورها عقوبات محدّدة. لم تعد السلطة متروكة، بموجب هذه الفكرة. لمزاجية الحكام وتعسفهم: بل أصبحت محكومة بحقوق موضوعية تضفي على تعاطيها وتَوسُّع أطرها قيوداً متزايدة العدد تُستخلص من كلّ نظري متكامل وتتفصّل عبر نصوص واضحة تصوّت عليها هيئات التمثيل الوطني[1].

هل كان الإسلام خلال المراحل الرئيسية من تطوره التاريخي على وعي بمثل هذا التصوّر للدولة والحكم؟ وهل مارس هذا التصوّر، في الواقع، دون أن يجد المشرعون ضرورة لبلورته في نظرية؟

إن الجواب على هذين السؤالين يتحصّل لدينا من خلال التذكير الموجز بالمرحلتين اللتين اجتازتهما الامبراطوريات والممالك التي بناها العرب والعثمانيون: مرحلة الدولة الإسلامية أولاً، ثم مرحلة الدولة الدستورية، ابتداءً من القرن التاسع عشر.

(١) وهذا تصوّر يتجلّى في النظرية الدستورية. أنظر بصددهما. عدا **المصنّفات في الحقوق الدستورية** (دوڤرجيه، بوردو، هوريو، كابيتان، الخ) المجلد الرابع من المصنف الكبير **مصنف في العلوم السياسية** لجورج بوردو، وهو المجلد المخصص لنظرية الدساتير.

- G. Burdeau, Traité de Science Politique, (théorie des constitutions).

LAU - Riyad Nassar Library

١ ـ حقبة الدولة الإسلامية

أطوار الدولة الإسلامية الثلاثة

مرّت الدولة الإسلامية عبر وجودها المديد بثلاثة أطوار متميزة قبل أن تصل إلى العصور الحديثة. الطور الأول يمتدّ عبر السنوات التي تكرّست لتأسيس أوّل دولة إسلامية في التاريخ مع النبي محمد، وذلك ابتداءً من تاريخ الهجرة إلى المدينة وانتهاءً بتغلّب الخليفة معاوية، أوّل خلفاء الأسرة الأموية، على خصمه علي بن أبي طالب، صهر النبي وابن عمه[١].

أما الطور الثاني فقد ابتدأ منذ ذلك الحين واستمرّ حقبة أطول. فهو يشتمل على مدة حكم الأمويين وعلى مدة حكم العباسيين، وهي أطول من الأولى، وصولاً إلى القرن الثالث عشر، أي بالضبط إلى عام ١٢٥٨ (٦٥٦ للهجرة)، تاريخ قضاء هولاكو على بغداد.

وبدأ الطور الثالث في القرن الثالث عشر، عندما استقر حكم المماليك في مصر وبلاد الشام، فبسطوا سيطرتهم على الأراضي التي يتشكّل منها اليوم الشرق الأوسط، ما عدا بلاد الرافدين، أي عراق اليوم، التي كان يحتلّها المغول، وبلاد الأناضول، التي كانت موزّعة على عدد من الإمارات التركية ما لبثت أن نشأت فيها قبيلة بني عثمان أو العثمانيين.

إن هذه المراحل الثلاث من تاريخ الإسلام السياسي، قبل القرن التاسع عشر، تقابل أشكالاً من الدولة الإسلامية تتميّز في ما بينها تميّزاً متفاوتاً. إلاّ أنه ينبغي لنا أن نحرص على التمييز بين الطراز الذي كانت تمثّله هذه الدولة خلال كلّ من هذه المراحل، وبين نظرية الدولة الإسلامية التي وضعها المشرّعون في الحقبة نفسها، فهناك الوقائع التي كانت تتكشّف عبر التاريخ العياني، من جهة، كما أن هناك، من جهة أخرى، تلك الشريعة التي كانت تبنى على معطيات

(١) في معركة صفّين، عام ٣٧ للهجرة (٦٥٧)، وهو العام الذي امتدّ فيه حكم معاوية إلى بلاد الشام، حيث استهلّت الإمبراطورية الأموية توسعها ونموّها بعد ذلك بفترة وجيزة.

مختبرية: آيات من القرآن الكريم وأحاديث نبوية تستمدّ من ذلك المعين الضخم الذي هو السُّنة.

رغم ذلك، فإذا نحن شئنا أن نكوّن فكرة دقيقة عن الدولة الإسلامية في حالتها الصافية إذا جاز القول، فإن علينا أن نتتبّع عناصرها منذ حقبة النبي محمد وخليفتيه أبي بكر وعمر. فهذه الحقبة هي حقبة تنزيل القرآن الذي هو المصدر الأول والأساسي للإسلام.

١ ـ تأسيس الدولة الإسلامية

ميثاق المدينة

قبل أن يهاجر محمد من مكة، حيث لم يجد إلاّ الاستهزاء والاضطهاد، كان قد سبقه عدد كبير من أبناء قومه الذين آمنوا برسالته الإلهية. وقد شكّل هؤلاء طبقة **المهاجرين**، بل كانوا طليعة المهاجرين الذين سيخرج من بينهم بالدرجة الأولى رجال الدولة وقواد الجيوش وكبار الموظفين. وفي المدينة وجد رسول اللّه ملاذاً لدى **الأنصار** الذين استقبلوه وأقسموا اليمين على دعمه ونصرته. لكن هناك عنصراً ثالثاً كان يطغى على يثرب القديمة، التي ما لبثت أن صارت المدينة بامتياز. هذا العنصر يتكوّن من اليهود الذين كانوا يملكون الأرض ويتولّون التجارة ويتمتّعون بالاعتبار الذي كان يحظى به **أهل الكتاب**، أي أولئك الذين أوتوا الكتابين المقدسين، العهد القديم والعهد الجديد[١].

لقد طرح وجود هذه الأطراف المتعدّدة مشكلة خطيرة من مشاكل التكوين السياسي لم يكن بوسع محمد أن يدعها بدون حلّ تحت طائلة القضاء في المهد على مشروعه التوحيدي الكبير الذي كانت دعوته الدينية تتجه نحوه لا محالة. كيف السبيل إلى حكم ثلاثة قطاعات من السكان يتميّز بعضها عن بعض من

(١) حول هذه الحقبة، أنظر للمؤلف: **محمد النبي العربي ومؤسس الدولة**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨١.

- E. Rabbat, Mahomet, Prophète arabe et fondateur d'Etat, 1981.

LAU - Riyad Nassar Library

جميع النواحي؟ فقد كان أهل مكة عرباً **عدنانيين**، بينما كان الأنصار ينتمون إلى أصل **يمني** يتحدّر من فرع قحطان العربي، وهذه فروقات كانت تلعب دوراً رئيسياً في العداوات القبلية التي كثيراً ما كانت عداوات دامية. كما كان اليهود، من جهتهم، يعتبرون أنفسهم شعب اللّه المختار ويحرصون كل الحرص على البقاء على هامش الطائفة العربية، رغم هيمنتهم الاقتصادية عليها، يحدوهم إلى ذلك تكابر يستمدّونه من تقاليدهم وعاداتهم. إلى ذلك، فقد كانت كلٌّ من القبائل التي ينتمي إليها المهاجرون والأنصار واليهود تتغذى من مشاعر وأفكار مسبقة تجعلها مشحونة في كثير من الأحيان بالعداء تجاه القبائل المجاورة. ثم أن المصالح بشكل خاص كانت تهدّد بنشوب عداوات عنيفة في ما بينها، فاليهود كانوا يقومون بدور الرأسماليين، مما جعلهم يرتبطون ارتباطاً مصلحياً بأثرياء قريش، سكان مكة، الذين كانوا قد جعلوا إقامة محمد في مسقط رأسه محفوفة بالمخاطر. أما عرب المدينة فكانوا، بإزاء اليهود، أصحاب الثروات والأرض، كناية عن بروليتاريين يعملون بأجورهم. لذا كان السؤال مطروحاً عما إذا لم يكن المهاجرون من صحابة النبي يُعتبرون بمثابة الدخلاء الساعين وراء اقتناء الأراضي أو تحقيق الأرباح.

تفادياً لخطر الانفجار الذي يتهدّد الإقامة في المدينة، لجأ محمد إلى طريقة في الحكم تنمّ عن عبقريته السياسية. فقد وضع ضرباً من الاتفاق الثلاثي حمل بموجبه اليهود والأنصار والمهاجرين على تنظيم علاقاتهم المتبادلة بالتفصيل. وقد حفظت لنا كتب التاريخ العربية القديمة نصّ هذا الميثاق الشهير الذي يُعتبر **عقداً مجتمعياً** قبل إطلاق هذه التسمية. وهو يحتوي على بعض الأمور الموروثة عن الجاهلية حيث كانت تُعقد التحالفات بين القبائل فتنشىء اللحمة والتضامن بين عشائرها وتعزّز إنقسام المجتمع العربي إلى كيانات قائمة بذاتها.

والتحالف الذي عقد في المدينة برعاية النبي الذي تبوّأ من جرّاء ذلك منصب رئيس الدولة، كان ينصّ هذه المرة على أن تلتزم كل مجموعة من

المجموعات الثلاث بتقديم العون والمساعدة إلى كلّ من المجموعتين الآخريين في مجال الدفاع عن أرضها وعرضها وعائلاتها وممتلكاتها ـ ومعتقداتها.

وهكذا كان على اليهود أن يقدّموا لأتباع محمد، سواء كانوا مكّيين أو مدنيين، كل ما يحتاجون إليه من مساعدة ضدّ أعدائهم. في ذلك الحين، لم يكن بوسع الخطر المحتمل الوحيد الذي يتهدّدهم أن يأتي إلاّ من القرشيين، أي من ذوي المهاجرين أنفسهم، بعد أن كان هؤلاء قد قطعوا الأواصر التقليدية التي تربطهم بعشائرهم الأصلية. أما المسلمون فقد تعهّدوا من جهتهم بتقديم نفس الدعم والعون لليهود. وصير في الميثاق إلى الإعلان عن حرية الدين: فلليهود والمسلمين أن يمارسوا عباداتهم دون قيد أو شرط. لكن الميثاق كان يضمن لمحمد أيضاً ملء الحرية في التبشير بالإسلام. وبالتالي فإن التحول من دين إلى دين لم يعد يصطدم بالصعوبات التي كان يصطدم بها في مكة.

غير أنه إذا كان النص يشير إلى كل من القبائل المعنيّة به باسمها، على سبيل تكريس وجودها المشروع، فإن الصحيفة [وهو الاسم الذي تطلقه النصوص التاريخية على الميثاق الذي نحن بصدده] تبدأ بصيغة تنم عن الثورة التي أحدثها محمد. فقد صيغت البداية على النحو الآتي:

> «هذا كتاب من محمد النبي ﷺ، بين المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب ومن تبعهم فلحق بهم، وجاهد معهم، **إنهم أمة واحدة** من دون الناس...»[1].

فاليهود والمسلمون يشكّلون إذن أمة واحدة. وكلمة **أمة** التي يستعملها محمد والتي نترجمها بـ nation حسب الاستعمال المتعارف عليه حالياً، لم تكن تحمل على الأرجح نفس المعنى الغربي الذي تحمله اليوم[2]. غير أن ذلك لا

(١) السيرة النبوية، ابن هشام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.، المجلد الثاني، ص ١٤٧.

(٢) حول مفهوم الأمة في الإسلام، أنظر لويس ماسينيون، **الأمة ومرادفاتها: مقولة «الطائفة المجتمعية» في الإسلام**، في **في اوبيرا مينورا**. بيروت، دار المعارف. المجلد الأول، ١٩٦٣،

L A U - Riyad Nassar Library

ينتقص من تعبيرها عن الواقع المجتمعي الذي تعنيه، أي عن تلك الطائفة من البشر التي توحّد بين أفرادها مشاعر التضامن دونما تمييز بين عرق أو دين، فضلاً عن عدم توزُّع هؤلاء الأفراد على قبائل متعادية كما كانوا في السابق. وهذا يُعتبر أمراً أصيلاً كل الأصالة في زمن كان النظام السياسي في شبه الجزيرة العربية، كما كان في الامبراطورية البيزنطية أو في ظلّ الساسانيّين، مبنيّاً على إنقسام المجتمع إلى جماعات مغلقة وطوائف مدموغة بعلامة مميّزة، هي علامة الرتبة أو المهنة أو الشعائر الدينية التي يفرضها الشرع وينظّمها. هذا ولم يكن ميثاق المدينة دستوراً سياسياً وحسب. بل كان يحتوي على أحكام من شأنها أن تؤدّي إلى عصف شامل بالبنية المجتمعية العربية. لكنه من الناحية الدستورية البحتة كان يقوم على عهد يُعتبر أول نصر عرفه الإسلام في مجال الحقوق العامة. والنبي لم يضع هذا الميثاق في عهدة الدين. إذ أن الآيات القرآنية لم تتدخّل على الإطلاق تبريراً لأسسه وبنوده. إنه ثمرة واقع لا شأن له بالسماء ولا يتوقّف عليها.

لا يذكر لنا التاريخ ما إذا كان مندوبو الأطراف الثلاثة المعنيّة بهذا الميثاق قد وقّعوا عليه. لكن كل الأمور توحي بأنه صدر عن محمد مباشرة بموافقة تامة من ممثلي الأطراف المذكورة. ففاتحة النص: **هذا كتاب من محمد،** تنسبه إليه. وبما أنه كان شهادة واقعية سياسية، فيُفترض به أن يكون نتيجة لمفاوضات حثيثة جرت بين الأطراف المعنيّة التي عبّر في النهاية عن الصلات المتبادلة بينها، وذلك في النقطة التي تمكّنت عندها من التوصّل إلى التوازن من أجل إنجاز الوضع التشريعي الذي يسمح بتعايشها السياسي. إنه يذكّر، بل إنه يستبق تلك العهود التي تبنّتها أولى مستعمرات أمريكا البريطانية عندما سعت لأن تقيم في ما بينها نظاماً من الديموقراطية الحرّة التي كانت تفتقد إليها في وطنها الأمّ.

= ص ٩٧ وما يليها، ولويس غارديه **المدينة الإسلامية**، باريس. ١٩٦٩، ص ١٩٣ وما يليها.
- Gardet, La cité musulmane, Vrin, 1969.
- L. Massignon, L'Umma et ses synonymes: nation de «Communauté Sociale» en Islam, dans Opéra Minora, Beyrouth, 1963, P. 97.

إن مثل هذا السستام يستوجب وجود رئيس تجتمع بين يديه كل مقاليد السلطة. وقد أمسك محمد، بحكم الواقع بالذات، بهذه السلطة التي لم يكن بوسع الفئات المتجمّعة تقاسمها. فالنبي، كما يذكر النصّ، هو الذي تقدّم بالميثاق. وبالتالي فهو الذي يتكفّل بتأمين ضمانته.

ويبدو أن هذا التنظيم السياسي قد وُضع بعد الهجرة مباشرة. وقد كان بوسعه أن يستهلّ مرحلة من مراحل التاريخ تُبنى فيها الدولة على دستور معيّن بالمعنى الحديث لكلمة دستور.

فشل العقد المجتمعي

كان لتتابع الأحداث أن يقضي على هذه التجربة منذ البداية. فقد كان ضغط المصالح الاقتصادية أشدّ فعلاً من العقلية السياسية التي أعرب عنها النبي. لم يتحمل اليهود حكم المنشقّين المكيين الذين كانت تعتمد سلطتهم، في نهاية التحليل، على رجال متمردين أو على أشخاص من أهل المدينة كانوا مرتهنين، في أسباب وجودهم، لليهود الذين اعتادوا على معاملتهم معاملة التابعين. فكان من المقدّر أن يتحالف يهود المدينة أصحاب الأموال مع ارستقراطية قريش المكّية ضدّ سلطة الجموع التي كان يجسّدها محمد. وكادت المؤامرات تطيح بالبناء الجديد. وكان محمد على وشك السقوط تحت وقع هجمات المكيين التي كان يدعمها نوع من الطابور الخامس يعمل داخل المدينة نفسها.

غير أن بعض الظروف العرضية ـ كتهاون المقاتلين المكّيين في استغلال نصرهم في أُحد، وخدعهم حيال الخنادق التي حفرت حول المدينة، وهو أسلوب دفاعي لم يكن معروفاً حتى ذلك الحين ـ سرعان ما جعلته يستعيد هيبته ونفوذه. لكن المرحلة الخطرة التي تعرّض لها برهنت عن عقم العهد الذي التزم به مؤيدوه تجاه هؤلاء اليهود الذين لا يجدي حيالهم شيء. فما كان من ميوله إلاّ أن أصبحت أشدّ تمسكاً بالمنحى التوحيدي، وتوتّر اعتداله وتسامحه حتى تحول إلى إرادة متطرفة. وهكذا صارت الدولة التي يعتزم بناءها تفترض لفظ كل

LAU - Riyad Nassar Library

جسم غريب لا يندمج فيها. وصار يُفترض بالدين المتشدّد أن يجمع المسلمين في طائفة واحدة لا تعرف التميُّز ولا المغايرة، كما يفترض بجموع المسلمين المنصهرة في بوتقة واحدة أن تنشيء دولة لا ثغرات فيها ولا تقبل في صفوفها إلاّ المسلمين وحدهم.

طُرد اليهود وقُتل أبناء إحدى عشائرهم، بنو قريظة، ولم يعد في المدينة وجود إلاّ للمسلمين[1]. في هذا الوسط الذي أصبح متجانساً أخذ الوحي ينتشر، وأخذت الآيات تترى دونما انقطاع حاملة لأهل المدينة ما كانوا يفتقدون إليه من مبادئ التنظيم الجماعي. فكان القرآن يشتمل على كل شيء: من أصول الحكم السياسي إلى أحكام الأرض إلى العائلة الأبيّة وسطوتها، إلى قوانين الإرث والحقوق المالية والأحكام المتعلقة بالعهود والمواثيق والجرائم والجنح. وصولاً إلى الرقابة على المشروبات الروحية. لقد شرّع القرآن لمختلف أوجه الحياة المجتمعية، وتدخّل في أدقّ تفاصيلها. وعبّر عن المثل الأعلى الذي يُفترض بالإسلام أن ينهض بحياة الجماعة باتّجاه تحقيقه. إن نظرية الدولة الإسلامية التي وُلدت في خضم الصراع ضدّ اليهود والمكيّين موجودة في القرآن الذي يكرّس انتصار الدولة المذكورة.

دولة المسلمين وحسب

منذ ذلك التاريخ بدأت حقبة الدولة الإسلاميّة الفعلية. وصير إلى التخلّي عن ميثاق المدينة الذي كان من شأنه أن يؤسس، على المستوى القضائي، شرعاً دستورياً مستقلاً عن الدين، وفي المجال السياسي والمتجمعي، إسلاماً لا علاقة له بالأمور الزمنية.

كانت الدولة التي أنشأها محمد تعاني تقلّبات الزمن ومجرياته. كان عليها أن تواجه هجمات القرشيين ومؤامرات اليهود المطرودين الذين وجدوا ملاذاً لهم

(١) رغم ذلك، فالتراث يشير إلى وجود فئات قليلة من اليهود، بل من المسيحيين أيضاً، في المدينة. فلم يُمنع غير المسلمين من الإقامة فيها إلاّ في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

L A U - Riyad Nassar Library

في خيبر وغيرها من واحات الشمال. لذا أحاطت نفسها بالدفاعات وبالأشخاص المخلصين.

فالملك (المقدرة، السيادة) لا يأتي من عند البشر، بل من عند الله:

﴿**فالله يؤتي ملكه من يشاء...**﴾ (البقرة، ٢٤٧).

و﴿**قل اللهم مالِكَ المُلك تُؤتي المُلك من تَشاء وتنزع المُلك ممن تشاء...**﴾ (آل عمران، ٢٦).

و ﴿**ألم تعلم أن الله له ملك السماوات والأرض...**﴾ (البقرة، ١٠٧).

﴿**الذي له ملك السماوات والأرض...**﴾ (الفرقان، ٢).

مما يدعو إلى الاعتقاد بأن القرآن يُخضع الدولة، المُلك، للحكم الإلهي. إنه لا يُخضعها لحكم طبقة من رجال الدين أو من السادة النبلاء، بل لحكم الله، سيد الكون، الحاضر في كل مكان والقادر على كل شيء. ولأن الدولة ليست ملكاً إلاّ لله وحده فإنها، لهذا السبب بالذات، تُحكم من قبل رئيس يكون تجسيداً حيّاً لطائفة المؤمنين التي تنهض به إلى سدّة الحكم، إذ إن الحكم، حتى يكون قوياً يجب أن يتركّز بين يديه. وقد مارس محمد - ممثل الله على الأرض - هذا الحكم لا بناءً على شرع من وضعه أو بناءً على عادات وأعراف تحيط به، بل بناءً على الشرع الموحى به من عند الله:

﴿**يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر...**﴾ (النساء، ٥٩).

ضربٌ من مَلَكية الشرع الإلهي، قبل وجود التسمية. إما أن يُسمى صاحب السلطة خليفة، أي خليفة الله، أو خليفة خليفة الله، فلا أهمية تذكر لذلك. إذ إن تمركز السلطات إنما يتمّ بين يديه. غير أن هناك قسطاً من الاعتدال الذي يُضفى على نظام الحكم الفردي هذا: إذ يُفترض بالرئيس أن يستشير المسلمين، أو أبرزهم على الأقل:

﴿وشاورهم في الأمر (يا محمد) فإذا عزمت فتوكّل على اللّه إن اللّه يحب المتوكلين﴾ (آل عمران، ١٥٩).

﴿والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصّلاة وأمرهم شورى بينهم...﴾ (الشورىٰ، ٣٩).

وتفتضي مثل هذه الشورىٰ أن يكون هناك مجلس للمؤمنين، ولكن يبدو أن هذا المجلس لم يكن يتمتع بسلطة القرار على نحو ما يُفهم من آخر الآية: ﴿فإذا عزمت فتوكّل على اللّه﴾. والواقع أن محمداً والخليفتين الأولين كانوا يستمعون إلى رأي **الصحابة**، مع وجود هذا الفارق وهو أن النبي كان ينفّذ أحكام الآيات التي يوحى بها إليه من السماء، بينما كان الخليفتان المذكوران يستلهمان السوابق التي كانت تتشكّل منها سنّة المعلم الراحل.

هذه النصوص القرآنية تكاد تكون النصوص الوحيدة التي يستفاد منها بعض المبادئ في تنظيم الدولة الناشئة في المدينة. فالواقع والنظرية كانا يتتابعان عن كثب ويترافقان كلٌّ في موازاة الآخر مستهلّين على هذا النحو بداية عصر سياسي ودستوري يصدر في جوهره عن السلطة المطلقة التي يمارسها الرئيس أو النبي أو الخليفة أو السلطان. من هذه الزاوية، لا تتميّز السلطة العامة في الإسلام أيّ تميّز عن السيطرة المطلقة التي كان يمارسها عواهل الامبراطوريات الشرقية على رعاياهم.

أهل الذمّة

لكن سمة العبقرية التي اتّسم بها حكم النبي هي بلا جدال صيغة التعايش التي استطاع استنباطها لصالح غير المسلمين. فانطلاقاً من المبدأ الأساسي الذي ينصّ على أن الإسلام خضوع لمشيئة اللّه. نادى القرآن بحرية المعتقد: «لا إكراه في الدين». فالإسلام دين دعوة لا دين إكراه. وعندما اضطر سيّد المدينة، تحت وقع الحرب المميتة التي شنّها عليه القرشيون بلا هوادة، إلى توسيع نطاق نفوذه في أراضي الحجاز، ثم إلى الاستيلاء على مكة وبسط سيطرته على شبه

الجزيرة العربية بأسرها، ثم إلى شنّ أُولى الهجمات الإسلامية باتجاه الشمال وعلى تخوم الامبراطورية البيزنطية، بنى صلات مع أهل الكتاب، بعد أن ظل هؤلاء متميزين دائماً لديه عن الكفار من عبدة الأصنام الذين لم يعرض عليهم بديلاً عن الإسلام سوى الموت. فعلى مسافة من المدينة. كانت هناك عدة قُرى مأهولة بتجمعات يهودية مجاورة للقبائل العربية، كخيبر وتيماء وفدك ومقنة وغيرها من أماكن السكن في وادي القُرى. كما كانت تعيش في الجنوب وفي الفلوات تجمعات مسيحية. لا سيما في نجران، حيث كان مذهب الطبيعة الواحدة قد كسب بعض المؤيّدين بتأثير من دعوات عدد من الفارّين البيزنطيين الذين شتّتهم اضطهاد جوستنيانوس.

كانت المشكلة التي واجهت محمداً في بادئ الأمر هي كيفية إيجاد شكل من أشكال الحياة المشتركة مع أهل الكتاب هؤلاء ممّن كان القرآن على امتداد آياته يشهد على صحة معتقداتهم الأصلية التي استقوها من التوراة والإنجيل. كانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي نشهد فيها دولة يشكّل الدين سداها ولحمتها والرابط الفعّال والوحيد الذي يربط بين أبنائها، فإذا بها تتدبّر أمرها لكي تفسح مجال العيش بين ظهرانيها لأناس لا يؤمنون لا برسالة النبي ولا بالإسلام الذي بشّر به وبسط سلطته في سبيله على جميع العرب وعمل جاهداً على إيصال كلمته إلى ملوك الأرض وشعوبها.

في أصل هذا النظام الذي لا يصحّ وصفه بالمتساهل - إذ إن هذه اللفظة لا تتّفق على الإطلاق مع علّة وجود الحرية الممنوحة لأهل الكتاب في الدولة الاسلامية - بل بنظام الوجود الشرعي، هناك آية نيّرة تحكم الموقف من المعنيّين به: فقد كان القرآن واضحاً وحاسماً بشأن أهل الكتاب. إذ ينصّ على وجوب اعتناق المشركين للإسلام تحت طائلة الموت، بينما استثنى أهل الكتاب من هذا الحكم واحترم إيمانهم، شرط أن يُعربوا عن خضوعهم ويدفعوا الجزية، أي ضريبة الأعناق:

﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون باللّه ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم اللّه

LAU - Riyad Nassar Library

ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية وهم صاغرون[1]﴾ (التوبة أو براءة، ٢٩).

هذه هي القاعدة التي اتّبعها النبي منذ ذلك الحين في علاقات الاستتباع التي عقدها، غداة موته، مع نصارى نجران، ومع Les Ruke وهم فرع متنصّر من قبيلة مذحج اليمنية، ومع أقيدر في دومة الجندل التي تقع في الشمال على تخوم بلاد الشام. وهي قاعدة تدخل في باب اتفاقيات التسليم التي تنتمي من حيث طبيعتها الحقوقية إلى الشرع الدولي والتي اعتمدت أساساً للنظام الطائفي الذي عاش بموجبه اليهود والنصارى في بلاد الإسلام قروناً مديدة. فقد ظلت الدولة الإسلامية، منذ ذلك الحين، مروراً بكل العصور التي عرفها تاريخها، ووصولاً إلى العصر الحديث الذي اضطرت فيه للتحول إلى دولة مبنيّة على الطراز الغربي، تتألف من فئتين من الرعايا متميّزتين كل التميّز: المؤمنون الفعليون، وأصحاب الجزية الذين هم في **ذمة** الإسلام، أي أنهم ينتمون إلى نصاب أدنى بكثير من النصاب الذي ينتمي إليه المؤمنون، بحيث لا يخوّلهم انتماؤهم الحق بأية ضمانات لحيواتهم وأموالهم سوى حق الشريعة المقدس.

من المدينة ـ الدولة إلى الامبراطورية

ثم توسعت أُطر هذا التدبير الأولى بعد ذلك. إذ إن الدولة الدينية الموحّدة والشاملة والتي أُرسيت دعائمها الأولى على يد رسول الله، ما لبثت أن بسطت سيطرتها على أراضٍ شاسعة ألحقتها بالمدينة سلسلة الفتوحات المذهلة.

(١) ترجمنا الكلمة العربية **صاغرون** التي جاءت في الآية بـ Obéissants [طائعون] بدلاً من كلمة Humiliés [أذلّة] التي يستعملها معظم الذين ترجموا القرآن. والواقع أن هذا هو المعنى الأصلي الذي تحمله هذه الكلمة. والفرق بين اللفظتين [طائعون وأذلّة] فرق كبير، لا سيما على الصعيد المعنوي نظراً لكل أنواع المهانة والإذلال التي تعرّض لها اليهود والمسيحيون بعد ذلك بوقت طويل، أي ابتداءً من الحملات الصليبية التي شكّلت انعطافاً حقيقياً في طريقة معاملة المسيحيين في الإسلام، (وهو انعطاف أشدّ بكثير من ذاك الذي طرأ على معاملة اليهود).

فتوسعت المدينة ـ الدولة في عهد أبي بكر وعمر إلى امبراطورية عربية شملت، بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربية، كلاً من سوريا وفلسطين والعراق وإيران ومصر والمغرب. وهكذا خضعت للإسلام شعوب عديدة تختلف في ما بينها من حيث الأديان والحضارات كما تختلف من حيث البنى واللغات. وظلت طريقة الميثاق التي استهلّها محمد مرعية الإجراء في عهد خلفائه تجاه كل الجماعات التي قبلت الاستجابة إلى عرض التسليم دون قتال. فكانت تحصل والحالة هذه على حرية ممارسة شعائرها الدينية وعلى صون حياة أبنائها وضمانة ممتلكاتها، مقابل دفع الجزية التي تحدّدت مختلف صيغها تحديداً دقيقاً بموجب الاتفاقات المعقودة[1].

لكن توسّع الدولة توسعاً سريعاً ما لبث أن استوجب اتّخاذ إجراءات عسكرية وسياسية كانت تقتضي من الرئيس مزيداً من التفرّد بالرأي. فكان يستنفر كل قواه لحكم امبراطورية مترامية الأطراف أخذت تختلط فيها الأقوام والأعراق في ظل شريعة الإسلام، بانتظار اندماجها تحت راية العروبة. وكان يتبيّن أن تمركز السلطات أمر حيوي وضروري أكثر من أيّ وقت مضى من أجل الإمساك بزمام هذه الدولة التي تمدّدت تمدّداً شديداً وهائلاً حتى اشتملت على كل أرجاء العالم القديم.

وظلت مبادئ المؤسسة الأولى مقدّسة. فدولة الخلفاء الراشدين ظلت تستلهمها، كما ظل المشرّعون يستمدون منها معطيات النظرية التي شرعوا يبلورونها. وظل القرآن والسنة يشكلان عامودها الفقري. وشهد ذلك العصر

(١) حول المواثيق التي عقدها الفاتحون العرب مع الشعوب التي أخضعوها، أنظر مقدمة انطوان فتّال: **الوضع الشرعي لغير المسلمين في بلاد الإسلام**، بيروت، دار المشرق، ١٩٨٥. وأنظر للمؤلف: **الفتح العربي في عهد الخلفاء الراشدين**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٥.

- A. Fattal, Le statut légal des non-musulmans en pays d'Islam, Beyrouth, Dar el-Machreq, 1958.
- E. Rabbat, la conquête arabe sous les quatre fremiers califes, Publications de L'Université Libanaise, Beyrouth, 1985.

LAU - Riyad Nassar Library

إبتداء حملة واسعة من الاستقصاءات والتحقيقات لجمع المعلومات من صحابة النبي وأصدقائهم الذين شتّتهم الفتح في سائر أرجاء العالم العربي. فكانت **الأحاديث** المتنوعة التي كانت هذه الصحابة تنسبها بدرجات متفاوتة من اليقين إلى النبي، والتي تعبّر في مجملها عن طبيعة الدولة التي عايشوا أداءها لوظيفتها في المدينة.

وكانت هذه الدولة التوحيدية ذات تركيب متجانس. فقد كانت تُحكم من قبل رئيس يدين له المؤمنون بالطاعة والولاء، ويدين له أهل الذمة بالخضوع والجزية. لكن هناك طابعاً تلطيفياً لا شك بانتمائه إلى الديموقراطية، من حيث جوهره، كان يطبع هذه الدولة ويضفي على حكمها طابع الحكم الحرّ، نظراً لما يُفترض بالمسلم من رضا عن الحاكم وموافقة على وجوده في الحكم. فالحاكم الذي يحتكر السلطة العليا بعد أن كان سلفه قد نوّه به لممارستها، كما حصل مع عمر وعثمان، لم يكن يمارس هذه السلطة إلاّ بناءً على **البيعة**، أي بناء على رضا المؤمنين وموافقتهم، وهو أمر يتمّ عملياً بمصافحتهم للحاكم شخصياً، أو لمن ينتدبه عنه. والواقع أن هذه البيعة لم تمارس بالفعل إلاّ في عهد الإسلام الأوّل ومن جانب صحابة النبي الذين كان لهم من السمعة والصيت ما يمكّنهم من حجب ولائهم عن الحاكم الجديد أو من التريّث في محضه هذا الولاء، كما حصل بالنسبة لعلي قبل أن يصبح بدوره خليفة.

أُسس الدولة الإسلامية

في هذا الطور من أطوار تأسيس الدولة الإسلامية حقّقت النظرية التي تحكمها بعض التقدم. ففي عهد محمد كانت النظرية تتجسّد بتجسّد الحالات التي كان الوحي القرآني يتحدث عنها. أما في عهد خلفائه الأربعة، الخلفاء الراشدون، فقد جاءت السنّة لتكمّل عملية التنظير. والسُنة نظرية كانت عناصرها لا تزال مبعثرة. فهي تتألف من آيات الكتاب الكريم، ومن الأقوال المنسوبة للنبي، ومن الأفعال التي قام بها في مناسبات وظروف متفرقة. هذا الكل يشكّل جسماً من النماذج التي يُفترض بالمؤمنين أن يحتذوها. ويُستخلص من جملة

العناصر التي تتألف منها السُنة عددٌ من المبادئ التي صبغت نظرية الدولة الإسلامية منذ ذلك الحين بصبغة خاصة، ثم لم يلبث الفقهاء المتضلعون من طرائق التعليل التحليلي أن كرسوها بعد ذلك مذهباً وعقيدة.

إن هذه النظرية التي كانت لا تزال أوّلية وبسيطة، كانت تنطوي رغم ذلك على السمات الثلاث التي تميزها: فهي تحدّد غاية الدولة، وتنظّم شؤون نشاطها، وتعود بالشرع والسلطة إلى أصل مشترك.

أ) إن الغرض الحقيقي للدولة الإسلامية هو حكم اللّه على الأرض. لا شكّ في أن هذه الدولة تسعى إلى توفير الطمأنينة والعدالة لأبنائها. لكن هذه المهمّة العادية التي تضطلع بها كل جماعة سياسية بلغت من الوعي مستوى معيناً، إنما تُمارَس في الإسلام باسم الشريعة الدينية وبناء على القضية المحرّكة والمحدِّدة التي تتحكم في مسيرتها، ألا وهي نشر كلمة الله وإخضاع العرب، ومن بعدهم كل الجنس البشري، لشريعته الخالدة على نحو ما أُوحي بها إلى رسوله. فالمؤسسات الأساسية في الإسلام إنّما تستجيب لهذا الباعث الرئيسي. خاصة وإن غاية **الجهاد** الذي لا يقتصر على الحرب المقدّسة فقط وإنما يشتمل على كل أشكال الدعاوة الدينية، ليس إلاّ وجهاً من أوجه تلك الحاجة الدفينة التي تدفع الدولة الإسلامية إلى إعلاء كلمة الشريعة الإلهية في جميع الاراضي التي تبسط سيطرتها عليها.

ب) ولما كانت افعال الحكام لا مبرر لوجودها إلا اعلاء شأن الشريعة الالهية، فإن هذه الأفعال لا يسعها بحكم استنادها إلى القرآن أن تحيد عن الصراط الذي اختطّه لها. فالسلطة العامة في الإسلام سلطة مقيدة ومحكومة بالدرجة الأولى بقواعد محدّدة تستند إلى أحكام الكتاب الكريم أو تُستمدّ من أحاديث النبي ومن أفعاله التي تعتبر قدوة يقتدى بها. ويتشكل من مجموع هذه القواعد بالذات الحقوق الإسلامية العامة. وهو القسم الأول من الشريعة الذي كان لا يزال في زمن الإسلام الأول في طور بدايته. إنها حقوق تحدّ من السلطة العامة. لكنها لا توضع من قبل البشر، بل تأتي من عند اللّه في قرآنه، وعبر رسوله في السنّة

L A U - Riyad Nassar Library

التي تركها لأمّته. إنها حقوق دستورية بالفعل. لكنها ذات طبيعة دينية، كما يصار إلى تطبيقها في ظل عقوبات هي الأخرى عقوبات دينية.

ج) هكذا تتوحد الدولة والشريعة من حيث مصدرهما القانوني. فالدولة، بما هي مفهوم، مؤسسة إلهية. وهي تنجم من ثمّ عن الشريعة التي تضمن قيامها وتمدّها بالقواعد العضوية اللازمة لقيامها بوظيفتها. في مثل هذا السستام، يتجلّى تماهي الدولة بالشريعة باعتباره النتيجة الحتمية لاستلحاق الدولة بالشريعة، زمنياً، كما يستلحق الابن بأبيه. أما المسافة المنطقية التي تفصل بينهما، فسرعان ما يعاد إلى اجتيازها. فتظهر الدولة والحالة هذه بمظهر المخلوق الذي تمّ خلقه من مواد دينية صرفة. إن النظر إلى المسألة من هذه الزاوية ينطوي على ناحية إيجابية لا عهد للحقوق العامة الغربية بها. فالمشكلة المستعصية التي تقضّ مضاجع رجال القانون، والتي هي مشكلة العلاقات بين الدولة والشرع، مشكلة لا وجود لها مبدئياً في الإسلام. لقد حلّ هانس كيلسون(1) هذه المشكلة بأن جعل الدولة، بما هي سستام من المعايير والضوابط، متطابقة مع هذه المعايير بالذات. لكن هذه النتيجة التي تنقضها الوقائع ويكذبها تاريخ الحقوق العامة الغربية استوجبت أن يُستبعد عن دائرة الدولة كل ما هو غير معياري بالضرورة. أما الحقوق الإسلامية فقد وفّرت على نفسها عناء هذا الجهد، وذلك بفضل قرآن ضمّ بين دفّتيه كل أوجه حياة الكائن البشري من فردية ومجتمعية، بما في ذلك الدولة التي هو من أبنائها ورعاياها.

إن السمات التي أتينا على ذكرها هنا إنما ترسم معالم دولة لما تكد تخرج من **الجاهلية**، لكنها لم تزل تحمل أيضاً هالة الثورة. لقد وضع محمد وخلفاؤه المباشرون أسس هذه الدولة. فكانت الشؤون في هذه الحقبة الأولى من عمر

(1) أنظر كتابه الرئيسي النظرية البحتة في الحقوق، الترجمة الفرنسية لشارل ايزنمان، أستاذ في كلية الحقوق في باريس، باريس، دالوز، ١٩٦٢.

- Hans Kelsen, Théorie pure du Droit, (Reine Rechtslehre), Traduction Fransaise par Charles Eisenmann, professeur à La Faculté de Droit de Paris, Paris, Dalloz, 1962.

الدولة الإسلامية تتفق مع الشرع: ونعني بالشؤون تلك التي فرضتها نشأة الإسلام وأملاها تحقيق مبادئه الدينية والسياسية والمجتمعية، كما نعني بالشرع، ذاك الذي ألهم الشؤون، لكنه أتى في الحقيقة، ليبرّرها.

أما مع معاوية، فقد بدأت حقبة جديدة أخذ الشرع خلالها يعزّز تدريجياً عناصره الجنينية ويبتعد من ثمّ عن الشؤون إلى أن صارت علاقته بها ترتدي طابعاً نظرياً أكثر فأكثر.

٢ ـ الحكم المطلق

خلال هذه الحقبة الثانية، وخاصة إبان تطورها المتأخر، ظهر شكل من أشكال الحكم الاستبدادي الذي حفلت آسيا بنماذج وعيّنات منه. ويذكّرنا هذا الشكل تذكيراً عجيباً بالحكم المطلق الذي مارسه قبل ألف أو ألفين من السنين حُكام الامبراطوريات في الشرق القديم. هذه الحقبة تشتمل على عصري الأمويين والعباسيين، وهما عصران متفاوتان جداً من حيث مدتهما لكنهما يمتدان معاً على زهاء الخمسمئة عام.

«النظام البرلماني العربي»

استهلّ عصر الأمويين نظام الحكم الوراثي الذي تنتقل بموجبه السلطة المتمركزة بين يدي الخليفة إلى أكبر أعضاء الأسرة الحاكمة سناً. وقد خفّف معاوية الأول من صرامة هذا المبدأ بأن اعتمد شكلياً مبدأ **الشورى** التي يعتقد هنري لامنس أنه وجد فيها أولى أمارات «البرلمانية العربية». فهو يرى أن هذه الدولة القائمة على انتخاب الخليفة من مجلس صحابة النبي وكبار وجوه الامبراطورية «كانت محكومة ـ على حدّ قوله ـ بمؤسّسات تذكّرنا بالنظام البرلماني. فشرعة الحريات العامة كانت واردة في القرآن وخاصة في مجمل الأعراف العربية. وكان يُفترض بالسلطة أن تكون كامنة، بعد اللّه، في صلب **الجماعة** أو المجتمع الإسلامي... ولهذا المجتمع أن يختار أو أن ينتدب عنه ممثّلاً، يدعى خليفة، يقبض بيديه على **عصا** الجماعة. فالتمرد على سلطته يعني

LAU - Riyad Nassar Library

كسر هذه العصا والخروج على الجماعة وعلى الإمام الشرعي. أما الإمام فيُفتَرَض به أن يحكم بموجب «كتاب اللّه» وطبقاً للأعراف. القديمة المتّبعة في شبه الجزيرة العربية. وكان هناك جسم من **الأشراف** الذين يتولّون الرقابة على إدارته لدفة الحكم، وهم عبارة عن رؤساء القبائل السابقين وعن ممثلين لإعيان المسلمين، أي **للمهاجرين والأنصار**، آخر الناخبين الكبار في الأمبراطورية»[1].

إن هذا الوصف للسلطة في عهد الأمويين، ولسلطة معاوية بشكل خاص، لا يتّفق مع الواقع التاريخي إلاّ بمقدار عدم تغافله عن الأمر الرئيسي من أن القرار كان يعود في نهاية الأمر للخليفة الذي هو الآمر الناهي الوحيد في الأمبراطورية.

فكلما كانت الحال في زمن النبي وخلفائه الأربعة الأول - ولكن أيضاً على غرار ما كان يجري في القبيلة، حيث لم يكن الشيخ إلاّ عبارة عن أوّل بين المتساوين (Primus inter pares)، أي شخصاً تعبّر الجماعة عن إرادتها من خلاله - لم تكن صلاحيات مجلس الشورى المتجسّد بجمعية مؤقتة وعابرة الإصلاحيات إستشارية. أي أن سلطتها كانت معنوية وحسب. لقد كان معاوية يحرص عشية إتخاذ قرار خطير على الاستماع إلى آراء مستشاريه المعتادين. كان يحرص باعتباره سياسياً محنكاً وحكيماً على سبر احتمالات الرأي العام - ضمن حدود القطاع الضيّق الذي كان لهذا الرأي فعالية فيه - قبل أن يحسم أمره وينتقل إلى الفعل، كان يعي أن التدبير الذي لا شعبية له يؤول إلى التهافت تحت ضغط المقاومة السلبية التي قد تواجهه بها الجموع. لذا كان يسعى، خدمةً لمصلحة حكمه، إلى كسب موافقة أولئك الذين يؤثّرون على الأذهان، سواء كانوا من

(١) هنري لامنس، **دراسات حول حكم الخليفة الأموي معاوية الأول**، بيروت، ١٩٠٨، ص ٥٩ - ٦٠.

H. Lammens, Etudes sur le règne du Calife Omaiyade Moawiâ 1er, Beyrouth, 1908. ويستعير لامنس مفهوم «الناخبين» هنا من تراث الإمبراطورية الجرمانية المقدسة التي يقتصر فيها حق إبداء الرأي بالحاكم على الأفراد والأساقفة فيُسمّون Les électeurs du St-Empire Germanique.

L A U - Riyad Nassar Library

صحابة النبي أو من شيوخ القبائل أو من قادة الجيش أو من حكام الولايات أو حتى من الشعراء الذين كانوا يقومون في تلك المجتمعات التي كان يؤثر فيها بيت الشعر اللاذع على مشاعر الناس وأهوائهم بدور النقاد المجادلين في أيامنا هذه. كان معاوية يؤثّر على معاصريه، بل حتى على أعدائه، تأثيراً عميقاً **بحلمه** الشهير الذي كان يُحسن استعماله في حينه. وبفضل هذه الخصلة التي يصعب التحلّي بها والتي طالما كان وقعها حاسماً في السياسة العربية، استطاع معاوية أن يستوعب، بل إنه يستميل إليه، عداوات شديدة وعاتية، انتهى الأمر بها من بعده إلى الإطاحة بعرشه في عهد الحكم القصير النظر الذي مارسه أواخر الخلفاء الأمويين.

ولكن ما إن كانت تنتهي أشغال المقاربة والإعداد التي تسبق اتخاذ القرارات الحاسمة، حتى كان الحكم الأخير يعود إلى معاوية نفسه. فالدولة كانت تعبّر كل التعبير، في النهاية، عن مشيئته الخاصة التي لا يقوى على الوقوف في وجهها أي اعتراض مخالف. ولم تكن مثل هذه المقدرة المطلقة تصطدم بحدودها إلاّ في نطاق الدين، في أحكام القرآن والسنة - أو في حيّز الأحكام المعنوية والأخلاقية التي كان الرأي العام، على تفاوت تشتّته وإدراكه من قبل المحكومين - يطلقها على الحُكام.

يمثّل عهد معاوية منعطفاً في تاريخ الدولة الإسلامية. فالمجالس التي غالباً ما كانت تعقد حوله تذكرنا بالجمعيات العمومية الفرنسية التي انبثق عنها نظام حكم دستوري، ثم نظام ديموقراطي من بعده. لكنه لا يسعنا أن ننسى أن مثل هذا التطور لم يحصل في إنكلترا إلاّ تحت وطأة أحداث بعينها كان لها أن تؤدي إلى أزمة حادة بين العاهل والأعيان ما لبثت أن أسفرت عن ما يسمّى بالميثاق الأكبر[1] (magra carta). إن هذا الوضع لم يتحقق في فرنسا إلاّ عام ١٧٨٩، لكنه كان على نحو من الإتّساع والشمول بحيث اشتمل، هذه المرة، على البرجوازية وعلى الطبقات الشعبية، ولم يكن من الممكن حصول مثل هذه

(١) Magna Carta، باللاتينية.

الظاهرة في امبراطورية الأمويين حيث كان الرأي العام مبعثراً ومشتّتاً بتشتّت القبائل والرعايا الذين ما كانوا يشكلون نصاباً محدّداً، أي **دولة**، كما كانت الحال في الغرب. فقد كانت قوتهم تكمن في عددهم أو في نفوذهم، وهذان عاملان عابران في عملية التطور ما لبثا أن تضاءلا وانقرضا حيال مؤسسة الخلافة التي تعززت بفعل نظام الوراثة. لذا لم يبقَ من إرهاصات «البرلمانية العربية» التي يتحدث عنها هـ. لامنس إلاّ الذكريات في عهد خلفاء معاوية، فقد تطور حكمهم باتجاه الحكم المطلق الذي لم يكن يقوى كابح على كبح جماحه. لذا تميّز حكم الخلفاء الأمويين في آخر عهدهم بالتعسف والطغيان. وكان سقوطه نذيراً بردة فعل سلبية دامية تعود إلى جذور سلالتهم بالذات التي كانت محطّ نقمة أعدائهم ولعنتها.

الاستبداد العباسي

غير أن الأمويين أورثوا العباسيين، الذين نكّلوا بهم وقتلوهم، حكماً لا تصدر قوته الحيوية إلاّ عن مشيئة الخليفة. وسرعان ما أضفت السلطة العباسية في بغداد على هذا الحكم الذي تجذّر في بيئة مفعمة بالنفوذ الإيراني طابع الحكم المطلق الشرس منذ عهد خلفائها الأول. فبلغت الدولة الشرقية إبّان هذه الحقبة مستوى طرازها التقليدي، بما هي قوة غير محدودة يحتكرها شخص واحد ويسلّطها فوق أوقيانوس من الرؤوس المطأطئة. وقد ظلت طوال أكثر من ألف عام تمثّل في الإسلام نظاماً في الحقوق العامّة متماهياً مع تاريخها السياسي وفقاً لأشكال وصور متبدّلة.

لكن الشعوب التي أخضعتها الدولة الإسلامية خلال هذه الحقبة التي تزيد عن القرن، منذ الفتح، كانت قد خضعت لعملية أسلمة واسعة النطاق صحبتها حركة تعريب ملازمة لها، بحيث لم تستطع المراكز التي تجمّع فيها أهل الذمة ـ وقد ظلوا يطفون على سطح الكتلة الآخذة بالانصهار ـ أن تظل بمنأى عنها. منذ ذلك الحين، بدأت الدولة تتخذ شكل الطاقم السياسي الذي يحكمه الإسلام في أعماق جسم الجموع التي يتكون منها، ولم يعد يقتصر على أعالي طبقة

الفاتحين وقياداتها التي كانت تحطّ رحالها وتخيّم في البلدان المغلوبة على نحو ما كانت تفعل في بداية الفتوحات. في ذلك الحين أخذ اليهود والنصارى، وقد أصبحوا **أقلّيتين**، يعيشون حياة التقوقع التي وضعتهم على هامش **الأمة** الإسلامية، بعد أن انغلق مدارها على المؤمنين وحدهم. وقد خضعوا لوضع خاص، يشكّل جزءاً من الجسم الحقوقي الإسلامي، ويطلق عنان النظام الذي سميناه النظام الطائفي(١)، وهو النظام الذي ظل وجودهم محصوراً ضمن حدوده حتى فترة التنظيمات التي عرفتها الامبراطورية العثمانية.

انفصال الولايات وازدواجية السلطة

في فترة من فترات حكم العباسيين حصل أمران كان لهما، بعد تطورهما، أن يحفلا ببذور الانحلال المميتة.

الأول هو الاتجاه الانفصالي الذي سلخ عن بغداد مناطق كبيرة أخذت تتكون في ممالك قائمة بذاتها أو مستقلّة، رغم زعمها الرسمي بأنها خاضعة لسلطة الخليفة العباسي الذي كان يغضّ الطرف عنها على مضض. والواقع أن الخضوع المذكور تحوّل إلى ضرب من الولاء الديني الذي يعترف به القيّمون على هذه الكيانات السياسية اعترافاً نظرياً تجاه خليفة النبي على الأرض. كان ذلك يعني تحطُّم مبدأ الامبراطورية الإسلامية، لا لمصلحة الأمراء الإقطاعيين وحسب، بل تحت سمع الخلفاء وبصرهم. ثم ما لبث الإسلام أن انقسم بين خلافة بغداد وخلافة قرطبة ـ حيث كان أحد الأمويين الذين نجوا من بطش العباسيين قد تمكن من إنشاء امبراطورية هناك ـ وخلافة القاهرة بعد ذلك، حيث استتبّ الأمر للفاطميين بعد قدومهم من المغرب.

اشتدّ الاستبداد مع وجود هذه التشكيلات الجديدة التي استلهمت النموذج

---

(١) اعتمد المؤلف هذه التسمية «النظام الطائفي» في أطروحة حول «**التطور السياسي لسوريا في عهد الانتداب**»، باريس ـ ١٩٢٨. حيث خصّص للنظام المذكور كل المقدمة، ص ١١ وما يليها.

- E. Rabbat, L'évolution Politique de la Syrie sous Mandat, thèse, Paris, 1928.

LAU - Riyad Nassar Library

العباسي. ومما زاد في شدته أنه لم ينتصر إلاّ بحدّ السيف. فعرف تاريخها أوقاتاً عصيبة ورهيبة. إن الأفعال التي قام بها خليفة مثل الحاكم بأمر الله في القاهرة، أو إبراهيم بن أغلب في القيروان، لا تفسّر إلاّ بذلك الجنون الدموي الذي كان ينتاب مثل هؤلاء الحُكام الذين لم يكن ثمّة أي رادع من النوع الدستوري يردع نزواتهم وأهواءهم.

وقد ارتسمت بإزاء تقوقع الدولة الإسلامية هذا حركة موازية وحتمية آلت إلى ازدواج سلطة الدولة. ففقد الخليفة سلطته الفعلية التي استولت عليها أسر أجنبية، كالبويهيين الإيرانيين أولاً، رغم كونهم من الشيعة، ثم من بعدهم السلاجقة الذين تعود أصولهم إلى آسيا الوسطى. ونصّب وجوه هذه الأسر أنفسهم سلاطين، ولم يتركوا من السلطة للسلطان العباسي الذي غدا ألعوبة بين أيديهم إلاّ ظلها الباهت[1]. وانبثقت عن ذلك نظرية سياسية ترى أن تكوّن سلطة الخلافة، وهي من طبيعة دينية، مصدر السلطة الزمنية التي قد لا تكون بيد الخليفة بل يمارسها القابضون عملياً على زمام القوى العسكرية. وفي أواخر العصر العباسي، كانت هذه البدعة قد طغت على سائر السلطنات التي توزّع العالم الإسلامي بينها. أما في عهد آخر الخلفاء العباسيين، فقد كانت هذه الازدواجية تفرض نفسها ضمن حدود دولة غدت مقتصرة على ولاية بغداد لا غير.

في هذه الأثناء كانت الشعوب التي حكمها هؤلاء الحُكام على اختلاف أحوالهم يمارسون حياتهم اليومية بكل ذلك الصبر المستسلم وتلك القَدَرية الدينية اللذين أضفيا على العقلية الإسلامية سماتها المميزة، في حين كان غير المسلمين يتابعون، بصمت، حياتهم المتقوقعة. فيتمتّعون بالحماية تارة، ويخضعون للإذلال أو للإضطهاد تارة أخرى، حسب ظروف العصر أو مضاعفات الحروب الخارجية.

(١) وتحمل كلمة سلطان، التي تعني السلطة، بدلالة بليغة في هذا الصدد، وذلك بحكم تماهي السلطة، بموجبها، مع الشخص الذي يمارسها.

والغريب في الأمر ـ وهي غرابة ملحوظة في أماكن أخرى من العالم ـ إن النظرية الكلاسيكية التي تنظّر للدولة الإسلامية قد استُكملت في ذلك العصر الذي يُعتبر العصر الذهبي للحكم المطلق الأهوج. في هذه النظرية لا نجد أن الشرع يعكس ما يجري في الواقع بصورة منتظمة. بل إنه يقف في وجهه ويعترض على ما فيه من تجاوزات. فقد عبّر مذهب المشرّعين عن ضرب من الاحتجاج الصامت على النظام التعسفي الذي يضطهد المؤمنين ودافعي الجزية على السواء، كما شكلت مبادئ القرآن والسوابق التي حصلت في حياة النبي وصحبه الأوائل معيناً نهلت منه النظرية واستمدّت منه مواد بنائها. إن المؤلّفات التي وصلت إلينا تعود إلى تلك الأزمنة التي لم تكن تعترف بالحقوق الفردية ولم تكن تأتي على ذكر الواجبات والالتزامات التي ينبغي للحاكم أن يتقيّد بها. ووُضعت فيها مصنّفات عدّة كثيراً ما كانت تحمل هذا العنوان المعبّر: **الأحكام السلطانية**. واهتمّ غيرها من المؤلّفات بموضوعات حصرية كالأموال والجبايات والغنائم. وأوضاع أهل الذمة وأصول **الجهاد** ضد الشعوب المقيمة في **دار الحرب**، لكنها هي الأخرى مؤلّفات لا تُراعي سياسة الدولة بقضها وقضيضها بل تستعرض أوجهها لتقابل هذه الأوجه مع ما جاء في الآيات القرآنية وفي تراث السلف الصالح.

ذلك أن الوعي الإسلامي لم يمت في ذلك الجو الخانق الذي أشاعه نظام الحكم. فظلّ، وهو تحت أقدام السلطة الطاغية، يلتقط كل يوم غذاءه السماوي من كتاب الله حيث الغضب الإلهي سجّل بحروف من نار يصطلي بلهيبها كل من تسوّل له نفسه خرق أحكامه وأوامره الدقيقة. فارتفعت أصوات جريئة لتذكّر أسياد الأرض أحياناً، بالواجبات الملقاة على عاتقهم، على نحو ما فعل الإمام الأوزاعي، المولود في بعلبك، عندما وجّه للقائد العباسي صالح بن علي كتاباً عنيفاً يأخذ فيه نكثه بالعهد والقسم وبمبادئ الشريعة في معاملته الغاشمة لنصارى لبنان إبان تمرّدهم[1].

(١) كان ذلك عام ٥٠ للهجرة (٦٧١). حفظ لنا البلاذري في كتابه **فتوح البلدان** النص المذكور وكتاب البلاذري أحد المصادر الرئيسية التي تروي وقائع الفتوحات العربية (طبعة صلاح الدين

L A U - Riyad Nassar Library

والواقع أن الدين كان يُوفّق أحياناً إلى تلطيف نزوع الحكم نحو التمادي في غيّه. لكن مثل هذا التلطيف لم يكن يقوى، بحكم طبيعته بالذات، على إيتاء ثماره إلاّ لماماً، ومعلوم، من الناحية السياسية، إن سلطة المرء لا ترعوي إلاّ إذا جبهتها سلطة أناس آخرين.

٣ ـ الدولة العسكرية

الصليبيون والمغول

عرف تاريخ الإسلام حدثين عظيمين كان كل منهما بالنسبة له بحجم الكارثة الوطنية، وقد كان هذان الحدثان وراء دفع الدولة قُدُماً نحو التحوّل من دولة دينية يسيّر شؤونها الخلفاء، إلى دولة عسكرية، وذلك استجابة لتحدّي الحملات الصليبية ولصدّ الغزو المغولي.

كانت مصر قد وقعت منذ أواخر القرن العاشر تحت حكم الفاطميين، بينما كانت سلطنة السلجوقيين الكبرى، في سوريا والعراق وآسيا الصغرى، التي نشأت في بداية القرن الحادي عشر، قد تجزأت إلى ممالك عدّة لم تكن تعترف للخليفة العباسي في بغداد إلاّ بسلطة روحيّة نظريّة. ضمن هذا الإطار المفكّك الذي لمّ شعث إسلام متمدّن كان قد بلغ من النضج مبلغه، اندفع الصليبيون عام ١٠٩٧ عبر طريق القسطنطينية والأناضول. فاحتلوا مدينة الرها التي كان يحكمها أمير أرمني، ومدينة كيليكية التي تُركت دون مدافع عنها، ثم مضوا في هجومهم على أنطاكية، فاستولوا عليها بعد حصار طويل وشاقّ في ٣ حزيران ١٠٩٨. ثم اندفعت جحافلهم على طول الشاطئ باتجاه الجنوب ميمّمة شطر القدس التي كانت تعتبر قبلة أنظارهم. وقد عاثوا أثناء مسيرتهم هذه فساداً واجتياحاً ونهباً، إلى أن سقطت القدس تحت وقع غاراتهم في ١٥ تموز ١٠٩٩. في ذلك الحين حصلت مجزرة من أفظع المجازر التي عرفها التاريخ، بحيث أن ذكراها لا تزال

= المنجد في ثلاثة أجزاء، القاهرة ١٩٥٦ـ٧، الجزء الأول، ص ١٩٢). حول الأوزاعي، أنظر كتاب صبحي المحمصاني القيّم: **الأوزاعي**، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨.

LAU - Riyad Nassar Library

تؤرّق أذهان الشعوب العربية حتى الآن. واستباح الفاتحون سائر أنحاء البلاد. وسقطت بأيديهم فلسطين بكاملها فضلاً عن كل الساحل السوري، بما في ذلك مرتفعات كيليكية وشمالي سوريا. ثم أخذوا يقيمون الدول اللاتينية في الأماكن التي سيطروا عليها: فكانت مملكة أورشليم، وكونتيّة طرابلس، وإمارة أنطاكية وكونتيّة الرها، بل حتى إمارة كرك (أو مونريال) في الأراضي التي تقع شرق نهر الأردن والتي تشكّل دولة الأردن الحالية ـ وهي دول أطاح بها صلاح الدين بعد ذلك بقرن من الزمن، عندما استعاد القدس بعد انتصاره في موقعة حطين، في ٤ تموز ١١٨٧، بانتظار القضاء عليها قضاء مبرماً، عام ١٢٩١، بعد الضربات الحاسمة التي وجهها إليها سلاطين المماليك.

لكن هذه المدة الطويلة الفاصلة التي دامت خلالها حقبة الحملات الصليبية أقل من قرنين بقليل، لم يكن لها أن تحمل إلى السلطة أسراً حاكمة من المقاتلين، كالأيوبيين والمماليك من بعدهم، القادرين على دحر الطارئين الجدد وحسب، بل كان لها أيضاً أن تطبع علاقات الإسلام بالغرب، على امتداد التاريخ، بطابع من التوتّر والجفاء كان من المتعذّر محو أثاره، في المقابل، أخذ وضع نصارى المشرق يتكبّد مضاعفات الحقبة المذكورة. فقد بدأ منذ ذلك التاريخ بالنسبة لهم عصر من المحن والمصائب جعلهم يتجرعون كأس انتقام السلطة، كما جعلهم هدفاً دائماً ينصبّ عليه، حسب الظروف، احتقار الجماهير الشعبية أو سخطها وغضبها لدى كل أزمة مجتمعية أو سياسية تعصف بها.

وفي القرن الثاني عشر، تعرّض شرق المنطقة لداء العفيراء . فكانت الصدمة التي أحدثها لا تقلّ عمقاً وفتكاً عن الخراب الذي أحدثته الحملات الصليبية في بدايات أمرها.

وحوالي أواسط القرن الثالث عشر، وفي حين كانت الدول اللاتينية تشهد بداية انحطاطها، كان المغول يتهيأون لاجتياح ما تبقّى من امبراطورية العباسيين في بغداد. فهجموا بقيادة هولاكو، أحد أحفاد جنكيز خان الكبير، ودمّروا بغداد عام ١٢٥٨. وتدفّق المدّ المغولي ليغطي منذ ذلك الحين سائر بلاد المشرق

الإسلامي. وكادت آسيا بأسرها تصبح فريسة «الامبراطورية الفيافي»[(١)]. ثم ما لبثت جيوش المغول. وهي جيوش انضباطية رغم توحشّها، إن زحفت لمهاجمة سوريا. فسقطت حلب بين أيديهم عام ١٢٦٠. ثم سائر الحواضر، إلى أن حاصرت دمشق. وهنا حصلت المعجزة، في عين جالوت، قرب الناصرة، إذ الحق بهم السلطان بيبرس، في ٣ أيلول ١٢٦٠، هزيمة نكراء، كانت على ما يبدو أول هزيمة لهم طوال تاريخهم الذي اشتهروا به كغزاة لا يقهرون. وكانت تلك الموقعة عبارة عن تكريس نهائي للدولة العسكرية، وعلى رأسها المماليك الذين نصّبوا أنفسهم حماةً للإسلام.

عسكرة الإسلام

إن استيلاء المغول على بغداد لم يدفن بين أنقاضها سلالة العباسيين وحسب، بل قضى أيضاً على مفهوم وحدة الإسلام التي صارت أثراً بعد عين. والوقائع السياسية التي أضحت واضحة وبارزة للعيان، بعد أن كانت قائمة قبل ذلك التاريخ الفاصل بزمن طويل، كانت باعثاً على الصعود مرة أخرى باتجاه القمم الفكرية بغية إعادة بناء الشرع بعد غدر الواقع به.

كانت قوّة الإسلام، في القرن الثالث عشر، تتجسّد في امبراطورية المماليك التي اشتملت على الجزء الأكبر من الشرق الأوسط. أما قوة العثمانيين، في بلاد الأناضول، والتي انتهى بها الأمر إلى اكتساح الامبراطورية المذكورة، فلم تظهر إلاّ بعد ذلك بثلاثة قرون. وكانت الدولة المملوكية نموذجاً صافياً للسلطة السياسية التي تكوّنت بالنار والحديد. فهي لم تقم على جهود أُسرة حاكمة تتباهى بأصولها أو بإنجازاتها. بل أنشأها قوم من رعاع المغامرين الذين قدموا من سائر أقطار أوروبا الشرقية أو آسيا. جيش من الجند يبني عروشاً ويقوّض أخرى. كان السلطان مملوكاً قرير العين، لا فرق بين وضعه ووضع

(١) l'Empire des steppes عنوان الكتاب القيّم الذي وضعه René Grousset عن تاريخ المغول، باريس، پايو، ١٩٤٨.

LAU - Riyad Nassar Library

أبناء جلدته الآخرين الذين كانوا يشغلون أطر الدولة. كانوا جميعاً من الأرقاء الأجانب الذين جمعتهم ظروف تجارة الرقيق المنتشرة في أسواق المشرق الرئيسة.

رغم ذلك، فقد كان تكوين هذه الامبراطورية نتيجة طبيعية للممارسات التي اتّبعتها الأنظمة السابقة، فازدهرت في الدولة المملوكية طرائق الحكم نفسها التي كانت قد اختُبرت محاولاتها الأولى في عصر الأمويين، بحيث أن هذه الدولة كانت تكملة، من حيث الترتيب الزمني، للممالك التي كانت تدور في فلك بغداد والقاهرة. «فالامبراطورية المملوكية - على حدّ قول غودفروا دوممبين - إنما كانت استمراراً لتراث سلطنة البويهيين وخلافة الفاطميين والإمارات التي سبقتها والتي كانت تابعة إلى هذا الحد أو ذاك للخلافة العباسية»[(١)]. واتّخذت السلطة السياسية في ظلّها طابعاً فردياً محموماً لم يُعرف له مثيل من قبل. واستشاط تعسّف الحاكم استشاطة كان يؤجّجها تهوّس الجند الذين كانوا يتناحرون على رأس السلطة بالسيوف والحراب. فغدا العرش مطرحاً لصراع تحكمه القوة الوحشية التي كان النفاق والغدر سلاحاها القاطعان في معظم الأحيان.

أما الدين فلم يكن يبرز بشكل ساطع، في سياق الاشتغال الجواني لهذه الإوالة البدائية، إلاّ في المراسم التي تتخلّلها مظاهر الأبّهة والعظمة والتي كانت تُقام عند تنصيب أحد القادة المظفّرين بعد تغلّبه على خصومه. كان الدين برسم الشعوب الأهلية التي يحكمها المماليك. كما كان يتخذ شعاراً ونبراساً خلال الحروب التي كانت تحرّر الأرض الإسلامية من بقايا الصليبيين وأرهاط المغول. ولكن رغم أن سلطة أو حياة هؤلاء المماليك الذين لا تعرف لهم أصول عرقية محدّدة كانت تظلان عرضة لمهبّ الأقدار، فقد كانوا يجيدون، عند الحاجة،

(١) **سوريا في عصر المماليك**، باريس، غوتنر، ١٩٢٣، المقدمة.

- Gaudefroy - Demombynes, La Syrie à L'époque des Mamloûks, Geuthner, 1923, Introduction, P. XIX.

ممارسة إسلام متألّق يتجلّى عبر تشييدهم للمباني الدينية الرائعة التي ما زالت تملأ مصر وسوريا حتى الآن.

رغم ذلك، وفي خضمّ هذا الواقع الذي كانت تعصف به الاغتيالات والأهواء، ظل الشرع مرعيّاً وقائماً بفعل ذلك الوهم الذي نجد أصوله كذلك في حقبة انحطاط العباسيين.

ففي ذات يوم، قدم إلى القاهرة رجل يدّعي أن نسبه يعود للعباسيين الذين قضى عليهم هولاكو. فما كان من المملوك الذي كان يحكم القاهرة والذي كانت تراوده الرغبة في إسناد حكمه إى قاعدة دينية، إلاّ أن أقرّ له بلقب الخليفة. لكن سلطة هذا الخليفة لم تكن بإزاء الحاكم الأهوج الذي كان يقوم على تلبية حاجاته إلاّ واجهة ظرفية برسم الشعب الذي كان يحرص على التمسّك بآخر بقايا أُسرة النبي. وظلت نظرية الدولة الإسلامية تنتظم ضمن هذه الثنائية السطحية طوال حقبة الحكم المملوكي التي كانت حقبة قاتمة من حيث المآسي الفظيعة التي شهدتها، لكنها كانت رغم ذلك حقبة عظيمة بعظمة الإسلام الذي بثّت إشعاعه في أوروبا وآسيا. ومهما يكن من أمر، فقد اقتصر العمل العقيدي، سواء في مجال الحقوق العامة أو في جميع مجالات **الفقه** الأخرى، على تكرار الأطروحات القديمة واستعادة شروح المؤلفات الرئيسية التي وضعت في الحقب السابقة. وما لبث الفكر الحقوقي أن استكمل انطفاءه خلف أبواب **الاجتهاد** التي حرص المذهب الصوري المتزمت على إبقائها موحدة في وجه أي اتجاه قد تُشتَمّ منه رائحة التجديد أو التكيف مع الظروف المستجدة.

في هذه الفترة التي كان قد أُغمي فيها على القوى الروحية في أيام محنتها، وبينما كانت جيوش المماليك لا تزال تجبر أعداء الإسلام على توخّي الحيطة والحذر وتضطرها إلى البقاء على سلاحها، أطبق الفتح العثماني على بلدان الشرق الأوسط. جيش يحلّ مكان جيش، فينيخ واحدهما بعد الآخر، على الأراضي المغلوبة. حلّت الإنكشارية محل المماليك. لم تكن عساكر الإنكشارية تُجمع من أسواق النخاسة، بل من قُرى النصارى حيث كان يُنتزع الشبان

L A U - Riyad Nassar Library

اليافعون من عائلاتهم ويُعهد بهم إلى مأموري السلطان الذين يتولون تنشئتهم وتدريبهم في **أوجاك** (أفواج) الإنكشارية. هكذا حلّت دولة عسكرية محل دولة عسكرية، معتمدة العادات والطرائق والأدوات نفسها والأطر التي لم يطرأ عليها إلاّ تعديلات لا تكاد تذكر. وكانت الواقعية السياسية نفسها، تنمّ بمثل القسوة التي عرفتها في السابق، عن الهوّة التي تفصلها عن المبادئ الدينية التي تنادي بها الدولة الإسلامية. واستمر الدين، كما كان في عهد المماليك، يملأ القادة والحكام احتقاراً للكفّار وإزراء بهم، ويدغدغ غرور الجيوش المندفعة لشنّ الغارات على أوروبا.

طوائف أهل الذمّة

في الوقت الذي كان السلطان سليم الأول يفتتح فيه سوريا وفلسطين، عام ١٥١٦، ويبسط سيطرته على مصر، في العام التالي، كانت ظروف أهل الذمة، وخاصة النصارى منهم، لا تني تزداد سوءاً. فقد انتقلوا من وقع دافعي الجزية، وهو وضع يُعهد به إلى **ذمة** المسلمين. على نحو ما تحدّد في القرآن وتنظّم في عهد الخلفاء الأول، إلى وضع المهانة والإذلال. كردّ على الحملات الصليبية. غير أن الأمر لم يصل بهم، رغم ذلك، إلى حدود الخزي والذل التي وصل إليها وضع اليهود في غرب القرون الوسطى. على كل حال، فقد كان القمع الشديد يطاول جميع الرعايا دون تمييز بين معتقداتهم. وضمن إطار الدولة العسكرية، ظلت حياة اليهود والنصارى الطائفية مستمرة في أعماق إحيائهم الخاصة، تحت حماية الشرع الإسلامي الذي كان الفقهاء يجهدون لتنظير تعاليمه.

وإذا كان اليهود قد استمروا في تشكيل طائفة موحّدة كانت فروعها تنتشر سواء في عالم الإسلام أو بالاتصال مع إخوانهم في الدين الذين كانوا يقيمون في الشتات الخارجي. فإن العثمانيين وجدوا النصارى، خلافاً لذلك، موزّعين على طوائف متميزة يفرّق بينها التاريخ، بسبب الخلافات التي دارت حول شخص المسيح في بيزنطية وأدّت إلى انشقاقات القرن الخامس.

كانت هناك خمس طوائف في عهد المماليك: طائفة اليعاقبة التي تسمّى اليوم طائفة السريان الأرثوذكس في سوريا وفلسطين، والطائفة القبطية في مصر، وطائفة الروم الملكيّين في سوريا وفلسطين ومصر، والطائفة النسطورية في العراق، والطائفة المارونية المتركزة في جبل لبنان، هذا عدا الأرمن الغريغوريين الذين ظلت إقامتهم الرئيسية في بلاد الأناضول الشرقية وفي كيليكية، في المناطق التي كانت تشكّل في ما مضى أرمينيا الكبرى وأرمينيا الصغرى. وباستثناء الموارنة الذين انضووا تحت لواء روما إبّان الحملات الصليبية، كانت سائر الطوائف الأخرى تعيش منفصلة ومستقلّة ولا علاقة لها ببابا الغرب[١].

وكانت هذه الطوائف الخمس تتبع لبطاركة متنافسين، فتنطوي كل منها حول بطريرك معيّن: بطريرك أنطاكية لليعاقبة، وبطريرك الإسكندرية، وبطريرك القدس، وأيضاً بطريرك أنطاكية للروم الملكيين، وبطريرك أنطاكية للموارنة، وبطريرك الإسكندرية للأقباط، وبطريرك أو كاثوليكوسا اشتميادزين وسيس للأرمن، وكاثوليكوس المشرق للنساطرة، مما يجعل بعض الطوائف تابعة في النهاية، رغم معتقداتها وطقوسها المشتركة، كالروم الملكيين، أو رغم اشتراكها في مذهب الطبيعة الواحدة، كاليعاقبة والأقباط والأرمن، لبطريركيات مختلفة.

كان من نتائج الاستيلاء على القسطنطينية، عام ١٤٥٣، أن ازداد حجم طائفة الروم الملكيين ازدياداً كبيراً. فقد عمد السلطان محمد الثاني، بعد أيام قلائل من انتصاره. إلى منح البطريرك غنّاديوس، بعد أن نصّبه على العرش البطريركي للعاصمة البيزنطية القديمة، نفس الحصانات والامتيازات التي اعترف بها الإسلام العربي، منذ عهود قديمة، لرؤساء الطوائف غير الإسلامية التي خضعت لسيطرته. وهكذا تجمّعت طائفة الروم الملكيين أي الأرثوذكس. بعد استتباب الأمر للعثمانيين في سوريا وفلسطين ومصر، تحت سلطة بطريركيات أربعة مختلفة. هي بطريركيات القسطنطينية وأنطاكية والإسكندرية والقدس

(١) نتعرض في الفصل الأول من هذا الكتاب للعقيدة الدينية الخاصة بكل من هذه الطوائف.

وسرعان ما انفردت بطريركية القسطنطينية دون البطريركيات الأخرى بالعودة، كما كان الأمر في الأزمنة الماضية، إلى طابعها المسكوني، وإنما الروحي المحض.

أصيبت المسيحيات الشرقية بانقسام جديد مع وصول المبشرين والتجار إلى المشرق بناءً على نظام الامتيازات الأجنبية الذي بدأ مع المعاهدة الموقّعة عام ١٥٣٥ بين السلطان سليمان الملقب بالرائع[١] وملك فرنسا فرنسوا الأول. إذ حصلت بتأثير هؤلاء المبشرين والتجار حركة انقسامية في صفوف كل من الطوائف المذكورة أعادت لكنيسة روما عدداً من رعاياها. ما عدا، بالطبع الطائفة المارونية، التي استطاعت أن تحافظ على وحدتها الأصلية على مرّ العصور. وتمكّنت من معالجة خضوعها للكرسي الرسولي دونما انقسامات داخلية.

وقد نتج عن الانقسام المذكور طوائف جديدة تسمى في ما مضى بالطوائف المتّحدة ويغلب على تسميتها اليوم الطوائف الكاثوليكية. فجاءت هذه الطوائف لتضاعف في نهاية التحليل الطوائف الشرقية القديمة. وبناءً على الصراعات التي خاضتها هذه الطوائف بصورة دائمة مع طوائفها الأم، وعلى المساعي الحثيثة وخاصة الحماية التي أمنتها لها فرنسا منذ عهد طويل، فقد توصلت بعد لأي إلى الحصول من الباب العالي على **البراءات** التي لا مفر منها للاعتراف بحقّها في التكوّن كطوائف قائمة بذاتها.

وهكذا كانت تعيش على هامش الجماهير الإسلامية المكوّنة بشكل رئيسي من الأتراك والعرب والأكراد، وفي طول الامبراطورية العثمانية وعرضها، أقوام مسيحية متعدّدة الأجناس، كسلاف بلاد البلقان وإغريق بلاد اليونان وآسيا الصغرى الذين يتبعون بطريركية القسطنطينية، وأرمن وعرب آسيا ومصر الذين يرعاهم بطاركة قنوعو الصلاحيات. لكن التمييز الأساسي الذي كان مرعيّاً في

(١) الرائع عند الغربيين والقانوني عند الشرقيين [م].

LAU - Riyad Nassar Library

الأزمنة الأولى من الإسلام والذي كان يشكّل محور الدولة بالذات، ظل يضع المسلمين والذميّين على صعيدين واضحي التفاوت، وظل يميّز بين رعايا كاملي الحقوق ورعايا من الدرجة الثانية هم عبارة عن دافعي الجزية.

كانت المشكلة المستعصية التي طُرحت على الامبراطورية العثمانية عندما أخذت تدرك قصورها تجاه الغرب هي مشكلة المساواة في الحقوق بين المسلمين وغير المسلمين. وقد جاء اليوم الذي ولدت فيه أوروبا الجديدة من رحم القرون الوسطى ودفعت بقواها التوسعية عبر العالم الذي كانت قد وسعت حدوده باكتشاف أميركا. ثم اصطدمت في طريقها إلى الهند، بإمبراطورية عثمانية كان قد نخرها السوس. كانت القارة الأوروبية في ملء نهضتها، بينما كانت الدولة التركية تنزلق، بالعكس، على ذلك المهوى المنحدر الذي وضعتها عليه مؤسساتها، ناهيك بفكرها المتقوقع هو الآخر، على الماضي الإسلامي. ففوجئت في نهاية القرن الثامن عشر وهي على هذه الحال من الانحطاط العضال. وهكذا اضطرت الدولة الإسلامية بعد تعرّضها لعدد من الهزات التي عصفت بكيانها، إلى الدخول في طور من أطوار التحول الجذري الذي أفضى بها إلى الدولة الدستورية.

II حقبة الدولة الدستورية

الامبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر

بين الاستيلاء على القسطنطينية عام ١٤٥٣، وأواخر القرن السابع عشر، كانت الامبراطورية العثمانية من الإسلام بمثابة رأس الحربة المغروزة في قلب أوروبا المسيحية. فامتدت سيطرتها من بود في المجر حتى شواطيء المحيط الهندي. ومن جبال القوقاز وزغروس في الشرق، مروراً ببلاد الأناضول مركز القوة التركية، وكل البلدان العربية من العراق حتى الجزائر، وصولاً إلى حدود المغرب، البلد الوحيد من بلدان إفريقيا الشمالية الذي ظل خارج سيطرتها. ووصلت جيوشها مرتين، عام ١٥٢٩ وعام ١٦٨٣، إلى أسوار ڤيينّا فحاصرتها دون أن تتمكن من الاستيلاء عليها. وكان السلطان سليم الأول قد فتح سوريا عام ١٥١٦. ثم أعقبها في العام التالي بمصر حيث وصل إلى تخوم بلاد النوبة. فصار البحر المتوسط والبحر الأسود في ذلك الزمان بحيرتين عثمانيّتين.

ولم يتضاءل تفوّق الأتراك في البحار إلاّ بعد معركة ليبانتيا، عام ١٥٧١، التي قُضي فيها على أسطولهم. وكانت بداية تراجعهم مع توقيع معاهدة كارلوڤيتز مع النمسا عام ١٦٩٩. فكفّت الامبراطورية العثمانية بعد ذلك التاريخ عن أن تشكّل تهديداً لأوروبا في وجودها بالذات.

في القرن الثامن عشرة استغرقت تركيا في غياهب الركود. إذ حالت عقليّتها المتحجّرة ومؤسساتها البالية دون معرفتها، بل دون تمكّنها، من الانخراط في ركب النهضة التحرري الذي كان له أن يؤمّن للغرب تحكمه بالعالم.

LAU - Riyad Nassar Library

وقد أخذ الأتراك والعرب يتعرّفون على مختلف أوجه الحضارة الغربية ويكابدون وطأة أفكارها السياسية بتأثير من الثورة الفرنسية والحملة على مصر. إن أعراق الامبراطورية وشعوبها التي ميّز فيها الإسلام بين فئتين واضحتين من الرعايا، المؤمنون والذميون، كانت تتجاور دون أن تتوصل إلى الاندماج ولا إلى الانصهار في بوتقة الجنسية الواحدة التي يطفو فوقها حكم اوتوقراطي لا تحده حدود، يمارسه سلطان هو خليفة الرسول وظل اللّه على الأرض. هذه هي العقلية التي واجهت بها الامبراطورية القرن التاسع عشر، بينما كانت قوة أسلحتها قد تضاءلت وكادت تصل إلى حدّ الانهيار تحت ضغط المطامع الأوروبية. فكانت مشكلة وجودها وتحوّلها تطرح منذ ذلك الحين على اهتمامات القوى الكبرى من ضمن معالجتها **للمسألة الشرقية** التي ظلّت تشكّل الباعث الرئيسي لصراعات تلك الدول طيلة القرن التاسع عشر.

هكذا آل إيعاز أوروبا، بل ضغطها في معظم الأحيان، إلى إجراء الإصلاحات التي عرفت باسم **التنظيمات**. فُوضع عام ١٨٧٦ دستور من الطراز الأوروبي. وحصلت عام ١٩٠٨ ثورة ذات طابع تحديثي وقومي انتهى بها الأمر بصورة غير مقصودة، إلى اشتراك تركيا، عام ١٩١٤، بالحرب العالمية إلى جانب الامبراطوريتين المحوريتين، ووصلت في نهاية المطاف إلى تفكك الامبراطورية العثمانية بعد ذلك بأربع سنوات على أرض المعركة. سلسلة من الأحداث الحاسمة التي كانت في أصل ولادة مجموعة البلدان العربية. كما أنها أدّت إلى ولادة لبنان الذي نعرفه اليوم. وقد مرّت الأحداث المذكورة بثلاثة أطوار تشكل سلسلتها:

١ ـ سياسة التنظيمات أو الإصلاحات من ١٨٣٩ إلى ١٨٥٦.

٢ ـ إعلان دستور ١٨٧٦.

٣ ـ ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨.

١ ـ تنظيمات ١٨٣٩ ـ ١٨٥٦

الحاجة إلى التجديد

يتّصف هذا الطور الأول بدخول الأفكار السياسية الأوروبية، وبالتالي، بتحديث الجيش والإدارة. إن هذه الحركة التي اتجهت تدريجياً باتجاه تحقيق الدولة الحديثة لم تكن تتم في ذلك الحين إلاّ تحت عباءة الدين. إذ حرص رجال الدولة الأتراك، مهما كلف الأمر، على ربط كل إصلاح جديد بتعاليم الإسلام. غير أنهم وصلوا إلى وقت تبيّن لهم فيه أن الواقع أصلب من جميع الأوهام. فاضطرت الحقوق العامة في الدولة الإسلامية إلى التلقّح بذهنية الغرب وطرقه. ولم تعد الشريعة الإسلامية تمارس وطأتها إلاّ في مجال الحقوق الخاصة. بل إنها اضطرت داخل هذا المجال نفسه إلى التخلّي تباعاً عن عدد من القطاعات، كحقوق الإرث والحقوق التجارية والحقوق الجزائية، بحيث أنها عادت تقتصر على مجال الأحوال الشخصية وحسب، وهي المرتبطة ارتباطاً حميماً بشؤون التنظيم الديني للعائلة.

ابتدأ هذا التطور في مستهل القرن التاسع عشر. في ذلك الحين كانت اصداء الثورة الفرنسية تتردّد من بعيد في أعماق الامبراطورية العثمانية. فنهضت من سباتها قوميات في بلاد البلقان كانت قد استغرقت فيه دهراً. وأخذ المسيحيون الملزمون بدفع الجزية يطالبون بمعاملتهم على قدم المساواة مع رعايا الامبراطورية المسلمين.

وكان للحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨، أن تهزّ مشاعر الجماهير الإسلامية نفسها بعد أن بذر بونابرت في صفوفها ما بذره من أفكار جديدة[1]. ثم حصلت في أرجاء الامبراطورية انفجارات كتمرد العرب والانتفاضة اليونانية وحروب محمد علي، باشا مصر، في تمرّده على الباب العالي. فكانت تشكل

(١) هذه الصدمة التي أحاقت بعقلية الإسلام العربي من جرّاء الحملة الفرنسية كانت موضع وصف من جانب جمال عبد الناصر الذي يعتبرها في كتابه فلسفة الثورة بمثابة المنعطف التاريخي.

LAU - Riyad Nassar Library

تعبيراً حاداً عن الحاجة إلى التغيير التي كانت تنذر بانحلال تركيا وتفككها. وفي ظل مواجهة الامبراطورية لأوروبا وفي خضمّ معاناتها الاقتصادية، والاضطرابات المحتملة في صفوف الأقوام المختلفة الأجناس والأديان التي أخضعتها، لم تبق هذه الامبراطورية واقفة على قدميها إلاّ بلطف من القوى الكبرى التي عجزت عن الاتفاق في ما بينها على تقاسم تركتها.

وكان أحد الأسباب الجوهرية لهذا الانحطاط السريع ـ بل لعله كان السبب الرئيسي ـ عجز الأتراك عن استيعاب الاثنتي عشر مليوناً من المسيحيين المختلفي الأجناس واللغات والملل ممن كانوا تحت حكمهم. فالدول الأوروبية كانت قد تمكّنت، في العصر الحديث، من تحويل شعوبها الخاصة التي كانت حتى ذلك الحين شعوباً متباينة ومتفرقة إلى أمم تسيّر شؤونها مؤسسات مشتركة وتتكلم لغة واحدة ويحددها فكر سياسي واحد.

غير أن هذا التطور الذي صنع قوة الغرب ووفّر له العظمة لم يمسّ جسم الامبراطورية العثمانية. إذ بقيت طوال قرون مديدة تعيش حياة الجفلة والعزلة ضمن قالب غدا عاجزاً عن الاستجابة لمتطلبات الحياة العصرية. وظلت مؤسساتها وممارساتها الإدارية وتمييزاتها الدينية تستمدّ أفكارها من حقوق عامة كان المشترعون يحرصون على إبقائها بمعزل عن أيّ تغيير. لذا لم تشأ تركيا ولا هي تمكّنت طيلة سيطرتها التي امتدت قروناً، من توحيد الجماعات المتباينة التي تكونت منها إمبراطوريتها.

لكنها عند اتصالها بالأمم الأوروبية أخذت تتبيّن الثغرات الفاغرة التي تعتور تركيبها السياسي ونظامها المجتمعي وآلتها الحربية. فسارع السلاطين ورجال الدولة إلى معالجة هذه الثغرات. وملأت جهودهم المخلصة، بل المؤثّرة أحياناً. تاريخ تركيا في القرن التاسع عشر. ومضوا، حرصاً منهم على تلافي التدخّل الأوروبي لتقسيم بلادهم، يستنفرون كل إمكانياتهم من أجل تجديد شباب الدولة وتحديث مؤسساتها، خاصة عبر إحلال المساواة بين مختلف رعايا الامبراطورية. وذلك بمراعاة المزيد من العدل والتجرّد في شؤون الحكم

L A U - Riyad Nassar Library

والإدارة. لقد فهموا أن بقاء تركيا بالذات يتوقّف على هذه الأعمال الإصلاحية البنيوية. لذا قال الأميرال خليل باشا لدى عودته، عام ١٨٣٠، من زيارة إلى روسيا: «إنني أعود وأنا أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى بأننا إذا لم نسارع إلى احتذاء حذو أوروبا فإن علينا أن نعود مكرهين إلى آسيا»[١].

المحاولات الأولى

بدأت إذن في ذلك الحين حركة إصلاحية عرفت باسم **التنظيمات** وسعت إلى تجديد النظام السياسي والتنظيم الإداري في الامبراطورية. يقول انكلهارت، وهو أول من أرّخ لهذه الحركة: «كانت التنظيمات ترمي بشكل عام إلى تقريب المجتمع الإسلامي من المجتمعات المسيحية التي كان بعيداً عنها من الناحية الأخلاقية والسياسية منذ قرون... ولا شك في أن الدين كان السبب الحقيقي لهذه العزلة، إذ أنه أبقى الامبراطورية العثمانية حيث وجدتها القرون الوسطى وحيث كان لها أن تضمحل بعد أن أخذت تضعف يوماً بعد يوم»[٢].

والحق أن الإسلام لم يكن هو السبب ـ وهذا ما برهن عليه آتي الأيام في تركيا والبلدان العربية ـ بل تطبيقه الجامد الذي كان يتمّ على أيدي أصحابه المتأخرين، إذ أقام بين رعايا الدولة الواحدة حواجز لا يمكن اجتيازها. فهل كان لا يزال بالإمكان إزالة هذه الحواجز بعد قرون من الحياة الطائفية المنطوية على نفسها؟

إن أولى محاولات التجديد تعود إلى سليم الثالث الذي أطاحت به غضبة من غضبات الإنكشارية عام ١٨٠٧، فكان أن فهم محمود الثاني إن وجود هذه الميليشيا الرهيبة يشكّل عقبة كأداء في وجه أيّ إصلاح. وكان أن أتاح له القضاء الدموي عليها عام ١٨٢٦[٣] ـ إذ قضى أكثر من عشرين ألفاً من الإنكشارية أو

(١) وردت هذه العبارة عند أ. انكلهارات في كتابه **تركيا والتنظيمات**.. باريس ١٨٨٢.
- Ed. Engelhardt, La Turquie et le Tanzimat... 2 Vol., Paris, 1882, T.I, P. 2.

(٢) أ. انكلهارت، المرجع المذكور، ص ٣.

(٣) وهي الطريقة نفسها التي اتّبعها محمد علي ضدّ المماليك، عام ١٨٠٨، للقيام بإصلاحاته في مصر.

اعتبروا مفقودين خلال تلك المجزرة ـ أن يشرع بتنفيذ المهمة الأولى التي كانت تفرض نفسها، وهي إصلاح الجيش. لكن جهوده لم تقتصر على الجسم الذي يفترض به أن يؤمّن حماية الامبراطورية بل وجّه اهتمامه أيضاً نحو الإدارة فأدخل عليها تغييرات جذرية. ولم يكن برنامجه البالغ الاتساع يطمح إلى أقلّ من تكييف المجتمع الإسلامي مع ظروف العصر المستجدّة.

غير أن محاولاته لم تتطرّق أبداً إلى صلب الموضوع. حتى أن بوسع المرء أن يقول الإصلاحات الوحيدة التي حقّقها قد تناولت بشكل خاص مظاهر الحياة المجتمعية الخارجية. وينقل لنا انكلهارت أنه كان قد قطع فجأة مع التقاليد التي تقوم عليها في تركيا أكثر من غيرها هيبة الحاكم، بأن غيّر مراسم التشريفات القديمة وعدّل في التصرّفات وآداب السلوك والأعراف. فصار بوسع الوزراء والعلماء أن يجلسوا في حضرته.. ولم يعد يخرج من القصر إلاّ باللباس المصري. ثم أنه قصّر لحيته، وصار يتوجّه باللوم الشديد لمن بقي محافظاً على القصّة القديمة من كبار الموظفين. **أمّا الرايا**[1] (أي غير المسلمين) فقد كان عليهم رغم ذلك (وهذه استثناآت موصوفة) أن يحافظوا على طريقة ملبسهم المميزة لهم وأن يمتنعوا، تحت طائلة الغرامة أو السجن، عن استعمال بعض الأقمشة المخصصة للمسلمين[2]...».

أمّا فترات التريُّث التي كانت توفرها لتركيا انتفاضة اليونان أو الحروب مع باشا مصر، فقد كانت تشهد هي الأخرى إصلاحات جزئية كان لها أن تغيّر بعض المؤسسات. لكن هذا النشاط الذي كان يشكو من بعض الاضطراب والفوضى ظلّ بعيداً عن التوصل إلى مفهوم الدولة المبنية على المساواة وعلى تجانس الإدارة، والمقيّدة بالحقوق الدستورية، والخاضعة لمبدأ التساوي بين أبناء الأمة الواحدة دون تمييز بين أجناسهم ومعتقداتهم. فكانت تبدو على المسلمين المفعمين بمشاعر التفوق والهيمنة أمارات السأم والحذر. لذا سرت

(١) Les rayas، أي الرعايا [م].
(٢) المرجع إياه، ص ٢٦.

LAU - Riyad Nassar Library

في القسطنطينية والولايات رياح النقمة التي أحسن محمد علي استغلالها لصالح الفتوحات التي حققها ابنه إبراهيم باشا في آسيا الصغرى. واقتنعت أوروبا بحتمية سقوط الامبراطورية العثمانية وبعجز الأتراك عن تغيير أفكارهم وعاداتهم البالية. حتى جرى القول على لسان أحد الدبلوماسيين الروس: «كلما نظرتَ في أحوال الأتراك، كلما ازددت اقتناعاً بأنهم سينهارون عمّا قريب تحت وطأة عجزهم»[1].

خطّ كلخانة الهمايوني (١٨٣٩)

كان للحرب مع مصر وقع عميق على الامبراطورية العثمانية. فقد اتّخذ إبراهيم باشا، خلال زحفه على فلسطين وسوريا وكيليكة وصولاً إلى بلاد الأناضول نفسها، صفة المجدّد الذي تحدوه الرغبة بتحقيق أمنية المسيحيين العرب المزمنة باكتساب وضع المساواة مع المسلمين. وكانت فتوحاته تهدّد الامبراطورية العثمانية بالتصدّع. فلم ينقذ الأتراك إلاّ إنكلترا التي صدّت الحملة المصرية بأن فرضت على قائدها المظفّر اتفاقيّة كوتاهية، في ٥ أيار ١٨٣٣، كما فرضت عليه سحب جيوشه إلى ما قبل جبل طوروس. وبقيت الأراضي العربية التي احتلها تحت حكمه. وبينما كان إبراهيم باشا يشرع باستحداث إصلاحات ثورية في هذه البلاد، كان الأتراك من جهتهم يسارعون إلى بثّ الحياة من جديد في حركة التنظيمات.

لم يكن مضى وقت طويل على دخول رشيد باشا، أحد الوزراء الشبان المتحمسين للإصلاحات البنيوية، إلى الديوان الامبراطوري. لكنه ظلّ يُعتبر لمدة طويلة الممثل الشخصي لسياسة غربنة الدولة والنظام المجتمعي. وكان مقتنعاً بضرورة إحياء الامبراطورية بواسطة الطرائق التي اثبتت جدواها في الأمم الأوروبية. وقد أدرك بشكل خاص أن على التنظيمات أن تؤدي إلى قطع الطريق

(١) المرجع إياه، ص ٢٤.

قطعاً مبرماً على تدخّل الدول الكبرى، وأنّ وضع الرعايا كان النقطة الحساسة التي تتمحور حججهم حولها.

كاد موت محمود الثاني، عام ١٨٣٩، يؤدي إلى وقف السياسة التي اعتمدها رشيد باشا. غير أن الانطلاق كان قد بدأ. إذ أن هذا العاهل الذي يعود إليه الفضل في افتتاح عصر التنظيمات، كان قد ألقى في أيام حياته الأخيرة هذه الكلمات البعيدة المغزى التي كانت تُسمع للمرة الأولى في تاريخ الإسلام: «إنني لن اعترف بالمسلمين بعد اليوم إلاّ في جامعهم ولا بالمسيحيين إلاّ في كنيستهم ولا باليهود إلاّ في كنيسهم»[1]. لقد كان هذا الكلام الجديد تعبيراً عن مفهوم الدولة الحديثة.

بعد السلطان محمود جاء ابنه عبد المجيد ولما يكد يبلغ سن الرشد. ولدى تقبّله التهاني من أعيان الامبراطورية ووجوهها أكّد لهم ثقته بهم واعداً أنه سيكرّس جهوده، على ضوء نصائحهم، لتحقيق سعادة رعاياه «مسلمين وغير مسلمين» على حدّ قوله. واستعاد رشيد باشا مركزه في الديوان الامبراطوري بعد ابتعاده عن السلطة مدة قصيرة. فاستأنفت التنظيمات مسيرتها تحت رعايته.

لكن الحرب كانت قد نشبت من جديد مع مصر. ومُنيت الجيوش العثمانية بهزائم متلاحقة. فاجتاز إبراهيم باشا جبال طوروس مرة أخرى، ودخل بلاد الأناضول وأخذ يُعدّ العدّة لمحاصرة العاصمة. أمّا القوى الكبرى التي كانت تريد إنقاذ تركيا مهما كلف الأمر، فقد أخذت تحضّها على القيام بإصلاحات جوهرية ملموسة.

في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩، عقد السلطان الشاب اجتماعاً حضره حشد من كبار رجال الدولة، تحت ظلّه كلخانة في حرم السريا القديمة. وتلا أمام كبار ضباطه وعلمائه ووزرائه ووفدي الطائفتين المسيحية والإسرائيلية خطاً شريفاً أي بياناً امبراطورياً عرف في التاريخ باسم خطّ همايوني (أي البيان الرفيع الشأن)

(١) المرجع إياه، ص ٣٣.

الصادر في كلخانة. كان البيان المذكور عبارة عن ميثاق فعلي ينصّ على أبسط الحقوق المعترف بها لمختلف سكان الامبراطورية دون تمييز بين أجناسهم وأديانهم، وقد حمل رسمياً عنوان قانون التنظيمات. هكذا وضع هذا البيان الهام حدّاً، من الناحية النظرية، للنظام القديم. وأدخل، من الناحية الرسمية على الأقلّ، ذهنية سياسية وطرائق في الحكم شاءت أن تكون مستوحاة من الغرب إذ وعدت بإجراء عدد كبير من الإصلاحات.

وقد جاء في مقدمة هذا القانون[1] الذي يُعتبر قانوناً دستورياً بالفعل من حيث مادته ما يلي:

«إن على المؤسسات (التي ينبغي انشاؤها) أن تتناول بالدرجة الأولى نقاطاً ثلاث هي:

١ - الضمانات التي تؤمن لرعايانا اطمئناناً كاملاً على حياتهم وسعادتهم وثرواتهم.

٢ - الأسلوب المنتظم في فرض الضرائب واقتطاعها.

٣ - الأسلوب المنتظم كذلك في تجنيد العساكر ومدة خدمتهم..».

لكن المؤسسات المنوي انشاؤها كانت، رغم استنساخها عن النماذج الأوروبية، مرتبطة بالدين. وهذا أمر حافل بالدلالة وينمّ عما كان لا يزال سائداً في النفوس. ثم أن متعهدّي هذه المؤسسات كانوا يبذلون ما أوتوا من الجهد تبريراً لسلامتها واستقامتها، فيستشهدون على ذلك بآيات من القرآن وبمبادىء من الشريعة الإسلامية. ويبدو أنهم لم يشاؤوا منذ البداية أن يضربوا صفحاً عن أحكام الكتاب الكريم المتعلقة بالدولة، ولا أن يعتمدوا قوانين الغرب وعاداته بلا تحفّظ، حرصاً على تهدئة المخاوف والمحاذير وإحباطاً لاحتجاج الأوساط الدينية ومعارضتها المتأصلة. والواقع أن المؤسسات التي كانت الوثيقة تعتزم

(١) النص الكامل لبيان كلخانة موجود في كتاب جورج يونغ، **مدوّنة الحقوق العثمانية**. ١٩٠٥ - ١٩٠٦.

- George Young. Corps de droit ottoman, 7 vol., Oxford, 1905 - 1906, t.1, P. 70 et s.

LAU - Riyad Nassar Library

إدخالها «لا غاية لها إلاّ إعادة الازدهار للدين والحكم والأمة والامبراطورية».

كُتب خطّ كلخانة بأسلوب خطابي طنّان. وكان عبارة عن رسالة مفتوحة وجّهها السلطان إلى وزيره الأكبر الذي تلقّى «بهذه المناسبة أمراً مخصوصاً بالسهر على تنفيذ هذا الخط الشريف تنفيذاً كاملاً». ويضيف الخليفة ـ السلطان قوله: «لقد استنزلتُ لعنة السماء على كل من تسوّل له نفسه مخالفة أحكامه [يعني الخط]». فكانت هذه العقوبة هي العقوبة المعنوية والوحيدة التي تضمّنها الدستور الجديد. غير أن ذلك لا يقلّل من أهمية قانون التنظيمات التاريخية. فالواقع أنه أقدم وثيقة رسمية يُقدم فيها رئيس دولة إسلامية على تبنّيه بهذا الشكل المنفتح، رغم اتّخاذ الانفتاح صيغة مبطّنة، لمبادىء التنظيم السياسي الحديثة.

إن مثل هذه القرارات تستمدّ من الظروف قوة سياسية ومعنوية محضة لا يلبث أن يخفّ مفعولها مع زوال العوامل المحدّدة التي كانت القرارات المذكورة حصيلة لها. فقد كان عام ١٨٣٩ عبارة عن الآونة الحرجة التي وجّه فيها إبراهيم باشا لتركيا ضربات قاتلة، وهي نفس الآونة التي تحمست فيها فرنسا لمحمد علي وهمل فيها المستشارون الغربيون همّ التفكك الذي يتهدّد الأراضي العثمانية.

فما أن هدأ حماس الوهلة الأولى ووضعت معاهدة لندن، في ١٥ تموز ١٨٤٠، حدّاً لخطر الاجتياح المصري، حتى عاد النظام القديم بسيئاته وروتينه إلى البقاء بعد مرور العاصفة. وظل المسلمون والمسيحيون منفصلين، كل فريق منهم على صعيد، مع تفاوت الصعيدين، وتجزأت الدولة بتجزئهم إلى قطع متناثرة، وغدت قوّتها الآخذة بالضعف يوماً بعد يوم عاجزة عن الجمع بينها بصورة متوازنة. غير أن كل ذلك لم يفلّ من عزيمة رشيد باشا، أب الحركة الإصلاحية وأمها. فظلّ مثابراً على نشاطه بعناد. ورغم مختلف العراقيل التي حرص أنصار النظام القديم على وضعها في طريقه، فقد نقل نشاطه إلى مختلف فروع الإدارة الامبراطورية. وهكذا حددت بين عامي ١٨٤٠ و١٨٥٠ قوانين عديدة مستوردة مباشرة من الغرب، فأحدثت تغييرات في الجيش والبحرية

والتجارة والقضاء والضرائب والتعليم. لكن الواقع أن رأس الامبراطورية ظل كما هو. وظلت الدولة تتلخص بالسلطان الذي ظلت سلطته مطلقة. فلم تكن الإصلاحات المنجزة تمسّ إلاّ سطح الأمور وقشرتها الخارجية.

ولم تمرّ هذه الإصلاحات السطحية التي لم تكتمل على كل حال دون استثارة لغط كثير في صفوف الشعب، أو دون استثارة العداء الشديد في الدوائر الدينية التي عصفت الإصلاحات بحالتها الذهنية وعاداتها وأعرافها. فتعرّضت لرشيد باشا بالتعلقيات الساخرة، واتهمته بالعمالة للقوى الأجنبية. وأثار انعتاق أهل الذمة الذي كان يُفترض به أن يجعلهم على قدم المساواة سياسياً مع المؤمنين عنتاً عاماً لم تألُ الأوساط المتشدّدة جهداً في تأجيجه. ألن يكون من شأن الاعتراف للمسيحيين بحقوقهم المدنية، أن يدفعهم، في المناطق التي يشكّلون فيها تجمعات كبيرة، إلى المطالبة باستقلالهم السياسي وإلى تحقيق انفصالهم؟

والحق أن هذه المخاوف كانت في محلّها تماماً بالنسبة لبلاد البلقان، حيث كان تحرُّر المسيحيين متساوقاً مع يقظتهم القومية. فقد كان الصرب والهلينيون والبلغار والرومان والمكدونيون الخ، . . . يرفضون اعتبار أنفسهم أتراكاً، كما كانوا يرفضون الانصياع لسلطة السلطان الإسلامي. وفي سوريا وفلسطين كانت النهضة العربية، بين المسيحيين، آخذة بالإنطلاق. وكان هذا كله عبارة عن آمال وتطلعات شتّى لم تكن القوى الأوروبية تفوّت فرصةً لتشجيعها تحت شعار حماية الأقليات ـ وكانت قد كوّنت انصاراً لها بينهم ـ أو بناءً على نظام الامتيازات الأجنبية. فكانت القوى المذكورة تجد ألف ذريعة وذريعة لتبرير تدخلاتها الدائمة التي كانت تولد بينها عداوات وضغائن متعدّدة الأشكال كانت تركيا تدفع تكاليفها كما كانت أراضيها مرتعاً لها. ولم تخلُ ولاية من الولايات التركية من مطامع القوى التوسعية. فكان ذلك يجعل الإسلام مفعماً بالحذر والنفور تجاه الأشخاص القادمين من أوروبا وتجاه الأفكار القادمة منها. «هكذا كانت مطامع القوى الكبرى ـ على حدّ قول إدوار دريّو ـ تتقاطع في كل ناحية

L A U - Riyad Nassar Library

من نواحي المشرق، من الدانوب إلى النيل، ومن الجزائر حتى الفرات، بينما كان المسلمون يتخبّطون في مناهضة هذه التدخلات العديدة. فلا يتفقون على شيء إلاّ على وضع حدٍ لها. غير أن كثيرين منهم لم يروا في التنظيمات إلاّ شكلاً من أشكال الفناء العديدة التي كانت بانتظارهم. فقد كانوا، على الأقل، يشعرون شعوراً واضحاً بأنهم لم يعودوا أسياداً في بلادهم، وأن الامبراطورية العثمانية لم تعد إلاّ حقلاً مغلقاً تجري ضمنه لعبة التوازن الأوروبي»[١].

إن الأفكار التي انبثقت في ظل مثل هذه المآرب لم يكن من شأنها إلاّ أن تؤدي إلى ردود فعل سلبية من قبل الجماهير الإسلامية. وهذه الجماهير لم تكن تجد ما تجابه به الإصلاحات التي فرضت عليها إلاّ قوة سلبية كانت قد عطلت الدولة دهراً وجعلتها تراوح في جمودها. ولم يكن يقوى على دفع الدولة قدماً إلى الأمام للخروج من الورطة التي وقعت فيها إلاّ المحن الجديدة التي ستُبتلى بها.

فرمان ١٨٥٦

أتاحت حرب كُريمية، في آذار ١٨٥٤، التي كانت حصيلة لتناقضات القوى الكبرى، فرصة لتدخل هذه القوى من جديد في الشؤون التركية ولصالح تحديث الدولة، ومرة أخرى لم تسلم الامبراطورية العثمانية من شرّ الخطر الذي كان يهدّد، من جانب روسيا هذه المرة. وحدة أراضيها واستقلالها السياسي، إلاّ بفضل الغرب. فقد تضمّنت المعاهدة التي وُقّعت في باريس، بتاريخ ٣٠ آذار ١٨٥٦، مادة، هي المادة السابقة، تنصّ على «إفساح المجال أمام الباب العالي للاستفادة من الحقوق الأوروبية والتدابير الأوروبية. ويتعهد أصحاب الجلالة، كلٌّ من ناحيته. باحترام استقلال الامبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها، كما

(١) **المسألة الشرقية منذ أصولها حتى صلح سيفر**، الطبعة الثامنة، باريس، فليكس ألكان، ١٩٢٠، ص ١٦٣.

- Ed. Driault, la question d'Orient, depuis ses origines Jusqu'à la Paix de Sèvres, 8e édit., Paris, Felix Alcan, 1920, P. 163.

يتعهدّون، مشتركين، بالإشراف على التقيّد بهذا الالتزام تقيداً تاماً. ويعتبرون بالتالي أن كل إخلال به أمر يمسّ مصلحتهم العامة»[١]. كانت تلك ضمانة ثمينة تعبّر عن عدم اتفاق القوى على تقاسم تركة الامبراطورية العثمانية. وقد أتاحت هذه الضمانة لتركيا أن تستمر في البقاء زماناً طويلاً. إذ ارتقى مبدأ وحدة أراضيها إلى مصافّ القاعدة التي تشكل جزءاً من الحقوق الدولية والتي أملتها ضرورات السياسة الأوروبية بالذات.

ولكن، حرصاً على تجنّب أي موضوع للخلاف، وقطعاً لكل ذريعة قد تتذرّع بها القوى للتدخّل في شؤون الباب العالي تحت ستار الدفاع عن مسيحيي الشرق المهدّدين بحيواتهم أو ممتلكاتهم أو شرفهم، تعهدّت تركيا بنشر فرمان كان أعضاء المؤتمر قد اتفقوا على مضمونه.

هذا الفرمان الذي أعلن السلطان على الملأ أنه أصدره بقرار صادر عن ملء سيادته، هو الخطّ همايوني الذي صدر بتاريخ ١٨ شباط ١٨٥٦، والذي شكّل منذ ذلك التاريخ وثيقة الوضع القانوني، الذي عرف باسم قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين، أو بشكل أدقّ. للطوائف المسيحية التي تعيش في ظل الامبراطورية العثمانية[٢].

يحتوي الفرمان، عدا مدخله، على ست وعشرين مادة لا تتعلق فقط

(١) نقلت هذه المعاهدة (التي تعتبر ذات أهمية في تطور المسألة الشرقية)، مع بروتوكولات مؤتمر باريس، في «**مجموعة معاهدات الباب العثماني**..» لجامعها البارون ج. دوتستا، كما نقلت في «**مجموعة القرارات الدولية للإمبراطورية العثمانية**» لغبريال نورادو نغيان، أنظر هذين المرجعين في لائحة المراجع.

- Baron J. De Testa Recueil des Traités de la Porte Ottomane... t. IV, P. 232 et S.
- Gabriel Noradounghian, Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire ottoman, t. III, P. 70.

(٢) أنظر نص هذا القرار لدى يونغ، المرجع المذكور، المجلد ٢، ص ٣ وما يليها. ولدى تستا، المرجع المذكور، المجلد ٥، ص ١٣٢ وما يليها، ولدى نورادو نغيان، المرجع المذكور، المجلد ٣، ص ٨٣ وما يليها.

LAU - Riyad Nassar Library

بالطوائف المذكورة بل تتعداها إلى إدارات الدولة الكبرى. ويؤكد فيه السلطان على مبدأ المساواة بين جميع الرعايا العثمانيين الذي ورد في خطّ كلخانة، ويقرنه بنبرة مستجدة حول الروح الوطنية:

«إنني إذ اتلقّى اليوم، بناءً على اخلاص جميع رعاياي وجهودهم الحميدة، وبناءً على دعم ودّي ومشرّف من القوى الكبرى، حلفائي الكرام. تكريماً وإقراراً من الخارج يُفترض به أن يكون بداية لعصر جديد، أودّ أن أرفع مستوى الرفاهية والازدهار الداخلي فيه، وأن اتوصل إلى تحقيق السعادة لرعاياي الذين اعتبرهم متساويين وأعزّاء على قلبي جميعاً، والذين تربطني وإياهم وفيما بينهم روابط **الروح الوطنية** القلبية، وأن أوفّر الوسائل اللازمة لرفع مستوى الازدهار في امبراطوريتي يوماً بعد يوم...».

على هذا الصعيد، يتّضح التناقض بين المساواة التي تتضمّن. حسب المفاهيم الغربية، علمنة الدولة، وبين النظام الطائفي الذي يريد الفرمان تعزيزه.

والواقع أنه يؤكّد على:

«١ - إن الضمانات التي وعدنا بها جميع رعايا امبراطوريتي في خطّ همايون كلخانه، ووفقاً لما جاء في التنظيمات، بلا تمييز بين الطبقات ولا بين العبادات، ومن أجل أمن أشخاصهم وممتلكاتهم والحفاظ على سعادتهم، قد تأكدت اليوم وتعزّزت. وقد اتُّخذت تدابير فعالة وكفيلة بإعطاء هذه الضمانات كل مفعولها.

٢ - إن كل الامتيازات والحصانات الروحية التي مُنحت منذ القدم من قِبَل أجدادي ومن بعدهم في تواريخ لاحقة، لجميع الطوائف المسيحية وغيرها من الملل الإسلامية التي تعيش في ظل امبراطوريتي. وفي عهدتي، سوف تظل ثابتة وقائمة».

بناءً على هذين الأساسين المتضاربين، اتُّخذت سلسلتان من الاجراآت، سلسلة تتجه باتجاه تعزيز النظام الطائفي، وأخرى باتجاه تطبيق مبدأ المساواة.

أمّا بشأن النظام الطائفي، فعلى كل طائفة «أن تظل... في عهدة حصاناتها

وامتيازاتها الراهنة» بانتظار التكريس الرسمي الذي سيضفيه الباب العالي عليها. وأمّا بشأن تطبيق مبدأ المساواة، فقد أدخلت تجديدات ثورية بالفعل على الحقوق العامة، من مثل إلغاء «البروتوكول الإداري... إلغاءً كلياً». وإلغاء كل ما كان مرعياً تجاه غير المسلمين من ألقاب أو نعوت أو علامات فارقة يُبتغى منها تمييزهم عن المسلمين أو الحطّ من شأنهم، وتأمين حرية العبادة لكل الأديان، وحق جميع الرعايا في شغل الوظائف العامة. وقبولهم دونما تمييز «في المدارس الحكومية، مدنية كانت أو عسكرية»، وإعادة تنظيم الجسم القضائي عن طريق إيجاد «محاكم مختلطة»، يعني إسلامية - مسيحية، وسنّ قوانين حديثة «جزائية وجنحية وتجارية» و«قواعد لأصول إجراء المعاملات»، وتحديث نظام الإصلاحيات، وإعادة تنظيم الشرطة، وإلغاء نظام «المزارعة»، وإنشاء ميزانية سنوية ومنتظمة، ومساواة في دفع الضرائب، والاعتراف للأجانب بحق الملكية العقارية، الخ... كما يأتي الفرمان على ذكر المبادىء الأساسية لخطّة عامة ترمي إلى تحديث الدولة وتجديد المجتمع تحديثاً وتجديداً مستوحيان من الحضارة الغربية، كل ذلك إلى جانب الإبقاء على النظام الطائفي وتعزيزه. الأمر الذي لا يمكن أن يكون، من حيث جوهره، إلاّ متساوقاً مع فرز الرعايا وقسمتهم إلى مسلمين وغير مسلمين. لقد أدى هذا القرار الشهير إلى احتجاز تركيا وحشرها في الزواريب الطائفية الضيقة التي زجّها تاريخها فيها. فكان بعيداً كل البعد عن تحرير الدولة، من حيث تركيبتها النفسية بالذات، من مفاهيمها الثيوقراطية البالية، ناهيك بعدم تحريرها من تعسف السلطان والباشوات.

في ظل هذا السلطان وهؤلاء الباشوات ظلّ النظام السياسي على حاله، واستمرّت الدولة لا تقوى على حركة إلاّ بإرادة الحاكم الأوتوقراطي العليا الذي كان يحكم البلاد من على ضفاف البوسفور. أمّا هذه البلاد فقد بلغت من الفوضى والخمول أقصى درجاتهما. على كل حال فمعاهدة باريس لم تُعطِ بلدان البلقان أية ركائز ثابتة. فظلت التطلعات القومية تؤرق الأذهان في تلك البلدان بتشجيع من النزعة السلافية القادمة إليها من بطرسبورغ.

L A U - Riyad Nassar Library

في العام ١٨٦٠، نشبت اضطرابات في لبنان وفي دمشق ذهب ضحيتها آلاف المسيحيين، واقتضت تدخلاً حازماً من أوروبا. فاتفقت الدول الكبرى على تكليف فرنسا نابليون الثالث بمعالجة الوضع. أرسلت فرنسا إلى بيروت حملة عسكرية لحماية الموارنة من هجمات الدروز. وخرج لبنان من هذه الأزمة بنظام إداري أساسي تمّ وضعه في القسطنطينية (١٨٦١ ـ ١٨٦٤)، وكان في أصل تحوّله إلى دولة عام ١٩٢٠ واستقلاله عام ١٩٤٣. بموجب هذا النظام الذي أمّن للبنان حكماً ذاتياً هادئاً حتى عام ١٩١٤، أصبحت السلطة السياسية فيه، وللمرة الأولى في تاريخ الدولة العثمانية، موضع رقابة دستورية فعلية، تمارس عبر قواعد مستمدّة من الحقوق الوضعية، وترتدي طابعاً دولياً. لكن هذه الحالة البالغة الصغر لم تكن تصلح لا لاتّخاذها قدوة ولا لاستثارة الانتباه. فالواقع أن روح التنظيمات لم تتغلغل في أوساط الجموع الشعبية، ناهيك في أوساط الطبقات الحاكمة، لا في العاصمة ولا في الولايات، فبقيت الأعراف والمؤسسات السياسية متقوقعة في خدر أطرها التقليدية، باعثة الخمول في أوصال الدولة، بل مغرقة إياها في عجز مقيم ومستقرّ في أعطاف جسدها بالذات.

كان لا بدّ والحالة هذه من صدمة تهزّ بدن تركيا وتُخرجها من تلك البلادة التي غدت مضرب المثل، وكادت تؤدي إلى اضمحلالها.

٢ ـ دستور ١٨٧٦

اعلان الدستور

استُهلّ عصر السلطان عبد الحميد الثاني، عام ١٨٧٦، والبلاد في هرج ومرج. ففي بلدان البلقان الثائرة كانت المجازر تعقب الاجتياحات. وكان الباب يقمع الانتفاضات «دون التفات لوسائل القمع»، على حدّ تعبير الأمر الموجّه إلى الجنرال شوكت باشا. وأثارت الفظائع التي ارتُكبت نقمة الرأي العام الأوروبي وسخطه. في إنكلترا، معقل المبدأ القائل بضرورة الحفاظ على وحدة

LAU - Riyad Nassar Library

الامبراطورية العثمانية، كتب غلادستون، الذي لم يكن في الحكم، مقالات شديدة اللهجة حول «الفظائع التركية»، بحيث اضطر ديزرايلّي، رئيس وزراء الملكة ڤيكتوريا، إلى رفع الدعم الدبلوماسي عن الباب بعد أن درج على تقديم هذا الدعم دائماً وأبداً[1].

أدرك الباب فداحة الخطب. فسعى لتزويد أوروبا ببعض أسباب التهدئة، عسى أن تؤدي هذه الأسباب، على الأقلّ، إلى إحداث انقسام في كتلة الدول الكبرى. أَوَلَمْ يكن المآل الطبيعي للتنظيمات يكمن في استصدار دستور على الطريقة الغربية؟ فليكن إذن. في ١٢ تشرين الأول ١٨٧٦، صدر تعميم عن وزير الشؤون الخارجية يعرب عن رغبة السلطان بإيجاد جمعية تمثيلية تتولّى التصويت على القوانين وتضع دستوراً غايته الحدّ من الحكم المطلق. فكان ذلك كناية عن تصدّ مباشر لمشكلة الدولة في تركيا. لكنه في الواقع لم يُحدث الأثر المطلوب، فإذا كان التعميم الذي نحن بصدده قد استحدث رقابة نسبية على الامتيازات التي يتمتّع بها الحاكم، فإنه لم يقدّم للمسيحيين المساواة الفعلية التي كانوا يطالبون بها. فدخلت روسيا رغم أنها كانت تنوء في ذلك الحين تحت عبء الأوتوقراطية غير المحدودة التي كان يمارسها القياصرة ـ في حرب ضدّ الباب، باسم حق المسيحيين البلقانيين في التمتّع بحرياتهم الدينية والقومية. وهكذا عقدت الدول الكبرى الأخرى مؤتمراً في القسطنطينية تحاشياً للسقوط الذي طالما كانت تخشى حدوثه.

في ١١ كانون الأول، أي في اليوم الذي عقد فيه المؤتمر أولى جلساته، عمد مدحت باشا الذي كان السلطان قد عهد إليه بمنصب الوزير الأكبر، إلى إعلان الدستور على صوت طلقات المدافع، بعد أن كان تعميم تشرين الأول قد بشّر به. وجاء الترحيب بهذا الدستور، في المذكرة المرفقة به، باعتباره حدثاً

(١) أنظر حول هذا الموضوع، جاك أنسيل، **مصنف في تاريخ المسألة الشرقية**، باريس، ١٩٢٦.
- Jacques Ancel, Manuel historique de le Question d'Orient, 2e éd. Paris, Delagrave, 1926, P. 172-173.

«يسجّل في تاريخ الامبراطورية العثمانية مَعْلماً لا يزول». فالمؤسسات الجديدة سيكون لها أن «تؤسس إلى الأبد عهد الحرية والعدالة والمساواة. مما يعني انتصار الحضارة». وتضيف المذكّرة المذكورة أن هذا الدستور ليس عبارة عن وعد بل هو «فعل واقعي ناجز أصبح ملكاً لجميع العثمانيين».

تحليل الدستور

والواقع أن هذا الحدث كان حدثاً حاسماً في تاريخ الإسلام السياسي وتطوّر الحقوق العامة فيه. إنه أول دستور من وحي فرنسي في الامبراطورية العثمانية[(١)]. تضع هذه الوثيقة، المؤرخة بـ ٢٤ كانون الأول ١٨٧٦، في مقابل السلطة المطلقة ما يوازيها ويحدّ من ممارستها. وهي تحوّل تركيا إلى سلطنة دستورية وبرلمانية. وتنشىء إلى جانب السلطان مجلساً للوزراء متكافلاً متضامناً في مسؤولياته أمام البرلمان الذي يتألف من مجلس للشيوخ ومجلس للنواب[(٢)].

في الرسالة المرفقة بالدستور والموجهة إلى الوزير الأكبر، يحدّد السلطان أهداف الدستور كما يلي:

«إن هذه الوثيقة الأساسية تكرّس حقوق السلطان وامتيازاته. كما تكرّس حرية العثمانيين المدنية والسياسية ومساواتهم أمام القانون، وتحدّد صلاحيات

---

(١) ولكن ليس في الإسلام، إذ أن باي تونس، محمد صادق، كان قد منح رعاياه في ١٠ أيلول ١٨٥٧ **ميثاقاً أساسياً** يكفل لهم عدداً من الحريات، ثم أعقبه، في ٢٦ نيسان ١٨٦١، بدستور مبنيّ على سيادة الشعب التونسي. أنظر بهذا الصدد ڤيكتور سيلڤيرا، **النظام الدستوري في تونس**، ضمن: **المجلة الفرنسية للعلوم السياسية**، حزيران ١٩٦٠.
- Victor Silvera, le régime Constitutionnel de la Tunisie, dans la revue. Française de Sience Politique, Juin 1960, P. 366, P. et S.

(٢) نادراً ما نشر نصّ هذا الدستور بالفرنسية أو بالإنكليزية. غير أن أصله التركي موجود في: **الدستور**، وهي المجموعة الرسمية للقوانين العثمانية. وهو يوجد كذلك، بالفرنسية، في **مجموعة اريستارشي بيك**، ١٨٧٣ ـ ١٨٧٨، ٦ أجزاء، الجزء الخامس. أمّا نحن فقد اعتمدنا النص الذي أعاد نشره بول فيش في آخر كتابه: **القسطنطينية في آخر أيام عبد الحميد**، باريس، بدون تاريخ.
- Paul Fesch, Constantinople aux derniers Jours d'Abdul-Hamid, Paris, s.d.

الوزراء والموظفين ومسؤولياتهم، وحقّ رقابة البرلمان واستقلال المحاكم استقلالاً تاماً. والتوازن الفعلي للموازنة، كما تحدّد أخيراً اللامركزية الإدارية في الولايات مع الاحتفاظ بنشاط الحكم المركزي وسلطاته»[(١)].

مما يعني إجمالاً، القضاء على جميع الأمراض التي تعاني منها تركيا.

يتألف الدستور من ١١٩ مادة، ويعلن عن الحقوق الأساسية لجميع العثمانيين دون تمييز، ويخصّ بالذكر الحرية الفردية و «حرمتها» التي لا يجوز انتهاكها (المادتان ٩ و١٠). ومساواة جميع العثمانيين أمام القانون «دون المسّ بما يتعلّق بالدين» (المادة ١٧). وقبولهم في الوظائف العامة شرط «معرفتهم للغة التركية» (المادتان ١٨ و١٩)، وشرعية «أساس الضرائب وتوزيعها» (المادة ٢٠) و «كفالة الملكية المنقولة وغير المنقولة» (المادة ٢١)، وحرمة المنزل (المادة ٢٢) وحرية التعليم (المادة ١٥) وإلغاء التعذيب والاستجواب (المادة ٢٦) وحرية الصحافة (المادة ١٢) وحق التجمّع والاجتماع (المادة ١٣).

وهذا يشكل بلا ريب قطيعة صريحة وجازمة مع كل نظام الحقوق العامة الإسلامية الذي يصنّف الرعايا حسب معتقداتهم إلى فئتين لا لبس في عدم تساويهما، غير أن الدستور حرص على القول بأن «الإسلام دين الدولة» (المادة ١١) رغم تحديده في المادة نفسها:

«إن الدولة إذ تراعي هذا المبدأ تتولّى حماية الممارسة الحرة لجميع العبادات المعروفة في الامبراطورية، كما ترعى المحافظة على الامتيازات الدينية الممنوحة لمختلف الطوائف، شرط أن لا يكون فيها مسّ بالنظام العام والأخلاق السليمة»[(٢)].

---

(١) نصّ مذكور عند ف. ر. وپ. داريست في كتابهما **«الدساتير الحديثة»**، باريس، ١٩٢٨.
- F. R et P. Dareste, les Constitutions modernes, 6 vol, 4e éd., Sirey, Paris, 1928, t. V, P. 630.

(٢) كان سليم فارس الشدياق قد ترجم دستور ١٨٧٦ عن التركية ونشرت الترجمة في «كنز الرغائب من منتخبات الجوائب» الجزء السادس، ص ٥ ـ ٢٧، وعنه نقل د. يوسف قزما خوري هذه الترجمة التي جاءت فيها المادة ١١ على النحو الآتي: «أن دين الدولة العثمانية هو

L A U - Riyad Nassar Library

مما يعني ضمانة إضافية لصالح الحفاظ على النظام الطائفي.

انشأ الدستور طرازاً خاصاً من السلطنة المعتدلة التي تتعاون مع مجلس نواب منتخب على مرحلتين ومع مجلس شيوخ يعيّن السلطان أعضاءه. لكنه يكرّس في الوقت نفسه مبدأ سيادة السلطان محتفظاً له بامتيازات واسعة، كحق التصديق على القوانين التي يصوّت عليها البرلمان، وحق اختيار الوزراء فضلاً عن حقه بعزلهم. ويقرّ الدستور أيضاً للسلطان بحق حلّ مجلس النواب. كما أن هناك فقرة في المادة ١١٣ الشهيرة تزوّده بسلاح رهيب هو حقه بأن «يطرد من أراضي الامبراطورية أولئك الذين يتبيّن بعد الاستعلامات الموثوقة التي تتوفّر لإدارة الشرطة أنهم يشكلون خطراً على آمن الدولة»(١). وقد استعمل عبد الحميد هذا الحق للمرة الأولى عندما عزل مدحت باشا بالذات ـ راعي الدستور ومتعهده ـ ونفاه إلى خارج البلاد.

تعليق الدستور عام ١٨٧٨

إن هذا الدستور الذي كان يستجيب قبل كل شيء لأغراض الدعاية الخارجية، لم يوفّر على تركيا، في العام التالي، ويلات الحرب مع روسيا، ولا وفّر عليها، عام ١٨٧٨، مهانات مؤتمر برلين. وكانت المعاهدة التي انبثقت عن هذا المؤتمر بداية حقبة من التراجعات السياسية واقتطاع الأراضي وصلت إلى منتهاها عام ١٩١٨ مع التفكك النهائي للامبراطورية العثمانية.

= دين الإسلام. مع المحافظة على هذا الأساس، تكون حرية جميع الأديان المعروفة في الممالك العثمانية وكافة الامتيازات الممنوحة إلى الجماعات المختلفة، تحت حماية الدولة على شرط أن لا تخلّ براحة الخلق ولا بالآداب العمومية».
الدساتير في العالم العربي (نصوص وتعديلات) ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧، إعداد وتحقيق د. يوسف قزما خوري، دار الحمراء، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٥. [م]

(١) في ترجمة الشدياق: «.. ومن ثبت عليهم بتحقيقات إدارة الضابطة الموثوقة بأنهم أخلّوا بأمنيّة الحكومة يكون إخراجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها منحصراً بيد اقتدار الحضرة السلطانية» الدساتير في العالم العربي.. ص ٢١. [م]

LAU - Riyad Nassar Library

أمّا عبد الحميد فقد سعى، إلى تأجيل هذا الاستحقاق الحتمي، فمال حتى ثورة تركيا الفتاة، عام ١٩٠٨، إلى اتّباع سياسة رجعية دينية أطلق عليها اسم الجامعة الإسلامية. ولم تكن هذه السياسة ترمي في محصلّتها النهائية إلاّ إلى استعادة حكمه المطلق الذي سعى من أجل تعزيزه إلى تأجيج المشاعر الدفينة في العالم الإسلامي. وهكذا حكم على دستور ١٨٧٦ بأن يكون عديم الجدوى والفعالية على الصعيد الدولي ومجلبة للهمّ على الصعيد الداخلي، فصير إلى تعليقه تعليقاً مبرماً. وأرجىء تشكيل الجمعيتين، كما صير إلى العودة إلى أحكام الإسلام وإلى إحياء الشعائر الدينية الشكلية وإلى مكافحة كل جديد وحديث ومناهضة المجددين أجمعين ـ وعلى رأسهم مدحت باشا ـ الذين أُدينوا بحكم تأييدهم للإصلاحات، واعتُمدت المركزية في الولايات، وأُلغيت الامتيازات الطائفية وضروب الحكم الذاتي المحلية، وقمعت الانتفاضة التي حصلت في جزيرة كريت قمعاً دموياً، وارتكبت المجازر في أرمينيا، فكانت هذه الممارسات تجلّيات لسياسة عبد الحميد الفردية الذي شاء أن يعيد تشكيل الدولة على النحو الثيوقراطي الذي كانت عليه. ولم تؤدّ هذه السياسة، في نهاية الأمر، إلاّ إلى الإناخة على صدور شعوب الامبراطورية ورؤوسها بإحدى أثقل الديكتاتوريات في التاريخ(١)، وأفضت إلى حصول ثورة تموز ١٩٠٨ التي أعادت الامبراطورية ـ ولكن لوقت قصير ـ دولةً دستوريةً ذات نظام برلماني، عن طريق إحياء دستور ١٨٧٦.

٣ ـ ثورة ١٩٠٨

إعادة العمل بالدستور

كانت الأفكار الدستورية لأوروبا الديمقراطية قد اكتسبت في تركيا القرن

(١) لذا أُطلق على رأس هذا النظام لقب **السلطان الأحمر**. وقد كُرّست لهذه الحقبة القاتمة كتابات كثيرة. لكن السؤال الذي يطرحه المؤرخون الأتراك على أنفسهم اليوم يدور حول ما إذا كان بوسع عبد الحميد الثاني أن يختار سياسة أخرى.

العشرين حقاً مشروعاً. فقد كان الدستور يظهر بمظهر النموذج الأسمى الذي يستقطب كل التطلعات والآمال المعلّقة من جانب شعوب الامبراطورية على حياة أفضل. فتشكّل حزب موروث عن حركة «العثمانيون الشبان» التي شهدها القرن المنصرم. وكان هذا الحزب الجديد يضمّ في تركيا ـ ولكن بصورة سرية، كما في الخارج ـ العثمانيين على اختلاف أجناسهم ـ وعلى رأسهم الأتراك ـ ممّن يطمحون إلى الإطاحة باستبداد عبد الحميد وإعادة العمل بالدستور. وعُرف أعضاؤه، ومعظمهم من الجيش، باسم **فتيان الأتراك**، كما عرفت منظمتهم باسم حزب **الاتحاد والترقّي**.

أمّا برنامجهم فكان يرمي في الوقت نفسه إلى إنقاذ استقلال الامبراطورية العثمانية وإلى وضع حدّ لتدخلات القوى الكبرى في الشؤون التركية. كما كان **الدستور**[1] الذي عرف بهذا الاسم منذ ذلك الحين في بلاد الإسلام يُعتَبر الغاية المثلى لكل نضال في سبيل الحرية.

بدأ التحرك الأول لما أطلق عليه تسمية الثورة، في ٦ تموز، في رسنة، قرب موناستير التي تقع في يوغوسلافيا الحالية[2]. وذلك إذ اعتصم أحد نقباء الجيش، ويدعى نيازي بيك، في جبل قريب من المدينة المذكورة، هو وكتيبته وعدد من الموظفين والعلماء، وأطلق من هناك نداء يدعو المسلمين والمسيحيين إلى الاتحاد «باسم العدالة والحرية» من أجل استبدال النظام الفاسد الذي يضطهد شعوب الامبراطورية بحكمٍ مبنيٍ على احترام الحقوق الفردية وعلى مساواة جميع

(١) كانت الكلمة التركية التي استعملت عام ١٨٧٦ لتسمية الدستور هي كلمة Mechroutié [مشروطية] أو Kanoun-i-esasi [القانون الأساسي]. أمّا كلمة دستور فلم تصبح شائعة إلاّ من بعد. أنظر حول الدساتير في الإسلام بشكل عام وحول الدستور العثماني بشكل خاص: **انسيكلوبيديا الإسلام**. الطبعة الثانية، مادة **دستور**، المجلد الثاني، ص ٦٥٤ وما يليها.

(٢) في العام ١٩٠٥ حصلت حركة تجديدية مماثلة في إيران التي كانت تسمّى في ذلك الحين بلاد فارس. فاضطُر الشاه ناصر الدين تحت وطأة الانتفاضة إلى إعلان دستور. وكان ذلك دستور ٥ آب ١٩٠٦ الذي أسس لوجود جمعية وطنية استشارية.

العثمانيين أمام القانون بكفالة من دستور مدحت باشا الذي يدعو النداء إلى إعادة العمل به. تعاطفت ثكنة موناستير مع المتمردين، واتّخذت لجنة الاتحاد والترقّي الموجودة في سالونيكا التدابير اللازمة لتعميم الحركة على مقدونيا. وقام ضابط شاب آخر يدعى أنور بيك باستنهاض الجند في مقدونيا بعد أن كانت كادراتهم قد تبنّت في معظمها القضية الدستورية. وفي ليل ٢٣ أيلول، احتلّ أعضاء اللجنة المذكورة ومناصروهم مركز الولاية وهم يهتفون «عاش الدستور». ثم زحف جيش مقدونيا نحو العاصمة. وفي اليوم التالي، ٢٤ تموز، رضخ السلطان لإلحاح وزيره الأكبر سعيد باشا. فصدر بيان امبراطوري يعلن أن البلاد صارت مؤهلة للحكم الليبرالي ويعيد العمل بالدستور. وتعزيزاً لهذا الدستور نصّ البيان المذكور على ضمانات فعلية جاءت في ثلاثة عشر مادة: مساواة وحرية لجميع العثمانيين «دون تمييز ديني أو **قومي**» ـ مما يعني الاعتراف للمرة الأولى بتعدّد القوميات في الامبراطورية ـ، منع الاعتقالات والملاحقات التعسفية. حرمة المنازل، حرية السفر إلى الخارج، حرية الصحافة والطباعة، حرية التعليم، حرية قبول الوظائف العامة أو رفضها (كذا)، سرية المراسلات الخاصة، الخ. أمّا المادة ١١٣ التي تخوّل السلطان حقّ نفي الأشخاص الذين يعتبرون خطرين على أمن الدولة فقد بقيت كما هي. غير أن تعديلاً هاماً طرأ على الدستور يجيز للوزير الأكبر حق تعيين الوزراء الذين يُفترض بهم أن يشكلوا وزارته، باستثناء شيخ الإسلام ووزيري الحرب والبحرية اللذين يظل تعيينهما من صلاحيات السلطان.

هكذا كان لتركيا أن تنخرط بعزم على طريق الليبرالية الدستورية. وكان لهذه الثورة التي تمّت دون إراقة الدماء أصداء حماسية في القسطنطينية والولايات قاربت حدود الهذيان في بعض الأحيان. فحصلت حالات لا حصر لها من التآخي بين المسلمين والمسيحيين من مختلف القوميات في عدد كبير من الأماكن التي كان السكان فيها مختلطين. لكن ذلك كله لم يكن إلاّ لحظة حبور ومرح لا تتمة لها.

L A U - Riyad Nassar Library

ثورة ١٩٠٩ المضادّة

في ١٣ نيسان ١٩٠٩، وفي الساعة الثانية صباحاً، قامت كتيبة تابعة لقيادة الجيش في مقدونيا نفسها بتمرد جديد، لكنه كان هذه المرة بالاتجاه المعاكس. إذ قام العساكر تؤازرهم جماعات من طلبة المدارس الدينية ورعاع انطلقوا من أحياء اسطنبول البائسة باحتلال مسجد القديسة صوفيا وبمحاصرة البرلمان، ثم اندفعوا نحو مقر الباب العالي المجاور للمسجد. فقدمت الوزارة التي كان قد ألّفها حلمي باشا قبل ذلك بمدة قصيرة استقالتها للسلطان. وما لبثت أن رضخت كل أشكال مقاومة الحركة الجديدة أمام البلبلة العامة التي كانت تتهدّد البلاد.

اشترط المتمردون العودة إلى الشريعة والتطبيق الكامل للمبادىء الإسلامية في حكم الامبراطورية، كما اشترطوا نفي أعضاء لجنة الاتحاد والترقي وإعدام قادتها. وقام العساكر بأسوأ التجاوزات. فقتل زهاء الثلاثمائة ضابط. واغتيل ناظم باشا وزير العدل. وسقط في عداد الضحايا أحد اللبنانيين العرب وهو الأمير محمد أمين إرسلان نائب اللاذقية. ففرّ أعضاء اللجنة، وانتصرت الردّة، وتهيّأ السلطان من جديد لتعليق الدستور.

غير أن الخلاص جاء مرة أخرى من جيش مقدونيا الذي كان بقيادة ضابط عربي يدعى محمود شوكت باشا[١]. فاتخذ الجيش الدستوري مواقعه أمام خطوط تشاتلجا. ثم قضى على أشكال المقاومة التي واجهها ودخل إلى العاصمة في ٢٤ نيسان. في ٢٧، التأم البرلمان في جمعية وطنية، وصوّت بالهتاف والتهليل على خلع عبد الحميد بناء على **فتوى** من شيخ الإسلام. فخلعه أخوه السلطان محمد رشاد. وبدأ نفوذ لجنة الاتحاد والترقي تحت شعار الدستور المظفّر.

اليقظة العربية

في الوقت الذي كانت الامبراطورية العثمانية تنخرط فيه بملء اختيارها على

(١) البعض يقولون إنه من أصل كردي ومن مواليد العراق.

LAU - Riyad Nassar Library

طريق التنظيمات التي كان دستور ١٨٧٦ وثورة ١٩٠٨ نتيجتها الطبيعية، كان هناك تيار آخر آخذ بالتكوُّن في أوساط الشعوب العربية. وقد أدّى هذا التيار في بيروت ودمشق وحلب وفي مصر إلى نهضة أدبية فعلية وبالتالي إلى يقظة الوعي العربي.

إن فكرة وجود قومية خاصة بالعرب ومبنيّة على عروبتهم التاريخية قد لاحت أول ما لاحت كفكرة خلال حقبة الإصلاحات. لكن سخرية الأمور شاءت أن تتبلور هذه الفكرة في دماغ شخص ألباني مثل إبراهيم باشا لم يكن يُحسن النطق بالعربية العامية كما ينبغي. كان هذا الرجل قد اقتنع بفكرة مفادها أن بوسعه، انطلاقاً من القاهرة، أن ينشيء امبراطورية جديدة تضمّ في كتلة واحدة كل الولايات العربية التي كان مزمعاً على سلخها عن تركيا البالية عبر الفتوحات التي قام بها[١]. غير أن هذه المحاولة باءت بالفشل نظراً لمعارضتها معارضة عنيدة من قبل إنكلترا التي كانت سياستها، في عهد بالمرستون حينذاك، تكنّ عداء شديداً لباشا مصر. وقد كان لهذه المحاولة أن تظل عقيمة على كل حال نظراً لأن العرب كانوا في ذلك الحين بعيدين كل البعد عن بلوغ المستوى المطلوب من الوعي القومي الذي يُفترض به أن يجعلهم مؤهلين لنشر أصدائه الناجعة. بعد عدة عقود من هذه المحاولة، حصلت محاولة أخرى لا تقلّ عنها غرابة، عندما وضع نابليون الثالث مشروعاً يرمي إلى تنصيب البطل الجزائري الأمير عبد القادر على رأس إمبراطورية عربية تضمّ سوريا وفلسطين وبلاد الرافدين وربما مصر حيث كانت أسرة محمد علي لا تزال ثابتة في مواقعها[٢].

(١) بعد الانتصار الذي حققه إبراهيم باشا في قونية، في ٢١ كانون الأول ١٨٣٢، أجاب أحد الدبلوماسيين الإنكليز لدى سؤاله أياه عن أهدافه بقوله: «سأمضي إلى حيث أجد من يفهمني بالعربية». ويعلّق إميل بورجوا الذي يستشهد بهذه الإجابة ساخراً: «كان الناس يتكلمون العربية حتى حدود الدانوب إذن!».

- E. Bourgeois, Manuel historique de politique étrangère, 4 Vol., Paris, 1925, t.III, P. 96.

(٢) **تاريخ العلاقات الدولية**، بإشراف پيير رينوڤان، ٨ أجزاء، باريس، ١٩٥٤.

- Histoire des Relations internationales, Sous la direction de Pierre Renouvin, 8 vol, Paris, Hachette, t. V le XIX^e^, Siècle, I, De 1815 à 1871, 1954, P. 334.

إذا نحن انطلقنا من التحليل النقدي للأمور، يتبيّن لنا بيسر وخلافاً للأسطورة الشائعة في أوساط العرب اليوم والتي تقول بأن **القومية العربية** كانت قد وجدت دعاتها الاجتماعيين إبّان الفتح العربي الكبير أو في الامبراطوريات التي بناها هذا الفتح، أن القومية العربية كانت ثمرة يقظة حديثة للغاية. فرغم أن الجيوش التي خرجت في القرن السابع من **الجزيرة العربية** كانت مضطرمة بلهيب الإسلام المتأجج. إلاّ أنها كانت رغم ذلك مفعمة بمشاعر إثنية مخصوصة لم تكن تخفي فرديتها القبلية التي كانت تطفو على سطح إيمانها الديني. وقد أعربت الامبراطورية الأموية خلال عمرها القصير عن ضرب من العنصرية قبل وجود التسمية لم تكن الضوابط الدينية تخفف من غلوائها إلاّ القليل. وذلك رغم اتّباعها في شؤون الحكم نهج الأبوية المتساهلة التي كانت تمليها عليها تقاليد الصحراء النقيّة. أمّا العباسيون فقد سعوا أكثر من الأمويين إلى تحقيق وحدة المذاهب والفرق الإسلامية في مسكونية إسلامية واحدة، إذا جاز القول، تشهد على ذلك مشاعر العداء، أو مشاعر الحذر على الأقل، التي كانوا يكنّونها للعرب، والتي تشكّل الحركات **الشعوبية** دليلاً معروفاً عليها.

وأمّا الممالك والإمارات التي جاءت من بعدهم في ظل إسلام غدا مجزّءاً ومقسّماً، فقد ظلت الفكرة العربية بالذات بعيدة عنها كل البعد. بل أن الأهالي المسلمين والمسيحيين كانوا منطوين على أنفسهم في ظل طغيانهم المتعدّد الأشكال الذي دام قروناً. غير أن العروبة التي تكونت في القرن التاسع عشر ظلت رغم ذلك تعتبر أنها مضطرة إلى البحث عن أسباب تبريرية لوجودها في المآثر والأمجاد العربية الغابرة.

لكن الأمر الذي لا مشاحنة فيه هو أن العرب لم يتنبّهوا ويستفيقوا على الحياة القومية إلاّ تحت وقع التنظيمات وبفعل الجهود الحثيثة التي كانت تسعى على رؤوس الأشهاد إلى تعزيز عملية الغربنة بعد أن كانت قد تمكّنت في تركيا، ثم في سوريا ولبنان بصورة مخصوصة جداً. والارتداد على هذه السياسة بالضبط هو الذي جعل الاضطرابات ذات الطبيعة المجتمعية تملأ جبل لبنان ناراً ودماً،

L A U - Riyad Nassar Library

وهو الذي جعل الرعاع ينطلقون من أحياء دمشق البائسة لمهاجمة أحياء المسيحيين. إن أحداث ١٨٦٠ تعود من حيث أسبابها التوليدية إلى ذهنية التنظيمات ومراميها، التي لم تجد الدهماء الإسلامية فيها إلاّ تجديفاً وكفراً من شأنهما أن يمسّا معتقداتها، ومؤامرات ودسائس تحيكها أوروبا من أجل القضاء على انجازات الإسلام[١].

حتى أن بوسعنا القول، على ما يبدو عليه هذا القول من تضارب، إن القومية العربية قد ولدت من جرّاء التزاوج بين غريزية المحافظة على البقاء التي هزّت الجماهير الإسلامية وهواجس الرعب التي كانت تنتاب مسيحيي الشرق. فمنذ القرن السابع عشر، كانت أديرة لبنان التي يغلب عليها الموارنة قد انفتحت انفتاحاً واسعاً على الآداب العربية. وكانت مدارسها منبتاً لكتّاب ما لبثوا أن انتشروا في بيروت ومصر وأميركا. وحصّل عدد من الكهنة تعليمهم في هذه الأديرة ثم نجحوا باستثماره في روما وباريس. وتشهد السلسلة الطويلة من علماء الموارنة التي كان آل السمعاني وغيرهم من روادها، والدور المعروف الذي قام به المعهد الماروني في روما، على مساهمتهم الحاسمة في النهضة العربية. وفي القرن التالي ظهر الشعراء والكتّاب الذين تضلّعوا من الكتابة النثرية وبرّزوا في نظم الشعر العامودي. وفي عهد الأمراء كان المسيحيون يضعون اتقانهم للعربية في خدمة هؤلاء الأمراء. ثم أخذت الأذهان تتوقّد بفضل الأعمال التي قامت بها الإرساليات الأجنبية، من فرنسية وأميركية بشكل خاص، وعند اتصالها بالأفكار الغربية وبمنتوجات الصناعة الأوروبية، في ظل المناخ الأخلاقي والصدمات التي أحدثتها مجازر ١٨٦٠، التقى مسيحيون ومسلمون في روابط وجمعيات ثقافية بحثوا فيها عن صيغ لحلّ مشكلة تعايشهم المشترك. وأنّى كان لهم أن يجدوا تلك الصيغ إن لم يكن في تاريخ العرب وفي إرثهم الهائل الذي يستمدّون منه اعتزازهم المشروع؟ وهكذا انبثقت عن هذا السياق وجوه بارزة كبطرس البستاني

(١) أنظر بهذا الصدد روبر دوفرو وموشي ماعوز اللذين أوردنا مؤلفاتهما في لائحة المراجع.
- Robert Devereux et Moshé Ma'oz.

وناصيف اليازجي اللذين يعتبران رائدين من رواد تلك النهضة. وفي عام ١٨٦٨، وهو تاريخ رئيسي في تطور العروبة فكرياً وسياسياً، أطلق إبراهيم اليازجي، ابن ناصيف. أول صرخة من صرخات القومية العربية وذلك في قصيدة مدوّية لا زالت تضطرم لها الأفئدة حتى اليوم. وهي التي يقول فيها: «تنبّهوا واستفيقوا أيها العربُ!» داعياً إياهم إلى الاتحاد في وجه الاستبداد العثماني. لقد نشأت **القومية العربية**، كما نشأت كل القوميات في التاريخ، ضدّ الأجنبي، والأجنبي هنا هو التركي الذي كان يحكم العرب منذ أكثر من ثلاثة قرون.

كان لا بدّ أن تنجم عن هذا الحماس الايديولوجي سلسلة من التحركات السياسية. فشُنّت حملات صحفية في بيروت والقاهرة، بل في اسطنبول نفسها حيث كانت تصدر بعض الصحف العربية بصورة منتظمة، بغية انتزاع الاعتراف الصريح من الباب العالي بحق العرب بالحكم الذاتي، إن لم يكن بالاستقلال. وراجت في بيروت تحركات سرية كانت نشاطاتها الرئيسية تتجلى في كتابة الشعارات وإلصاق الملصقات ليلاً. فلم تكن تجرؤ على العمل علانية. وتأسّست أحزاب في سوريا كانت برامجها تميل باتجاه تبنّي الصيغة الفدرالية بين الأقطار العربية. وتوصلت إحدى المجموعات في القاهرة إلى حدّ المطالبة بالاستقلال. وبلغ هذا النشاط الزاخم أوجه في **المؤتمر العربي** الذي انعقد في باريس برعاية الحكومة الفرنسية، خلال شهر حزيران ١٩١٣، حيث جلس المسلمون إلى جانب المسيحيين صفوفاً متراصّة[1].

الخيبة والردّة

لكن الاتجاه نحو التحرر الوطني لم يكن بوسعه بالطبع أن يظلّ مقتصراً على العرب وحدهم، فالأقوام الأخرى التي تُعتبر طارئة على الامبراطورية العثمانية، كالسلاف والأرمن بالدرجة الأولى، ما لبثت أن هبّت تناهض التتريك

(١) ستتحدث عن هذا المؤتمر في الفصل الأول من القسم الثاني.

L A U - Riyad Nassar Library

الإلزامي مناهضة شرسة، بعد أن عمل النظام الجديد على تطبيق التتريك في الولايات غير التركية. وتحوّل الحماس الذي رافق البدايات الأولى إلى اهتياج عام طاول الأفئدة والعقول. فكانت الآونة التي استغلتها بعض الدول الكبرى لكي تقوم باقتطاع أجزاء واسعة من أراضي «الرجل المريض» - وهي الصفة التي أطلقها قيصر روسيا نقولا الأول على تركيا في حوالي أواسط القرن التاسع عشر. فضمّت النمسا ـ المجر إليها عام ١٩٠٩ منطقة البوسنة والهرسك التي كانت تحتلها منذ عام ١٨٧٨ بموجب معاهدة برلين. وفي عام ١٩١١، سارعت إيطاليا، بدون إعلان حرب، إلى مهاجمة منطقتي طرابلس الغرب وسيرانيقا اللتين تتشكّل منهما ليبيا الحالية. وفي العام التالي نشبت الحروب البلقانية التي انتزعت من السلطان معظم ممتلكاته في أوروبا الشرقية. وفي اليمن تمادت الانتفاضات التي كانت قائمة هناك منذ زمن وألحقت بالأتراك خسائر فادحة. وانبرى الأرمن من جهتهم يجاهدون للحصول على تحررهم. فكان من المحتّم والحالة هذه أن تقترن الدولة الدستورية في أذهان المسلمين عموماً، كما اقترنت عام ١٨٧٨، بالمصائب التي عمّت الامبراطورية.

وعندما نشبت حرب ١٩١٤، كانت تركيا حزب الاتحاد والترقّي على هذه الحالة الذهنية من العداء المباشر لفرنسا وإنكلترا اللتين اعتُبرتا المحرضتين الفعليتين على هذه التحركات القومية. لذا انضمت تركيا دون أدنى تردّد إلى ألمانيا، ووجدت نفسها حليفاً غير مباشر للنمسا ـ المجر. ثم كان انهزام الرايخ الألماني، وتفكّك النمسا، وانفصال المجر، واحتلال القدس من قبل الإنكليز، ودخول الشريف الهاشمي فيصل بن حسين دخولاً مظفراً إلى دمشق، وإعلان رئيس الولايات المتحدة وودرو ولسون مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وثورة أكتوبر العظمى، وكلها عوامل أدّت إلى سقوط الامبراطورية العثمانية سقوطاً نهائياً. فنهضت على أنقاضها، منذ العام ١٩١٨، دولة تركية سارعت بعصبية إلى اعتماد العلمانية والتحديث، ودول عربية خاضت تجربة الحياة الدستورية، في ظل معوّقات الانتداب ومعاهدات التحالف والصداقة، بوتيرة مضطردة وإنما دائمة التقطّع.

انبثق لبنان من هذه المنطقة الواسعة المضطرمة التي هي منطقة الشرق الأوسط، وانبثق أيضاً عن ذلك السياق التاريخي الذي تحولت فيه **الأمة** الإسلامية إلى دولة حديثة. وقد توصّل بعد تطور امتدّ طيلة قرون عديدة إلى اتخاذ شكله كدولة. إن وجهي التطور هذين هما اللذين سنعكف على إبرازهما في هذا الكتاب: فنعالج في القسم الأول بنيته المجتمعية وكيانه التاريخي، ونعالج في القسم الثاني تكوينه كدولة وإنشاء دستوره وتوصّله إلى الاستقلال.

مراجع

كل بحث في المراجع المتعلقة بالإسلام وبمؤسساته التي شهدها عبر عصوره المتلاحقة، يجب أن يبدأ بمراجعة كتاب جان سوڤاجيه: **مدخل إلى تاريخ المشرق الإسلامي. عناصر مرجعية**. طبعة ك. كاهن الجديدة، باريس ١٩٦١.

- Jean Sauvaget, Introduction à l'histoire de l'Orient musulman. Eléments de bibliographie . Nouv. éd. de Cl. Cahen, Paris, 1961.

صدرت من هذا الكتاب طبعة إنكليزية بعنوان: Introduction to the History of the Muslim East عن باركلي ولوس إنجلوس، ١٩٦٥. يجد القارئ فيها كل الإشارات المتعلقة بالمؤسسات الإسلامية.

تُراجَع أيضاً **انسيكلوبيديا الإسلام**، الطبعة الأولى، ٤ أجزاء، ليدن وباريس، ١٩١٣ ـ ١٩١٤، **وملحقاتها**، ليدن وباريس، ١٩٣٨. أما طبعتها الثانية فما زالت قيد الطبع. إنها منجم غنيّ جداً بالمعلومات حول كل ما يتعلق بالإسلام والامبراطورية العثمانيّة وسوريا ولبنان والبلدان العربية الأخرى.

وهناك مجموعات مرجعية (بيبليوغرافية) مفيدة جداً:

- بول ماسون، **عناصر مرجعية فرنسية حول سوريا. المؤتمر الفرنسي حول سوريا**، ١٩١٩.

- Paul Masson, Eléments d'une bibliographie Française de la Syrie, Congrés Français de la Syrie, Paris et Marseille, 1919.

- پيير بلانكي، **عناصر مرجعية لفترة ما بعد الحرب بالنسبة للدول التي كانت تحت الانتداب في الشرق الأوسط بين ١٩١٩ إلى ١٩٣٠**. منشورات الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٣٤.

LAU - Riyad Nassar Library

- Pierre J. Blanquis, Eléments d'une bibliographie de L'Après-guerre pour les Etats sous Mandat du Proche-Orient 1919 - 1930, Publications de l'Université americaine, Beyrouth, 1924.

- جوزف داغر، **المشرق في الأدبيات الفرنسية بعد الحرب ١٩١٩ ـ ١٩٣٣**، بيروت ، ١٩٣٧.

- Joseph A.Dagher, L'orient dans la littérature Française d'après guerre, 1919 - 1933, avce une préface du P. Cl. Chanteur, Beyrouth, 1937.

مراجع حديثة:

- جان ريمون، **مقالة حول المراجع المارونية** (اللبنانية في الواقع) مكتبة جامعة الروح القدس، الكسليك، ١٩٨٠.

- Jean Raymond, Essai de bibliographie maronite (Libanaise en Fait), Bibliothéque de l'Université Saint-Esprit, Kaslik (Liban), 1980.

- موريس صليبا، **دليل لبناني رقم ١، عرض تحليلي للمنشورات باللغات الأوروبية حول لبنان ـ دليل لبناني رقم ٢، أطروحات مقدّمة في جامعات لبنان (١٩٠٦ ـ ١٩٦٠)**، بيروت، ١٩٨٤.

- Maurice Saliba, Index Libanicus I, Analytical Survey of publications in European languages on Lebanon; Index Libanicus II, Theses submitted at Universities on Lebanon (1906 - 1960), Beirut, 1984.

- سلفاتور كاربوني، **محفوظات لبنان الوطنية، الحقبة المعاصرة**، قدّم له د. عمر مسيكة، رئيس المحفوظات الوطنية، بيروت، ١٩٨٤، و **مركز المحفوظات الوطنية**، بيروت ١٩٨٤.

- Salvatore Carbone, Archives nationales du Liban, Periode Contenporaine, Preface du Dr, Omar Messeiké, Président des Archives nationales, Beyrouth, 1948. National Archives Center, Beirut, 1948.

١. على وجه الخصوص، وبالنسبة للامبراطورية العثمانية من حيث كل ما يتعلق بتاريخها السياسي، يُراجَع الكتاب الضخم التي تظل مراجعته مفيدة في جميع الأحوال.

- ج. دو هامر، **تاريخ الامبراطورية العثمانية**، مترجم عن الألمانية، ١٨ مجلداً، باريس ١٨٣٥ ـ ١٨٤١، وهو يتوقّف عند معاهدة قاينارجي عام ١٧٧٤.

- J. De Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman, Paris, 1835 - 1841.

- إدوارد كريزي، **تاريخ العثمانيين الأتراك**، لندن، ١٨٧٨، ويتوقف عند معاهدة برلين ١٨٧٨، أعيد طبعه في منشورات خياط، بيروت، ١٩٦١، مع مقدمة جديدة بقلم زين ن. زين.

- Edward S. Creasy, History of the Ottoman Turcs, London, 1878.

وهذا الكتاب عبارة عن تكثيف لكتاب فون هامر.

- الڤيكونت دولا جونكيير، **تاريخ الامبراطورية العثمانية**، ط جديدة، جزآن، باريس، ١٩١٤، وهو في رأينا أفضل تاريخ كُتب بالفرنسية.

- Le Vte de la Jonquière, Histoire de l'Empire Ottonan, nouvelle édition, 2 vol. Paris, 1914.

- الكولونيل لاموش، **تاريخ تركيا من البدايات حتى أيامنا**، باريس، پايو ١٩٣٤.

- Colonel Lamouche, Histoire de la Turquie, depuis les origines jusqu'à nos jours, Paris, Payot, 1934.

- جان پول غارنييه، **نهاية الامبراطورية العثمانية، من السلطان الأحمر حتى مصطفى كمال**، باريس، بلون، ١٩٧٣.

- Jean-Paul Garnier, La Fin de l'Empire ottoman, du Sultan rouge à Mustafa Kemal, Paris, Plon, 1973.

- ج. ستانفورد شاو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، الجزء**

LAU - Riyad Nassar Library

الأول، امبراطورية الغازي. نشأة الامبراطورية العثمانية وانحطاطها ١٢٨٠ ـ ١٨٠٨، كمبردج، منشورات جامعة كمبردج، ١٩٧٦.

- J. Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol I, Empire of the gazis. The rise and decline of the ottoman Empire 1280-1808, Cambridge, Cambridge University Press, 1976.

- ج. ستانفورد شاو وأزيل كورال شاو، **تاريخ الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة، الجزء الثاني، الإصلاح والثورة والجمهورية. نشأة تركيا الحديثة ١٨٠٨ ـ ١٩٧٥**، كمبردج، منشورات جامعة كمبردج، ١٩٧٧.

ومن بين الدراسات التي صدرت مؤخراً حول التاريخ السياسي لهذه الامبراطورية التي شكّلت سيطرتها خلال القرون تهديداً دائماً، نذكر المؤلف الجماعي الآتي:

تاريخ كمبردج للإسلام، الجزء الأول، البلاد الإسلامية الوسطى، كمبردج ١٩٧٠، حيث نجد فصولاً عدة مخصصة للعثمانيين وعدداً كبيراً من المراجع.

- The Cambridge History of Islam, Vol. I, The Central Islamic Lands. Cambridge, 1970.

٢. بالنسبة للمسألة الشرقية، انظر:

- إدوار دريو، **المسألة الشرقية، منذ بداياتها حتى صلح سيفر (١٩٢٠)**، الطبعة الثامنة، باريس، ١٩٢١. وهو كتاب أعقبه المؤلف بجزء ثان: **المسألة الشرقية ١٩١٨ ـ ١٩٣٧. السلم في المتوسط**، باريس، ١٩٣٨.

- Edouard Driault, La question d'orient, depuis les origines jusqu'à la paix de Sèvres (1920), 8e éd., Paris, 1921; La question d'orient 1918-1937: La paix de le Méditerranée, Paris, 1938.

- جاك أنسيل، **مصنف تاريخي في المسألة الشرقية، ١٧٩٢ ١٩٢٥**، الطبعة الثانية، باريس، ١٩٢٩.

- Jacques Ancel, Manuel historique de la question d'orient, 1792-1925, 2e ed, Paris, 1926.

- سير جون ماريوت، **المسألة الشرقية. دراسة تاريخية للدبلوماسية الأوروبية**، الطبعة الرابعة، أكسفورد، ١٩٥٨.

- Sir John Marriott, The Eastern Question. An Historical Study in European Diplomacy, Fourth edition, Oxford, 1958.

- م.س. أندرسون، **المسألة الشرقية، ١٧٧٤ ـ ١٩٢٣. دراسة في العلاقات الدولية**، نيويورك، ١٩٦٦.

- M.S.Anderson. The Eastern Question, 1774-1923. A study in International Relations, New York, 1966.

٣. بالنسبة للتنظيمات لا بدّ من مراجعة لائحة المراجع التركية الأخيرة. إذ إن الدراسات التاريخية قد وصلت اليوم إلى مستوى رفيع جداً. نجد جردة بهذه المراجع في كتاب:

مؤرخو الشرق الأوسط الذي نشره برنارد لويس وب.م.هولت، لندن، ١٩٦٢.

- Historians of the Middle East, édited by Bernard Lewis and P.M.Holt, London, 1962, P. 422 et S.

ونخصّ بالذكر المراجع التالية:

- إ. انكلهارت، **تركيا والتنظيمات أو تاريخ الإصلاحات في الامبراطورية العثمانية من ١٨٢٦ حتى أيامنا**، جزآن، باريس، ١٨٨٢ ـ ١٨٨٤.

- Ed. Engelhardt, La Turquie et le Tanzimat ou Histoire des Reformes dans L'Empire Ottoman depuis 1826 jusqu'a nos jours, 2 vol., Paris, 1882-1884.

- برنارد لويس، **ولادة تركيا الحديثة**، لندن، ١٩٦١.

- Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1961.

L A U - Riyad Nassar Library

- رودريك داڤيسون، **الإصلاح في الامبراطورية العثمانية، ١٨٥٦ ـ ١٨٧٦**، برنستون، ١٩٦٣ (هام جداً).

- Roderic H. Davison, Reform in the ottoman Empire, 1856-1876, Princeton, 1963.

- روبرت دوڤرو، **الحقبة الدستورية العثمانية الأولى. دراسة حول دستور مدحت والبرلمان**، بالتيمور، ١٩٦٣.

- Robert Devereux, The First Ottoman Constitutional Period. A Study of the Midhat Constitution and Parliamant, Baltimore, 1963.

- موشي ماعوز، **الإصلاح العثماني في سوريا وفلسطين، ١٨٤٠ ـ ١٨٦١. وقع التنظيمات على السياسة والمجتمع**، أكسفورد، ١٩٦٨.

- Moshe Ma'oz, Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840-1861. The Impact of the Tanzimat on Politis and Society, Oxford, 1968.

- كارتر ف. فيندلي، **الإصلاح البيروقراطي في الامبراطورية العثمانية. الباب العالي ١٧٨٩ ـ ١٩٢٢**، برنستون، منشورات جامعة برنستون، ١٩٨٠.

- Carter V. Findley, Bureau cratic Reform in Ottoman Empire. The Sublime Porte 1789-1922, Princeton, Princeton University Press, 1980.

ويجد القارئ في هذه المراجع الأخيرة لوائح مرجعية غنية.

أما حول صاحب دستور ١٨٧٦، فانظر:

- علي حيدر مدحت بيك، **مدحت باشا، حياته وأعماله** (المؤلف هو ابن مدحت باشا)، باريس، ١٩٠٨.

- Ali Haydar Midhat Bey, Midhat-Pache, Sa vie-Son œuvre, Paris, 1908.

LAU - Riyad Nassar Library

حول بدايات ثورة ١٩٠٨ وأحداثها، انظر:

- يوسف فهمي، **الثورة العثمانية (١٩٠٨ ـ ١٩١٠)**، باريس، ١٩١١.

- Youssof Fehmi, La Révolution Ottomane (1908-1910), Paris, 1911.

- أرنست أدمونسون رامسور الأصغر، **الأتراك الفتيان**، برنستون، منشورات جامعة برنستون، ١٩٥٦، أعيد طبعه في منشورات خياط، بيروت، ١٩٦٥.

- Ernest Edmonson Ramsaur, Jr., The Young Truks, Princeton, 1956, Beirut 1965.

كان حزب جمعية الاتحاد والترقي، تركيا الفتاة، منذ بداياته، تحت هيمنة القوى اليهودية العالمية والمحافل الماسونية. إذ إن مدينة سالونيا التي نشأ ونما فيها كانت في ذلك الحين واقعة من حيث تجارتها ومعارفها ومثقفيها تحت تأثير اليهود والدومنيه Les domnés أي المسلمين المتهوّدين. لذا لم تكن الإطاحة بالسلطان عبد الحميد بعيدة عن المعارضة العنيدة التي واجه بها مشاريع الاستعمار الصهيوني لفلسطين. انظر حول هذا الموضوع: حسان علي حلاق، **دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ١٩٠٨-١٩٠٩**، بيروت، بدون تاريخ. انظر كذلك للمؤلف نفسه: **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية، ١٨٩٧ ـ ١٩٠٩**، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠. وهذا الكتاب هو استعادة كاملة للكتاب الأول.

٤. من الكتب المفيدة جداً كتاب يتتبّع بدقة تطور الفكر السياسي عند العرب، هو كتاب:

- ألبير حوراني، **الفكر العربي في العصر الليبرالي، ١٧٩٨ ـ ١٩٣٩**، لندن، ١٩٦٢.

- Albert Hourani, Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, London, 1962.

ومن المفيد تكملة هذا الكتاب بكتاب آخر للمؤلف نفسه:

- ألبير حوراني، **نظرة التاريخ. الشرق الأدنى ومقالات أخرى**، بيروت، ١٩٦١.
- Albert Hourani, A Vision of History. Near Eastern and other Essays, Beirut, 1961.

ولا يجوز التهاون في الإطلاع على أعمال مهمة أخرى صدرت بالعربية حول الموضوع نفسه:

- إميل خوري وعادل إسماعيل، **السياسة الدولية في الشرق العربي، من سنة ١٧٨٩ حتى سنة ١٩٥٨**، ٣ أجزاء، بيروت، ١٩٥٩ ـ ١٩٦١، وبعد وفاة إميل خوري صدر جزآن آخران بقلم عادل إسماعيل عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٠. إن هذه الكتاب يزداد قيمة بفعل عدد الوثائق الكبير جداً التي يعيد تصويرها.
- ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠**. يجد القارئ في هذا الكتاب النصّ العربي للدستور العثماني ١٨٧٦ ـ ١٩٠٨.
- توفيق علي برّو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني**. معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة، القاهرة، ١٩٦٠.

٥. حول مفهوم القومية العربية. انظر الفصول من الأول حتى السادس من كتاب جورج انطونيوس، **يقظة العرب. قصة الحركة القومية العربية**، لندن، ١٩٣٨.

- George Antonious, The Arab Awakening. The Story of the Arab National Movement, London, 1938.
- سليمان موسى، **الحركة العربية، سيرة المرحلة الأولى للمنظمة العربية الحديثة (١٩٠٨ ـ ١٩٢٤)**، بيروت، ١٩٧٠.

LAU - Riyad Nassar Library

وحول نشاط القوميين العرب:

- د. حسن صعب، **الفدراليون العرب في ظل الامبراطورية العثمانية**، أمستردام، ١٩٥٨.
- Dr. Hassan Saab, The Arab Federalists of the Ottoman Empire, Amsterdam, 1958.
- زين ن. زين، **الصراع من أجل الاستقلال العربي**، بيروت، ١٩٦٠.
- Zein N.Zein, The Struggle for Arab Independence, Beirut, 1960.
- كلارنس أرنست داون، **من العثمانية إلى العروبة. مقالات حول أصول القومية العربية**، أوربانا (٣) منشورات جامعة إيلينوا، ١٩٧٣.
- Clarence Ernest Dawn, From Ottomanism to Arabism. Essays on the Origins of the Arab nationalism, Urbana (III), University of Illinois Press, 1973.

٦. من أجل نظرة عامة لتاريخ الشرق قبل الإسلام وبعده، من المفيد مراجعة الكتب الآتية:

- پيير ڤالس، **المسألة الشرقية في العصور القديمة**، باريس، ١٩٤٢.
- Pierre Waltz, La question d'orient dans l'Antiquité, Paris, 1942.
- رينيه غروسّيه، **امبراطورية المشرق**، باريس، ١٩٤٩.
- René Grousset, L'Empire du Levant, Paris, 1949.
- ساباتينو موسكاتي، **الشرق قبل اليونان**، باريس، ١٩٦٣.
- Sabatino Mosceti, L'orient avant les Grecs, Paris, 1963.
- جواد بولس، **شعوب الشرق الأوسط وحضاراته. دراسة في التاريخ المقارن، منذ البدايات حتى أيامنا**، ٥ أجزاء، لاهاي، ١٩٦٨.
- Jawad Boulos, Les Peuples et les Civilisations du Proche-Orient, Essai d'une histoire Comparée, des Origines à nos jours, 5 Vol. LaHaye, 1968.

٧. حول الشرق الأوسط المعاصر من مختلف أوجهه، سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً، يمكن مراجعة:

- جورج لنكزوفسكي، **الشرق الأوسط في قضايا العالم**، نيويورك، الطبعة الثالثة، ١٩٦٢.
- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, New York, 1962.
- سدني فيشر، **تاريخ الشرق الأوسط**، نيويورك، ١٩٥٩.
- Sydney N.Fischer, The Middle East: A History, New York, 1959.
- وليام يال، **الشرق الأدنى**. الطبعة الثانية، آن أربور، ١٩٦٩.
- William Yale, The Near East, Second.
- س. أو. ڤان نيوڤنهويزي، **اجتماعيات الشرق الأوسط، تقييم وتفسير**. ليدن، ١٩٧١.
- C.A.O. Van Nieu Wenhuijze, Sociology of the Middle East. A Stocktaking and interpretation, Leiden, 1971.

وقد صدر في لندن دليل كبير الفائدة حول شؤون الشرق الأوسط:

- **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. نظرة عامة وفهارس**. لندن.
- The Middel Eadt and North Africe. A Survey and Directory, London.

من جهة أخرى تحتوي لوائح المراجع المثبتة في آخر كل فصل من فصول هذا الكتاب على عدد من العناصر المتعلقة بمختلف حقبات التاريخ الدستوري للإسلام التي حاولنا أن نلقي عليها نظرة تأليفية موجزة في هذه المقدمة.

L A U - Riyad Nassar Library

القسم الأوّل

البنية المجتمعية والكيان التاريخي

الوسط والتاريخ

الوسط اللبناني نتاج لتاريخه. إن هذا الأمر - وهو في الحقيقة تحصيل حاصل، إذ إن كل مجتمع من المجتمعات لا بدّ أن يحمل بين طياته عبء ماضيه - يتّخذ دلالة خاصة بالنسبة للبنان - وقد أصبح دولة - بناء على تركيبه الطائفي بالذات. فالواقع أن الظاهرة الطائفية قامت، عبر تطوره التاريخي، بدور القضية الدافعة والمحدِّدة. وهي ما زالت تفعل فعلها في مدّ تكوينه الفعلي بالحركة، وكأنها هي مركزه المحرّك. كما أنّها ما زالت تطبع الذهنية العامة بطابعها وتلوّن تجلّياتها السياسية بألوانها. والمؤسسة الطائفية التي انبثقت عن الظاهرة المذكورة ما زالت تُعتمد اليوم بمثابة دالول على الإنضواء والإنتماء حيث يتبلور من خلالها ولاء المواطنين للدولة. لذا سينصبّ اهتمامنا بالدرجة الأولى على هذه الطبيعة الخاصة التي يتمتّع بها المجتمع اللبناني، بحيث يشكّل هذا البحث موضوع الفصل الأول.

أما الخلاصة التي يصل إليها فتزوّده بخيط موصل تنتظم في سلكه المراحل الأساسية التي اجتازها لبنان عبر تاريخيه السياسي والدستوري. فالانتداب لم يوجد مؤسسة الدولة اللبنانية من العدم. بل إن هذه المؤسسة كانت تتهيأ للوجود منذ أمد طويل وعبر سلسلة من المحاولات التي اقتضى تحقّقها في النهاية، وعبر أشكال من الحكم الذاتي متفاوتة الحدّة، تدخُل أوروبا وخاصة فرنسا. فالإرهاصات الأولى لما سيصبح الدولة اللبنانية في ما بعد إنما هي عملية سياسية قبل كل شيء. فمن المهم إذن أن نتتبّع مسار هذه العملية، عبر تلمّسنا لمحطاتها الرئيسية بالطبع، في فصل ثان.

LAU - Riyad Nassar Library

الفصل الأول

مجتمع متعدّد الطوائف

«إن الناس الذين يخضعون لسلطة واحدة، دون أن تحكمهم قوانين واحدة، يظلّون بالضرورة غرباء بعضهم عن بعض. إنهم يخضعون لنفس القوة دون أن يكونوا أبناءً لنفس الدولة. فهم بالتالي يشكلون أمماً شتّى متنوّعة بتنوّع عاداتهم وأعرافهم المختلفة. إنهم لا يستطيعون تسمية وطن مشترك لهم...».

ج.ر. بورتاليس، لدى تبنّي القانون المدني، عام ١٨٠٤.

«ألا فأرثوا لحال الأمة المقسمّة إلى أجزاء ، إذ يزعم كل جزء أنّه بحدّ ذاته أمة».

جبران خليل جبران.

الشعب اللبناني

يمثّل أبناء الدولة بمجملهم العنصر الأساسي من وجودها المعنوي. والشعب اللبناني، من حيث تركيبه الاجتماعي، يمكن أن ينظر إليه من زوايا عدّة:

- يمكن النظر إليه من زاوية تاريخه، وذلك مُذ أضيف إلى نواة جبل لبنان الأساسية، عام ١٩٢٠، الساحل السوري القديم بما فيه من مدن: بيروت وطرابلس وصور وصيدا، كما أضيفت إليها، شرقاً، الأقضية الأربعة: بعلبك والمعلّقة (البقاع) وحاصبيا وراشيا، بعد فصلها عن ولاية سوريا (دمشق).

L A U - Riyad Nassar Library

والتي ظل سكانها لمدة طويلة يظهرون بمظهر «اللبنانيين الجدد» بل حتى بمظهر اللبنانيين رغماً عنهم. كالمسلمين الذين كانوا لا يزالون مع الانضمام في ذلك الحين.

- كما يمكن النظر إليه من زاوية جغرافيته، إذ إن لبنان اليوم يضمّ، من جهة، الجبل الذي يقع منه بمثابة العمود الفقري، ومن جهة أخرى، السهول الساحلية والداخلية التي تترامى على أقدام الجبل المذكور. ويتمتّع شطر من هذين الشطرين بخصائص معينة تؤثر على طباع سكانه النفسانية، بل تصل إلى حدّ تحديد قسماتهم الجسدية.

- ويمكن النظر إليه أيضاً من زاوية الحياة الاقتصادية، وتَوزُّع هاتين الفئتين من اللبنانيين على طبقات مجتمعية واضحة التمايز من حيث نشاطاتها الخاصة بها. إذ نجد الجبل متوجهاً في العادة نحو إنتاج الأثمار والاستفادة من الاصطياف والهجرة، بينما نجد المدن البحرية مسرحاً لحياة تجارية مزدهرة شبيهة بالتي عرفتها المدن الفينيقية في ماضيها التليد.

لكن الجانب الذي يظل بارزاً بالدرجة الأولى، كما يظل مميزاً، بالتالي، للشعب اللبناني عن سائر المجتمعات العربية، هو بلا ريب النظام الطائفي الذي عرف باسم المذهبية. فهذا النظام يضيّق عليه من جميع الجهات. كما أنه يتجلّى من خلال جميع مظاهر الحياة السياسية والمجتمعية إلى حدّ يجعل كلاً من التصنيفات الأخرى ـ أي النظر إليه من زاوية التاريخ أو الجغرافيا أو الحياة الاقتصادية ـ غير قابلة للإدراك إلاّ من ضمن الإطار المخصوص الذي يفرضه عليها هذا النظام الطائفي. فالواقع أن الشعب اللبناني مؤلف من طوائف متميّزة وقائمة بذاتها، يصحّ وصفها بأنها **تاريخية** بموجب الحقوق الوضعية.

فإذا كانت ظاهرات التوزُّع الإقليمي والتراتب المجتمعي تعبّر عن تأثيراتها ومفاعيلها، فهي إنّما تُعرب عن ذلك داخل كل طائفة من الطوائف. لقد أدّى حضور هذه الطوائف إلى إعطاء الشعب اللبناني وجه المجتمع المتعدّد الطوائف مما ميّزه عن الشعوب العربية الأخرى التي دُفعت، في سياق تطورها الذي لم

تعترض سبيله أية عقدة مذهبية، باتجاه أشكال من الاندماج الوطني التي كان يشتدّ عودها شكلاً بعد شكل.

لذا ينبغي لنا من أجل توضيح العناصر المكوّنة لهذا النظام الطائفي أن نعرّفه بالدرجة الأولى وأن نصف الطوائف التي يتألف منها، حتى يتسنّى لنا بعد ذلك تحديد الوضع القانوني لهذه الطوائف في ظل الحقوق الوضعية اللبنانية.

I الطوائف اللبنانية

النظام الطائفي

إن النظام الطائفي ـ أو المذهبية كما درج الناس خطأً على تسميته ـ هو اليوم من المجتمع اللبناني بمثابة بنيته التحتية بالذات. لا لأن هذا النمط التكويني مخصوص به أو وقف عليه، أو لأنه وُلِد على أرضه، بل لمجرّد أنه يمثّل ما يشبه العصارة التي تمخّضت عنها صيغة حياة جماعية كانت متضمّنة في جوهر الإسلام بالذات. والواقع أنه إذا كانت الصيغة المذكورة قد آلت، بعد تطور تاريخي طويل خاص بلبنان، إلى اتّخاذ تعبيرها السياسي من خلال الدولة اللبنانية، فإن ذلك لا يحول دون كونها، من حيث أصولها بالذات، متّصلة ومرتبطة بالدولة الإسلامية التي وضعت لها أسسها. ولأن معطياتها القانونية متصلة بالدولة المذكورة بصلة العزوة المباشرة والحتمية، فإن دراستها ـ بمقدار ما تطمح هذه الدراسة إلى الموضوعية ـ لا يسعها أن تكون مقتصرة على الحالة اللبنانية.

إن النظام الطائفي يتّصف بتعايش جماعات أو طوائف مختلفة فوق أرض واحدة وتحت راية دين أو مذهب ديني، مما يجعل كلاً من هذه الجماعات أو الطوائف محكومة من قبل سلطاتها الخاصة، ومدبّرة من قبل مؤسساتها العضوية، وخاضعة لتشريعات ذاتية، ومؤلفة من أعضاء ينتمون إلى مراتبهم الدينية التي خولتها الدولة حقّ تطبيق قوانينها وأعرافها، بل حق إقامة الشرع في مجالات متعلقة بالأحوال الشخصية، على أن يُفهم هذا الشرع هنا بمعناه الأوسع الذي يجعله مشتملاً على شبكة الحياة العائلية والروحية بمجملها. وقد نجحت

L A U - Riyad Nassar Library

عن هذه الخصوصية عقليات متوارثة وعادات متباينة واتجاهات سياسية لاتني تعبّر عن نفسها في الحياة العامة بظهور تكتّلات تتمحور حول قادة متخاصمين - وهذه كلها علامات مميزة لا تزال مظاهرها بادية للعيان في كل طائفة من الطوائف اللبنانية اليوم(١).

لقد سبق للبعض أن بذل جهداً من أجل إيجاد تعريف قانوني مستخلص من وجود الطوائف المسيحية في المشرق منذ القدم، بحيث يتفق هذا التعريف اتفاقاً كافياً مع ما تنطوي عليه هذه الطوائف من مضمون اجتماعي. فبعد الحرب العالمية الأولى، كانت الاتفاقية اليونانية - البلغارية التي عقدت عام ١٩١٩ حول الهجرة المتبادلة بين البلدين، قد أدت إلى خلاف بين حكومتي أثينا وصوفيا حول تطبيقها. وعُرض هذا الخلاف على **محكمة العدل الدولية الدائمة** في لاهاي التي أدلت بشأنه، في ٣١ تموز ١٩٣٠. بالرأي الآتي:

«بناءً على التقليد الذي يتمتّع في بلدان الشرق بقوة خاصة، تُعتبر «الطائفة» بمثابة المجموعة من الأشخاص الذين يعيشون في بلد أو مكان إقامة معيّنين، على أن يكون لهم جنس ودين ولغة وتقاليد خاصة بهم. وأن تجمع بينهم بناء على وحدة هذا الجنس وهذا الدين وهذه اللغة وهذه التقاليد مشاعر التضامن،

---

(١) لذا لا يسعنا أن نحدّد الطوائف اللبنانية وبالتالي، الطوائف المسيحية في الشرق، بصورة عامة، إذ أن هذه التسمية المخصوصة (طائفة) إنما أُطلقت على الطوائف المسيحية وحسب، ابتداءً من الفتح العربي - بناءً على مواصفات بيولوجية مُفتَرضة، بل الأولى أن نحدّدها بناء على خصائص مجتمعية - ثقافية. فهي **إثنيات**، بالمعنى اليوناني للكلمة، كانت تعتمد في ما مضى الزواج الداخلي. وهذه الخصوصية بالذات لم يكن لها أن تستمر وتبقى في الواقع لولا ذلك الخط الفاصل - رغم أنه لا يفصل فصلاً محكماً بسبب كثرة الزواجات المختلطة التي تُعقد في الخارج وبموجب القانون المدني (أنظر ما سيلي، ص ١٤١ والهامش ٥٧) - الذي قام بين الكتلتين الكبيرتين الإسلامية والمسيحية (أو المحمدية)، وما تضمّانه من طوائف مرتبطة بكل منهما. وكان تعبير **إثنيات** قد ورد في دراسة قيّمة وضعها الأستاذان جاك روفييه ونجيب طالب (كلية الطب الفرنسية في بيروت) بعنوان: **دراسة تنميطية لفئات دمّ الإثنيات اللبنانية**، باريس، ١٩٦٥.
- Jacques Ruffié et Najib Taleb, Etude hémo-typologiques des ethnies libanaises, Paris, 1965.

بغية المحافظة على تقاليدهم والإبقاء على عباداتهم وتأمين التعليم والتربية لأبنائهم وفقاً لما تفتّقت عنه عبقرية بني جنسهم، وأن يتعاونوا فيما بينهم...»(١).

من الواضح أن بعض العناصر التكوينية التي يذكرها هذا التعريف، كالجنس واللغة، ليست متوفّرة على الإطلاق في وضع الطوائف المسيحية التي كانت تشكّل جزءاً من الدول المتعاقبة، وإن كانت العناصر المذكورة تتفق مع طبيعة الأقليات القومية والدينية التي كانت تحفل بها الامبراطورية العثمانية، ولا سيما في البلقان وتراسيا ومقدونيا وآسيا الصغرى. والسبب في ذلك هو أن الطوائف المسيحية تتكلم اللغة العربية بعد أن مرّت عليها قرون طويلة من التثاقف وصارت هذه اللغة مشبعة لديها بتعلّق عاطفي عميق - باستثناء الأرمن الذين

---

(١) **«جردة بالقرارات وبوثائق المرافعات المكتوبة والشفهية التي جرت في محكمة العدل الدولية الدائمة وفي محكمة العدل الدولية»**، بإشراف پول غوغونهايم، الجزء الثالث، **موضوعات الحق الدولي**، منشورات معهد الدراسات الدولية العليا، جنيف، ١٩٧٣، ص ٧٣٩.
- Paul Guggenheim, Repertoire des décisions et des documents de la procedure écrite et orale de la Cour permanente de Justice internationale et de la Cour internationale de Justice, vol. 3, les Sujets du Droit international, Pub. de l'Institut des Hautes Etudes internationales, Genève, 1973, P. 739.

ادوار هامبرو، **الدعاوى القانونية في المحكمة الدولية**...، الجزء الأول، ليدن. رقم ٣٤٣، ص ٢٨٦.
- Edward Hambro, The Case law of the International Court..., t. I, leyden, n° 343, P. 286.

وتجدر الإشارة كذلك إلى رأي أحد رجال القانون الإيطاليين البارزين الذي كان قاضياً في محكمة الإسكندرية المختلطة والذي يميّز، في مجموع الطوائف المسيحية الشرقية، بين **طوائف مدنية و طوائف دينية**، مما يؤول إلى تكبيد هذه الجماعات التي تشكل كلاً واحداً نوعاً من التشريع غير المبرّر المناقض لوحدتها السحيقة القدم (سلفاتور مسينا، **مصنف في الحقوق المدنية المصرية المختلطة**، ٤ أجزاء، الإسكندرية، الجزء الأول، ١٩٢٧، والجزء الثاني ١٩٢٨، س. مولكو، الجزء الثالث والجزء الرابع ١٩٣٤، المكتبة القانونية، الجزء الثالث، رقم ٥٢١، ص ٧٩.
- Salvatore Messine, Traité de Droit civil égyptien mixte, Alexandrie...

ويجد القارىء في هذا القسم دراسة موسّعة معزّزة بمراجع وفيرة حول الطوائف المسيحية في الإمبراطورية العثمانية وفي مصر.

LAU - Riyad Nassar Library

طُردوا من أرض أجدادهم. إلى ذلك، فإن أبناء هذه الطوائف ينتمون إلى أرومات ساميّة واحدة ويمتّ بعضها إلى بعض بصلة القربى. لذا نجد عدداً من العائلات المسيحية في لبنان أو في الدول العربية الأخرى تنتمي انتماءً واضحاً إلى الجنس العربي القحّ(١). لكن الأمر الذي يُبطل مقولة محكمة لاهاي ويجعل تعريفها بعيداً عن واقع الطوائف المسيحية في الشرق بشكل عام، هو أن جماهير المسلمين الواسعة التي تعيش اليوم في سوريا وفلسطين ولبنان والعراق ومصر، بصرف النظر عن تلك التي تعيش في مختلف أقطار أفريقيا الشمالية، كانت تدين في ما مضى بالمسيحية المتوسطية، وإن اعتناقها للإسلام لم يفتأ يتم عبر العصور بصورة بطيئة ـ وبملء اختيارها ـ بحيث أنه لم يترك في النهاية، عبر البقايا التي تمثّلها الطوائف المسيحية اليوم، إلاّ شاهداً حيّاً على عقيدتها المهجورة.

لذا، فإن كل محاولة لحصر الواقع المذهبي والإثني والمجتمعي ـ السياسي للطوائف المسيحية في الشرق، ناهيك بطوائف لبنان المسيحية، ضمن نطاق التعريف القانوني الضيّق، تبدو محاولة عينيّة، رغم أن عدداً من هذه الطوائف لا يجد غضاضة في الإعراب عن رسالة قومية يعتبرها من صلب تاريخه. فالموارنة الذين ينتحلون مختارين صفة **الأمّة المارونية** إنما يشكلون مثلاً على ذلك(٢).

---

(١) أنظر شوقي خير اللّه، **البدوي التائه**، بيروت، ١٩٨٠، حيث يذكر المؤلف اسماء عدد من العائلات اللبنانية بين مسيحية (مارونية) وإسلامية، من أصل عربي قحّ. ـ أما الجردة الطويلة التي وضعها عيسى إسكندر المعلوف (بالعربية) بعائلات لبنان والشرق، والتي أعلن ابنه رياض عن أنها ستصدر عما قريب بعد أن طال انتظار صدورها، فهي تحفل بالمفاجآت حول هذا الموضوع.

(٢) حالة ذهنية أو بالأحرى شحنة عاطفية موروثة أسفرت في الماضي عن عدد من الكتابات، بالعربية والفرنسية، التي صدرت عن موارنة يؤكدون فيها على **القومية المارونية**. أنظر بين آخرين، فردينان تيّان، «**القومية المارونية**»، في مجلة لاكنزين، أول آب ١٩٠٥.
- Fredinand Tyan, «la nationalité maronite», Revue de la Quinzaine, fascicule du 1er Août 1905, la Chapelle - Montligeon, 1905.

الأمر الذي ربما كان قد حدا بإتيينّ دو قوما إلى اختتام مقالته في **مجلة الجغرافيا الألبينيّة**، التي صدرت عام ١٩٥٥، والتي نذكرها في مراجع هذا الفصل، بهذا القول القاطع: «والواقع أن الطوائف اللبنانية قوميات حقيقية»، في حين أن معظم هذه الطوائف تتّصل اتصالاً عضوياً بالطوائف ـ الأم المنتشرة في طول الشرق الأوسط العربي وعرضه.

والواقع أن الطوائف المسيحية لا تبدو، في نهاية التحليل، سوى نتاج الخلاف على طبيعة السيد المسيح. وأن فحواها ينتمي إلى ضرب من الاجتماعيات الدينية والسياسية والمجتمعية التي تتعلّق بالشرق المسيحي القديم. ثم أنها ما لبثت أن جعلت لنفسها **كيانات تاريخية** يُفترَض بالباحث أن ينظر إليها على ضوء وجودها المخصوص. وإنما ولد **النظام الطائفي** الذي يشكّل البنية التحتية للدولة اللبنانية من تداخل هذه الطوائف مع الجماعات الإسلامية التي حرصت كلٌّ منها، هي الأخرى، على التقولب في قالب طائفتها.

كان هذا النظام يقتصر في زمن العرب والعثمانيين، ومن الناحية الرسمية على الأقل، على الطوائف اليهودية والمسيحية وحدها. وكان العرب يطلقون على الجماعات التي تخضع له مجرّد اسم **الذميين**، بينما كان الأتراك يسمّون كلاً منها **ملّة**. وهي كلمة عربية الأصل تعني جماعة معينة. لكن هناك بعض الجماعات الطارئة التي استفادت من هذا النظام في الجبال المعزولة، كجبل لبنان ومنطقة اللاذقية وسندجار أو كردستان، حيث تسنّى لها، بفضل عزلتها ضمن أطر تنظيماتها القبلية في معظم الأحيان، أن تجاهر ـ رغم انتمائها نظرياً إلى الإسلام القويم ـ بعدد من المعتقدات الباطنية التي ظلّت سرية لمدة طويلة.

ثم ان النظام الطائفي ما لبث بعد الانتداب، وخاصة بعد الاستقلال، أن تعمّم على كل الجماعات الإسلامية أو المحمدية، بما فيها السنيّة، فاعتُبرت جميعاً بمثابة الطوائف، على غرار الطوائف المسيحية والطائفة اليهودية. وهذه الجماعات لا يتسنّى لها اليوم أن تعيش معاً إلاّ على أساس من التوازن غير المستقرّ الذي تتهدّده دائماً وأبداً عوامل متعدّدة، كتغيّر عدد أبنائها، أو انتقال الوظائف وفرص العمل، أو حتى حصول بعض المستجدات السياسية التي تسمح بانتعاش بعض المطالب التي تني تتجدّد وترفع الصوت تبعاً للأمكنة والظروف.

ثم أن لكلٍّ من هذه الطوائف أجهزتها وهيئاتها التي تنطق وتتصرف بأسمها، كما أن لكل منها زعماءها وجمعياتها التي تطغى على عقليّتها إرادة طائفية صرفة ومصالح خاصة بها غالباً ما تكون متنافية مع المصلحة العامة رغم ترديدها

L A U - Riyad Nassar Library

لأصداء الجماهير. وذلك على حساب الدولة التي يتناهبها والحالة هذه عدد من القوى المتضاربة الاتجاهات.

إن هذا النظام لا يقتصر في بلواه على لبنان الذي جعل منه أساساً للدولة[1]. فقد كان يشكّل، ولا يزال، ولكن بعد أن فقد تلك الحدّة التي تعبّر عنها الطائفية اللبنانية ـ أساس السيادة العامة في بلاد الإسلام. وهي بلاد تحولت اليوم إلى كيانات دولية متساوية من حيث الحقوق مع سائر أعضاء الأمم المتحدة الأخرى. والواقع أن بعض الدول الإسلامية لا تزال تُعرب حتى اليوم، في الأوقات الحرجة التي تمر بها حياتها العامة، عن ارتكاسات مستمدة من الرواسب التي استودعها الإسلام في نفوسها وغذّاها عبر العصور بثقافته وشرائعه التي نصّ اللّه عليها في كتاب مُنزل لا يجوز تغييره ولا المساس به.

إلاّ أنّنا إذا نظرنا إلى هذا النظام عن كثب، وجدنا أنه لا يمثل على الإطلاق نتاجاً مقتصراً على الإسلام وحده كما درج الاعتقاد عادة. فهذا التباين بين جماعات متمايزة تحكمها سلطة واحدة هو شأن من شؤون المجتمعات التي تفتقد للاندماج الكافي، كتلك التي عرفتها العصور القديمة أو الوسطى ضمن الامبراطوريات المترامية التي تكوّنت عبر الفتوحات، والتي تشهد مثيلها اليوم، من حيث التبعيّة المشتركة، في الشعوب غير المتجانسة التي ليس فيها ما يقرّب بينها أو ما يهيّئها لتوحُّد ممكن. إن هذا الوضع المجتمعي ينعكس عادةً على

---

(١) وهذا ما يبدو أن جواد بولس قد ذكره في محاضرة له حول **العلمانية والشرق الأوسط على ضوء التاريخ**، كان قد ألقاها في جامعة الروح القدس، في الكسليك، عام ١٩٦٩، فمؤلف **شعوب الشرق الأوسط وحضاراته** (٥ أجزاء، لاهاي ـ باريس، ١٩٦٨) يرى: «أن هيئة التعدّد المذهبي التي يتصف بها لبنان الحديث ليست إذن سوى المرحلة **الراهنة** من تطور تاريخي قديم ما زال مستمراً منذ قرون عدة...» (في **تأملات حول العلمانية**، الكسليك، لبنان، ١٩٦٩، ص ٨١).
والواقع أن الأمر الذي يمكن معاينته وتتبعه عبر التاريخ هو أن النظام الطائفي إرث إسلامي، وأن هذا النظام قد آل إلى التجسّد بدولة في لبنان بالذات، بعد أن خضع، تحت وطأة العوامل السياسية، إلى ظاهرة من ظاهرات التكثيف والتركيز. إن الفصل اللاحق مكرّس لتفسير هذا التطور المخصوص.

الشرع الذي يتقولب بأسره، والحالة هذه، على الشرع الذي بالقالب الذي يحكمه مبدأ القوانين الشخصية. إذ تظل هذه التجمعات، التي لا فرق كبيراً بين كونها عشائر أو قبائل أو طوائف مذهبية أو شعوباً مقهورة، محكومة ومسيّرة، في ظل هيمنة قاهرها، بقوانينها الخاصة لجهة كل ما يتصّل بحياتها الداخلية وحياة أبنائها الشخصية والعائلية. فالمعيار الواحد يظل مرافقاً للأفراد ولا يغادرهم. وهذه قاعدة قانونية ليست، بحدّ ذاتها، إلاّ ترجمةً أو تعبيراً شديد الوطأة عن الأحكام والمشاعر التي تتكوّن منها نفسيّة مجتمعية ترتبط ارتباطاً حميماً بوجود كل جماعة بالذات. وهكذا يشعر المرء الذي ينتمي إلى الدولة ذاتها أنه غريب وبعيد عن كل ما ليس هو طائفته، وأنه معادٍ لكل ما لا يمتّ إليها بصلة قريبة، فلا يرى في أبناء الجماعات الأخرى إلاّ كائنات بعيدة لا يسعه أن يبني معها إلاّ علاقات ناشزة وعابرة. هذا ما كانت عليه حال الوضع المجتمعي للتشكيلات السياسية التي لا يُحصى عددها والتي كانت منتشرة في كل مكان من العالم، إلى أن تمكّنت أوروبا خلال هذا العصر الذي نحن فيه وتحت وطأة عدد من العوامل التاريخية الشديدة الخصوصية، كالصراع الذي نشب بين رجال الدين والامبراطورية وما أعقبه من حركة إصلاحية بروتستانتية وحروب دينية، من إيجاد سستام من الحياة السياسية تحدوه مشاعر الحرية الفردية الحادّة والتضامن العام أُطلقت عليه تسمية **الأمة** Nation. هذه البوتقة من الوجود الجماعي، وهي بوتقة غربية من الناحية الاجتماعية (السوسيولوجية)، هي التي مكّنت أوروبا من بناء ركائز حضارتها وثقافتها ونوابض عظمتها وتوسّعها، كما أتاحت لها، بحكم ذلك بالذات، أن تستنبط تلك الصيغة الفاعلة التي أتاحت للعناصر المتمايزة التي كان سكانها يتكونون منها أن تنصهر في النهاية في دول قومية.

أمّا بلاد الإسلام التي لم تشهد مثل هذه الظروف والأحوال، فقد ظلّت فيها الجماعات المتمايزة التي كان الفتح قد جمعها وكوّمها دون أن يصهرها معاً، قائمة بذاتها ومنفصلة بعضها عن بعض، بحيث أنها كانت تعيش على مدى

LAU - Riyad Nassar Library

تاريخها الطويل حياة أخلاقية وروحية، وبالتالي سياسية، لم يكن لها أن تكون مشتركة في حال من الأحوال. من هنا كان بقاء النظام الطائفي بل اشتداد عوده على مرّ الزمن، بفعل نفس الأسباب التي كانت قد أدت إلى ولادة سستام شخصانية القوانين، كما أدّت من بعده مباشرة، في الامبراطورية العثمانية وفي الشرق الأقصى، إلى المعاهدات التي كرّست نظام الامتيازات الأجنبية، والتي تعتبر، إذا جاز القول، مظهراً خارجياً من مظاهر النظام الطائفي لكنه برسم الاستعمال الداخلي.

كان ظهور نظام الامتيازات الأجنبية يشكّل منذ ذلك الحين ظاهرة تنبىء بالأواصر الجديدة التي انعقدت بين الدول الإسلامية والغرب. ولأن البنية المجتمعية والدينية لكلّ من هذين العالمين كانت مختلفة تمام الاختلاف عن البنية الأخرى، كان لا بدّ لأول اتصال سلمي بينها أن يؤدي إلى تنظيم علاقاتها العادية على أساس تمييزي فرزي من شأنه أن يُبقي على وضعهما السابق ويثبّته من خلال قواعد تحول دون تداخل الوضعين وطغيان واحدهما على الآخر.

رغم ذلك، فقد انتهى هذا الوضع المتوازن الذي تجلّى عبر ما قدّمه الباب العالي من امتيازات لملك فرنسا فرنسوا الأول، عام ١٥٣٥[1]، إلى الاختلال لغير صالح الإسلام، بعد أن اشتدّ ضغط الغرب بحيث أصبحت مقاومته متعذّرة، واقتحم توسعه جميع الميادين، من اقتصادية ودبلوماسية ودينية وفكرية، في المجتمعات غير المتجانسة التي كان يتكوّن منها جسم الامبراطورية العثمانية الكبير. والضعف الذي أخذ يدبّ تدريجياً في ذلك الجسم، ثم أدّى إلى انحطاطه وزواله، لم يكن له سبب آخر غير هذا الاقتحام الأوروبي للإسلام. وقد كان هذا الاقتحام من العنف بحيث انهارت حياله كل السدود التي أقيمت بين أوروبا والعالم الإسلامي، مما افسح المجال أمام تغلغل تيارات الحضارة الغربية في مختلف حقول النشاط في الشرق الأوسط.

(١) والتي كانت تتجدّد تباعاً، وكان آخرها عام ١٧٤٠.

LAU - Riyad Nassar Library

كان لا بدّ لمثل هذا الاختلال أن يؤدي إلى أزمة عميقة في المجتمع الإسلامي بوجه عام، من حيث ركائزه بالذات، وأن يطرح بالتالي مشكلة تطور النظام الطائفي الذي كان منبثقاً عنه.

إن تنظيم الشعب في طبقات متجانسة أمر في أساس النظام الاقتصادي والمجتمعي الذي يتّصف به المجتمع القومي. لكن النظام الطائفي، إذ يقيم الحواجز بين الأفراد، إنما يضع عائقاً يحول دون انخراطهم في طبقات مجتمعية كان من المفترض بهم أن ينتموا إليها بحكم مهنهم أو حِرَفهم. ومثل هذه الحيلولة لا بدّ لها من أن تخلّف آثاراً على النمو الاقتصادي لبلد كان لها أن تحرف مجراه الطبيعي على هذا النحو. وهذا أمر لا بدّ أن يعبّر عن نفسه عندئذ بنوع من الجمود في المؤسسات والحقوق: فالدولة برمّتها تجد نفسها والحالة هذه مصوغة ومتشكّلة بناء على المذهبية. فلا تعود حقوقها متجانسة الشكل: بل إنها تتغيّر في مجال الأحوال الشخصية بتغيّر انتماء الأفراد إلى ديانة محدّدة، مما يجعلهم يخضعون لمحاكم تدين بمبادىء الديانة المذكورة.

لكن الأمر لا يقتصر على هذه التفرقة من حيث التشريع العائلي. إذ أن وجود عدد من الطوائف في البلد الواحد، خاصة إذا كانت متوازنة من حيث العدد كما هي الحال في لبنان، أمر يندرج ضمن الدستور وضمن القوانين المدنية والإدارية. فتتوزع الوظائف العامة عندئذ وتمارس الحقوق الشخصية لدى المرؤوسين، لا بناءً على ضرورات الوظيفة أو بناء على خدمة المصلحة العامة، بل بناء على الحصة التي تعود لكل طائفة حسب أهمية عددها. هكذا يصبح تحديث الدولة مطروحاً على بساط الشك والتساؤل. كما تطرح معه المشكلة القومية بأسرها في كلّ من بلدان الشرق الأوسط حيث تتلاطم التناقضات في خضم سعيها إلى إيجاد مخرج عبر تحقيق ضرب من الوجود القومي من الناحية الاجتماعية (السوسيولوجية)، مبنيّ على الهوية القانونية الواحدة وعلى الحرية الفعلية لأبناء الدولة في العيش حياة مشتركة بالفعل.

بالارتباط الوثيق مع تفاقم هذه المشكلات، أخذت علائم التقهقر تبدو كل

يوم أكثر من يوم على الصرح الطائفي. كما أخذت تتفاقم مع انحصار المجال الذي كان الدين يسود فيه في ما مضى بلا منازع. إذ أن وطأة المشكلة الطائفية تتناسب عكساً مع اتّساع السيطرة التي يمارسها الدين. والحال أن الدين ما فتىء يتراجع تراجعاً دائماً منذ القرن التاسع عشر. وكانت الحقوق هي المجال الذي تحققت فيه أوسع خطوات التراجع، وإنما من غير أن تنعكس عليه كل تفاصيل التحول العميق الذي تعرّضت له عادات الجماعات الشرقية وعقليّاتها.

كانت الطائفة بالأصل تستوعب الإنسان ككلّ، سواء من الناحية الفردية أو من الناحية المجتمعية، كما كانت تستوعب فكره ومشاعره ومختلف نشاطاته وأفعاله: إذ كان الدين يزعم القيام على أشكال نشاطاته المتعدّدة ويتولّى تنظيم وتيرة علاقاته اليومية بأمثاله أو بالأجانب. وظل هذا الاستيلاء ثابتاً، أو يكاد، طيلة قرون عديدة. فلم تخفّ وطأته شيئاً فشيئاً، في القرن التاسع عشر بوجه خاص، وعبر مختلف أنواع الانجراحات، إلاّ بفضل المستجدّات الغربية التي عصفت بأساليب الحياة والتفكير. إلى أن جاء اليوم الذي ضعفت فيه سيطرته، بل أُبعدت عن مناطق واسعة من حقل تأثيره، لصالح السلطة المدنية التي أخذت منذ ذلك الحين تنصرف إلى تحقيق أهدافها من حيث التوحيد القومي. لكن التقهقر المذكور ما لبث أن توقّف فجأة على عتبة حرمة بدت وكأنها مقدّسة لا يجرؤ أحد على اجتيازها: تلك هي الحرمة التي تسود فيها قوانين الأحوال الشخصية، أي قوانين العائلة التي تقوم على تكوين هذه العائلة وانحلالها واستقرارها وحشد أبنائها والمحافظة على ممتلكاتها.

فوراء هذه اللفظة التي لم يكن يُفترض بها أن تشتمل من حيث المبدأ إلاّ على الضوابط القانونية المتعلقة بالزواج وبثمراته، يتخفى اليوم آخر معقل من معاقل المقاومة الطائفية. والجدل الذي يدور حول ما هو المقصود من «الأحوال الشخصية»، لا في لبنان فقط، بل في جميع البلدان الإسلامية التي تتواجد فيها أقليّات مسيحية إلى جانب الأكثرية المسلمة، ما هو في الحقيقة إلاّ تمويه لذلك الصراع المميت الذي تشنّه الحضارة الحديثة على نظام الدولة المذهبية.

LAU - Riyad Nassar Library

فما الذي ستسفر عنه هذه المعركة الدراماتيكية التي تتجابه خلالها قوى عاطفية شديدة تطرح على بساط البحث مشكلة التوحيد القومي في بلدان الشرق الأوسط؟

لقد تعزّز النظام الطائفي في لبنان بعد تركيزه على أسس دستورية مما أدّى إلى انتهاشه واتخاذه شكل السستام السياسي. لذا فإن المشكلة إنما تتصف في لبنان بأرفع مستوى من الحدّة وتتطلّب أكبر الجهود من أجل إيجاد حلّ سليم لا يسعه أن يكون إلاّ حلاّ وطنياً باعتباره الشرط العميق لوجود كل دولة حديثة. لكن من العسير على المرء أن يفهم هذه المشكلة حق فهمها. ناهيك بأن يقترح حلاً لها، بدون الرجعة إلى ذلك الماضي الكلّي الذي ساهم لبنان في صنعه على امتداد تاريخه: ونعني بذلك الماضي تاريخ البدع والهرطقات الدينية في بيزنطية، وهو التاريخ المحموم الذي انبثقت عنه الطوائف المسيحية، فضلاً عن تكوّن الدولة الإسلامية الذي ترتّب عليه وضع تلك الطوائف على نحو لازم.

غير أن العوامل الدينية والتاريخية التي حكمت نشأة النظام الطائفي وعزّزت تطوره لا ينبغي أن تُخلط مع الشروط الموجبة التي تفسّر تناسل الانشقاقات واستمرار الطوائف المسيحية في ظل الإسلام. إن التفحص الموضوعي للوقائع والأحداث من شأنه أن يتيح لنا ألقاء ضوء ساطع على التناقضات الاقتصادية التي كانت تتحكم، من حيث الأساس، بسستام الحكم الذي كان مرعيّاً في ذلك الحين، سواء من قبل أسياد بيزنطية أو من قبل الفاتحين العرب، تجاه التجمعات التي تكونت منها الطوائف المسيحية المنفصلة.

وفي العصور الحديثة تفرّعت عن تلك الطوائف القديمة ـ تحت الوقائع الجديدة: كالتوسّع الاقتصادي الأوروبي (نظام الامتيازات الأجنبية، وإنشاء القنصليات...) وما أعقبه من تجديد في العقلية التبشيرية وما رافقه من سيل دافق من الآراء والأفكار التجديدية ـ فروع كثّة إلى هذا الحد أو ذاك كان لها أن تشكّل، عبر حركة انضمامها إلى الكنيسة الكاثوليكية، طوائف جديدة قائمة بذاتها أطلق عليها اسم الطوائف المتحدة أو البابوية.

لقد كان لبنان جزءاً لا يتجزأ من هذا الكلّ الذي ظهرت خمائره في نظامه السياسي. فالدولة اللبنانية تمثل نوعاً من الراسب التاريخي لما كان عليه النظام الطائفي في الإسلام وفي الامبراطورية العثمانية. وإذا كان لوضع الطوائف اللبنانية أن يبدو لنا واضحاً على ضوء ماضيها، فإنما يتمّ ذلك بناءً على تلك الصلة العضوية التي أحكمت ربطها بالدولة الإسلامية التي ولّدتها.

الانقسامات والتجزئة

إذا كان ظهور النظام الطائفي ملازماً لبنية الدولة الإسلامية. فإن تكوُّن الطوائف المسيحية التي تدَبّر هذا النظام أمورها لم يكن نتاجاً من نواتج الإسلام، ناهيك بأنه لم يكن نتيجة لسياسة «التسامح» التي اعتمدها الخلفاء العرب والسلاطين العثمانيون تجاه الطوائف المذكورة. إذ أن وجود هذه الطوائف يتّصل اتصالاً مباشراً بالانقسامات التي جزّأت مسيحية الشرق. وذلك، بالدرجة الأولى، مع ظهور المذهب النسطوري في القرن الخامس. ومن بعده مذهب الطبيعة الواحدة، ثم بالدرجة الثانية، على أثر القطيعة التي تأخر حصولها بعد محاولات عدّة ثم ما لبث أن حصلت عام ١٠٥٤، بين الكرسي الرسولي في روما وبطريركيات الروم الأرتوذوكس في الشرق، فكانت تلك سلسلة من الانشقاقات المتتالية التي جاءت حركة الانضمام إلى روما، ابتداء من القرن السابع عشر، لتزيدها تعقيداً. وهكذا انفصل عن كلّ من هذه الطوائف جناح، تقل كثافته أو تكثر، ما لبث أن صار هو الآخر طائفة قائمة بذاتها، موازية للطائفة الأصلية. إن هذه الأحداث الكبرى التي عرفها تاريخ المسيحيين الديني قد صبغت طوائفهم بصبغتها وطبعتها بطابعها. لذا كان من اللازم أن يتلوّى خط تطورهم بتلوي خطوط المعالم الرئيسية التي تبرز أكثر من غيرها في ذلك التاريخ.

انقسامات القرن الخامس

لم يكن في أصل تلك الخلافات على ما يظهر، إلاّ نقاش محموم حول

طبيعة المسيح. أمّا في الواقع، فقد كانت هناك، خلف قناع الصراعات النظرية حول المسيح، تناقضات سياسية ومجتمعية تفصل فصلاً لم ينفكّ عنفه عن الازدياد كلاً من مصر وسوريا وأرمينيا عن روم بيزنطية وآسيا الصغرى.

لم يترك مذهب أريوس ـ أو هرطقته، على حدّ قول خصومه ـ الذي أدانه مجمع نيقية، عام ٣٢٥، آثاراً عميقة، في آسيا على الأقلّ. غير أنه مهّد الطريق أمام المذهب النسطوري ومذهب الطبيعة الواحدة اللذين كانا السبب المباشر لأولى الانقسامات الخطيرة التي حصلت في الشرق وخلّفت ثغرات مستعصية على المعالجة كان لها أن تقضي قضاء مبرماً على وحدة الامبراطورية البيزنطية دينياً وأخلاقياً، بل كان لها أن تسهّل، بعد ذلك، إلى حدّ كبير اجتياح ولاياتها الساميّة من قبل جيوش الإسلام العربي.

كانت تعاليم آريوس تقول بأن اللّه واحد غير مولود، لكن الكلمة، التي هي واسطة علاقته بالجنس البشري، كانت مخلوقة لا أزلية. وكانت إدانة هذه الأطروحة، على نحو ما حصلت في مجمع نيقية، مثاراً لأسئلة احتلّت مكان الصدارة من معترك النقاش واستحوذت على الأذهان: هل كان للمسيح جسد فعلي؟ هل كان في ذلك الجسد روح معمولة من نفس الجوهر الذي عملت منه أرواح الكائنات البشرية الأخرى؟ وفي حال الإجابة بالإيجاب، هل كان هذا «المركّب البشري» يشكل شخصاً ذا طبيعتين أمّ أنه كان ذا طبيعة واحدة؟ بتعبير أبسط، إذا كان المسيح هو اللّه، فكيف يسعه في الوقت نفسه أن يكون «ابن الإنسان»؟ وبالتالي، يصحّ التساؤل: بناءً على أيّة صيغة تتّحد الطبيعة البشرية فيه مع الطبيعة الإلهية؟ كانت تلك مشكلة **الأُقنومين**، كما كان يقال في ذلك الحين. وقد دارت حولها نقاشات لا نهاية لها أدّت إلى ولادة المذهب النسطوري الذي اشتُقّ منه، على سبيل رد الفعل، مذهب الطبيعة الواحدة.

إن كلاً من هاتين العقيدتين ـ اللتين نميل إلى اعتبارهما بمثابة الايديولوجيا، على حدّ المصطلح الحديث ـ كان يمثّل حصيلة اتجاه قومي. إذ ما لبثت مصر أن هبّت لتناهض المذهب النسطوري الذي كان نتاجاً سورياً. وبانتظار تصديرها

L A U - Riyad Nassar Library

لهذا المذهب خارج حدودها، سارعت بعناد، هي وسوريا وأرمينيا في وقت واحد، إلى اعتناق مذهب الطبيعة الواحدة الذي كان ينادي بالأطروحة المضادّة.

لقد نشأ المذهب النسطوري عن العقيدة التي درجت عليها تقليدياً مدرسة أنطاكية، وهي المدرسة التي ينتمي إليها الأسقف نسطوريوس، وهو من مواليد جرمانيا، أي مرعش الحالية، شمال حلب، والتي تقع اليوم في الأرض التركية، بينما نشأ مذهب الطبيعة الواحدة مباشرة. قبل أن يتّخذ بدوره طابعاً سورياً، عن الأطروحة المضادة التي كانت تنادي بها الإسكندرية.

وبعد أن ارتقى نسطوريوس سدّة الكرسي البطريركي في القسطنطينية، أخذ يقول من على منبره ومن خلال مواعظه أن من الواجب أن يصار إلى الفصل التامّ بين الطبيعتين الموجودتين في شخص المسيح. وأن الطبيعة البشرية وحدها هي التي كابدت آلام الصليب. فكانت هذه العقيدة تؤول إلى التخلّي عن سرّ الخلاص الذي يعتبر أحد أركان الديانة المسيحية الرسمية.

أدينت هذه العقيدة في مجمع أفسس، عام ٤٣١، حيث حمل لواء الصراع ضد نسطوريوس فريق اللاهوتيين المصريين وعلى رأسهم كيريليوس، بطريرك الإسكندرية وقد عرف هذا البطريرك بمناهضته الشرسة لأفكار نسطوريوس التي كانت تلوح من ورائها مدرسة أنطاكية المنافسة لمدرسة الإسكندرية. توفي نسطوريوس في الجزيرة العربية. لكن أتباعه لجأوا إلى بلاد فارس حيث أسسوا الكنيسة النسطورية، فكانت تلك أول طائفة من طوائف الشرق بالمعنى الفعلي الذي أطلق عليها في ما بعد.

استطاعت هذه الكنيسة الجديدة أن تنمو بحرية في ظل حماية الساسانيين. ونظمت نفسها تنظيماً أولياً في مجمع سلوقيا ـ كتيزيفون، عام ٤١٠. وهكذا عمد مطران هذه المدينة، عاصمة الامبراطورية الفارسية، الذي أطلق عليه اسم كاثوليكوس أو بطريرك، إلى إعطاء نفسه حق رعاية جميع المطارنة الآخرين في تلك المنطقة، وأعلن عام ٤٢٤، استقلاله عن بطريرك أنطاكية بعد أن ظل تابعاً له حتى ذلك الحين. أمّا مدرسة الرها التي أغلقها الامبراطور زينون، فقد لجأت

L A U - Riyad Nassar Library

إلى نصيبين في الأراضي الفارسية، حيث كسبت للمذهب النسطوري عدداً متزايداً من الاتباع. وهكذا أصبحت النسطورية العقيدة الرسمية للكنيسة الكلدانية. فهي كنيسة قومية، تستمدّ قواها الحية من بين سكان المدن والأرياف. مثلما فعل مذهب الطبيعة الواحدة بعد ذلك بقليل. واعتمدت هذه الكنيسة اللغة السريانية، لغة أتباعها اليومية، لتجعل لنفسها طقوساً دينية خاصة بها ولتطوّر شرعها الكنسي الذي استمدّت بنوده من مجامع وقرارات الكواثوليكوس التي كانوا يتخذونها لدى انعقاد المجامع الكنسية بالاشتراك مع المطارنة التابعين لهم. وراحت بعثات هذه الكنيسة تحمل كلام المسيح إلى أعماق إسيا الوسطى، يحدوها إيمان لم يزده الاضطهاد إلاّ توقُّداً. فوصلت في القرن الثالث عشر إلى بلاد مالابار والصين. ولولا الاجتياح المغولي الذي قضى على مسيحيات آسيا، لكان من الممكن أن تحلّ الكنيسة الكلدانية محلّ البوذية في بلاد الهند وتطغى على ديانة كونفوشيوس في الشرق الأقصى.

أمّا مذهب الطبيعة الواحدة فقد ظهر، بعد ذلك بوقت قصير، كرد فعل على مذهب الطبيعتين الذي أُدين في أفسس. وكان هذا المذهب بدوره نتاجاً تشعّب عن تعاليم الإسكندرية التي كانت تبالغ منذ أمد طويل في تغليب طبيعة المسيح الإلهية على طبيعته البشرية. فكان أن ظهر في القسطنطينية راهب قديس اسمه اوتيشيوس أخذ يبشّر بأنه لم يبق في شخص المسيح، بعد التجسّد، إلاّ الطبيعة الإلهية، وأنه لا يمكن أن يكون، بحكم هذه الطبيعة، من جوهر مماثل لجوهر البشر الآخرين. وسرعان ما انعقد في أفسس مجمع، عام ٤٤٩، تمكّن مؤيدّوه المصريون، وعلى رأسهم ديوسكوروس، الذي لم يكن يقل حميّة عن سلفه كيريليوس، من استصدار بيان يؤكد صحة هذه العقيدة. لكن البابا ليون الأكبر لم يعترف بالمجمع المذكور ولا بما صدر عنه ووصفه بالقرصنة واللصوصية[1]، ومن هنا كانت التسمية **لصوصية أفسس** التي عرف بها في تاريخ الكنيسة، كنيسة روما طبعاً. ثم اجتمع في خلقيدونية، عام ٤٥١، مجمع آخر

(١) [latrocinium باللاتينية في النصّ.].

اذان أوتيشيوس ورمى ديوسكوروس وأتباعه بالكفر والزندقة. ورأى أصحاب الطبيعة الواحدة، والمصريون بشكل خاص، أن في ذلك هزيمة خاصة بهم. ومنذ ذلك الحين افتتح مجمع خلقيدونية عصراً جديداً من أعمال العنف والاضطهاد أثارت أحقاداً اثنيّة وقومية لا قِبَل بإخمادها. وانقسمت الامبراطورية، أي مسيحية الشرق، ابتداءً من ذلك التاريخ، إلى معسكرين متعاديين لا قبل بالإصلاح بينهما، معسكر الخلقيدونيين، وهم أنصار الأرتوذكسية وسلطة البابا، ومعسكر المناوئين للخلقيدونيين، وهم أصحاب الطبيعة الواحدة الذين لا تلين لهم قناة. وبينما ظلت الأقوام التي تنتمي إلى العرق اليوناني أو إلى الحضارة الهلينية أمينة للأرثوذكسية الرسمية وموالية لها. صار مذهب الطبيعة الواحدة، في سوريا ومصر، وبعد ذلك بفترة في أرمينيا، دالولاً على تحالف الأقوام المحلّية ضدّ سيطرة بيزنطية. وانقسمت بطريركيّتا أنطاكية والإسكندرية لتنشأ عن كلٍّ منهما بطريركيتان متعاديتان تحملان نفس الاسم وتدّعيان نفس السلطة على جميع المسيحيين التابعين لكنيستيهما. ونشب صراع مرير، كان في بعض الأحيان دموياً، أدّى إلى انحياز جمهور المؤمنين، أقباطاً وسوريين وأرمن، إلى فريق الطبيعة الواحدة، بحيث لم يبق في صفوف البطريركيات الامبراطورية أو الملكية إلاّ الموظفون أو العائلات ذات الأصل اليوناني. وبفضل النشاط الذي بذله أحد الرهبان الأفذاذ، وهو الراهب يعقوب، الملقب بالبرادعي من كلمة سريانية تدل على الأسمال التي كان يرتديها تخفّياً من عسس الامبراطور. واسمه الحقيقي يعقوب (أو جاك) زنزلاس، صار لكنيسة الطبيعة الواحدة تنظيمها الخاص بها في سوريا ومصر: الكنيسة القبطة في الإسكندرية، والسورية في أنطاكية، وكلاهما تدينان **باليعقوبية** وفاء لذكرى المؤسس. وقد أوجدت هاتان الكنيستان شعائرها الكنسية وبلورتا قوانينهما وعاداتهما، واستولتا على الكنائس القائمة أو بنتا كنائس جديدة بإشراف رجال دين مستقلين عملياً ومناهضين بضراوة للأساقفة الذين ظلوا على ولائهم للعقيدة التي تحدّدت في خلقيدونية، وهم أساقفة درج السكان الناقمون على أن لا يروا فيهم إلاّ عملاء منبوذين لبيزنطية.

LAU - Riyad Nassar Library

في هذه الأثناء ولد تجمع آخر في ظروف غامضة حول دير من أديرة أفامية على نهر العاصي، في جوار حلب. وذلك إذ تجمّع بعض بسطاء المسيحيين حول ناسك قديس اسمه مارو (مارون)، وشكلوا في القرن الرابع أول نواة لتجمّع حمل اسم الموارنة، وفاء لذكرى المؤسس الراحل، وما لبث أن صار الطائفة المارونية. لقد دخل أبناء هذا التجمع في صراع مبكّر مع أصحاب الطبيعة الواحدة. ولاقى ثلاثماية منهم حتفهم خلال حملة اضطهاد شُنّت عليهم. لكن دير القديس مارون، رغم أنه لم يكن يضم إلاّ رهباناً، كان يجتذب إلى محيطه عدداً من المؤمنين الذين ارتضوا حكم المرتبية المارونية. فكانوا غداة الفتح العربي مستقرين تمام الاستقرار في أمكنة إقامتهم الأصلية، ومنتشرين، بفضل مستوطنات أنصارهم الذين ما فتئوا يزدادون نشاطاً وعدداً، في الدساكر والقرى المجاورة في سوريا الشمالية، كمعرّة النعمان وقنّسرين، قرب حلب، وحمص وحماه ومنبج (التي كانت تعرف عند القدماء، باسم إيبرابوليس، وهي منبج الحالية والرها (أُرفة)، بل حتى في أنطاكية نفسها التي كانت في ذلك الحين المركز الرسمي للأرتوذكسية الخلقيدونية في سوريا.

في ذلك الوقت الذي كانت كل كنيسة تتكوّن فيه بناءً على عقيدة معينة تسعى جهدها لنشرها وتعميمها، ما هي العقيدة الدينية التي كان لها أن تدفع مؤيدي القديس مارون إلى الانفصال عن الكنيسة السورية التي كانوا يشكلون جزءاً منها، بحيث أدّى انفصالهم هذا إلى تحولهم لتجمع قائم بذاته؟ هل كان ذلك من باب الحرص على عدم وصم معتقداتهم بأنها «هرطقة» جديدة؟ إذ يقال، في الواقع، إنهم كانوا من أتباع ذلك الاجتهاد المسيحي الغريب الذي كانت له شهرة في عصر الامبراطور هرقل، إذ حرص على وضع حدّ للانشقاقات بأن اقترح صيغة من شأنها أن توفّق بين أطروحات خلقيدونية المتضاربة ومذهب أوتيشيوس حول الطبيعة الواحدة. كانت تلك عقيدة **المشيئة الواحدة** التي ذهبت إلى وجود إرادة واحدة في المسيح رغم اندماج الطبيعتين، الإلهية والبشرية، فيه. لكن المؤلفين الموارنة يستبعدون هذه الفرضية استبعاداً

مترقعاً ويذهبون، مشيعين بالأدلة والحجج، إلى أن «الأمة» المارونية ما انفكت عبر العصور، ورغم عزلة قممها، أمينة وموالية للأرثوذكسية الكاثوليكية، وعلى اتفاق تام مع تعاليم كنيسة روما إن لم يكن مع كرسي هذه الكنيسة بالذات.

في الشمال الشرقي من بلاد الأناضول كانت أرمينيا قابعة منذ العصور القديمة في أعالي جبالها، على مقربة من جبل أراراط رمز تاريخها. ويبدو، خلافاً لمسيحيي الشرق الآخرين الذين يتمون بشكل عام إلى العرق السامي، إن الأرمن، وهم شعب هندوروبي الأصل، قد تعرّفوا إلى الإنجيل عن طريق البؤر المسيحية في قبادوسية. وكان اعتناقهم ككل للدين المسيحي، في القرن الثالث، من فعل القديس غريغوار الوضيء. وظلت كنيستهم الجديدة مدة طويلة تابعة للمركز القبادوسي. ثم حلت اللغة الأرمنية محل اليونانية في أداء الشعائر الكنسية منذ القرن الخامس، بفضل جهود البطريرك أو الكاثوليكوس ساهاك الأكبر. وما لبث مذهب الطبيعة الواحدة أن ظهر في أرمينية بسبب الخلافات السياسية مع بيزنطية. وفي مجمع ڤالارسابات، عام ٤٩١، اتخذ الأكليروس الأرمن قراراً بإدانة مجمع خليقدونية إدانة شديدة، ورفض كل أنواع الولاء أو التبعية لبطريرك القسطنطينية. منذ ذلك الحين، أخذت الكنيسة الأرمنية تنمو بحرية ضمن حدود أراضٍ كانت لها بمثابة الإطار القومي، وبمعزل عن أي تدخّل خارجي.

وهكذا انبنت على هامش البطريركيات الأربع، في القسطنطينية وأنطاكية والإسكندرية والقدس، كنائس قومية انتمى إليها كلٌّ على حدة الأهالي السوريون والأقباط والأرمن. والجدير بالذكر أن هذه البطريركيات الجديدة أخذت تناصب العداء بعضها بعضاً فتنتحل نفس الصفات والصلاحيات رغم أنها تنادي بمذهب الطبيعة الواحدة إياه: فكانت بطريركية أنطاكية التي ما لبث أن انفصل عنها اتباع القديس مارون، وبطريركية الإسكندرية، التي لم تكن في فلسطين لأن بطريركية القدس لم تشهد بسبب إخلاص القيمين عليها تلك الإزدواجية التي شهدتها بطريركية الإسكندرية، ثم كانت كاثوليكوسيّة أرمينية، وهي تُعتبر جميعاً في عداد رعايا بيزنطية، يضاف إليها، خارج الحدود، الكنيسة النسطورية في بلاد فارس حيث كانت تنمو في ظل الساسانيّين. وهكذا يكون لدينا تسع بطريركيات أو

LAU - Riyad Nassar Library

أربع كنائس. وقد تحوّل كلّ من هذه التجمعات إلى طائفة من حيث الواقع إن لم يكن من حيث المبدأ، غير معترف بها من قبل الحكم الامبراطوري. غير أن الكنيسة النسطورية كانت قد أقامت لنفسها كياناً متميزاً بسبب وجودها ضمن الأراضي الفارسية ونظراً لما كانت تتمتّع به في ظل الحكام الساسانيين من تساهل متفاوت الاستقرار. إن هذه الطوائف كلها كانت تعيش منذ حين حياتها الخاصة وتمارس نفوذها الكامل على أذهان أبنائها وأعمالهم، وذلك تحت سلطة زعمائها القوميين، كما كانت كل منها تنتمي إلى عرق واحد وتتكلم لغة واحدة، القبطية في مصر والسريانية في سوريا والأرمنية في أرمينيا. فتشكّلت والحالة هذه خمس طوائف معادية لبيزنطية، وعلى هامش الكنيسة العالمية التي كانت تتمثّل في الشرق ببطريركيات القسطنطينية وأنطاكية والإسكندرية والقدس. وباستثناء كنيسة القسطنطينية التي استمرّت متماهية مع الامبراطورية البيزنطية، وجد الإسلام هذه الطوائف على طريق الفتح العربي فمنحها الحماية التي تنصّ عليها شريعته.

تحت سيطرة الإسلام

فتح العرب سوريا وفلسطين، عام ٦٣٦. واتبعوهما بمصر وشمال إفريقيا في السنوات التي تلت، فبسطوا بذلك سلطانهم على جماهير المسيحيين الذين كانوا يقطنون في هذه الولايات المنتزعة من الامبراطورية البيزنطية. ولم يكن المسيحيون أقل عدداً في بلاد فارس الساسانية، وخاصة في بلاد الرافدين (عراق اليوم) حيث كانت تسود المزدكية بوصفها ديانة رسمية. واستُقبل العرب كمحرّرين من قبل هؤلاء المسيحيين الذين كانوا قد ضاقوا ذرعاً بالاضطهاد البيزنطي أو الفارسي، بحيث ينقل البلاذري عن لسانهم قولهم: «لَولايتكم وعدلكم أحب إلينا مما كنا فيه من الظلم والغشم»(١). وكان لميشال السرياني، أحد بطاركة اليعاقبة، أن يكتب بعد ذلك بمدة طويلة، في القرن الثاني عشر:

(١) البلاذري، **فتوح البلدان**، طبعة صلاح الدين المنجّد، القاهرة، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، ص ١٦٢. [ص ١٤٣ من طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣].

«لم يكن أمراً هيّناً أن تخلّصنا من شراسة الروم ولؤمهم وغضبهم وحسدهم الشديد، وأن نكون قد وجدنا الآمان»[(١)].

بالطبع لم يكن بوسع العرب أن يميزوا بين المسيحيين حسب الطوائف التي ينتمون إليها. فعملوا بما جاء في القرآن من أنه **﴿لا إكراه في الدين﴾**، وأنّ على أهل الكتاب، نصارى ويهود، أن «يدفعوا الجزية وهم صاغرون»، وسارعوا إلى منحهم وصفاً قانونياً يضمن لهم حياتهم وممتلكاتهم ويحافظ قبل كل شيء على معتقداتهم وعباداتهم، وهو وضع الحماية الذي يجعلهم في «ذمة» الإسلام، الأمر الذي كان له بالضبط أن يسفر عن تكوُّن النظام الطائفي. وقد طُبقت صيغة التمتّع الحرّ بالوجود هذه، في ظل السلم الإسلامي، على جميع التجمعات اليهودية والمسيحية، في زمنٍ كان من المستصعب فيه على الدولة، بحكم جوهرها الديني بالذات، أن تقبل بين أبنائها أناساً لا يدينون بدينها وعقيدتها. كان اليهود يعيشون منذ العصور القديمة في احيائهم التي منعوا من الإقامة في سواها حيث وجدهم العرب منتشرين في جميع الأراضي التي افتتحوها. أما المسيحيون الذين فرّقت بينهم خلافاتهم المذهبية منذ زمن طويل، باعدت بينهم، بناءً عليه، أساليب من العيش والتفكير لا قبل بإصلاح ذات بينها، فقد استمرّوا هم الآخرون على وجودهم الطائفي في ظل الإسلام[(٢)].

---

(١) تاريخ ميشال السرياني، بطرك إنطاكية اليعقوبي (١١٦٦ ـ ١١٩٩) طبعة وترجمة شابو، باريس، ١٨٩٩.

Chronique de Michel le syrien, patriarche jacobite d'Antioche (1166-1199), édition et traduction J. B. Chabol, Paris, 1899, T, II, P. 412-3.

من الممكن ذكر عدد من الشهادات المشابهة المبعثرة في تواريخ مسيحيي الشرق القديمة، هذا عدا المؤرخين الحديثين الذين يتفقون على الاعتراف بأن سكان سوريا وفلسطين ومصر، بعد أن أرهقهم الاضطهاد الديني وأعباء الضرائب التي فرضتها عليهم بيزنطية، قد استقبلوا العرب بوصفهم «محرِّرين». أنظر بهذا الشأن **الخلاصة العامة** التي وضعها المؤلف لكتابه حول **الفتح العربي في عهد الخلفاء الراشدين**، منشورات الجامعة اللبنانية بيروت، ١٩٨٥.

Ed Rabbat, La Conquêtre arabe sous les quatre premiers califes, Conclusion générale. Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1985.

(٢) حول **أهل الذمة** ووضعهم القانوني، أنظر ما جاء في **المقدمة**.

ثم أن الخلقيدونيّين، أتباع الكنيسة الأرتوذكسية، كانوا تجمعوا بدورهم، بعد رحيل البيزنطيين، في طوائف على حدة. فكان أصحاب الطبيعة الواحدة الذين يتولاهم رئيس يحمل لقب بطريرك أنطاكية، يشكلون أكثرية المسيحيين الساحقة. وكان الأقباط في مصر يدينون أيضاً بمذهب الطبيعة الواحدة، وفي أرمينية التي ما لبث أن فتحها العرب، كان مذهب الطبيعة الواحدة السائد هناك قد اتخذ منذ حين طابعاً قومياً. كما كان النساطرة يشكّلون، من جهتهم، في بلاد الرافدين وفارس، طائفة كبيرة كان قد مضى وقت طويل على استقلالها وعلى عدائها في آن معاً لبيزنطية ولمذهب الطبيعة الواحدة المناوىء لها.

وهكذا كان للإسلام بحكم استتباب الأمر له. أن ينفي إلى تثبيت اليهود على ما هم عليه من حياتهم الطائفية القديمة، وإلى انضواء المسيحيين في طوائف منفصلة ومتماسكة تَكَرّسَ وجود كل منها وجوداً متمايزاً وقائماً بذاته بحكم الشريعة. فكانت هذه الطوائف على النحو الآتي:

- الطائفة المِلكية في سوريا، وعلى رأسها بطريرك أنطاكية (للملكيين)،
- الطائفة المِلكية في مصر، ويتولّى أمورها بطريرك الإسكندرية (للملكيين)،
- الطائفة المِلكية في فلسطين، تحت رعاية بطريرك القدس (للملكيين).

هذه الطوائف الثلاث كانت تدين من حيث إيمانها وشعائرها الكنسية بما يدين به الروم الأرتوذكس ومقررات خلقيدونية. كما أنها ظلت تقيم علاقات وثيقة ببطريركية القسطنطينية، التي تقع في الأراضي البيزنطية، ومن خلالها بالبابا في روما، إلى أن حصلت القطيعة مع الكرسي الرسولي، بعد أن طال تأجيلها، عام ١٠٥٤، في عهد البطريرك ميشال كيرولاريوس. فتكرّس بذلك الانفصال النهائي، في الوقت نفسه، بين الكنيسة الغربية وبطريركيات الروم الأرتوذكس الشرقية الأخرى،

- طائفة أصحاب الطبيعة الواحدة في سوريا، وعلى رأسها بطريرك لأنطاكية (لليعاقبة)،

LAU - Riyad Nassar Library

- طائفة أصحاب الطبيعة الواحدة في مصر، ويتولاها بطريرك الإسكندرية (للأقباط)،
- طائفة أصحاب الطبيعة الواحدة في أرمينية ويرأسها الكاثوليكوس، وهي، خلافاً للولايات العربية الأخرى، تقيم في أراضٍ خاصة بها.
- الطائفة المارونية التي أخذت تتمركز تدريجياً، وخاصة منذ بداية القرن العاشر، في شمال جبل لبنان، برعاية رئيس يحمل لقب بطريرك أنطاكية الذي أضيف إليه فيما بعد «وسائر المشرق».
- الطائفة النسطورية في العراق، ويحمل رئيسها، كما هي الحال في أرمينية، لقب كاثوليكوس.

فإذا أضفنا الطائفة اليهودية التي أخذت مراكزها تتكاثر، بفضل استتباب النظام والأمن العام، في معظم مدن العالم الإسلامي تقريباً، ولكن دون أن تتوصل إلى التغلغل في الأرياف، يكون لدينا تسع طوائف قائمة ومتعايشة تحت سلطة الإسلام. غير أن وجودها سوف يصبح يوماً بعد يوم مقتصراً على الدرجة الثانية التي خصصتها لها الشريعة الإسلامية في ظل **الأمة**. أما الطائفة الإسلامية الشاسعة فقد كانت قيّمة على سائر الطوائف التابعة التي تؤدي الجزية. فكانت تشكّل مادة الدولة الفعلية، ولم يكن يسعها بالتالي أن تضمّ إلاّ المؤمنين الذين ما انفكت أعدادهم تتزايد بفضل حركة اعتناق الدين الجديد وبفضل حركة التعريب اللتين عمّتا منذ القرن الأول للهجرة سائر أرجاء الامبراطورية العربية.

تعزيز الأوضاع وانشطارها في ظل العثمانيين

يعتبر المؤرخون عادةً أن فتح القسطنطينية، عام ١٤٥٣، يشكّل بداية الأزمنة الحديثة. ويتّخذ هذا التاريخ أهمية كبيرة أيضاً بالنسبة لمسيحيّي الشرق، إذ إنه يشملّ سياسة كان من شأنها أن تعزّز نظامهم الطائفي، بل إنه استهلّ أيضاً حركة كان لها أن تتمكن من طوائفهم وأن تؤدي إلى انشطار كلّ منها. رافقت دخول جيوش محمد الثاني إلى مدينة القياصرة المباركة أهوال شديدة تردّدت

LAU - Riyad Nassar Library

أصداؤها في التواريخ اليونانية واللاتينية. وبعد مضي ثلاثة أيام على الفتح نادى منادي الفاتح **بالأمان** للمسيحيين الذين نجوا من القتل أو لم يتحولوا إلى عبيد. فصدر **فرمان** يؤمنهم على حيواتهم ويضمن لهم حرية ممارسة عباداتهم والتصرف بممتلكاتهم فضلاً عن استعمال عدد من كنائسهم. أما الكنائس التي انتزعت منهم فقد حوّلها محمد الثاني إلى مساجد، وعلى رأسها كنيسة القديسة صوفيا، أروعها وأجملها. وكان آخر بطاركة القسطنطينية قد لاقى حتفه وهو يقاتل إلى جانب امبراطوره، فاجتمع السينودوس المقدّس، بناءً على أمر السلطان وعيّن خلفاً له وفقاً للأحوال المتّبعة. وهكذا تبوّأ جورج سكولاريوس غنادوس الكرسي البطريركي وسط نفس الاحتفال الشعائري المهيب الذي كان يتمّ في السابق.

وجدّد السلطان تقاليد الكنيسة الأرتوذكسية وامتيازاتها. فكان بتجديدها، على هذا النحو الذي ينمّ عن حكمة سياسية رفيعة، يبرهن عن عزمه على وراثة حقوق البازيليوس تجاه رعاياه المسيحيين والإبقاء على صلّة الولاء التي قامت دائماً بين أهل الذمة ورئيس الدولة الإسلامية، خليفة كان أو سلطاناً. وجرياً على العادة المتّبعة منذ بداية الفتوحات العربية، أصدر السلطان فرماناً رسمياً يعهد فيه إلى البطريرك بتولّي أمور **الملّة** (الطائفة) المسيحية، جاء فيه:

«فلتكن بطريركاً محروساً من السماء. ولتعتمد على صداقتي لك في كل مناسبة، ولتكن لك جميع الامتيازات التي كانت لمن سبقوك».

كان ذلك، بمعنى من المعاني، تثبيتاً لوضع المسيحيين في الإسلام وتجديداً لنظامهم الطائفي في ظل السلطان العثماني. وهكذا شكّل روم القسطنطينية - التي غدت منذ ذلك الحين اسطنبول - مع روم بلاد الأناضول، تحت السيطرة التركية، طائفة كبيرة خاضعة للوضع القانوني الذي منحها إياه الشرع الإسلامي، شأنها شأن جميع الطوائف المسيحية الأخرى التي كانت تعيش في ذلك الحين في امبراطورية المماليك المجاورة. فلم تكن توجد هي الأخرى إلاّ على حاشية الدولة، بانفصال واضح عن الأمة الإسلامية. وكان يتولّى أمورها

البطريرك الذي عهد إليه السلطان، عندما سلّمه فرمان تكليفه، بالصلاحيات الطائفية المكرّسة بموجب التقاليد على الأصعدة الروحية والتشريعية والقانونية. بالمقابل، كان يُفترض بالمسيحيين أن يلتزموا الطاعة والولاء تجاه الحاكم وأن يدفعوا **الخراج** الذي هو صيغة معدّلة من صيغ **الجزية** القديمة.

في البداية، لم يكن محمد الثاني يرى في مسيحيّي امبراطوريته إلاّ روما ظن أن من الممكن تجميعهم تحت سلطة البطريرك الأرثوذكسي. غير أنه ما لبث أن أدرك أن هناك أجناساً أخرى تدخل أيضاً ضمن فئة الذمّيين الذين أخذ الأتراك يطلقون عليهم اسم **الرعايا**. وهكذا اضطر، عام ١٤٦١، إلى الاعتراف لبطريرك الأرمن بنفس المنصب ونفس الحقوق تجاه رعايا طائفته التي كانت قد توسّعت في هذه الأثناء بضمّ أرمينيا إلى الامبراطورية. كما أنه اعتمد نفس السياسة تجاه اليهود فجعلهم تحت حكم حبرهم الأكبر. فكانت تلك الطوائف هي الطوائف الثلاث غير الإسلامية التابعة للسلطان العثماني.

ثم إن فتح سليم الأول، في عام ١٥١٦ والأعوام التي تلته، لسوريا وفلسطين ومصر والعراق، أظهر للأتراك أن هناك تجمعات كثيفة من المسيحيين تختلف من حيث جنسها عن أجناس الروم والصقالبة والأرمن التي تعيش في بلاد البلقان وآسيا الصغرى. فقد كان يعاقبة سوريا وفلسطين والملكيون وموارنة لبنان ونساطرة العراق، منتشرين على امتداد الأراضي العربية التي انتشر فيها الإسلام منذ زمن بعيد، فجاء السلطان العثماني يخلّصهم من نير المماليك والإيرانيين. صحيح أن عددهم كان قد تناقص إلى حدّ كبير خلال هذه القرون، غير أنهم كانوا لا يزالون يشكّلون نوى حيوية داخل المدن الإسلامية وفي قُرى صعيد مصر وعلى مرتفعات الجبل اللبناني وفي كردستان، حيث ظلت تقاليدهم متجذّرة ضمن أطر حياتهم الطائفية السابقة.

لذا لم يبذل النظام الجديد أية محاولة لإدخال تجديدات على مادة الوضع القانوني لغير المسلمين الذين صاروا في عهدته، بل اعتمد بشأنهم على الشريعة وطبّقها بكامل أحكامها. وهكذا ما لبث إقرار الروم والأرمن واليهود على

قوانينهم وأعرافهم أن تعمّم ضمنياً على مسيحيّي البلدان العربية، فكان تعميمه أقرب إلى تحصيل الحاصل منه إلى البيان الصريح والمجدَّد من قبل السلطة الفاتحة.

في القرن السادس عشر، كانت الدولة العثمانية قد بلغت أوجها. وكانت المناطق التي فتحتها مأهولة بالمسيحيين أينما كان. فكان المسيحيون في أوروبا الوسطى والبلقان واليونان وآسيا الصغرى تابعين لبطريركية القسطنطينية[١]. أما مسيحيو البلدان العربية فقد ظلت كل طائفة منهم تابعة لبطريركيتها. فكان هناك من الطوائف بمقدار ما كان من البطريركيات. وهكذا أضيفت، في الامبراطورية العثمانية، إلى الطوائف المسيحية الثمان التي كانت تعيش في سوريا وفلسطين ومصر والعراق، طائفتا الروم والأرمن ـ عدا الطائفة اليهودية التي كانت تضمّ منذ ذلك الحين جميع يهود تركيا.

في ذلك الوقت بدأت حركة الاتحاد الكبرى مع روما بفعل نشاط المبشّرين والتجار الذين جاؤوا من أوروبا بناءً على نظام الامتيازات. وقامت فرنسا آنذاك بدور حماية المسيحيين في الشرق. ثم تلتها روسيا في آخر القرن الثامن عشر، فحلّت محلّها بالنسبة للروم الأرثوذكس في الامبراطورية العثمانية. وأخذت الأسلاك الدينية الغربية تنهمر على الأماكن المقدسة وسائر نواحي المشرق حيث أقامت أديرتها وكنائسها. وقد دفعها إيمانها الكاثوليكي وولاؤها الراسخ للكرسي البابوي إلى عقد الصلات مع المسيحيين أينما وجدوهم. إذ لم يكونوا يرون فيهم إلاّ نعاجاً ضالّة أو «منشقّين» يعيشون خارج نطاق الكنيسة التي انفصلوا عنها منذ قرون. هذا باستثناء الموارنة الذين ارتبطوا بروما ككتلة واحدة بدون أيّ انشقاق ولا انقطاع منذ الحملات الصليبية. وتابع المبشّرون والتجار نشاطهم

(١) لم تحصل اليونان والأمم البلقانية على استقلالها الديني إلاّ بعد أن حصلت على استقلالها السياسي في القرن التاسع عشر (وصارت كنائس ذات رأس واحد، حسب التعبير الشائع في ذلك العصر)، وذلك بأن تولّى شؤونها الدينية متروبوليت [لقب أرثوذكسي يلي البطريرك] أو إكسَرْخُس [أسقف شرقي] من بني قومها.

L.A.U. Riyad Nassar Library

بالعمق ضمن الأوساط العائلية وفي صفوف الإكليروس. وقد أتاح لهم الكونتوارات والوكالات التجارية التي أسّستها كبرى البيوتات التجارية في أساكل المشرق مجالاً مادياً مكّنهم من اجتذاب منتسبين جُدد من أوساط المترجمين والأدلاّء والتجار بالدرجة الأولى ممن كانت تتقاطع مصالحهم المادية مع تجددهم الروحي.

لكن هذه الجهود لم تؤتِ أولى ثمارها إلاّ في القرن الثامن عشر بشكل خاص، وخلال تلك الفترة العصيبة التي كان مصير تركيا متوقفاً فيها على الدعم الدبلوماسي الذي كانت تجده لدى الملك المسيحي جداً. فقد كان سفير فرنسا لدى السلطان ممسكاً بخيوط الشبكة السياسية والاقتصادية الممتدة على الشرق. لكن الانتماءات الجديدة لعقيدة روما والتي كانت تظهر حيث كانت دعوة المبشرين خصبة ومثمرة، ولا سيما في حلب، لم تكن تتمّ دون استثارة ردود فعل لدى الباب العالي واضطرابات داخلية في صفوف الطوائف الشرقية. وكان عدد السريان ـ اليعاقبة والروم ـ الملكيين والأرمن الذين أعلنوا انضمامهم للكثلكة كبيراً. كما كان بعض الرؤساء الدينيين يلتحقون بالركب أحياناً، ولكن دون أن يتوصلوا إلى اصطحاب سائر المؤمنين معهم. وقد أدّى ذلك في النهاية إلى تجذّر الحركة البابوية، مما جعلها تفضي خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر إلى ظاهرة الطوائف التي أطلق عليها اسم الطوائف المتّحدة. إذ كانت كلٌّ منها تشكل جزءاً منفصلاً عن الطائفة ـ الأم. لكن الاعتراف الرسمي بها من قبل الباب العالي ظل لمدة طويلة مثاراً لمقاومات شديدة من قبل أولئك الذين لم يروا فيها إلاّ حركات انهزامية. وظل الأمر على هذه الحال إلى أن حصلت الطوائف الجديدة تباعاً. وعلى أثر أحداث لا تحصى كانت تراق فيها الدماء أحياناً، على الفرمانات والبراءات التي سلّمت، بعد لأي، بوجودها الجماعي، وذلك بفضل المساعي الحثيثة التي كانت تقوم بها فرنسا.

في هذه الأثناء، كانت قد ولدت طائفتان أخريان، الطائفة اللاتينيّة والطائفة البروتستانتية، وقد تمركزتا بشكل رئيسي في سوريا وفلسطين، بعد أن تكوّنتا

خلال القرن التاسع عشر من أوروبيين كانوا قد استقروا في الشرق، ومن منشقّين عن الطوائف الأخرى.

هكذا تكوّنت في ختام تاريخ طويل من الأخذ والردّ طوائف جديدة عن طريق انشطار كلٍّ من الطوائف القديمة. ومع مضيّ الزمن صير إلى اعتبارها جميعاً بمثابة «الطوائف التاريخية»، حسب الصفة التي أطلقها عليها الانتداب الفرنسي. فكانت الامبراطورية العثمانية تضم مجموعة من الطوائف موزعة على النحو الآتي:

- الموارنة ـ وهم الوحيدون الذين حافظوا على وحدتهم دون سائر مسيحيي الشرق ـ ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك أنطاكية وسائر المشرق[1].
- الروم الأرتوذكس في العاصمة والبلقان وآسيا الصغرى، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك القسطنطينية المسكوني.
- الروم الأرتوذكس في سوريا، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك أنطاكية.
- الروم الأرتوذكس في مصر، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك الإسكندرية.
- الروم الأرتوذكس في فلسطين، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك القدس.
- الروم الكاثوليك الذين انبثقوا، فقط في البلدان العربية تقريبا، عن مختلف طوائف الروم الأرتوذكس، ورئيسهم يحمل لقب بطريرك أنطاكية.
- الأرمن الغريغوريون في أرمينية التركية والروسية، ورئيسهم الديني يحمل لقب كاثوليكوس اتشميادزين المسكوني.
- الأرمن الغريغوريون في اسطنبول والأناضول الغربية، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك القسطنطينية الأرمني.
- الأرمن الغريغوريون في كيليكية وسوريا، ورئيسهم الديني يحمل لقب كاثوليكوس سيس.

(١) إلى ذلك، يستطيع المرء أن يلاحظ أن معظم بطاركة الطوائف الأخرى. متحدة كانت أم مستقلة، يضيفون اليوم إلى لقبهم «وسائر المشرق».

LAU - Riyad Nassar Library

- الأرمن الغريغوريون في فلسطين ومصر، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك القدس الأرمني.
- اليعاقبة أو السريان الأرتوذكس في سوريا وفلسطين والعراق، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك أنطاكية.
- السريان الكاثوليك في سوريا وفلسطين ومصر والعراق، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك أنطاكية.
- الأقباط في مصر، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك الإسكندرية.
- الأقباط الكاثوليك في مصر، ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك الإسكندرية.
- النساطرة في العراق، ورئيسهم الديني يحمل لقب الكاثوليكوس.
- الكلدان ـ وهو اسم أطلق على النساطرة الذين صاروا كاثوليك ـ ورئيسهم الديني يحمل لقب بطريرك بابل.
- اللاتين، ورئيسهم الديني أسقف.
- البروتستانت، ورئيسهم الديني قسّ.
- اليهود، ورئيسهم الديني الحبر الأكبر (الحاخام الأكبر).

ثمانية عشر طائفة تضمّ مسيحيي الشرق، إلى جانبهم يعيش اليهود حول كنانيسهم المبعثرة في الامبراطورية العثمانية. هذه هي كتلة الذمّيين المتشابكة التي اعتُرف لها أخيراً بالمساواة المدنية والسياسية عشية الحرب العالمية، من جرّاء سياسة التنظيمات وإعلان دستور ١٨٧٦ الذي أعيد العمل به عام ١٩٠٨.

النظام الطائفي في البلدان التي خلفت الامبراطورية العثمانية

أحدث تفكّك الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ وظهور الدول التي أعقبته تحولات عميقة في أوضاع الطوائف المسيحية. فقد تبنّت تركيا الكمالية التي أُعيد بناؤها بكلّيتها على أنقاض النظام القديم، سياسة علمانية كاملة نزعت عن بقايا تلك الأنقاض كل وجود شرعي. وانقسمت الطوائف المسيحية في البلدان

العربية بانقسام خطوط التقسيم التي تولّدت عنها الدول الجديدة. فهي تخضع اليوم في هذه الدول لحركة قومية ومجتمعية تسوقها باتجاه الاندماج التدريجي في الأوساط المحيطة بها.

بالمقابل، صادف النظام الطائفي في لبنان أرضاً مثالية كان له أن يزدهر فيها أيّما ازدهار دون أي عائق، وفي ظلّ بنية للدولة هي بحدّ ذاتها بنية طائفية في جوهرها. فنظراً للأصول التي نشأت عنها الدولة اللبنانية وللأسلوب الذي اتُّبع في إنشائها ـ توسيع جبل لبنان الأصلي وتركيبته الطائفية التي يغلب عليها الموارنة والمسيحيون عن طريق إضافة أراضٍ تسكنها أغلبية مسلمة كبيرة ـ كان من المقدّر لهذه الدولة أن تُسقط على تركيبها واقعها الطائفي. لذا حصلت فيها ظاهرة مزدوجة قوامها الإنكماش والانادياح معاً، مما أدى إلى وضع الطوائف الراهن الذي ينتمي إليه بالضرورة جميع اللبنانيين دون تمييز بينهم.

وباستثناء الأقباط، الذين ظلوا، أرتوذكساً وكاثوليك، متشبثين، بحكم نشأتهم، بمصرهم الألفيّة، عمدت جميع الطوائف المسيحية الأخرى تقريباً إلى تعزيز مركزها في لبنان أو نقله إليه، بحيث غدا لبنان مستقراً لبطريركيات الشرق. والواقع أن القيادة الطائفية أخذت منذ ذلك الحين، تشعّ من لبنان باتجاه البلدان العربية وجميع البلدان التي انتشر فيها أبناء هذه الطوائف. وما لبثت أن تلت حركة التركيز هذه هجرة موازية لها إلى لبنان، سواء كانت الهجرة جماعية، كما كانت الحال بالنسبة للأرمن والشراذم الأشورية ـ الكلدانية (نساطرة)، أو متفرّقة، كما كانت بالنسبة لعدد من العائلات التي اقتُلعت ـ بفعل إجراءات نزع الملكية التي اتُّخذت بحقّها ـ من مصر وسوريا والعراق[1].

لكن الأمر الرئيسي الذي ثبّت النظام الطائفي وعزّزه كان انادياحه ليشتمل على الجماعات الإسلامية. فالمؤمنون لم يكن يسعهم، في الدولة الإسلامية، أن

(١) جرت العادة على أن تُمنح الجنسية اللبنانية بلا إبطاء لرئيس الطائفة الذي يقيم في بيروت إذا كان أجنبياً.

LAU - Riyad Nassar Library

يشكّلوا طائفة بالمعنى الشرعي الذي تقصده الشريعة[1]. إذ إن الطائفة ما هي، في الواقع، إلاّ تشكيلة خاصة بأهل الذمّة وحدهم. أما جماع المسلمين فقد كانوا، سواءً في الامبراطوريات والممالك العربية أو في تركيا بعد ذلك، عبارة عن شحم الدولة ولحمها.

صحيح أن عدداً من أهل البدع في الإسلام كانوا قد عاشوا خلال عصور طويلة في صراع مع أهل السنة. مثال ذلك شيعة لبنان ودروز لبنان وسوريا، والعلويون والإسماعيليون واليزيديون في سوريا، والشيعة واليزيديّون في اليمن، وإن الدولة كانت تعتبرهم، رسمياً، من أهل السنة. لكن وجودهم الذي هو على وجه التخصيص وجود طائفي، لم يكن يؤدي إلى تمويه هذا الوهم المضلّل إلاّ بصعوبة.

لقد سعت سياسة الانتداب الفرنسي منذ البداية إلى تحرير طوائف الأمر الواقع هذه من انتمائها المصطنع للدولة السنيّة. بل إنها حاولت جاهدة أن توجد في سوريا، حيث تُشكّل هذه الطوائف تجمعات متراصّة، هيئات «دَوْلية» متميّزة، كدولة العلويين وحكومة جبل الدروز. أما في لبنان فقد كان تكريس هذه التجمعات - أي الدروز والشيعة، في الواقع - في طوائف رسمية، أمراً يتلاءم تلاؤماً أفضل مع طبيعة الدولة بالذات. وبعد أن ظلت الطائفة السنية نفسها تتأبّى عملية التحويل هذه، اضطرت في عهد الانتداب، وتحت وطأة الأمر الواقع، إلى ممارسة حياتها الطائفية الخاصة بها، بحيث انتهى بها الأمر، منذ الاستقلال، إلى الانضمام دون عناء يذكر إلى دورة التطبيق، ومن ثمّ إلى التحوّل

---

(١) أمّا تعبير الطائفة الإسلامية الذي كثيراً ما يرد في اللغات الغربية فينطوي على معنى آخر مختلف تمام الاختلاف. إذ أنه يعني **الأمة** بما هي، حسب الشرع الإسلامي العام، الأمة الإسلامية التي تشتمل على سائر المؤمنين دون تمييز بين أجناسهم أو لغاتهم أو بلدانهم. والكلمة التي تُستعمل باللغة العربية للدلالة على طوائف **أهل الذمة** هي كلمة **طائفة** (وجمعها طوائف)، بينما كان يشكل مجموع هذه الطوائف في الإمبراطورية العثمانية ما يُسمّى **بالرعايا**، ويطلق على كلّ منها منفردةً اسم **ملّة** التي تعني بالتركية أمّة [أو قومية]، مما يضفي عليها حسب روحية الحق العام العثماني، طابعاً قومياً.

بدورها إلى طائفة معترف بها كسائر الطوائف اللبنانية الأخرى، وما لبثت أن صدرت بعد ذلك سلسلة من القوانين الوضعية التي نظّمت أوضاع هذه الطوائف جميعاً[1].

الوضع الراهن للطوائف في لبنان

إن هذه العوامل التاريخية هي التي جعلت الشعب اللبناني اليوم منقسماً إلى طوائف مختلفة، كما جعلت كلّ لبناني مضطراً، تحت طائلة فقدانه للحقوق المدنية، للانتماء إما إلى طائفة مولده أو إلى أية طائفة أخرى من اختياره. وقد وصل عدد الطوائف إلى خمس عشرة طائفة يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات متميزة: الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية والطوائف الإسرائيلية.

A الطوائف المسيحية

وهي تنقسم إلى فرعين رئيسيين: طوائف قائمة بذاتها تسمى الطوائف «الشرقية»، وطوائف كاثوليكية تسمى الطوائف «الغربية»، وقد جاءتها هذه التسمية من جرّاء ولائها لكنيسة روما.

أ. الطوائف الشرقية

وتتمتّع كل منها، ضمن حدود القضاء الذي تعترف به الدولة لكل هيئة من هيئاتها القيادية، بسيادة كاملة. وهي، حسب التسلسل الزمني لتكوّنها التاريخي:

١. طائفة الروم الأرتوذكس

رئيسها بطريرك أنطاكية للروم الأرتوذكس، ومقرّه الرسمي في دمشق، وتخضع طوائف الروم الأرثوذكس الموجودة في لبنان وسوريا لأحكامه. إن هذه الطائفة تعترف لبطريرك اسطنبول المسكوني بالأولوية الروحية - لكنها لا تعترف له بأولوية تنظيمية أو تأديبية - شأنها شأن الروم الأرتوذكس في فلسطين وفي

---

(١) سنتحدّث عن ذلك في القسم الثاني من هذا الفصل، وهو مخصّص لوضع الطوائف القانوني.

LAU - Riyad Nassar Library

مصر الذين يتبعون، على التوالي، لبطريرك الروم الأرتوذكس في القدس ولبطريرك الروم الأرتوذكس في الإسكندرية، فضلاً عن الروم الأرتوذكس في اليونان وقبرص وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوڤياتي الذين تتولّى أمورهم بطريركياتهم ذوات الرأس الواحد.

والأرتوذكسية مشتركة بين جميع كنائس الروم الأرتوذكس التي تقوم بينها وحدة حال دائمة. وهي تؤمن، من حيث الديانة، بعقيدة المجامع المسكونية الأولى. وتتميّز عن كنيسة روما بعدد من الأوجه نخص بالذكر منها، في مجال العقيدة، تصوّرها الخاص لمسألة الفيليوك(١)، وفي مجال التراتب الكهنوتي، رفضها القاطع لأولوية سلطة البابا، وبالتالي لمبدأ العصمة الرسولية من حيث تحديدها لأمور الدين.

تتواجد تجمعات الروم الأرتوذكس في كل أنحاء لبنان، في بيروت وطرابلس، وفي عدد من مراكز الجبل، كالمتن والكورة بشكل خاص.

٢. طائفة السريان الأرتوذكس

وكانت تُعرف في ما مضى بالطائفة اليعقوبية، وتُعرف اليوم باسمها الرسمي الطائفة السريانية(٢). وهي تابعة لبطريرك يحمل لقب بطريرك أنطاكية وسائر المشرق. وتشمل أحكامه جميع السريان الأرتوذكس في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين ومصر وبلاد المالابار في الهند، فضلاً عن المغتربين الذين ينتمون إلى هذا المذهب كائناً ما كان المكان الذي يقيمون فيه. وكان مقرّه الرسمي، في

---

(١) le Filioque أو الانبثاق، على ما يقول اللاتين. وهو انبثاق الروح القدس عن الآب والابن، في حين أن كنيسة الروم الأرثوذكس ترى أن الآب والابن والروح القدس «من جوهر واحد، إذ أن الروح إنما يملك بانبثاقه عن الآب ـ المصدر الوحيد للألوهية ـ وجوداً شخصياً ووظيفة شخصية في حياة اللّه الداخلية وفي اقتصاد الخلاص...» (ج. مايندورف، **الكنيسة الأرثوذكسية، ماضيها وحاضرها**، باريس، ١٩٦٠، ص ١٦٨).

- J. Meyendorff, L'Eglise orthodoxe. Hier et aujourd'hui, Paris, 1960, P. 168.

(٢) Syriaque لا Syrienne. حول هذه التسمية الأقرب إلى الأصل العربي، أنظر أعلاه، **خصوصية لبنان**، ص ٦، الهامش ٩.

ظل الامبراطورية العثمانية، في ماردين. ثم انتقل بعد الحرب العالمية الأولى إلى حمص في سوريا، ثم بعد ذلك إلى دمشق.

إن العقيدة الرسمية لكنيسة السريان الأرتوذكس هي مذهب الطبيعة الواحدة المتوارث عن المؤسّسين الكبار: أوتيشيوس القسطنطيني وساويروس الأنطاكي ويعقوب البرادعي.

أما عدد السريان الأرتوذكس فقليل نسبياً. لكنهم يشكّلون جماعة شديدة التماسك وشديدة التمسك بتاريخها وتقاليدها. وهم يتواجدون بشكل رئيسي في بيروت حيث وجدوا ملاذاً لهم بعد مجازر تركيا التي تعرّضوا لها خلال الحرب العالمية الأولى.

٣. الطائفة الأرمنية الغريغورية

إن الأرمن الغريغوريين الذين يسمّون أرتوذكس أيضاً خلافاً للأرمن الكاثوليك، يخضعون لأحكام كاثوليكوس سيس التي تقع في أرمينيا الصغرى القديمة. وقد انتقل مقرّ الكاثوليكوس إلى أنطلياس، على بعد كيلومترات شمالي بيروت، منذ عام ١٩٢٠ وعلى أثر الهجرة الجماعية التي قام بها من بقي على قيد الحياة من أرمن تركيا. وتشتمل أحكام الكاثوليكوس المذكور على جميع الأرمن الغريغوريين في لبنان وسوريا والعراق ومصر. وأرمن العالم أجمع على صلة متبادلة ودائمة فيما بينهم. وهم يعترفون، عبر كاثوليكوسيّة سيس والبطريكريتين الأرمينتين في القدس واسطنبول اللتين ينتمون إليهما حسب أصولهم أو أماكن إقامتهم، لكاثوليكوس اشتميادزين، في أرمينيا السوڤياتية، بأولوية مسكونية لا تتجاوز فعاليتها حدود السلطة الروحية.

أما عقيدتهم فهي الطبيعة الواحدة، على نحو ما حددها وتبنّاها مجمع ڤالارساپات منذ عام ٤٩١. وهذه الطائفة تحمل في ثنايا كل فرد من أبنائها شعوراً عميقاً متجذراً بالقومية الأرمنية ترعاه على كل حال مدارسهم على تعدّدها وأهميتها. وتحتل اللغة الأرمنية في برامجهم التعليمة المقام الأول بالطبع، إلى جانب اللغة العربية واللغة الإنكليزية، ثم الفرنسية بمقدار أقلّ. وللأرمن أحزابهم

LAU - Riyad Nassar Library

السياسية الخاصة بهم: الطاشناق والهانشاق والرامكوار. ويلعب حزب الطاشناق دوراً مرموقاً في الحياة السياسية اللبنانية. ورغم ولائهم التام للبنان فإن تعلّقهم بوطنهم السليب يجعلهم يرتعشون عند تذكرهم للأهوال التي عانوها فيه، وقد عاد عدد من الأرمن، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، للانضمام إلى مواطنيهم في أرمينيا السوڤياتية. وهم يتمركزون بشكل خاص في بيروت، في أحيائها الشرقية.

٤. الطائفة النسطورية

وتُعرف باسم طائفة الأشوريين ـ الكلدان الذين تتكون منهم. وقد جاءوا إلى لبنان بعد أن أبيدت طائفتهم القديمة في العراق عام ١٩٣٣. وقد صدر في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٢ قانون بتصحيح اسمها فغدت تسميتها الرسمية «الطائفة النسطورية الشرقية». وبعد أن كان كاثوليكوسها يقيم في بغداد، قبل التاريخ المذكور، أصبح مقرّه اليوم في الولايات المتحدة حيث استقرّ أبناء الطائفة بأعداد كبيرة. ويمثله في لبنان مندوب معتمد من قبل السلطات المحلية.

تدين هذه الطائفة بالعقيدة النسطورية على نحو ما تبلورت على يد مؤسسها نسطوريوس الأنطاكي بطريرك القسطنطينية. ثم تطورت في مدرسة الرها الشهيرة التي انتقلت بعد ذلك إلى نصيبين في الأراضي الفارسية.

٥. الطائفة الإنجيلية

تكوّنت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي أحدث الطوائف المسيحية الشرقية. تضمّ بروتستانت لبنان وسوريا، فضلاً عن العرب والأرمن الذين تركوا طوائفهم الأصلية. ويتولّى شؤونها قسّ يقيم في بيروت[1].

(١) إلى جانب الطائفة الإنجيلية المعترف بها رسمياً بهذا الاسم، هناك بعض الكنائس الصغيرة المعترف بها هي الأخرى مثل كنيسة المعمدانيين وغيرها من الشيع. لكنها تنضوي جميعاً، على الصعيد الطائفي، تحت لواء الطائفة الإنجيلية.

ب. الطوائف الكاثوليكية

تعتبر الطوائف الكاثوليكية كلها، باستثناء الطائفة المارونية، فروعاً منفصلة عن طوائفها الأم القديمة. وقاسمها المشترك هو خضوعها التام للكرسي البابوي وتقيدها المطلق بعقيدة الكنيسة الكاثوليكية. من هنا تسميتها القديمة بالطوائف المسيحية المتحدة، بل بالمسيحية البابوية، وهي تسمية لم تعد تستعمل اليوم. هذه الطوائف هي الآتية، حسب أهميتها:

١. الطائفة المارونية

واسمها الرسمي الطائفة السريانية ـ المارونية، مما يدلّ على ارتباطها التاريخي بالكنيسة السريانية الفعلية، وقد أصبحت على مذهب الطبيعة الواحدة، وبالتالي مستقلة عن بطريركية الروم الأرثوذكس الأنطاكية، ابتداءً من مجمع خلقيدونية عام ٤٥١، وذلك على غرار كنيسة الطبيعة الواحدة المصرية، ومن بعدها كنيسة الطبيعة الواحدة الأرمنية. يرأس الطائفة المارونية بطريرك أنطاكية ـ الماروني ـ وسائر المشرق. وهو يقيم في بكركي، على مقربة من بيروت. وتشتمل سلطته على موارنة لبنان وسوريا والعراق ومصر وأوروبا وأميركا وأستراليا، حيث ينتشر الموارنة مشكّلين بؤراً نشطة للهجرة اللبنانية إلى الخارج. ولا شك في أن هذه الطائفة هي الأكثر عدداً في لبنان، ولكن ليس في العالم العربي حيث يبدو أن الروم الأرثوذكس هم الأكثر عدداً. وهي الطائفة الوحيدة التي استطاعت أن تحافظ على وحدتها العضوية عبر العصور، مما جعلها تقوم في القرن الثالث عشر، بدون أي انقسام ولا أدنى صراع، بحركة انضمامها إلى الكرسي البابوي وخضوعها إليه، تحت رعاية الدولة اللاتينية، مما يعني عودتها إلى تبنّي أرثوذكسية روما[1]. وقد استقطبت في ما مضى طاقات الجبل المسيحي التي كانت تسعى باتجاه الحكم الذاتي، إن لم يكن باتجاه الاستقلال. وهي ما زالت تقوم بوظيفتها كمركز محرّك للبنانية التوحيدية. يُقدَّر عدد الموارنة الذين

(١) إذ أن مسألة إيمانهم بعقيدة المشيئة الواحدة بالأصل مسألة يثور حولها جدل كبير بين المؤرخين، نظراً لأن الموارنة يصرّون بعناد على الدفاع عن «أرثوذكسيتهم الدائمة» التي لم تتبدّل عبر العصور.

LAU - Riyad Nassar Library

يحملون الجنسية اللبنانية في لبنان والمهجر بأكثر من مليونين، بل إن بعض المتحمسين يذهبون إلى أن هذا العدد يصل إلى خمسة أو ستة ملايين.

٢. طائفة الروم الكاثوليك

وهي تسمّي نفسها أيضاً الطائفة الملكية وفاءً لذكرى علاقتها البعيدة - بل النظرية - مع الكنيسة البيزنطية، أي كنيسة البازيليوس، وهو لقب قد يكون الروم الأرتوذكس أحق به نظراً لاستعمالهم له في الماضي. يرأس هذه الطائفة «بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للروم الملكيين» الذي يقيم مبدئياً في دمشق. وتشمل سلطته، بالإضافة إلى الروم الكاثوليك في لبنان، جميع الروم الكاثوليك في البلدان العربية والخارج.

يحتل الروم الكاثوليك اللبنانيون من بين الطوائف «الغربية» المحل الثاني عددياً بعد الموارنة. وهم يلعبون دوراً كبيراً في الاقتصاد اللبناني.

٣. طائفة الأرمن الكاثوليك

يحمل رئيسها لقب البطريرك الأرمني الكاثوليكي. وكان يقيم في اسطنبول قبل عام ١٩١٤. أما مركزه اليوم فهو في بيروت. وتشتمل سلطته على الأرمن الكاثوليك في بيروت وفي العالم أجمع. وهذه الطائفة تتمسك باللغة الأرمنية وبتاريخ الأمة الأرمنية تمسكاً لا يقلّ عن تمسك شقيقتها طائفة الأرمن الغريغوريين[١].

٤. طائفة السريان الكاثوليك

ورئيسها «بطريرك أنطاكية للسريان الكاثوليك»[٢]. كان يقيم قبل حرب ١٩١٤ في ماردين. ثم تحول مقرّه إلى بيروت منذ الانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا. وكان بطريركها الكاردينال أغناطيوس جبرايل طپّوني، الذي توفي عام

---

(١) غير أن هناك عدداً من العائلات القديمة الأرمنية الأصل قد تعرّبت، لكنها ظلت في الوقت نفسه تنتمي إلى طائفتها الأصلية. ونلاحظ وجود هذه الظاهرة نفسها في بلدان عربية أخرى حتى في صفوف الأرمن الغريغوريين.

(٢) اسمهم الحقيقي هو السريان الكاثوليك، وذلك لنفس الدواعي التي استوجبت تسمية السريان الأرثوذكس بهذا الاسم.

LAU - Riyad Nassar Library

١٩٦٨، أول رئيس للمسيحيات الشرقية المتحدة مع روما يُمنح رتبة الأرجوان الكردينالي.

ولا يتميّز السريان الكاثوليك عن السريان الأرتوذكس الذين تضمّهم معاً مشاعر التقارب «القومي» - إذ إن عدداً منهم يعربون عن انتمائهم، مع الروم الأرتوذكس، إلى نوع من القومية التاريخية - إلاّ بإيمانهم الكاثوليكي وخضوعهم لسلطة البابا.

أما عددهم فقليل نسبياً، شأنهم شأن السريان الأرتوذكس. وهم يتجمعون في بيروت وزحلة وطرابلس. لكن أبناء هذه الطائفة كُثُر في سوريا والعراق ومصر وفي الهند (بلاد مالابار).

٥. الطائفة الكلدانية

رغم خضوع هذه الطائفة للكرسي البابوي فهي لا تحمل. شأنها شأن الطائفة المارونية، صفة الكاثوليكية التي تدل على الطابع البابوي لسائر الطوائف الكاثوليكية الأخرى. ويتبع فرعها اللبناني لبطريركية بابل التي يقع مقرّها في بغداد. وهي تتمثّل محلياً بأسقف معتمد لدى السلطات العامة. وعددها ضئيل.

٦. الطائفة اللاتينية

تتألف من عدد من اللبنانيين والسوريين، فضلاً عن رعايا الدول الكاثوليكية المقيمين في المشرق. ويمثّلها أسقف يعيّنه الكرسي البابوي وتشمل سلطته لبنان وسوريا. وعدد اللاتين الذين يحملون الجنسية اللبنانية (إذ إن هذه الطائفة تضمّ أيضاً جميع الكاثوليك الأجانب سواء كانوا مقيمين أو عابرين) يكاد نسبياً لا يُذكر.

إن كلاً من هذه الطوائف المسيحية، من شرقية وكاثوليكية، تتغذى من تاريخها الخاص وتتمتّع بتنظيم ذاتي. يضاف إلى ذلك، بالنسبة للطوائف الكاثوليكية، إشراف متيقّظ من قبل الفاتيكان يمارس برعاية القاصد الرسولي.

وهي تمارس عباداتها حسب الشعائر الكنسية التقليدية وبلغتها الخاصة، أي اليونانية بالنسبة للروم الأرتوذكس والروم الكاثوليك، والسريانية بالنسبة للموارنة

والسريان الأرتوذكس والسريان الكاثوليك والأشوريين الكلدان، والأرمنية بالنسبة للأرمن الغريغوريين والأرمن الكاثوليك، واللاتينية ـ ثم الفرنسية والإنكليزية ـ بعد اصلاحات الڤاتيكان الثاني ـ بالنسبة للاّتين، والعربية والارمنية بالنسبة للبروتستانت، بالإضافة إلى اعتماد الإنكليزية في عدد من الصلوات وفي بعض تلاوات الإنجيل وأعمال الرسل، غير أن الطائفتين الأرمنيّتين لا تعتمدان إلاّ اللغة الأرمنية. ويتوقّف دور هذه الطوائف جميعاً في الحياة العامة على أهمية عددها. ففي الحكم والإدارة والقضاء والحقائب الوزارية توكل الوظائف إليها بناءً على عدد أبنائها. ويُعمل بهذه النسبة أيضاً في البرلمان حيث تتوزع المقاعد على كل طائفة مسيحية بناءً على حجمها، باستثناء الطوائف الصغيرة ـ السريان الأرتوذكس والسريان الكاثوليك والأشوريون الكلدان والكدان واللاتين فضلاً عن الإسرائيليين ـ الذين يُجمعون معاً تحت اسم الأقليّات ويخصص لهم مقعد واحد في البرلمان.

B الطوائف الإسلامية

وهي تضمّ:

١. الطائفة السنية.

٢. الطائفة الشيعية.

٣. الطائفة الدرزية.

وكثيراً ما يطلق عليها مجتمعةً اسم الطوائف المحمدية، لكنه اسم في غير محلّه. ولكلّ من هذه الطوائف أجهزتها الخاصة، من إدارية وقضائية، التي تستمدّ نشاطاتها وأحكامها من شريعتها السنية أو الشيعية أو الدرزية[١].

(١) تجدر الإشارة إلى أن الطائفة السنيّة لا تقتصر على اللبنانيين العرب وحدهم. فالأكراد، في بيروت، سنيّون وينتمون إلى هذه الطائفة انتماءً شرعياً. وهم يعتمدون اللغة الكردية إلى جانب العربية. بل أن لهم أحزابهم السياسية الخاصة بهم «كالحزب الديمقراطي»، مما يجعلهم ينضوون من حيث الواقع في طائفة.

وقد حاول البعض، دون أن تؤدي محاولتهم إلى نتيجة، أن يدرجو ضمن هذا التصنيف كلاً من العلويين والإسماعيليين الذين جاءوا من سوريا والذين لا يؤتى على ذكرهم في التشريع المعمول به حالياً، رغم أن الكثيرين من أبناء هاتين الطائفتين قد مضى زمن على وجودهم في بيروت وطرابلس[١]. الأمر الذي يضطرهم في لبنان، لحلّ نزاعاتهم المتعلقة بالأحوال الشخصية، إلى التقاضي أمام القضاة السنة أو الشيعة مع تفضيل هؤلاء الأخيرين.

إن السنيّة هي الإسلام الرسمي المنتشر في البلدان العربية في آسيا وافريقيا. غير أن المسلمين اللبنانيين ينتمون إلى مدرسة أبي حنيفة، شأنها شأن مسلمي سوريا والعراق وقسم من مسلمي مصر.

أما الشيعة، فالعقيدة الدينية التي يؤمنون بها هي المذهب الشيعي الإثني عشري على نحو ما هو مطبق اليوم في إيران.

وأما الدروز فهم على عقيدتهم التي لا تزال سرّية. فلا يُعرف منها إلاّ ما يفصح عنه بعض كتاب هذه الطائفة الذين ألقوا في المدة الأخيرة بعض الأضواء عليها.

C الطائفة الإسرائيلية

إن اليهود، أو الإسرائيليين كما تسميهم نصوص الحقوق الوضعية التي وضعت بالأساس باللغة الفرنسية، يشكّلون في لبنان طائفة وحيدة تمتّع باستقلاليتها وامتيازاتها على قدم المساواة مع الطوائف الأخرى. وينتمي يهود لبنان، شأنهم شأن يهود سوريا والبلدان العربية الأخرى، إلى السفارديم، وهو فرع كبير من فروع اليهودية. وقد تضاءل عدد اللبنانيين الذين يدينون باليهودية تضاؤلاً كبيراً منذ حروب فلسطين[٢].

(١) أنظر بهذا الشأن ما سنتطرق إليه، أدناه، تحت عنوان **الوضع القانوني**، حول القرارات التنظيمية التي اتخذت في عهد الانتداب.

(٢) وذلك ما حصل أيضاً في البلدان العربية الأخرى. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنهم يتمتعون في لبنان بكامل حقوقهم وحرياتهم.

LAU - Riyad Nassar Library

إن الصفة البارزة التي تتصف بها الطوائف اللبنانية التي يتوزع عليها المواطنون اللبنانيون بالضرورة وبدون استثناء، تكمن في أن كلاً منها تشارك في الحياة الدينية التي يمارسها المؤمنون الآخرون الذين يدينون بمذهبها نفسه سواء كانوا في العالم العربي أو أي مكان آخر.

والواقع أن الطوائف المسيحية المتمحورة على أجهزة قياداتها، سواء كانت في لبنان أو في خارجه، لا تقتصر فقط على أبنائها اللبنانيين أو الذين يقيمون في لبنان. بل هي تضمّ في فلكها كل أتباعها المنتشرين في أوساط **شتات** لا حدود له. هكذا نجد أن الموارنة والروم الأرتوذكس والروم الكاثوليك والسريان الأرتوذكس والسريان الكاثوليك والنساطرة والكلدان، بل حتى اللاتين والبروتستانت، يرتبطون ارتباطاً طبيعياً بالمراكز الموجودة في الخارج التي انبثقت عن طوائفهم والتي تظل مستعدّة دائماً لاستقبالهم. ذلك أن أحكام الرؤساء الدينيين لا تظل محصورة بالأراضي اللبنانية، بل تتجاوز حدودها لتطاول تلك المراكز نفسها التي تشكّل بدورها طوائف محلية تنتمي إلى قوميات مختلفة وتظل على صلة دائمة ببطريركياتها وأساقفتها البعداء.

وإذا كانت هذه الرابطة التي تفعل فعلها على نحو مخصوص وتطبع حياة مسيحيي الشرق الطائفية بطابعها داخل الحدود وخارجها، تبدو أقلّ بروزاً لدى المسلمين واليهود، نظراً لافتقادهم للهيئات والمراتب الكهنوتية، فإن ذلك لا يحول دون أن تكون صلاتهم المتعدّدة الأوجه التي يعقدونها مع الذين يؤمنون بمعتقداتهم محطّ اهتمام أوسع بكثير. والواقع أن المسلمين واليهود يتأثرون بكل ما يتّصل، في الخارج، بالإسلام واليهودية، ولا يسعهم إلاّ أن يكونوا معنيّين به، فهذا شأن من شؤون الانفعالات العاطفية الموروثة التي تجعلهم في حالة تأثّر دائمة، وتنعكس بالتالي على الحياة العامة في لبنان.

غير إنه لا ينبغي أن يُستهان بهذه الميزة التي يمتاز بها النظام الطائفي، إذ تجعله في نشاط دائم عبر التأثر المتبادل بينه وبين الشعوب والمناطق الخارجية، وعبر سعيه الدائم إلى إيجاد توازن من شأنه أن يرعى شعور التلاحم بين مختلف

الأطراف التي تُكوّن الشعب اللبناني، إذ لولا هذا النشاط لما كان بوسع الدولة أن تستمرّ في الاشتمال إلاّ على تجمّع عرضي من الطوائف المنطوية على ذواتها.

II الوضع القانوني

الحقوق الإسلامية والحقوق الوضعية التاريخية

مرّ تطور الوضع القانوني للمسيحيين - واليهود - في الإسلام والامبراطورية العثمانية بمرحلتين رئيسيتين قبل أن يصل إلى التشريع المعمول به حالياً والذي تخضع له جميع الطوائف اللبنانية. أما المرحلة الأولى، فكانت مرحلة الشرع الإسلامي التي حكمت أوضاع أهل الذمة، وأما المرحلة الثانية التي ابتدأت مع التنظيمات في تركيا، فقد طغت عليها الحقوق الوضعية التي كانت تستمدّ ازدهارها تدريجياً من مبدأ المساواة بين جميع الأقوام دون تمييز بين أديانها. وأما ذلك المسار الذي اكتملت فصوله، مع فجر الاستقلال، بالتطبيف العام لجميع المواطنين اللبنانيين، فلم يكن قد بدأ إلاّ في عهد الانتداب الفرنسي.

لذا يجدر بنا التذكير بالدرجة الأولى، بالمعالم الرئيسية لكل من المرحلتين المذكورتين، قبل أن نتطرق إلى عناصر الحقوق الوضعية التي تحكم اليوم سائر الطوائف اللبنانية.

A الشرع الإسلامي

من المعلوم أن الطوائف المسيحية التي تكوّنت في القرن الخامس واعتنقت مذهب الطبيعة الواحدة في سوريا وفلسطين ومصر وأرمينيا، قد نشأت على أطراف الكنيسة البيزنطية الرسمية وعبر الخلاف معها في كثير من الأحيان، بينما لجأت الطائفة التي اعتمدت تعاليم نسطوريوس، إلى بلاد فارس الساسانية. لم تكن الدولة تعترف لهذه الطوائف بأي وجود شرعي. ولم توافق السلطة المركزية في أية حقبة على الإقرار لأبناء هذه الطوائف بحقّهم في الانفصال عن جسم

LAU - Riyad Nassar Library

الكنيسة الأرثوذكسية، أو في ممارسة أي ضرب من ضروب العبادة لا يتفق مع العقائد والشعائر الكنسية التي كانت تفرضها عليهم هذه الكنيسة. فقد كانت حرية المعتقد، بالمعنى الحديث للكلمة، تشكل في امبراطورية البازيليوس جريمة سياسية.

لقد وجد العرب، أثناء توسعهم هذه الطوائف المسيحية التي تعيش في الأراضي التي افتتحوها. فتبيّن لهم أنها كانت تتدبّر أمورها على نحو كامل الاستقلالية، وأنها تُلزم أبناءها بشبكة من الأحكام المجتمعية والواجبات المتبادلة. وبما أن هذه الطوائف كانت قد شكلت خارج نطاق الدولة، فإن الإسلام لم يكن له أدنى علاقة بإيجادها، غير أنه سمح لها بحقّ الحياة. ولم يكن بوسع الإسلام، شأنه في ذلك شأن الدولة البيزنطية، أن يستوعبها. إذ إن شروط تكوينه الديني بالذات كانت تحول دون ذلك. لكنه لم يجد خيراً في السماح لها بالوجود، بل إنه لم يجد مانعاً من أن يجعل لها وضعاً قانونياً خاصاً بها.

كانت النواة الأولى للدولة الإسلامية قد تكوّنت في المدينة في ظل صراعات على جميع الجبهات: صراع ضدّ القرشيين في مكة، وصراع ضد اليهود في الداخل، وصراع ضد طبقة الملاكين والتجار الذين انتزعت منهم سلطتهم، وصراع ضد بيزنطية وفارس - بانتظار الصراعات المديدة التي لن ينفك الإسلام يخوضها ضدّ العالم المسيحي بشكل عام. فلم يكن باستطاعة **أمة** المؤمنين التي تولّدت على هذا النحو أن تضمّ إلاّ أبناء الإسلام. فكان الذين يستطيعون حمل السلاح منهم يتحولون حكماً إلى مقاتلين في حالة تأهب دائمة، تقوم رسالتهم العليا على الذبّ عن حياض الدين وبسط سيطرته. من هنا كانت مقولة **الجهاد** (الحرب المقدسة) التي نشأت عن هذا الوضع.

لكن هؤلاء الفاتحين الذين كان القرآن يعلّمهم أن «لا إكراه في الدين»، كانوا يرون في جموع المسيحيين الذين أخضعوهم عبر مسيرتهم المظفّرة «مادة الإسلام»، على حدّ قول علي بن أبي طالب. فكانت **الجزية** تفرض على الذين

يرفضون إعتناق الدين الجديد، على نحو ما ينصّ القرآن[1].

على هذا الأساس، وُضعت النظرية الشرعية المتعلقة بوضع أهل الذمة، ثم صير إلى بلورتها وتطبيقها. فكان على السلطة الإسلامية، بموجب هذه النظرية، أن تكتفي بممارسة رقابتها على الجماعة، وبجباية الجزية المفروضة عليها، وبتأمين المساعدة والحماية لها من كل ما يمسّ حقوقها. والمصادر التي تحلّل هذا العهد القائم بين السلطة الإسلامية والطوائف الخاضعة لها، إنما تحلّله بناء على معاهدة الحماية هذه، فتأتي على ذكر **أهل الذمة** أو **الذميّين** (أي الذين هم في عهدة المسلمين وذمّتهم) أو على ذكر **أهل العهد** أو **المُعاهَدين** (أي الذين تعهّد المسلمون تجاههم). وكلها تعابير تستعملها كتب **الفقه** للدلالة على أولئك الذين خضعوا لحكم الإسلام وعاشوا ضمن ربوعه دون أن يعتنقوه كدين، كما أنها تنمّ بصورة واضحة عن الأصل السياسي أو عن الطابع الدولي الذي يحكم أوضاعهم. فمن الناحية التاريخية كان هناك إذن اتفاق ثنائي الجانب في أساس السلطة التي يمارسها الإسلام على الجماعات غير المسلمة. وهذا المصدر الوثيق لأوضاع أهل الذمة إنّما يعبّر عن واقع اجتماعي [سوسيولوجي] هو وجود طوائف من أهل الكتاب تحكمها الدولة الإسلامية بناء على عقد ينظم علاقاتها القانونية.

كان من الممكن لمبادئ الشرع الإسلامي أن تكون كافية لحكم المسيحيين في دولة لا تزال ناشئة توجّه جلّ اهتمامها لفتح العالم لا لإحكام سيطرتها على الداخل. لكن إتّساع هيمنة السلطة الإسلامية جعلها تواجه مشكلات جديدة ما انفكت تزداد تعقيداً، وهي مشكلات كانت تنشأ بالضبط عن وجود هذه الشعوب التي أخضعتها. فكانت تتطلب حلولاً لم تكن واردة في النصوص المقدسة، من قرآن وأحاديث، ولا في معاهدات الصلح - التي هي في معظمها، على كل حال، معاهدات منحولة.

(١) حول الآية القرآنية التي تنصّ على الجزية، أنظر الشرح الموجز الذي ورد في **المقدمة**.

LAU - Riyad Nassar Library

وبالتالي، فإن الفقهاء هم الذين استطاعوا، عبر انصرافهم لممارسة الشؤون الإدارية، أن يستخلصوا نظرية متكاملة لوضع أهل الذمة في ديار الإسلام. إذ نجد في كل مؤلفاتهم تقريباً فصولاً تتناول القواعد الفقهية التي تحكم الوضع المذكور. بل إنهم كرّسوا لهذا الوضع دراسات كثيرة تقتصر عليه وحده، ويستخلص من الطريقة المتّبعة في هذه الدراسات ومن الحلول التي جاءت فيها ذلك الطابع الطائفي الواضح الذي يطبع وضع أهل الذمة القانوني، بمعنى أن الحقوق التي تنصّ عليها لا تهتم بالفرد غير المسلم إلاّ على سبيل الاستثناء. فهي تعالج بالدرجة الأولى وضع أهل الذمة ككلّ بوصفهم تجمعات ينبغي أن تطبق عليهم القواعد المذكورة في ظروف متنوعة. وعلى رأسها قواعد جباية الضرائب.

ويبدو أن هذا القسم من الحقوق الإسلامية التي بلغت أوجها في أول حقبة من العصر العباسي قد ظل ينظم أوضاع الطوائف غيرالمسلمة طيلة قرون بكاملها. فلم تكن الدولة تشعر في ذلك الحين بضرورة وضع نصّ تنظيمي يضمن للطوائف المذكورة حقوقها التي كانت تتمتّع بها منذ الفتح. بل كانت هذه الضمانة تكمن في الشرع الإسلامي الذي كان القاضي يطبّقه بحقّها. علماً بأن الفقهاء كانوا يجدون أنفسهم مضطرين أحياناً إلى تذكير الحكام بضرورة الالتزام بأحكام الشرع المذكور.

B الحقوق الوضعية

خلال هذه الحقبة نلاحظ وجود مرحلتين واضحتين، وُضعت في أولاهما نصوص في الحقوق الوضعية كانت لا تزال تعمل بقاعدة الصعيدين غير المتكافئين التي ظلت مرعيّة في مجال التمييز بين المسلمين وأهل الذمة، بينما صدرت في المرحلة الثانية، أي في القرن التاسع عشر، قوانين وضعية وضعت حدّاً لهذا التمييز.

والحق أنه لم يطرأ حتى ذلك الحين أيّ ظرف سياسي من شأنه أن يحضّ

LAU - Riyad Nassar Library

الدولة على توضيح الضمانات التي يكفلها الشرع الإسلامي، فكان اليهود والمسيحيون يتابعون حياتهم الطائفية بهدوء ترتفع نسبته أو تنخفض، على حواشي المجتمع الإسلامي الذي كان يتجاهل وجودهم. وظل تاريخهم يجري، حتى العصور الحديثة، دون أن يشهد اصطدامات تذكر، باستثناء تلك الفترات النادرة كالتي حصلت في عهد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله، ولا سيما بعد ذلك خلال الحملات الصليبية وعصر المماليك(١).

كان أول نصّ من نصوص الحقوق الوضعية هو الإعلان الذي أصدره محمد الثاني بعد استيلائه على القسطنطينية، وهو نصّ يعود إصداره بالضبط لأسباب أملتها ضرورات ذلك الحين، إذ إنه يتعلق بطريقة حكم المسيحيين حسب قوانين **ملّتهم** وأعرافها. وتُجمع المصادر على القول بأن نطاق هذه الصلاحيات يكاد يكون غير محدود. إذ كان يُفترَض بطائفة الروم الأرثوذكس ـ فضلاً عن الطائفتين الأرمنية واليهودية اللتين حصلتا على نفس **البراءات** بعد ذلك بمدّة وجيزة ـ أن تتمتع بحكم ذاتي يكاد يكون كاملاً من حيث الشؤون الإدارية والتشريعية والقضائية، باستثناء الشؤون الجزائية التي كانت من صلاحيات القاضي. لكن الأمر الجوهري الذي تجدر الإشارة إليه هو التالي: ففي حين كانت معالجة أوضاع أهل الذمة تعتمد قبل ذلك التاريخ على أحكام الشريعة الإسلامية على نحو ما تطرّق إليها الفقهاء في كتاباتهم، نجد أن غير المسلمين صاروا لا ينفكّون، ابتداء من هذا الحدث، عن إثارة موضوع «الامتيازات» ـ حسب التعبير الذي درج استعماله منذ تلك الفترة ـ التي منحها الفاتح والتي تشرّع وضعهم بناءً على أخذها بالاعتبار.

لكن بداية القرن التاسع عشر شهدت، بناءً على ضغط أوروبا وعلى حاجة

(١) وقد جرت العادة أيضاً في عصر المماليك أن تُسلَّم للبطريرك (وللحبر الأعظم) وثيقة بتنصيبه تُسمى **التوقيع** وذلك قبل أن يتولّى مهامّه. وكانت هذه الوثيقة تتضمّن بشيء من التفصيل تعداداً لحقوق حاملها وواجباته. يجد المرء نماذج عن مثل هذه الوثيقة في موسوعة القلقشندي الكبيرة التي تحمل عنوان **صبح الأعشى**، طبعة القاهرة، المجلد ١٢، ص ٤٢٤ وما يليها. وقد عمل سلاطين بني عثمان بهذه العادة، وسمّوا الوثيقة **براءة**.

التجديد التي أخذ يشعر بها رجال الدولة الأتراك، تنفيذ سياسة التنظيمات التي انتقصت من أوضاع المسيحيين وحقوقهم، لكنها ثبّتتها وعزّزتها في الوقت نفسه، كما رفعت وضع الفرد المسيحي إلى مصاف الإنسان المسلم. وهكذا تحقق النصر لمبدأ المساواة عبر مسيرة طويلة كانت أبرز محطاتها التواريخ الآتية[1]:

أ) خطّ ـ همايوني الذي صدر في كلخانة، في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩، وضمن لجميع الرعايا، وبالتالي لليهود والمسيحيين:

١. التمتّع بحقوقهم الأساسية بالحياة، وبأمنهم الشخصي، وباحترام كرامتهم كبشر، وبالمحافظة على ممتلكاتهم.

٢. القيام بإصلاح ضريبي من شأنه أن يضمن فرض الضرائب وجبايتها بصورة منتظمة.

٣. وضع قواعد دائمة للتجنيد والخدمة العسكرية.

ب) خطّ ـ همايوني الصادر في ١٨ شباط ١٨٥٦، والذي كرّس وجود الطوائف المسيحية باعتبارها تجمّعات معترف بها رسمياً، لها مؤهلاتها وامتيازاتها، مما يجعلها، من هذه الزاوية، على صعيد قريب من **الأمة** الإسلامية إن لم يكن مساوياً لها.

ج) لكن دستور ١٨٧٦ هو الذي أعلن للمرة الأولى في الإسلام المساواة المدنية بين المسلمين وغير المسلمين بصورة لا تقبل الجدل، وكان بمثابة النتيجة المنطقية والمبرمة لسياسة التنظيمات التي استُهلّت في بداية القرن. ورغم أن هذا الدستور قد حرص على التذكير بالمبدأ التقليدي الذي يقول بأن السلطان يجمع في شخصه بين «السيادة العثمانية» و «الخلافة الإسلامية العليا» (المادة ٤). مما

(١) كانت هذه المحطات موضع عرض مفصّل في **المقدمة**. لذا لن نتعرض في هذا الفصل إلاّ لمجرّد التذكير بها. غير إننا أضفنا إليها بعض التوضيحات المتعلقة بالحريات العامة التي أعلن عنها دستور ١٨٧٦.

يستوجب القول بأن «الإسلام هو دين الدولة» (المادة ١١)، فإنه لم يغفل عن الإشارة إلى الحقوق والحريات الحديثة ولا عن تحديدها تحديداً واضحاً على غرار الدساتير الغربية (المواد من ٨ إلى ٢٦)، بحيث صار من المفترض بالعثمانيين أن يتمتعوا بها بلا تمييز ولا شرط، وعلى رأسها الحرية الدينية والمساواة المدنية.

غير أن هذه الحرية الدينية كانت متساوقة مع الإبقاء على النظام الطائفي بكامله:

«... وتتولّى الدولة حماية حرية ممارسة جميع العبادات المعترف بها في الامبراطورية والمحافظة على الامتيازات الدينية الممنوحة لمختلف الطوائف، شرط أن لا يؤدي ذلك إلى المسّ بالنظام العام والاعراف السليمة» (المادة ١١).

كما أعلنت المساواة المدنية هذه المرة بلا مواربة ولا تحفظ، ما عدا في المجال الديني، بالطبع:

«يتساوى جميع العثمانين تجاه القانون. ويتمتعون بالحقوق والواجبات نفسها تجاه بلادهم، شرط أن لا يمسّ ذلك بأمور الدين» (المادة ١٧).

وينجم عن هذه المساواة قبول جميع العثمانيين في الوظائف العامة، شرط «معرفتهم باللغة التركية» (المادتان ١٨ و١٩)[1].

ولا يسع المرء إلاّ أن يشير في هذا المجال إلى أن التنظيم الأساسي الذي وضع لجبل لبنان عام ١٨٦١، ثمّ استبدل بتنظيم عام ١٨٦٤، كان قد اعترف للبنانيين بالمساواة الكاملة أمام القانون. والواقع أن المادة ٥ من تنظيم ١٨٦٤

(١) في ترجمة سليم فارس الشدياق، المادة الرابعة: «إن حضرة السلطان حسب الخلافة هو الحامي لدين الإسلام وهو ملك جميع التبعة العثمانية وسلطانها». المادة الحادية عشرة: «إن دين الدولة العثمانية هو دين الإسلام. مع المحافظة على هدا الأساس، تكون حرية جميع الآديان المعروفة في الممالك العثمانية وكافة الامتيازات الممنوحة إلى الجماعات المختلفة، تحت حماية الدولة على شرط أن لا تخلّ براحة الخَلْق ولا بالآداب العمومية». وفي المادة السابعة عشرة: «يكون كافة العثمانيين متساوين أمام القانون وفي حقوق المملكة ووظائفها فيما عدا الأحوال المذهبية والدينية». (الدساتير في العالم العربي، المرجع المذكور، ص ١٥ ـ ١٦) [م].

LAU - Riyad Nassar Library

- وهي المادة نفسها التي كانت موجودة في تنظيم عام ١٨٦١ - كانت منذ ذلك الحين قد نصّت على «تساوي الجميع أمام القانون» وأعلنت في الوقت نفسه عن «إلغاء جميع الامتيازات الإقطاعية. .» التي كانت السبب غير المباشر في حصول «مجازر» عام ١٨٦٠[1].

وهكذا كان جوهر الدولة الاجتماعي [السوسيولوجي] عشيّة انهيار الامبراطورية العثمانية عبارة عن نظام طائفي أُلصقت به نظرية في الحريات الدستورية مستوردة مباشرةً من الغرب.

لا ريب في أن دستور ١٨٧٦ كان سبباً في حصول ثورة حقيقية في مجال الحق العام لتلك الدولة الإسلامية الجوهر التي كانت تمثّلها الامبراطورية العثمانية، رغم أنها لم تُحسن ولم تستطع التغلّب على العقبات المتولدة عن العادات السياسية. وقد شكّل هذا الدستور الذي عُلّق عام ١٨٧٦ وأعيد العمل به عام ١٩٠٨ منعطفاً حاسماً في عملية تحوّل الدولة الإسلامية إلى دولة حديثة. فجميع الدساتير التي شرعت الدول التي خلفت الامبراطورية العثمانية باستنانها لنفسها، ابتداءً من ١٩٢٠، كانت مبنيّة على مبدأ المساواة بين جميع أبناء الدولة. ومنذ ذلك الحين، لم يعد ثمّة وجود لتلك القاعدة المجحفة التي كانت ترعى وجود قطاعين متراتبين، قطاع المسلمين وقطاع أهل الذمّة. لكن مبدأ المساواة السياسية لم يكن له أن يقضي في تلك الدول على النظام الطائفي، وخاصة في سوريا ولبنان، وذلك بحكم اضطرار الدولة المنتدبة إلى المحافظة على وجوده.

C الحقوق الطائفية

كانت فرنسا قد عزمت منذ البداية على إعادة تنظيم سوريا ولبنان، سياسياً وإدارياً، بناءً على النظام الطائفي. فأصدرت سلسلة من النصوص التي رمت، من جهة، إلى تزويد النظام الطائفي بوضع أساسي حقيقي، ومن جهة أخرى،

(١) سنتطرق في الفصل القادم بشيء عن التفصيل إلى هذه الحقبة من التاريخ الدستوري. فضلاً عن الحقب التي سبقتها وتلتها.

إلى توسيع نطاقه ليشتمل على التجمعات الإسلامية التي لم تكن حتى ذلك الحين قد استفادت منه ولا رغبت بذلك.

وقد ساهمت الحكومات الوطنية التي تعاقبت منذ ١٩٤٣، تحت شعار استقلال لبنان وسيادة دولته، بتعزيز الاتجاه نحو تطييف الشعب اللبناني تطييفاً كاملاً. وهكذا ما فتئت تتتابع حتى أيامنا هذه سلسلة من النصوص لا تقلّ حسماً عن تلك التي صدرت في عهد الانتداب.

وكانت حصيلة ذلك جملة من الأحكام التشريعية المتفرقة والمتداخلة التي لا تزال مرعيّة حتى اليوم، ولا تزال تشكّل الوضع التنظيمي الأساسي للطوائف اللبنانية. إن دراسة هذه الأحكام تقتضي التمييز بينها وفقاً لصدورها في عهد الانتداب أو في عهد الاستقلال.

أ) في عهد الانتداب

كانت المادة الأولى من صكّ الانتداب أو ميثاقه الذي صدر عن مجلس عصبة الأمم المنعقد في لندن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٢ قد فرضت على الدولة المنتدبة وضع «تنظيم أساسي لكلّ من لبنان وسوريا»، «في غضون ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تطبيق هذا الانتداب». كما نصّت المادة ٦ من الصكّ المذكور على التزام المنتدَب بتأسيس «سستام قضائي يضمن للسكان المحليين فضلاً عن الأجانب كامل حقوقهم»، وعلى أنّ «احترام الوضع الشخصي لمختلف السكان ولمصالحهم الدينية سيكون مضموناً بالكامل. . .».

أما الذي عنته المادة ٦ «بالوضع الشخصي» فكان متعلقاً بالتنظيم الخاص لكل طائفة على حدة ومن ثمّ بالنظام الطائفي ككلّ. وهذا ما أشارت إليه المادة ٩، إذ حظّرت على الدولة المنتدَبة «كل تدخّل في إدارة مجالس الملل وإدارة الطوائف الدينية وأماكن عبادة مختلف الأديان، التي ينبغي أن تتمتّع بحصانة كاملة».

بناء على هذه النصوص عكفت الدولة المنتدَبة على إنجاز المهمّة الموكلة إليها من حيث إعادة تنظيم وضع الطوائف اللبنانية والسورية وبسط نظامها على

LAU - Riyad Nassar Library

تجمعات الأمر الواقع التي لم تكن قد استفادت من هذا النظام حتى ذلك الحين لأسباب دينية تتعلّق بالمذهب السنّي السائد.

وقد تمّت إعادة التنظيم هذه بالنسبة للبنان، أولاً عن طريق دستور ١٩٢٦، ثم بعد ذلك بعشر سنوات من خلال القرارات الخاصة الصالحة لسوريا ولبنان في الوقت نفسه، والتي اتخذها المندوب السامي باسم الدولة المنتدَبة.

١. الدستور اللبناني

وفاء لتاريخ الحريات العامة التي كانت قد أُعلنت في دستور ١٨٧٦ - ١٩٠٨ العثماني، نصّ دستور ١٩٢٦ بدوره، وفي المواد من ٧ إلى ١٥، على الحقوق الأساسية، وعلى رأسها المساواة المدنية والسياسية:

«كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم».

وضمنت المادة ٩ المتعلقة بحرية المعتقَد، والتي استعملت هذه التورية بناءً على توصية صكّ الانتداب، وجود النظام الطائفي، بل ذهبت إلى حدّ تعميمه:

«حرية الاعتقاد مطلقة. والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام. وهي تضمن أيضاً للأهلين. على اختلاف مللهم، احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية»[١].

أما المادة ١٠ التي تنص على أن «التعليم حرّ ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافِ الآداب أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب» فإنها تحرص أيضاً على التأكيد بأنه «لا يمكن أن تمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصّة» مشترطة «أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

(١) [يوسف قزما خوري، الدساتير في العالم العربي... دار الحمراء، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، ص ٤٣٨].

لكن النصّ المخصوص الذي يتعلّق مباشرة بتجلّيات النظام الطائفي، أي بـ «المذهبية»، التي تمثّل جانبه السياسي الفعلي. فهو بلا ريب نصّ المادة ٩٥ التي صيغت على النحو الآتي:

«بصورة مؤقّتة وعملاً بالمادة الأولى من صكّ الانتداب والتماساً للعدل والوفاق، تُمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة».

صحيح أن قاعدة توزيع «الوظائف العامة» بمعناها الأوسع، وبالتالي توزيع الحقائب الوزارية، قد اعتمدت «بصورة مؤقّتة» وبدون أي معيار آخر سوى الإضرار «بمصلحة الدولة»، لكن هذه القاعدة كانت تنطوي على قوة إتّساع جعلتها تجتاح كل أجهزة الدولة التي لم تعد ترتدي منذ ذلك الحين إلاّ طابع التعددية الطائفية وحسب.

ثم إن المجلس التمثيلي الذي كان موجوداً قبل الدستور والذي صوّت بالتالي عليه، كان منذ إنشائه عام ١٩٢٢ يتألف من نواب منتخبين على أساس توزيع المقاعد بين الطوائف ـ شأنه على كل حال شأنه اللجنة التشريعية التي تأسست عام ١٩٢٠ والتي عُيّن أعضاؤها هم الآخرون بناء على طوائف كلّ منهم.

وكان الدستور من جهة أخرى قد تبنّى هذه القاعدة المتعلقة بالتمثيل البرلمان للطوائف في تشكيل مجلس الشيوخ الذي أنشأه ـ قبل أن يتمّ تعديله، لهذه الجهة، عام ١٩٢٧، بإلغاء هذا المجلس الثاني - بأنه نصّ حرفياً في ٩٦ منه على أن «تُوزّع الكراسي في مجلس الشيوخ على الطوائف» حسب النسبة المحدّدة دستورياً بموجب النصّ المذكور[١].

(١) حول تاريخ الدستور وأوجه تطبيقه، يستطيع القارىء أن يراجع كتاب المؤلف، **الدستور اللبناني**... مرجع مذكور.
[تتمة المادة: «.. بالنسبة الآتية: ٥ موارنة، ٣ سنيون، ٣ شيعيون، ٢ أورثوذكسيان، ١ كاثوليكي، ١ درزي، ١ من الأقليات»].

LAU - Riyad Nassar Library

٢. القرارات الأساسية

كانت فرنسا من بداية انتدابها قد عزمت بما يتناسب مع روحية الانتداب، كما جاءت في صكّ ١٩٢٢، على صياغة وضع عام ينطبق على جميع الطوائف اللبنانية والسورية، دون تمييز بين تلك التي كانت تملك هذه البنية بحكم أقدميتها وبوصفها تجمّعات من أهل الذمة، وبين التجمعات الأكثرية التي تتألف من المسلمين السنّة أو تنتمي إلى مذاهبها المتفرعة [عن الأصل الإسلامي]. لكن الجهود التي بذلتها على هذا الصعيد ظلت تصطدم مدة طويلة بعقبتين، الأولى هي الفكرة التي كان يغذيها المسلمون بشكل عام، ومسلمو سوريا بشكل خاص، ومفادها أنهم يشكّلون صلب الدولة بالذات، والثانية هي النفور الشديد الذي كانت تشعر به الطوائف المسيحية حيال كلّ تدخّل من الدولة المنتدَبة أو من السلطات المحلّية في ما كانت تعتبره بمثابة «الامتيازات والحصانات» التي حصلت عليها منذ قديم الزمان من الخلفاء والسلاطين. وهكذا كان المسلمون والمسيحيون يمضون في متابعة حياتهم الطائفية التي تتميّز كل منها عن الأخرى: الجماهير الإسلامية ضمن الإطار العام لدولة إسلامية الجوهر بالضرورة، والجماعات المسيحية ضمن أطرها المجزّأة التي أورثتها إياها الخلافات البيزنطية القديمة.

غير أن هذه الروحية الطائفية التي كانت قد ظلت زماناً طويلاً، في لبنان، وقفاً على المسيحيين وحدهم، ما لبثت بضرب من الصدمة الإرتدادية، أن أصابت التجمعات الإسلامية أيضاً. فبعد أن انقطع السنيّون عن صلاتهم السياسية، ناهيك بالدينية، التي تربطهم بسكان الداخل العرب، بعد أن كانوا يشكلون وإياهم، منذ القدم، كتلة عاطفية واحدة، أخذوا يشعرون بالعزلة وسط الأكثرية المسيحية التي تكوّن منها لبنان عند ولادته والتي غدت مهيمنة عدداً ونفوذاً. وهكذا أصابتهم هم الآخرون تلك النزعة الفئوية التي كان المسيحيون قد جعلوها اختصاصهم في ظل الإسلام.

بالمقابل لم تجد طوائف الأمر الواقع التي كانت قد تألفت منذ قرون من الدروز والشيعة والعلويين إلاّ أن ترحّب بالاضطلاع رسمياً بهذه الهيكلية الطائفية بعد أن تكرّست أخيراً بفعل القانون. فكانت تلك مؤشرات على حالة ذهنية عامة ملائمة إلى هذا الحد أو ذاك، مما دفع الدولة المنتدَبة بعد تردد كبير ودراسات طويلة ومشاورات مع الرؤساء الدينيين، وعلى الأقلّ رؤساء الطوائف المسيحية، إلى إصدار القرار رقم ٦٠ ل.ر.، تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦، الذي أدخلت عليه تعديلات هامة بالقرار رقم ١٤٦ تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨، وهما قراران موقّعان بإمضاء الكونت داميان دو مارتل، المندوب السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان[1]. وكان هذان القراران في أساس تنظيم أوضاع الطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية في لبنان، فضلاً عن الطوائف الإسلامية التي صدرت بشأنها نصوص خاصة منذ الاستقلال بغية تنظيم حياتها الطائفية القائمة بذاتها.

(١) تجدر الإشارة إلى العمل الإعدادي الطويل الذي سبق صدور قراري ١٩٣٦ و١٩٣٨. فمنذ ١٩٢٤ كان الجنرال ويغان قد كلف لجنة مؤلفة من بعض مستشاري المندوب السامي بإعداد مشروع قانون مشترك للأحوال الشخصية. فوضعت اللجنة مشروعاً أولياً عُرض على ممثلي الطوائف الذين أجمعوا على رفضه بحجّة أنه يحدّ حدّاً كبيراً من «الحصانات والامتيازات» التي تتمتّع بها الطوائف من قديم الزمان.
ثم كان هناك مشروع آخر في عهد المندوب السامي هنري دو جوڤنيل، صدر بقرار رقم ٢٦١ تاريخ ٢٨ آذار ١٩٢٦ (ونشر في النشرة الرسمية لقرارات المندوبية السامية). وكان هذا المشروع يعهد للمحاكم المدنية بأمر البت بالنزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية، ويجعل صلاحيات المحاكم القضائية المذهبية، بما فيها المحاكم الشرعية، وقفاً على الأمور المتعلقة بالزواج (من عقد وفسخ ونفقة). وكان من المفترض أن يُستكمل هذا الإصلاح بتقنين عام للقوانين الطائفية عبر وضع تشريع مدني للأحوال الشخصية ولمؤسسة الزواج المدني. لكن الاحتجاجات التي صدرت عن جميع الطوائف كانت من الشدة بمكان بحيث اضطر ممثل الانتداب إلى إلغاء القرار بعد فترة وجيزة من صدوره.
وقد وردت هذه الوقائع في مذكرة مؤرخة بـ ١٦ آذار ١٩٣٩ رُفعت في ذلك الحين إلى المندوب السامي حول موضوع قرار ١٩٣٦، وكان واضعها الكولونيل جيناردي الذي كان في ذلك الوقت مستشاراً للأوقاف والشؤون الإسلامية لدى المندوب السامي. وكان قد اعطى نسخة منها لمؤلف هذا الكتاب..

القرار رقم ٦٠ ل.ر. المعدّل بالقرار رقم ١٤٦ ل.ر.

كان هذا النصّ الأساسي ذو طبيعة تشريعية شأنه شأن معظم القرارات التي كان يتّخذها، في عهد الانتداب، ممثّل الدولة المنتدَبة بناءً على صكّ الانتداب[1].

يتألف القرار رقم ٦٠ ل.ر. عام ١٩٣٦، من خمسة وعشرين مادة، بينما يتألف القرار ١٤٦ ل.ر. الصادر عام ١٩٣٨، من تسعة وعشرين مادة جاءت لتعدّل أحكام القرار الأصلي. ويشكّل هذان القراران معاً القانون الأساسي الذي ينظّم اليوم وجود الطوائف غير المسلمة في لبنان ويعيّن طريقة اشتغالها.

إن هذا القانون الذي يضمّ قراري ١٩٣٦ و١٩٣٨ معاً يقسم الطوائف إلى فئتين متميزتين: «طوائف الأحوال الشخصية» و «طوائف الحق العام».

أما طوائف الأحوال الشخصية فهي توصف أيضاً، بموجب القرارين، بأنها «طوائف تاريخية». إنها الطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية التي كانت قائمة، من حيث التاريخ ومن حيث النصوص التشريعية المرعيّة الإجراء، قبل صدور القرار الأول.

ويأتي الملحق الأول للقرار رقم ٦٠ ل.ر. على مقدار هذه الطوائف حصراً، فيقول إنها ثلاثة أنواع: الطوائف المسيحية والطوائف الإسلامية والطوائف الإسرائيلية، على نحو ما ورد فيه.

والنصّ [الملحق] لا يصف الطوائف المسيحية بأنها طوائف بل يصفها بأنها بطريركيات، ويستعمل للطائفة اللاتينية مجرّد كلمة كنيسة، بينما يسمّي الطوائف الإسلامية والطوائف الإسرائيلية باسمها كطوائف. ولا يتّخذ هذا الفرق في التعبير دلالة إلاّ من حيث الدور الطاغي الذي تلعبه البطريركية بما هي مؤسسة كنسيّة ضمن كل طائفة من الطوائف الشرقية.

(١) سنلقي بعض الأضواء على الصلاحيات التي يمارسها المندوب السامي، في الفصل الثاني من القسم الثاني حيث نتطرق لتنظيم الإدارة الإنتدابية.

- هكذا تشتمل الطوائف المسيحية حسب التعداد والوصف المعطى لكلّ منها على البطريركيات الآتية: البطريركية المارونية، البطريركية الروم الأرتوذكسية، البطريركية الكاثوليكية الملكية، البطريركية الأرمنية الغريغورية (الأرتوذكسية)، البطريركية الأرمنية الكاثوليكية، البطريركية السريانية الأرتوذكسية، البطريركية السريانية الكاثوليكية (كذا) الطائفة الشرقية (النسطورية)، البطريركية الكلدانية، فضلاً عن «الكنيسة اللاتينية»[1]. ومن الملاحظ أن الملحق المذكور لم يأتِ في هذا التعداد على ذكر الطائفة البروتستانتية، لذا صُحّح هذا السهو في قرار ١٩٣٨ الذي نصّ في المادة ٢٨ منه على أن «الطائفة البروتستانتية هي داخلة في الملحق ١ من القرار رقم ٦٠ ل.ر. الصادر بتاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦...».
- أما الطوائف الإسلامية فتضمّ الطوائف: السنيّة والشيعية (الجعفرية) والعلوية والإسماعيلية والدرزية، على حدّ تسميتها في الملحق.
- وأما الطوائف الإسرائيلية فتتألف، على حدّ قول الملحق، من كنيس حلب وكنيس دمشق وكنيس بيروت.

إن القرار رقم ٦٠ ل.ر. يُنعم بالاعتراف الشرعي على كل هذه الطوائف التاريخية أو ذات الأحوال الشخصية، وفقاً للشروط التي تنصّ عليها المادة الأولى منه:

«إن الطوائف المعترف بها قانوناً كطوائف ذات نظام شخصي هي الطوائف التاريخية التي حُدّد تنظيمها ومحاكمها وشرائعها في صكّ تشريعي».

مما يعني إضفاء صفة الشخص المعنوي على كلٍّ من هذه الطوائف، لكنه يعني أيضاً تخويلها حق التدخل تشريعياً باعتبار أن هذا الحق كان سابقاً على تطبيق الاعتراف الرسمي بها. والمادة الرابعة من القرار تأتي بوضوح على ذكر هذا الشرط، إذ تفرض على الطائفة المعنيّة «أن تعرض للفحص على السلطة

(١) نشير إلى أن القرار المذكور هو الذي استعمل هذه التسميات. كذلك هو الذي سمّى الطوائف غير المسيحية.

LAU - Riyad Nassar Library

الحكومية نظاما مستخلصاً من النصوص التي تُدار الطائفة بموجبها»، ويفترض بالنظام المذكور أن يحتوي، حسب ما جاء في المادة الرابعة المذكورة، بياناً بمراتب الرؤساء والموظفين الدينيين وطريقة تعيينهم وصلاحياتهم. فضلاً عن تكوين وصلاحيات المجامع الكنسية [السينودوسات] ومجامع الكرادلة [الكونسيستوارات] والمجامع الدينية [الكونسيلات] والمحاكم واللجان، إلخ[1]... والصلاحيات المختصة بالمحاكم الدينية وقواعد أصولها الإجرائية، والتشريع المتعلق بالأحوال الشخصية، وطريقة تدبُّر الممتلكات الطائفية، بل حتى «تعاليم الطائفة الدينية والواجبات الأدبية المفروضة على المنتمين إليها». أما أحكام القرارات الأخرى فتتعلّق بطريقة اشتغال الطائفة من الداخل وبانتقال أحد أبنائها إلى طائفة أخرى وبعلاقاتها مع الدولة، إلخ.

لا حاجة بنا إلى القول إن الشرط الذي وضعته المادة الرابعة للاعتراف الشرعي بالطوائف التاريخية لم يتنفّذ على الإطلاق. فقد حالت دون تنفيذه حرب ١٩٣٩. لكن بوسع المرء أن يتساءل عما إذا لم يكن فرضه ضرباً من الوهم أو التوهّم. فالواقع أنه كان من المستصعب أن تعمد كل طائفة إلى صياغة «تعاليمها الدينية» على شاكلة مواد قانونية، بل كان من المستصعب أيضاً أن تحدّد قواعد السلوك الأدبي الذي يُفترض بالمنتمين إليها أن يتقيّدوا بها. ناهيك بأن العقبة كانت مستحيلة التجاوز بالنسبة للطوائف التي تحول باطنيتها دون الإفصاح عن معتقداتها، كالدروز والعلويين والإسماعيليين. لذا بقي هذا الشرط الذي ربط به القرار رقم ٦٠ ل.ر. موافقة السلطة، عن طريق التشريع، على نظام الطوائف التاريخية، حرفاً ميتاً كما يُقال. وقد أدّى ذلك إلى هذه النتيجة التعيسة من أن قراري ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ لا يطبقان اليوم - على المسيحيين والإسرائيليين وحدهم - إلاّ بمقدار ما يتبيّن أن أحكامهما متفقة من الناحية المنطقية مع النصوص التشريعية والتنظيمية الأخرى التي صدرت منذ الاستقلال.

---

(١) [في المادة المذكورة: «تشكيل المجامع والمحاكم والمجالس واللجان الخ... وصلاحية كل منها».].

أما الفئة الثانية من الطوائف، أي طوائف الحق العام، فقد كانت بدعة من بدع الانتداب. إذ إن الحقوق العثمانية لم تكن تدري إن لمثل هذه الطوائف وجوداً. وقد شاء المشرّع الانتدابي من وراء ذلك أن يقدّم للبنانيين والسوريين ممّن لا ينتمون إلى أية طائفة ـ وهذا أمر من بنات الخيال، لا علاقة له بالواقع الملموس ولا يمكن أن يكون له علاقة ـ أو ممّن يرغبون، على الأقل، بترك الطائفة التي وُلِدوا فيها ليتبنّوا عقيدة أو منحى أخلاقياً من اختيارهم، وسيلة تمكّنهم من عيش حياة مجتمعية، طائفية هي الأخرى، وقد جاء التعريف بهذا الضرب من الطوائف، في المادة ١٤ من القرار رقم ٦٠ ل.ر. على النحو الآتي:

«إن الطوائف التابعة للقانون العادي تنظم شؤونها وتديرها بحرية ضمن حدود القوانين المدنية».

ثم تنصّ المادة ١٥ على ضرورة إصدار قرار شكلي للاعتراف بهذه الطوائف، أقرب ما يكون إلى القرار الإداري ـ إذ إن النصّ لا يحدّد أبداً أن هذا القرار يجب أن يكون تشريعياً، على نحو ما حدّد بالنسبة للتصديق على وضع الطائفة التاريخية التنظيمي ـ ويلي ذلك سائر الأحكام الأخرى التي ترمي إلى تنظيم هذا الطراز الجديد من الجمعيات الطائفية وكيفية اشتغاله ـ الأمر الذي لم يكن له أيّ أثر في الممارسة اللاحقة[1].

---

(١) بهذا الصدد نستطيع أن نذكر على سبيل المثال، وهو مثال وحيد على ما يبدو، الترخيص رقم ٨١٢ الذي أعطاه وزير الداخلية بتاريخ ٩ حزيران ١٩٤٤ لجمعية من هذا الطراز كانت تحمل اسم «الطائفة الأرثوذكسية لدعم المهاجرين الروس إلى بيروت»، وهي طائفة كفّت عن الوجود. كما تدلّ الدلائل، منذ الحرب العالمية الثانية. وثمة حالة أخرى قد يكون من المفيد ذكرها وهي حالة المونسنيور جهشان الذي كان قد حصل من وزارة الداخلية على اعتراف به كـ«مطران للطائفة والكنيسة الكاثوليكية الرسولية، البدائية، الأرثوذكسية الأنطاكية» (كذا). وقد صدر عن مجلس شورى الدولة قرارا بتاريخ ١٥ شباط ١٩٦٨، تحت الرقم ٢٤٦، بإلغاء هذا الاعتراف وعلّل الإلغاء بأن الطوائف المعترف بها رسمياً في لبنان هي تلك التي حدّد القرار رقم ٦٠ تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ عددها وصلاحياتها حصراً. مما يستوجب استخلاص نتيجة ضمنية مفادها أن طائفة المونسنيور جهشان التي تكونت بوصفها من طوائف الحق العام

LAU - Riyad Nassar Library

كان المندوب السامي، إذ صمّم على أن لا يتدبّر النظام القانوني للطوائف اللبنانية والسورية إلاّ بموجب الأحكام التشريعية التي اتخذها، يعتزم ضرب الصفح عن الماضي ضرباً مبرماً. ويستخلص ذلك من القرار رقم ٦١ ل.ر. الذي صدر بتاريخ واحد مع القرار رقم ٦٠. والواقع أن المادة الأولى من القرار رقم ٦١ ل.ر. تنصّ على أنّه:

«ابتداءً من إذاعة النصوص المختصّة بتصديق نظام الطوائف المعترف بها يبطل مفعول أحكام القوانين والإدارات وقرارات المفوض السامي أو الحكومات المحلية في جميع المواد المنصوص عليها في دستور كل طائفة من هذه الطوائف».

وبما أن إذاعة «النصوص المختصّة بتصديق نظام الطوائف المعترف بها» لم تحصل أبداً، فإن بوسع المرء أن يستنتج بناءً عليه أن جميع القرارات التشريعية والتنظيمية التي نصّ عليها القرار رقم ٦١ ل.ر. تظل سارية المفعول.

غير أن ذلك لا يحول دون القول بأن هذه القرارات الفرنسية المنشأ قد عصفت عصفاً حقيقياً بالنظام الطائفي الموروث من الإسلام والامبراطورية العثمانية. ويتضّح مفعولها المذكور في ناحيتين على الأقل:

فقد توصلت قرارات ١٩٣٦ - ١٩٣٨ إلى جعل مبدأ المساواة، على الصعيد المجتمعي، بين الأقليات المسيحية - واليهودية - وبين الأكثرية الإسلامية مساواة فعلية. إن المساواة المدنية والسياسية تعود في تركيا إلى دستور ١٨٧٦ - ١٩٠٨، وفي سوريا إلى دستور ١٩٢٠ الذي صوّت عليه المؤتمر السوري في عهد الملك فيصل، وفي لبنان إلى دستور ١٩٢٦ اللبناني. لكن هذه المساواة لم تكن تنطوي بالضرورة على المساواة المجتمعية بين الطوائف والأديان. وهي وحدها الكفيلة بوضع حدّ للخط التراتبي الذي كان يفصل منذ قرون بين أهل

= كان بوسعها أن تحصل على اعتراف بوجودها الشرعي عن طريق القرار الإداري. لكن القضاء اعتبر منذ ذلك الحين أنه لا يمكن لأية طائفة جديدة أن توجد إلاّ بناءً على قانون، الأمر الذي لا يبدو أنه يتلاءم مع روحية المادة ١٤ المشار إليها أعلاه.

LAU - Riyad Nassar Library

الذمة وطائفة الإسلام البارزة. وقد كان لقرارات الدولة المنتدبة أن تسوّي، من هذه الناحية، بين هذين الشطرين اللذين يؤلفان المجتمع ككل.

كما كان للقرارات المذكورة فعل ثوري أشد من ناحية حرية المعتقد إذ جعلتها حرية مطلقة. لقد كانت حرية المعتقد، في تاريخ الفتح العربي والشعوب الإسلامية، مبدأ من مبادئ الشريعة لا يجوز المساس به. وقد حظي هذا المبدأ، في واقع الأمور، باحترام يكاد يكون كاملاً. لكن الحرية المذكورة لم تكن ترتدي على الدوام إلاّ طابعاً سلبياً، بمعنى أنها كانت تشكّل عائقاً يحول بين السلطات العامة وبين ممارستها لأدنى ضغط على أهل الذمة من أجل إكراههم على اعتناق الإسلام. مقابل ذلك، كانت الشريعة تنتصب حاجزاً منيعاً في وجه أيّ تحوّل بالاتجاه المعاكس. إذ إن المرتدّ المسلم يحكم عليه، من حيث المبدأ، بالموت[1].

لقد وضع القرار رقم ٦٠ل.ر. حدّاً لهذا الوضع الناشز، إذ نصّت المادة ١١ منه على ما يأتي: «كل من أدرك سنّ الرشد وكان متمتعاً بقواه العقلية يمكنه أن يترك أو يعتنق طائفة ذات نظام شخصي معترف بها ويكون لهذا الترك أو الإعتناق مفعوله المدني ويمكنه أن يحصل على تصحيح القيود المختصة به في سجل النفوس، وذلك بأن يقدّم إلى دائرة النفوس في محل إقامته صكّاً يحتوي على تصريح بإرادته هذه وعند الاقتضاء على شهادة قبول من السلطة ذات الصلاحية في الطائفة التي يعتنقها».

وفي ذلك تأسيس لحرية المعتقد وبالتالي لحرية الانتقال بالاتجاهين[2].

(١) نظرياً، على الأقل. إذ أننا نجد في لبنان عدداً كبيراً من العائلات الإسلامية الأصل. والمثل البارز على ذلك هو آل شهاب الدين يشكلون عائلة كبيرة لا تزال تضمّ حتى الآن فرعاً مارونياً في لبنان، وفرعاً مسلماً سنياً ينتشر أبناؤه في لبنان وفي دمشق بل حتى في قرى قريبة من حلب.

(٢) بالإضافة إلى تجميد العمل بحرية الانتقال من طائفة إلى أخرى بالنسبة للطوائف الإسلامية على أثر صدور القرار رقم ٥٣ المشار إليه في النصّ، أصبحت هذه الحرية اليوم محصورة جداً بالنسبة للطوائف الكاثوليكية. والواقع أنه منذ أصدر البابا عام ١٩٥٨، لم يعد الانتقال «من

وبهذا المعنى تكون أهمية قرارات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ كبيرة بالفعل. لذا لم يكن لها أن تمرّ مرور الكرام ولا أن تُطبَّق بدون استثارة انفعالات عميقة في أوساط الجماهير الإسلامية.

القرار رقم ٥٣ ل.ر. تاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩

لكن ما يدعو إلى العجب هو أن ردة الفعل المنتظرة لم تحصل إلاّ عام ١٩٣٨ على أثر إصدار القرار رقم ١٤٦ ل.ر. بتاريخ ١٨ تشرين الثاني. ويتفسّر ذلك بالوضع السياسي العام الذي كان سائداً في ذلك الحين في دمشق. فمعاهدة التحالف والصداقة الفرنسية ـ السورية كانت قد وقّعت في ٩ أيلول ١٩٣٦. ثم أُردفت في ١٣ تشرين الثاني بمعاهدة مشابهة إن لم تكن مماثلة بين فرنسا ولبنان. وكانت هاتان المعاهدتان ترميان إلى إحلال نظام استقلال تدريجي محل الانتداب. لكن البرلمان أظهر بعض التلكؤ في إقرارهما، في باريس، بناءً على ضغوط من بعض عناصر الإكليروس المحلي وبعض الجماعات الفرنسية ذات المصالح الاقتصادية. وقد سعت الحكومة السورية، عبثاً، إلى تضمين معاهدتها التي كان يبدو أنها تشكّل خطراً على «حقوق فرنسا التاريخية» في المشرق ـ حسب العبارة التي كانت شائعة في ذلك الحين ـ ضمانات جديدة كان الكي دورسيه يطلبها منها بين الحين والآخر. فصارت تخشى تنحيتها واستبعادها بعد أن كانت قد رحّبت بعقد المعاهدة. هذه هي الحالة الذهنية العامة التي وقع عليها في دمشق نبأ القرار رقم ١٤٦.

فقد لاحظ مسلمو سوريا عندئذ وجوده، كما لاحظوا في خضمّ اهتمامهم

= طقس (يعني طائفة) شرقي كاثوليكي إلى طقس شرقي كاثوليكي آخر» أمراً معترفاً به إلاّ إذا سبقه ترخيص واضح من الكرسي الرسولي. وهذا أمر شبه مستحيل نظراً للمعارضة التي يبديها البطاركة حيال أي انتقال من هذا النوع. أنظر للمؤلف، حول هذا الموضوع، **الدستور اللبناني**... المرجع المذكور، ص ١١٢ والهامش ٣.

المستجدّ وجود القرار رقم ٦٠ ل.ر. الذي صدر عام ١٩٣٦[1]. غير أن معارضتهم لم تصبح شديدة إلاّ في العام التالي، وبالضبط عندما أخذ يتلاشى لديهم كل أمل بتوقيع فرنسا على المعاهدة. في ذلك الحين كان هتلر يجتاح تشيكوسلوفاكيا وكانت غيوم الحرب المحتومة تتلبد فوق أوروبا. وخرجت جموع المدن السورية تعبّر عن استيائها. وأعلن علماء دمشق أن المسلمين لا يسعهم أن يكونوا طائفة كسائر الطوائف. بل إنهم شعب الدولة بالذات. وفي لبنان أعربت التجمعات الإسلامية عن تضامنها مع أبناء دينها في الداخل. فلم يجد غبرييل بويو الذي خلف الكونت دو مارتل منفذاً لهذه العاصفة الوشيكة الهبوب إلاّ بتعليق المفعول الإجرائي لقرارات ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨ تجاه المسلمين بشكل عام. فكان القرار رقم ٥٣ ل.ر. تاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩ الذي نصّ في مادته الأولى:

«إن القرار رقم ٦٠ ل.ر. الصادر في ١٣ آذار سنة ١٩٣٦ بتحديد نظام الطوائف الدينية، والقرار رقم ١٤٦ ل.ر. الصادر في ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ بتحوير وتقييم القرار رقم ٦٠ ل.ر. لا يطبقان على المسلمين ويظلان غير مطبقين عليهم».

(١) والحق أن الحكومة السورية التي كان يرأسها عطا الأيوبي كانت قد وجّهت بضغط من العلماء في دمشق رسالة إلى المندوب السامي، الكونت دو مارتل، بتاريخ ٢٠ أيار ١٩٣٦، تطالبه فيها بسحب قرار ١٩٣٦ أو على الأقل، بعدم تطبيقه على المسلمين. وقام مفتي بيروت في ذلك الحين الشيخ توفيق خالد، بالمسعى نفسه في رسالة وجهها إلى ممثل الانتداب بتاريخ ٧ أيار ١٩٣٦.

لكن الاحتجاجات لم تبلغ أوجها إلاّ عام ١٩٣٨ على أثر صدور القرار ١٤٦ ل.ر. ويذكر الكولونيل جينادري في المذكرة المشار إليها أعلاه أن علماء سوريا «يرفضون الفكرة القائلة بأن من الممكن وضع المسلمين السنيّين على قدم المساواة مع الطوائف الأخرى أو حتى اعتبارهم بمثابة طائفة من طوائف الدولة. فهم يسلّمون بالطابع الإسلامي لسوريا تسليمهم بالعقيدة التي لا تناقش، إذ أن ذلك يؤمن لهم الاحتفاظ بمكانتهم التقليدية البارزة وبامتيازاتهم، ولا سيما تلك التي تضمن لهم حماية حقوق الأقليات ورعايتها بغية صيانتها من كل ما يتهدّد حريتها الدينية والمجتمعية».

فكان ذلك حرماً قاطعاً قضى بضربة واحدة على قرارات ١٩٣٦ و١٩٣٨ التنظيمية الأساسية بالنسبة لما يتعلق بالطوائف الإسلامية. من سنية وشيعية وعلوية ودرزية وإسماعيلة، فلم يبقَ ضمن نطاق هذه القرارات إلاّ الطوائف، التاريخية بالفعل، المتكونة من المسيحيين والإسرائيليين(١).

لكن الاتجاه نحو التطييف كان في لبنان أقوى من الاحتجاجات. فكان إن تكرست التجمعات الإسلامية فيه طوائف، كالطوائف الأخرى، عبر سلسلة من القوانين المتفرقة التي صدرت في عهد الاستقلال.

ب) منذ عهد الاستقلال

منذ العام ١٩٤٣ ظهر في لبنان تياران متضاربان، الأول ظهر في مستهل العام المذكور وكان يعد وعداً قاطعاً بإلغاء المذهبية، والثاني ظهر بعد ذلك بقليل عندما بلغ النظام الطائفي أوج اكتماله بسبب السياسة التي اتّبعتها حكومات الاستقلال وبناءً على القوانين الوضعية التي رأت النور في ظل الحكومات المذكورة، فتعزّزت بناه واشتملت على الطوائف الإسلامية.

في البيان الوزاري الذي تلاه رياض الصلح أول رئيس للحكومة في عهد الاستقلال، بتاريخ ٧ تشرين الأول ١٩٤٣، جاء ما يلي:

«ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها. فإن هذه القاعدة تقيّد التقدّم الوطني من جهة وتشوّه سمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات

(١) مما يجعل مطالبة العلويين في لبنان المجتمعين بصورة رئيسية في طرابلس وجوارها، بالتمتّع بتمثيل معين في مجلس النواب أمراً غير مقبول من الناحية القانونية. إذ أن حلّ هذه المشكلة التي ما فتئت تطرح من حين إلى آخر لا يمكن أن ينشأ إلا عن الاعتراف الشرعي بطائفتهم. ويتمّ هذا الاعتراف إمّا بصورة مباشرة وإمّا ضمنية بناءً على النصوص الاشتراعية التي تتناول تنظيم الطائفة العلوية على غرار ما حصل بالنسبة للطوائف السنيّة والشيعية والدرزية (أنظر ما سيأتي).

الروحية المتعدّدة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للبنان. إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان. وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن اللّه. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون، تمهيداً وإعداداً، حتى لا تبقى نفس إلاّ تطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القوي الخطير»(١).

كان من الواضح والجليّ إذن أن هناك تعهّداً بالعمل على إلغاء المذهبية بصورة تدريجية. وقد استعيد هذا التعهّد من جديد من قبل الحكومة الصلحية الثانية، في بيانها الوزاري بتاريخ ٣ تموز ١٩٤٤:

«... فهنالك قيود داخلية تعوق لبنان عن السير إلى الأمام بالسرعة التي يستطيعها. ولعلّ أوثق هذه القيود النظام الطائفي. وقد زادتنا تجارب الحكم في الأشهر التسعة الأولى معرفةً بثقل هذا القيد.

لذلك ستكون الطائفية أول ما نعالجه في أوضاعنا. ولن نكتفي في معالجتها بالعمل في الحقل القانوني بل سيكون علاجنا لها أعمق إذ نعمل على استئصالها من النفوس».

لكن السياسة الطائفية التي انتهجتها كل الحكومات التي تألفت منذ عهد الاستقلال كانت تسير بالاتجاه المعاكس تماماً. فلم تفكر أيٌّ منها، ولو من باب

(١) [يقول المؤلف في هذا الهامش أنه هو الذي ترجم النصّ العربي إلى الفرنسي، وكذلك الوثائق الأخرى المماثلة في متن كتابه].

إنقاذ المظاهر، باتّخاذ التدابير اللازمة والمتلائمة مع تحقيق هذه المهمّة التي لا شك في أنها مهمّة جسيمة في بلد تقوم كلّ هيكليّته من حيث أسسها على عناصر طائفية.

وقد احتفظ الدستور بكامل أحكامه السابقة. حتى إن المادة ٩٥ الشهيرة التي لم يكن من المفترض بها أن توجد إلاّ لفترة مؤقتة. لم تتعدّل - بمناسبة تعديل الدستور في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ لتحريره من آثار الانتداب ومن ثمّ الشروع بعملية الاستقلال - إلاّ من حيث إتيانها على ذكر صكّ الانتداب. فظلت منذ ذلك الحين على صيغتها الحالية التي تقول:

«بصورة مؤقّتة والتماساً للعدل والوفاق تُمثَّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة».

وبما أن الغاية المرجوّة كانت تقتصر منذ ذلك الحين على نزع الطابع «المؤقّت» عن هذا النصّ، فقد سعت السياسة الاشتراعية المتّبعة إلى تعزيز العمل به دائماً. هكذا أُدخلت في عهد اللواء فؤاد شهاب، ومن ضمن «الإصلاحات» التي حصلت في ذلك العهد عام ١٩٥٩، مادة مستجدة على نظام الموظفين الجديد الذي وضع بناءً على المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩، هي المادة ٩٦ التي تقول:

«تُراعى في تعيين الموظفين أحكام المادة ٩٥ من الدستور».

وهكذا تتابعت النصوص الاشتراعية بلا انقطاع يحدوها همّ إطلاق العنان لنزوع الطوائف نحو تحقيق كل قواها الكامنة، بغية رفع الطوائف المذكورة إلى مصاف الكيانات القائمة بذاتها. فتكوّنت على هذا النحو حقوق وضعية هي التي تدبّر أمورها اليوم ضد الإطار المخصوص الذي ترسمه لكلّ منها. وتألفت هذه الحقوق من فرعين من القوانين، يتعلق أحدهما بالطوائف المسيحية والطائفة

الإسرائيلية، ويتعلّق الآخر بالطوائف الإسلامية. مع الأخذ بالاعتبار أن القوانين المتعلقة بطوائف الفئة الأولى قد اعترفت لها باستقلاليتها التامة بالنسبة لكل ما يتّصل بتنظيمها الداخلي وبحياتها الطائفية، بينما أبقت القوانين المتعلقة بالفئة الثانية على الطابع الدَوْلي [من دولة] لسلطات الطوائف الإسلامية القضائية، وبالتالي، على دفع رواتبها من الميزانية العامة، تاركة لهيئاتها، في الوقت نفسه، جميع الامتيازات والحصانات التي تتمتّع بها مثيلاتها في الأديان الأخرى.

وهكذا فإن النظر في هذه القوانين ينبغي أن يتمّ عبر النظر في كلٍّ من نوعيهما على حدة، فننظر أولاً في القوانين المتعلقة بالطوائف المسيحية والطائفة اليهودية، ثم ننظر بعد ذلك في القوانين المتعلقة بالطوائف الإسلامية.

I حقوق الطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية

تتألف حقوقها اليوم، وهي حقوق طائفية بالتحديد، من سلسلتين من القوانين الوضعية: فهناك من جهة قوانين يمكن وصفها بأنها تنظيمية أساسية لأنها تتدبّر وجود هذه الطوائف وطريقة اشتغالها. وهناك من جهة أخرى قواعد للأحوال الشخصية بمعناها الفعلي متصلة بها بالذات ونابعة من تشريعاتها الداخلية باعتبارها نتاجاً من نواتج أعرافها التقليدية.

A. القوانين الأساسية

وعددها اثنان: القرار رقم ٦٠ ل.ر. تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ المعدّل بالقرار رقم ١٦٤ ل.ر. تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨ - وهما لا يزالان ساريا المفعول رغم زوال الانتداب الذي صدرا في عهده - وقانون ٢ نيسان ١٩٥١ الذي لا يبدو أن له علاقة واضحة بهذين القرارين. لقد جاء هذا القانون كنتيجة لضرب من العهد السياسي مع الرؤساء الدينيين للطوائف المسيحية، بحيث أتاح على الأرجح الحصول على موافقتهم الضمنية على التعديل الظرفي الذي أُدخل

LAU - Riyad Nassar Library

عام ١٩٤٨، على المادة ٤٩ من الدستور، تجويزاً لإعادة انتخاب الشيخ بشارة الخوري لرئاسة الجمهورية بصورة استثنائية ولمرة واحدة[1]. وهذا ما يفسّر الطابع غير الاعتيادي للامتيازات التي أقرّها هذا النصّ للطوائف المسيحية، وعن طريقها للطائفة الإسرائيلية، أي، في الواقع، للمراتب الدينية التي تتولى شؤون الطوائف المذكورة.

قانون ٢ نيسان ١٩٥١

يحمل هذا القانون عنوان «قانون تصديق القانون المختصّ بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية للطوائف المسيحية والطوائف الإسرائيلية»، وهو عنوان معبّر عن مضمون أحكامه وعن طريقة التصويت التي اعتُمدت من أجل تبنّيه. إنه عبارة عن مشروع قانون جرت الموافقة عليه دفعة واحدة بدون أيّ تداول بشأنه من قبل مجلس النواب، وبمادة وحيدة، تلاها نصّ هذا المشروع المؤلف من ثلاثة وخمسين مادة، وذلك بعد أن أدخلت عليه اللجنة البرلمانية لشؤون الإدارة والعدل بعض التعديلات الطفيفة.

تحدّد المادة الأولى من هذا القانون الغاية المرجوّة منه وحقل تطبيقه على النحو الآتي:

«يختصّ هذا القانون بتحديد صلاحيات المراجع المذهبية لجميع الطوائف المسيحية والطائفة الإسرائيلية وتنفيذ أحكامها وحلّ الخلافات التي تنشأ فيما بينها أو بينها وبين سائر المراجع المذهبية أو المحاكم المدنية اللبنانية.

أما هذه الطوائف فهي:

الطائفة المارونية

(١) أنظر ما ورد في **خاتمة** هذا الكتاب حول هذا التعديل وعلاقته بـ «الميثاق الوطني». والحقيقة أن قانون ١٩٥١ كان قبل ذلك موضع نقاشات طويلة بين الرئيس بشارة الخوري ورؤساء الطوائف المسيحية. وقد وضع مشروع قانون بهذا الصدد منذ العام ١٩٤٥. ونشرت **المجلة القضائية** (صادر) عرضاً لحيثياته (المجلد ٢٧، العام ١٩٤٥، ص ١١٦ وما يليها).

طائفة الروم الأرتوذكسية

طائفة الروم الكاثوليكية الملكية

الطائفة الأرمنية الغرغورية ـ أرتوذكسية

الطائفة الأرمنية الكاثوليكية

الطائفة السريانية الأرتوذكسية

الطائفة السريانية الكاثوليكية

الطائفة الشرقية النسطورية (كما تعدّل بقانون ٢١/١٢/٦٢)

الطائفة الكلدانية

الطائفة الإنجيلية

الطائفة الإسرائيلية».

والأرجح أن هذه اللائحة المؤلفة من الطوائف الاثنتي عشرة التي ينطبق عليها قانون ١٩٥١، تستعيد حرفياً تعداد الطوائف المسيحية والإسلامية واليهودية كما جاء في القرار ٦٠ ل.ر. المعدّل بالقرار رقم ١٤٦ ل.ر. غير أنها تظل ذات فائدة نظراً لعدم تطبيق هذين القرارين ـ بعدما جُمد العمل بهما بموجب القرار رقم ٥٢ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٣٩ ـ على الطوائف المستفيدة من هذا القانون. لكن قانون ١٩٥٢، خلافاً لما يُفهم من عنوانه، لا يقتصر على تنظيم صلاحيات السلطات الطائفية القضائية المسيحية واليهودية، بل إنه يحتوي كذلك على عدد من الأحكام بتنظيم الوضع الأساسي لهذه الطوائف، وهي أحكام تصبح بالتالي قابلة للتطبيق إلى جانب القواعد على نصّ عليها القراران رقم ٦٠ ل.ر. و١٤٦ ل.ر. تحت طائلة التعارض المحتمل بين هاتين الفئتين الشريعيّتين. إن الصلاحيات المخوّلة لهذه الطوائف تشتمل بشكل عام على كل ما يمتّ بصلة إلى الأحوال الشخصية بأوسع معانيها، أي ما يتعلق بالعائلة من حيث تكوينها ووجودها واستقرارها، وبالتالي من حيث ما يتّصل بها من أمور الخطبة والزواج والبنوّة والتبني والسلطة الوالدية وحفظ الأولاد القاصرين

LAU - Riyad Nassar Library

وتربيتهم وتوزُّع النفقة بين الزوجين وتقديرها بالنسبة للأحوال والفروع والوصاية على القاصر وممتلكاته (المواد من ٢ إلى ٦).

بالإضافة إلى أمور الأحوال الشخصية خوّل قانون ١٩٥١ السلطات الطائفية صلاحيات عامة بالنسبة لكل ما يتعلق بالأوقاف الدينية والتبرعات الخيرية (المادة ٧) والكنائس والكنانيس والأديرة والصوامع والمدافن ومؤسسات الرعاية المجتمعية والتربية والتعليم، «وكل ذلك وفقاً للقوانين والأنظمة العامة المرعية الإجراء» (المادة ٨)، وإحصاء المواريث العائدة للوريث القاصر، وأهليّة رجال الأكليروس والرهبان والراهبات للإرث والتوريث والحكم بإعلان وفاتهم وكيفية توزيع تركاتهم (المادة ٩) وتقرير الأنصبة الإرثية المتعلقة بهم (المادة ١٠) وتنظيم وتصديق الوصيّات بشكل عام وخاصة تنظيم وتصديق وصيّة رجال الإكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين والحكم بصحّتها ووجوب تنفيذها (المادة ١١)، كما تحكم المحاكم المذهبية «بالرسوم والمصاريف المبيّنة في قانون الطائفة الداخلي» و «بالعطل والضرر وبدل أتعاب المحاماة في الدعاوي التي تدخل ضمن اختصاصها» (المادة ١٣).

وطبيعي في ظل هذه الشروط - وهذا ما يحرص النصّ على ذكره - أن يكون من صلاحية الطوائف «رؤية الدعاوى المتعلقة بالعقائد الدينية أو بمنازعات رجال الإكليروس والرهبان والراهبات والحاخامين» فضلاً عن «الخلافات التي تتكون في ما بينهم وإنزال العقوبات التي تفرضها القوانين الدينية»، على أن يتمّ كل ذلك بالطبع «دون أدنى مساس بحقوق السلطات العامة المعيّنة بالقوانين المدنية والجزائية» (المادة ٢٠).

أما الزواج فهو يشكّل بحكم وظيفته الرئيسية في المجتمع، ذلك المحور الذي تتمحور حوله هذه الشبكة المعقدة من الصلاحيات والأحكام دائماً وأبداً، وهكذا تتناول أحكام القانون (المواد من ١٤ إلى ١٩) كل الأوجه التي تتجسّد في هذه المؤسسة فتتفصّل بمعالجتها إلى حدّ يجعل من الزواج إطاراً تتحكّم السلطات الدينية بمختلف جوانبه، بحيث يصل الأمر إلى تخويلها صلاحية

LAU - Riyad Nassar Library

الاستحصال من وزارة الداخلية على أمر بمنع المواطن من مغادرة الأراضي اللبنانية إذا كانت هناك دعوى بحقه عالقة أمام المحاكم الكنسية (المادة ٢١).

وتنشأ عن هذا الاهتمام الأكبر جملة من القواعد التي تقلّ عنه تفريطاً بشأنه الحقوق العامة، وهي قواعد متعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم الطائفية - يُعمد بتنفيذها إلى دائرة الإجراء التابعة للمحاكم أو الهيئات القضائية العادية - أو ترمي إلى حلّ الخلافات القانونيّة أو القضائية الناشئة بين المحاكم الطائفية المسيحية أو اليهودية أو بين إحدى هذه المحاكم وإحدى محاكم الطوائف الإسلامية أو إحدى المحاكم المدنية والجزائية.

أما الضمانة الوحيدة التي نصّ عليها القانون المذكور فهي صلاحية محكمة التمييز - بوصفها المرجع القانوني الأعلى - للنظر في صحة الحكم الصادر عن المحكمة الطائفية، وذلك بناء على طعن الطرف المعنيّ بهذا الحكم وفي الحالتين القصويين، حالة خرق النظام العام - التي تشتمل بالطبع على حقوق الدفاع - وحالة تجاوز الصلاحيات المخوّلة لكل من الطوائف المعنيّة (المواد من ٢٢ إلى ٣١).

لا حاجة بنا إلى لفت النظر إلى ما تتخذه مثل هذه الحصانات من طابع واضح التضارب مع مقولة الدولة الحديثة بحد ذاتها. لقد كان لقانون ١٩٥١ أن يضفي مزيداً من الحدّة على النظام الطائفي بأن رفع الطوائف المسيحية والطائفة اليهودية إلى مصافّ الكيانات السياسية التي تتمتّع بحكمها الذاتي في ظل قوانينها الداخلية.

B. القوانين الداخلية

تعتمد كل طائفة من الطوائف تشريعها الخاص الموروث عن معتقداتها الدينية وأعرافها التاريخية، من أجل إدارة شؤونها الداخلية فضلاً عن التحقيقات والأحكام التي تصدرها بشأن الدعاوي المرفوعة إليها من قبل أبنائها.

ولما كان هذا التشريع قد تراكم عبر القرون وتجمّع من موادّ مختلفة

الأصول فقد صار عبارة عن كتلة شائكة من القواعد العرفية. تنقسم هذه القواعد إلى فرعين متميّزين، أحدهما يتعلّق بالعائلة والآخر بالإرث[1].

أما بالنسبة للعائلة، فإذا كان اليهود يخضعون لقانون واحد مستوحى من التلمود، فإن القوانين التي تتدبّر أوضاع المسيحيين تتنوّع بتنوّع طوائفهم، بحيث يسعنا، من هذه الزاوية، تصنيفها إلى خمسة نماذج تبعاً لما إذا كانت هذه الطوائف تنتمي إلى الكنائس البيزنطية أو الكنيسة السريانية أو الكنيسة المارونية التي تعتبر فرعاً منفصلاً عنها، أو الكنيسة الكلدانية أو الكنيسة الأرمنية، بصرف النظر عن استقلال كلّ منها أو تبعيّته تجاه الكرسي الرسولي.

١. إن الروم الأرتوذكس، وبالتالي الروم الكاثوليك قبل انضمامهم إلى روما، قد تأثروا تأثراً عميقاً بكنيسة القسطنطينية، رغم أن سلطتها القضائية الفعلية لم تتجاوز يوماً حدود آسيا الصغرى الإقليمية التي كانت تسود خارج نطاقها - في الأراضي العربية - بطريركيات أنطاكية والقدس والإسكندرية.

ابتداء من القرن السادس وضعت الكنائس البيزنطية لنفسها، وعلى رأسها القسطنطينية، تشريعاً كنسياً محدّداً ميّزها تدريجياً عن التشريع الكنسي الغربي وعن تشريع كنائس الشرق الأخرى في آن معاً. وتكمن أصول هذا التشريع بالدرجة الأولى في المجامع الذي كان رابعها وأهمّها مجمع خلقيدونية عام ٤٥١، من حيث أحكامه التي تتعلّق بالزواج. يُضاف إلى تشريعات المجامع الكبرى تشريعات مجمع ترولو الذي انعقد عام ٦٩١ ومجمع نيقية عام ٧٨٧، فضلاً عن مختلف المجامع المحلية التي استكملت التشريع العائلي في عدد من نقاطه.

لكن تشريع الكنائس البيزنطية اغتنى بشكل خاص من جرّاء المساهمات التي أخذها عن التشريع المدني بعد توسّعه بمبادئ الحقوق الرومانية القديمة وتدبّر

(١) معظم المعلومات التي سنوردها بهذا الشأن مأخوذة من كتاب جان دوڤيلييه وكارلو دو كليرك، **الزواج في الحقوق الكنسية الشرقية**، باريس، ١٩٣٦.
- Jean Dauvillier et Carlo De Clercq, Le mariage en droit canonique oriental, Paris, 1936.

تنظيمها، وعلى رأسها **دستور** جوستنيانوس ودساتير خلفائه، ثم التقنينات التي قام بها أباطرة القرنين الثامن والتاسع. وهكذا أُدخلت القوانين الامبراطورية، على قدم المساواة مع النصوص الكنسية والآبائية، ضمن المجموعات السستامية الخاصة بالشرق والتي أطلق عليها عامّةً اسم **النوماقانون**. وكان أشهرها النوماقانون المؤلف من أربعة عشر فصلاً والذي أُدخلت عليه تنقيحات عديدة كان أخرها في مجمع القسطنطينية عام ٩٢٠، واعتمد بعد ذلك كمجموعة رسمية. فأصبحت هذه المجموعة القانونية مشتركة بين جميع الكنائس البيزنطية، أي بين بطريركيات القسطنطينية وأنطاكية والقدس والإسكندرية. في ذلك الحين كان الإنقسام قد أصبح أمراً واقعاً منذ أن حصل عام ١٠٥٤ في عهد بابويّة ميشال سيرولاريوس، وتكرّس معه انفصال الكنيسة الشرقية عن روما. وعندما استعادت الحركة التوحيدية إلى حظيرة روما قسماً من الروم الأرتوذكس - الذين حرصوا عن قصد على تسمية أنفسهم بالملكيين - منحهم بينوا الخامس عشر، عام ١٧٤٣، دستور Demardatam ومن ذلك الحين عكفت كنيسة الروم الكاثوليك على التوسّع بتشريعها على نحو ما كان قد تكوّن حتى تاريخه، بأن أخذت عن الكنائس البيزنطية ما أسفرت عن مختلف المجامع التي عقدت منذ ذلك التاريخ في سوريا وفلسطين من طروحات ومساهمات.

٢. أما السريان من أتباع الطبيعة الواحدة، فقد كانوا مناهضين أصلاً لبيزنطية ومنشقين عن كنائسها. وقد أنشأوا لأنفسهم، منذ القرن السادس، بطريركية منافسة اتخذت هي الأخرى اسم بطريركية أنطاكية.

لقد تدبّرت الكنيسة السريانية شؤونها، بالأصل، بأن اعتمدت الكتابات الرسولية المنحولة وتعاليم آباء الكنيسة الشرقية. ثم استخلفت منها قواعد معيّنة ما لبثت أن استُكملت استكمالاً جوهرياً بالشرائع الكنسية التي وضعها البطاركة اليعقوبيون. ومع مضيّ الزمن تداخلت معها التقاليد والأعراف السائدة مما أدى إلى تبلور الحقوق الكنسية السريانية. وظل هذا الكلّ مبعثراً في عدد من المصنّفات المكتوبة بالسريانية، وأشهرها **كتاب الهدى**، أو **النوموقانون**، الذي

LAU - Riyad Nassar Library

وضعه صاحب الغبطة غريغور أبو الفرج العبري المعروف لدى الغربيين باسم ابن العبري، مافريان الشرق المتوفى عام ١٢٨٦، وقد ذاعت شهرته بحيث طغى كتابه المكرّس للحقوق الكنسية والحقوق المدنية معاً على معظم المؤلفين السابقين في مجال الحقوق الكنسية.

بل إن السريان الذين انضموا ابتداءً من القرن السابع عشر للاتحاد مع روما ظلوا يستلهمون بار هربايوس ويتخذونه سبيلاً يرجعون من خلاله إلى المصادر القديمة. وقد عقدوا، عام ١٨٨٨، مجمعاً في شرفة (جبل لبنان) أتاح لهم أن يضعوا قانوناً متكاملاً بالتنسيق مع عقائد الكنيسة الكاثوليكية وقواعدها بحيث أصبح منذ ذلك الحين مصدر تشريعهم الأوحد تقريباً.

٣. أما أصول الحقوق المارونية فهي لا تقلّ غموضاً عن التاريخ القديم للطائفة المارونية التي أفضت إلى إيجاد كنيسة سريانية ثانية إلى جانب الأولى. ففي زمن الحملات الصليبية عندما كان الشعب الماروني يقيم علاقات ودية مع المنشآت اللاتينية، لم يكن نفوذ الكرسي الرسولي يقتصر على نشر طقوسه الكنسية وروْمنة عقيدته ومسلكه الكنسي. بل إن حقوقه نفسها خضعت للنفوذ المذكور. وهكذا حضر البطريرك مجمع لاتران الرابع عام ١٢١٥ واستهلّ أينوسان الثالث في ذلك التاريخ ارتداء الطيلسان الطويل (الپاليوم) الذي منح حق استعماله منذ ذلك الحين لبطريرك الموارنة.

كانت الأدبيات التشريعية في الكنيسة المارونية فقيرة إلى حد كبير في القرون الوسطى. وكان مصدرها الرئيسي النوموقانون الخاص بالموارنة والمعروف بالعربية باسم **كتاب الهدى** الذي كُتبت مخطوطاته الأولى بأحرف سريانية (كرشونية) ولكن باللغة العربية. هذا الكتاب هو عبارة عن منتخبات مطوّلة من تسعة عشر فصلاً تبحث في أسرار الديانة المسيحية وفي أهم واجبات المسيحيين، كما تبحث في المسلك الذي ينبغي أن يتقيّد به رجال الدين، وفي الزواج ومفاعيله. ويُنسب هذا الكتاب إلى أسقف يدعى داود يفترض أنه ألّفه بالسريانية عام ١٠٥٨. «لكن الرهبان الموارنة كانوا قد فقدوا في القرن الحادي

عشر معرفتهم بالسريانية»[١]. فكان أن نُقل الكتاب إلى العربية وكتبت ترجمته بيد توما، أسقف كفرتب الماروني، في أعالي سوريا.

ولسدّ ثغرات **كتاب الهدى** إستعان الموارنة إلى حدّ كبير بالأعراف السورية الرومانية. وهكذا كان لهم نوموقانون آخر. هو نوموقانون ابن عسّال، الذي استورد من مصر إلى لبنان في القرن الثالث عشر.

أما الحقبة الحديثة من الحقوق المارونية فقد بدأت مع الزيارات الرسولية التي قام بها الآب إليانو. وهو إرسالي يسوعي جاء أول مرة إلى لبنان عام ١٥٧٨ بصفته مبعوثاً لغريغوار الثالث عشر الذي عهد إليه بمهمّة دقيقة قوامها دفع البطريرك الماروني إلى جعل أعراف طائفته الدينية مطابقة لأحكام الكنيسة الكاثوليكية. فكان ذلك بداية سلسلة من التشريعات الرومانية الأخرى أدّت إلى تحويل الكنيسة المارونية تدريجياً بالاتجاه اللاتيني بعد عقد عدد من المجامع، وخاصة مجامع قنّوبين التي كانت مقر البطريركية المارونية في ذلك الحين.

لكن السجالات التي نجمت عن المطابقة المذكورة لم تُحسم إلاّ عام ١٧٣٦، وذلك في مجمع عقد في دير القديسة مريم في اللويزة، عرف باسم «المجمع الوطني لجبل لبنان»، وهو المجمع الوحيد الذي أقرّ بينوا الرابع عشر على مقرراته التي صيغت باللاتينية، عام ١٧٤١. غير أن ذلك لم يحلّ دون وضع نصّها العربي موضع التطبيق داخل الطائفة. ثم عُقدت مجامع أخرى في وقت لاحق لم يكن لها إلاّ أن تضيف توضيحات معيّنة حول بعض النقاط التفصيلية، وبالتالي فإن قوانين اللويزة هي التي شكّلت منذ ذلك الحين المصدر المباشر للحقوق المارونية من حيث كل ما يتعلق بالعقيدة والأسرار الكنسية ورجال الدين والكنائس والأديرة والأنظمة المسلكية التي يخضع لها الرهبان والراهبات والواجبات التي يُفترض أن يتقيد بها المدنيون ورجال الدين.

كما طلب المجمع من البطريرك أن يعهد إلى رجال أتقياء وعلماء بصياغة قانون

(١) ج. دوفيلييه، إياه، ص ٢٠.

LAU - Riyad Nassar Library

في الحقوق المدنية ينظّم للموارنة أحوالهم الشخصية. لكن البطريرك سمعان عوّاد فضّل، بالاتفاق مع أساقفته، أن يتبنّى لهذه الغاية، عام ١٧٤٤، كتابيَ المونسنيور عبد الله كرالي وهما بعنوان مختصر القانون والفتاوى ويحتويان على أحكام لا تتعلّق بالعائلة وحسب، بل بكل ما يتّصل عادة بالحقوق المدنية.

لكن بداية القرن التاسع عشر شهدت حدثاً رئيسياً طرأ على النصاب القانوني. فقد توصل الأمير بشير الثاني، بناءً على سياسته المركزية وعلى سعيه إلى تحقيق الوحدة التشريعية للبنان، إلى إدخال الشرع الإسلامي فيه حسب المذهب الحنفي الذي كان سائداً في الأمبراطورية العثمانية ومنتشراً منذ حين في أوساط الدروز والسنة والشيعة من أهالي الجبل. لكن الشريعة لم تستطع بالطبع إلاّ أن تتدبّر أمور الحياة المدنية، فضلاً عن أمور الإرث، دون أن تتخطى عتبة العائلة التي ظلت كما في السابق محكومة بالحقوق المارونية وحدها.

٤. وأما الكنيستان الكلدانيّتان القائمتان اليوم - واللتان ينتمي إلى إحداهما الأشوريون الكلدان الذين ما زالوا نساطرة، وإلى الأخرى الكلدان الذين يتّبعون المذهب الكاثوليكي - فهما تتحدران بصورة مباشرة من الكنيسة المسيحية القديمة التي أسسها تلامذة البطريرك نسطوريوس في بلاد الرافدين عندما كانت لا تزال تابعة للأراضي الفارسية.

إن النواة الأولى للكنيسة المذكورة كانت تضمّ الشرائع الكنسية التي وضعتها المجامع القديمة حتى مجمع القسطنطينية، عام ٣٨١، إلى جانب الكتابات الرسولية. لكن هذا النظام استُبدل بمجمل القرارات التي أملاها معشر الكواثيلوكوس في سلوقية - كتيزوفون على مختلف المجامع (السينودوسات) التي عقدوها بالاشتراك مع أساقفتهم. فأصبح للكنيسة الفارسية بفضل هذه السينودوسات، بين القرن الخامس والقرن الثامن، تشريع مستوحى من تقاليدها المحلية. ثم جمعت المقرّرات المذكورة، في أواخر القرن الثامن، في مجموعة واحدة عُرفت باسم «السينودوسات الشرقية»، كُتبت بالسريانية ثم ما لبثت أن تُرجمت إلى العربية.

تلا تلك المقررات مصنّفات سستامية استُعملت أيضاً في مجال الحقوق الكنسية التي اعتمدتها الكنيسة النسطورية. ثم جُمع الكلّ في مجموعة واحدة بعناية البطريرك إيليا الأول، في القرن الحادي عشر. لكن الكتاب الذي فرض نفسه في المكان الأخير هو النوموقانون الذي ألّفه عبديشو بار بريخا في أواخر القرن الذي تلاه. فأصبح منذ ذلك الحين المصدر الرئيسي للحقوق النسطورية.

ومنذ أن أخذ النساطرة ينتقلون إلى الكثلكة، في القرن السادس عشر، كان لا بد للتشريع المطبّق بحق جماعتهم أن يتطعّم ببعض القواعد المستوحاة من الحقوق اللاتينية. وفي عام ١٨٣٠، صير إلى الاعتراف بالكنيسة الكلدانية المنضمة إلى روما اعترافاً نهائياً ونُظمت بإشراف رئيس واحد أطلق عليه اسم بطريرك بابل. وعقد أساقفة الطائفة الجديدة مجمعاً، عام ١٨٥٣، في ربين هرمزد، برئاسة مبعوث رسولي، غير أن مقرّرات هذا المجمع لم تحظ بموافقة روما. وهكذا ظلّت الكنيسة الكلدانية منذ ذلك الحين تتدبّر أمورها، بمعزل عن الأحكام التي أملاها الكرسي الرسولي، عبر حقوق عزمية بحتة مأخوذة عن السينودوسات النسطورية السابقة، وذلك ضمن الحدود التي لا تتنافى فيها الحقوق المذكورة مع العقيدة الكاثوليكية.

٥. ثم إن حقوق الكنيسة الأرمنية تحمل هي الأخرى بصمات تاريخها، شأنها في ذلك شأن الكنائس الشرقية الأخرى وأكثر. وذلك بحكم كونها، منذ ولادتها، متماهية بالأمة الأرمنية، وبحكم تطورها ضمن نطاق الدولة الذي أتاحته لها ممالك أرمينيا الكبرى والصغرى على امتداد القرون.

إن الحقوق الأرمنية تتحدّر من سلسلتين من المصادر. الأولى تشتمل على المصادر المشتركة بينها وبين الكنائس الشرقية الأخرى، وهي الكتابات الرسولية والشرائع الكنسية التي أقرّتها المجامع القديمة. أما السلة الثانية فهي أرمنية بحتة وتشتمل، من جهة، على الشرائع الكنسية المنسوبة لغريغوار المضيء مؤسس الكنيسة الأرمنية، ومن جهة أخرى، على مقرّرات المجامع الأرمنية العديدة التي عقدت في أرمينيا في عهودها السابقة. يُضاف إلى هذين المصدرين رسائل

LAU - Riyad Nassar Library

الكواثيلوكوس البابوية وعلى رأسها رسالة نرسيس سنورحالي التي تعود إلى العام ١١٦٦.

ثم كتبت مصنّفات منهجية كان لها أن تسهّل شرحها وتأويلها. وكان آخرها وأشهرها مصنّف بعنوان مترجم عن الأرمنية هو **كتاب الأحكام القضائية** وضعه مكستار غوش ونشر عام ١١٨٤، وهو يشكّل حتى اليوم المصدر الرئيسي للحقوق الأرمنية.

وعندما اعتنق قسم من الأرمن الكثلكة وصار لهم، عام ١٧٤٢، بطريرك على رأس طائفتهم الجديدة لم تسلم نفس الحقوق الأرمنية التي كانت مشتركة بينهم من الإلتواء باتجاه التوافق مع عقائد الكنيسة الكاثوليكية وأنظمتها. وهذا ما قامت به مجامعهم التي انعقد آخرها في روما، عام ١٩١١، وحظي بموافقة البابا.

c. التقنينات الأخرى

فالتباين إذن هو السمة المميّزة للتشريعات الكنسية لدى الطوائف المسيحية. وأبلغ ما في هذا التباين أنه لا يقتصر على الطوائف المستقلة القديمة وحدها، بل يترك بصماته العميقة على الطوائف الكاثوليكية التي احتفظت كلٌّ منها، بعد انفصالها عن طوائفها الأم، بتراثها التشريعي. وقد بلغ تنوع الحقوق الداخلية لدى الطوائف المسيحية، والصعوبات التي عتّمت على مصادر هذه الحقوق، وتعدّد الهيئات القضائية المولجة بتطبيقها، مبلغاً جعل دراستها محصورة ضمن دائرة محدودة من الجهابذة المتخصّصين. فكانت هذه التعمية التي أحاطت بحقوق الطوائف سبباً وجيهاً دفع واضعي القرار ٦٠ ل.ر. الصادر عام ١٩٣٦ إلى أن يفرضوا في المادة ٤ منه، على الطوائف التاريخية ضرورة «أن تعرض للفحص على السلطة الحكومية نظاماً مستخلصاً من النصوص التي تدار الطائفة بموجبها». غير أن هذا الشرط ظل حبراً على ورق نظراً لنشوب الحرب. لذا جدّد قانون ١٩٥١ الشرط المذكور من خلال المادة ٣٣ التي نصّت على:

«على الطوائف التي يشملها هذا القانون أن تقدّم للحكومة قانون أحوالها

الشخصية وقانون أصول المحاكمات لدى محاكمها الروحية في مدة سنة من تاريخ وضع هذا القانون وضع التنفيذ للاعتراف بها خلال ستة أشهر على أن تكون متوافقة مع المبادئ المختصّة بالانتظام العام والقوانين الأساسية للدولة والطوائف. ويتوقّف تطبيق القانون الحاضر بشأن كل طائفة تتخلّف أو تتأخر عن التقيّد بأحكام هذه المادة».

تلبية لهذا الشرط الضروري صاغت كل من الطوائف المسيحية، فضلاً عن الطائفة اليهودية، مشروع قانون أحوالها الشخصية وأصولها المدنية وقدمتها إلى السلطات العامة.

لقد توصّلت الطوائف الكاثوليكية إلى الاتفاق في ما بينها على مشروع مشترك. ومما ساعد على تيسير أمر هذا الاتفاق أن الكرسي الرسولي كان قد عكف منذ وقت مضى على أخذ المبادرة لإعداد قانون عام في التشريع الكنسي مختصّ بالكنائس الكاثوليكية في الشرق. بل إن البابا بيّوس الثاني عشر كان قد جرّد فرعين من هذا القانون يتعلق أحدهما بالزواج، والآخر بالأصول التي يجب إتباعها لدى المحاكم الكنسية، فكان القانون المتعلق بنظام الزواج في الكنيسة الشرقية والذي صدر في ٢٢ شباط ١٩٤٩، ثم تلاه في العام التالي القانون الصادر في ٦ كانون الثاني ١٩٥١، والذي عدّل القانون الشرقي لأصول المحاكمات الكنسية.

فالمشروع الواحد الذي تقدمت به الطوائف الكاثوليكية إنما كان يستوحي هذا الإرشادات البابوية بالذات. وقد تألف المشروع المذكور من «قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية» ومن «أصول المحاكمات التي ينبغي اتباعها في الكنيسة الشرقية الكاثوليكية». غير أن الطائفة اللاتينية تقدّمت، من جهتها، ونظراً لعلاقاتها المباشرة بالكرسي الرسولي ولخضوعها للتشريع الكنسي الغربي، بمشروع منفصل يتعلق بـ «قانون الزواج في الطائفة اللاتينية اللبنانية» - وهو على كل حال لا يقتصر على الزواج وحده، بل يتعدّاه ليشتمل على كل أحكام الأحوال الشخصية (من بنوّة وتبنّي وسلطة أبوية وحضانة للأطفال القاصرين

إلخ . .) ـ فضلاً عن «قانون أصول المحاكمات التي ينبغي اتباعها في محاكم الطائفة اللاتينية اللبنانية»[1] .

أما الطوائف المسيحية المستقلّة التي يطلق عليها اسم الطوائف الشرقية، فقد تقدّمت هي الأخرى، وكلّ حسب ما يعنيها، بقوانيها الخاصة: «مشروع قانون الأحوال الشخصية لبطريركية أنطاكية وسائر المشرق للروم الأرثوذكس»، و «قانون الأحوال الشخصية للطائفة الأرمنية الأرثوذكسية» و «قانون أصول المحاكمات للطائفة الأرمنية الأرثوذكسية» و «قانون الأحوال الشخصية للسريان الأرثوذكس» و «وقانون الأحوال الشخصية للطائفة الإنجيلية في لبنان» و «قانون أصول المحاكمات للطائفة الإنجيلية في لبنان»، علماً بأن قانون الروم الأرثوذكس وقانون السريان الأرثوذكس يحتويان على الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية وبقواعد المحاكمات المدنية معاً.

وأما الطائفة اليهودية فقد وضعت بدورها «قانون الأحكام الشرعية للأحوال الشخصية للطائفة الإسرائيلية» و «قانون المرافعات للطائفة الإسرائيلية».

إن هذه القوانين تشتمل على مجمل المبادئ والقواعد المرعية الإجراء لدى كل طائفة من الطوائف التي تقدمت بها. وهي تعتبر من هذه الناحية تكثيفاً لحصيلة الأعراف والتقاليد والعادات فضلاً عن نصوص الحقوق الوضعية المعمول بها في المحاكم الداخلية.

ثم إن هذه القوانين التي تقدّم بها أصحابها ضمن المهلة المحددة بموجب المادة ٣٣ من قانون ١٩٥١ ظلّت حتى اليوم عبارة عن مشاريع، نظراً لعدم بتّ

(١) تجدر الإشارة إلى أن القرارات التي تصدر عن المحاكم الروحية الكاثوليكية (كما تسمّى عادة بالعربية) تظل عرضة للطعن بها أمام محكمة الروتا في الفاتيكان، بل أمام الحبر الأعظم نفسه في بعض الأحيان. وهكذا تُنفّذ على الأراضي اللبنانية أحكام هي في هذه الحال أجنبية، دون الحاجة إلى صدور أمر محلي بتنفيذها. وقد يحصل هذا الشواذ نفسه بالنسبة للقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف البطريركية للروم الأرثوذكس التي مقرّها في دمشق والتي تحال عليها دعاوي الاستئناف ضدّ أحكام صادرة عن المحاكم اللبنانية الخاصة بهذه الطائفة.

السلطات اللبنانية المعنيّة بأمرها. ويجب الاعتراف بأن عدداً من هذه القوانين يستوجب إعادة النظر بأمره إلى حدّ كبير، لا فقط من حيث صياغته العربية التي تشكو أحياناً كثيرة من الغموض والأخطاء ـ وهذا يصحّ بشكل خاص على القوانين الكاثوليكية ـ بل أيضاً من حيث الأحكام التي تتضمّنها والتي يبدو أنها لا تتفق البتّة مع «المبادئ المختصّة بالانتظام العام والقوانين الأساسية للدولة والطوائف» كما نصّت المادة ٣٣ من قانون ١٩٥١.

لكن ما يدعو إلى الاستهجان هو أن مشاريع القوانين هذه هي موضع تطبيق دائم في المحاكم الطائفية، وإن الأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم تُنفّذ من قبل الدوائر الإجرائية اللبنانية شأنها شأن الأحكام والقرارات التي تصدر عن محاكم وهيئات السلك القضائي أو عن مجلس شورى الدولة أو عن السلطات القضائية الاستثنائية التابعة للدولة. حتى ان اجتهادات محكمة التمييز قد انبرت لتبرير هذه القوانين والدفاع عنها باعتبارها أعرافاً وتقاليد إن لم يكن قوانين وضعية معترف بها من قبل السلطات العامة. كل ذلك رغم أنف الصيغة الواضحة التي نصّت عليها المادة ٣٣ من قانون ١٩٥١، والتي جاء فيها أن الاعتراف الشرعي بالطوائف المسيحية وبالطائفة اليهودية متوقّف على صدور قرار إداري، يتّخذ بالطبع صيغة المرسوم، في غضون ستّة أشهر ابتداً من إيداع كل من هذه المشاريع.

وإذا كانت الحقوق العائلية لم تنقطع يوماً عن خضوعها للمعتقدات الخاصة بالطوائف المسيحية واليهودية، فإن نظام الإرث في الطوائف المذكورة قد اتّبع تطورياً مغايراً واضحاً انتهى به إلى اتخاذ صيغة غربية تماماً.

وأغلب الظن أن قواعد حصر الإرث واقتسام الميراث في الشرع الإسلامي كانت تُطبّق دونما انقطاع على مواريث أهل الذمة منذ الفتح العربي. ومن المعلوم أن حق الإرث بموجب الشريعة ينتقل إلى الأصلاب بالدرجة الأولى، وبالتالي فهو لا يعطي للورثة الإناث إلاّ نصف ما الحصة التي يعطيها للذكور وذلك إلى حدّ يجعله لا يعترف بأي حق في الإنابة لصالح ذرية الوارث المتوفى

LAU - Riyad Nassar Library

في سن مبكرة علماً بأنه يعترف للشريك الباقي على قيد الحياة وللأصول والفروع من الإناث بحق ثابت في الإرث هو **الفريضة** التي لا يمكن تخفيف قيمتها أو التصرّف بها. وكان خضوع مواريث أهل الكتاب لهذه الأحكام الشرعية، بحكم العادة على كل حال - إذ لم يصدر أي قانون يفرض الخضوع لها - قد صبغ العائلة المسيحية أو اليهودية بصبغة بطريركية أبّية جعلتها تظل مشابهة للعائلة المسلمة طيلة قرون، رغم عدم وجود تعدّد الزوجات عند اليهود والمسيحيين، ورغم تطلعهم الدائم باتجاه الغرب وحضارته منذ أيام الحملات الصليبية ناهيك بتجدّد هذا التطلع مع مجيء التجار والمبشّرين الأوروبيين.

وهكذا لم يكن للأفكار الجديدة إلاّ أن تؤثّر على نظام الإرث وعلى نظام الأحوال الشخصية الذي يرتبط ارتباطاً عضوياً بزخم المشاعر الطائفية. وكثيراً ما كانت المرأة المسيحية تثور على هذا الظلم اللاحق بها من حيث اقتسام الميراث. لذا اضطر مجلس النواب تحت ضغط الجمعيات النسائية إلى التصويت على قانون ٢٣ حزيران ١٩٥٩ الذي عنوانه «قانون الإرث لغير المحمديّين» أي اليهود والمسيحيين اللبنانيين. إن هذا القانون الذي يتألف من مئة وثلاثين مادة، والذي صيغ صياغة محكمة، يستوحي مباشرة من حيث مبادئه ومعطيات التشريعات الإرثية الغربية. وهو ينصّ على المساواة المطلقة بين الورثة من الجنسين، ويعترف بحق الإنابة الذي لا وجود له في الشرع الإسلامي، كما يحتوي على أحكام تتعلّق بالمواريث ab intestat وبالمواريث الإيصائية فضلاً عن الأحكام التي تتّصل بتصفية المواريث واقتسامها، وهي كلها أصول من صلاحيات محاكم الحق العام، خلافاً للمواريث الإسلامية التي لا يحقّ البتّ بشأنها إلاّ للمحاكم الطائفية.

لا شكّ في أن قانون ١٩٥٩ الذي وضع للبنانيين المسيحيين واليهود نظاماً إرثياً مستوحى من النظام الغربي قد عزّز مسيرتهم على طريق الحداثة الأوروبية، كما كان له، من ناحية أخرى، أن يوسّع الشقّ الذي أقامه الإسلام بين المؤمنين وأهل الكتاب.

II حقوق الطوائف الإسلامية

لكن الظاهرة الملفتة للنظر في عهد الاستقلال هي بلا ريب اتّساع نطاق النظام الطائفي ليضمّ المسلمين اللبنانيين.

كان المسلمون يشكّلون، في الامبراطورية العثمانية، جزءاً من الدولة باعتبارهم أعضاء كاملي الحقوق. فكان السنيّون يعيشون حياة الدولة رغم اختلافاتهم الإثنيّة، سواء كانوا عرباً أم أتراكاً أم سلافاً. أما الشيع الإسلامية التي لم تكن، في سوريا ولبنان، تتواصل مع السنيّة الرسمية، كالشيعة والدروز والعلويين والإسماعيليين[1]، فقد كانت تشكّل طوائف بالفعل لكنها لم تكن تحظى بالاعتراف الشرعي الذي كان أهل الذمة يحظون به بناءً على وضعهم الأصلي الذي كرّسه الشرع الإسلامي.

ثم إن تجزئة سوريا إلى دول قائمة بذاتها وتكوين لبنان دولة على حدة، في عهد الانتداب، دفعا فرنسا إلى أن لا ترى في مختلف التجمعات التي تقيم في هذه الدول إلاّ طوائف متماثلة من حيث طبيعتها وبالتالي متساوية أمام القانون. وهذا ما حدا بها إلى إصدار القرارين رقم ٦٠ ل.ر. عام ١٩٣٦ و١٤٦ ل.ر. عام ١٩٣٨ اللذين لم يعمّرا طويلاً بحكم إلغائهما بالقرار رقم ٥٣ عام ١٩٣٩ بالنسبة للمسلمين بوجه عام. وهكذا ظلّ وضعها في لبنان - ناهيك بوضعها في سوريا حيث كانت أكثريتها - غامضاً ومعلّقاً.

غير أن الأمر الذي فرض نفسه بصورة لا لبس فيها هو أن إنشاء لبنان الكبير الذي وجدت هذه الطوائف نفسها فيه على توازن عددي مع أهل الذمة

(١) إلى جانب هذه الطوائف التي تعيش في سوريا، وبالنسبة للشيعة والدروز الذين يعيشون في لبنان في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى اليزيدية الذين تتواجد تجمعاتهم في جبل سمعان، غربي حلب، وفي سنجار وجبال هكياري، شمال الموصل. وهم من الجنس الكردي. وقد أغفلت قرارات ١٩٣٦ و١٩٣٨ ذكرهم إغفالاً تاماً فلم تأت عليه في معرض كلامها عن الطوائف التاريخية.

السابقين قد حدا بالسنيين إلى الشروع بحياتهم الطائفية الفعلية وحدا بالدروز والشيعة إلى تعزيز هذه الحياة.

وربما كانت قد بُذلت قبل ذلك جهود خجولة ترمي إلى التعبير عن هذا الوجود الطائفي من خلال المؤسسات. مثال ذلك أن القرار رقم ٣٥٠٣ الذي أصدره حاكم لبنان الكبير، ليون كايلا، منذ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦، والذي اعترف «للمسلمين الشيعة بحقّ التقاضي في الأحوال الشخصية بموجب أحكام المذهب الجعفري»، كان قد نصّ في مادته الأولى على «أن الشيعة يشكّلون في لبنان الكبير طائفة دينية مستقلّة...»، ولذا أوجد لهم محكمة القاضي الشيعي. وقد حصل الأمر نفسه عندما صدر المرسوم رقم ٦ تاريخ ٣ شباط ١٩٣٠ حول التنظيم القضائي والذي سلّم ضمنياً بمبدأ تجمع المسلمين في طوائف منفصلة عندما نصّ على قواعد معينة لحل الخلافات التي قد تنشأ حول صلاحيات المحاكم الشرعية الإسلامية والمحاكم الدينية المختصّة بالطوائف المسيحية والطائفة اليهودية.

كان ينبغي أن يستتبّ نظام الاستقلال، لينخرط المسلمون هذه المرة بعزم وبملء اختيارهم في عملية التطييف الشاملة. وبناء على هذا المبدأ وُضع لكل من التجمعات السنية والشيعية والدرزية - وهي التي اقتصرت الحقوق الوضعية على الاهتمام بها، مما يعني أن الطائفتين الإسلاميتين الأخريين، أي العلوية والإسماعيلية، اللتين أتى القرار رقم ٦٠ ل.ر. على ذكرهما، لا تتمتعان بالوجود الشرعي في لبنان - تنظيم أوضاعه الطائفية الذي يحكمه اليوم.

A. الطائفة السنية

إن القانون الأساسي الذي يحكم أوضاع الطائفة السنية هو المرسوم الاشتراعي رقم ١٨[1] تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ المعدّل بقرار ٥ آذار

(١) من الملفت للنظر أن المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ لا يأتي في أيّ من نصوصه على كلمة طائفة. وربما كان ذلك مرتبطاً بالحالة الذهنية السابقة التي كانت سائدة في أوساط المسلمين السنيّين =

١٩٦٧. وهو يشكّل كوداً فعلياً من ستة وثمانين مادة تنظم للطائفة شؤونها الداخلية على نحو يضمن لها تدبُّر أمورها بذاتها لجهة كل ما يتعلّق بأوجه الحياة الدينية والمجتمعية والإدارية والمالية التي لم تعد منوطة منذ ذلك الحين إلاّ بالأجهزة التابعة للطائفة بالذات.

هذا التدبُّر الذاتي - بل نكاد نقول هذا الاستقلال - نصّت عليه المادة الأولى لهذا الميثاق الفعلي نصاً واضحاً وبعبارات قاطعة:

«المسلمون السنيّون مستقلّون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية يتولّون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الغرّاء والقوانين والأنظمة المستمدّة منها بواسطة ممثلين منهم من ذوي الكفاية وأهل الرأي بالطرق المبيّنة في المواد التالية».

وتحتوي هذه «المواد التالية» التي يعنيها النصّ على قواعد متعلقة بتنظيم الطائفة في كلّ واحد وفقاً لخمس أفكار رئيسية هي وحدة السلطة الطائفية، انتخاب الأجهزة الإدارية، ممارسة هذا الحق الانتخابي ضمن هيئة محصورة العدد، اعتماد الشورى بينهم، والخضوع لسيادة التشريع، وكلها مبادئ تجعل المسلمين السنيّين أسياداً مطلقي الصلاحيات بالنسبة لوضعهم الطائفي. وتتفسّر هذه المبادئ على ضوء النصوص التي تضمّنها المرسوم الاشتراعي.

= ومفادها أن المؤمنين لا يسعهم أن يشكلوا طائفة بمعنى الطوائف المسيحية واليهودية. لكن الواقع أن المسلمين السنيّين يعتبرون أنفسهم اليوم طائفة على حدة بدليل النداء الذي أطلقه «رؤساء الطوائف الإسلامية الثلاثة» في ٢٣ ت١ ١٩٦٩، أي رؤساء السنة والشيعة والدروز، عند اجتماعهم في دار الإفتاء في بيروت، وتوجّهوا به إلى «رؤساء وقادة الطوائف اللبنانية من أجل القيام بعمل وطني مشترك» في الظروف التي كانت تمرّ بها البلاد في ذلك الحين (أنظر جريدة النهار، ٢٤ ت١ ١٩٦٩). منذ ذلك الحين، وخاصة ابتداء من العام ١٩٧٥، لم يتردّد المسلمون، في عدد من المناسبات، في إطلاق اسم الطائفة على كل من تجمعاتهم الثلاثة.

١. وحدة السلطة الطائفية

تتجسّد السلطة العليا للطائفة في شخص «مفتي الجمهورية اللبنانية»[١]، الذي يعتبر بموجب المادة ٢ «الرئيس الديني للمسلمين». فهو بهذا الوصف «ممثلهم لدى السلطات العامة وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتّع بها أعلى الرؤساء الدينيين بلا تخصيص ولا استثناء».

مما يعني أن القانون رمى لا إلى تحقيق المساواة التامّة بين الطائفة السنية والطوائف الأخرى، وخاصة الطائفة المارونية، بل إلى إلغاء كل امتياز خاص بالبطريرك الماروني الذي كان يحظى في السابق وخاصة منذ تأسيس لبنان الكبير باحتلال موقع الصدارة من الطوائف الأخرى، وذلك بالضبط بسبب الدور الذي لعبه الموارنة بين الطوائف المذكورة.

ويضطلع المفتي، بصفته «الرئيس الديني للمسلمين» بمسؤولية توجيه الطائفة والأشراف على إدارتها العامة. وبهذه الصفة، فإن جميع الأجهزة والدوائر والعلماء والموظفين الذين ينتمون إلى الطائفة في العاصمة، فضلاً عن المفتين في المحافظات والأقضية، يخضعون مباشرة لسلطته ولها وحدها. وتستمر سلطته العليا هذه مدى الحياة، إذ إن المفتي يُنتخب «لمدة حياته ولا يُعفى من منصبه إلاّ لدواعٍ صحيّة تمنعه من حسن القيام بمهامّه، أو لأسباب خطيرة...» على نحو ما تنصّ المادة ٦ المعدّلة من المرسوم الاشتراعي.

ونظراً لشدّة أهمية الوظائف التي يقوم بها، فقد أخضع القانون انتخابه لشروط صارمة تتعلق بمؤهلاته الدينية والشرعية وبسيرته الأخلاقية، وبمصداقية انتخابه مع إفساح المجال أمام المعنيّين للطعن بهذا الانتخاب وإحاطة هذا الطعن بالضمانات اللازمة (المواد المعدّلة ٣ إلى ٧).

---

(١) دون تخصيص، كما هو ملاحظ. مما كان له أن يعني ضمنياً أنه رئيس الطائفتين الأخريين، الشيعية والدرزية، لولا صدور القوانين المعنية بهما في الوقت المناسب.

٢. المبدأ الانتخابي

يقوم التنظيم الطائفي برمّته على مبدأ الانتخاب الذي تنشأ عنه الأجهزة الثلاثة الآتية:

١. «مجلس الانتخاب الإسلامي» الذي تقوم مهمته المخصوصة على انتخاب مفتي الجمهورية اللبنانية وعلى إقالته عند الاقتضاء.

٢. «المجلس الشرعي الأعلى» الذي يؤازر المفتي في بعض المهام المنوطة به ويملك «بنوع خاص سلطة إصدار النظم والقرارات والتعليمات التي يقتضيها تنظيم شؤون المسلمين الدينية وإدارة جميع أوقافهم الخيرية» (المادة ٣٨ المعدّلة) فضلاً عن المهام المنصوص عليها في هذا القانون.

٣. «المجالس الإدارية» التي تعاون «مدير الأوقاف العام في العاصمة ورؤساء الأوقاف في الملحقات» (المادة ٥٧)، وخاصة ما يتعلق بإدارة أوقاف المسلمين السنيّين وكل ما يتعلق بهم (المادة ٥٨).

تتكوّن هذه الأجهزة جميعاً عن طريق الانتخاب وطبقاً للشروط التي ينصّ عليها القانون، مما يسمح بالقول أن مبدأ الانتخاب هو في أساس التنظيم العام للطائفة.

٣. الانتخاب المحصور

لا يتمتّع كل أبناء الطائفة بحق الاقتراع. إذ إن هذا الحق يقتصر على بعض فئات المسلمين السنيّين التي وضع القانون شروطاً محدّدة للانتماء إليها، بحيث تضمّ هذه الفئات الأشخاص الأكفياء ممن شغلوا أما ما زالوا يشغلون وظائف سياسية أو إدارية أو قضائية.

هكذا يتألف مجلس الانتخاب الإسلامي الذي يقوم بمهمة انتخاب المفتي، حسب المادة ٨، من:

- «رئيس الوزارة العامل»، فيأخذ النصّ بالاعتبار العادة البرلمانية المتّبعة والتي

تخصّص هذا المنصب للطائفة السنيّة، غير أنه يحرص على إناطة هذه المهمّة في حال عدم انتماء رئيس الوزارة إلى الطائفة المذكورة إلى «من يقوم مقامه بتمثيل المسلمين في ممارسة السلطة التنفيذية».

- رؤساء المجالس النيابية ورؤساء الوزارة السابقين من المسلمين السنيّين، فضلاً عن النواب المسلمين السنيّين «وفي حال عدم وجودهم من يقوم مقامهم بتمثيل المسلمين في ممارسة السلطة الاشتراعية».
- رؤساء المحاكم الشرعية والقضاة الشرعيون السنيّون[1].
- رؤساء وأعضاء المجالس البلدية المسلمون السنيّون ومندوبون عن الغرف التجارية والزراعية، شرط أن يكونوا مسلمين سنيّين، طبعاً (المادة ٨ المعدّلة).

وتُطبق قاعدة الانتخاب المحصور هذه على تكوين المجالس الأخرى وخاصة المجلس الشرعي الأعلى، مع السماح بحق الانتخاب على نطاق أوسع، ما عدا المجالس الإدارية لأوقاف العاصمة والمحافظات التي تنتخبها مجمل المسلمين السنيّين الذين يتمتّعون بحق الانتخاب بموجب القوانين والأنظمة المرعية الإجراء في لبنان.

٤. الـ «شورى بينهم»

هكذا يتمّ على هذا النحو تعاون دائم بين المفتي ومختلف الدوائر التي يتحمل مسؤوليتها من جهة، وبين المجالس واللجان التي تحيط به من جهة أخرى، وذلك على هدى مبدأ الشورى المعروف الذي ورد ذكره في القرآن (السورة ٣، آية ٥٩، والسورة ١٣، آية ٣٨).

---

(١) [في المادة ٨ المعدّلة: ٥ ـ «رئيس المحكمة الشرعية السنية العليا وأعضاؤها والقضاة الشرعيون السنيون والمفتون السنيّون في الجمهورية اللبنانية. ٦ ـ القضاة العدليون والإداريون المسلمون السنيون من الدرجات الثماني العليا. ٧ ـ نائب رئيس وأعضاء المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ورؤساء وأعضاء مجالس الأوقاف الإدارية في العاصمة ومراكز المحافظات.»].

وعبر مختلف هذه الهيئات وبناءً على الضمانات التي ينصّ عليها القانون المذكور، يحق لكل مسلم سنّي أن يشارك على صعيد معيّن، في حياة الطائفة، أو أن يعبّر عن رأيه على الأقل بقضاياه الخاصة وعبر وسائل متنوّعة، لا سيما عبر ممارسته لحقّه الاقتراعي في انتخاب أعضاء المجلس الإدارية المحلية. وهذه سمة خاصة تتميّز بها الطائفة السنيّة، على هذا الصعيد، عن الطوائف المسيحية حيث لا مجال لأن تكون الإدارة الطائفية، وخاصة بالنسبة للأمور الدينية، إلاّ بيد رجال الدين والمراتب التي تعلوها.

٥. السيادة التشريعية

لكن ما يدعو إلى الاستهجان في القانون السنيّ هو السلطة التي يعترف بها للهيئة المختصة في الطائفة بإدخال ما تراه مناسباً من التعديلات على هذا القانون، رغم صدوره عن المشترع اللبناني. إن قانون ٢٨ أيار ١٩٥٦ هو الذي أدخل على المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٣ كانون الثاني ١٩٥٥ هذا التعديل المليء بالمضاعفات، عبر نصّه على أنه:

«يحقّ للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى أن يعيد النظر في جميع أحكام المرسوم الاشتراعي المذكور وأن يعدّل ما يراه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الأساسية منه، وتكون قراراته في هذا الصدد وفي كل ما يتعلّق بالإفتاء وبتنظيم الطائفة الدينية وإدارة أوقافها نافذة بذاتها على أن لا تتعارض مع أحكام القوانين المتعلقة بالانتظام العام».

مما يعني أن قانون ١٩٥٦ منح للطائفة السنية سيادة تشريعية حقيقية أصبحت بعدها سيدة تنظيمها العام في جميع فروعه. إذ صار من حقها إعادة النظر في الإطار الذي رسمه المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ لحياتها الطائفية. وأبلغ ما في الأمر أن قانون ١٩٥٦ الذي منحها هذه الحرية لم يحدّد الجهة الصالحة للبت في التعارض الذي قد ينشأ بين القوانين الوضعية المتعلقة بالانتظام العام

والقرارات التي تتخذها الطائفة. بناءً عليه، اتخذ المجلس الإسلامي الأعلى قراراً، في ٢ آذار ١٩٦٧، يحمل الرقم ٥، ويعيد النظر في عدد من نصوص المرسوم الاشتراعي رقم ١٨[1].

إن مثل هذا الامتياز لا يسعه، بفعل قوة الأشياء، إلاّ أن يتخطى حدود التشريع ليطغى على كل حياة المسلمين السُنة، قد جعل من طائفتهم كياناً سياسياً غدا، من الناحية العملية، مستقلاً. والدولة لم تعترف في النهاية بوجود هذه الطائفة المتميّز إلاّ على سبيل فصلها عن السيادة الوطنية. فكان من المحتّم والحالة هذه أن ترى الطائفة الشيعية إنّ من حقّها المطالبة بنفس الامتيازات ومن ثمّ الحصول عليها.

B . الطائفة الشيعية

ظلّ الشيعة طيلة قرون عديدة يُعتبرون من جملة الكتلة الإسلامية السنيّة التي كانت تتكوّن منها أغلبية الشعب الساحقة في سوريا كما في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية. فلم يكن من الممكن طرح خلافاتهم العائلية، في حال عدم إيجاد حلّ شبه رسمي لها على يد أئمّتهم، إلاّ على القاضي السنّي. غير أنهم ظلوا رغم ذلك، شأنهم شأن المسلمين المنشقين الآخرين، كالعلويين والإسماعيليين، يعيشون حياة جماعية أتاحت لهم على مرور الزمن أن يحتفظوا بسماتهم الطائفية المميّزة.

ويبدو أن اتخاذهم صفة التجمّع الخاص لم يحصل إلاّ عبر القانون

(١) وقد تجلّى مظهراً آخر من مظاهر هذا الاستقلال التشريعي في الشؤون الطائفية عبر القرار رقم ٢٤ الذي اتّخذه المجلس في أول تشرين الثاني ١٩٧١ على سبيل الإصلاح وتناول تعليق الضمانات التي كان يتمتّع بها موظفو الدوائر الإدارية التابعة للطائفة. وقد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (عدد ٨٩، تاريخ ٨ تشرين الثاني ١٩٧١) شأنه شأن جميع القوانين والقرارات الصادرة عن الجمهورية اللبنانية.

الأساسي الذي صدر عام ١٨٦١ والذي وُضع لجبل لبنان بعد أن عصفت به أحداث ذلك الحين الدامية. وذلك إذ توزعت مقاعد المجلس الإداري الذي أنشأه القانون المذكور على الطوائف الستّ ومن بينها المتاولة ـ وهو الاسم الذي كان يطلق على الشيعة في ذلك الحين ـ الذين اعتبروا طائفة إلى جانب الموارنة والروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك والدروز والسنّة. كما أعطيت لهم وظائف يتناسب عددها مع عددهم وذلك على قدم المساواة مع أبناء الطوائف الأخرى. أمّا أبناء الطائفة الذين كانوا يعيشون في الساحل وفي الداخل أي في المنطقتين اللتين تشكلان اليوم جزءاً من الأراضي اللبنانية. فإن الإدارة العثمانية لم تكن تعترف لهم بأي وضع خاص انسجاماً منها مع سياستها العامة تجاه البدع الإسلامية.

ولم تحظ الطائفة الشيعية بوجود رسمي إلاّ في عهد الانتداب. إذ أن فرنسا كانت قد أوجدت في سوريا، بناءً على نصّ المادة الأولى من صك الانتداب الذي فرض عليها تعزيز «أنواع الحكم الذاتي كلما اتاحت الظروف ذلك»، دولاً طائفية بالمعنى المخصوص. وفي لبنان، حيث كان انشاء الدولة يستوحي هو الآخر هذه الاعتبارات نفسها، تكرّس التجمّع الشيعي، بناء على المادة الأولى من القرار رقم ٣٥٠٣ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦، طائفة قائمة بذاتها، وذلك عندما أوجد هذا التجمع محاكمه الخاصة المسمّاة بالمحاكم الجعفرية.

وبعد أن صدر المرسوم التشريعي رقم ١٨ المتعلق بالمسلمين السنّيين، كان من المفترض أن يصدر تشريع خاص آخر توضع نصوصه بالاتقان مع الشيعة. غير أن صدور هذا التشريع تأخر مدة من الزمن بسبب التردّد الذي نشأ عن الجهود التي بذلتها الأوساط، عبثاً، من أجل وضع دستور مشترك للسُنّة والشيعة وباعتبارهم أصحاباً للكتاب الكريم الواحد. ثم صدر هذا التشريع أخيراً بصيغة القانون رقم ٦٧/٧٢ تاريخ ١٩ كانون الأول ١٩٦٧ حول «تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان».

يتألف هذا القانون من ثلاثة وستين مادة، ويعترف اعترافاً واضحاً بوجود الطائفة الشيعية على أساس استقلاليتها التامة وبناءً على نفس المبدأ الذي اعتمده الرسوم التشريعي رقم ١٨ بالنسبة للسنّة.

والواقع أن المادة الأولى منه تنصّ على أن:

«الطائفة الإسلامية الشيعية مستقلّة في شؤونها الدينية وأوقافها ومؤسساتها ولها ممثلون من أبنائها يتكلمون بلسانها ويعملون باسمها طبقاً لأحكام الشريعة الغرّاء ولفقه المذهب الجعفري في نطاق الفتاوي الصادرة عن مقام المرجع العام للطائفة في العالم».

وهكذا أخضع هذا النصّ حياة الطائفة الشيعية الداخلية لا لقواعد الشريعة والفقه الجعفري وحسب، بل للفتاوى الصادرة، عن مقام المرجع العام للطائفة في العالم»، أي للإمام الأعلى الذي يقيم في النجف في العراق، الأمر الذي يُعتبر مشابهاً لوضع الطوائف المسيحية التي يوجد مركز إدارتها خارج الأراضي اللبنانية، في روما أو دمشق أو بغداد أو في أميركا، حسب الطائفة الواحدة. من هذه الناحية ينتمي شيعة لبنان للشيعة الاثني عشرية المنتشرة في إيران والعراق وفي بعض مناطق الهند والباكستان.

يستند وضع الطائفة الشيعية، كما جاء في قانون ١٩٦٧، على ثلاثة مبادىء هي جماعية السلطة الطائفية، وحق المشاركة لممارسة هذه السلطة، والسيادة التشريعية للطائفة.

١. جماعية السلطة الطائفية

أناط قانون ١٩٦٧ سلطة الطائفة الشيعية لا برئيس واحد، كما هي الحال بالنسبة لمفتي السنّة، بل بمجلس منتخب على نحو ما نصّت المادة رقم ٢:

«ينشأ للطائفية الإسلامية الشيعية في الجمهورية اللبنانية مجلس يسمّى

المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يتولّى شؤون الطائفة ويدافع عن حقوقها ويحافظ على مصالحها ويسهر على مؤسساتها ويعمل على رفع مستواها...».

وهكذا تتجسّد السلطة العليا في المجلس نفسه حيث تتركز الصلاحيات التي تعدّدها المادة المذكورة كتنظيم أوقاف الطائفة وإدارتها و «تنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات الاجتماعية والثقافية والجمعيات الخيرية وما يماثلها»، وإنشاء «جامعة دينية» وحتى إنشاء «جامعة للتعليم العالي».

والجدير بالذكر أن من حقّ هذا المجلس أيضاً «إذا لزم الأمر» أن يساهم «في رفع المستوى الفكري والروحي والمادي في جميع الأوساط الوطنية»، أي في جميع أوساط اللبنانيين دون تمييز بين طوائفهم، مما يشكّل نشاطاً خارجاً عن نطاق الطائفة لم تلحظه القوانين التنظيمية الطائفية الأخرى.

يرأس هذا المجلس رئيس تصف المادة ٤ صلاحياته كما يلي:

«يكون للمجلس رئيس يمثله ويمثّل الطائفة الإسلامية الشيعية لدى السلطات العامة والهيئات الخاصة ولهذا الرئيس ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتّع بها رؤساء الأديان بلا تخصيص ولا استثناء».

وبالتالي فإن رئيس المجلس الشيعي الأعلى لا يجسّد في شخصه سلطة الطائفة، على نحو ما يجسدها مفتي الطائفة السنية. فهو ليس إلاّ رئيس مجلس الطائفة الشيعية. وسلطته محض تمثيلية وبالتالي فهي لا تنطوي على أية صلاحية لاتخاذ القرار من جانبها وحسب.

فكان من الطبيعي أن يكون والحالة هذه منتخباً من المجلس. لكن قانون ١٩٦٧ أناط تعيينه بهيئتين منبثقتين عن المجلس، «الهيئة الشرعية» و «الهيئة التنفيذية»، تنتخبانه بأكثرية أعضائها النسبية مجتمعتين (المادة ١٠). أمّا الشروط التي يجب أن تتوفر فيه لانتخابه فهي أن يكون لبنانياً، وأن يكون «عالماً»

بالشؤون الدينية ومعترفاً باجتهاده المطلق في الأوساط الشيعية. أمّا في حال عدم توفر أحد هذين الشرطين فإن رئيس المجلس ينتخب «من بين علماء الدين المعروفين بالفضل والورع» (المادة ١١). وأمّا ولايته فهي لست سنوات قابلة للتجديد دائماً (المادة ١٢)[1] لا كما هي الحال بالنسبة للمفتي السني الذي يظل مفتياً طيلة حياته[2].

ولأن الطائفة الشيعية تتشخّص بالمجلس الأعلى، فإن المادة ٢٨ تنص على:

«إن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يتمتّع بالشخصية المعنوية العامة وله أن يقبل الاشتراكات والهبات والتبرعات والوصايا وما يوقف عليه، وسائر المبرّات التي ترد عليه، وكل ذلك منقولاً كان أمّ غير منقول يدخل في صندوق المجلس».

٢. المشاركة الطبيعية

يتألف المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الذي يتولى إدارة شؤون الطائفة من ثلاث هيئات رئيسية: الهيئة العامة والهيئة التنفيذية والهيئة الشرعية، على ما تنصّ المادة الخامسة.

وتتألف الهيئة العامة من «أبناء الطائفة الإسلامية الشيعية». وهذا لا يعني جميع اللبنانيين الذين ينتمون إلى المذهب الشيعي، بل فقط أولئك الذين تعيّنهم المادة الخامسة، وفقاً لمرتبتهم المجتمعية، بحيث تتألف الهيئة من:

- قضاة الشرع والمفتين الحاليين والسابقين،

(١) ما زال لقب إمام الطائفة الشيعية يطلق على الإمام موسى الصدر رغم اختفائه ورفيقيه عام ١٩٧٨ أثناء سفر له إلى ليبيا. ولم يكشف سرّ هذا الإخفاء حتى اليوم مما يجعل الشيعة يعربون بين الحين والآخر عن سخطهم على العقيد معمّر القذافي.

(٢) [عدّلت هذه المادة وأصبحت. «مدة ولاية رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى تستمرّ حتى إتمامه الخامسة والستين...»].

- علماء الدين اللبنانيين المتخرّجين من المعاهد والحوزات الدينية،
- الوزراء والنواب الحاليين والسابقين،
- القضاة المدنيين،
- الأساتذة الجامعيين،
- المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين المسجلين في نقاباتهم،
- الموظفين المدنيين من الفئة الثانية فما فوق،
- رؤساء المجالس البلدية،
- ممثلي مجالس المؤسسات الاجتماعية والثقافية والجمعيات الخيرية الخ..
- أصحاب الصحف ووكالات الأنباء ورؤساء التحرير وسبعة من المحرّرين المسجّلين في الجدول النقابي تنتخبهم مجموعة المحررين المسجلين، بالإضافة إلى طائفة أخرى من الأشخاص المعروفين بنشاطاتهم في مجال الشؤون العامة والمؤسسات الخاصة[1].

وهكذا تكون عضوية الهيئة العامة للطائفة عضوية طبيعية، وهي لا تنجم عن مجرد الانتماء إلى الطائفة بل عن المرتبة المجتمعية التي يحتلّها الأشخاص المعيّنون بموجب المادة الخامسة من القانون[2].

أمّا دور الهيئة العامة فيقتصر، بالمقابل، على أمرين: انتخاب الهيئة التنفيذية من جهة، ومناقشة التقارير التي تضعها الهيئة التنفيذية والبتّ بها، من

(١) [تضمّ الهيئة العامة أيضاً، حسب المادة نفسها: «رئيس وأعضاء مجلس نقابة محرري الصحافة، رؤساء وأعضاء غرف التجارة والصناعة والزراعة وجمعية أصحاب المصارف وجمعية التجار وجمعية الصناعيين، رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة الرسمية كالمصالح المستقلة وغيرها، رؤساء مجالس النقابات العمالية والمهنية والحرفية، أعضاء مجالس إدارة جمعية اللبنانيين في العالم وممثلو [كذا في النصّ] الهيئات المنظمة للجاليات اللبنانية وفروعها.»].

(٢) وهذا نموذج عن النخبوية السياسية يتفق بالأصل مع الصلاحيات المطلقة التي كان يتمتّع بها الأئمة في ما مضى مع الولاء الثابت الذي يكنّه أبناء الطائفة لبيت النبي وعترته الطاهرة.

جهة أخرى. وهكذا تعود السلطة الفعلية إلى الهيئة التنفيذية بالنسبة لما يتعلّق بشؤون الطائفة الزمنية.

وأمّا الهيئة التنفيذية فتضمّ، حسب المادة الثامنة من القانون، فئتين من الأعضاء: نواب الطائفة الإسلامية الشيعية كأعضاء طبيعيين، واثنا عشر عضواً من المدنيين تنتخبهم الهيئة العامة من بين أعضائها بالاقتراع السري وبالأكثرية النسبية من الأصوات لمدة ثلاث سنوات[1]، في حين تتألف الهيئة الشرعية، حسب المادة التاسعة من القانون، من اثني عشر عضواً من علماء الدين اللبنانيين ينتخبون لمدة ست سنوات.

وتختلف الصلاحيات المنوطة بكل من هاتين الهيئتين باختلاف تسميتها. إذ أن الهيئة التنفيذية هي التي يعود إليها «التنفيذ.. لتحقيق أهداف المجلس.. وقبول الهبات والتبرعات والوصايا والوقف وسائر المبرّات»، في حين تنصرف الهيئة الشرعية إلى كل الأمور التي تتّصل بالدين والشرعية، على حد قول المادة ٣٠، وذلك «بإبداء الرأي والإنهاء في كل أمر يتّصل بمسائل الدين والشرع والأحوال الشخصية»، الأمر الذي يجعل منها في الواقع سلطة تشريعية للطائفة الشيعية.

وحتى يتسنى لهذه الهيئات الرئيسية الثلاث التي تتولّى مصائر الطائفة أن تقوم بوظائفها على نحو منتظم، نصّت المادة ٣١ من القانون على أن تضع الهيئتان، التنفيذية والشرعية، نظاماً داخلياً خاصاً بالطائفة[2]، على أن يُستوحى هذا النظام بالضرورة من أحكام القانون الأساسي لعام ١٩٦٧. وأن ينال موافقة الهيئة العامة بالأكثرية المطلقة من الأحداث، والواقع أن النظام المذكور وضع بعد ذلك بعامين، في العام ١٩٦٩[3].

(١) [في المادة الثامنة المذكورة: «لمدة ست سنوات»].
(٢) [في المادة ٣١ المذكورة: «نظاماً داخلياً للمجلس.»].
(٣) وافقت عليه الهيئتان الشرعية والتنفيذية في جلستهما المشتركة بتاريخ ٢٠ آب ١٩٦٩، ونشر في الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية، في عددها رقم ٧١ تاريخ ٤ أيلول ١٩٦٩.

٣. السيادة التشريعية

على غرار الصيغة المعتمدة في المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ لصالح الطائفة السنيّة، أعطى قانون ١٩٦٧ للشيعة نفس الإمتياز المستهجن الذي يخولها حق إدخال التعديلات التي تراها مناسبة على هذا القانون، مع فرق واحد هو أن سيادتها لا تتناول بعض أحكامه التي اعتبرت غير قابلة للتعديل[1]. والمادة ٣١ هي التي تنصّ على السيادة المذكورة كما يلي:

«باستثناء المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة من هذا القانون ومع مراعاة أحكام المادة السادسة والعشرين منه يحقّ للهيئتين التشريعية والتنفيذية مجتمعتين أن تعيدا النظر في أحكامه وأن تبدّلا ما تريانه ضرورياً منها لتحقيق الغاية الأساسية منه ويكون قرارهما في هذا الصدد وفي كل ما يتعلق بشؤون الطائفة الدينية وإدارة أوقافها نافذاً بذاته شرط أن يقترن بموافقة الهيئة العامة وأن لا يتعارض مع أحكام القوانين المتعلقة بالنظام العام».

وهكذا أصبح الشيعة يتمتعون منذ ذلك الحين باستقلالهم في نطاق التنظيم السياسي الذي منحهم إياه قانون ١٩٦٧، وذلك بفضل حركة التطبيق التي دبّت في صفوف مسلمي لبنان.

c. الطائفة الدرزية

كان الدروز يُعتبرون في الامبراطورية العثمانية مسلمين، شأنهم شأن الشيعة، وبالتالي خاضعين من حيث أحوالهم الشخصية لمحكمة القاضي السنّي. لكن هذه المماثلة الوهمية بينهم وبين جماع المسلمين لم تكن تأخذ بالحسبان أن الدروز كانوا يعيشون في الجبل اللبناني ـ كما في سوريا، في ذلك القسم الجبلي

(١) وهي الأحكام المتعلقة باستقلال الطائفة الشيعية (المادة الأولى) وبوجود المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى (المادة الثانية) وبالصلاحية الاستشارية الإلزامية التي تتمتّع بها كل من الهيئتين الشرعية والتنفيذية (المادة الثالثة) وبضرورة وجود رئيس للمجلس الأعلى يمثّل الطائفة الشيعية (المادة الرابعة).

من حوران الذي عرف باسم جبل الدروز لأنه لم يكن يضمّ غيرهم تقريباً - في بوتقة مغلقة. ويمارسون حياة طائفية مخصوصة بهم في ظل مشايخهم وعُقّالهم وشيوخ عقلهم، أي رؤسائهم الكبار الذين تعبّر تسميتهم «بشيوخ العقل» عن تضلعهم من العقيدة الباطنية لدى الدروز.

كان ظهور الدروز، بوصفهم تجمعاً إسلامياً خاصاً متميّزاً، في فترة مبكرة من التاريخ. وكثيراً ما كان الرحالة الغربيون يطلقون على لبنان، في عهد الأمراء المعنيّين في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بل حتى سقوط الشهابيين عام ١٨٤٢، اسم جبل الدروز نظراً لأنه كان يحكم حتى ذلك الحين من قبل أمير الدروز الذي كان هو نفسه من المذهب الدرزي. لكن الاعتراف الرسمي بوجودهم الجماعي حصل على وجه الخصوص عام ١٨٤٢، عندما سقط نظام الإمارة وحلّ محلّه سستام القائمقاميتين، القائمقامية الدرزية والقائمقامية المارونية بضغط من أوروبا. وفي عام ١٨٦١، كان المجلس الإداري الذي أنشأه التنظيم الأساسي الذي وضع لجبل لبنان يضمّ مقعدين مخصّصين للدروز من بين المقاعد الاثني عشرة الموزعة على الطوائف اللبنانية الخمس الأخرى في ذلك الحين. رغم ذلك، لم يكن الدروز يتمتعون عشية انحلال الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨ بأي وضع تنظيمي خاص بهم خارج نطاق جبل لبنان.

ولم يتّخذ تجمّعهم التاريخي صفة الطائفة الرسمية إلاّ في عهد الانتداب، شأنه في ذلك شأن الطوائف اللبنانية الأخرى. فأن لمحاكمهم الخاصة، والحالة هذه، أن تتواجد جنباً إلى جنب مع محاكم القضاء السنّي ومحاكم القضاء الجعفري (الشيعي)، ضمن نطاق أنظمة الدولة القانونية الذي كان يشمل على الطوائف الثلاثة معاً، سواء من حيث تنظيمها الإداري أو من حيث دفع رواتب قضاتها ومساعديهم التي كانت تدفع، كما هي الحال اليوم، من ميزانية وزارة العدل.

وإذا كان القرار رقم ٦٠ ل. ر. عام ١٩٣٦ والقرار ١٤٨ ل. ر. عام

١٩٣٨ لم يأتيا على ذكر الطائفة الدرزية، في معرض كلامهما عن الطوائف الإسلامية الأخرى، إلاّ عرضاً، فإن ذلك لم يكن بسبب تضامن الدروز مع السنّة يومذاك، بل لأنه وضعهم الموروث منذ القدم كان منسجماً مع وجودهم الفعلي بحيث لم تكن هناك حاجة إلى نص قانوني وضعي بشأنه. رغم ذلك فقد كان القرار رقم ٥٣ عام ١٩٣٩ أن يعلّق تطبيق القرارين المذكورين بحقّهم، دون أن يؤدي ذلك إلى تأثير يذكر على استمراريّتهم الطائفية.

وحتى لا يشذّ الدروز عن حركة التطبيق التي كانت قد استحوذت، عام ١٩٥٥، على الطائفة السنيّة، فقد حصلوا، قبل الشيعة بمدّة. على تنظيم وضعهم الطائفي بفضل قانونين صدرا بنفس التاريخ، في ١٣ تموز ١٩٦٢، يتألف أحدهما من ثلاثة وعشرين مادة ويتعلّق «بانتخاب شيخ عقل الطائفة الدرزية». ويتألف الآخر من إحدى وثلاثين مادة ويتعلّق «بإنشاء المجلس المذهبي للطائفة الدرزية». إن هذين القانونين يتضافران على تنظيم وضع الطائفة العام التي تنص المادة الأولى من القانون المتعلّق بانتخاب شيخ العقل على استقلالها نصاً واضحاً:

والطائفة الدرزية مستقلّة بشؤونها الدينية وأوقافها ومؤسساتها الخيرية تتولّى تنظيمها وإدارتها بنفسها طبقاً لأحكامها الروحية وامتيازاتها المذهبية والنظم والقوانين المستمدّة منها بواسطة ممثلين من أهل الرأي وذوي الكفاءة من أبنائها.».

ويضفي قانونا ١٩٦٢ على الطائفة الدرزية طابعاً يتجلّى من خلال المبادىء الثلاثة التالية: ثنائية رئاسة الطائفة والأساس الديمقراطي لانتخاب ممثلي الطائفة وجماعية إدارتها.

١. ثنائية الرئاسة

امتازت الطائفة الدرزية على الدوام بهذه الميزة التي انفردت بها دون سائر الطوائف. وهي خضوعها لشيخَيْ عقل اثنين. وتعبّر ثنائية السلطة هذه عن

الانقسام التقليدي الذي قسم الدروز إلى حزبين سياسيين يعودان إلى أصول اقطاعية هما حزب اليزبكية وحزب الجنبلاطية[1].

وقد كرّست المادة الثانية من القانون المتعلق «بانتخاب شيخ عقل الطائفة الدرزية» هذه الثنائية تكريساً واضحاً إذ نصت على ما يلي:

«مع الاحتفاظ بمضمون المادة ٢١ من الأحكام الانتقالية من هذا القانون يكون للطائفة الدرزية شيخا عقل هما الرئيسان الروحيان لها ويتمتعان بذات الحرمة التي يتمتّع بها سائر الرؤساء الروحيّين».

أمّا المادة ٢١ التي يعنيها النصّ فهي تسمح، بصورة استثنائية، بوجود شيخ عقل ثالث كان لا يزال حيّاً عند صدور القانون. لذا حرص النص نفسه على القول إنه إذا شغر مركز شيخ العقل الثالث لا ينتخب خلف له. أمّا الصلاحيات المخوّلة لشيخي العقل فلا يتحدث القانون المتعلق بانتخابهما عن شيء منها. بل أن الإشارة الوحيدة إلى هذه الصلاحيات وردت في القانون الآخر الذي يتعلّق «بإنشاء المجلس المذهبي للطائفة الدرزية»، وذلك في المادة ٢١ التي تقول: «يرأس المجلس المذهبي سماحة شيخ العقل»، دون أن تحدّد إلى أيّ من الشيخين تعود هذه الصلاحية.

في ما عدا ذلك، حدّد القانون المتعلق بانتخاب الشيخين وضعهما بأن نصّ

(١) رغم ذلك، فمنذ وفاة أحد شيخي العقل، وهو من آل حماده، تجمّد انتخاب خلف له رغم مطالبة أنصارهم بإجراء الانتخاب ويعود هذا التجميد إلى ضغط الأجيال الشابة في الطائفة. لذا لا يشرف على شؤون الدروز اليوم إلاّ رئيس واحد هو الشيخ محمد أبو شقرا [توفي فيما بعد]. ويتجلّى هذا الاتجاه الجديد لدى الدروز على الصعيد السياسي أيضاً. فقد استطاع رئيسا الجناحين اليزبكي والجنبلاطي، الأمير مجيد أرسلان والمرحوم كمال جنبلاط أن يتفقا في عاليه على تشكيل لائحة واحدة فازت في الانتخابات النيابية في ٣٠ نيسان ١٩٧٢. فكانت تلك أول سابقة من نوعها في تاريخ الدروز في لبنان. ويبدو أنها كانت ردّاً على الحلف الثلاثي الذي ضمّ الأحزاب المسيحية الثلاثة: الأحرار (شمعون) والكتلكة الوطنية (إده) والكتائب (الجميّل) والتي كانت قد فازت في الأقضية المسيحية في انتخابات ١٩٦٨، فضلاً عن كونها ردّاً على الحلف الذي تشكل في انتخابات ١٩٧٢ الأخيرة (من الأحرار والكتائب والطاشناق).

على عدم جواز الجمع بين منصب شيخ العقل وبين أية وظيفة أو مهنة حرة أو حرفة كانت (المادة ٣) وعلى أن يتقاضى شيخ العقل تعويض تمثيل شهري قدره ستماية ليرة لبنانية (المادة ٤)[1]، كما حدد الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المرشح لمشيخة العقل: أن يكون قد أكمل الأربعين من عمره، وأن يكون من أهل التقوى والدين، و «من ذوي العلم والمعرفة بتقاليد الطائفة»، وأن يكون «حسن السمعة ومحمود الشيم منزّهاً عمّا يمسّ الكرامة والدين وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة» (المادة ١١).

وينتخب شيخ العقل لمدى الحياة. غير أن من الممكن إعفاءه من منصبه حسب نص المادة السادسة، «الدواع صحية تمنعه من حسن القيام بمهماته أو لأسباب خطيرة ناشئة إما عن سلوك قد يسيء إلى سمعة الطائفة وكرامتها إساءة كبرى وإما عن تصرّفه في الشؤون المعهودة إليه تصرّفاً مضرّاً ضرراً فاحشاً بمصالحها أو مهدّداً لكيانها ووحدتها. وفي حال عدم اعتزاله منصبه طوعاً واختياراً يصار إلى إعفائه بقرار من المجلس المذهبي بأكثرية ثلاثة أرباع أعضائه.».

وهذه صلاحية كبرى تناط بالمجلس الذي يستطيع من تلقاء نفسه إقالة شيخ العقل، في حين أن هذا الأخير قد انتخب لمنصبه من قبل الشعب.

٢. ديمقراطية الانتخاب

ذلك أن كلاً من شيخي العقل ينبغي أن ينتخب، حسب القانون، من جميع أبناء الطائفة الدرزية دون أي تمييز بين مراتبهم وطبقاتهم. وهذه ميزة ديموقراطية جداً تميّز الطائفة الدرزية، من هذه الناحية رغم تقاليدها الحية الموروثة عن إقطاعية الماضي ـ عن سائر الطوائف اللبنانية الأخرى. والواقع أن الانتخاب هو المصدر الوحيد لتشكيل ثنائية رئاسة الطائفة التي يضطلع بها شيخا العقل، ولتشكيل المجلس المذهبي الذي يُعتبر السلطة الجماعية الأساسية في الطائفة.

(١) طبعاً، رفعت قيمة هذا التعويض، تباعاً، منذ ذلك الحين.

وهذا ما تنصّ عليه المادة الخامسة من القانون المتعلق بانتخاب شيخ العقل، إذ تقول:

«يتولّى مقام مشيخة العقل من تتفق كلمة الطائفة الدرزية على اختياره من أبنائها اللبنانيين الأخيار». وهذا «الاختيار» لا يتمّ عن طريق المشاورة بل، كما تقول المادة الخامسة نفسها، عن طريق «الانتخاب العام من قبل جميع الذكور من الدروز الذين لهم حق الانتخاب وفقاً لقانون انتخاب أعضاء المجلس النيابي».

وحق الانتخاب هذا يمارس والحالة هذه وفقاً لنفس الشروط التي تمارس بها الانتخابات العامة لأعضاء البرلمان اللبناني، شرط التقيّد بالصيغ الخاصة التي ينصّ عليها القانون المتعلق بانتخاب شيخي العقل.

ونجد المبدأ الانتخابي نفسه في أساس تشكيل المجلس المذهبي. فالمادة السادسة من قانون ١٩٦٢ الذي يحكم هذا الانتخاب تقسم أعضاء المجلس إلى فئتين: الأعضاء الدائمون والأعضاء المنتخبون.

فالأعضاء الدائمون هم: «هيئة مشيخة العقل، والوزراء والنواب الحاليون والسابقون»، في حين ينقسم الأعضاء المنتخبون إلى نوعين ينشأ كل نوع منها عن هيئة انتخابية خاصة به.

فهناك هيئة انتخابية أولى تتألف من «أصحاب الشهادات الجامعية والمهن الحرّة» تتولّى انتخاب المندوبين إلى المجلس، وهيئة انتخابية ثانية تتولى تمثيل المناطق الدرزية اللبنانية بنسبة ستة أعضاء عن كل من قضائي الشوف وعاليه وثلاثة أعضاء عن قضاء بعبدا وعضو واحد عن كلّ من قضائي حاصبيا وراشيا، بالإضافة إلى عضو واحد عن محافظة بيروت والمتن الشمالي وباقي المناطق.

لكن الفرق الملحوظ بين هذه الصيغة وصيغة انتخاب شيخي العقل بالاقتراع العام، إذا جاز القول، الذي يشتمل على جميع الدروز الذكور الذين يحق لهم الانتخاب، فضلاً عن الصيغة المعتمدة بالنسبة لجميع المنتخبين الذين

ينتمون إلى الهيئة الانتخابية المؤلفة من حملة الشهادات الجامعية وأصحاب المهن الحرّة، هو أنها تقيّد حق الانتخاب عندما يكون متعلقاً بانتخاب أعضاء المجلس. فالواقع أن هذا الحق لا يتمتّع به في هذه الحال، وحسب المادة السادسة نفسها، إلاّ:

«المخاتير وأعضاء المجالس الإختيارية ورؤساء البلديات وأعضاء المجالس البلدية الدروز كلٌّ في منطقته».

وحدّد القانون نفسه مدة ولاية المجلس المذهبي بأربع سنوات (المادة ٧) واشترط بالناخب أن يكون درزياً لبنانياً متمتّعاً بحقوقه المدنية وبلغ الواحدة والعشرين من العمر (المادة ٨). أمّا المنتخب لعضوية المجلس فيجب أن تتوفّر لديه نفس شروط الناخب ما عدا العمر، إذ ينبغي أن يكون قد بلغ الثلاثين من عمره فضلاً عن ضرورة كونه مسجلاً في سجلات الأحوال الشخصية في المنطقة التي يمثلها، وأن لا يكون موظفاً في الدولة (المادة ٩).

٣. جماعية السلطة

أناط قانون ١٩٦٢ المتعلق «بإنشاء المجلس المذهبي» قيادة الطائفة وتولّي مسؤوليات مصائرها لا بشيخي العقل اللذين تقتصر صلاحياتهما على رئاسة المجلس (المادة ٢١)، بل بالمجلس نفسه. مما يتيح المجال للقول أن هذا المجلس يمارس صلاحياته بصورة جماعية، مباشرة وبمعزل عن أية وصاية خارجية.

وينجم هذا الوضع القانوني عن المادة الثانية من النظام الأساسي الذي أناط بالمجلس كل الصلاحيات التي تتكون منها السلطة الطائفية الفعلية كالإشراف على الأوقاف وتعيين المدير العام للأوقاف، والإشراف على انتخاب الهيئات الإدارية الطائفية والتصديق عليها، والإطلاع والمصادقة على موازنتها وحساباتها، وحلّ الخلافات التي تقع بين القائمين عليها (المادة الثانية)، والمصادقة على كل القرارات المتعلقة بالأوقاف الدرزية (المادة الثالثة)، والاهتمام بمدارس الطائفة (المادة الرابعة)، والتحقيق في كل تقصير أو تجاوز على القانون إذا وقع من

إحدى المؤسسات أو الجمعيات الدرزية أو بعض أفرادها (المادة الخامسة)، وكلها صلاحيات واسعة أضفت على السلطة الطائفية، عدا طابعها الجماعي، صفة السلطة المباشرة والموحّدة. وهذه ميزة خاصة تتميّز بها الطائفة الدرزية والحالة هذه. وتجعلها مختلفة من هذه الزاوية عن الطائفتين الإسلاميّتين الأخريين، السنية والشيعية، اللتين تختلفان بدورهما من حيث التنظيم والذهنية.

III المحاكم الطائفية والأحوال الشخصية

ومن نافل القول أن كلاً من الطوائف الإسلامية الثلاث تملك محاكمها الطائفية الخاصة التي تنفرد بتولّي الصلاحيات في كل ما يتعلّق بالأحوال الشخصية بمعناها الواسع الذي يشتمل أيضاً على شؤون الإرث. أمّا الحقوق التي تعتمدها فناجمة عن سساتيمها التشريعية الخاصة. هكذا يخضع السنّة للشرع الإسلامي على المذهب الحنفي، والشيعة للشرع الإسلامي على المذهب الجعفري. بينما تتكون حقوق الدروز من تقاليدهم وعاداتهم وأعرافهم وآرائهم العقائدية وقراراتهم الاجتهادية التي تتفاوت في مدى انسجامها وانتظامها. وقد صدر في ٢٤ شباط ١٩٤٨ قانون هام من اثنين وسبعين مادة يقنّن جميع المسائل المتعلقة بأحوالهم الشخصية.

لكن الفرق الكبير الذي يميّز هذه الطوائف عن الطوائف غير الإسلامية يكمن في تبعيّتها للدولة من حيث هيئاتها ومحاكمها، سواء بالنسبة للتنظيم أو بالنسبة للتمويل الذي تؤمّنه الموازنة العامة، الأمر الذي يمنح الدولة نوعاً من حق التدخل والتوجيه في مجال التنظيم القضائي في الطوائف الإسلامية، إن لم يكن لدى هذه الطوائف نفسها[1].

أمّا النص الأساسي الذي ينظّم اليوم تشكيل المحاكم السنية والشيعية معاً

(١) وقد دفع هذا الوضع الطوائف المسيحية في وقت من الأوقات إلى المطالبة بمساعدات مالية من الدولة تخصّص لمحاكمها، دون أن تنتبه إلى أن الدولة ستتدخل لا محالة، بناء عليه، في طريقة أدائها لوظيفتها.

وطريقة أدائها لوظيفتها، فهو قانون ١٦ تموز ١٩٦٢ وعنوانه «قانون المحاكم الشرعية». ويتألف من مئة واثنين وتسعين مادة تتدبّر كل تنظيمها الداخلي. وأمّا المحاكم الدرزية فينظم أمورها قانون ٥ آذار ١٩٦٠.

أشعة متكسرة وألوان مبرقشة

تُعتبر الطوائف الخمسة عشر التي يعترف القانون بوجودها ويتدبّر تنظيمها بمثابة الأشخاص المعنوين الحقيقيين في نظر الحقوق العامة، وهي تشكل مجتمعةً البنية التحتية للدولة اللبنانية[1]، وبالتالي فإن هذه الدولة هي، من حيث جوهرها بالذات، مجتمع تعدّدي، وأن كل حركة تجري باتجاه توحيده لا بدّ أن تظل تصطدم بعقبات تردّها إلى الوراء نابعة من شدّة الزخم الذي تتمتع به طوائفه ومن الطابع الثابت الذي لا يتزعزع الذي يطبع تنظيماتها القانونية. هذا ما يبدو عليه، لبنان الفعلي، في نهاية التحليل، من وراء الغشاء الدستوري الذي يتظلل تحته، وذلك منذ أن انتهى به تاريخه إلى التشكّل في دولة ذات سيادة.

ولا يسع المرء إلاّ أن يلاحظ في هذا الصدد بُعد الشقّة التي تفصل نص القانون الأساسي عن واقع البنية المتعدّدة الطوائف التي يتشكل الشعب اللبناني منها. ومع ذلك، فإن دستور الدولة الحديثة يُفترض به عادة أن يعكس طبيعة الشعب الذي يؤطره ويتدبّر أموره وأن يعبّر عن مُثُل هذا الشعب وآماله. خلافاً لذلك، حسب المرء أن يتصفح الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦ وهو الدستور الذي ما زال مرعيّاً حتى اليوم، لتبيّن له أن ما يطفو على السطح من مضمون هذا

(١) إلى ذلك تتمتّع الطوائف بالشخصية المعنوية أو القانونية. والمادة ٧ من القرار رقم ٦٠ ل.ر. تاريخ ١٣ آذار ١٩٣٦ تضفي هذه الصفة حرفياً لا على الطائفة نفسها فقط بل أيضاً على «الجماعات المذهبية المستقلّة المختصّة بالتعليم أو بالأعمال الخيرية والتي يعترف لها نظام الطائفة بأهلية الحصول على حقوق وواجبات تختلف عن حقوق الطائفة وواجباتها، وكذلك الرهبنات». على كل حال، فقد كانت الطوائف المسيحية واليهودية تتمتّع، بموجب الحقوق العثمانية السابقة، بملء الشخصية القانونية. أمّا الطوائف الإسلامية التي لا يتطبق عليها القرار المذكور، فإن شخصية كلّ منها المعنوية بارزة بما فيه الكفاية في القانون التنظيمي الخاص بها.

الدستور لا يتعدّى مادتين تتحدثان إلى هذا الحد من الصراحة أو ذاك عن النظام الطائفي.

الأولى هي المادة التاسعة التي تشكّل جزءاً من الفصل الثاني المتعلق بـ «حقوق» اللبنانيين و «واجباتهم». فتقتصر هذه المادة على القول «أن الدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى، تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها، على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام...» ـ وهذا لعمري كلام مبدئي يعبّر عن حرية المعتقد والعبادة ويندرج وفقاً لهذا العنوان نفسه تحت خانة حقوق الأفراد وحريّاتهم التي نجدها في جميع الدساتير المعاصرة. لكن لهذه المادة تتمّة لا تخلو صياغتها المترويّة من كثافة مذهبية شديدة كان من الممكن استغلالها ايّما استغلال لو لم يكن قد مضى حين طويل على رسوخ ركائز النظام الطائفي في المجتمع والدولة رسوخاً مبيناً. والواقع أن المادة التاسعة نفسها «تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية». **والملة**، بالمعنى الذي يقصده النصّ، ليست سوى اليافطة المميزة لكل طائفة من الطوائف التي يتكون منها جماع **الأهلين**، في حين **الأحوال الشخصية** التي تتمدّد بقدر ما يشاء الفهم من التمدّد تشتمل على مجمل الحياة الخاصة بكل طائفة من الطوائف القائمة حالياً. ومن حيث جميع وجوهها الممكنة، مما يعني أن بوسعها أن تشتمل بصورة بديهية لا على **المصالح الدينية** وحسب، بل أيضاً وبنفس المرتبة على جميع الحقوق والامتيازات التقليدية[1].

أمّا المادة الدستورية الأخرى فهي لا تحاول أبداً أن تتستّر على غايتها. بل العكس، فهي تسعى لأن تكون حجاباً [پاراڤاناً] يقي الطوائف شرّ الذيول والمضاعفات التي قد تنشأ لا سمح الله عن اختلال النظام الطائفي. إنها المادة

(١) أنظر للمؤلف، الدستور اللبناني، أصوله ونصوصه وشروحه، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢، ولا سيما المادة التاسعة، ص ٩٦ وما يليها.

- Le Constitution Libanaise, Origines, textes et Commentaires..

٩٥ التي جاءت في آخر الدستور والتي تقول: «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة»[1]. «فالملّة» إذن سمّيت هنا باسمها «طائفة»، كما صير إلى الإعراب عن النيّة التي تتوخى تدارك العواقب المذهبية التي لا بدّ أن تنجم عن توزيع المناصب العليا في الدولة وعن تقاسم وظائفها الإدارية والقضائية دون تمييز، بل حتى عن منح الرتب العسكرية، ـ وفي ذلك كله مجال رحب وواسع تستعر فيه صراعات النفوذ والنزاعات الطائفية ايما استعار، بحيث تصل في كثير من الأحيان إلى حدّ الانفجار.

وهكذا يصبح **الشعب اللبناني** في آخر المطاف كناية عن حشد من الطوائف يجمع بينها وفاق ضمني عام شديد الاتساع والعمق يشكّل دعامتها وركيزتها. فمن الحتمي والحالة هذه أن لا يكون بوسع المواطنين، ضمن هذا الشعب، أن يساهموا في الحياة الجماعية إلاّ عن طريق طوائفهم، وأن لا يكون من الممكن في مثل هذه الشروط، أن يتمّ التعبير عن أي شعور من مشاعر التضامن الوطني إلاّ عبر هذه الهيئات الوسيطة والضرورية التي يشكّل وجودها وثقلها شرطاً من شروط التوازن القائم بينها، الأمر الذي يحول في النهاية بينها وبين تشكيل **الأمة** بمعناها الاجتماعي [السوسيولوجي] والغربي.

وبما أن التواصل بين الأفراد لا يتمّ إلاّ عبر الطوائف، فإن عقلّيتهم العامة وسلوكهم السياسي لا بدّ أن يتأثر بذلك. فالطائفة تحجب بصر اللبناني وتقوم منه مقام الستار العازل. إنه ينتمي إليها بكل جوارحه. في ولادته وحياته ومماته لا بد له من الانتماء إليها. ومن ثمّ فإن أفكاره واختياراته بمقدار ما تتعلق هذه الأفكار والاختيارات بالدولة وبإدارتها تظل مطبوعة بطوابع انتمائه الطائفي. وهي لا تجد التعبير عنها ولا يمكن أن يتعبّر عنها إلاّ بدفع وتوجيه من الأجهزة التي تدير الطائفة دفّتها.

(١) إياه، لا سيما المادة ٩٥، ص ٥١٧ وما يليها.

LAU - Riyad Nassar Library

من هنا تنشأ الظاهرات المخصوصة التي تطبع الحياة اللبنانية في أشدّ أوجهها تنوعاً. فإذا ألقينا نظرة تأليفية خاطفة على هذه الحياة تبينت لنا تلك الشقوق التي تتسرّب منها عادةً تيارات كثيراً ما تكون حافلة بالنشاطات النابذة.

العائلة

تحتل العائلة في لبنان، شأنها في بلدان الشرق الأخرى، موقعاً أساسياً من الحياة السياسية والمجتمعية، وهي عبارة عن منوعات محدودة العدد من العيّنات التي تفعل فعلها دائماً بناءً على طوائفها وضمن نطاق أمكنة إقامتها الجغرافية وطبقاتها الاقتصادية.

والعائلة غالباً ما تكون من الطراز البطريركي في الأوساط الإسلامية، والدينية منها بشكل خاص، رغم الاتجاه الشديد نحو التراخي التدريجي لأواصرها الداخلية. أمّا في الأوساط المسيحية، بل في الأوساط اليهودية أيضاً، فإن هذا التطور قد قطع شوطاً أبعد، قد يكون من إمارات الحداثة المفرطة. إذ يتقلص شكل العائلة في هذه الأوساط يوماً بعد يوم حتى يكاد يصبح مجرّد تعبير عن الحياة الزوجية. لكن هذه التطورات التي طرأت على تحولات العائلة اللبنانية بشكل عام لم تنزع عنها أبداً وطأة الطائفة التي ما زالت تطغى عليها، بمعزل عن النقطة التي وصلت إليها في سياق تطورها. فالعائلة من جميع أوجهها ما زالت شأناً من شؤون الطائفة. وهي، شأنها شأن الفرد، لا تتكوّن وتنمو وتتلاشى إلاّ بالتمحور على المحور الديني والذهني الذي تحدّده لها الطائفة. ثم أن التدخل الإلزامي للمراجع الطائفية من كهنة وشيوخ وأحبار ينبغي أن يتمّ في جميع مراحل الحياة الجماعية. فلا يزال الزواج مؤسسة مذهبية محضة ينبغي للوضع الشخصي أن يتصرف على أساسه. والواقع أن الطائفة لا تشرف فقط على حصول هذا الزواج، بل تشرف أيضاً على مقدماته ونتائجه، فالخطبة والبنوّة والتبنّي ورعاية الأطفال والنفقة أمور من اختصاص الطائفة وحدها. وكل هذه الأمور تشكل مادة الأحوال الشخصية التي هي المنهل الفعّال الذي تتغذى منه المحاكم الطائفية.

أمّا الزواج المدني فلا وجود له في لبنان[١]. وهو يظل مقيّداً بالقانون الذي يعقده إلى أن يؤون أوان انحلال العقد، حتى ولو اعرب الشريكان عن رغبتهما بالتخلّص من وطأة القانون المذكور بأن غيّرا طائفتهما. ذلك أن المسألة، من منظور مكاني، هي مسألة الدفاع عن رابطة زوجية تمسّ في الوقت نفسه حيوية الطائفة التي صدرت عنها بالذات.

وإذا كانت معوقات الزواج لجهة الاختلاف الطائفي قد زالت بين المسيحيين، فإن عائق الدين ما زال ينتصب حاجزاً منيعاً يحول دون الزواج بين المسلمين والمسيحيين ناهيك باليهود. لقد كان زواج المسلم **بالكتابية** (أي بالمرأة التي من أهل الكتاب، مسيحيين ويهود) جائزاً باستمرار بموجب الشريعة الإسلامية. لكن العكس كان لا يزال فعلاً شنيعاً لا يُعترف به ويعتبر كأنه لم يكن. الأمر الذي أدى في لبنان إلى الاحتيال على الشرع الإسلامي، فصار من الشائع أن تتزوج المسلمة مسيحياً بل يهودياً، في الخارج، في بلد يسمح بالزواج المدني، فيعقد الزواج بالتالي حسب الأشكال المتبعة في البلد المذكور على أن يجري الإعتراف بصحته من قبل التشريع اللبناني بعد تسجيله في أقرب قنصلية لبنانية[٢]. وهذا مثال حيّ عن تطور العادات تطوّراً لا مردّ له بحيث

(١) لذا صارت المطالبة به قضية دائمة لدى القوى التقدمية في لبنان، على أن يكون العمل به اختيارياً على الأقلّ. وقد وضع الحزب الديموقراطي الذي يرأسه الأستاذ جوزيف مغيزل مشروعاً مدروساً بهذا الصدد. وغنيّ عن القول أن مجرّد فكرة الزواج المدني تحارب بضراوة من قبل جميع الأوساط الدينية سواء كانت مسيحية أو إسلامية.

(٢) والواقع أن المادة ٢٦ من قانون ٧ كانون الأول ١٩٥١ المتعلّق بقيد وثائق الأحوال الشخصية يفرض على اللبناني الذي يتزوّج في بلد أجنبي أن يسجّل زواجه في أقرب قنصلية لبنانية على أساس وثيقة الزواج التي حصل عليها من السلطات المحلّية في مكان عقد الزواج. وبما أن هذا الزواج قد عقد من قبل السلطات المدنية وفقاً للصيغ المحلية فإنه يُعتبر بالفعل زواجاً مدنياً. لكن النتيجة المستغربة التي تسفر عنه هو أن هذا الزواج لا يتمتّع بأي وجود شرعي بنظر الطائفة أو الطائفتين التي أو اللتين ينتمي إليها أو إليهما الزوجان. من هنا تنشأ تعقيدات لا أول لها ولا آخر تظل ذيولها مستمرة إلى ما لا نهاية بالنسبة لما قد ينشأ عن الزواج، وخاصة بالنسبة لشرعية الأولاد والأرث. ومن الملاحظ على كل حال أن المادة ٢٥ من القرارا ١٤٦ ل.ر. تاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٨، كانت قد نصّت منذ ذلك الوقت على أنه «إذا

يؤول إلى عقد زواجات مختلفة كانت العوائق والموانع الماضية تحول دون عقدها، لكن الطبيعة المظفّرة تظل تعمل دائماً على تشجيعها وتعزيزها.

أمّا وجه العجب في هذه الزواجات فهو خضوعها لقاعدة النظام العام حول اختلاف الدين التي ما زالت متّبعة في نظام الإرث لدى المسلمين، وبالتالي، في نظام الإرث لدى المسيحيين واليهود. وهذا المنع المبرم هو الذي يجعلنا نرى مشهداً شائعاً فريداً من نوعه، حيث نجد بعض أبناء العائلة الواحدة، من أزواج أو أصول أو فروع، يحرمون من نصيبهم من الإرث بسبب اختلاف الدين.

وقد وجد هذا الوضع ما يعزّزه في قانون ٢٣ حزيران حول «الإرث عند غير المحمديّين» (على حدّ عنوانه). فحلّ محل الشرع الإسلامي على المذهب الحنفي الذي ظل يحكم أحوال الإرث لدى المسيحيين واليهود طيلة قرون، تشريع جديد مستوحى من الغرب وحسب. فلم يكن له إلاّ أن زاد من حدّة التمايزات الطائفية التي تنعكس على أوضاع العائلة اللبنانية.

المدنية

يبدو المجتمع والدولة للناظر الحريص على رؤية الأمور كما هي في الواقع الملموس، على صورة رقعة الشطرنج التي تترتب خاناتها تبعاً للطوائف التي تشكل مادتها البشرية. لقد فرض قانون ٧ كانون الأول ١٩٥١ على دائرة الأحوال الشخصية أن تسجّل في سجلاتها اسماء اللبنانيين مع ذكر مذاهبهم، أي تحديد الطائفة التي ينتمون إليها من بين الطوائف الخمسة المعترف بها رسمياً، والتي ينبغي للمواطن أن ينتمي لإحداها بالضرورة تحت طائلة انزال الحرم أي

= عقد في بلد أجنبي زواج بين سوري ولبناني أو بين سوري ولبناني وأجنبي كان صحيحاً إذا احتُفل به وفقاً للأشكال المتّبعة في هذا البلد». لكنها حرصت على الإضافة «إذا كان نظام الأحوال الشخصية التابع له الزوج لا يقبل بشكل الزواج ولا بمفاعيله كما هي ناتجة عن القانون المحتفل بالزواج وفقاً له فيكون الزواج خاضعاً في سوريا ولبنان للقانون المدني». والحق أن هذه الحيطة كانت ضرباً من العبث، لأن القانون المدني المذكور لم يُقيّض له أن يبصر النور!.

من عدم أهليّة تحرمه من ممارسة حقوقه المدنية والسياسية. مما يعني أن بطاقة هويتّه تصبح غير قانونية إذا لم يرد فيها ذكر الطائفة التي ينتمي إليها.

لكن المذهبية تصل إلى ذروة الشطط من حيث هي تعميم للنظام الطائفي على الجميع، في مجال توزيع الوظائف العامة. والواقع أن هذه الوظائف على اختلاف أنواعها تتوزع منذ الاستقلال على الطوائف القيادية الست. فيحتكرها الموارنة والروم الأرثوذكس الكاثوليك باسم المسيحيين، والسنة والشيعة والدروز باسم المسلمين، في حين تقنع الطوائف الأخرى المسمّاة أقليّات ببعض فتاتها دون أن يكون بوسعها الوصول إلى المناصب القيادية.

هكذا نجد أن قمة الجهاز، أي رئاسة الجمهورية، مكرّسة تقليدياً، وعن طريق الانتخاب على كل حال، لشخص ماروني، وأن رئاسة مجلس النواب مخصّصة لشخص شيعي، ورئاسة مجلس الوزراء لشخص سنّي. وفي اللعبة السياسية تقوم الطائفة مقام الحزب. فتتوزّع الحقائب الوزارية والمقاعد النيابية على الطوائف بناء على أهميّتها العددية. وهكذا ما أن يطرأ أي خلل على التوازن المذهبي حتى تتعالى الصيحات من كل جانب، وكثيراً ما تكون حادة. من هنا هذا التنافس المرير والشرس بين أبناء الطائفة الواحدة الذي يدور بمعزل عن أية إمكانية لإيجاد قيادة وطنية فعلية.

ويطالب الموارنة دائماً بأن تكون لهم المراكز الحسّاسة: كقيادة الجيش، ورئاسة الجامعة، والإدارات العامة الكبرى، وعدد من مراكز المحافظين والقائمقامين. ويُعهد لأبناء الطوائف الأخرى بمسؤوليات لا تقل أهمية عن التي ذكرنا لكنها تبدو ـ كما لو أن في الأمر صدفة ـ متداخلة مع الشبكات المارونية ومتقاطعة معها. لذا يضطر مجلس الخدمة المدنية، المسؤول الأول عن شؤون الإدارة، إلى الانصراف بين الحين والآخر إلى عمليات أشبه بتركيب الأدوية والعقاقير لتضبيط التوازن الطائفي في مجال الوظائف استجابة لتلك الرغبة الأفلاطونية التي أعربت عنها المادة ٩٥ من الدستور والتي تحولت من توصية

وتوجيه إلى شرط لازم بفعل المادة ٩٦ من المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ حول نظام الموظفين.

لكن المذهبية لا تقف عند حدود الدولة، بل تتخطاها لتتخلّل الضمائر والأفئدة. إذ أننا نجد لدى كل طائفة ضرباً من الرسالة الخالدة التي تحدو بها باتجاه إنشاء أمة خاصة بها، فإذا كان المسلمون عامّةً يعتبرون أنفسهم عرباً ويعتقدون أنهم من حيث أوضاعهم الدينية وبناءً على تفرّعهم إلى سنّة وشيعة ودروز يتفاوتون من حيث انتمائهم إلى العروبة، فإن الطوائف المسيحية تعرب عن تعلّقها، بشيء من الوله أحياناً، بتاريخ كان، أو كان بوسعه أن يكون، تاريخاً قومياً. فالأمة الأرمنية تمثّل بالنسبة للبنانيين من الطائفة الأرمنية، واقعاً لا يزال حيّاً، فيدرسون لغته وآدابه وتاريخه بمحبة. واللغة الأرمنية لغتهم المحكيّة داخل العائلة وفي حياتهم الطائفية الداخلية. والموارنة ما فتئوا ينادون بأنهم يشكّلون **الأمة المارونية** التي لا قبل لهويّتها بالذوبان ضمن المسيحية الشرقية حتى ولو انضمّت إلى روما. وما زالت أمجاد الكنيسة السريانية الغابرة تؤجّج في أفئدة أبنائها من السريان الأرثوذكس والسريان الكاثوليك على حدّ سواء حنيناً تشوبه في معظم الأحيان مشاعر الإنتماء التاريخي. كما يسعى الأشوريون الكلدان والكدان إلى إحياء ذكرى امبراطوريتي نينوى وبابل في أوساط جماعاتهم. أما الروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك فلا يتوانون هم الآخرون عن التفاخر بمآثر بيزنطية التي لا يزالون يتّبعون طقوسها الكنيسة المهيبة في إقامة صلواتهم. وسواء كانت هذه مشاريع أمم فاشلة أم بقايا أمم غابرة، فالثابت أن المذهبية لا تنفك تسعى إلى إبقاء جذوتها في نفوس أبنائها. والواقع أن المذهبية لم يكن لها أن تجد مكاناً يرحّب بها ويستأنس إليها أكثر من المدنية اللبنانية[1].

(١) يمكننا أن نضيف على هذه اللوحة بعض اللمسات الأخرى. إذ أن لكل طائفة عيدها أو قديسها الطائفي الذي تعطل الدوائر الرسمية في يوم مولده، وذلك عند الطوائف الكبيرة على الأقل: القديس مارون عند الموارنة، القديس ورطان عند الأرمن، عاشوراء عند الشيعة، الخ. وتشكل الأسماء التراثية ميزة أخرى تفصل بين الطوائف. فالأسماء عند المسلمين اسماء عربية تحمل دلالات دينية، وهي في معظم الأحيان مسبوقة باسم النبي. أمّا عند المسيحيي

ليس هناك ثقافة لبنانية بالمعنى الفعلي. بالمقابل هناك ثقافات بمقدار ما هناك قطاعات جامعية. والقطاعات الجامعية قطاعات متمايزة، بل متضاربة. تعطي دفعاً لحياة الطوائف الثقافية وتولّد بالضرورة في صلب كل منها تصوّرات وطرائق تفكير مختلفة. فالجامعات ومعاهد التعليم العالي والمدارس والكليات تابعة للإرساليات الأجنبية، من دينية وعلمانية، التي تنشر تربية مطبوعة بطابع عقليتها القومية. لذا تجد الطوائف نفسها مسوقة بحركة جدّ طبيعية باتجاه التشيّع للعقلية المذكورة، وفقاً لمدى تقاربها الديني معها[1].

هكذا استطاعت الجامعة الأمريكية وهي أولى الجامعات أن تستقطب منذ أواسط القرن الماضي عدداً من العناصر المسيحية والإسلامية فأعدّتها بناءً على طرائق ومُثل العالم الأنجلوساكسوني. بالمقابل، استقطبت جامعة القديس يوسف للآباء اليسوعيين حول مؤسساتها العلمية والدينية العديدة الطوائف الكاثوليكية التي استمدّت منها انفتاحها بشكل أوسع على طروحات فرنسا. وقد جاءت إلى هذه الجامعة أسلاك دينية عملت على إعلاء شأنها فكان إشعاعها الذي يقتصر اليوم على لبنان يصل في ما مضى إلى كل أنحاء الامبراطورية العثمانية. وظلت كذلك إلى أن أنشأت البعثة العلمانية مؤسساتها متأخّرةً فرأى اللبنانيون من خلالها وجهاً فرنسياً آخر. ثم أضيفت إلى هذه المؤسسات الجليلة القدر التي كان لها دور حاسم في نموّ لبنان من الناحية الثقافية، الجامعة العربية، وهي فرع من جامعة الإسكندرية. فرأى المسلمون فيها، بصورة طبيعية، ركيزة ثقافية ذات

= فالأسماء المستوردة من الغرب هي الغالبة. ولم يسلم مؤلف هذا الكتاب من عقابيل هذه الموضة. ميزة أخرى: تبثّ الإذاعات أيام الأحد مختلف الصلوات المسيحية بلغاتها الخاصة، بينما تبثّ أيام الجمعة خطب المساجد. والواقع أن المرء لا يسعه أن يستنفذ تعداد هذه الأوجه المضيئة التي يتجلّى بريق الحياة الطائفية في لبنان من خلالها!.

(١) حرية التعليم لصالح الطوائف، وبالتالي لصالح الإرساليات الأجنبية أيضاً، سواء كانت دينية أمّ علمانية. وهي مكفولة بالمادة ١٠ من الدستور. أنظر للمؤلف حول هذا الموضوع، **الدستور اللبناني**... مرجع مذكور، لا سيما المادة ١٠، ص ١١٤ وما يليها.

منحى وتعبير عربيّين، كانوا يفتقدون إليهما افتقاداً كبيراً في الماضي، عندما لم يكن بإمكان أي فكر أن يعبّر عن نفسه إلاّ إذا نهل من منبعي الكلمة الدافقين، المنبع الفرنسي والمنبع الأمريكي.

صحيح أن المدارس المحلّية تبدو لنا في خلفية الصورة. لكن العقلية الطائفية تتخلّل هذه المدارس تبعاً للمناطق أو الأحياء التي تقع فيها. إذ أن المؤسسات التعليمية موجودة منذ زمن بعيد. لكن كلاً منها ينتمي للطائفة التي أسّستها. أما الدولة فهي تبنيّ، من جهتها، سنوياً مدارس ابتدائية وثانوية جديدة تُموّل من الميزانية الرسمية. لكن أبناء هذه المدارس يقتصرون على الأوساط الشعبية، وعلى الطبقات المتوسطة في بعض الأحيان، دون أن تجتذب تلك الأوساط التي تزوّد البلاد بالقادة السياسيين ورجال الأعمال والتي تنظر إلى المدارس المذكورة بعين الحذر والتعالي. وأما الجامعة اللبنانية التي أنشئت حديثاً فهي تبذل جهوداً كبيرة في سبيل لبننة العقلية العامة. لكن منافسة المنشآت المجهزة تشكّل خطراً يتهدّد وجودها نظراً لنوعيّة الملاك التعليمي الذي تستقدم قسمه الأكبر من الغرب.

يكفي في ذلك أن نتوقّف أمام هذه التظاهرة المشهديّة التي يشكلها اليوم وجود أربع كليات للحقوق ذات مردود متصاعد، لندرك طبيعة الثقافة الطائفية التي تسود في لبنان بكل أبعادها العميقة: كلية فرنسية تابعة لجامعة القديس يوسف وهي أقدم الكليّات، كلية تابعة للجامعة اللبنانية، كلية أنشئت حديثاً في الجامعة العربية، ومعهد عال لتدريس الحقوق أسسته مدرسة الحكمة المارونية. إن كلاً من هذه الكليات تعبّر عن ذهنية معيّنة وتنادي بعقيدة معيّنة، ما عدا الكلية اللبنانية التي تحاول، بناءً على النموذج المستوحى من جامعتها، أن تحافظ على التوازن بين الطوائف خدمة للفكرة اللبنانية. على كل حال، فنحن نجد العملية نفسها في فروع المعرفة الأخرى، كالعلوم الطبية والهندسة والفنون، إلخ. التي تساهم في ازدهارها جمعية المقاصد من الجانب الإسلامي وجامعة الروح القدس من الجانب المسيحي.

وتنعكس الثقافة الطائفية أيضاً في الحقول الأخرى التي تمارس فعلها فيها، كالصحافة والعادات والأزياء. والواقع أن الصحافة اللبنانية تتّصف بازدهار عجيب قلّما بلغته البلدان الحرّة. إذ تصدر في لبنان حوالي ثلاثين صحيفة بين منتظمة وغير منتظمة وعلى رأسها أربع أو خمس جرائد يومية تصدر بالعربية أو بالفرنسية، هذا عدا الصحافة الأرمنية. ويستطيع المرء أن يلحظ بسهولة صلة كل من هذه الصحف أو مجموعات الصحف بالطوائف التي ينتمي إليها أصحابها، وهم في معظم الأحيان أفراد مستقلّون، ونادراً ما يكونون منشآت أو تعاونيات صحفية. وإذا كانت الفردية هي الطاغية في مجال الصحافة على صعيد الاستغلال فإنها تظلّ دائماً ناطقة باسم طائفة معيّنة، على تفاوت في مدى تنظيم هذا النطق.

ورغم ازدهار التعليم الذي بلغ درجة متقدمة بحيث أصبحت الأميّة في لبنان في سبيلها إلى الإنقراض، ورغم انتشار الإعلام على أوسع نطاق ممكن من خلال وسائل الاتصال الجماهيري التي تتمثّل بالصحافة والإذاعة والتلفزيون، فإن العادات والتقاليد ما زالت تتأثر بالعناصر الطائفية تأثراً عميقاً، كما كانت في الماضي، رغم تضاؤل هذا التأثّر في العاصمة والمدن الأخرى عمّا هو عليه في المناطق الريفية. فأسلوب المعيشة والأعراف والعلاقات العائلية وكل ما يتّصل بالتقاليد في مجتمع معيّن ما زال في لبنان طائفياً من حيث جوهره.

أما تداخل الأذهان والعقليات في ما بينها فمشروط بالمذهبية. وهو غالباً ما يتوقّف في بعض الميادين عند حاجز منيع، كما هي الحال في العائلة وقوانينها وأخلاقياتها حيث تتمركز المقاومة بصورة غريزية وفقاً لضرب من الارتكاس المتأصّل، أو بناءً على مشاعر التضامن الطائفي القطيعية المنشأ. لذا تظل العقلانية في مثل هذه الحال خالية الوفاض بلا علاج ولا نقاش.

ونستطيع القول، دون أن نقع في التناقض، إن أشكال اللباس هي التي ربما كانت تشيع في المراكز المدنية، إن لم يكن في الأرياف، نوعاً من المظهر

الموحّد. ففي الماضي، كانت كل طائفة من طوائف الجبل تتميّز عن الأخرى بلباس أبنائها. أما في المدن، فكان يُفترض باليهود والمسيحيين أن يرتدوا ألبسة ذات معالم وألوان معيّنة تميّزهم عن جمهور المؤمنين. لكن حسّ التقليد حقّق في هذا المجال، ومنذ أمد بعيد، تحولات مذهلة جعلت رجال كل طائفة ونساءها يشبهون من حيث المظهر أمثالهم من الأوروبيين والأوروبيات.

لكن المضمون الذي تغلّفه الأزياء المستوردة من الغرب يظل مضموناً طائفياً. فأنماط المعيشة والتفكير والاعتقاد والسلوك تظل دائماً تحت وطأة الطائفة التي تنفرد وحدها بإتاحة المجال أمام هذه الأنماط لتتفتّح وتنمو.

الطبقات

لم تصل الطائفة إلى حدّ تكوين وحدة متجانسة لا تعرف الإنقسام. وظاهرة الطبقات التي لا تخلو منها مجموعة بشرية ما أن تأخذ بشيء من أسباب التطور، تتجلّى في أعماق الطائفة الواحدة لا على صعيد الشعب اللبناني ككلّ. فالشرائح التي تظهر في صلب الطائفة وتقسم أبناءها إلى فئات متراتبة إنما تكون ضمن حدودها بالذات، وهذه الشرائح هي التي ينبغي أن تطلق عليها تسمية الطبقات. والطائفة لا تضمّ أغنياء وفقراء وحسب. بل يتمايز أبناؤها من حيث أنماط معيشتهم وعاداتهم وأعرافهم، وأحياناً من حيث طريقة ملبسهم، وخاصة من حيث عقلياتهم ونشاطاتهم العملية. هكذا يستطيع المرء أن يلاحظ بسهولة أن الطائفة الواحدة تتألف من عدد من الطبقات الشعبية، إن لم يكن المعوزة، قوامها فلاحو الجبل والسهل وعمال المدن، ومن طبقات متوسطة تضم مستخدمي المنشآت الخاصة والموظفين العاديّين والتجار الصغار، بينما تضمّ الطبقات العليا التي يطمح كل لبناني إلى الوصول إليها عن طريق المال أو السياسة أو الشهادة كبار الصناعيين والتجار والموظفين ورجال السياسة. وليس من العسير على المرء أن يلاحظ كذلك كيف تنشأ بين قادة الطبقات العليا والمراتب الحاكمة في الطائفة إمارات الصلة الثابتة التي تصل إلى حدّ التحالف،

والتي تتحدّد اختيارات الطائفة ومواقعها بناءً عليها. ولا شك في أن هناك توتّرات خارجية، تتّخذ أحياناً شكل الصراعات العنيفة، تعتمل داخل كل طائفة، وخاصة في ما يتصل بالشؤون السياسية، وأثناء الانتخابات. وإن حدّتها تتوقف على حجم الطائفة وعلى أهمية المناصب التي ينبغي أن تكون من نصيبها في الدولة والإدارة. لكن هذه الصراعات الداخلية إنما تعبّر بالضبط عن الطابع الجوّاني للحياة الخاصة بكل طائفة والتي تشكّل على هذا النحو مجتمعها الخاص المغلق والمحدود.

وكثيراً ما تضفي الحقائق الإقليمية عنصراً تشويشياً على هذه الحياة المجتمعية الخاصة بالطائفة الواحد. إذ تتسلّل إلى داخل الطائفة، من هذه الناحية، تضادات جوانية تفعل فعلها في الخفاء. وهكذا تنشأ ضروب من الحزازات بين موارنة كسروان والمتن وموارنة الشمال في إهدن وبشري وحصرون، وبين سنّة بيروت وسنّة طرابلس، وبين شيعة بعلبك والهرمل وشيعة الجنوب وجبل عامل، وكلها حزازات تُضاف إلى تلك الثنائية التاريخية التي تباعد بين لبنانيّي الجبل - أي «اللبنانيين الأقحاح» أو الذين يعتبرون أنفسهم كذلك - ولبنانيّي الساحل والسهل. وهذه أمثلة ملموسة وشائعة على الحالة الذهنية التي تجعل تشكيل الوزارات وتوظيف الموظفين مسألة حسّاسة جداً.

أما خارج هذا المركّب المجتمعي، فقد بدأت تظهر بعض التشقّقات والصدوع تحت ضغط الحركة النقابية. ففي عالم العمل أخذت بعض مواقع القوة تتحدّد وتتبلور وتضمّ أبناء المهنة الواحدة دون تمييز بين أديانهم. وربما كان للوعي الطبقي الحقيقي، إذ يعمّ أوساط العمال والفلاحين، أن يطيح ذات يوم بالواجهات الطائفية إلى الأبد. إذ يبدو أن هذا الوعي الطبقي هو الذي يحتوي ينطوي على الخمائر الخفيّة التي من شأنها أن تسرّع في عملية تطور الطوائف وأن تؤدي، بضرب من الصدمة الإرتدادية، إلى زوال دورها ككيانات سياسية. لكن هذا الإحتمال أصبح مستبعداً، إن لم يكن وهمياً، منذ ١٩٧٥.

الفيدرالية

إن ما قمنا به حتى الآن من تحليل للعناصر المكوّنة للبنان الاجتماعي [السوسيولوجي] ـ تحليلاً موجزاً في الحقيقة ـ يفضي إلى القول بأن النظام السياسي اللبناني يقوم كلّياً على أسس طائفية عضوية، وأن الدولة لا يسعها، بالتالي، إلاّ أن تكون تعبيراً عن بنية هي من حيث تكوينها الجسدي بنية طائفية. هكذا يبدو لبنان، في نهاية المطاف، على شكل ركام من الطوائف كانت أواصر التاريخ والجغرافيا قد عملت على تجميعها في ضرب من الفيديرالية الضمنية. لا شكّ أن ما حقّقه لبنان، في النهاية، لم يكن ذلك الضرب من الدولة الفيديرالية بالمعنى الدستوري للكلمة. بل كان نوعاً من الحياة العلائقية التي تتكوّن أطرافها من وحدات كان لها أن تتّحد فيديرالياً تحت تأثير ما يشبه التولّد الطبيعي. أي أنها فيديرالية تتداخل وحداتها وتتراكب على مستويات متفاوتة تتوقف أهميتها إلى حد كبير على عدد أبناء الطائفة الواحدة. وأحياناً على دورها التاريخي كما هي الحال بالنسبة للموارنة[1].

ولا شكّ في أسباب الجمود الذي تُعاني منه المشكلات اللبنانية إنما يكمن في هذه التعدّدية الطائفية. يكفي لتبيان ذلك أن نذكر ذلك الغموض الذي يكتنف **المسألة القومية** حسب التعبير الشائع. فهل هناك أمة لبنانية بعينها متميّزة تميّزاً كلياً ونهائياً عن الأمة العربية؟ إن اللبنانيين ينضوون تحت واحد من هذين اللوائين حسب انتمائهم بشكل عام إلى الطوائف المسيحية أو إلى الطوائف

(١) إن هذا الوضع القائم على تعايش الطوائف تعايشاً شديد التوازن أمر يخضع للحماية الشرعية بكل ما تقتضيه من أصول. فالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات تنصّ بوضوح على معاقبة «كل عمل وكل كتابة وكل خطاب يُقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبية أو العنصرية أو الحضّ على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأمّة». ويعتبر ذلك بمثابة الجنحة التي يعاقب مرتكبها بالحبس بين ستة أشهر وسنتين [في المادة المعدّلة: «من سنة إلى ثلاث سنوات»] فضلاً عن الغرامة والمنع من ممارسة «الحق في تولّي الوظائف والخدمات في إدارة شؤون الطائفة المدنية» ومن ممارسه «الحق في أن يكون ناخباً أو منتخباً في جميع منظمات الطوائف والنقابات» (المادة ٦٥، الفقرة الثانية والفقرة الرابعة، من قانون العقوبات).

الإسلامية. وعبثاً يحاول المرء أن يقنع كلاً من الطرفين، بأخذ المثل من أمم الغرب حيث كان لهذا الشكل الأرقى من الحياة المجتمعية أن يرى النور، بأن شعباً من الشعوب لا يسعه أن يرقى إلى مصافّ الأمة قبل أن يقوم بعملية صهر شاملة تضمّ جميع أبنائه، لا فقط من حيث سلوكهم السياسي، بل أيضاً وخاصة من حيث أحوالهم الشخصية إذ تخضع بأسرها للعلمنة باعتبارها الشرط الوحيد الذي يجعلهم قابلين للانصهار الجسدي فيما بينهم. هذه هي مشكلة القومية والعلمانية الأساسية التي تطرح على اللبنانيّين[1]. فالشعور القومي الفعلي والعاطفي لا يتّخذ جميع أبعاده ومعانيه إلاّ من خلال مساواة المواطنين أمام القانون مساواة مطلقة، مما يستوجب بالضرورة إلغاء الحواجز المذهبية على جميع المستويات وجميع الأصعدة من الحياة العامة والعائلية، كما يستوجب، بالتالي، علمنة الأحوال الشخصية، وعلى رأسها مؤسسة الزواج المدني. بل إن بوسع المرء أن يقول إن البلدان العربية الأخرى تبدو أكثر انفتاحاً من لبنان على مثل هذه الآفاق، إذ نجد في البلدان المذكورة أن التيار القومي والحركات التقدمية قد سرّعت تطوّر الدولة باتجاه أشكال حديثة، إن لم تكن غربيّة، بينما ظل لبنان متشبّثاً بنظامه الطائفي جاعلاً منه عقيدة لا تُمسّ.

ومع ذلك، فإن هذا اللبنان الذي كان يتوقّع البعض سرعة زواله من فرط اعتقادهم بأن مصيره مرتبط بوجود فرنسا على أرضه، قد خاض تجربة الاستقلال وامتحانه بكل جرأة وجدارة. فقد عصفت به الرياح العاتية منذ ١٩٤٣ ولم تزل تعصف دون أن تقوى على اقتلاعه. فكيف لنا أن نفسّر هذه الديمومة، علاقة الحيوية ومرادفتها، إلاّ عن طريق التاريخ الذي سوّى الكيان اللبناني؟

(١) سيتاح لنا المجال للعودة إلى هذه المشكلة الكبرى في **خاتمة** الكتاب المخصّصة «للميثاق الوطني».

مراجع

ينبغي أن تتوزع هذه المراجع، كما هي الحال في متن الفصل، إلى قسمين: الأوّل يتعلق بتاريخ الطوائف المسيحية، والثاني بوضعها القانوني. غير أننا نشير هنا أن هذه المراجع لا تدّعي استيفاء الموضوع برمّته علماً أن معظم الكتب المذكورة تحتوي على لوائح مرجعية غنية. ـ لتكوين نظرة إجمالية: ف.ج. بليس، **ديانات سوريا وفلسطين الحديثتين. قراءات ألقيت في معهد Lake Forest في مؤسسة المرحوم وليام بروس**، نيويورك، ١٩١٧ (كان المؤلف في ذلك الوقت رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت). أدمون ربّاط. **لمحة عن الأهالي السوريين**، في **مجلة الاجتماعيات الدولية**، أيلول ـ تشرين الأول ١٩٣٨. ـ ومؤخراً روبرت برنتون بتس، **المسيحيون في الشرق العربي**، أثينا، ليابثيوس برسّ، ١٩٧٥، لوك ـ هنري دو بار، **الطوائف المذهبية في لبنان**، منشورات أبحاث حول الحضارات، باريس، ١٩٨٣. ـ وتجدر الإشارة على حدة إلى دراسة يمكن وصفها بأنها دراسة طائفية جامعة: عبد الله نعمان، **المشرقيون: عرق ومحاولة تحليل مجتمعي**، جونية (لبنان) منشورات نعمان، ١٩٨٤.

- F.J. Bliss, The Religions of modern Syria and Palestine. Lectures delivered before lake Forest College on the foundation of the late William Bross, New York, 1917.
- Edmond Rabbath, Esquisse sur les populations Syriennes, dans la Revue internationale de Sociologie, Sept. - Oct., 1938.
- Robert Brenton Betts, Christians in the Arab East, Athens, Lieabettus Press, 1975.
- Luc - Henri De Bar, Les Communautés confessionnelle, du Liban, Ed. Recherches sur les civilisations, Paris, 1983.

- Abdallah Naaman, Les Levantins: Une race, Essai d'analyse Sociale, Jounieh (Libån), Ed., Naaman, 1984.

I تاريخ الطوائف

من هذه الناحية ينبغي القيام بقسمة أخرى تبعاً لما إذا كانت المراجع متعلقة بالطوائف المسيحية واليهودية أو متعلقة بطوائف الإسلام القويم.

أ. الطوائف المسيحية واليهودية:

بالنسبة للطوائف المسيحية. فقد كتب تاريخها على وجه العموم باعتبارها طوائف وبناءً على وضعها في الإسلام وفي الامبراطورية العثمانية.

أ) المسيحيات الشرقية

الكتاب الرئيسي الذي يتحدث عن هذا التاريخ وفقاً لتعاقب مراحله هو الكتاب الذي نشر بإشراف أغسطينوس فليش وفكتور مارتن، **تاريخ الكنيسة منذ الأصول حتى أيامنا**، باريس، ١٩٤٦ ـ ١٩٥٢، وقد صدر منه واحد وعشرون مجلداً.

- Augustin Fliche et Victor Martin, Histoire de l'Eglise depuis les Origines jusqu'à nos jours, Paris, 1946 - 1952.

ويُستكمل هذا الكتاب بالأجزاء الخمسة التي أشرف على نشرها جان دانييلو وهنري مارو بعنوان **تاريخ الكنيسة الجديد**، باريس، ١٩٦٣ ـ ١٩٧٥. ويحتوي كل من هذه الأجزاء على فصول خاصة بمسيحيّي الشرق، وفيه مراجع وفيرة.

- Jean Daniélou et Henri Marron, Nouvelle Histoire de l'Eglise, Paris, 1963 - 1965.

يضاف إلى ذلك:

هنري موسّيه، **تاريخ المسيحية وخاصة في الشرق**، ٣ أجزاء، حريصا (لبنان)، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. فرمان مورّيه، **تاريخ الكنيسة العام**، ٨ أجزاء،

باريس، ١٩١٤ ـ ١٩١٩. ل.دوشين، **تاريخ الكنيسة القديم**، ٣ أجزاء، باريس، ١٩٠٧. وله أيضاً **الكنيسة في القرن السادس**، باريس، ١٩٢٥

- Henri Musset, Histoire du Christianisme, spécialement en Orient, 3 Vol., Harissa (Liban), 1948 - 1949.
- Fernand Mourret, Histoire générale de l'Eglise, 8 Vol., Paris, 1914 - 1919.
- L. Duchesne, Histoire ancienne de l'Eglise, 3 Vol., Paris, 1907, L'Eglise au VIe siècle, Paris, 1925.

إن كتابَي المونسنيور دوشين يحتويان على عدد من المعلومات الثمينة حول العقائد المسيحية التي نشأت عنها الإنقسامات الكبرى في القرن الخامس والتي هي في أساس تكوُّن الطوائف المسيحية في الشرق.

وهناك كتاب مخصّص بالدرجة الأولى للعقائد الدينية التي انفصلت عن الأرثوذكسية الكاثوليكية، وهو ذو فائدة كبيرة: الأخ. أ.أ.بلوكية، **قاموس البدع والمغالط والإنقسامات**، باريس، ١٨٤٧، جزآن، أعيد طبعه في ليدن، ١٩٦٩.

- F.A.A. Pluqvet, Dictionnaires des hérésies, des erreurs et des schismes, Paris, 1847, 2 vol., Réimpression de hayde, 1969.

كتب خاصة تدلّ عناوينها على مضامينها:

مونسنيور لاجييه، **الشرق المسيحي**، المجلد الأول، **من الرسل حتى فوتيوس (من العام ٣٣ حتى العام ٨٥٠)**، باريس، ١٩٣٣. الجزء الثاني، **من فوتيوس حتى امبراطورية القسطنطينية اللاتينية (من العام ٨٥٠ حتى العام ١٢٠٤)**، باريس، ١٩٥٠. روبير دوڤريس، **بطريركية أنطاكية، من صلح الكنيسة حتى الفتح العربي**، باريس، ١٩٤٥. ر.جانين، **الكنائس الشرقية والطقوس الشرقية**، ط ٤، باريس، ١٩٥٥ (مراجع تفصيلية في آخر كل فصل تتعلق بكنيسة محدّدة أو عدة كنائس). ش.دوكليرك، **كنائس الشرق المتحدة**، باريس، ١٩٣٤. جوزف حجّار، **مسيحيّو الشرق الأدنى المتحدون**، باريس، ١٩٦٢.

- Mgr. C. Lagier, L'orient chrétien, t.I, Des Apôtres jusqu'à Photius (de l'an 33 à l'an 850), Paris, 1933; t. II, De Photius à l'Empire Latine de Constantinople (de l'an 850 à l'an 1204), Paris, 1950.
- Robert Devresse, Le Patriarcat d'Antioche, depuis la Paix de l'Eglise Jusqu'à la Conquête arabe, Paris, 1945.
- R.Janin, Eglises orientiales et rites orientaux, 4e éd., Paris, 1955.
- C. De Clercq, Les Eglises Unies d'orient, Paris, 1934.
- Joseph Hajjar, Les Chrétiens Uniates du Proche - Orient, Paris, 1962.

نقولا زرنوف، **الكنيسة الشرقية**، لندن، ١٩٦١. عزيز عطية، **تاريخ المسيحية الشرقية**، لندن، ١٩٦٨، غلانڤيل داوني، **تاريخ أنطاكية في سوريا من سلوقوس حتى الفتح العربي**، برنستون (نيوجرسي)، ١٩٦١، إن هذا الكتاب كبير الأهمية بالنسبة لتاريخ المسيحيين السوريين التابعين لبطريركية أنطاكية التي يتفصّل بذكر تاريخها ضمن محيطها السياسي.

- Nicolas Zernov, Eastern Christendom, Lonon, 1961.
- Aziz S. Atiya, A History of Eastern Christianity, London, 1968.
- Glonville Downey, A History of Antioch in Syria, From Seleucus to the Arab Conquest, Princeton (New Jersey), 1961.

ويضاهيه في الأهمية ولكن بتركيز أكبر على الرهبانيات (وبذكر تفاصيل عن القديس مارون) كتاب أ.ج. فستوجيير، **أنطاكية الوثنية والمسيحية، ليبانيوس وكريستوستوم ورهبان سوريا**، باريس، ١٩٥٩.

- A.J. Festugière, O.P., Antioche Païenne et chrétienne. Libanius, Chrystostome et les moines de Syrie, Paris, 1959.

بالأخص حول الموارنة:

المونسنيور أسطفان الدويهي، **تاريخ الأزمنة**، ط. بطرس فهد، بيروت، ١٩٨٣. المونسنيور يوسف الدبس، **الجامع المفصّل في تاريخ الموارنة المؤصّل**، تقديم الأب ميشال حايك الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٨٢، پيير ديب، **الكنيسة المارونية**، الجزء الأول، **الكنيسة المارونية حتى أواخر القرون الوسطى**،

باريس، ١٩٣٠، وقد أعيد طبع هذا الجزء الأول بعد تعديله، في كتاب أوسع للمؤلف نفسه بعنوان: **تاريخ الكنيسة المارونية**، بيروت، ١٩٦٢. **الكنيسة المارونية**، الجزء الثاني، **الموارنة في عهد العثمانيين**، **تاريخ مدني**، بيروت، ١٩٦٢، **الكنيسة المارونية من القرن السادس عشر حتى أيامنا**، الجزء الثالث، بيروت، ١٩٧٣.

- Pierre Dib. L'Eglise maronite, t. I, L'Eglise maronite jusqu'à la fin du Moyen âge, Paris, 1930, réédité après refonte dans l'ouvrage plus Complet: Histoire de l'Eglise maronite, Beyrouth, 1962, L'Eglise maronite, t. II, les Maronites sous les ottomanes, Histoire Civile, Beyrouth, 1962. L'Eglise maronite, du XVIe siècle à nos jours, t. III, Beyrouth, 1973.

بالنسبة للدور الذي لعبته الرهبانيات في تطور الكنيسة المارونية، انظر:

جورج - جوزف محفوظ، **سلك الرهبنة في الكنيسة المارونية**، بيروت، ١٩٦٧.

- Georges - Joseph Mahfoud, L'Organisation monastique dans l'Eglise Maronite, Beyrouth, 1967.

يحتوي كتابا المونسنيور ديب والآب محفوظ على لوائح مرجعية كاملة.

تجدر الإشارة أيضاً، حول أصول الكنيسة المارونية، إلى:

بولس نعمان، **تيودور السيري ودير القديس مارون. أصول الموارنة. محاولة في التاريخ والجغرافيا**، بيروت، ١٩٧١.

- Paul Naaman, Théodoret de Cyr et le Monastère de Saint Maron. Les Origines des Maronites. Essai d'Histoire et de Géographie, Beyrouth, 1971.

صدر بالعربية تاريخ مفصّل لكنه متحيّز بعض الشيء: الآب بطرس ضو، **تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري**، ٤ أجزاء، ١٩٧٠ - ١٩٧٧. انظر أيضاً حول القديس مارون الدراسة القيمة التي وضعها د. فؤاد إفرام البستاني (بالعربية) **مار مارون**، ط. ٣، بيروت، ١٩٨١. كما تجدر الإشارة إلى كتاب أساسي يتحدث عن تاريخ العلاقات الثقافية بين الموارنة والغرب المسيحي:

الآب ناصر جميّل، **العلاقات الثقافية بين الموارنة وأوروبا**، بيروت، ١٩٨٤، فضلاً عن الموسوعة القيّمة التي تبحث بكل ما يتعلق بالموارنة والتي وضعها الآب ي. مبارك، **الخماسية الأنطاكية/الحقل الماروني**، في خمسة أجزاء وسبعة مجلدات (م ١، **كتاب التاريخ**، م٢. **كتاب التقاليد والأخبار**، م٣، **كتاب الأيام والطرب**، م٤، **كتاب الخبز والخمر والماء والزيت والبلسم**، م٥، **كتاب الصور**)، بيروت، ط. الندوة اللبنانية، ١٩٨٥.

- P. Nasser Gemayel. Les échanges culturelles entre les Maronites et l'Europe, Beyrouth, 1984.
- Abbé Y. Moubarac, Pentalogie antionhienne/domaine Maronite: t. I, Livre d'histoire, t. II, Livre de traditions et de légendes, t. III, Livres d'heures et de mélodies, t. IV, Livre du pain et du vin, de l'eau, de l'huile et du baume, t. V, Livre d'images), Beyrouth, Ed. Cenacle Libanais, 1985.

حول الجدل المزمن المتعلق بأرثوذكسية الموارنة الدائمة وبمذهب المشيئة الواحدة الذي نادوا به منذ فجر تاريخهم نجد شروحاً طويلة في كتابي المونسنيور ديب والآب ضو (مع لوائح مرجعية). كان هذا الجدل حامياً في بداية القرن - شأنه شأن الصراعات المذهبية التي حصلت في القرن الخامس حول طبيعة المسيح - وذلك بشكل خاص عندما صدر، بالعربية، كتاب ألّفه المونسنيور كليمان ج. داڤيد، مطران دمشق للسريان الكاثوليك وعنوانه بالفرنسية، إلى جانب العنوان العربي:

- Mgr Clément J. David, Recueil de documents et de Preuves Contre la Pretendue orthodoxie des Maronites, le Caire et Leipzig, 1908.

[أي ما ترجمته، نظراً لأن المؤلف لم يذكر العنوان العربي: **مجموعة وثائق وأدلّة تدحض زعم القائلين بأرثوذكسية الموارنة**]، القاهرة ولايبزيغ، ١٩٠٨.

أما التشريع الكنسي الداخلي المختصّ بالكنيسة المارونية فقد تحدّد في مجمع عقد في دير اللويزة (جبل لبنان) عام ١٧٣٦ بوجود القاصد الرسولي العلامة المستشرق يوسف سمعان السمعاني. ترجمت مقررات المجمع إلى

العربية بعد تدوينها باللاتينية ونشرت في مجلد واحد بعنوان **المجمع الإقليمي**... الذي عقده **البطريرك الأنطاكي للطائفة السريانية ـ المارونية**، جونيه، ١٩٠٠. وهذه المقررات بنصوصها العربية هي التي ما زالت تشكّل أساس الحقوق المرعيّة الإجراء لدى الهيئات القضائية المارونية.

حول الروم الأرثوذكس التابعين لبطريركية أنطاكية، نُحيل بشكل خاص على الكتاب القيّم الذي وضعه أسد رستم بالعربية، **كنيسة مدينة الله العظمى**، ٣ أجزاء، منشورات النور، بيروت، د.ت. وله أيضاً دراسة بالعربية عنوانها الإنكليزي [كذا] Our relations with Rome and the vatican [علاقاتنا مع روما والڤاتيكان]، منشورات النور، ١٩٥٩. انظر أيضاً كتاب المونسنيور جيراسيموس مسرّة، بالعربية **تاريخ الإنشقاق**، ٣ أجزاء، الإسكندرية، ١٨٩١ - ١٨٩٩.

حول الأرثوذكسية بشكل عام:

المتروبوليت سيرافيم، **الكنيسة الأرثوذكسية: العقائد، الطقوس الكنسية، الحياة الروحية**، باريس ، ١٩٥٢. جان مايندورف، **الكنيسة الأرثوذكسية بالأمس واليوم**، باريس ١٩٦٠. حول وجهة النظر الكاثوليكية بشأن «الإنقسام البيزنطي» انظر مارتن جوجي، **الإنقسام البيزنطي. لمحة تاريخية وعقائدية**، باريس، ١٩٤١ ، غاستون زنانيري، **تاريخ الكنيسة البيزنطية**، باريس، ١٩٤٥.

- Métropolite Séraphim, L'Eglise orthodoxe: Les dogmes, La Liturgie, La vie Spirituelle, Paris, 1952.
- Jean Meyendorff, L'Eglise orthodoxe, hier et aujourd'hui, Paris, 1960.
- Martin Jugie, Le Schisme byzantin, Aperçu historique et doctrinal, Paris, 1941.
- Gaston Zananiri, Histoire de l'Eglise byzantine, Paris, 1945.

وهناك كتاب موضوعي حول هذه المسألة هو كتاب فرنسو دڤورنيك، انشقاق فوتيوس. تاريخاً وأخباراً، باريس، ١٩٥٠.

- Fransois Dvornik, Le Sehisme dr Photius. Histoire et légende, Paris, 1950.

حول طائفة الروم الكاثوليك (الملكيون): شارون. تاريخ البطريركيات الملكية، جزآن، روما، ١٩١٠ ـ ١٩١١.

- C. Charon, Histoire des patriarcats melkites, 2 vol., Rome, 1910 - 1911.

أما السريان الأرثوذكس فقد جرى الكلام بالتفصيل في المؤلفات العامة التي ذكرناها أعلاه، عن تاريخ المسيحيات الشرقية، وتنبغي الإشارة إلى كتابين بالعربية من وضع اختصاصيَّيْن من هذه الطائفة: أغناطيوس إفرام برصوم (الذي كان بطريركاً لأنطاكية وسائر المشرق للسريان الأرثوذكس) **كتاب الدرر في مختصر تاريخ الكنيسة**، حمص، ١٩٤٠. وساويروس يعقوب توما (المأسوف عليه بطريرك أنطاكية للسريان الأرثوذكس) **تاريخ الكنيسة السريانية الأنطاكية**، جزآن، دون إشارة إلى مكان النشر، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤.

ولا يسعنا إلاّ أن نذكر في معرض الكلام عن السريان الأرثوذكس موسوعة حقيقة تتعلق بكل أوجه طائفتهم القديمة: أبروهوم نورو، جولتي بين رعايا الكنيسة السريانية في سوريا ولبنان (بالإنكليزية والعربية) بيروت، ١٩٦٧.

- Abrohom Nouro, My four in the porishes of the Syrian church in Syria and Lebanon, Beyrouth, 1967.

حول السريان الكاثوليك نشير إلى تاريخ الترجّحات التي مرّوا بها قبل التحاقهم بروما: المونسنيور ديونيزيوس إفرام نقاشة، **عناية الرحمن في هداية السريان**، بيروت، ١٩١٠.

خضع التشريع الكنسي عند السريان الكاثوليك لعملية تنسيقية جرت في مجمع شرفة (جبل لبنان) عام ١٨٨٨، الذي جمعت مقرّراته في مجلد واحد ونشرت (بالعربية) بعنوان **مجمع السريان**، شرفة، ١٩٢٢.

حول الأرمن بشكل عام، نحيل على المراجع التالية: مالاشيا أورمانيان، **الكنيسة الأرمنية. تاريخها، عقيدتها، نظامها مراتبها، طقوسها، آدابها،**

حاضرها، ط. ٢، أنطلياس (لبنان)، ١٩٥٤. جان ميسيريان، **تاريخ الكنيسة الأرمنية ومؤسساتها. تطورها القومي والعقائدي. رهبانياتها**. بيروت، ١٩٦٥.
وهناك تاريخ سياسي يحتوي على عدد من تطورات الكنيسة الأرمنية هو كتاب رينيه غروسّيه، **تاريخ أرمينيا. من الأصول حتى عام ١٠٧١**، باريس، ١٩٤٧.
سركيس أتاميان، **الطائفة الأرمنية**، نيويورك، ١٩٥٥.

- Malachia Ormanian, L'Eglise arménienne. Son histoire, Sa doctrine, Son régime sa discipline, sa Liturgie, sa Littérature, Son présent, 2e éd., Antélias (Liban), 1954.
- Jean Mécérian, S.j., Histoire et institutions de l'Eglise arménienne. Evolution nationale et doctrinale. Monachisme, Beyrouth, 1965.
- René Grousset, Histoire de l'Arménie. Dès Origine à 1071, Paris, 1947.
- Sarkis Atamian, The Armenian Community, New Youk, 1955.

بالنسبة للطوائف المسيحية الأخرى في الشرق، هناك دراسات عديدة حول تاريخها في المؤلفات العامة التي ذكرناها في بداية هذه المراجع. يستطيع الباحث أن يرجع إلى المراجع الوفيرة والمنهجية التي توجد في آخر كل جزء من أجزاء **تاريخ الكنيسة الجديد**، مرجع مذكور، لدانييلو ومارو.

وهناك دراسات خاصة بكل طائفة، أو بوجه من أوجه تاريخها أو شريعتها، في القواميس التالية:

قاموس اللاهوت الكاثوليكي.
- Dictionnaire de Théologie Catholique

قاموس التاريخ والجغرافيا الكنسيَّين.
- Dictionnaire d'Histoire et de Geographie écclésiastiques

قاموس الأثريات المسيحية والطقوس الكنسية.
- Dictionnaire d'Archéologie chrétienne et de Liturgie

قاموس الحقوق الكنسية.
- Dictionnaire de Droit Canonique.

وكلٌّ منها من عدّة أجزاء، منشورة أو في سبيلها إلى النشر.

وأخيراً، حول الحركة التوحيدية لدى مسيحيي الشرق والتحاقهم بالكرسي الرسولي، هناك كتابان يلقيان الضوء على جوانبها الدبلوماسية: جوزيف حجّار، **أوروبا ومصائر الشرق الأوسط (١٨١٥ ـ ١٨٤٨) (مكتبة تاريخ الكنيسة**، بإشراف أ. جاري)، باريس، ١٩٧٠. وله أيضاً، **المسيحية في الشرق، ١٦٨٤ ـ ١٩٦٨**، بيروت، ١٩٧١.

- Josepf Hajjar, L'Europe et les destinées du Proche-Orient (1815 - 1848) (Bib. de l'Histoire de l'Eglise, sous la direction de E. Jarry), Paris, 1970. Le Christianismes en Orient, 1684 - 1968, Beyrouth, 1971.

وأخيراً حول معاملة المسيحيين عند الاستيلاء على القسطنطينية عام ١٤٥٣: ف. فابنجر، **محمد الثاني فاتح عصره (١٤٣٢ ـ ١٤٨١)**، باريس، ١٩٥١. وخاصة: غوستاف شلومبرجر، **حصار القسطنطينية من قبل الأتراك والاستيلاء عليها ونهبها عام ١٤٥٣**، باريس، ١٩١٤. ستيفن رونسيمان، **سقوط القسطنطينية ١٤٥٣**، كمبريدج، ١٩٩٥.

- F. Babinger, Mahomet II le Conquérant de son temps (1432 - 1481), Paris, 1951.
- Gustave Schlumberger, Le Siège, La prise et le sac de Constantinople par les turcs en 1453, Paris, 1914.
- Steven Runciman, The Fall of Constantinople 1453, Cambridge, 1965.

ب) اليهود في ظل الإسلام والامبراطورية العثمانية

كُتب تاريخ اليهود من هذه الناحية على يد س. بارون في كتابه الكبير **تاريخ إسرائيل. حياة مجتمعية ودينية**، ٥ أجزاء، تُرجم عن الإنكليزية، باريس،

١٩٥٦ ـ ١٩٦٤ (مع لائحة غنية بالمراجع). يُضاف إليه: ليون بولياكوف، **تاريخ العداء للسامية**، ٤ أجزاء، باريس، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٩، الجزء الثاني وعنوانه من **محمد إلى المرانيين** مخصّص لليهود في ظل الإسلام.

- S.W. Baron, Histoire d'Israël. Vie Sociale et religieuse, 5 Vol., traduits de L'anglais, Paris, 1956 - 1964.
- Léon Poliakov, Histoire de l'antisémitisme, 4 Vol, Paris, 1955 - 1969. Le tome 2 intitulé De Mahomet aux Marranes.

وهناك كتاب مخصّص لليهود في ظل الأمبراطورية العثمانية: موسى فرانكو، **دراسة في تاريخ الإسرائيليين في ظل الامبراطورية العثمانية، من الأصول حتى أيامنا**، باريس، ١٨٩٧، أعاد طبعه جورج أولمز، هلدشيم ونيويورك، ١٩٧٣.

- Moïse Franco, Essai sur l'histoire des Israélites dans l'Empire ottoman, depuis les origines jusqu'à nos jours, Paris, 1897, reprint Georg olms, Hildesheim and New York, 1973.

ب. الطوائف الإسلامية المنشقّة

حول العنصر السنيّ اللبناني الذي أصبح اليوم طائفة قائمة بذاتها لا يجد الباحث أية دراسة خاصة نظراً لأن العنصر المذكور كان قد شكّل شعب الدولة الإسلامية بالذات على امتداد مختلف مراحل تاريخها الذي ظلّ ماضي المسلمين السنّة مختلطاً به على الدوام. ولم يُبقِ التاريخ بشكل عام إلاَّ على الأحداث التي مرّ بها أو على خصائص المجموعات البشرية التي أخضعها. لذا كان الدروز دائماً موضع فضول الباحثين دون أن يؤدي ذلك إلى إرواء غليلهم. غير أن من الطبيعي أن نذكر بصددهم الكتاب الكلاسيكي الذي وضعه سلفستر دوساسي، **عرض لديانة الدروز مستمدّ من كتبهم الدينية**، باريس ، ١٨٣٨، جزآن، أعيد طبعه في باريس وأمستردام، ١٩٦٤. أضف إليه كتاب الكاتبيين ن. بورون، **الدروز، تاريخ لبنان والجبل الحوراني**، ط.٢، باريس، ١٩٣٠.

- Sylvestre de Sacy, Exposé de la religion des Druzes, tiré des livres religieux de cette secte, Paris, 1838, 2 Vol., réipression, Paris - Amsterdam, 1964.
- Capitaine N. Bouron, Les Druzes, Histoire du Liban et de la Montagne Haouranaise, 2e éd., Paris, 1930.

آخر الدراسات عن الدروز هي الدراسة التي نشرت في الطبعة الجديدة من **موسوعة الإسلام**: مادة **دروز**، الجزء الثاني، ص ٦٤٧ وما يليها.

- Encyclopédie de l'Islam, V° Durûz, t. II, P. 647 et S.

من جهة أخرى لا يسعنا أن نهمل مراجعة المنشورات الحديثة التي كتبها، بالعربية، شخصيات درزية حاولت عرض مبادئ ديانتها. انظر بهذا الصدد: عبد اللّه نجّار، **مذهب الدروز الموحّدين**، بيروت، د.ت.، وقد تعرض المؤلف بسبب هذا الكتاب لانتقادات شديدة من بعض أبناء دينه بحكم كونه أول من ألقى شيئاً من الضوء على المذهب الدرزي.

كتاب آخر أقرب إلى خط الطائفة القويم، هو كتاب أمين محمد طليع (الرئيس السابق لمحكمة التمييز) **أصل الموحّدين الدروز وأصولهم**، بيروت، ١٩٥١. انظر أيضاً د. سامي نسيب مكارم، **أضواء على مسالك التوحيد الدرزية**، بيروت، ١٩٦٦، ومحمد علي الزغبي، **الدروز**، بيروت، ١٩٧٢، د.عباس أبو صالح ود.سامي نسيب مكارم، **تاريخ الموحّدين الدروز السياسي في المشرق العربي**، منشورات المجلس الدرزي للدراسات والإنماء، بيروت، ١٩٨٠. د.نسيب مكامر، **مسلك التوحيد**، بيروت، ١٩٨٠. د.سامي أبو شقرا، **مناقب الدروز في العقيدة والتاريخ**، بيروت، ١٩٨١. وخاصة ن.م. أبو عز الدين، **الدروز، دراسة جديدة لتاريخهم وعقيدتهم ومجتمعهم**، ليدن، بريل، ١٩٨٤. وله أيضاً الكتاب نفسه بالعربية: الدروز في التاريخ، بيروت، ١٩٨٥.

- N.M. Abu-Izzedîn, The Druzes, a New study of their history, faith and society, Leiden, E.J.Brill, 1084.

بالنسبة للشيعة نستطيع أن نسوق الملاحظة نفسها التي سقناها بالنسبة للسنّة مع تعديل بسيط، نظراً لأن طائفتهم تعتبر نفسها فرعاً من الشيعة الإثني عشرية. انظر بهذا الصدد **موسوعة الإسلام**، الطبعة الأولى، مادة **شيعة**، الجزء الرابع، ص ٣٦٢ وما يليها. غير أن هناك كتاباً يتعلق بتاريخ جبل عامل، في جنوب لبنان، وهو بالتالي تاريخ الشيعة الذين يشكلون أكثرية سكانه: محمد جابر آل صفا، **تاريخ جبل عامل**، بيروت، د.ت.

II الوضع التنظيمي للطوائف

بالنسبة لما يعني وضع الطوائف التنظيمي، ينبغي تتبّع سلسلتين من الكتب: الكتب المتعلقة بالقوانين الأساسية التي تنظم أوضاع الطوائف، والكتب التي تعيد إنتاج القوانين الداخلية الخاصة بهذه الطوائف.

أ. القوانين الأساسية

نعني بالقوانين الأساسية على نحو ما عرضنا لها في متن الفصل، أحكام الحقوق الوضعية الخارجية عن نطاق الطوائف والتي تتدبّر أمور وجودها ووظائفها. من هذه الزاوية يُفترض أن ننظر إلى قواعد الشرع الإسلامي المتعلقة بأهل الذمة، من جهة، وإلى القوانين التي كانت تتدبّر أوضاع اليهود والمسيحيين في الامبراطورية العثمانية، فضلاً عن تلك التي لا زالت سارية المفعول حتى اليوم بعد أن كانت موروثة عن الانتداب الفرنسي وعدّلتها الدولة اللبنانية، من جهة أخرى.

أ) الشرع الإسلامي

مصادر هذا الشرع كثيرة جداً. نكتفي بالإشارة إلى كتابين يعرضان بصورة منهجية ودقيقة القواعد المتعلقة بأهل الكتاب.

أولهما، وهو بالعربية طبعاً، مخصّص بالضبط لأوضاع أهل الذمة القانونية، وقد كتبه مؤلف مسلم عاش في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي):

أحكام أهل الذمة للشيخ شمس الدين ابن عبد الله محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزيّة، طبعة د. الشيخ صبحي الصالح، جزآن، دمشق، ١٩٦١، صدرت الطبعة الثانية منه مؤخراً في بيروت عن دار العلم للملايين. إنه عبارة عن خلاصة بحقوق أهل الذمة في الإسلام. هناك عدد كبير من المصنّفات الأخرى المماثلة له. لكن هذا الكتاب بدا لنا أوفى من غيره.

أما الكتاب الآخر فهو الذي ذكرناه (في المقدمة): أنطوان فتّال، **الوضع الشرعي لغير المسلمين في بلاد الإسلام**، ١٩٥٨. ومن الضروري أن يُضاف إليه: المونسنيور نيوفيت أدلبي، **دراسة في الاستقلالية التشريعية والقضائية لمسيحيي الشرق، في ظل السيطرة الإسلامية، من ٦٣٣ إلى ١٥١٧**، روما، ١٩٥٠.

- Antoine Fattal, Le statut légal des non-Musulmans en pays d'Islam, 1958.
- Mgr Néophyte Edleby, Essai sur l'autonomie législative et juridictionnelle des Chrétiens d'Orient, sous la domination musulmane, de 633 à 1517, Rome, 1950.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى دراسة مقارنة بين النظام الطائفي في الإسلام والحضارات الأخرى: جورج ج. قرم. مساهمة في دراسة المجتمعات المتعدّدة المذاهب، باريس، ١٩٧٠.

- Georges G. Corm, Contribution à l'étude des sociétés multi-Confessionnelles, Paris, 1970.

ب) الحقوق العثمانية

نشرت نصوص الحقوق العثمانية من خط وفرمان وبراءة وإرادة وقوانين وتعليمات وزارية متعلقة باليهود والمسيحيين، بالفرنسية، في المجموعات الكبرى الثلاثة لمؤلفيها البارون دوتستا وج. نورادو نيجيان وج. يونغ، وقد ذكرناها في أحد هوامش المقدمة.

نجد عند يونغ بشكل خاص، في الجزء الثاني، إشارة تاريخية ذات فائدة كبيرة يمهّد بها لكل مجموعة من النصوص المتعلقة بكل طائفة.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى كتاب يحتوي على النصوص المتعلقة بأوضاع المسيحيين في الامبراطورية العثمانية: أ.شوپوف، **الإصلاحات وحماية المسيحيين في تركيا**، باريس، ١٩٠٤.

- A.Schopoff, Les réformes et la protection des Chrétiens en Turquie, Paris, 1904.

هناك دراسة إجمالية. تاريخية وقضائية، عن المسيحيين في الامبراطورية العثمانية، هي دراسة ف.ڤان دن ستين دو جيهاي، **حول الوضع الشرعي للرعايا العثمانيين غير المسلمين**، بروكسل، ١٩٠٦. انظر أيضاً: سيزورستريس سيداروس، **البطريركيات. البطريركيات في الامبراطورية العثمانية وخاصة في مصر**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، باريس، ١٩٠٦.

- F. Van den Steen De Jehay, De la situation légale des sujets ottomans non musulmans, Bruxelles, 1906.
- Sésostris Sidarouss, Des patriarcats. Des Patriarcats dans l'Empire Ottomane et spécialement en Egypte, thèse de doctorat en droit, Paris, 1906.

كتاب آخر لا غنى عن الاطلاع عليه بالنسبة لمسيحيي الشرق وصلات الإرساليين بهم في ظل الامبراطورية العثمانية، الأب أنطوان رباط، **وثائق في خدمة تاريخ المسيحية في الشرق (القرن السادس عشر ـ القرن التاسع عشر)** الجزء الأول، باريس، لندن ولايبزيغ، ١٩٠٥، والثاني باريس ولايبزيغ، ١٩١٠.

- P. Antoine Rabbat, s.j., Documents pour servir à l'histoire du Christianisme en Orient (XVIe - XIXe), t. I, Paris, London et Leipzig, 1905, et t. II, Paris et Leipzig, 1910.

للإطلاع على خلاصة الأمر في وضع المسيحيين في الشرق الأوسط، سابقاً وحالياً، انظر: ألبير حوراني، **الأقليات في العالم العربي**، أكسفورد، ١٩٤٧، پيير روندو، **مسيحيو الشرق**، باريس، ١٩٥٥.

- Albert H. Hourani, Minorities in the Arab World, Oxford, 1947.
- Pierre Rondot, Les Chrétiens d'Orient, Paris, 1955.

من المفيد أن نشير مرة أخرى إلى مصنّف في الحقوق المصرية المدنية: سلفاتور سيّنا، **مصنّف في الحقوق المدنية المصرية المختلطة**، ٤ أجزاء، الإسكندرية، ١٩٢٧ ـ ١٩٣٤. الجزء الثالث من هذا الكتاب يدرس عن كثب طبيعة النظام الطائفي القضائية وطريقة وظائفه على ضوء المبادئ المستخلصة بهذا الصدد من الأحكام الفقهية التي وضعتها في ما مضى المحاكم القضائية المختلطة في مصر.

ج) الحقوق اللبنانية:

مصادر الحقوق اللبنانية المرعية الإجراء، أي قرارات المندوبية السامية والقوانين اللبنانية البحتة، تُرجمت إلى الفرنسية وجمعت في جزء واحد: **الأحوال الشخصية. النصوص المرعية الإجراء في لبنان**، جمعها وترجمها ماهر سمعاني وابتسام مسرّة (**وثائق هفلن**)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، بيروت، ١٩٧٠.

ب. القوانين الداخلية:

من وجهة النظر الداخلية، عُرضت قوانين الكنائس المسيحية في الشرق أو دُرست في الكتب الآتية:

شارل دو كليرك، **تاريخ المجامع حسب الوثائق الأهلية**، ج٩، يتعلق **بمجامع الشرقيين الكاثوليك**، المجلد الأول منه، **من ١٥٧٥ إلى ١٨٤٩**، باريس، ١٩٤٩، المجلد الثاني، **من ١٨٥٠ إلى ١٩٤٩**، باريس، ١٩٥٢. المونسنيور جوزيف فغالي، **تاريخ الحقوق في الكنيسة المارونية**، الجزء الأول،

مجامع القرنين السادس عشر والسابع عشر، باريس، ١٩٦٢. إبراهيم عوّاد، **الحقوق الخاصة لدى الموارنة في عهد الأمراء الشهابيين** (١٦٩٧ ـ ١٨٤١)، باريس، ١٩٣٣. عُرضت القوانين والعادات المارونية في عدة كُتب، أشهرها **كتاب الهدى** الذي كانت آخر طبعاته طبعة الأب بولس فهد، المطبعة المارونية، حلب، ١٩٣٥. **وكتاب القوانين** لابن عسّال الذي يعود إلى القرن الثالث عشر والذي كانت آخر طبعاته طبعة القاهرة عام ١٩٢٧. انظر بهذا الصدد مقالة شفيق حاتم في **دائرة المعارف** لفؤاد أ. البستاني، المرجع المذكور، مادة **إرث**، الجزء ٩، ص ٣٠ وما يليها.

كتابان مرجعيان: بيير قرداحي، **حقوق الإرث لدى الطوائف غير الإسلامية في لبنان**، أطروحة في الحقوق (مطبوعة على الآلة الكاتبة)، باريس، ١٩٦٨. جان دوڤيلييه وكارلودو كليرك، **الزواج في الحقوق الكنسية الشرقية**، باريس، ١٩٣٦، مرجع مذكور بين المراجع التي تتعلّق بالشرق بوجه عام.

- Pierre Cardahi, Le droit successoral des Communantés non-musulmanes au Liban, thèse de droit (ronéotypée), Paris, 1968.
- Jean Douvillier et Carlo De Clercq. Le Mariage en droit Canonique oriental, Paris, 1936.

حول البطريركية بوصفها مؤسسة قانونية، هناك دراسة خاصة هي دراسة إميل عيد، **الوجه القانوني للبطريرك. دراسة تاريخية ـ قانونية**، ط ٢، روما، ١٩٦٢.

- Emile Eid, La figure juridique du Patriarche. Etude historico - juridique, 2e éd., Rome, 1962.

جُمعت وشُرحت كل مقررات مجمع الڤاتيكان الثاني المتعلقة بكاثوليكيّي الشرق في الكتاب التالي: **الكنائس الشرقية الكاثوليكية، القرار «الكنسي الشرقي». النص اللاتيني والترجمة الفرنسية، مع الشرح**، بقلم نيوفيتوس أدلبي، متروبوليت حلب واينياس ديك من رجال دين حلب، باريس، ١٩٧٠.

- Neophytos Edelby et Ignace Dick, Les Eglises orientales Catholiques, Décret «Orientalium ecclesiarum». Texte latin et traduction française, Commentaire.

وأخيراً نذكّر بما قلناه في متن الفصل من أن القوانين الداخلية للطوائف المسيحية واليهودية كانت موضع تقنينات بالعربية خاضعة للسلطات اللبنانية التي لم تقرّها بعد. غير أنها نشرت بعناية وزارة العدل في أعداد خاصة من **المجلة القضائية**، رقم ١ و٢ و٣ و٤، للعام ١٩٦٣. وقد حرصت الوزارة على إرفاق هذه النصوص بكلمة تمهيدية توضح فيها أن نشرها يرمي إلى فسح المجال أمام رجال القانون للإطلاع عليها.

تُرجمت هذه التقنينات إلى الفرنسية ونشرت في مجموعة محمصاني ـ مسرّة المذكورة أعلاه.

يلاحظ القارئ أن كل الكُتب التي أشرنا إليها حتى الآن تتعلّق بالمسيحيّين. والسبب في ذلك أن تاريخهم قد شكل عنصراً رئيسياً من عناصر المسألة الشرقية.

أما بالنسبة للطوائف الأخرى، فيجد الباحث في الجزء الثاني من **مدوّنة الحقوق العثمانية** ليونغ إشارات وبنوداً تتعلّق بالطائفة الإسرائيلية (ص ١٥٨ وما بعدها)، والأكراد (ص ١٦١) وباليزيديين (ص ١٦٣) والنصيريين أي العلويين (ص ١٦٤)، وكلها شيع تعتبر اليوم سورية قحّة. لكننا لا نجد في المدونة المذكورة شيئاً عن الدروز ولا عن الشيعة، مما ينمّ عن الخلط بينهم وبين الجموع السنيّة، وإن يكن نظرياً.

وقد أتينا في متن الفصل على ذكر القوانين الأساسية التي تتدبّر شؤونهم اليوم. غير أن الباحث يستطيع أن يجد نصوصها الكاملة في الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية. بالنسبة للدروز هناك كتاب سهل التناول هو كتاب أمين طليع، رئيس محكمة التمييز، **مشيخة العقل والقضاء المذهبي الدرزي عبر التاريخ**، بيروت، ١٩٧١، وهو كناية عن مجموعة من النصوص التشريعية

والتنظيمية المعتمدة في الطائفة. يُضاف إلى ذلك كتابان هامان للشيخ حليم تقي الدين. رئيس المحكمة الدرزية: **الأحوال الشخصية عند الدروز**، بيروت، ١٩٨١، **وقضاء الموحّدين**، عاليه (جبل لبنان)، ١٩٨٢.

وختاماً، نشير إلى المحاضرات التي ألقاها، بالعربية، د.بشير بيلاني، رئيس مجلس شورى الدولة، حول حقوق الأحوال الشخصية في لبنان: **قوانين الأحوال الشخصية في لبنان**، القاهرة، ١٩٧١، بالإضافة إلى الدراسات العديدة التي وضعها الأستاذ پيير غنّاجة، ونخصّ بالذكر منها **الدولة تجاه تعددية الأنظمة العائلية في لبنان**، في **المجلة القضائية والسياسية. استقلال وتعاون**، باريس، ١٩٦٧، ص ١٥٧ وما يليها. و **الدولة والعدالة. الطوائف في لبنان**، المجلة إيّاها، ١٩٦٩، ص ٦٤٩ وما يليها، **الجنسية والأنظمة الطائفية في لبنان**، المجلة إياها، ١٩٧١، ص ٦٥٩ وما يليها، **ممارسة حرية المعتقد في دولة متعددة الطوائف**، في **الشرق الأوسط، دراسات قانونية**، بيروت، ١٩٧١، ص ٧٧٩ وما يليها، انظر أيضاً: **الأشخاص، العائلة، الإرث، الهبة**، بقلم ب. غنّاجة، ش. شيبان، ب. بيلاني، س. حريز ور. ألغرين في **الحقوق اللبنانية**، جزآن، باريس، ١٩٦٣، الجزء الأول، ص ٥٣ وما يليها. حنّا مالك، **الأحوال الشخصية ومحاكمها للطوائف المسيحية في سوريا ولبنان**، بيروت، ١٩٧٢.

- Pierre Gannagé, L'Etat face au pluralisme des Statuts familiaux au Liban, dans la Revue juridique et politique. Indépendance et coopération, Paris, 1967. P. 157 et S. L'Etat et la Justice. Les communautés au Liban, ibid., 1969, P. 649 et S.; La nationalité et les statuts Communautaires au Liban, ibid., 1971, P. 659 et S.; L'exercise de la liberté de Conscience dans un Etat multi - Communautaire, dans Proche-Orient, Etudes Juridiques, Beyrouth, 1971, P. 779 et S.
- P. Gannagé, C. Chaiban, B. Bilani, S. Hariz et R. Algrin, Le Droit Libanais 2 Vol., Paris, 1963, t. I, P. 53 et s.

الفصل الثاني

الكيان اللبناني

«كنت أقضي الليالي في الأماكن المقفرة... وهكذا تفتّحت بصيرتي... وانشغل خاطري وانجذب فؤادي نحو حكماء منغوليا ونسّاك لبنان...»

الشيخ أبو الفضل[1]

«إذا كنا نجد في أقطار الشرق رجالاً، فإننا نجد في لبنان شعباً».

لامارتين، رحلة في الشرق

«ارتعاشات لبنان تسري في بدن العالم».

باريس، تحقيق في بلاد المشرق

إذا كانت البنية الطائفية التي يتّصف بها لبنان اليوم، ناتجاً من نواتج الإسلام فإن كياناً لبنانياً ما قد استكمل، بناءً على هذه البنية بالضبط، انبثاقه عبر العصور لكي يتحوّل في النهاية إلى دولة خاصة به. لذا يجدر بنا أن نتتبّع بإيجاز المراحل الرئيسية التي اجتازها هذا التطور السياسي والدستوري وأدّى بلبنان إلى نظام

(١) من أغرا في بلاد الهند. ذكره كارا دو ڤو في كتابه «مفكرو الإسلام»، الجزء الأول، ص ٣٢٠.

الدولة. فالاطلاع على التطور المذكور من شأنه أن يحيطنا علماً باستقرار البناء التعدّدي لهذه الدولة استقراراً لم يكن يخلو من التأرجح والتذبذب.

المراحل التاريخية

إذا ألقينا نظرة موضوعية على تعاقب الأحداث التي سوّت الوجه السياسي للبنان، فإن هذه النظرة تجيز لنا القول بأنه لم يظهر على ساحة الشرق الأوسط إلاّ ابتداءً من القرن السادس عشر.

لا شك في أن اسمه يرقى إلى أبعد العصور القديمة. فقد جاءت التوراة على ذكر عطره وطيبه في عدد من مقاطعها. والكتابات المحفورة على صخور نهر الكلب وأنصابه تنمّ عن أنه كان موضع اصطدام الجيوش الغازية التي قدمت من مصر وبلاد ما بين النهرين. لكنه لم يكن بالنسبة للغزاة الذين مرّوا بسواحله أو احتلّوها أكثر من جبل تغطّيه الغابات الكثيفة. فاستغلّوا هذه الغابات لصناعة سفنهم. وكان لبنان يشكّل باندراجه ضمن السلسلة الجبلية التي تخترق سوريا من الشمال إلى الجنوب، من أمانوس حتى الجليل، جداراً واقياً للمدن ـ الدول التي كانت تنتشر على سواحله. وكانت بعض الأقوام المتفرقة والحريصة على حريتها تجد في شعابه العميقة وفي أعالي جباله الشامخة ملاذاً منيعاً. وقد ظل زماناً طويلاً لا يعني بالنسبة لأسياد السهول المحيطة به أكثر من تعبير جغرافي، شأنه شأن كل تلك الأسماء القديمة التي كانت تدلّ على المناطق المجاورة، فلم يكن لاسمه أن يكتسب صدى عالياً إلاّ في عهد الأمير فخر الدين (١٥٩٠ ـ ١٦٣٣) ـ فاكاروان حسب ما سمّاه الرحلة الإفرنج ـ الذي ينتمي إلى بني معن، أو المعنيّين، ثم كان أن يمّمت أوروبا نظرها، عن طريق البابوات ودوقات توسكانة، صوب هذه الزاوية النائية من بلاد الشرق حيث أخذت مسيحية منسيّة تجدّد صِلاتها مع أمراء اللاتينية الغربية، بعد أن ظلت عاصية لا تلين لها قناة ومتخفيّة وسط المذهب الدرزي السائد.

ذلك أن شكلاً من أشكال النظام السياسي أخذ يتبلور ابتداءً من ذلك العصر

LAU - Riyad Nassar Library

الذي شهد حقبة الإمارة التي كانت تتمحور حول مفصل إقطاعي مشتقّ من الإقطاعية المألوفة في الإسلام. وقد استمرت هذه الحقبة زهاء القرنين في ظل المعنيّين ثم خلفهم آل شهاب عام ١٦٩٠، فظلوا حتى انهار آلهم عام ١٨٤٢ على أثر الاحتلال المصري (١٨٣٢ ـ ١٨٤٠) والضربات المتتالية التي كالتها أوروبا. ثم اتفقت الدول الأوروبية على استبدال حكمهم بنظام القائمقاميتين (١٨٤٣ ـ ١٨٦٠) الذي أدّى بصورة غير مباشرة إلى الحروب الأهلية بين الدروز والموارنة، وأفضى في النهاية إلى مجازر ١٨٦٠ التي امتدت أهوالها حتى دمشق.

عندئذ طرح نظام المتصرفية ذات الحكم الذاتي (١٨٦١ ـ ١٩١٥) على لبنان الذي انحصر ضمن حدود جبله. رغم ذلك فقد أمّن هذا النظام للبنانيين حياة هادئة وآمنة حتى الحرب العالمية، إلى أن كانت عودة الأتراك، ثم كان التحرير والاحتلال العسكري، وصولاً إلى الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، آخر محطات ذلك التاريخ السياسي والدستوري الطويل الذي يمكن إعادة بنائه وفقاً للترسيمة الآتية:

I. عصر الطوائف المتشرذمة الذي يتطابق مع أصول لبنان البعيدة.

II. الإمارة الإقطاعية، من القرن السادس عشر حتى بداية القرن التاسع عشر.

III. القائمقاميتان، من ١٨٤٣ إلى ١٨٦٠.

IV. متصرفية جبل لبنان ذات الحكم الذاتي، من ١٨٦١ إلى ١٩١٥.

فكانت دولة لبنان الكبير، عام ١٩٢٠، ثمرة أنضجتها حقبات التاريخ هذه.

I السوابق الإثنية والثقافية

الجبل الأشمّ

في أصل لبنان الاجتماعي [السوسيولوجي] ينتصب جبل لبنان الذي كان منه في ما مضى بمثابة القطب الجاذب، ولا يزال حتى اليوم مستمراً في لعب دوره

كمحور وظيفي[1]. . ولا يمكن فهم الكيان اللبناني بدون هذا الجبل الذي كان في أصل ولادته. فإذا كان قد تكوّن في لبنان إطار مجتمعي معيّن، فلأنّ هناك جماعات بشرية كانت قد شبّثت بسفوح ذلك الجبل الوعرة. ومن مجمل الجماعات المذكورة، برز الموارنة والدروز الذين انتهى بهم الأمر إلى تشكيل تلك الثنائية التي ظل لبنان تحت تأثيرها وفعلها حتى تأسيس الدولة المتعددة الطوائف عام ١٩٢٠.

ولكن إذا كانت هاتان الطائفتان الأساسيتان قد اتّخذتا بعد تطور طويل هذا الوجه الذي لا تزالان تحملانه، فإن الجبل الذي انحصرت أماكن إقامتهما الأصلية فيه لم يكفّ منذ أبعد العصور القديمة عن كونه محطّاً لمجرات القبائل البدوية التي كانت تتدفق عليه من صحاري شبه الجزيرة العربية بموجات واسعة كانت المحطات السورية تظل مفعمة بها. هكذا كان شأن الحركات المتواترة التي طبقت انتشار العرق السامي والتي امتدت على عدة آلاف من السنين عبر حقبات زمنية تطول أو تقصر يتميّز بعضها عن بعض بمواصفات إثنيّة وثقافية: عصر الكنعانيين الذي كان يتغذي من الأرهاط الآرامية والغزوات البابلية والأشورية، الفترة الفاصلة التي شهدت مجيء الفرس، ثم مجيء المقدونيين، وما تلاها من احتلال يوناني - روماني غلّف الجوهر السامي القديم دون أن يخترقه، لكنه انهار مع مجيء المسيحية؛ ثم كان الإسلام وحركة التعريب اللذان طبعا بلدان الهلال الخصيب بطابعهما وأتبعاها بمصر وافريقيا الشمالية. تلك هي العصور الكبرى التي شهدتها الأزمنة القديمة: العصر السامي القحّ الذي امتد طوال ثلاثة آلاف أو أربعة من عمر التاريخ، وانتهى في القرن السادس قبل الميلاد مع الفتح الفارسي، والعصر المندوروبي الذي بدأ منذ ذلك التاريخ

(١) في الأزمنة الأولى من العصر المسيحي «كانت كلمة لبنان تطلق على كل الجبل الذي يمتد بمحاذاة الساحل، من صيدا حتى أنطاكية» (رينيه داسو، **تاريخ النصيريين وديانتهم**، باريس، ١٩٠٠)، وأنظر أيضاً زوموفن، **فينيقيا قبل الفينيقيين**، بيروت، ١٩٠٠.

- René Dassaud, Histoire et Religion des Nossairis, Paris, 1900, P.17, n.3.
- G. Zumoffen SJ. La Phénicie avant les Phéniciens, Beyrouth, 1900.

LAU - Riyad Nassar Library

وانتهى بانتهاء بيزنطية، والعصر العربي الذي ابتدأ مع الإسلام ولا يزال يتابع حتى اليوم مساره المبرم.

A. الساميون

سواى جاء الساميون من شبه الجزيرة العربية - مقرّهم البدائي حسب نظرية أبرهارت شرادر الشهيرة التي جدّدها ليون كيثاني تجديداً كاملاً وعزّزها بأدلة يبدو أنها حاسمة - أو جاؤوا من شمال بلاد الشام، «بلاد أمورو»، كما اقترح أ. ت. كلاي، أو حتى من بلاد الرافدين، على ما كان يعتقد أرنست رينان وغيره من مفكري القرن التاسع عشر وخاصة إيغنازيو غويدي[1]، فإن الأمر الذي لا مراء فيه هو أن سوريا - التي يشكّل لبنان العمود الفقري من سلسلة جبالها - كانت مأهولة بقوم ساميين عرفوا باسم الكنعانيين، منذ أوائل الألف الثالث قبل الميلاد[2]. وكانت المنطقة التي يحتلونها تشتمل دون تمييز على سوريا شرقاً حتى حدود فلسطين الجنوبية، بما في ذلك لبنان وسواحله على البحر المتوسط. وقد وجد اسم لبنان مرات عديدة في كتابات ذلك الزمن المسمارية. إذ كان السومريون والأكاديون والمصريون والأشوريون والبابليون الجدد يأتون على ذكره مترنّمين. ذلك أن غزواتهم كانت تصدم جنباته بموجاتها المتعاقبة أثناء مرورها الدائم باتجاه الشمال أو باتجاه الجنوب، عبر الطريقين الطبيعيتين اللذين كانا ينفتحان أمامها، إما على امتداد وادي العاصي وسوريا التي كان يصفها القدماء بأنها ضيقة ومتعرجة، وإما عن طريق الساحل عبر تقويرة نهر الكلب الضخمة حيث لا تزال ذكريات مآثرهم محفورة على الصخور.

إلى ذلك كان اسم كنعان أول اسم يطلق على سوريا. بل إن فلسطين

(١) أنظر للمؤلف، **الساميون في الهلال الخصيب**، وهي مقدمة كتابه **الفتح العربي في ظل الخلفاء الراشدين**... جزآن، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٥.

- Les Sémites dans le Croissant Fertile, l'Introduction à, La Conquète arabe sous les quatre premiers Califes, Publications des l'Université Libanaise, Beyrouth, 1985.

(٢) عدا الأموريين، إخوانهم في العرق، الذين كانوا في الشمال والشرق.

نفسها تسمى في التوراة «بلاد كنعان». فقد انتشر الكنعانيون منذ الأزمنة الأولى على هذا الساحل، حيث أنشأوا مدناً تجارية تتجه بنشاطها نحو البحر. وكان سكان هذه المدن يسمون أنفسهم كنعانيين. غير أن التاريخ احتفظ لنا باسمهم، عن طريق اليونان، باعتبارهم فينيقيين. وخلافاً لبني جنسهم في الداخل ممّن بنوا ممالك إقليمية، لم يتوصل الفينيقيون أبداً، شأنهم شأن الهلّينيين، خصومهم التقليديين، إلى تخطّي مرحلة المدن ـ الدول التي ظلت تدور حتى منتهى تاريخها ضمن دوامة الانقسامات المتنافسة.

هكذا كان لمراكزهم أن تنتشر على الساحل، من أوغاريت (رأس شمرا، على بعد فراسخ من اللاذقية شمالاً) حتى جبل الكرمل في الجنوب. وقد جاءت الإلياذة والتوراة على ذكر مدن مثل جبلة (جبيل أو بيبلوس) وأردوس (جزيرة الرواد المعروفة اليوم بإرواد) وصور وصيدا، وساهمت في اشتهار هذه ا لمدن. وكانت كلّ منها عبارة عن مجتمع مدني مستند بظهره إلى الجبل، سواء كان جبال اللاذقية أو جبل لبنان أو جبال الجليل، التي كانت منه مرتفعاتها بمثابة الأحزمة الواقية، وغاباتها العميقة بمثابة الحقول التي يستغلّ خيراتها. إذ كان أهالي المدن المذكورة يجدون في هذه الغابات، شأنهم شأن غزاتهم الدائمين الذين كان يجتذبهم الجاذب نفسه، الخشب اللازم لصنع مراكبهم الثلاثية المقاذيف التي كانوا يجوبون البحار بها. وقد وضعتهم التجارة على صلة مبكرة جداً بوادي النيل حيث يبدو أنهم أقاموا وكالات تجارية. كما كانت علاقاتهم بجزر بحر إيجه، مثل ساموس وكريت، تقترن بتبادلات ثقافية كان لها أن تودع خمائرها في أعماق «المعجزة اليونانية» التي بولغ بشهرتها. إذ يبدو أن قدموس، ملك صور، هو الذي أسّس طيبة مدينة اليونان المقدسة بلا منازع. وتنتقل الأخبار أيضاً أن إلّيرية، وهي ألبانيا المعاصرة، تدين باسمها لإليريوس، ابن قدموس، عندما راح يبحث عن أخته أوروبا التي تحمل اسمها اليوم كل القارة الأوروبية. وقد حفظت لنا أخبارالأقدمين ذكريات عن أصول الهلينيّين الأسطورية تتصل اتصالاً وثيقاً باستكشافات الفينيقيين ومغامراتهم.

أما الاستقلال البدائي الذي تمتّعوا به فلم يعمّر طويلاً، إذ إن بضائعهم

LAU - Riyad Nassar Library

وأفكارهم سرعان ما استرعت انتباه المصريين وأطماعهم في الألف الثاني. فلم يعتّم فراعنة الامبراطورية الوسطى (١٩٠٢ ـ ١٦٢٨)، وخاصة فراعنة الأسرة الثانية عشرة المجيدة، إن أخذوا يتطلّعون إلى التسلط على فينيقية وعلى المدن الكنعانية القائمة في الداخل في فلسطين. وهكذا ظلّت الإمارات الفينيقية تدور طيلة قرون في فلَك مصر الفرعونية. وتروي رسائل تل العمارنة أخبار المحن المختلفة التي ألّمت بالفينيقيين من جرّاء صلاتهم بأسياد النيل، وكيف أن هذه الصلات كانت مطبوعة بطابع الذل والعبودية.

كان لا مفرّ في ظل هذه الشروط من أن تصبح سوريا وساحلها اللبناني ساحة مشرعة على صراع الامبراطوريات، كاصطدام مصر بالمتّانيّين، ثم من بعدهم بالحثّيّين الذين كانوا يشرفون عبر جبل طوروس عى كل سوريا الشمالية. فكانت معركة قادش سنة ١٢٩٦ في أعالي العاصي، على مقربة من حمص الحالية، أول اشتباك دولي كبير حصل بين الحثّيّين، بقيادة ملكهم موتّالش، والجيوش المصرية بقيادة رعمسيس الثاني. غير أن هذه المعركة لم تحسم لصالح أحد الفريقين، شأنها شأن المجابهات التي تلتها بين الامبراطوريتين. فظل التوازن بينهما متقلّباً حتى عام ١٢٨٠ تاريخ إبرام معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء بين العاهل المصري والملك الحتّي حتّوشِلش التي يبدو أنها أول معاهدة من نوعها في التاريخ. لكن هذه لم تكن إلاّ الفصل الأخير من فصول السيطرة التي كان الفراعنة يمارسونها حتى ذلك الحين على المدن الفينيقية والدول الكنعانية الداخلية. فخلال قرنين أو ثلاثة من الزمن، ابتداءً من العام ١٢٠٠، تمتّعت معظم المدن والدول المذكورة باستقلال نسبيّ بلغت أثناءه الحضارة الفينيقية الفعلية أوج ازدهارها. في هذه الأثناء، كانت شعوب أخرى قد ظهرت على مسرح الشرق. إذ لم يلبث الآراميون، وهم أيضاً قبائل سامية كان تسرّبها إلى المنطقة لا يني يتصاعد بحركات متواترة أو متقطّعة خلال القرنين الرابع عشر والثالث عشر، أن سيطروا على أعالي بلاد الرافدين وسوريا الوسطى، ثم أنشأوا لهم ممالك في دمشق وحلب كان لها أن تضعف الهيمنة الكنعانية.

ثم أعقبت ذلك غزوات حصلت خلال القرنين التاليين قامت بها «شعوب بحرية» ذات أصول هندوروبية هذه المرة، كان الفلسطيون من بقاياها التي ترسّخت في فلسطين فسمّيت بأسمها، وفي ذلك العصر نفسه غادر العبرانيون الساميّون وادي الفرات بقيادة أبراهام الآرامي من أور الكلدانية. وبعد أن تاهوا مدة في فيافي مؤاب، أقاموا في دلتا النيل ثم عادوا منها باندفاع شديد ليفتحوا بلاد كنعان التي قضوا إلى حدّ كبير على سكانها الأصليّين. لكنهم تبنّوا في النهاية لهجة هؤلاء السكان وحضارتهم، فعبروها بتوجيه من أنبيائهم، وتوصلوا في حوالي الألف الأول إلى إنشاء حكم ملكي في ظل الملك داوود.

وهكذا أصبحت فلسطين وسوريا مجزأتين إلى دول قائمة بذاتها: دولة الآراميين ودولة الفلسطينيين ودولة العبرانيّين، باستثناء الساحل اللبناني الذي ظل كنعانياً أو فينيقياً. والواقع أن موجات هؤلاء المتعاقبة كانت تتحطم أمام السدّ المنيع الذي كان يواجهها به جبل لبنان. وقد التجأت إلى هذا الجبل طوائف قديمة من الآموريّين، بل حتى من الحتّيين. وتوصلت المدن الفينيقية في ظل هذا الحاجز إلى الحفاظ على استقلالها. فكان ذلك «عصرها الذهبي»، على ما يقول فيليب حتي[1]، إذ ازدهرت خلاله تجارتها وانتشرت ثقافتها عبر شبكة مهيبة من المستوطنات التي أقاموها على كل شواطئ العالم القديم. فبسطت قرطاجة المزدهرة سيطرتها على الغرب. وسادت صيدا وصور على البحار. وصار البحر المتوسط، البحر الشديد الزرقة على حد قول اليونان، بحيرة فينيقية طيلة قرون عدة[2].

(١) فيليب حتي، **لبنان في التاريخ**، الطبعة الثالثة، نيويورك، ١٩٦٧، ص ٩٤.
- P. K. Hitti, Lebanon in History, Third edition, New York, 1967, P. 94.

[الترجمة العربية، لبنان في التاريخ، ترجمة د. أنيس فريحة ومراجعة د. نقولا زيادة، بيروت ـ نيويورك، ١٩٥٩، ص ١١٤].

(٢) فيكتور بيرار، **الفينيقيون والأوذيسة**، المجلد الأول: **جزر الشديد الزرقة**، المجلد الثاني: **البحر الأحمر والبحر المتوسط**، باريس، ١٩٢٧.
- Victor Bérard, les Phéniciens et l'Odyssée, T.I, les Iles de la Très-Verte; T.II, Mer Rouge et Méditerranée, Paris, 1927.

LAU - Riyad Nassar Library

لكن موجات الغزو العاتية ما لبثت أن استؤنفت من جديد مع الأشوريين، في القرن الحادي عشر. منذ الألف الثالث كانت الامبراطوريات الكبرى في بلاد الرافدين قد وصلت بفتوحاتها ـ كما لو أن ذلك يخضع لمعادلة جغرافية ثابتة ـ حتى البحر المتوسط. فكان سرجون الأول الأكّادي (حوالي العام ٢٢٥٠)، وهو أول الوجوه البارزة في تاريخ الساميّين، يقول إن ملكه قد امتدّ حتى «غابات الأرز وجبال الفضّة»، وأغلب الظن إنه كان يعني لبنان أكثر مما يعني أمانوس. كما ادّعى خلفه نارام سن أن ملكه وصل إلى «غابات الأرز». لكن الضغط الذي انطلق من بلاد الرافدين لم يكن له أن يفعل فعلاً ناجعاً إلاّ مع انحطاط الامبراطورية المصرية وتراخي القبضة الحتّية عن سوريا الشمالية التي تعتبر الطريق الطبيعي للغزوات الآتية من الشرق. فكان الظرف العام مؤاتياً، عام ١٠٩٤، لطغلتنلصّر الأول الذي وصل إلى البحر المتوسط واحتل إرادوس [إرواد] وأخذ يهدّد المدن الفينيقية الأخرى. لكن هذه المحاولة سرعان ما توقّفت بفعل تراجع الدولة الأشورية التي لم تستعد قوّتها إلاّ من القرن التاسع مع أشور بنيبال الأول الذي ابتدأت في عهده النهضة السياسية والعسكرية في تاريخ بلاد أشور. ففتح سوريا وتقدّم باتجاه الشاطئ حيث أخذ الفينيقيون يدفعون له الجزية مدينة تلو مدينة. ثم بلغت الامبراطورية الأشورية أوجها مع ابنه شلمنصّر الثاني (٨٥٩ ـ ٨٢٤). ففي معركة قرقر، على العاصي، سحق شلمنصّر ـ مثلما حصل قبل ذلك بخمسة قرون في معركة قادش ـ الجيش الذي تكوّن على عجل من تحالف اثني عشر ملكاً سورياً، كان بينهم الآرامي بن هدد ملك دمشق، وأخاب الملك الإسرائيلي، وممثلين عن صور. وخضعت له، عام ٨٤٢، كل المدن الفينيقية التي صارت تتمتّع منذ ذلك الحين بوضع الدول القائمة بذاتها في ظل سيادة الامبراطورية الأشورية، مما فتح أسواق الداخل أمام تجارتها. لكن الامبراطورية التي بناها أشور بنيبال وشلمنصّر ما لبثت أن أصيبت بالانحطاط. ولم تتمكن من استعادة بأسها إلاّ بعد ذلك بقرن من الزمن مع طغلتنلصّر الثالث (٧٥٤ ـ ٧٢٧) وخلفه شلمنصّر الخامس (٧٢٧ ـ ٧٢٢).

فقُتحت سوريا من جديد وأخضعت فينيقية مرة أخرى. واستطاع سرجون الثاني (٧٢٢ ـ ٧٠٥) بفضل استعانته بالأسطول الفينيقي بالذات أن يخضع البلاد الساحلية بأسرها. لكن خلفه سنحاريب (٧٠٥ ـ ٦٨٠) اضطر لمواجهة انتفاضة عامّة دبّرتها مصر وقادها إيلو ـ إيلي ملك صور. فألحق الجيش الأشوري هزيمة نكراء بالمصريين، عام ٧٠١، وخرّب مملكة يهوذا. وأما الملك الصوري الخطير فقد التجأ إلى قبرص. وهكذا امتدّت السيطرة الأشورية دونما عقبة تذكر على سوريا ولبنان وفلسطين. وكانت تحصل في ظل هذه السيطرة ثورات متفرقة، كتلك التي حصلت في صيدا عام ٦٧٥، وفي صور بعد ذلك بعامين، فتُخمد بالحديد والنار. لقد حقّقت أشور أقصر مبتغاها بأن أمّنت سيطرتها المطلقة على الساحل السوري. وحتى تمحق عدوها الوراثي من الوجود شنّت جيوشها هجوماً على مصر. فاحتل أسرحدون منطقة الدلتا. ووصل خلفه أشور بنيبال إلى صعيد مصر. في نهر الكلب نصب تذكاري قرب نصب رعمسيس الأكبر يحيي ذكرى هذه الفتوحات المجيدة.

لكن دولة نينوى ما لبثت أن تهافتت، عام ٦١٢، تحت ضربات نابولنصّر (٦٢٥ ـ ٦٠٥) ملك بابل. كان ذلك منعطفاً من منعطفات التاريخ المأساوية. فقد نصّبت الأمبراطورية البابلية الجديدة نفسها وريثة لأشور. فانتقلت سوريا وفلسطين ولبنان من سطوة سيّد إلى سطوة سيّد آخر. غير أن مصر نجحت في التخلص من نير بلاد الرافدين. فاستعادت دورها كامبراطورية منافسة. وتقدمت جيوشها بقيادة الفرعون نخو ووصلت حتى كركميش (جرابلس الحالية) على نهر الفرات، حيث مُنيت بهزيمة ألحقها بها نبوخذنصّر عام ٦٠٥. وسقطت القدس عام ٥٩٧. أما الفينيقيون فقد ظلوا مواظبين على دبلوماسيتهم التقليدية، فاعترفوا بالسيادة البابلية. وهكذا توصلوا، كما كانوا يفعلون في السابق، إلى المحافظة على حكمهم الذاتي الداخلي وإلى التحكم بمقاليد تجارتهم.

رغم ذلك لم يلبث أن انعقد تحالف جديد ضمّ صور وصيدا وأدوم ومؤاب

وعمّون واليهودية. بدفع من مصر وأشرافها كما في السابق. فقضى نبوخذنصّر على هٰذا التحالف دون عناء يذكر عام ٥٨٦، وأبيدت مملكة يهوذا. ورغم المقاومة المديدة التي أبدتها المدن الفينيقية فإنها سقطت واحدة تلو الأخرى، وفقدت حتى المظاهر التي كانت تجعلها دولاً، باستثناء صور التي انسحب سكانها إلى جزيرتها المحصّنة. وصمدوا هناك في وجه حصار تاريخي دام ثلاثة عشر عاماً (٥٨٨ ـ ٥٧٢)، وسجلوا رقماً قياسياً في المقاومة الوطنية والفنون العسكرية كان له أن يملأ هيرودوش إعجاباً وتقديراً. والحق أن المدينة الباسلة لم تنهزم في نهاية الأمر. إذ اكتفى الغالب بالموافقة على إعرابها عن خضوعها له ومنحها بالمقابل امتياز التمتّع بحكمها الذاتي الإداري في ظل ملوكها الأهليّين.

لكن عام ٥٣٩ شهد حدثاً عظيماً كان بمثابة الانعطاف الحاسم في تاريخ الشرق. فقد هزم قوروش ملك الفرس مملكة بابل المتغطرسة. فكانت تلك نهاية عصر الساميّين وامبراطورياتهم، وبداية دخول الهندوروبيين إلى الساحة. لقد ظل العرق السامي وإن تغيّرت اسماؤه، يسيطر على هذه المنطقة طيلة ثلاثة آلاف سنة. وقد ثبّت خلال هذه المدة لدى شعوبها أولى معطيات حضارتهم التي انتقلت عناصرها الجوهرية، عبر الفينيقيين، إلى ثقافة اليونان إبّان يقظتهم. فاللغة وأبجديّتها والأديان والعبادات والأساطير والفلسفات والاختراعات والتقنيات وفروع المعرفة الأساسية التي كان الفينيقيون مبتدعيها وناقليها في الوقت نفسه، كانت قد ولدت جميعاً في هذه البلاد التي ترويها الأنهار السرمدية والتي كانت تطوف في أرجائها بلا انقطاع وفي كل الاتجاهات جحافل البدو في سعيهم لإنشاء الامبراطوريات. لقد خربت الحضارة الفينيقية بجذورها في العالم السامي الذي كان يشكّل منذ آلاف السنين مَعينها الإثني والثقافي. وكان كنعانيّو الداخل المتأرّمون، شأنهم شأن فينيقيّي الساحل، روّاد هذه الحضارة البارزين، بحكم تداخلهم العفوي معها. غير أن انتصار الفرس كان عبارة عن قرع ناقوس الحزن [أو قراءة الفاتحة] على روح هيمنتها. لقد حلّ الهندورويبيون محل الساميّين، فكان ذلك استهلالاً لعصر جديد بالفعل.

B . الهندوروبيون

في هذا العصر ساد الفرس، والإسكندر المقدوني، وسلوقيّو أنطاكية وبطالسة الإسكندرية، وروما، وأخيراً بيزنطية، على سوريا ولبنان، ابتداءً من العام ٥٣٩ ق.م. فملأوا المعطيات السامية السابقة بعناصرهم المخصبة وبثّوا في الإثنيّات المحلّية دماً جديداً، وظلّوا على ذلك إلى أن عاد الساميّون ممثّلين هذه المرة بالعرب الذين ينتمون إلى أحد أكثر فروعهم أصالةً.

قسّم داريوس الأول (٥٢١ ـ ٤٨٥) الامبراطورية إلى عشرين إيالة تشتمل الخامسة منها على سوريا وفلسطين ولبنان وقبرص. وارتقت صيدا فكانت عاصمة الإيالة. ومنحت حكماً بلدياً ذاتياً مُنح أيضاً لصور وجبيل وإرواد. أما باقي الأراضي فكانت تتبع مباشرة لحاكم الإيالة. وهكذا ساد السلم الفارسي، باكس پرْسيكا، على حدّ قول فيليب حتّي، فاستفاد الفينيقيون منه أيّما فائدة[1]. إذ أضيفت إلى تجارتهم البحرية الأسواق الواسعة التي وفرتها الامبراطورية. واحتفظوا بأساطيلهم وسعوها مستغلّين أرز لبنان كعادتهم. وكانت مساعدتهم للفرس في حروبهم ضد اليونان حاسمة في كثير من الأحيان، وقد وجد فيها تجار صور وصيدا مناسبة لتصفية حزازات قديمة نشأت عن تنافسهم مع أهل هلّينية الذين كان ازدهار أمرهم في البحار قد أخذ يؤتي ثماره. لكن حساسيتهم الشديدة حيال الاستقلال لم تلبث أن طغت على مظاهر خضوعهم السياسي البحث.

والواقع أن تلك الفترة هي التي شهدت محاولة فريدة من نوعها في تاريخهم. إذ سعت المدن الفينيقية، في حكم ارتحشستا الثالث (٣٥٩ ـ ٣٣٨)، إلى تنظيم نفسها في ما يشبه الفدرالية. فانشأت كلٌّ من صيدا وصور وإرواد مقراً لها في طرابلس التي يدل اسمها على أنها مؤلفة من ثلاثة «مدن» متراصفة تنتمي كل منها لمدينة من المدن المؤسسة. في هذه العاصمة الجديدة، كان ينعقد

(١) المرجع المذكور، ص ١٥١. [الترجمة العربية، ص ١٨٦].

مؤتمر سنوي مؤلف من ثلاثمئة مندوب للتداول في المشكلات المشتركة. وفي أحد هذه الاجتماعات اتُّخذ القرار، عام ٣٥١، بإعلان الاستقلال. فبدأ التمرّد في طرابلس وفي القطاع الصيداوي منها على وجه التحديد، وسرعان ما امتدّ ليشمل الساحل بأسره. إلاّ أنّ ردّ ارتحشستا كان رهيباً. فقد زحف شخصياً على رأس جيشه القوي وقضى على المتمردين قضاءً مبرماً. فأحرقت صيدا وصور وتحولت إلى رماد. وطمرت كنوز فنية وعلمية كثيرة تحت أنقاضهما. لكن نير الفرس البغيض لم يدم بعد ذلك إلاّ سنوات قليلة. إذ ظهر في الشمال فاتح جديد ما لبث أن وصل إلى فينيقية وقوّض دعائم الامبراطورية الفارسية.

كان الدور هذه المرة للآريّين الذين طبعوا البلاد الساميّة والشرق بطابع هلّيني عميق. فانتصار الإسكندر على داريوس الثالث، عام ٣٣٣، في سهل إيّسوس الضيق ـ حيث بنى مدينة الإسكندرونة تخليداً لذكرى انتصاره، وهي مدينة الإسكندرون التركية حالياً ـ فتح أمامه أبواب سوريا. فاستقبلت المدن الفينيقية المنتصر الجديد بشيء من العزاء والسلوان. وأرسلت له صور هدايا قيّمة من بينها تاج ذهبي اعترافاً بسيادته. لكن الإسكندر أصرّ على دخول المدينة حيث معبد ملكارت، آله فينيقية الأعظم، رامياً من وراء ذلك إلى تكريس سيطرته وتثبيتها في نظر الفينيقيين. لكن صور أغلقت أبوابها في وجهه، وصمدت في وجه الحصار بصورة لا تقل بطولة عن تلك التي أبدتها حيال حصار نبوخذنصّر في القرن السادس. أما الإسكندر فقد عمل على ردم المسافة البحرية التي تفصل الجزيرة المحصّنة عن الشاطئ، وساعدته صيدا على ذلك. فسقطت صور وخرّبت واقتيد أهاليها أسرى. فانتهت بذلك تلك الحالة الجزيرية التي كانت وراء قوتها وعظمتها. ثم انهارت الامبراطورية الفارسية بعد ذلك بوقت قصير. عندئذ سعى الإسكندر إلى توحيد الشرق والغرب توحيداً دائماً. لكن وفاته المفاجئة، عام ٣٢٣، حرفت مسار القدر من جديد. وتوزعت الأراضي الشاسعة التي استولى عليها بين قواده. فكانت سوريا ولبنان من حصّة السلوقيين الذين كان مقرّهم في أنطاكية، وكان ينازعهم عليهما بطالسة

الإسكندرية بين الحين والآخر. في هذه الحقبة ساد نمط الحياة الهلّينية في سائر بلدان الشرق، فعصف بأعرافها وعاداتها عصفاً مبيناً، وملهم بين دياناتها وفلسفاتها. غير أن فينيقية، ومعها سائر بلاد كنعان، ظلت محافظة على هويّتها الأساسية خلف الواجهة الهلّينية. وإذا كانت اليونانية قد ارتقت إلى مصاف اللغة الرسمية وصارت الأداة اللازمة والمفضّلة لنقل الأفكار، فإن الآراميّة ظلت ماضية في تعميق جذورها في أوساط الشعب والأرياف. فذابت فيها اللغة الكنعانية القديمة التي كانت محكية في فينيقية، ثم ما لبثت أن أصبحت اللغة الشائعة التي تكلم بها السيد المسيح بعد ذلك بقرنين[1].

خلال هذه الحقبة التي تجاورت فيها الثقافتان دون تداخل أو إنصهار، أخذت فرديّة فينيقية التاريخية التي ظلت حيوية عبر كل هذه العصور تنحلّ ضمن الامبراطورية الهلّينية التي كانت تحكمها أسرة السلوقيين. فلم تعد المدن ـ الدول كما كانت في ما مضى، بل غدت مدناً وحسب شأنها شأن سائر مدن الامبراطورية. كما أنها بذلت جهدها، على غرار المدن المذكورة، لتحصل على حق الحصانة (الآسيلوس)، وهو حق يجعلها مدناً ذات حرمة فلا يجوز بالتالي اقتحامها. كانت تلك الحقبة حقبة انحطاط أعقبت تاريخاً طويلاً وحافلاً، كأنها كانت كذلك حقبة ازدهار لتطور عميق أعاد لسوريا وحدتها وتكاملها الأصليّين. إذ أن سوريا عادت من جديد تشكل كلاً واحداً. وصارت سواحلها تتصل بالداخل عبر طرقات الجبل حيث كان يعبر البشر والبضائع والأفكار. وتحولت الحضارة الفينيقية القديمة إلى حضارة ساميّة مطعّمة بالهلّينية. وقد ظل هذا الطابع الذي انطبعت به قائماً لا يحول ولا يزول، بل إنه بقي صامداً في وجه لاتينية الرومان حين جاءت لتنضاف إليه.

في العام ٦٤ ق.م. تمكّن پومبيوس من انتزاع سوريا من أيدي آخر

(١) منذ ذلك الحين احتلّت الآرامية مركز الصدارة من الساحة العالمية حيث اعتُمدت كلغة دبلوماسية ولعلّ تغلغل هذه اللغة المحكيّة المنبثقة عن رغام من الدول الصغيرة الحجم أمر فريد من نوعه في التاريخ.

LAU - Riyad Nassar Library

السلوقيين بعد أن مزّقتهم حروبهم الداخلية. فجعل منها ولاية من ولايات الامبراطورية الرومانية، بروڤنسيا سيريا، [الإقليم السوري] ضمّ إليها لبنان وفلسطين. فصارت فينيقية والحالة هذه في ذمّة الذكريات. وغدت روما سيّدة البحر المتوسط. فمن الأطلسي وغابات بلاد الغول، بل من أقاصي الجزر البريطانية حتى الدانوب والفرات، توحّد الشرق والغرب في دولة عالميّة صهرت بين حناياها أعراقاً وثقافات وغيّرت عبر السلام الروماني، پاكس رومانا، معالم العالم القديم. فإذا كان للبذار الذي بذرته المسيحية أن ينمو بعد ذلك بمدّة وجيزة، فهو إنما نما في هذا الحقل الشاسع الذي حرثته روما وقلبت تربته.

ظلت سوريا خلال مدة معيّنة مسرحاً لحروب شتّى شنّها الطامحون لحكم الامبراطورية. في العام ٤٧ ق.م. مرّ بها يوليوس قيصر ومنح مدنها امتيازات بلدية. وتوجّه بإحد قراراته إلى «قضاة صيدا ومجلسها وشعبها». وحرص مارك ـ أنطوان الذي وُهب، على سبيل الإقطاع، معظم بلدان الشرق بما فيها سوريا ومصر، على احترام الحصانة التي منحت لصيدا وصور. وفي العام ٣٦، عندما ضمّ إلى ممتلكات كليوبترا، آخر البطالسة، هضبة البقاع بالإضافة إلى الساحل بأسره وصولاً حتى مصر، خصّ بالاستثناء هذين المدينتين، واعترف لهما رسمياً بصفة «المدينتين الحرّتين منذ أيام أجدادهما». لكن الانتصار البحري الذي أحرزه أكتاڤيوس في أكتيوم، عام ٣٢ (أو ٣١) كان له أن يضع حدّاً نهائياً للمنافسة على الحكم. فمنحه مجلس الشيوخ لقب المعظّم (أوغسطس). وهكذا بدأت الامبراطورية الرومانية، في ظل أول القياصرة، مسيرتها الطويلة المظفّرة. كانت سوريا تشكّل واسطة العقد في خضمّ هذه الشعوب والأمم التي كان يحكمها القيصر من علياء سلطته المطلقة (امپيريوم). وابتداءً من ذلك التاريخ راحت آخر مخلّفات فينيقية العريقة تتبدّد في فلك روما. فلم تعد فينيقية إلاّ اسماً يطلق على المقاطعة الإدارية التي تضمّ الساحل، أي فينيقية الأولى (پريما فونيسيا) مقابل فينيقية الثانية (سوكوندو فونيسيا) التي تشتمل على كل الداخل السوري وصولاً إلى تدمر، بانتظار تقسيم سوريا في عهد سبتيموس ساويروس (١٩٣ ـ ٢١١)،

زوج جوليا دونا إبنة الأغابال كاهن حمص الأكبر، إلى مقاطعتين كبيرتين، مقاطعة سوريا الفينيقية في الغرب ومقاطعة سوريا المجوّفة في الشرق. في هذه الأثناء كان السكان قد انصرفوا عن التمركز في السواحل. وكانت سفوح جبل لبنان مأهولة بتجمعات جاءت من الصحراء، أبرزها العرب والإيطوريون. فنثر الرومان فيها منشآتهم التي لا تزال آثارها بادية للعيان حتى اليوم. وقد تداخلت المستوطنات الأجنبية مع الشرائح السامية العميقة. ولم تعد سوريا إلاّ واحدة من ممتلكات الامبراطورية الرومانية تغزر في أسواقها التي لا تحصى أنواع الإتّجار التي كانت في ما مضى عبارة عن التجارة الفينيقية.

لقد ظهرت المسيحية في جو الامبراطورية العالمية هذا. وكان لبنان، بعد فلسطين، أول من تنسمّ شذاها. إذ تقول الأناجيل إن المسيح، بعد أن ألقى تعاليمه على الجموع في جَنِسَرة، «انطلق إلى أطراف صور وصيدا» حيث شفى ابنة امرأة كنعانية[1]. ولما عاد القديس بولس من اليونان وجد طائفة مسيحية في صور التي غدت في القرن الثاني مقراً لأسقفية. وقد تنصّر لبنان بكامله تقريباً في القرن الثالث. فصارت الوثنية مقتصرة على بعض الأماكن المبعثرة، إذ ظلت بقاياها مستمرة في أوساط المتعلمين الذين أُخذوا بحكمة الأقدمين، لكنها بقيت أيضاً في الأرياف حيث ظل الفلاحون متمسكين بديانة آبائهم، فكانوا يمارسون عباداتهم في هيكل أفقا الذي كان لا يزال مركزاً لعبادة أدونيس وعشتروت.

ثم كانت فترة الاضطهاد التي بدأها ديوكليتينوس عام ٣٠٣. فاستشرت خلال عشر سنوات في سوريا وفلسطين ولبنان. لكن المسيحية انتصرت عام ٣١٣ مع مدور أمر ميلانو الذي كرّس المسيحية ديانة للدولة. ثم تلا ذلك تأسيس قسطنطين، عام ٣٣٠، للمدينة التي حملت اسمه في المكان نفسه الذي كانت قد بُنيت فيه مدينة بيزنطية القديمة. ومع سقوط روما عام ٤٧٦، انتقل محور الامبراطورية إلى ضفاف البوسفور. فكانت تلك حقبة امبراطرية الشرق

(١) إنجيل متّى، ١٥، ٢١. [ترجمة أحمد فارس الشدياق، طبعة لندن، ١٨٥٧، الجزء الثاني، كتاب العهد الجديد ص ٢٤].

التي انتهت بعد ذلك بثلاثة قرون مع انتشار الإسلام في لبنان وسائر الهلال الخصيب.

ساهمت سوريا ولبنان وفلسطين من حيث جميع أوجه حياتها الجماعية بحياة الامبراطورية البيزنطية. وشارك السوريون مشاركة محمومة بالصراعات المذهبية التي نشبت بين المسيحيين حول شخص السيد المسيح. ونما بين صفوفهم مذهب الطبيعة الواحدة الذي نادى به أوتيشيوس القسطنطيني خلافاً للعقيدة التي أقرّها مجمع خلقيدونية عام ٤٥١. وقام بنشر أطروحاته شخص سوري هو يعقوب البردعي. لذا استقطبت كنيسة الطبيعة الواحدة أكبر عدد من أتباعها في سوريا، بينما تجمّع في الوقت نفسه عدد من المسيحيين الساميّين الأصل، ممن ظلّوا على ولائهم لأرثوذكسية البازيليوس، حول دير كان قد تأسس في أفاميه، على ضفاف العاصي، إحياء لذكرى ناسك قديس يدعى مارون، كان قد عاش في القرن الرابع في جوار أنطاكية، وذلك قبل أن تنتقل كنيسته، ابتداءً من القرن الثامن أو التاسع، إلى سفوح جبل لبنان. وقد شكل هؤلاء المسيحيون نواة التجمع الذي صار فيما بعد الطائفة المارونية.

لكن المجال الذي كان للبنانيين فيه مساهمة كبيرة هو الحياة الفكرية في الامبراطورية البيزنطية. فقد تحولت بيريت التي كانت مستوطنة رومانية قديمة إلى مركز لمدرسة حقوق وصل إشعاعها في القرن الخامس إلى العاصمة وامدّتها بأفضل مشرّعيها. وقد سبق لپاپنيانوس، وهو من مواليد حمص، ان كان في القرن الثالث، المستشار القانوني الرسمي لسبتيموس ساويروس. كما كان أولپيانوس الصوري مدبّراً لدى إسكندر ساويروس. وقد اعتُمد نتاجهما القانوني أساساً لمجموعة القوانين المدنية العظيمة التي وضعها جوستنيانوس وشارك في تحريرها أساتذة من مدرسة بيريت على رأسهم أناطوليس ودورويثوس. ولم تَزَل مدرسة بيريت من الوجود إلاّ بفعل الهزات الأرضية التي ضربت المدينة في القرن السادس. وكان أخرها عام ٥٥١ هزّة كانت لها بمثابة الضربة القاضية وحوّلتها إلى أنقاض.

ثم مرّ على المنطقة قرن آخر من المنازعات الدينية هبّ عليها الغزو الفارسي هبوب العاصفة الهوجاء، ولم يستطع الامبراطور هرقل أن يصدّه إلاّ النفس. فكان إن سقطت سوريا ولبنان وفلسطين ومصر - التي اعتنقت جميعاً مذهب الطبيعة الواحدة - بين يدي الإسلام كما تسقط الأثمار الناضجة. فلم يكن العرب بحاجة إلاّ للظهور حتى يستقبلوا استقبال المحرّرين. وكانت تلك حقبة عودة الساميين بصورة نهائية إلى بلاد كنعان.

C . العرب

كتب رينيه دوسو يقول: «إن مجرّد إلقاء النظر على خريطتنا العامة يبيّن لنا أن سوريا بمعناها الفعلي وخاصة المنطقة الجبلية منها (لبنان وجبال النصيريين) ليست إلاّ ظاهرة جيولوجية طارئة قياساً على وضع شبه الجزيرة العربية الشاسعة»[1]. هكذا كان «دخول العرب إلى سوريا» قد حصل قبل الإسلام بقرون عدة. إذ تتابعت الهجرات العربية من الصحراء، وضمن إطار التنظيم القبلي، لتحطّ رحالها في المناطق المتاخمة لها حيث كانت تنشأ على غرّة إمارات عربية ذات تشكيل متفاوت الاستمرارية تلبيةً، بالدرجة الأولى، لحاجات التجارة بين سائر أقطار المنطقة. لذا حرص الرومان على إحاطة سوريا بسور يفترض به أن يكون لها بمثابة السدّ الذي يقف في وجه أمواج الهجرات العربية المتصاعدة ويحول دون شربها المستمر، هكذا كان النبطيون في البتراء، وكانت تدمر وامبراطوريتها، وإمارتا دمشق وحمص، وظهور بعض الفروع المنفصلة عن قبائل عربية في لبنان وجبل العلويين، وتكوُّن إمارة الغساسنة في منطقة الجولان السورية - وهي إمارة لا ينفصل ذكرها على كل حال عن مملكة اللخميّين التي تأسست في الحيرة - في قلب العراق - وكلها بدايات أولى لعملية الفتح الهائلة التي تمّت في القرن السابع. فكان وجود العرب في المنطقة وجوداً متلائماً مع

(1) رينيه دوسو. **دخول العرب إلى سوريا قبل الإسلام**، باريس، ١٩٥٥، ص ١١٩.
- René Dussaud, la Pénétration des Arabes en Syrie avant l'Islam, Paris, 1955, P. 119.

ساميّة الأقوام المحلية الكنعانية أو الآرامية الأصل التي كانت ممتلئة كرهاً تجاه بيزنطية، كما كان إيمان الجيوش الغازية إيماناً عميقاً برسالتها، وتضامنها واستخفافها بالموت، وخاصة اتقانها لفنون الحرب الجديدة التي ابتدعتها على أساس اعتماد الإبل في تنقلاتها والاستعانة بالعتاد البدوي. عبارة عن مجموعة من العوامل التي تضافرت على تسهيل تقدّم العرب الصاعق. إن هذه العوامل هي التي تفسّر ما اتفق على تسميته «بالمعجزة العربية».

الفتح

في ٢٠ آب ٦٣٦ حسم الانتصار الكبير الذي حققه العرب في معركة اليرموك، وهو رافد من روافد الأردن، مصير فلسطين وسوريا. كانت دمشق قد سقطت بين أيدي العرب في شهر أيلول من العام السابق، ثم تلتها حمص وبعلبك وسائر سوريا الوسطى بعد أسابيع. وكان عام ٦٣٧ عام فتح حلب، وعام ٦٣٨ عام فتح أنطاكية.

ورغم الدعم الذي قدمته قوات بيزنطية البحرية، سيدة البحر المتوسط، للمدن الساحلية، فقد خضعت هذه المدن واحدة تلو الأخرى دون أدنى مقاومة: بيروت عام ٦٣٥، وصور وصيدا وجبيل وعرقة في العام التالي. ولم تصمد طرابلس في وجه الحصار إلاّ أسابيع معدودات انتهى بها الأمر بعدها إلى الاستسلام. وحدها جزيرة إرواد استطاعت أن تبدي مقاومة شديدة لم تكسر إلاّ عام ٦٤٠. وهكذا اكتمل فتح ما كان عبارة عن سوريا الجغرافية لدى القدماء وما سيكون عبارة عن **بلاد الشام** عند العرب، واستطاع خالد بن الوليد بطل يوم اليرموك أن يقول: «ما أشبه بلاد الشام ببعير أناخ بهدوء»[1].

ومنذ ذلك التاريخ زال كل تمييز بين الساحل والداخل. فقسمت البلاد إلى أربع ولايات عسكرية (**جُند**) هي دمشق وحمص والأردن وفلسطين، ثم أضيفت

(1) دو غوج، **رسالة حول فتح سوريا**، ليدن، ١٩٠٠، ص ١٢٤.
- M. J. De Gœje, Mémoire sur la Conquête de la Syrie, Leide, 1900, P. 124.

إليها في ما بعد ولاية قنسّرين التي ضمّت الشمال السوري وأعالي بلاد الرافدين. وكان لبنان والساحل تابعين مباشرة لعاصمة الأمويين العتيدة. وأصبحت سوريا جزءاً لا يتجزأ بل قطراً فاعلاً من أقطار الامبراطورية العربية. وانخرطت في عملية التعريب لغةً وفكراً في سياق اشتمال هذه الحركة على كل البلدان التي أُخضعت ـ بانتظار أن تعمد شرائح واسعة من شعبها، في القرن التالي، إلى «الدخول في الإسلام»، حسب التعبير المعتمد في التواريخ العربية القديمة. بعد ذلك تعاقبت الامبراطوريات والممالك، فكانت تضيف من حين إلى آخر عناصر جديدة إلى مخزونها العرقي، لكنها ثبّتت إلى ما شاء اللّه تلك البنية الاجتماعية [السوسيولوجية] التي كان الإسلام منذ بداية الفتح قد طبع بها الشعوب التي أخضعها، وذلك وفقاً للتمييز الأساسي الذي نصّ عليه القرآن بين **أمة المؤمنين** وفئة **أهل الكتاب** أو **أهل الذمة** الذين اعتُبروا في عهدة المسلمين وذمّتهم. هذا هو الفرز الذي ستترتّب عليه بصورة مباشرة نشأة النظام الطائفي الذي سيكون لبنان أول نموذج ممثل له، وستكون الدولة اللبنانية خلاصته النهائية، وذلك بناءً على مركّبيه الأصليين بالدرجة الأولى وهما الطائفة المارونية والطائفة الدرزية.

الموارنة والدروز

عاشت هاتان الطائفتان طيلة قرون عدة في حالة جوار. أمّا تداخلهما فلم يبدأ إلاّ مع القرن السادس عشر بمبادرة من الأمراء الدروز. وقد أدت نزاعات القرن التاسع عشر إلى ولادة الكيان اللبناني، ولكن لصالح الموارنة.

يشكل الموارنة جماعة اثنية مؤلفة من مزيج اختلط فيه سكان الجبل الأقدمون الذين اعتنقوا المسيحية، مع أتباع القديس مارون الذين هاجروا من سوريا الشمالية، مع بقايا الجراجمة أو المردة المسيحيين الذين يعودون في أصولهم إلى جبل أمانوس. أو جبل اللكام حسب التسمية العربية، على خليج الأسكندرون. كما انضمّ إلى هذه المجموعة مسيحيو سائر الطوائف الذين ما انفكوا عبر التاريخ وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عن التدفّق من سوريا، فاستقروا في قراهم وتبنّوا طقوسهم وعاداتهم.

كان الجبل قد اعتمد الآرامية إلى حد كبير منذ تاريخ طويل شأنه في ذلك شأن سوريا المجاورة. وما زالت آثار هذه الساميّة الموروثة حيّة من خلال أسماء القرى التي تحمل أسماء سريانية[1].

وكان المردة قد احتلوا طيلة زهاء القرن الشعاب الستراتيجية من جبل لبنان، حيث كانت تنطلق غاراتهم، بدفع وتمويل من بيزنطية، لمناوشة العرب المقيمين في السهول المجاورة. وبعد جهد جهيد، حصل الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، حوالي العام ٦٨٩، على موافقة جوستنيانوس الثاني على مغادرة القسم المتشدّد من مقاتليهم. وظل قسم منهم ما لبث أن انخرط في أوساط السكان المحليين. لكن مجموعة مسيحيي لبنان التي كانت لا تزال حتى ذلك الحين متباينة المشارب لم تكتسب اسمها ومواصفاتها الجماعية إلاّ مع مجيء الموارنة.

كان الموارنة سوريون مسيحيون تجمعوا في سوريا الشمالية صفوفاً متراصّة حول راهب ناسك اسمه مارون ما لبث أن أصبح قديسهم وتسمّوا باسمه. وكان مارون يعيش في منطقة ريفية مجاورة لأنطاكية في نواحي بلدة كانت مزدهرة في ذلك الحين اسمها كوروش أو كيروس، وقد زالت الآن من الوجود. وبعد موته، عام ٤١٠، شكل الموارنة منذ ذلك التاريخ طائفة قائمة بذاتها مختلفة عن أكثرية المسيحيين أصحاب الطبيعة الواحدة، أي اليعاقبة، الذين كانوا يقيمون في ذلك الوقت في سوريا البيزنطية. ويقال أن الطائفة المذكورة ظلت مدّة طويلة على عقيدة المشيئة الواحدة التي طرحها هرقل على أمل إعادة الوئام الديني إلى الامبراطورية. لكن الأمر الثابت هو أنهم كانوا من الأهالي السريان، شأنهم شأن

(١) وهي تسميات تعمّ سوريا كلها. أنظر بهذا الصدد رينيه دوسو، **الطوبوغرافيا التاريخية لسوريا في العصور القديمة والوسطى**، باريس، ١٩٢٧. والآب هنري لامنس، **ملاحظات أثرية وتاريخية واثنوغرافية وجغرافية** (باللغة العربية)، بيروت، ١٩١٤. وأنيس فريحة، **اسماء المدن والقرى اللبنانية وتفسير معانيها**، بيروت، ١٩٥٦.

- R. Dussaud, Topographie historique de la Syrie antique et médiévale, Paris, 1917.

اليعاقبة الذين اضطهدوهم، كما أنهم كانوا يعتمدون، مثلهم حتى اليوم، اللغة السريانية في أداء طقوسهم الكنسية[١].

وإذا كانوا، على ما يذهب بعض المؤرخين الموارنة، قد أسسوا لهم منذ القرن السادس، وقبل الفتح العربي، كنيسة متميزة عن كنيسة أنطاكية كانت تدين رسمياً بمقررات مجمع خلقيدونية عام ٤٥١، فإنهم قاموا بذلك بفعل عقيدة دينية مختلفة. غير أن من الثابت أن دير مار مارون الذي تمّ تدميره في القرن العاشر في ظروف لا تزال غامضة، ظل يشكّل بالنسبة لهم مركز تجمّع حتى ذلك التاريخ. أمّا هجراتهم باتجاه لبنان الشمالي، فقد بدأت بقيادة يوحنا مارون أول بطاركتهم (المتوفي حوالي العام ٧٠٧). في النصف الثاني من القرن السابع. فغادر القسم الأكبر منهم أعالي سوريا لكي ينشىء في شمال لبنان طائفتهم التاريخية التي يروق لأبنائها اليوم أن يطلقوا عليها، بالفرنسية على الأقلّ، اسم «الأمة المارونية». وفي نواحي قاديشا ـ الوادي المقدس، بالسريانية ـ تداخلت قراهم مع الصخور ونهضت أديرتهم على القمم وانصرف نساكهم إلى التأمل والتعبّد في تجاويف حجراتهم الضيقة. بهذا المعنى كان لبنان الشمالي مهد الموارنة. ثم أخذوا خلال القرون اللاحقة يتقدّمون تدريجياً باتجاه المناطق الوسطى، كسروان والمتن والشوف. وما لبثوا بعد ذلك بمدة أن وصلوا إلى الجنوب حيث أصبحت قرى بكاملها، مثل جزين، قرى مارونية صرفة.

وعلى غرار ظاهرة المورنة التي اسفرت عن استيعاب المسيحيين الأصليين ضمن الطائفة التي أسسها مار مارون، تكتّل الدروز حول عقيدة باطنية تعود في نشأتها إلى الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (٩٩٦ ـ ١٠٢١)، ثم كان لها أن تنتشر على يد داعية تركي الأصل اسمه الدرزي، ما لبث أن صار موضع تسفيه وتشنيع نظراً لانحرافاته الدينية. أمّا اسمهم المفضل الذي يؤثرون به فهو اسم **الموحدين** الذي ينمّ عن إيمانهم الديني بالإله الواحد. وقد ضمت جماعتهم بالأصل، شأنها شأن الموارنة، عناصر متفرقة كانت عبارة عن بقايا أهالي

(١) أنظر ما ورد بصددهم في القسم الأول من الفصل السابق.

محليّين، سواء كانوا عرباً مضى على إقامتهم في تلك المنطقة زمان طويل أو قصير، أو كانوا فرقاً شيعية متنوعة الولاء، أو حتى إيرانيّين منشقّين أو إسماعيلين بشكل خاص، بحيث انتهى الأمر بهم جميعاً إلى تكوين الطائفة الدرزية.

انطلق المذهب الدرزي من وادي التيم، حول حاصبيا وانتشر في لبنان الأوسط، وخاصة في الشوف الذي ظل زمناً طويلاً معقلاً لا ينافسه فيه أحد، إلى أن أخذ بعض الفلاحين الموارنة ينتقلون إلى الإقامة فيه بحماية الأمراء الدروز من آل معن الذين وجدوا في الفلاحين المذكورين شغيلة نشيطين ومخلصين. لقد كان لبنان درزياً قبل كل شيء، من حيث تاريخه. واسم **جبل الدروز** هو الاسم الذي ظلت أوروبا تعرفه به حتى بداية القرن التاسع عشر.

أطلّ جبل لبنان على عالم الإسلام بهذا الوجه المزدوج، الماروني والدرزي. وانضافت إليه في ما بعد طوائف أخرى كان على رأسها الشيعة الإثني عشرية الذين عرفوا في ما مضى باسم المتاولة. وهم جماعة استقدم الخليفة معاوية معظمهم من بلاد فارس، وأقامهم على الساحل في المدن التي أخلاها سكانها المتهلّنون، فكانوا في طرابلس وجبيل وبيروت وصيدا وصور، فضلاً عن كسروان والهرمل وبعلبك وجبل عامل[١]، دون أن تؤثر إقامتهم هذه على الثنائية الإسلامية ـ المسيحية التي ظل لبنان مطبوعاً بطابعها المبرم.

الحكم العربي

عرفت سوريا من الفتح العربي حتى الغزو العثماني، عام ١٥١٦، حقبة تتصف بعروبتها، رغم وصول بعض الأسر الحاكمة ذات الأصل التركي أو الإيراني أو الشركسي إلى السلطة. فظلّ الإسلام واللغة خلال تسعة قرون عربيّين بالدرجة الأولى.

تعاقبت خلال هذه الحقبة أربع إمبراطوريات على حكم الإسلام قبل أن

(١) اليعقوبي، **كتاب البلدان**، طبعة دو غوغ، ليدن، ١٨٩٢، ص ٣٣٧. البلاذري، **فتوح البلدان**، المرجع المذكور، ص ١٣٩.

يتجزّأ إلى ممالك وسلطنات وإمارات من كل الأحجام: إمبراطورية المدينة، من الفتح عام ١١ للهجرة أو ٦٣٢ للميلاد حتى وصول معاوية إلى الحكم عام ٤٠ للهجرة أو ٦٦٠ للميلاد. إمبراطورية الأمويين التي أسسها معاوية حتى العام ١٣٢هـ. أو ٧٥٠م. إمبراطورية العباسيين ابتداءً من ذلك التاريخ حتى سقوط بغداد بيد المغول عام ٦٥٦هـ أو ١٢٥٨م. وأخيراً إمبراطورية الفاطميين التي تزامنت مع إمبراطورية العباسيين، ابتداءً من احتلال القاهرة على يد الخليفة المعزّ عام ٣٥٨هـ أو ٩٦٩م، حتى سقوط الحكم الفاطمي عام ٥٦٧هـ أو ١١٧١م.

خلال هذه الفترة الطويلة بقي الجبل متمتّعاً بحكم ذاتي نسبي تخلّلته غزوات كانت تقوم بها جيوش الخلافة بسبب التلكّؤ في دفع الجزية المستحقّة، أو بسبب أعمال انتقامية أو اقتصاصية. وإذا كان الحكم في دمشق قد أعرب عن تساهله، بل عن عدم اكتراثه، تجاه الجماعات اللبنانية إذ تركها تمارس حياتها الداخلية، فإن السيطرة العباسية برهنت ـ بالعكس، عن عدائية تجاه هذه الجماعات وعن تدخل في شؤون حياتها. وقد سجّل التاريخ ذكرى أول انتفاضة قام بها المسيحيون ضدّ حكامهم المسلمين، عندما ثار موارنة المنيطرة، قرب افقا، بعد أن أرهقتهم الضرائب، وذلك عام ٧٥٩ ـ ٧٦٠[1]. ولكن بينما كان الجبل يعيش على هذا النحو حياته الخاصة في ظل سيادة الخليفة، لم تكن مدن الساحل وسهول الداخل التي أسلمت في معظمها تخضع إلاّ لسلطة الإسلام العربي.

ولم يلبث شرط الخضوع القانوني هذا الذي كان يتجلّى بعبء الضرائب السنوية المتوجّب دفعها للسيد الحاكم في دمشق، ثم في بغداد أن تجلّى بمزيد من الوضوح عندما دبّت الحركات الانقسامية في أوصال الامبراطورية العربية.

(١) لقمع هذه الانتفاضة جرّد صالح بن علي، أحد أنسباء خليفة بغداد، حملة تأديبية أنزلت بالمتمردين عقاباً كان من الشدّة والعنف بحيث استثار احتجاج الإمام الأوزاعي الذي أشرنا إليه في المقدمة.

فتعاقبت أنظمة عسكرية وضعت نفسها بتصرّف السيادة النظرية للخليفة حتى تستمدّ منه نفحة شرعية تسبغها على استئثارها الفعلي بالسلطة. هكذا خضعت سوريا ومصر، على التوالي، للطولونيين (٨٦٨ ـ ٩٠٥) ثم للأخشيديين (٩٣٥ ـ ٩٦٩). ثم قام جوهر، قائد قوات الخليفة الفاطمي المعزّ، باحتلال القاهرة ودعا سيّده إلى الإقامة فيها. فنشأت إمبراطورية شيعية تحت حكم الأسرة الفاطمية (٩٦٩ ـ ١١٧١). ثم كانت إمارة الموصل التي حولها زنكي إلى سلطنة ضمّت سوريا الشمالية ثم خلفه ابنه نور الدين فوحّد سوريا تحت سلطته. لكن صلاح الدين الأيوبي استولى، بعد موته، على القاهرة، لدى وفاة العاضد، آخر الخلفاء الفاطميين، وبسط هو الآخر سيطرته على سوريا ومصر (١١٧١ ـ ١١٩٣). ولم يثبت حكم أسرة الأيوبيين من بعده إلاّ على شاكلة فروع منفرقة مارست سلطتها ضمن حدود المملكة التي أسّسها، إلى أن استولى المماليك على السلطة (عام ١٢٤٩). أمّا وحدة الدولة الإسلامية التي كان الفقهاء يتصورّونها على غرار الامبراطورية العربية كما كانت في أيام الخلفاء الراشدين، فلم تكن إلاّ وهماً مثالياً لا شأن له بالواقع المتلاطم الذي ما انفكت الغزوات والانقلابات تعمل فيه تجزيئاً.

فآسيا الصغرى كانت عشية الحملات الصليبية، أي في حوالي نهاية القرن الحادي عشر، بيد الأتراك السلاجقة، وذلك منذ انتصارهم على البيزنطيين في معركة منزيكرت عام ١٠٧١. ثم ما لبثت سوريا الشمالية أن أصبحت تحت سيطرتهم بعد ذلك بمدّة وجيزة. بينما كانت فلسطين ولبنان ما تزالان تابعتين للفاطميين، وكانت دمشق تشكّل إمارة ذات حكم ذاتي. في هذه الأثناء، كانت تنبثق هنا وهناك إمارات عدّة من مختلف الأحجام، فكانت عبارة عن جزر مبعثرة تعمّر مدة تطول أو تقصر ويحكمها رؤساء برزوا من عشائر أو قبائل حضرية ذات أصول متباينة. فكان العرب والأتراك والتركمان والشركس يستولون على السلطة عندما تؤاتيهم الفرص، ثم يتحكّمون بأهالي المنطقة الذين لم تتأثّر ساميّتهم العميقة بمرور هذه الأرهاط المتعدّدة إلاّ تأثراً طفيفاً.

وكانت هذه الظاهرة تشتد بروزاً في المناطق الجبلية حيث كانت الفرق المنشقّة عن الإسلام القويم تجد ملاذاً متلائماً مع حاجات طقوسها وعباداتها التي تكتنفها الأسرار، كالنصيريين والإسماعيليين في جبال اللاذقية، والأكراد اليزيديين في جبل سمعان. والأكراد السنة في جبل الأكراد، وكلاهما على مقربة من حلب، ممن كانوا يعيشون حياتهم الطائفية على شاكلة جماعات منعزلة. وقد فعلت نفس العوامل فعلها في لبنان، حيث كان الموارنة والدروز والمتاولة مستمرين في احتلال مواقعهم التاريخية وفي التعرّض لمؤثرات التيارات الأثنية المتنوعة التي كانت بقاياها تنتهي في آخر المطاف إلى الاندماج في الطوائف السائدة. هذه هي الصورة التي كانت عليها سوريا عندما جاءت الحملات الصليبية لتزعزع أوضاع الشرق.

الحملات الصليبية

كان ذلك أول اصطدام للإسلام بالغرب اللاتيني الذي لم يكن قد تعرّف إلى صورته حتى ذلك الحين إلاّ من خلال التجار والحجاج الذين كانوا يأتون من أوروبا.

في ٢٦ تشرين الثاني ١٠٩٥، أطلق البابا أُربانوس الثاني نداءً إلى فرنسا والمسيحية لتخليص الأراضي المقدسة من أيدي «الكفار». وفي ربيع عام ١٠٩٧، تحرك جيش قوامه حوالي مئة وخمسين ألف رجل يحملون على صدورهم صلباناً حمراء اللون مطرزّة على أرديتهم، بمثابة العلامة على الرسالة التي انتدبوا أنفسهم لأدائها. فاجتازوا أوروبا الوسطى ووصلوا إلى القسطنطينية حيث عاملهم الامبراطور معاملة الحلفاء الذين يفترض بهم أن يعيدوا له افتتاح آسيا الصغرى. ثم اجتازوا جبل طوروس وضربوا الحصار على أنطاكية، في ٢ تشرين الأول ١٠٩٧، دون أن يتمكّنوا من الاستيلاء عليها إلاّ في ٣ حزيران من العام التالي. وفي هذه الأثناء، وبينما كان الكونت بودوان دو لورين، الذي سيصبح الملك الثاني على القدس، يحتل إدسّة، المدينة السورية القديمة التي تقع في الشمال، والتي سماها العرب الرّها، وتسمّى اليوم أُرفه وتقع في

الأراضي التركية، كان القسم الأكبر من الجيش الذي انقسم إلى طابورين يتقدّم صوب الجنوب. الأول من طريق وادي العاصي بقيادة الكونت ريمون دو سان جيل الذي احتل قلعة حصن الأكراد القديمة، والثاني بقيادة غودفروا دو بويّون الذي عاد فالتقى بالأول في آذاء ١٠٩٨. ثم غذّ الجسم الرئيسي من الجيش سيره على امتداد الشاطىء متّبعاً طريق الغزوات العريقة القدم. فسقطت جبلة وطرطوس واحدة تلو الأخرى. وكادت طرابلس تشهد المصير نفسه لولا حنكة حكامها بني عمار. على كلٍّ، فقد كان حصارها عبارة عن محطة للاستراحة. إذ أن الفرنك ـ أي الإفرنج كما سمّاهم المسلمون منذ ذلك الحين ـ كانوا على عجلة من أمرهم ليصلوا إلى القدس التي اعتبروها هدفهم الأسمى. فكانوا في ٧ حزيران ١٠٩٩، يحاصرون المدينة المقدسة. وانهارت أسوار المدينة، في ١٥ تموز، بعد مضيّ شهر على حصارها مما جعل الصليبيين يستشيطون غيظاً. فاندفعوا نحو المدينة وسط صرخات **إنها إرادة الله** يُعملون السيف في رقاب أهاليها دون تمييز بين أعمارهم ولا بين جنسيهم ولا حتى بين دياناتهم. فكانت تلك مشاهد فظيعة ملأت معاصريهم هولاً ورعباً[١].

وسرعان ما جاء دور المدن الساحلية. فصمدت طرابلس وصيدا مدة طويلة، وتوصل الصليبيون بمساعدة موارنة الجبل[٢] إلى القضاء على مقاومة بني عمّار، عام ١١٠٩. أمّا صور فقد ظلت وفيّة لتراثها، فلم تستسلم إلاّ بعد ذلك

(١) اقرأ وصف هذه الفظائع عند ميشو، **تاريخ الحملات الصليبية**، باريس، ١٨٤٩، ٤ أجزاء، الجزء الأول، ص ٢٣٧ وما يليها. كما يقول عنها رينيه غروسيه« إنها وصمة عار في تاريخ الحملة الصليبية»، **تاريخ الحملات الصليبية**، ٣ أجزاء، باريس، ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦، الجزء الأول، ص ١٦١.

- Michaud, Histoire des Croisades, 7e éd. Paris, 1949, 4Vol., t.I, P. 237 et S.
- René Grousset, Histoire des Croisades, 3 Vol, Paris, 1934 - 1936, t.I, P. 161.

(٢) ينبغي الإقرار إقراراً واضحاً بأن المسيحيين الشرقيين، وعلى رأسهم الموارنة، قد دعموا الحملات الصليبية ضدّ الإسلام. وقد ذكر رينيه غروسّيه عدداً من حالات التواطؤ، بل من حالات التحالف المعلن. وكان هذا الموقف في أساس الأعمال الانتقامية الرهيبة التي قام بها المماليك، بعد ذلك بقرنين، بحقّ المسيحيين والفُرق الإسلامية المنشقّة.

بمدّة، عام ١١٢٤. فصار الصليبيون أسياد القدس وسوريا البحرية. وصار الساحل اللبناني جزءاً لا يتجزأ من منطقة نفوذهم.

كانت تلك بداية الفاصل الزمني الطويل الذي استغرقته مدة حكم الدول اللاتينية. نُظمت الأراضي المحتلة وفقاً للنموذج الإقطاعي الذي نُقل عن غرب القرون الوسطى: مملكة القدس، وتضمّ فلسطين التي تدور في فلكها كونتيّة طرابلس. بما فيها لبنان اليوم. مع بعض الامتداد صوب الشمال، ثم إمارة أنطاكية حتى جبل الأمانوس، وكونتيّة الرّها التي تشتمل على سهول الحنطة على مقربة من الأنهر الكبيرة، وقد أضيفت إلى هذا المضلّع الرباعي في ما بعد إمارة مونريال الصغيرة حول كرك الأردنية الحالية مهدّدة البحر الأحمر. وكانت تغطي هذه البقاع كلها اقطاعات من كل الأنواع مترابط بعضها مع بعض وشديدة التحصين، وذلك بفضل المتطوعين الجدد الذين كانوا يتدفّقون بلا انقطاع من وراء البحار. كان ذلك عبارة عن قطعة من أوروبا ظلت مغروزة طيلة قرنين في جسد الإسلام الحيّ.

وفي هذه الحقبة أيضاً، أخذت المسيحيات الشرقية تتصل بلاتين الغرب. فقد ظلت روما حتى الحملات الصليبية بعيدة عن المنطقة، بعد أن فقد الكرسي الرسولي سلطته عليها منذ أمد طويل. ولم تكن كلٌّ من الطوائف المسيحية المتعايشة بسلام نسبي في ظل حكم أسيادها المسلمين تابعة إلاّ لبطريركيتها. فكانت بطريركيتا أنطاكية والقدس هما اللتان تتولّيان شؤون أتباعهما في سوريا وفلسطين. وكانت خطوط التماسّ التي أقامتها انقسامات القرن الخامس في ما بينها قد تعززت وتكرست عندما حصلت القطيعة النهائية بين روما وبيزنطية في القرن الحادي عشر، وتضامنت بطريركيات الروم الأرثوذكس في أنطاكية والإسكندرية والقدس مع البطريركية المسكونية في القسطنطينية. فكان لا بدّ في مثل هذه الشروط أن يكون المسيحيون، في ظل السيطرة اللاتينية، موضع إغراء ضغوط تمارس عليهم، كلّ بدوره. للانضمام من جديد للكنيسة الرومية.

اصطدمت الجهود التي بذلها الكرسي الرسولي لدى المسيحيين الشرقيين

Riyad Nassar Library

بجدار من العدائية والحذر. إذ لم يكن قرار الحرم الذي أصدره البابا بحق الروم الأرثوذكس، وأودعه الكاردينال هومبرت هيكل كنيسة القديسة صوفيا، يعود إلى أبعد من العام ١٠٥٤. ولم تسفر محاولات التقرّب من اليعاقبة إلاّ عن نتائج ثانوية بقيت تراوح في مكانها. خلافاً لذلك، أسفرت العلاقة مع الموارنة الذين كانوا متجمعين حول بطريركهم في أعالي الجبل عن نتائج حميدة أدت إلى عودتهم الجماعية.

أمّا تاريخ تخلّي الموارنة عن عقيدة المشيئة الواحدة التي كانوا عليها في السابق والتحاقهم بعد ذلك بسلطة البابا، وهو تاريخ أثار الكثير من الجدل حوله، فقد حدّده غليوم، مطران صور، في القرن الثالث عشر[1]. ولكن مهما كان أمر هذا التاريخ، يظل من الثابت أن الموارنة قد توسعوا بصلاتهم السياسية والدينية والثقافية مع اللاتين. كما حصلت زواجات بين الفريقين. فالصداقة المزمنة بين الموارنة وفرنسا إنما تعود إلى ذلك التاريخ. وقد امتلأ لبنان بالمواقع المحصّنة التي كان الصليبيون يقيمون فيها حاميات من الجند. ولا شك في أن صلاتهم قد اتّسعت لتشمل سائر الطوائف المسيحية الأخرى، لكنها لم تصل إلى درجة الوئام معها، بل إنهم كانوا يتبادلون البضائع والأفكار مع المسلمين بالذات في الفترات الفاصلة بين حروبهم الموسمية. وقد نتج عن ذلك، منذ ذلك الحين، كثير من أنماط الحياة والتعبير المشتركة. ولو أن الإسلام لم يستعد وعيه لذاته الأصلية ويتجاوز انقساماته لكان حصل تعايش وثيق بين الفريقين.

ثم كان في النهاية ظهور المحرّرين: التركي زنكي الذي حرّر الرّها انطلاقاً من موقعه في الموصل، وابنه نور الدين الذي استعاد سوريا، والكردي صلاح الدين الذي سحق جيش الصليبيين في حطين، بتاريخ ٣ حزيران ١١٨٧، وحرّر القدس. واقتضى الأمر مرور قرن آخر من الزمن قبل أن يتمكّن المماليك، الذين

---

(١) **غليوم الصوري وخلفاؤه**، طبعة م. بولان، جزآن، باريس، ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠، الجزء الثاني، الكتاب ٢٢، الفصل السابع، ص ٤٢١.

- Guillaume de Tyr et ses continuateurs, édit. M. Paulin, 2 Vol. Paris, 1879 - 1880, t.II, Livre 22, ch. VII, P. 421.

خلفوا الأيوبيين على القاهرة ودمشق، من استكمال مأثرة صلاح الدين، بقيادة بيبرس وقلاوون. فبدأوا أول الأمر بصدّ الخطر الماحق الذي كان يشكله المغول على الإسلام، وذلك بانتصارهم المبين الذي حققوه في عين جالوت، في ٣ أيلول ١٢٦٠، بقيادة قوطوز. ثم انصرفوا بعد ذلك إلى شن الحرب من جديد على الصليبيين. فسقطت عكا آخر معاقل المنشآت اللاتينية، في ١٨ آب ١٢٩١، تحت ضربات الملك الأشرف. ومنذ ذلك الحين لم يعد الصليبيون إلاّ مجرد ذكرى من ذكريات التاريخ الطويل الذي تدفقت فيه الغزوات على سوريا ولبنان.

المماليك

المماليك قوم من العبيد الترك والشركس حكموا، من القاهرة، إمبراطورية نور الدين وصلاح الدين السورية ـ المصرية، وكانوا حماة الإسلام طيلة ثلاثة قرون ونصف ونيف. وقد أقاموا في وجه التوسع الأوروبي حاجزاً اضطر معه مستكشفو القرن الخامس عشر الكبار إلى خوض المحيطات بحثاً عن طريق جديدة توصلهم إلى الهند.

وفي عهد المماليك بذرت في لبنان أولى البذور التي سيكون لها أن تنبت في القرن السادس عشر مؤسسة الإمارات التي انبثق عنها آل معن باعتبارهم تجسيداً مسبقاً للكيان اللبناني.

نظّم المماليك حقل سيطرتهم السوري إلى ست دوائر إدارية سمّيت الواحدة منها **نيابة** (بل حتى **مملكة**) يحكمها **نائب** تابع إلى القاهرة مباشرة. وقسموا لبنان إلى ثلاثة قطاعات كان القطاع الشمالي منها يتبع لنيابة طرابلس، والجنوبي لنيابة صفد في فلسطين، والباقي، بما فيه بيروت وصيدا وبعلبك والبقاع، لنيابة دمشق. كما أنهم ضربوا مدن الساحل ونكلوا بأهلها. ومنعاً لعودة الصليبيين الذين كانوا لا يزالون في قبرص، حيث لم يكن مضى وقت طويل على ولادة مملكة اللوزينيانيّين، عمد المماليك إلى اتّباع طريقة الأرض المحروقة

قبل أن تعرف هذه التسمية. فدمّروا المدن البحرية ودكّوا أسوارها وقضوا على تجارتها.

ثم استعادوا العمل بالاجراآت القديمة التي وضعت ضد أهل الذمة والتي كان يقال، لها بدون سبب مقنع، أنها اتّخذت في عهد الخليفة عمر. واتّهموا المسيحيين بأنهم تعاونوا مع اللاتين، واتّخذوا بحقهم تدابير في غاية القسوة. حتى أن الباحث يستطيع أن يعتبر بحقّ أن الاضطهاد الذي مورس ضد المسيحيين إنما يعود إلى ذلك التاريخ. في عام ١٢٨٣، وكان الصليبيون لا يزالون معسكرين في عكا، جرّد السلطان قلاوون حملة عسكرية على الجبل. فتسلّقت مرتفعاته ووصلت إلى بشري وإهدن وحدث الجبة التي كانت حتى ذلك الحين معاقل حصينة للموارنة، فخرّبتها وقتلت أهاليها. واعتبرت هذه الحملة بمثابة العقاب التأديبي للمسيحيين نظراً لتحالفهم مع اللاتين. ففرّ آلاف من فلاحي تلك المناطق، ولجأوا إلى قبرص حيث أسّسوا مستوطنات مزدهرة لا تزال قائمة إلى اليوم.

لكن الحملات الانتقامية ضد المسلمين المنشقّين هي التي سجّلت أقصى درجات الشراسة. إذ أن هؤلاء قد عقدوا بدورهم صلات طيّبة مع مسيحيي الغرب. وإذا كان يُفترض بأهل الذمة أن يستفيدوا من الوضع الشرعي الذي تضمنه لهم الشريعة. فإن المنشقّين عن الإسلام، من نصيريين وإسماعيليين ودروز وشيعة، ممن كانت تجمعاتهم المغلقة منتشرة في أماكن عديدة من المنطقة، لم يجدوا أية شفاعة لصالحهم. لذا طُبقّت بحقهم سياسة محدّدة ترمي إلى إذابتهم إذابة كلية في الكتلة السنية، ودُفعت هذه السياسة في بعض الأماكن إلى حدّ الإبادة الكاملة.

ومن بين الحملات التي جرّدت على لبنان، كانت حملات السلطان الناصر على كسروان، في ١٣٠٢ و١٣٠٦ و١٣٠٧، أشدّها فتكاً وإجراماً. فقد كانت هذه المنطقة الواسعة تمتدّ في ذلك الحين حتى نهر بيروت، وتضمّ المنطقة المعروفة اليوم باسم المتن، بما في ذلك صنّين وجبل الكنيسة. وكان سكانها

يتألّفون من مسيحيين، موارنة ويعاقبة، ومن دروز وشيعة ونصيريين. فجُرّدت لقتالهم حملة جُمع عساكرها من صفد وطرابلس ودمشق بقيادة جمال الدين الأَقوش حاكم دمشق. وكان ابن تيمية، الفقيه السوري الكبير في ذلك الوقت، قد أصدر **فتوى** تنصّ على أن الدروز والنصيريين قوم كفّار ينبغي أن يكونوا من مرتبة أدنى من مرتبة أهل الذمة. وأن **الجهاد** ضدهم واجب ديني. وقد قرن ابن تيمية كلامه بأفعاله إذ اشترك شخصياً في الحملة المذكورة. ودارت المعركة الحاسمة، عام ١٣٠٧، في عين صوفر، وهي صوفر اليوم. وكانت النتيجة أن سحق جيش المماليك المؤلف من أكثر من خمسين ألف مقاتل ٢٠,٠٠٠ لبناني من كسروان، معظمهم من الدروز. كانوا بقيادة آل أبي اللمع وآل مزهر. وتلا ذلك اجتياح كسروان وإبادة سكانها دون تمييز بين الأعمار والأديان والجنسين. وإذ خلت كل المنطقة الممتدة من بيروت إلى طرابلس من سكانها أو كادت، قسّمها المماليك إلى مناطق نفوذ عدّة، واقطعوها لحوالي ثلاثمئة عائلة من التركمان السنّة الذين استُقدموا من سوريا الشمالية وجبال الموصل، فحكم هؤلاء منذ ذلك الحين من تبقّى من الطوائف المستنزفة. من موارنة ودروز وما ندر من الشيعة. أمّا النصيريون فلم يبق لهم أثر في لبنان منذ ذلك التاريخ.

وبينما كانت هذه التحولات العنيفة تأخذ مجراها في بنية كسروان الديموغرافية، كان موارنة الشمال قد استكملوا عملية تعرّبهم ضمن نطاق حياتهم الطائفية البحتة، بقيادة **مقدّميهم** وكهنتهم. زاد في تركّز عملية التعريب هذه انه لم يكن بجوارهم في الجبل أي عنصر دخيل أو غريب. وبعد أن كانت اللغة السريانية لغتهم المتداولة حتى القرن الثالث عشر، أخذت العربية، منذ ذلك التاريخ، تحلّ محلها بصيغتها المحكيّة. وربما كان ذلك دليلاً على كثرة وجود العنصر العربي في أجوائهم، رغم أن المسلمين الذين يمثلونه كانوا يلتزمون حدود إقاماتهم البعيدة على مستوى السهول، في طرابلس وعكار.

أمّا المناطق اللبنانية الأخرى فكانت ماضية في التطور الطائفي نفسه، في نطاق العائلات الإقطاعية المسيطرة فيها، كآل شهاب في حاصبيا ووادي التيم

AUB - Riyad Nassar Library

مهد الدرزية، وآل معن وهم أيضاً دروز في بعقلين والشوف، وبنو عاملة الشيعة في صور وجبل عامل. كما كان بنو بُحتر السنّة المتحدّرون من أحد فروع قبيلة تنوخ العربية الكبيرة يتولّون بيروت والغرب وصولاً إلى تلال الدامور. وكان هؤلاء، في زمن الصليبيين، قد تعاونوا مع كلا الفريقين. لذا استطاعوا كسب ثقة المماليك من جديد، فكلفهم هؤلاء بالمقابل بالدفاع عن الشريط الساحلي. وهكذا كان للإقطاعية اللبنانية أن تولد وسط هذا المتّحد من الطوائف والعائلات القيادية.

قارب حكم المماليك على الانتهاء، وبانتهائهم تنتهي أيضاً الحقبة العربية القحة، إذ أن الإدارة والمؤسسات ظلت عربية رغم انتماء الأسياد الحاكمين إلى عرق غير عربي. ولم تنفك العروبة طيلة هذا الوقت عن ضخ مساهماتها الدائمة التجدد في الشرائح العميقة من الأهالي الساميّين. لقد غابت الأصول الكنعانية والفينيقية في غياهب النسيان. فكان هناك سكان عرب موزعون على طوائف مختلفة، من مسيحيين متنوعي الولاآت المذهبية، أو مسلمين، ولكن مشتقين عن الإسلام، بل أن التجمعات اليهودية لم تكن غائبة عن الصورة، وكانت الشبكة الإقطاعية تلتف على هذا المجموع كله، كما كانت تعلوه العمامة السنية الرسمية. هذه هي معالم الصورة التي كان يبدو عليها لبنان عندما أخذ العثمانيون يتهيأون للزحف.

II الإمارة الاقطاعية

تبدأ هذه الحقبة من تاريخ لبنان مع الفتح العثماني عام ١٥١٦، وتنتهي عام ١٨٤٢ بسقوط الإمارة، بانتظار إلغاء آخر الامتيازات الإقطاعية عام ١٨٦١. وهي تمتاز بتعاظم شأن الأسرة المعنية، وخاصة وجهها البارز فخر الدين الثاني، ثم بظهور آل شهاب في أواخر القرن السابع عشر. إن اجتياز الكيان اللبناني لهذين التاريخين البارزين هو الذي جعله يتبلور ويتضح، كما جعل فكرته ترسخ في أذهان اللبنانيين.

الفتح العثماني

كان التنافس المحتدم منذ عقود بين الدولتين الحاميتين لحمى الإسلام، أي إمبراطورية العثمانيين التي كان قد مضى على نشأتها قرنان من الزمن، وسلطنة المماليك التي أخذ الوهن يدب في أوصالها، قد وصل في النهاية إلى الانفجار. في ٢٤ آب ١٥١٦، في ساحة معركة مرج دابق، شمال حلب[١]. في هذه المعركة حقق سليم الأول انتصاراً ساحقاً على قانصوه الغوري فتح أمامه أبواب الشرق العربي. فتمّ الاستيلاء على سوريا خلال بضعة أيام من الزحف. وفي العام التالي ألحق الفاتح العثماني بطومان باي، آخر سلاطين المماليك الذي خلف قانصوه بعد سقوطه في مرج دابق، هزيمة حاسمة جعلته سيداً على مصر، ومن بعدها، بالتالي، على أماكن الإسلام المقدّسة. وسرعان ما سادت

(١) كان من أسباب انهيار قوة المماليك سيطرة البرتغاليين على المحيط الهندي، وبالتالي انحسار التجارة العربية المتمركزة في الإسكندرية والتي كانت تؤمن الصلات البحرية بين أوروبا الغربية من جهة والهند والشرق الأقصى من جهة أخرى، عبر المدن الإيطالية. وقد أشار عدد من المؤرخين إلى هذه الواقعة. أنظر مثلاً، د. اورجان أولسن، **فتح الأرض. تاريخ الاكتشافات والاستكشافات منذ البدايات حتى أيامنا**، مترجم عن النروجية، ٦ أجزاء، باريس، بايو، ١٩٤١، الجزء الثاني، ص ١٩٣ وما يليها. ـ هذا وقد تجلّى الانحطاط الاقتصادي عبر إصرار المماليك على عدم التكيّف مع المستجدات في مجال السلاح الحربي، إذ أنهم ظلوا حتى النهاية يرفضون باستعلاء اتخاذ الأسلحة النارية في حروبهم، بحجة أن هذا النمط من القتال يتنافى مع تقاليد الفروسية المتّبعة لديهم، وأنه «سلاح جبان يقتل عن طريق الغدر». لذا مُني جيش المماليك في مرج دابق بهزيمة ماحقة بالمعنى الحرفي للكلمة، إذ قضت عليه مدفعية الأتراك قضاءً مبرماً رغم ما أبدته سراياه الأولى من تفانٍ في القتال بقيادة السلطان شخصياً الذي كان شيخاً في الثمانين من العمر (أنظر الوصف الحيوي لهذه المعركة عند دو هامر. **تاريخ الإمبراطورية العثمانية**... المرجع المذكور، الجزء الرابع، ص ٢٧٥ وما يليها). وقد حصل الأمر نفسه في العام التالي خلال معركة غزّة التي دخل الفاتح على أثرها إلى مصر (المرجع نفسه، ص ٣٠١ ـ ٢ و٣٠٩).

- Dr. Orjan Olsen, la Conquète de la terre. Histoire des découvertes et des explorations, depuis les origines jusqu'à nos jours, trad. du norégien, 6 vol, Paris, Payot, 1941, t.II P. 193 et S.
- J. de Hammer, Histoire de l'Empire Ottoman.. t. IV, P. 275 et S., P. 301-2, et 309 et S..

الامبراطورية العثمانية، على انقاض الدولة المملوكية، في ثلاث قارات، ابتداء من الدانوب وانتهاء بليبيا، فضمّت بذلك تحت سيطرتها، منذ ذلك الحين، قطاعي العالم الإسلامي الشاسعين، التركي والعربي، في وجه أوروبا المسيحية التي ظلت تعيش وتنمو، حتى القرن الثامن عشر، في ظلّ خطر الغزوات العثمانية الدائم.

احتفظ العثمانيون بشكل عام بالتنظيم الإداري الموروث عن المماليك. فسمّيت النيابة **إيالة** بالتركية **وولاية** بالعربية. وأصبح **النائب** أو الحاكم في النظام البائد **والياً**، وأطلق عليه لقب فخري هو **الباشا**. وقسمت كل ولاية إلى **سناجق** أو محافظات يحكم الواحدة منها نائباً للحاكم يتبع في أموره للوالي. وهكذا ضمّت سوريا ثلاث ولايات ـ وبقي هذا التنظيم معمولاً به حتى نهاية الامبراطورية العثمانية ـ ولاية دمشق التي كانت تشتمل على صيدا وبيروت باعتبارهما سنجقين، بالإضافة إلى القدس ونابلس وغزة في الجنوب، وصولاً إلى تدمر في الشمال. ولاية حلب وتضمّ سائر الشمال السوري. وولاية طرابلس وتلحق بها حمص وحماه. أمّا جبل لبنان فقد كان تابعاً، في الشمال، إلى ولاية طرابلس، وفي الجنوب إلى ولاية دمشق. ولم ترتقِ صيدا إلى مصاف الولاية إلاّ في العام ١٦٦٠ عندما بدأت تتضّح التطلعات نحو الاستقلال في عهد فخر الدين الثاني، مما استدعى مزيداً من الرقابة على لبنان.

في معركة مرج دابق، كان البحتريون من بني الغرب قد وقفوا في صف المماليك. مما جعل انتصار العثمانيين يحكم على هذه العائلة بالفناء المحتوم[١]. وكانت هناك عشيرة أخرى التزم أبناؤها جانب الحيطة والحذر

(١) روى تاريخهم أحد أبنائهم صالح بن يحيى في كتابه: **تاريخ بيروت وأخبار الأمراء والبحتريين من بني الغرب**، طبعة الأب لويس شيخو، الطبعة الثانية، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٧. طبعة جديدة بعناية الأستاذين ب. ف. أَورن و ك. س. صليبا، بيروت، ١٩٦٩. أنظر أيضاً لصليبا: **البحتريون من بني الغرب، امراء بيروت وجنوب لبنان في القرون الوسطى**، مجلة أرابيكا، المجلد ٨، ١٩٦١.

- K. S. Saliba, The Buhturids of the Garb, Medieval Lords of Beirut and Southern Lebanon, Arabica, Vol. 8, 1961.

إلاّ أن نجلا أبو عز الدين تقول في كتابها: **الدروز في التاريخ**، بنصّه الأصلي بالإنكليزية

فامتنعوا عن مناصرة كلا الطرفين. فقام رئيسها فخر الدين الأول المعني على رأس وفد لبناني ضمّ جمال الدين التنوخي من الغرب وعساف التركماني من كسروان بزيارة لدمشق على سبيل تقديم الولاء للمنتصر. وجرياً على العادة المتّبعة سجد فخر الدين وقبّل الأرض بين يديه ثم تلا الدعاء المعبر الآتي:

«اللهم أدم دوام من اخترت لملكك، وجعلته خليفة عهدك، وسلّطته على عبادك وأرضك، وقلّدته سنتك وفرضك، ناصر الشريعة النيّرة الغرّاء، وقائد الأمة الطاهرة الظاهرة سيّدنا وولي نعمتنا أمير المؤمنين، الإمام العادل، والذكي الفاضل الذي بيده أزمّة الأمر بادشاه أدام بقاءه وفي العزّ الدائم أبقاه، وخلّد في الدنيا مجده ونعماه، ورفع إلى يوم القيامة طالع سعده وبلغه مأموله وقصده... أعاننا الله بالدعاء لدوام دولته بالسعد والتخليد بأنعم العزّ والتمهيد. آمين»[1].

لقد آثّر هذا الإعراب عن الخضوع من جانب شخص بمثل هذا الوقار وهذا الاخلاص الظاهر تأثيراً بالغاً في نفس العاهل التركي. فخلع عليه على ما يبدو لقب **سلطان البرّ**. وكان هذا الحدث المشهود الذي حُفظت ذكراه في التواريخ اللبنانية[2] سبباً في تلك الخطوة وذلك الاعتبار اللذين آلا إلى إضفاء نوع من رفعة الشأن على المعنيين، من حيث الواقع ومن حيث المبدأ، قياساً على أبناء الارستقراطية الإقطاعية الآخرين. وقد ثبّت السلطان سليم في الوقت نفسه الامتيازات التي كان يتمتع بها زعماء الجبل المحليّين في عهد المماليك. وهكذا نشأ حكم إداري ذاتي عرفي أتاح للبنانيين أن يستمروا في حياتهم الطائفية تحت سلطة أمرائهم في إطار نظام سمي نظام الإمارة.

= وبترجمته العربية التي قامت بها هي نفسها (والكتابان مذكوران في لائحة المراجع) أن بني بحتر كانوا قد اعتنقوا المذهب الدرزي جماعة منذ أن انتشر في الشوف، في بداية القرن الحادي عشر، مذهب الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله (الفصل الثاني عشر)، المتعلق **بإمارة التنوخيين في لبنان الجنوبي وبيروت**.

(١) ذكره فيليب حتي، المرجع المذكور، ص ٣٥٧، نقلاً عن تواريخ حيدر شهاب وأسطفان الدويهي وطنوس الشدياق. [حتّي، لبنان في التاريخ، بيروت - نيويورك، ١٩٥٩، ص ٤٣٧].

(٢) فيليب حتي، لبنان في التاريخ، المرجع المذكور، ص ٣٥٧. ص ٤٣٧].

LAU - Riyad Nassar Library

في أصول الإقطاعية اللبنانية

الإمارة مؤسسة عربية قديمة نشأت بصورة مباشرة عن السلطة التي يمارسها الرئيس، المسمّى بالأمير - من فعل أَمَرَ، أي أعطى الأوامر، من هنا كان الأمير هو الذي يصدر الأوامر - في القبيلة أو المدينة أو القرية أو المنطقة، بصرف النظر عن المصدر الذي تُستَمد منه هذه السلطة، سواء كانت تفويضاً من الخليفة أو السلطان أو حقاً من حقوق الفتح. ويبدو أن الإمارة كانت ظاهرة من ظواهر تبلّر السلطة امتدّت إلى سائر الدول الإسلامية التي تتكلم العربية.

وكان من الطبيعي أن تتّخذ هذه الظاهرة في المناطق الجبلية المعزّزة بعزلتها صيغة أشدّ بروزاً، وأن تتمكّن في النهاية من البقاء بصورة دائمة عن طريق الوراثة، خاصة مع تراخي الروابط مع السلطة المركزية تراخياً كان قد بدأ يصبح واضحاً وجلياً في عهد المماليك المتأخرين[1]. ففي مناطق النفوذ التي تكونت على هذا النحو في الجبل اللبناني، لم تكن سيادة السلطان البعيدة تمارس إلاّ بالواسطة وبمناسبة الخراج السنوي الذي كان على الزعيم المحلي أن يدفعه لسيده عن طريق الحاكم الذي تتبع إليه المنطقة، كحاكم طرابلس أو صفد أو دمشق.

بناء على هذا النموذج، تكوّنت في الجبل إمارات محلّية تتولى شؤونها عشائر كان زعماؤها وأبناؤها الآخرون يحملون لقباً بعينه، ابتداءً من لقب الأمير ثم المقدّم ثم الشيخ، وتشتمل ضمن حدود أراضيها على عدد معين من القرى. هكذا كان البحتريون في أوائل القرن السادس عشر يسيطرون على بيروت والغرب، كما كان المعنيون يسيطرون على بعقلين والشوف، والشهابيون على حاصبيا ووادي التيم، وكانت هذه العائلات الثلاث قد اعتنقت الدرزية، ديانة

---

(١) هكذا تبيّن لڤولني أن جبل النصيريين (العلويين) كان يخضع هو الآخر لنظام إقطاعي يتجسّد بحكم المقدّمين (ڤولني، **رحلة في الشرق**. طبعة غوميه، باريس - لاهاي، ١٩٥٩، ص ٢١٧).

- Volney, voyage en Orient, édit. J. Gaulmier, Paris - La Haye, 1959, P. 217.

أبنائها المخلصين. كما كان الحرافشة في بعلبك والبقاع والعامليون في صور وجبل عاملة الذي يحمل اسمهم. وهما عائلتان على المذهب الشيعي. وكان آل الدحداح الموارنة في العاقورة وشمال كسروان، فضلاً عن مختلف العائلات الأخرى التي تعود إلى أصول عربية أو تركية أو تركمانية، في عدد من مناطق لبنان والجبال القريبة من اللاذقية في الشمال، وفي الجليل في أعالي فلسطين. فالوضع القائم الذي ثبّته السلطان سليم على حاله إنما تثبّت لصالح هذه العشائر وصالح زعمائها. وكان تكوينها التراتبي مبنيّاً على الإقطاعية التي كانوا يستمدّون قوّتهم منها.

إن التنظيم الإقطاعي الذي يبدو أنه مرحلة اجتماعية [سوسيولوجية] لا مفرّ لجميع المجتمعات البشرية من أن تمرّ بها، وإن بصيغ مختلفة، قد اتّخذ في العالم الإسلامي أشكالاً مخصوصة. واسم **إقطاع** الذي يطلق على التنظيم المذكور باللغة العربية كافٍ للدلالة على منشئه. إذ أن هذا المنشأ يكمن بالدرجة الأولى في ذلك الأمر الذي جرى مجرى العادة وهو أن يعمد الأمير الى «اقتطاع» ـ وهذا معنى الفعل العربي **أقطع** ـ قطعة أرض من منطقة نفوذ الدولة ويعهد بإدارتها، وبالتالي بامتلاك عائداتها، إلى ضابط كبير أو موظف كبير، على سبيل مكافأته على الخدمات التي قام بها، على أن يتعهّد صاحب الإقطاع بدفع خراج معيّن من العائدات التي يجبيها منه، وهو خراج كانت تتحدّد قيمته في صكّ التفويض بالذات[(١)]. ومثل هذا الحق الذي كان يعني في النهاية إخراج جزء من أرض الدولة عن سيادتها، لم يكن يوهب، بالطبع. إلاّ ليتمتّع به الإقطاعي طالما هو على قيد الحياة، بل إنه غالباً ما كان حقاً مؤقتاً، نظراً لأنه كان يظل خاضعاً لرغبة الأمير ومشيئته. كما أنه كان ينطبق على دائرة محدّدة يتبع أهاليها في شؤونهم لسلطة صاحب الإقطاع. فكان الإقطاعي يحلّ في نظرهم محلّ السلطة المركزية التي يُعهد إليه بممارسة صلاحياتها. إلاّ أن ما يظل

(١) إلاّ أن الإقطاعي، في الإمبراطورية العثمانية، كان يلتزم بالمقابل بحشد قوة عسكرية محدّدة سلفاً يضعها في خدمة السلطان.

خارج نطاق سلطته هو وظيفة التشريع التي تظل الشريعة والأعراف مصدراها، فضلاً عن وظيفة القضاء بين الناس التي تعود أحياناً إلى القاضي. إلاّ أن صلاحية القضاء هذه كانت هي الأخرى، في جبل لبنان، من جملة صلاحيات الأمير الإقطاعي، وإن بموجب شروط معينة.

إن هذا الطراز من الحكم ـ إذ أننا في نهاية التحليل حيال حكم معيّن ضمن الإطار الذي يحدّده صك الإقطاع ـ كان قد ظهر في زمن انحطاط العباسيّين، أي ابتداءً من القرن الرابع الهجري أو القرن الحادي عشر الميلادي. وقد أصابه ما لم يكن بدّ من أن يصيبه، إذ تحوّل، على غرار ما حصل في الحضارات الأخرى التي كانت السلطة الإقطاعية فيها توهب لمدة حياة صاحبها فقط، إلى نظام وراثي. فقد كانت ذهنية التملك تستحوذ على صاحب مثل هذه السلطة، فيسعى بكل الوسائل المتوفرة لديه، إلى إبقائها ضمن ذريته. وأكثر ما كانت تتبلور هذه النزعة في المناطق التي كان الحكم المركزي يجد صعوبة في الوصول إليها. وهذا ما كان عليه الحال في لبنان بالضبط، حيث ظهر الميل إلى الاحتفاظ بالإرث الإقطاعي ضمن القبيلة أو العشيرة أو العائلة منذ أواخر عهد المماليك. فكان الإقطاعيون، أو **المقاطعجية**، يتوارثون بعضهم بعضاً ضمن الخط الواحد ووفقاً لحقّ الابن الأكبر، مع ما ينجم عن ذلك لجهة الأصلاب من امتيازات عقارية وفخرية كان من جرّائها أن تحوّلت طبقتهم إلى ارستقراطية ملاّكي الأراضي تبوّأت أعلى مراتب المجتمع اللبناني.

لكن ذلك لم يُحل دون اتّخاذ الإقطاعية اللبنانية شكلاً خاصاً بها. وذلك من جرّاء النظام الطائفي بالذات الذي كانت طبيعة تنظيمه الداخلي تتكفّل بشلّ القوى الإقطاعية الضاغطة. فخلافاً لسستام الإقطاع الذي طبق في البلدان الإسلامية الأخرى، ولذلك السستام الأوسع الذي عرفته الإقطاعية الغربية، كان فلاح الجبل يحتفظ بكامل تمتّعه بحريته الفردية، ومن ثمّ بإمكانية أن يكون مالكاً لحقله. وعندما كان يعيش مع أسرته في أراضي الزعيم الإقطاعي، كانت

علاقاته به تتحدّد وفقاً لعقد المحاصصة الذي يخضع بالدرجة الأولى للأعراف المتّبعة ويعترف للمزارع بحصة له تختلف باختلاف طبيعة الأرض وموقعها، فتتراوح بين ثلث المحصول الخام ونصفه. ولم يكن ثمة ما يحول دون حقّ الفلاح في الانتقال من سيّد إلى آخر، وبالتالي دون انتقاله من قرية إلى أخرى. إن هذه الحرية الأساسية هي التي تفسر حركة الهجرات الدائمة التي حملت جماعات كثيرة من موارنة الشمال، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، على الإقامة في كسروان أول الأمر، ثم في المتن والشوف وجزين وعدد من قرى الجنوب.

وكما هي الحال في كل تنظيم مماثل، كانت الإقطاعية اللبنانية عبارة عن تراتب هرمي يحتل قمته الأمير، وتتمثّل قاعدته بجماع الفلاحين، أي **العامية**، حسب التسمية الشائعة التي أطلقت عليهم. بين هذين الطرفين، تقع طبقة المقاطعجية المغلقة، أي الإقطاعيين، التي كان السستام يؤدي عمله بواسطتها. وكان أبناء هذه الطبقة يحملون لقب **المتدّين** أو **الشيوخ**، وهو لقب لم يكن يقتصر على رؤساء العشائر أو العائلات، بل كان من حقّ سائر أبناء الطبقة المذكورة.

إن وظيفة المقاطعجي العضوية، إذا جاز القول، بل ربما كان من الأفضل أن تقول علّة وجوده، تقوم بالدرجة الأولى، في نظر الأمير الذي يرأسه، وبالتالي في نظر السلطان العثماني الذي يسلّم بشرعيته، على جبي الضريبة من المشتغلين في الأرض ضمن حدود منطقة نفوذه. فكان المقاطعجي يقتطع حصّته المعهودة، ثم يرسل المحصول الصافي للأمير وفقاً لرقم محدّد سلفاً. ومجموع هذه المحاصيل التي يرسلها مختلف المقاطعجية هو الذي كان يتألف منه الخراج السنوي، **الميري**، الذي يؤدّيه كلّ من باشاوات طرابلس ودمشق، ثم باشا صيدا عندما حلّ محلّ زميله باشا دمشق. وبالطبع كان الأمير يقتطع لنفسه قسماً مرموقاً من المجموع المذكور لتمويل خزانته الخاصة، وقسماً أقلّ من الأول للقيام على

تكاليف صيانة جيشه وعلى النفقات التي تتطلبها نوى الخدمات العامة التي كان يتولّى تدبير شؤونها.

مقابل هذه الالتزامات الأساسية، وبالاتفاق على كل حال مع ما يشكّل جوهر الإقطاع بالذات كان المقاطعجي يمارس حقوقاً ملكية تتلخص بحقه في الحكم وفي القضاء بين الناس محلّ الدولة العليّة. وكانت صلاحياته هذه تُزاول مباشرة على رعاياه، خاصة وأن صلات هؤلاء الرعايا بالأمير لم يكن من الممكن أن تنعقد بدون توسّطه.

كما كانت الإقطاعية اللبنانية تتّصف بميزة أخرى ناجمة عن اللعبة المتبادلة التي كانت تلعبها مع النظام الطائفي. فبما أنها كانت قد غدت شكلاً طبيعياً من أشكال الحياة المجتمعية، كان لا بدّ من نفاذها إلى جميع مناطق الجبل، وبالتالي إلى الطوائف التي كانت متوطنة فيه.

وهكذا كان لها أن تكتسب داخل العالم الإسلامي الذي غاص لبنان فيه، ذلك الوجه الإنساني المتساهل الذي جعل تعايش الطوائف ومعتقداتها وأعرافها يرتقي إلى مصاف الثابتة التاريخية. صحيح أنه لم يضع حدّاً لواقع الفرز والانفصال الذي كان يحول دون الزواجات المختلفة، بل حتى دون انفتاح النفوس والأفكار بعضها على بعض. لكنه أمّن للبنان رغم ذلك اشتغال مؤسساته بكل وئام طيلة قرنين أو ثلاثة. هكذا انضوى الدروز والموارنة القيسيّون تحت لواء واحد في وجه أبناء دينهما من الحزب اليمني. إن هذا النزاع المشهود والمتجذّر في النفوس كفيل بحد ذاته وبمجرّده بتبيان عروبة الشرائح العليا التي جاءت لتنضاف إلى التراث السامي للبنان القديم، هذا إذا ضرب المرء صفحاً عن أن سفوح لبنان ووهاده كانت تضمّ جماعات لا حصر لها، تعود في أصولها إلى السهول المجاورة، بعد أن وجدت فيه منذ أقدم الأزمنة مكاناً مثالياً تلتجيء وتأوي إليه.

«وبه غابت شمس الإمارة الشوفية وأشرقت شمس الإمارة المعنيّة»، هذا ما يقوله طنوس الشدياق المؤرخ القديم «لأعيان لبنان» في معرض كلامه اللذيذ[1] [عن قيام الحكم العثماني]. والواقع أن الفتح العثماني وضع حدّاً لهيمنة البحتريين، وساعد على صعود المعنيّين رغم انتمائهم إلى الحزب القيسي. فانتقلوا من بعقلين إلى دير القمر التي أصبحت منذ ذلك الحين مركز إمارتهم. والإعتراف برفعة شأن المعنيّين من جانب سائر العشائر الأخرى لم يحصل إلا بفعل العرف والعادة. فلم يصدر أي صكّ قانوني عن المماليك أو عن السلطان العثماني من بعدهم ليكرّس هذه الرفعة أو يحول دونها. بل كان كل ذلك من شأن الأعراف والعادات المتّبعة في الجبل. بل إن المؤسسات نفسها كانت وليدة الأعراف، كما كانت قوة العادة التي تحركها أشدّ زخماً من المفعول الإلزامي الذي يتّصف به القانون الوضعي.

وكانت السيادة التي يمارسها الأمير على الإقطاعيين تعود بالأصل إلى تضافر عوامل مختلفة ذات طبيعة معنوية وسياسية. ولم تكن تتحقق هذه السيادة على كل حال إلاّ بفعل عدد من الخلافات والنزاعات التي تمهّد لها والتي قد تكون عنيفة في بعض الأحيان، كتلك الحروب المحلية التي كان يخوضها الأمير ضد خصومه الذين ساءهم ارتفاع شأنه على حسابهم، أو كزحف طوابير القمع العثمانية إلى قلب الجبل التي لم يكن يسع الأمير ورجاله من مختلف العشائر والطوائف إلاّ أن يقاوموها مقاومة يائسة يعقبها الخضوع للأمر الواقع أو فرار

(١) ذكرها حتّي، المرجع المذكور، ص ٣٧١ [ص ٤٥٠] ـ هذا ولم نستطع العثور على هذه الجملة التي ينسبها الأستاذ حتّي إلى طنوس الشدياق إذ يُحيل على الصفحتين ٢٥٠ ـ ٢٥١ من تاريخه الذي يستشهد به. ولا وجدناها كذلك في سائر هذا التاريخ الذي نشر فؤاد أ. البستاني، الرئيس السابق للجامعة اللبنانية، طبعة نقدية له تحت عنوان، **كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان، الشيخ طنوس الشدياث الصادر عام ١٨٥٩**، منشورات الجامعة اللبنانية، جزآن، بيروت، ١٩٧٠. فلعلّ المؤرخ الشهير، أستاذ جامعة برنستون، قد عثر على هذه الجملة في طبعة قديمة.

الأمير، في بعض الأحيان النادرة. وقد تكوّن تاريخ الإمارة المعنيّة، شأنه شأن تاريخ الإمارات المماثلة لها في جميع مناطق الامبراطورية الأخرى، من حركة التأرجح هذه التي كان لها أن تغيب في غياهب النسيان لولا ذلك العزّ والمجد الذي كان لفخر الدين الثاني في لبنان.

كان بنو عسّاف ـ وهم من الطائفة السنيّة ـ يُعتبرون، في القرن السادس عشر، من أقوى منافسي المعنيّين. وهم قوم تركمانيّو الأصل، كان المماليك قد أقطعوهم كسروان عام ١٣٠٦. فكانت منطقة نفوذهم تمتد في زمن الأمير منصور بن عسّاف (١٥٢٢ ـ ١٥٨٠) من جوار بيروت حتى عرقة شمالي طرابلس، دون أن تشتمل بالطبع على هذه المدينة التي كانت مقرّ إقامة الباشا العثماني. وقد جعلوا غزير عاصمة لهم، ومنها كانوا يديرون شؤون المنطقة التي ازدهرت في ظلهم. كما جاء، برعايتهم، بعض الشيعة من بعلبك وتوطنوا فاريا وحراجل، وجاء بعض السنة وأقاموا في سهل علما وفيطرون، وبعض الدروز من المتن فانتشروا في قراه المجاورة، وبعض الموارنة من إهدن وبشرّي فسكنوا إلى قرى الفتوح.

وكان بنو سيفا ينازعون بني عسّاف على السلطة. وبنو سيفا مسلمون سنيون أيضاً، تركيّو الأصل، كانت منطقة نفوذهم في عكار. وكان أن نصب لهم يوسف ابن سيفا كميناً، عام ١٥٩٠، في المصيلحة، على طريق البترون، قُتل فيه الأمير محمد آخر أُمراء بني عساف. فتزوج يوسف أرملته واستولى على ملكه. واختار طرابلس مكاناً لإقامته حيث بلغت قوته مبلغاً تفوّقت معه على سلطة الباشا الشرعية التي تمثّل السيادة العثمانية. ووصلت هيمنته على المنطقة إلى حدّ جعله يستقطب قبائل وقُرى منطقة أنطاكية، فلم يكن ينتقص من طموحاته إلاّ القضاء على المعنيّين في الشوف، حيث كان الأمير قرقماز قد خلف أباه فخر الدين الأول، بعد أن قتله والي دمشق عام ١٥٤٤.

في العام ١٥٨٤، أقدم رجال الأمير يوسف، في جون عكّار، على نهب قافلة من الإنكشارية كانت في طريقها إلى اسطنبول تحمل غلّة **الميري** التي

حصّلتها من مصر وفلسطين. وقد أثار هذا الحادث سخط السلطان مراد الثالث، فصمّم على ضرب أمراء لبنان الذين أخذوا يتصرفون تصرّف الملوك الصغار. وهكذا عمدت حملة تأديبية ضخمة، بقيادة إبراهيم باشا والي مصر، إلى التوغّل، في العام التالي، في منطقة عكار. فقتلت قسماً كبيراً من أهاليها، وحوّلت ضياعهم إلى حقول من الأنقاض. ثم توجّهت من هناك إلى الشوف، فنهبت قُراه بحجّة اشتراك الدروز في الهجوم على قافلة جون عكّار. فلم يسلم الأمير قرقماز إلاّ لفراره. لكنه مات بعد فترة وجيزة متأثراً بجراحه، في قصر نيحا القديم قرب جزين. فخلفه ابنه فخر الدين الكبير.

فخر الدين الثاني (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥)

كان فخر الدين في صباه قد اختبأ عند إحدى العائلات المارونية من شيوخ آل الخازن في كسروان، هرباً من انتقام الأتراك، وظلّ هناك حتى بلغ أشدّه. وفي العام ١٥٩٠، تمكّن من العودة إلى مسرح الأحداث ومن تولّي الإمارة في منطقة نفوذه الموروثة. وقد دامت إمارته حتى العام ١٦٣٣، حين استسلم لباشا دمشق الذي أرسله إلى اسطنبول حيث أعدم عام ١٦٣٥. وفي عصره، وبناءً على جهوده، اتخذ جبل لبنان، أو على الأصح **جبل الدروز** كما كان يسميه الرحّالة الغربيون، دلالة سياسية محدّدة، بعد أن كان حتى ذلك الحين كناية عن تعبير جغرافيي شأنه شأن جميع المناطق الجبلية التي ظهرت فيها الإمارات في ظل الامبراطورية. أما الاهتمام الذي أبدته أوروبا حياله، فإنه لم يتوقّف منذ ذلك الوقت.

خلال هذه الفترة الطويلة من الزمن التي استغرقت ثلاثة وأربعين عاماً، تمكّن فخر الدين من تحقيق وحدة لبنان الجغرافية، ضمن حدود طالب لبنانيّو العام ١٩٢٠ بها، بوضعها «حدوداً طبيعية»، لتأسيس دولة لبنان الكبير. بل إن الأمير الكبير كان قد توصّل، في بعض أوقات حكمه، إلى بسط نفوذه الفعلي، إن لم يكن سلطته الشرعية، حتى جبال الجليل وأعماق البرّ السوري.

ولا شكّ في أنه كان قد صمّم على أن يضمّ لإمارته مجمل مناطق الجبل، فضلاً عن الساحل الذي يصله بالمتوسط وعن سهل البقاع، أهراء حبوبه، وصولاً إلى جبال لبنان الشرقية. وهذا مطمح كان يتطلع إليه كل الباشوات والأمراء ممّن كانوا يبذلون الجهود دائماً، إما عن طريق الحرب وإما عن طريق التآمر، باتجاه توسيع مناطق نفوذهم وممتلكاتهم، في الوقت نفسه الذي يعربون فيه عن ولائهم للسلطان البعيد الذي يحكم من على ضفاف البوسفور. لذا يبدو من المستبعد جداً، في غياب الوثائق المختصّة بالأمر، أن يفترض المرء أن الأمير المعنيّ كان يفكّر بالفعل، وخلافاً للعادة المتّبعة، بجعل لبنان دولة ذات سيادة ومستقلّة عن الامبراطورية العثمانية.

لقد ظهرت طموحاته منذ البداية من خلال عزمه الأكيد على توطيد دعائم سلطته. الأمر الذي دفعه إلى أتّباع سياسة التحالفات مع الزعماء الإقطاعيين الذين يتولّون الحكم في السناجق الأخرى، لآل شهاب في وداي التيم، وآل حرفوش في بعلبك والبقاع، وعن طريق الزواجات مع الأمراء الأرسلانيين في الغرب وآل أبي اللمع في المتن، فضلاً عن علاقات الصداقة التي ظل يقيمها مع آل الخازن في كسروان. حتى إنه نجح في مصالحة عائلة بني عسّاف، رائدة الحزب اليمني، بأن تزوّج ابنة زعيمهم يوسف، رغم كونه عدوه اللدود. وقد ساعدته هذه الدبلوماسية المدروسة، في نهاية الأمر، على الحصول من جانب الإقطاعيين الكبار على ضرب من القبول بزعامته الفخرية إن لم يكن بسلطته الفعلية. ثم كان إن صدرت براءة من السلطان أحمد الأول (١٦٠٣ ـ ١٦١٧)، أعادت له سنجق صيدا فتوّجت جهوده بحجّة أن تلك الولاية كانت في ما مضى جزءاً من الأراضي التي كان يحكمها أبوه الأمير قرقماز. كما أُلحقت به بيروت التي أخذت تقوم منذ ذلك الحين بدور المرفأ الطبيعي للبنان.

ولم تتوقف سياسته عند حدود الجبل. بل تدخّلت في الأحابيل السياسية التي كان يحيكها باشوات سوريا، حتى إنه أقام صلات مع حلب، حيث كان علي جنبلاط قد استولى على السلطة. وقد عمدت هذه العائلة الكبيرة الكردية

الأصل، بناءً على الصلات المذكورة، وبتشجيع من الأمير، وخوفاً من انتقام الأتراك. إلى الهجرة إلى الشوف حيث تعرّبت بسرعة، بل حيث تمكّنت دون عناء من الانخراط في السستام الإقطاعي اللبناني بأن اعتنقت الديانة الدرزية السائدة. ويبدو أن القبائل البدوية المتوطّنة في صحراء حمص، وتلك التي في فلسطين، لم تكن هي الأخرى خارج نطاق جاذبيته. تشهد على ذلك القلعة التي تحمل اسمه والتي ما زالت بقاياها قائمة حتى الآن على إحدى تلال تدمر. وكانت حصيلة ذلك كله إنشاء ولاية لا بأس بإتساعها تابعة لسلطة الأمير. فقد ضمّت، عدا جبل لبنان، كل الشريط الساحلي، من نهر الكلب حتى مرتفعات الكرمل، وصولاً إلى حيفا، بما في ذلك الجليل مع مدن صفد وطبرية والناصرة[1].

ويستطيع المرء أن يقول، بلا مبالغة، لشدّة ما كان سابقاً لزمانه، إن حكمه كان قد وضع لنفسه ثلاثة أهداف وتوصّل إلى تحقيقها: توفير الأمن مع إحقاق العدل، توفير الازدهار عن طريق تنمية الزراعة وتطوير التجارة مع الجاليات الأوروبية التي سهّل لها إقامتها في صيدا وبيروت، تحقيق المساواة في حرية المعتقد والعبادة التي تأمّنت للبنانيين جميعاً بلا تمييز بين أديانهم. وكانت هذه سياسة طويلة المدى جعلت العلاقات بين الطوائف أشدّ حيوية وإنتاجاً، وشجعت عملية انتقال الحرفيين والفلاحين الموارنة، بعد أن كانت هذه العملية

(١) هكذا كان محمد باشا والي القدس قد عبّر عن خشيته عام ١٦٢٤ من أن يمتدّ نفوذ الأمير اللبناني إلى المدينة المقدسة أيضاً بسماعدة قنصل فرنسا المحلّي. أنظر بهذا الصدد تقريراً طريفاً أورده انطون رباط في كتابه **وثائق من أجل تاريخ النصرانية في الشرق**، مرجع مذكور، الجزء الأول، ص ٣٤٤. ـ بل أكثر من ذلك، إذ يبدو أن فخر الدين قد فكّر في العام نفسه بأن يرسل إلى باشا أرضروم الذي تمرّد على السلطان مساعدة عسكرية قوامها ٣٠،٠٠٠ مقاتل (أ. بوب، **يوميات ومراسلات جدعون «التركي»، قنصل فرنسا في حلب، ١٦٢٣ - ١٦٢٥**، باريس، بلون، نوري، ١٩٠٩، ص ٤٥). ويشير بوب الذي نشر هذه الوثائق، في هامش له في الصفحة نفسها، إلى تاريخ كُتب عن حياة الأمير، ربما كان الأول في سلسلة التواريخ، إذ يقول: وقد جمع أوجين روجيه كتاب «تاريخ حياة الأمير فخر الدين، أمير الدروز، وموته»، في [مجموعة] **الأرض المقدسة**، باريس، ١٦٦٤.

قد بدأت بشكل بطيء ودائم منذ القرن السادس عشر، انطلاقاً من قُرى الشمال باتجاه لبنان الأوسط وخاصة باتجاه الشوف حيث عقدوا صلات اقتصادية وثيقة مع الدروز الذين كانوا أكثرية السكان.

لم يكن لهذه الرفعة البارزة إلاّ أن تشيع الذعر بين باشوات سوريا، فسارعوا إلى إخطار أوساط السلطان في العاصمة. وكان أكثر ما أقلق الباب العالي الأخبار التي وصلته حول الصلات السياسية التي كان يبذل الأمير جهده لإقامتها مع بعض دول أوروبا الغربية. بل إن هناك من ذهب إلى حدّ اتّهامه بعقد تحالفات مع دوق توسكانة ومع البابا ضدّ تركيا الإسلامية. ثم إن والي دمشق حافظ باشا، أطلق نداء استغاثة فعلياً تناهى في نهاية الأمر إلى سمع السلطان، عام ١٦١٣. فقامت القوات العثمانية بمحاصرة الجبل بدعم من الأسطول. ثم أحكمت قبضتها على معظم النقاط الستراتيجية، وتهيأ الأتراك لمهاجمة دير القمر. فكان فرار الأمير أهون عليه من مذلّة الإستسلام. فنزل في ضيافة بلاط قسموس الثاني المديتشي في فلورنسا مدة خمس سنوات استغلّها لتعزيز علاقاته بالغرب ولإحباط الدسائس التي دبّرت ضدّه في اسطنبول. ثم ابتسم له الحظ من جديد عندما نال رضا السلطان بعد أن أغدق عليه الهدايا والعطايا. لكنه ما كاد يطأ أرض موطنه حتى عاد إلى سيرته الأولى واستأنف نشاطاته السابقة.

فكان عليه قبل كل شيء أن ينتقم من حميه، يوسف ابن سيفا، الذي كان قد أحرق قصره في دير القمر بينما كان الأتراك يطاردونه. فاجتاح جيشه منطقة عكار وطرابلس حيث دمّرت بيوت يوسف ونهبت بدورها. وخضع لبنان الشمالي لسلطته التي امتدت عندئذ إلى الجبل بأسره دونما منازع.

وقد أضاف إلى هذا النجاح حظوته لدى السلطان الذي منحه حكم سنجقي نابلس وعجلون. لكن مصطفى باشا، والي دمشق الجديد، رفض التخلّي عن السنجقين. فلم يجد الأمير وسيلة إلاّ إجباره بالقوة على التخلّي عنهما بأن أرسل جيشه وأخضع الباشا. وكان الباب العالي في ذلك الحين يواجه فتن الإنكشارية،

فلم يكن يسعه إلاّ أن يسلّم بقوة الأمير. وقد عبّر مراد الرابع عن تقديره له بأن منحه لقب **أمير عربستان**، أي بلاد العرب، في حين أن فخر الدين كان قد حرص دائماً على أن لا يلقّب إلاّ «بأمير جبل لبنان وصيدا والجليل». وهكذا وصل إلى أوج عظمته، بحيث قال ج. فون هامر: «إن اسم فخر الدين كان يملأ في تلك الفترة أسماع أوروبا وآسيا»[1].

كان لا بدّ لمثل هذا الصعود السريع أن يستثير، في العالم الإسلامي، ردود فعل قوية، خاصةً بعد اتّهام الأمير المعني من جديد بالتواطؤ مع أوروبا، بل بأنه يكنّ للمسيحيين مشاعر الودّ والتعاطف. وكان هذا الاتّهام يبدو محقّاً، نظراً للحماية المكشوفة التي كان يقدّمها للبعثات الدينية التي كان توسّعها قد أخذ يزدهر في عهده بالذات. فكانت هذه التهمة المزدوجة، الخيانة العظمى والمروق من الدين، كافية لإدانته في نظر الامبراطورية ونظر الإسلام.

وهكذا جُرّدت حملة عسكرية، عام ١٦٣٣، مؤلفة في معظمها من عناصر سورية ومصرية، بقيادة أحمد كجك باشا (أحمد الصغير)، والي دمشق، فحاصرت الجبل. ورغم المقاومة الباسلة التي أبدتها القوات المشتركة من الدروز والموارنة فقد انهزمت بفعل فارق العدد. ففر الأمير، ثم اضطر إلى الإستسلام بعد أن طورد في جميع الأمكنة. فنقل إلى اسطنبول حيث قتل، عام ١٦٣٥، مع ثلاثة من أبنائه كانوا قد قاتلوا إلى جانبه. أما ابنه الرابع، الأمير حسن، فلم ينجُ إلاّ بداعي الشفقة نظراً لصغر سنّه.

ارتسمت لدى معاصري تلك الفترة معالم صورة معيّنة عن لبنان تمتدّ ضمن الحدود التي رسمتها له الطبيعة على شاطئ المتوسط وعلى حواشي دمشق، ضمن إطار وحدة سياسية قائمة بذاتها، كان من المقدّر لها أن تنعكس في دولة حديثة. كان ينبغي للبنان أن ينتظر زهاء الثلاثة قرون حتى يتسنّى له قطف ثمار هذه السياسة. لكنه، بانتظار ذلك، عاد فاستغرق من جديد في حياته الطائفية في

(١) ج. فون هامر، المرجع المذكور، الجزء التاسع، ص ٢٢٥.

ظل إدارة إقطاعيّيه. ونظراً لعزلته وقصر باعه، فقد وقع من جديد تحت وطأة الباشوات العثمانيين الذين عادوا يضغطون عليه من جميع الجهات.

الأمراء الشهابيون

تلت سقوط الأمير حقبة من عدم الاستقرار السياسي. بدأ أحمد كجك باشا بأن عهد بإمارة الشوف ولبنان الجنوبي إلى الشيخ علي علم الدين، من الحزب اليمني. واعترف والي طرابلس، من جهته، عام ١٦٥٤، لآل حمدان الشيعة بسلطتهم الإقطاعية على بشري وسائر الشمال اللبناني.

واضطر الشيخ علي علم الدين، من أجل القضاء على المقاومة الهوجاء التي واجهها من قبل القيسيّين، إلى اللجوء للعنف في كثير من الأحيان. فارتكبت اغتيالات كثيرة، بإيعاز منه، في قبيلة التنوخيين التي كانت تناضل من أجل إعادة المعنيين إلى الحكم. وفي آخر الأمر استطاع المرشح لوراثة المعنيين، الأمير ملحم بن يونس، أن يستعيد إمارة عمّه فخر الدين الكبير، بموافقة السلطان العثمانية. لكنّ رقابة الباشوات الدقيقة ظلت مسلّطة عليه. أما ابنه أحمد الذي خلفه فقد مات عام ١٦٩٧ دون أن يترك عقباً ذكراً. وهكذا انقرضت بوفاته أسرة المعنيين.

في ذلك العام نفسه، وخلال مؤتمر عُقد في قرية السمقانية قرب بعقلين، اتخذ الأمراء والشيوخ الذين حضروا المؤتمر قرراً باختيار ممثل عائلة آل شهاب، الأمير بشير، حاكم سنجق راشيا، لإمارة الجبل، وذلك بداعي أن أمه كانت أخت الأمير أحمد آخر المعنيّين. والشهابيون مسلمون سنيّون، عربيوا الأصل، يقولون إن نسبهم يعدو إلى قبيلة قريش المكيّة التي كان النبي أشهر أبنائها.

وكان هذا التعيين يفترض موافقة الباب العالي. وكان الأمير حسن الذي بقي على قيد الحياة بعد مقتل والده فخر الدين وأخوته يعيش في قصر السلطان، لكن الأمير حيدر شهاب، وهو ابن أخت آخر للأمير أحمد، آخر المعنيين، استطاع بما له من نفوذ أن يحصل على دعم القصر السلطاني. ولما كانت سنّه

لا تسمح له بممارسة السلطة على الفور، تمّ الاتفاق على أن يتولى الأمير بشير مقاليدها بصفته وصياً على الأمير حيدر.

وهكذا استهل الشهابيون عهدهم في دير القمر التي كانت قد غدت المقرّ الرسمي للأمير منذ أيام فخر الدين الأول. غير أن حكمهم لم يتوصل أبداً إلى الاستقلال عن والي صيدا الذي كانت وطأته عليهم تشتد أو تخفّ تبعاً للظروف. فظل على هذه الحال، حتى زوال الإمارة عام ١٨٤٢، قائماً على أساس الوضع الإقطاعي والنظام الطائفي اللذين كانت تستند إليهما كل البنية المجتمعية. وإذا كان للتنظيم الأساسي عام ١٨٦١ أن ينصّ على إلغاء الإقطاعية، فقد ألغاها لصالح النظام الطائفي الذي كان بقاؤه علّة وجود ذلك التنظيم كما كان سنداً له.

تولى الأمير حيدر الحكم بعد وفاة بشير الأول عام ١٧٠٧. ودام حكمه حتى عام ١٧٣٢، وكان من أبرز حوادثه معركة عين دارة، عام ١٧١١، التي حقق فيها نصراً حاسماً أتاح له أن يقضي قضاء مبرماً على إقطاعيي الحزب اليمني المناوئ الذين كان آل علم الدين يشكّلون منذ أيام المعنيّين الأولى طليعتهم الناشطة. ومنذ ذلك التاريخ، بشكل خاص، أخذ دروز المعسكر اليمني يهاجرون إلى حوران، ولا سيما إلى منطقتها الجبلية المعروفة اليوم باسم جبل الدروز.

أدّى انتصار حيدر إلى إحداث تغييرات عميقة في التنظيم الإقطاعي. فقد انتزعت من بعض العائلات مناطق نفوذها، وارتقت عائلات أخرى درجات في سلم الوجاهة، كآل أبي اللمع مقدّمي الدروز في المتن الذين منحهم حيدر لقب الأمراء على سنجقهم، وكآل جنبلاط في المختارة الذين نالوا لقب المشايخ وأصبحوا مقاطعجية الشوف، كما ثُبّت آل الخازن على امتيازاتهم الإقطاعية في كسروان. بالمقابل انتُزعت إمارة الغرب من الأمراء الأرسلانيين أنصار الحزب اليمني، وأُعطيت لآل تلحوق في عاليه الذين ما لبثوا أن أصبحوا مشايخ محافظتهم. كذلك انتُزعت من مشايخ آل عبد الملك منطقة نفوذهم في الجرد.

لكن النزاع القديم الذي اتّخذ في السابق شكل الإنقسام بين يمنيّين وقيسيّين والذي وضعت له معركة عين دارة حدّاً نهائياً، ما لبث أن تجدّد، وكأنما هناك غريزة متأصّلة لدى أهالي هذا الجبل تعمل على إنقسامهم، فاتّخذ شكل الخصومة الدائمة التي نشأت منذ ذلك الحين بين الجنبلاطية، أنصار عائلة جنبلاط، واليزبكية التي استمدّت اسمها من أول رائد لها الشيخ يزبك العماد. والتحقت بالحزب اليزبكي عائلتا تلحوق وعبد الملك وما لبثت أن انضمت إليهما عائلة إرسلان بعد زوال الحزب اليمني. وقد ظل هذا الانقسام في الولاءات يمارس منذ ذلك الحين فعله في الصراعات السياسية. حتى إنه انتقل من أوساط الدروز الذين نشأ بينهم ليطاول مسيحيي الجبل ومسلميه الذين لم يصمدوا أمام إغراء الانضمام إلى أحد الحزبين المتنازعين.

بعد الأمير حيدر تولى الحكم ابنه الأمير ملحم، عام ١٧٣٢، فتغلّب في العام نفسه على أسعد باشا العظم، والي دمشق، في معركة برّ إلياس، وضمّ سهل البقاع إلى إمارته بفضل تعاون آل حرفوش الذين أخذت منطقة نفوذهم تقع منذ ذلك الحين تحت نفوذ الأمير وتخضع لتدخّله في شؤونها الداخلية. وقد حصل الأمر نفسه بالنسبة لجبل عامل في الجنوب فأصبح جزءاً لا يتجزأ من الإمارة.

أما العمل البارز الذي قام به ملحم أثناء حكمه فكان توسيع نطاق سلطته، عام ١٧٤٩، ليصل إلى مدينة بيروت الصغيرة، حيث كانت بعض الجاليات الأجنبية قد بدأت تقيم فيها مفضّلة إياها على صيدا مركز الولاية. وقد تمّ هذا التوسع وفقاً للأشكال الشرعية، إذ إن ملحم إنما بعث جنوده إلى بيروت لإعادة الأمن إليها بعد حصول فتنة فيها، بناء على طلب من باشا دمشق، . أسعد باشا، الذي كان في هذه الأثناء قد غدا صديقه. وانتقل مركز الإمارة إلى بيروت شتاءً، بينما ظلت دير القمر عاصمتها. لكن بيروت عادت فصارت عثمانية في أواخر القرن الثامن عشر عندما استولى عليها والي صيدا، أحمد الجزار، دون عناء يذكر، وضمّها إلى ولايته.

تعب ملحم من أعباء الحكم وأصابته نوبة من الزهد والتصوّف، فتخلّى عن منصبه عام ١٧٥٤، وأقام في بيروت حيث كرّس حياته للرب ولدراسة العلوم الإسلامية - في الوقت نفسه الذي تخلّى فيه ولداه يوسف وقاسم عن ديانة آبائهما واعتنقا النصرانية وانضما إلى الطائفة المارونية. كان ذلك دالولاً من دواليل الزمن وإمارة من الإمارات التي تنمّ عن صعود الموارنة في ذلك الوقت. وقد حذا عدد كبير من دروز آل أبي اللمع حذو يوسف وقاسم. وكان ذلك في تطور لبنان. ثم إنّ الشهابيين وصلوا ما انقطع بعد فخر الدين الثاني، فيمّموا أنظارهم صوب أوروبا، وحرصوا على مواظبة الاتصال بها تبعاً للظروف. وأفسحوا المجال في مناطق نفوذهم، بفضل الموارنة وعبر الإرساليات الدينية، أمام نشأة تيارات سياسية وثقافية جديدة كان لها أن تهيئ الجبل ليقوم بدوره في القرن التالي كخلية نشطة ومحركة للنهضة العربية.

أعقبت تنحي الأمير ملحم فترة من الصراعات الداخلية نشبت بين أخويه منصور وأحمد. فاعتمد الأول على حزب الجنبلاطية، والثاني على حزب اليزبكية، إلى أن بلغ الأمير يوسف أشدّه وتمكّن بمساعدة مدبّره سعد الخوري، من قرية رشميا، من خلافة والده الأمير ملحم. ولم يحاول منصور مقاومة ضغط الرأي العام الذي أقرّ الوريث الشرعي على منصبه. فأعلن في اجتماع عقد في الباروك، عام ١٧٧٠، ضمّ الأمراء والمشايخ والأعيان، عن تخلّيه عن الإمارة لصالح ابن أخيه، فنودي بيوسف أميراً على الجبل. ورُفعت مذكّرة بهذا القرار عبر والي دمشق إلى الباب العالي الذي لم يستطع الاعتراض على تولّي إمارة الجبل من قبل أمير تخلّى عن عقيدته الإسلامية، نظراً لمرحلة الانحطاط التي كانت تمرّ بها تركيا آنذاك. فكانت تلك أول مرة في التاريخ يتوصل فيها أمير مسيحي من ولاة الامبراطورية العثمانية إلى بسط سلطته الفعلية على رعايا السلطان - الخليفة من مسيحيين ومسلمين.

نالت سياسة الأمير يوسف الحكيمة رضا معاصريه. إذ إنه لم ينجح فقط في المحافظة على وحدة الأراضي اللبنانية بكل عناصرها، من الجبل وسواحله

على المتوسط وسهوله في البقاع وبعلبك وصولاً إلى الداخل، بل تمكّن أيضاً من إشاعة النظام والأمن في ربوعه. وإنما يعود ازدهار بيروت إلى تلك الفترة.

لكن أحمد باشا الجزار كان قد عُيّن قبل ذلك ببضع سنوات والياً على صيدا. ثم نقل مقرّه إلى عكا ليتمكن من الاحتماء في قلعتها من هجوم خارجي قد يشن عليه. وكان الباشا المذكور شخصاً داهية عديم الذمّة بارعاً في تدبير المؤمرات والدسائس. فاستطاع بأساليبه الفظّة أن يبسط سلطته على الساحل والجبل دون أن يجد رادعاً أو مانعاً. وأثار بين الإقطاعيين من الفتن ما مكّنه من استعادة سيطرته على بيروت وكل الساحل. وانتهى الأمر بالأمير يوسف إلى ضعف أمره وفقدان سلطته، فسلّم نفسه لباشا عكا الذي شنقه عام ١٧٨٨.

الأمير بشير الثاني

إن بشير الثاني - الذي يصفه البعض بالكبير - كان في الحقيقة حفّار قبر الإمارة اللبنانية. كان في مبتدى أمره في خدمة الجزار الذي فرض انتخابه على المؤتمر الإقطاعي الذي انعقد على أثر إعدام الأمير يوسف من أجل تعيين خلف له. وذلك رغم أن العامة والأعيان كانوا ميّالين ميلاً واضحاً إلى تعيين أحد أبناء الأمير العاثر الحظ، مفضلين إيّاه على المرشح الآخر الذي ينتمي إلى فرع جانبي من آل شهاب.

برزت شخصية المنتخب الجديد منذ البداية، وأعاد للأذهان من حيث طباعه وطموحاته صورة سلفه المعنيّ الكبير الذي بذل بشير جهده للتمثّل به ولتحقيق أهدافه. وقد تمكّن من إعادة جمع شمل الأراضي التي كانت لبنانية ومن توسيع حدود إمارته وتحرير حكمه من وصاية الباشوات العثمانيين وباستثناء الولاء الوثيق الذي أظهره لمحمد علي حاكم مصر إبّان حروبه مع الباب العالي، والدعم المطلق الذي ظلّ يقدمه أثناء الاحتلال المصري لسياسة إبراهيم باشا، فاتح سوريا ولبنان. وكان سقوط الإمارة عام ١٨٤٢ وحروب القرن التاسع عشر المذهبية بين الدروز والموارنة ثمرة تلك السياسة المباشرة.

والحال أن حكم الأمير قد نما وتعزّز خلال فترة السنوات التسع التي استغرقها الاحتلال المصري. فقد تطوّر حكمه على مرحلتين متميّزتين، بدأت الأولى مع انتخابه عام ١٧٨٨، وبدأت الثانية مع وصول إبراهيم باشا عام ١٨٣٢، وما لبثت أن أفضت، بعد رحيل المصريين، إلى تدهور أوضاع الأمير فسلّم نفسه للإنكليز عام ١٨٤٠. ويمكن القول عن سياسته أنها كانت في المرحلة الأولى سياسة لبنانية بحتة يشغلها همّ دائم هو المحافظة على النظام العام، وتوفير الطمأنينة الكاملة للشعب، وإدارة شؤونه بكل ما تقتضيه العدالة من حزم، بينما كانت في المرحلة الثانية، تابعة إلى حدّ كبير لمشيئة الباشا المصري.

غير أن السنوات الأولى من حكمه لم تخل من اضطرابات أثارها ابنا الأمير يوسف اللذان كانا يطالبان بالإمارة. وقد وقف إلى جانبهما عدد من الإقطاعيين على رأسهم آل نكد. وكان مدبّرهما جرجس باز الذي آواهما لديه في جبيل يسدّد خطاهما على دروب الصراعات المحلية الوعرة. أما أحمد باشا الجزار فلم يكن من جهته يألو جهداً، جرياً على تكتيك ذلك العصر، في تأليب الأطراف المتنازعة بعضها على بعض. حتى إنه بارك، عام ١٧٩٣، تولية ابني الأمير يوسف على الجبل وضيّق على الأمير بشير حتى اضطره إلى الإلتجاء إلى مصر. لكنه أعاده في العام التالي وثبّته في حكمه من جديد.

في ظلّ هذه المعاملة المذلّة التي درج عليها الباشوات منذ أن كانوا والتي ذاق الأمير منها الأمرّين، تولّدت لديه نزعة الانتقام من أعدائه. وقد جاء هذا الانتقام متأخّراً لكنه كان فظيعاً. ففي عام ١٨٠٩ تمكّن جلاوزته من الإيقاع بابني الأمير يوسف في جبيل وسملوا أعينهما. كما تمكّن الأمير من استدراج جرجس باز إلى قصره في بيت الدين بحجة مصالحته. علماً أنه كان يكنّ له كرهاً مميتاً، وأوعز بخنقه في حضرته. ولم تكن تلك إلاّ بداية الصراعات المريرة التي كان له أن يؤجّجها بعد ذلك.

حصار بونابرت لعكّا

واجه الأمير أوروبا للمرة الأولى عام ١٧٩٩، عندما حاصر الجنرال بونابرت مدينة عكّا التي كان يدافع عنها الجزار. واستطاع التخلّص بمهارة من هذه الورطة الخطيرة. خلافاً لما سيكون عليه سلوكه إبان الاحتلال المصري.

كانت البوادر الأولى التي تنمّ عن اهتمام أوروبا من جديد ببلدان المشرق، منذ انتهاء الحروب الصليبية، قد بدأت تظهر في أواخر القرن الثامن عشر، في سياق حقبة الضعف والانحطاط الطويلة التي دخلت فيها الامبراطورية العثمانية. وكانت قد برزت لدى النمسا ميول واضحة نحو التوسّع باتجاه البلقان، بينما كانت فرنسا وإنكلترا تتطلعان باتجاه سوريا ومصر. وكان «التدخّل الإنساني» ـ حسب التعبير الذي ظل متداولاً طيلة القرن التاسع عشر ـ لصالح الأقليات المسيحية «المضطهدة» من قبل الإسلام، يشكّل متّكأ تستند إليه سياسة تدخّلها الدائم في شؤون تركيا الداخلية. فقد كان هدفها الرئيسي الذي يتلاءم مع مصلحة سائر الدول الكبرى في أوروبا، يقوم بالدرجة الأولى على حملها على إصلاح مؤسساتها البالية، وبالتالي على الاعتراف لأهل الذمة الخاضعين لسيطرتها بالمساواة في الحقوق مع رعاياها المسلمين[١].

وقد استُهلّ هذا الشكل الجديد الذي ستظلّ تتّخذه المسألة الشرقية القديمة حتى الحرب العالمية وانحلال الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨، بالحملة الفرنسية على مصر لقطع طريق الهند على إنكلترا التي كانت في حالة حرب مع حكومة المديرين [لوديركتوار] الفرنسية، فبعد أن قاد الجنرال بونابرت هذه الحملة بنجاح واستولى على مصر عام ١٧٩٨، توجه بجيشه في العام التالي باتجاه سوريا، وتقدّم بعد استيلائه على يافا، على ساحل فلسطين. وكانت خطّته، حسب ما قاله بعد ذلك في جزيرة القديسة هيلانة، أن يستمرّ صعوداً باتجاه الشمال ليحتلّ آسيا الصغرى ويضع يده على القسطنطينية، ثم يستكمل

---

(١) وهي سياسة **التنظيمات** التي أشرنا إليها في المقدمة.

جولته بأوروبا الوسطى وصولاً إلى باريس، إلاّ أن صمود الجزار في عكّا قضى على هذا الحلم المهيب.

أثناء الحصار الذي ضربه بونابرت على عكّا أرسل مبعوثيه إلى الأمير بشير يطلب التحالف معه. والرسالة التي بعثها إليه، في ٢٠ آذار ١٧٩٩، تعبّر أيّما تعبير عن الرأي الذي كان قد تكوّن لدى أوروبا عن «الأمة الدرزية» باعتبارها سيدة لبنان. فهي تستحق أن نذكرها هنا بكاملها:

«بعد أن استوليت على مصر بكاملها، اجتزت الصحاري ودخلت إلى سوريا، واستوليت على قلاع العريش وغزة ويافا التي كانت قد اجتاحتها عساكر الجزار باشا. فهزمت جيشه هزيمة ماحقة. وأنا الآن بصدد تطويقه في عكّا التي أخذتُ أُعِدّ العدّة منذ الأمس الفائت لحصارها.

«وها أنا أسارع إلى إطلاعكم على كل هذه الأخبار لأنني أعلم أنها ينبغي أن تسرّكم، لأن كل هذه الانتصارات من شأنها أن تقضي على طغيان رجل شرس طالما أساء بحقّ الأمة الدرزية إساءته بحق الجنس البشري.

«إنني أعتزم جعل الأمة الدرزية أمة مستقلّة، وأسعى إلى تخفيف الضرائب عنها، وإعادة مرفأ بيروت إليها فضلاً عن سائر المدن اللازمة لتصريف تجارتها.

«فأريد منكم أن تحضروا شخصياً لمقابلتي هنا أمام عكّا في أقرب وقت ممكن، أو أن ترسلوا أحداً من قبلكم، بغية اتّخاذ جميع التدابير اللازمة لتخليصكم من أعدائنا المشتركين.

«وبوسعكم أن تذيعوا في كل قُرى الأمة الدرزية أن كل من يرغب بجلب المؤن والبضائع إلى معسكرنا، ولا سيما الخمور والمشروبات الروحية، سوف يتلقّى ثمنها نقداً وعدّاً»[١].

امتنع بشير عن الاستجابة لهذا العرض[٢]. وانفردت بعض الزمر التي كانت

(١) نشر نصّ هذه الرسالة في مجموعة البارون دو تستا، المرجع المذكور، ص ٥٧٦.

(٢) يقول طنوس الشدياق في كتابه **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ٣٦٩، أن بونابرت كرّر هذا الطلب مرة أخرى بدون جدوى.

تتألف بالدرجة الأولى من الشيعة، بالانضمام إلى القوات الفرنسية. لكن بونابرت اضطر في نهاية الأمر إلى رفع الحصار عن عكّا وإلى العودة من حيث أتى.

وقد ظلّ طيلة حياته المجيدة متأثراً بالمفاعيل السلبية التي نجمت عن فشله هذا. إذ كان للاستيلاء على عكّا أن يغيّر مجرى التاريخ. فكان بونابرت يقول لسامعيه وهو في منفاه في جنوب الأطلسي: «لو أن قلعة عكّا سقطت أمام الجيش الفرنسي لكانت حصلت ثورة كبرى في الشرق، إذ كان باستطاعة القائد العام أن يؤسس امبراطورية هناك، مما يضع مصائر فرنسا حيال احتمالات وترتيبات أخرى»[١].

لا شكّ في أن مساعدة بشير الثاني كان لها أن تكون حاسمة. بالمقابل لم يتوانَ أبداً عن تقديم هذه المساعدة للجيش العثماني. وفي عام ١٨٠٢، قدّم السير سيدني سميث الأمير اللبناني للصدر الأعظم الذي كان قد توقّف في معسكره في العريش قبل أن يستأنف سيره إلى مصر، بهذه الكلمات المعبّرة: «لقد كان لي أثناء وجودي في حصار عكّا أن ألمس لدى هذا الأمير شجاعة عظيمة. فهو الذي أنقذ سوريا من الفرنسيين وحماها لصاحب السموّ السلطان سليم»[٢]. بناءً عليه، كافأه السلطان بإصدار فرمان ولاّه فيه حكم «جبل الدروز»، أي جبل لبنان ووادي التيم ومنطقة بعلبك مع سهل البقاع والهرمل. وجبل عامل وسنجق جبيل. ومات الجزار عام ١٨٠٤. ولم يكن الباشوات

(١) **مذكرات جزيرة القديسة هيلانة**، مكتبة لابلياد، الجزء الأول، ص ١٣١.
Mémorial de Sainte - Hélène, Bibliothèque de la pléiade, t.I, P. 131.
وكان منظّما الدفاع عن عكا لدى الجزار الأميرال البريطاني سير سيدني سميث، والفرنسي «فيليبو، الذي يدين له الإنكليز والأتراك بإنقاذ قلعة عكا، وكان رفيقاً لنابليون في المدرسة الحربية في باريس» (المرجع أياه، ص ١٣٧). وقد قتل هذا الضابط الملكي عشية رفع الحصار عن عكا بشظيّة قذيفة.

(٢) دافيد اوركارت، **لبنان (جبل سوريا). تاريخ ومذكرات**، جزآن، لندن، ١٨٦٠.
- David Urquardt, the Lebanon (Mount Souria). A History and a Diary, 2 vol., London, 1860, reprint Gregg, Westmead, England, 1972, t.I, P. 125.

الذين خلفوه بمثل دهائه. فاستغلّ الأمير هذه الغرصة لتوطيد حكمه وتحقيق مطامحه. ويقول عنه فيليب حتّي إنه «كان مسيحياً بالمعمودية، مسلماً بالزواج، درزياً[١] بالمصلحة لا عن اعتقاد. وهكذا اعتمد كأسلافه الشهابيين سياسة دينية ليبرالية متنوّرة. وكان في قصره في بيت الدين جامع وكنيسة»[٢]. وفي عهده وضعت أولى ركائز النفوذ الذي مارسته البعثات التعليمة الغربية في القرن التاسع عشر. كما ظهرت أولى إمارات النهضة الأدبية بين أبناء الطائفة المارونية في مدرسة عين ورقة التي كانت موئلاً لهم ومعقلاً. وأرسل بشير إلى القاهرة شباناً لبنانيين من كل المذاهب لدراسة الطب في كلية قصر العيني التي كانت أول كلية للطب في الشرق. وكان حزمه سبباً في استعادة لبنان لتماسكه ووحدته ضمن حدود كان لها أن تبدو له «طبيعية» كما كانت الحال في عهد المعنيّ الكبير، غير أنه ما لبث أن زعزع أركان هذا البناء المهيب الذي بناه وعرّض حصيلته جهود للخطر بسبب السياسة التي اضطر إلى اتّباعها إبّان الاحتلال المصري.

الاحتلال المصري (١٨٣٢ - ١٨٤٠)

استهلّ مجيء المصريين حقبة جديدة من تاريخ سوريا ولبنان. وأغلب الظنّ أن إبراهيم كان يفكّر بإنشاء امبراطورية عربية[٣]. ومن الثابت على كل حال أنه سعى جهده، على غرار ما فعل والده في مصر، لإعادة تكوين ملكه في دولة حديثة. تشهد على ذلك أساليب الحكم التي اعتمدها والتي لم تكن معروفة في الإسلام، بل مستلهمة من مبدأ المساواة بين المسلمين والمسيحيين في الحقوق كما في الواجبات. كما أن الوسائل التي اتّبعها للحدّ من نفوذ الإقطاع مهّدت لزواله. لكن سياسته كان لها في الوقت نفسه أن تبذر بذور الشقاق والخلاف

(١) [سقطت كلمة درزي من النص الفرنسي، ص ١٩٦. وهي مثبتة في ترجمة فريحة وزيادة ص ٥٠٦. لكن المترجين لا يقولون أنه اعتمد سياسة دينية ليبرالية ومتنوّرة بل: «..استطاع أن يمهّد السبيل للتقدم والرقي».

(٢) فيليب حتّي، المرجع المذكور، ص ٤١٧. [ص ٥٠٦ من ترجمة فريحة وزيادة].

(٣) أنظر بهذا الصدد المقدمة، **اليقظة العربية**.

التي نمت في العقود اللاحقة وقوّضت أسس التعايش والتآلف السابق بين الدروز والموارنة وأغرقتهم في حمامات من الدم.

بدأ الغزو المصري، في ٣ تشرين الثاني ١٨٣٢، بقيادة إبراهيم باشا، الابن الأكبر لمحمد علي. وقد خفّت بعض الوحدات العسكرية الدرزية إلى عكّا لمساعدة المصريين. إذ كانت صلات الأمير بحاكم مصر تعود إلى سنوات القرن الأولى خاصة عندما لجأ إلى مصر. وقد سهّل تحالفهما على إبراهيم احتلال المواقع المحصّنة من الجبل، مما ساعده على تأمين خطوطه الخلفية ومكّنه من الزحف باتجاه السهول السورية. فاستولى على دمشق بسهولة مدهشة، كما ألحق هزيمة نكراء بالعسكر العثماني الذي جاء لمنازلته في حمص ثم استولى على حلب، وتوغّل في آسيا الصغرى فلم يتوقف إلاّ في كوتاهية بناءً على طلب من الدول الكبرى. وهناك اضطرت تركيا، في ٤ أيار ١٨٣٣، إلى الاعتراف لباشا مصر بحكم سوريا وفلسطين ولبنان وكيليكية وجزيرة كريت. في الوقت نفسه، ثبّت الباب العالي إبراهيم باشا في حكم ولاية جدّة، وأطلق عليه لقب أمير الحرم المكي. بالمقابل، تعهّد محمد علي بالانسحاب من الأناضول وبدفع خراج سنوي للسلطان مساوٍ للخراج الذي اعتاد الباشوات من حُكّام تلك المناطق على دفعه. وهكذا صار لبنان جزءاً من منطقة نفوذ محمد علي التي عهد بإدارتها إلى إبراهيم باشا من مقرّه في أنطاكية قرب الحدود ليكون على علم بتحركات الأتراك خلف جبل طوروس. ولكن بينما كانت سوريا تخضع مباشرة للإدارة المصرية، ظل الحكم في لبنان بيد الأمير الذي أخذ يمارسه منذ ذلك الحين بإشراف السيد الجديد وربط مصيره بمصيره ربطاً محكماً.

بدت تجديدات إبراهيم ذات المنحى الغربي والليبرالي التي أدخلها على الإدارة أموراً ثورية في نظر الإسلام. فقد عهد القائد المصري العام بمراكز هامة لبعض المسيحيين. وسمح لهم بركوب الحصان وبلبس العمامة البيضاء، وهما امتيازان كانا حتى ذلك الحين وقفاً على المسلمين وحدهم. وأطلق لقب البيك على حنّا البحري وزير ماليته، فكان أول مسيحي عربي حمل هذا اللقب ولعب

دوراً بارزاً طيلة مدة الاحتلال. واحتذى الأمير بشير حذو إبراهيم فخلع هو وأبناؤه العمامة والبسوا الطربوش فصار لبسه شائعاً. وراجت العملة المصرية وسمّاها العامة **المصاري**. وأنشئت في التجمعات السكنية التي يزيد عددها عن عشرين ألف نسمة مجالس إستشارية أو **دواوين** كان المسيحيون يتمثّلون فيها على قدم المساواة مع المسلمين. وأُدخلت إصلاحات جريئة على تنظيم القضاء والإدارة المالية[1].

وكان العمل المأثور الذي قام به إبراهيم في لبنان سعيه لتقليص الإقطاعية إن لم يكن لإلغائها. فتحوّل المقاطعجية إلى موظفين عامين وجباة ضرائب، لا لحسابهم الشخصي بل لحساب الدولة وباسمها. وتلقوا لقاء ذلك رواتب ثابتة تكاد تساوي عشر القيمة التي كانوا يقتطعونها في السابق من الضرائب التي كانوا يجمعونها. وطبقت هذه السياسة بلا تمييز في المراتب على جميع عائلات الجبل، وخاصة على آل شهاب في حاصبيا وراشيا وآل حرفوش في بعلبك. ثم أُتبعت أيضاً تجاه عشائر الجليل، حيث كان بعض رؤساء العشائر العرب قد استأثروا بمواقع إقطاعية في السناجق التي كانوا يتولّونها. وهكذا تمتّعت الولايات التي كانت تحت حكم إبراهيم وقواده أو تحت إشرافهم بطمأنينة غدت مضرب المثل. وساد الأمن في كل مكان، وأخذ الازدهار ينتعش شيئاً فشيئاً في كل قطاعات الحياة الاقتصادية بفعل التجارة مع أوروبا، وخاصة بفعل المساعدة التي قدّمها خبراء مصريون في حقل الزراعة.

لكن النظام كان ينطوي على مساوئه التي ما لبثت أن ظهرت بأوجهها الأربعة الأشدّ تنافياً مع مصالح الشعب: الاحتكارات، ووطأة الضرائب المتصاعدة، والتجنيد الإجباري، ونزع السلاح من الجميع.

في ذلك الحين كان يخيّم على مصر، في ظل محمد علي، نوع من رأسمالية الدولة. وقد امتدّت نتائج ذلك إلى لبنان على شاكلة احتكارات أصابت

(١) إياه، **اليقظة العربية**.

تجارة الحرير، المصدر الرئيسي لموجودات الجبل في ذلك الوقت، كما أصابت منتوجات زراعية أخرى في سوريا. فحُدّدت الأسعار بصورة تكاد تكون اعتباطية، وفُرضت على المنتجين فرضاً تحت طائلة العقوبات الشديدة.

كما فُرضت ضرائب جديدة، كضريبة **الجردة**، وهي نوع من ضريبة الأعناق، وضريبة **الشونة**، هي عبارة عن مواد غذائية ومؤن تؤدّى لتلبية حاجات الجيوش، وضريبة **السُخرة**، وهي أعمال غير مأجورة يقوم بها الفلاحون في حقل الأشغال العامة والنقل. فكان عاملاً آخر يُضاف إلى عوامل النقمة المتصاعدة. وقد دأب إبراهيم باشا على طلب الإمدادات الجديدة من أجل الحفاظ على حالة التأهُب في جيشه تحسّباً للخطر التركي، بحيث أن الضرائب كانت قد غدت مرهقة جداً عندما استؤنفت الحرب عام ١٨٣٩.

في ذلك العام، لجأ إبراهيم باشا إلى التجنيد العام وفرضه بيد من حديد لتعزيز جيشه بإمدادات جديدة. وكانت الثورة قد اندلعت في فلسطين منذ العام ١٨٣٤. وامتدّت عام ١٨٣٩ إلى منطقة النصيريّة، في شمال سوريا، وفي حوران. ووصلت في العام التالي إلى لبنان، حيث كان التجنيد الإجباري أمراً لا قبل للأهالي ولا لتقاليدهم المحليّة به. واستعان إبراهيم باشا لمقاتلة دروز حوران الذين أَلحقوا بجيشه كارثة لا سابق لها بالأمير بشير، فأرسل له فرقة من ٧٠٠٠ ماروني، لقاء وعد بأن لا تطبق على قُراهم تدابير نزع السلاح ولا الضرائب الجديدة. وهنا، في هذا التعاون العسكري مع الحاكم الجائر، يكمن أصل النزاعات والخلافات اللاحقة. وقد تحوّلت النقمة بتحريض من عملاء الإنكليز، إلى انتفاضة عامة، . ولما طبّق نزع السلاح على الموارنة، هم الآخرين، انضموا إلى الانتفاضة عام ١٨٤٠، وفي ٨ حزيران، اجتمع الدروز والمسيحيون والمسلمون في **عامّية**[1] انطلياس وأقسموا أمام مذبح كنيسة مار إلياس على النضال معاً في سبيل استقلالهم.

(١) استعملت كلمة عاميّة منذ ذلك الحين للدلالة على التجمعات التي ينتمي أفرادها لكل الطوائف والتي تتكوّن بصورة عفوية إلى هذا الحد أو ذاك عندما تتعرض البلاد لخضّات سياسية قوية.

لكن «الجوقة الأوروبية» كانت في هذه الأثناء قد تدخّلت في النزاع المتجدّد بين السلطان وعامله على مصر. ورغم الانتصار الباهر الذي حقّقه إبراهيم باشا في ٢٤ حزيران في نازيب قرب حلب، وفعالية أسلحته ضدّ المتمردين، ورغم الدعم الدبلوماسي الذي قدمته له فرنسا، على عزلتها وسط الدول الكبرى، فقد اضطر باشا مصر إلى الرضوخ واضطرت جيوشه إلى الانسحاب. وهكذا عادت سوريا ولبنان وفلسطين فوقعت من جديد تحت نير العثمانيين، وألفى الأمير بشير نفسه وحيداً حيال باشا صيدا.

سقوط الإمارة

بذر الاحتلال المصري بذور العداوات والأحقاد. وأحدث في المؤسسات والعقليات تغيّرات حاسمة لم يكن بوسع السلطان أن يتجاهلها وهو في صدد وضع التنظيمات. وخرج البنيان الإقطاعي القديم مصدّعاً من المحنة. وكان لسياسة إبراهيم باشا أن تنشّط حركة الانعتاق التي كانت تعتمل في أوساط الفلاحين المسيحيين بتحريض من الفئة الدنيا من الإكليروس المتحدّرة هي الأخرى من شرائح شعبية. فتضافرت هذه العوامل جميعاً على جعل الصدام بين الموارنة والدروز أمراً حتمياً وعلى التعجيل، بالتالي، في سقوط الإمارة. وكانت حصيلة ذلك أن تدخّل الأتراك عسكرياً، وأُنشىء نظام القائمقاميتين الذي انتهى به الأمر إلى التلاشي في خضمّ الأحداث الدامية عام ١٨٦٠.

وصلت نقمة الدروز على الأمير بشير إلى ذروتها بعد رحيل المصريين. وكان مأخذهم الرئيسي عليه أنه أضرّ بمصالح مقاطعجيّيهم وامتيازاتهم. وكان الأمير قد نفى إلى مصر أبرز وجهائهم وصادر أملاكهم وخرّب مزارعهم. والأدهى من ذلك أنه كان قد سعى بالتواطؤ مع إبراهيم إلى حلّ عرى حياتهم الطائفية التي كان لها أن تحافظ على وحدتهم العضوية عبر العصور. رغم انقساماتهم الداخلية.

أدرك الأمير أن أيام حكمه أصبحت معدودة. فقد ضربت عليه إنكلترا

الحرم. وفقد دعم فرنسا له، بعد أن خرجت ضعيفة من الأزمة العالمية عام ١٨٤٠ بحكم صداقتها لمحمد علي. كما أنها اضطرت، تلافياً للحرب، إلى القبول ببنود معاهدة لندن المذلّة التي وقّعت في ١٥ تموز وسوّت المسألة المصرية. فلم يكن بوسع الأمير إلاّ أن يسلّم أمره ويضعه، عى غرار نابليون، بيد الإنكليز بالذات الذين لم يتوانوا يوماً عن مناوأته.

أما الجهود الكبيرة التي بذلها لتحسين الحال فقد باءت بالفشل. فقد عقد في ٥ تشرين الأول اتفاقاً مع الجنرال التركي سر عسكر محمد عزّت باشا والأميرال البريطاني لورد ستافورد ـ الذي كان قائد القوات الحليفة ضد إبراهيم ـ التزم بموجبه علناً بالخضوع دون قيد أو شرط لحكم السلطان، وبتسليم ولدين من أولاده رهينة للجيش العثماني. بالمقابل حصل على **الأمان** لنفسه وعائلته وممتلكاته، مع وعد بالاحتفاظ بالإمارة وامتيازاتها.

لكن تنفيذ هذه الالتزامات تأخر عن المهلة المتّفق عليها. وعندما حضر في ٣ أيلول إلى معسكر البريطانيين، أعلموه بأن السلطان قد أصدر فرماناً بعزله من منصبه، وعيّن مكانه الأمير بشير قاسم، ابن الأمير ملحم، من الفرع الرئيسي لآل شهاب. فلم يعد بوسعه إلاّ أن يستسلم ويتّكل على مروءة هازميه وأريحيّتهم، فنقله هؤلاء إلى جزيرة مالطة مع عائلته وصناديق ذهبه. وبعد أن حجر عليه هناك عدة أشهر، سمح له بالسفر إلى اسطنبول حيث كان مقرّه الأخير الذي أنهى فيه أيامه عام ١٨٥٠[1].

لكن المشكلة ظلت رغم ذلك عالقة. فقد عجز بشير الثالث من ضبط الأمن وعن فرض سلطته، فكان أن أطاحت به أولى بوادر العاصفة. وتتابعت الاصطدامات بين الدروز والموارنة بدون توقف منذورة بحرب أهلية. وكان العام ١٨٤٢ عبارة عن نهاية الإمارة وتاريخها.

(١) دفن الأمير بشير في مدافن كنيسة الأرمن للكاثوليك في غالانا، ونقل رفاته في بداية الاستقلال عام ١٩٤٧ إلى بيت الدين، وأودع القصر الذي بناه لنفسه فيها.

السمات المميزة لمدة حكم الشهابيين

امتدّ حكم الأمراء الشهابيين زهاء قرن ونصف القرن. وقد نجحوا خلال هذه الفترة في تثبيت حكمهم وبسطه على كل مناطق الجبل. وتوصل لبنان في هذا العهد إلى تحقيق وحدته السياسية وإبراز كيانه الخاص، رغم خضوعه للسيادة العثمانية. وتبيّن هذا الواقع عن نحو واضح عندما مارسوا نفوذهم، إن لم يكن سلطتهم الفعلية، على البقاع والساحل. ويعود الفضل في ذلك إلى جهودهم الحثيثة التي بذلوها في سبيل الحفاظ على التوازن التقليدي الذي نحته التاريخ وأسّسه على التعايش والمساواة بين الدروز والموارنة اللذين يُعتبران شطري الأهالي الأساسيّين. وقد أحسنوا الاستفادة بفعل هذه السياسة وفي علاقاتهم مع الأتراك، من الخصومات الدفينة التي كانت سائدة بين الباشوات المجاورين لهم، حتى أنهم توصّلوا إلى ترجيح الكفّة لصالح باشا ضد باشا آخر، في الوقت الذي كانت تنحدر فيه الامبراطورية العثمانية بسرعة على طريق الانحطاط.

تميّز نظام الشهابيين بثلاث سمات أساسية تأثّر لبنان بها تأثراً عميقاً من حيث تطوّر بنيته الطائفية وتكوُّن ذهنيته السياسية.

فقد اتّخذ لبنان في عهدهم طابع الملجأ والملاذ لعدد متزايد من العائلات المسيحية السورية الأصل، لا سيما منها تلك العائلات الدمشقية والحلبية والحورانية[1]. فكانت تهاجر إليه فرادى، ولم يكن أمامها إلاّ أن تنضمّ عند

(١) كان اسم لبنان في ذلك الحين مرادفاً للحرية، وخاصة الحرية الدينية. هكذا كان للبارون دو توت أن يكتب في القرن الثامن عشر: «عندما يمرّ المرء بساحل سوريا يرى الاستبداد ممتداً طوال الشاطيء فلا يتوقف إلاّ في الجبال عند أول صخرة فيها، بل عند أول شعب من الشعب التي يسهل الدفاع عنها، بينما يحتفظ الأكراد والدروز والمتاولة، أسياد لبنان وسلسلة جباله الشرقية باستقلالتهم فيه، ويحافظون على تقاليدهم ويرعون ذكرى فخر الدين الشهير.» (**مذكرات البارون دو توت حول الأتراك والتتار**، جزآن، امستردام، ١٧٨٥، ص ١٧ - ١٨). ومن الملاحظ أن العنصر الماروني لم يكن بعد طاغياً في ذلك الوقت دوّن فيه هذا الخبير الممتاز بالشؤون العثمانية مذكراته.

- Baron de Tott, Mémoires du Baron de Tott sur les Turcs et les Tartares, Amsterdam, 1785, P. XVII-XVIII.

وصولها إلى الطائفة الغالبة عددياً في محيطها، وبالدرجة الأولى الطائفة المارونية، وينتهي الأمر بأن تصبح جزءاً منها. أضيف إلى ذلك في القرن التاسع عشر حركة أوسع نطاقاً كان لها أن تسوق إلى لبنان أجزاءً منفصلة عن طوائف سوريا المسيحية على أثر انضمامها إلى روما. فأسست في كسروان بشكل خاص، حيث كان الوجود الماروني أكثف من غيره، أديرة ومدارس دينية لعبت دور القطب الجاذب لمسيحيّي الداخل.

كما يمكننا أن نلاحظ من ناحية أخرى أن القرن التاسع عشر شهد أولى بوادر اختلال التوازن الديموغرافي بين الدروز والموارنة، خاصة بعد موجة التوسع المسيحي في المتن والشوف اللذين ظلا يشهدان حتى ذلك الحين غلبة عددية درزية. وصحيح أن هذه الحركة تعود إلى عهد فخر الدين الذي شجع هجرة الموارنة، فلاحين وحرفيّين، فقدموا من مرتفعات بشري باتجاه لبنان الأوسط، مما أدى إلى تكوُّن تجمّعات مسيحية صرفة، كمدينة دير القمر، في الشوف، وإلى استيطان تجمعات من الروم الأرثوذكس في النواحي المجاورة للباروك وعين زحلتا. فكان لا بدّ في مثل هذه الظروف أن يتعزّز نفوذ المسيحيين السياسي في هذه المناطق على حساب العنصر الدرزي. منذ ذلك الحين أخذت تبرز معالم طبقتين من الفلاحين متضاربتين كل التضارب: الدروز الذين لبثوا على حال ثابتة ضمن الأطر التي ظلّ يرعاها مقاطعجيّوهم فبقيت لا تحول ولا تزول، والموارنة الذين كانوا قد تحرّروا بفعل البعد والمسافة من أسيادهم في كسروان والشمال والتقوا حول أساقفتهم الذين ينتمون وإياهم إلى الوسط المجتمعي نفسه، في وقت أخذت تبدو فيه على الإقطاعية المارونية، في أماكنها الأصلية، إمارات التفكك والانحلال، بحيث توصلوا إلى مرحلة النضج عندما قاموا بثورتهم الشعبية عام ١٨٥٨ على مشايخ آل الخازن وآل حبيش.

وفي الوقت الذي كانت تحصل فيه هذه التحولات بين سكان لبنان الأوسط، كانت الخلافات الداخلية لا تزال تفتك بكلّ من الطائفتين المذكورتين على حدة. فالثنائية الحزبية التي كانت منذ فجر التاريخ العربي تقسم الأهالي إلى

قيسيّين ويمنيّين، كانت قد انتهت في معركة عين دارة عا ١٧١١. إذ أدّى انتصار الأمير حيدر، حليف القيسيّين، إلى القضاء قضاءً مبرماً على العائلات الدرزية الكبيرة التي تنتمي للحزب اليمني. وكانت النتيجة إن حصل توزّع جديد في مناطق النفوذ الإقطاعية بين القيسيين أنفسهم. لكن روحيّة الانقسام التي يمتاز بها الطبع الجبلي اللبناني، وكأنّما هي مفطورة في جبلّته إذا جاز القول، سرعان ما عادت إلى الظهور فاتّخذت شكل التنابذ بين الجنبلاطية واليزبكية.

هكذا أطلّ لبنان على مشارف القرن التاسع عشر وبه هذه القسمات الثلاث. فكان للخضّات المميتة التي أحدثتها سياسة الأمير بشير أن تؤدّي إلى نشوب **حركات** القرن التاسع عشر الدامية التي وصلت إلى أوجها عام ١٨٦٠[1].

الإقطاعية في مرحلتها الأخيرة

منذ أوائل الأمراء المعنيين كان النظام السياسي قد قام على الإقطاعية، لكنها إقطاعية من طراز خاص. فرغم أوجه الشبه التي تقرّبها من السستام الإقطاعي كما وجد وتطورّ في بلدان الغرب، فإنها تختلف عنه بأمر أساسي، وهو أنها لم تكن تحجر على الفلاح في الأرض التي يزرعها لحساب الملاّك. فنظام القنانة كما عرفته أوروبا لم يكن معروفاً في الإسلام، وبالتالي في لبنان. كانت الإقطاعية في جبل لبنان تقوم على توزيع البلاد إلى مناطق يمكننا أن نطلق عليها، نظراً لطوابعها الاجتماعية [السوسيولوجية]، اسم مناطق نفوذ، بمعنى **إقطاعات**. إذ كانت كل منها تقع تحت حكم إحدى العائلات الكبيرة التي تشكّل مع أتباعها ضرباً من العشيرة السياسية والمجتمعية. وكان لقب المقاطعجية الذي تحمله يدلّ دلالة واضحة على طبيعتها الإقطاعية الفعلية. كما كانت مختلف هذه العائلات تشكّل طبقة **الأعيان**، أو النبلاء إذا جاز القول، بالمعنى الذي يعطيه

(١) والحركات تسمية أطلقها الدروز بشكل خاص، للدلالة على ظروف ذلك العصر ونكباته.

لهذه الكلمة أفضل مؤرخ للعائلات المذكورة الشيخ طنوس بن يوسف الشدياق[1].

وكان جماع المزارعين والحرفيين الذين يتألف منهم سكان كل قرية من القُرى الواقعة في منطقة النفوذ، يخضعون لسلطة المقاطعجي الذي يخضع بدوره، من باب الولاء، لسلطة أمير الجبل أو حاكمه الذي يفترض به أن يكون من العائلة الحاكمة حاجة السلطة العليا، أي من العائلة المعنيّة ومن بعدها القبيلة الشهابية.

هكذا كان يُعتبر المتن، في أواخر العهد الإقطاعي، **إقطاع** أمراء أبي اللمع، يشاركهم فيه المقدمون من آل مزهر في منطقة حمانا، وكان الغرب مع الساحل إقطاع الأمراء الإرسلانيين، بينما كان الغرب الأعلى، ومركزه مصيف عاليه الحالي، تابعاً لآل تلحوق، وكان العرقوب تابعاً لمشايخ آل عمّار، ومناصف الشوف حول دير القمر والشحار لمشايخ أبي نكد. وكان الشوف مع نواحي جزين وإقليم التفاح وجبل الريحان وإقليم الخروب منطقة نفوذ الجنبلاطيين الذين ما لبثوا أن ترأسّوا العائلات الإقطاعية. وكان زعيمها الشيخ بشير جنبلاط قد عرف بلقب **شيخ المشايخ** الذي أطلقه عليه الشعب بصورة عفوية، واشتهر بسبب صراعه المرير والعنيف الذي خاضه ضد سميّه الأمير بشير الثاني. والواقع أن محور الصراع بين الرجلين لم يكن يوماً التنافس على الإمارة العليا التي كانت امتيازاً معترفاً به للشهابيين، بل كان محوره تقاليد الإقطاعية اللبنانية وامتيازاتها التي باتت مهدّدة بالضعف، بل بالإلغاء، بسبب السياسة التي اتّبعهاالأمير منذ أواخر القرن الثامن عشر، ثم دفعها إلى منتهاها إبّان الاحتلال المصري.

ولم يكن النظام الإقطاعي مقتصراً على القطاعات الدرزية البحتة. بل كان سائداً في مراكز الجبل الأخرى وفقاً لترسيمه العائلات الكبرى ذاتها، كمشايخ آل الخازن وآل الدحداح وآل حبيش، من الطائفة المارونية، في كسروان،

(١) كتاب **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، نشر عام ١٨٥٩. طبعة ف. أ. البستاني، المرجع المذكور.

ومشايخ حمادة من الطائفة الشيعية في بلاد جبيل، والمشايخ الموارنة من آل ضاهر في الزاوية، ومشايخ آل عازار في الكورة من طائفة الروم الأرثوذكس.

ولكن في الوقت الذي كان الجبل فيه إقطاعياً تحت حكم أمرائه ومشايخه، كان الساحل والداخل، اللذان كانا يشكّلان منذ ذلك الحين لواحق طبيعية لجبل لبنان، تحت إدارة العثمانيين المباشرة. فصيدا، مركز الولاية منذ بداية القرن التاسع عشر، وصور وطرابلس، كانت دائماً تابعة للباشا التركي، بينما خضعت بيروت عبر تاريخها لمصير متقلّب كان يجعلها ترتبط بالجبل حيناً أو تحت سلطة والي صيدا حيناً آخر. غير أننا نلاحظ ابتداءً من القرن الثامن عشر أن الساحل، الذي هو لبناني اليوم، لم يكن إلاّ عبارة عن مناطق تتقاسمها ولايتا صيدا وطرابلس.

وكانت المضاعفات الإقطاعية نفسها تظهر في ما تبقى من القسم الجبلي من لبنان. ففي الجنوب، في المنطقة المعروفة باسم جبل عامل، حيث يتوطّن الشيعة، وفي جوار صور والمنطقة الي تتصل بعيداً، كانت تسيطر بعض العشائر القوية كآل الأسعد وآل الخليل وغيرهما من العائلات التي لا تجاريها نفوذاً. كما أن البقاع، في الشرق، كان يتبع في عدد من أراضيه لمناطق نفوذ المشايخ اللبنانيين، بينما كانت بعلبك وجوراها وخاصة الهرمل تعترف بسلطة والي دمشق، عبر آل حرفوش وبَوَكات آل حماده من الطائفة الشيعية. وهكذا كانت السدة العثمانية تسدّ على لبنان كل منافذه. كما أنها كانت تتمتّع من حيث المبدأ بحق إخضاعه من جديد لسلطتها الفعلية.

ورغم أن الجبل كان محكوماً من قبل الأمير، فإن سلطة هذا الأمير لم تكن تستتبّ له إلاّ عبر هيكلية المقاطعجية التراتبية، فالواقع أن المقاطعجي هو الذي كان يضطلع بمهام تدبير الأمور في منطقة نفوذه وفقاً للعادات والتقاليد الموروثة، وإنما تحت رعاية الأمير وإشرافه. فكانت مسؤولية النظام والأمن تقع على عاتق المقاطعجي. وإليه كان يعود، في النهاية، أمر البتّ في الخلافات الخاصة وتحصيل الضرائب وجباية الرسوم من التابعين لمنطقة نفوذه. لكن **الرعية**، أي

جمهور التابعين لمنطقة نفوذ ما، كان يحقّ لها عادةً أن تعترض لدى الأمير على قرارات المقاطعجي مهما كانت طبيعتها الإدارية أو القضائية.

والواقع أيضاً أن هناك واجبات محدّدة كان من المفترض بالمقاطعجي أن يلتزم بها تجاه الأمير مقابل الصلاحيات المخوّلة إليه، وعلى رأسها أن يدفع له أتاوة سنوية تحدّد سلفاً بموجب الاتفاق بينهما، على أن تُقتطع من مجموع الضرائب التي يجبيها من الشعب، أي من **العوامّ** كما كان يُقال في ذلك الحين، أما الفرق، وهو في العادة كبير، فقد كان المقاطعجي يحتفظ به، بكل بساطة، لنفسه. كما كان المقاطعجي يلتزم بشرط آخر، لا يقلّ أهمية عن الأول، وهو أن يجنّد من الرجال المسلّمين عدداً يحدّده الأمير في معظم الأحيان. ليكونوا سنداً وعوناً لجيش الإمارة الخاص في الحروب التي يخوضها الأمير.

وكان الأمير يقع من هذا التنظيم الإقطاعي في قمته، باعتباره المقاطعجي الأعلى. وكانت سلطته العليا، إن لم نقل سيادته، تتجلّى عبر قراراته الحكومية وعبر مبادرات تعتبر تجسيداً لقوّته وبأسه، كتدخّلاته مثلاً في شؤون الإقطاعات الأخرى، تبعاً للظروف والمناسبات، وإطلاقه ألقاب الوجاهة في كثير من الأحيان، كلقب الأمير أو الشيخ، وهما لقبان إنما يصدران عنه بالدرجة الأولى.

وهكذا كانت تنشأ بفعل العادات والتقاليد عبر علاقات متبادلة تحافظ على الصلة المتحركة بين الأمير والشعب عبر وساطة المقاطعجية الضرورية. فكان هناك بروتوكول ينظّم مجمل الحياة العامة عبر مراسم واحتفالات كثيراً ما كانت قواعدها في غاية الدقة[1]، ولم يكن أصعب على الفرد المنعزل، مهما كانت المرتبة [المجتمعية] التي ينتمي إليها، من أن يخرق ضوابط هذا البرتوكول الحديدية التي كانت تفرض نفسها عليه بفعل قوة الضغوطات والالتزامات الإقطاعية والطائفيّة التي كان محاصراً بها من جميع الجهات.

(١) عرض الشيخ ناصيف اليازجي بشيء من التفصيل لقواعد هذا البروتوكول في رسالة له بالعربية نشرها الآب قسطنطين باشا من الرهبانية المخلّصية (حريصا). ثم ترجمت إلى الفرنسية ونُشرت عام ١٩٤٣ في منشورات «مطابع النهار» [لي پرس دو جور] في بيروت.

رغم ذلك كله، فقد ظل جبل لبنان جزءاً من الامبراطورية العثمانية، كما ظل يدور في فلك قوّتها. فقد كان الأمير عبارة عن الرجل الذي يمارس الباب العالي سيادته من خلاله. وهو الذي كان يتوجّب عليه، في نهاية الأمر، أن يسدّد **الميري** لباشا صيدا، وإلاّ زحفت عليه طوابير الجيش التركي. وكم من حملة تأديبية جُرّدت على الجبل تنفيذاً لنزوات الولاة ودعماً لتطلباتهم المجحفة التي كان عبئها الثقيل يرزح في النهاية على كاهل المشتغلين بالأرض؟ فما إن كان يبرز صدع في هذا البنيان السريع العطب حتى كان تدفُّق القوة العثمانية ينهمر عبره من جديد.

غير أن هذا النظام الإقطاعي هو النظام الذي عمّر طويلاً وظلّ فاعلاً ضمن إطار أمرائه ومشايخه. وذلك إلى أن جاء اليوم الذي ثقلت فيه وطأة الصراعات الطائفية نتيجة للتحولات المجتمعية التي كان إبراهيم باشا قد بذر بذورها في تربة لم يألُ الأمير بشير جهداً في حراثتها ورعايتها. فانهار النظام الإقطاعي عندئذ وكان لانهياره قرقعة شديدة.

III نظام القائمقاميتين (١٨٤٣ - ١٨٦٠)

الحركة الأولى عام ١٨٤١

الواقع أن نظام الإمارة لم ينته عام ١٨٤٢، عندما ألقي القبض بأمر من اسطنبول على آخر الأمراء اللبنانيين بشير الثالث، بل انتهى قبل ذلك بعامين، عندما صدر فرمان بإقالة الأمير بشير الثاني من أعباء حكمه الموروث. فقد حقق الباب العالي بتنفيذ هذا القرار هدفاً كانت سياسته تحاول عبثاً تحقيقه في السابق، نظراً لوجود المقاومة اللبنانية. وكان بذلك يعيد تثبيت السيادة التركية على الجبل من جانب واحد. إذ إن انفراده بنقل حقوق الإمارة إلى بشير الثالث، عوضاً عن أن يتمّ تعيينه بموجب اتفاق بين الأعيان والأمراء والمقدمين والمشايخ، إذ يجتمعون حسب عادتهم المزمنة في هيئة انتخابية، قد أنهى مرحلة الإمارة وجعل لبنان في مصافّ ولايات الامبراطورية الأخرى.

فما إن تسلّم الأمير الجديد مهامّه كحاكم معيّن وخاضع لإشراف باشا صيدا، حتى انفجرت النقمة التي كانت كامنة في النفوس منذ الاحتلال المصري. وكان سقوط بشير الثاني عبارة عن تبلور للصراع بين الموارنة الذين كانوا أو عادوا من أنصار عودته، والدروز الذين كانت التجاوزات التي ارتكبها بحقّهم ما تزال حيّة في أذهانهم. وانطلقت الشرارة التي أشعلت نار الحرب عندما أقدم صيّاد ماروني من دير القمر على اصطياد طير من الحجل في حقل لأحد الدروز من مشايخ أبي نكد، في قرية بعقلين المجاورة.

أثار هذا الحادث البسيط الذي حصل في ١٣ تشرين الأول ١٨٤١ حفيظة أبناء عشيرة أبي نكد الذين انضمّ إليهم آل جنبلاط وآل عماد. فهجموا على دير القمر واعملوا فيها السيف والنار. ثم عمّت الحركة بصورة هوجاء نواحي الشوف وجزين، وامتدّت بعد أيام إلى الدامور والناعمة على الساحل، واستهدفت بشكل خاص منازل آل شهاب في بعبدا والحدث. في الوقت نفسه هاجم شبلي العريان، أحد مشايخ حوران الدروز، مدينة زحلة، رغم أن أهاليها الروم الكاثوليك لم يكن لهم إلاّ دور ثانوي[1] بالمقارنة مع مساهمة الموارنة في حكم المصريين. وعمّت الفوضى معظم أنحاء جبل لبنان. ودارت المعارك بين المسيحيين والدروز في كل مكان. فطلب أهالي دير القمر الحماية من القناصل الأوروبيين. وقام هؤلاء القناصل بمساعٍ لدى الأتراك تحضّهم على التدخل. وهكذا كانت أوروبا نفسها هي التي طلبت منهم هذه المرة أن يتدخلوا. فأوعز الباب العالي لوالي بيروت، سليم باشا، أن يزحف بجنوده على الجبل، فاحتلّ النقاط الستراتيجية فيه حفاظاً على النظام وحقناً للدماء. ثم أعلن السر عسكر مصطفى نوري باشا، قائد الحملة التركية، في اجتماع عقد في بيروت وضمّ والي المدينة بالإضافة إلى ولاة دمشق وعكا وطرابلس، تعيين عمر باشا حاكماً على جبل لبنان. وخلال انعقاد الاجتماع دُعي بشير الثالث إلى حضوره، ثم

(١) نعم كان حنا البحري بيك، المستشار المالي القدير لدى إبراهيم باشا، ينتمي إلى طائفته.

أرسل إلى المنفى على ضفاف البوسفور حيث انضمّ إلى نسيبه الأمير الكبير. كانت تلك نهاية الإمارة وتاريخها.

فترة حكم عمر باشا

هذه السياسة هي التي مكّنت الحكم العثماني من إلغاء الإمارة اللبنانية. فقد أقالت الأمير بشير الثالث في ١٦ كانون الثاني ١٨٤٢. وعيّنت مكانه ضابطاً من الجيش العثماني اسمه عمر باشا ويلقب بالنمساوي، وهو رجل كرواتي الأصل، على مذهب الروم الأرثوذكس، كان قد اعتنق الإسلام وبرز على الأراضي اللبنانية خلال الحرب ضد إبراهيم باشا المصري. بعد مضيّ يومين على رحيل آخر الأمراء، توجّه الحاكم العثماني إلى الجبل تواكبه قوة عسكرية مهيبة قوامها أربعة آلاف جندي، فاستقر في قصر بشير الثاني في بيت الدين.

سعى عمر باشا في المرحلة الأولى من سياسته إلى كسب ردّ العائلات اللبنانية الكبرى دون تمييز بين أحزابها ومذاهبها. وهكذا حرص في جولاته على اصطحاب الأخوين الإرسلانيّين أحمد وأمين. واتّخذ الشيخين منصور الدحداح وخطّار العماد مساعدين له. ومنح الشيخ أبو نادر الخازن ولاية (حاكمية) كسروان، والشيخ ضاهر الدحداح ولاية الفتوح، بينما كلّف مشايخ آل حماده الثلاثة بتقاسم النفوذ في جبيل والكورة والبترون. لكن سياسته اصطدمت بعملية توزيع المناطق على هذا النحو. فقد أثار هذا التوزيع غضب آل الخازن نظراً لأن عمر باشا لم يعمد إلاّ إلى اختيار واحد منهم، كما أغضبت أهالي جبيل والكورة والبترون الذين أخذوا يتحسّرون على تلك الفترة التي استطاعوا خلالها، منذ سنوات قريبة، أن يهدّدوا تسلّط آل حماده الإقطاعيين.

وهكذا وجد الحاكم العثماني نفسه مضطراً بدوره، على غرار الأمراء السابقين، إلى اتّباع سياسة التفرقة التي تكرّست قاعدة مسلكية طوال العشرين عاماً التي استغرقتها هذه الفترة - حتى عام ١٨٦٠ - والتي صار التدخل التركي خلالها سُنّةً تمارس بلا انقطاع. فكسب ودّ الموارنة بتعيينه لبعض أبناء إعيانهم

ضباطاً كباراً في القوات العسكرية التابعة لقيادته. واتّخذ بحقّ الدروز الذين استنكفوا عن ممالأته تدابير زجرية، من نوع اعتقال الأمير أحمد إرسلان ونعمان جنبلاط وناصيف نكد وغيرهم من وجهاء العائلات من المشايخ الإقطاعيين، وتحقيقاً لهذه الغاية، لجأ إلى مناورة كانت قد استعملت مع بشير الثالث. فدعاهم لزيارته في قصر بيت الدين، فلم يخرجوا منه إلاّ مخفورين بحراسة رجال مسلّحين، وفرضت عليهم الإقامة الجبرية تحت إشراف الوالي مصطفى باشا. ولم يكن لهذه الساسة إلاّ أن تشير ردود فعل في أوساط الدروز الذين كانوا قاتلوا آخر الأمراء ودعوا بملء اختيارهم إلى تعيين حاكم عثماني إسلامي المذهب، منعاً لظهور واحد آخر من الأسرة الشهابية على مسرح الأحداث.

مسعى إئتلافي بين الدروز والموارنة

أفاق اللبنانيون على هول الكارثة التي جرّتها عليهم نزاعاتهم الداخلية. وتنبّهوا إلى أنهم فقدوا ذلك الحكم الذاتي الذي أمّنه لهم نظام الإمارة، من حيث الواقع ومن حيث المبدأ، طيلة ثلاثة قرون، رغم اندراجه تحت ظل الامبراطورية العثمانية. وهكذا، وعلى غرار ما حصل إبّان رحيل المصريين وخلال الإعراب عن النقمة على بشير الثاني. أخذت الأقاويل تندّد بعمر باشا، وأخذت العرائض الجماعية (المضبطات) تمتلىء بالتواقيع ضدّه. بل إن الاحتجاج أخذ يتعمّق حتى وصل إلى حدّ الاعتراض على المبدأ الذي يسمح بتعيين حاكم تركي.

على هذا الأساس عادت الصفوف فتراصّت من جديد، وانهمرت الاحتجاجات على الباب العالي في اسطنبول، عبر القناصل في بيروت، جرياً على العادة التي صارت شائعة، من أجل لفت انتباه الدول الكبرى إلى الشؤون اللبنانية. ودارت الاحتجاجات حول عبء الضرائب والرسوم المجبيّة. لكنها تناولت أيضاً ضرورة العودة إلى نظام الإمارة. واضطر الباب العالي تحت ضغط الدول الكبرى إلى تعديل سياسته بتقيم التبريرات والوعود. وأعلن في مذكرة رفعها إلى سفراء الدول، في ١٧ آذار ١٨٤٢، عن عزمه على إرسال شخصية

كبيرة من شخصيات السلطنة للاستماع إلى شكاوى الأهالي. وكانت هذه الشخصية سليم باشا الذي كانت مهمته الدقيقة تتلخص في تقديم اقتراحات بالتدابير التي يجب اتّخاذها بناءً على نتائج التحقيق:

«وغنيّ عن القول، بعد جمع المعلومات الوضعية بنفس الطريقة، إنه لا ينبغي إغفال التسهيلات التي مُنحت لجميع طبقات الرعايا في الأسس الإداريّة التي ستوضح بما يتلاءم مع استقلالية الباب العالي. ولا مانع كذلك من تدعيم التسهيلات لجبل لبنان بشكل يرضيه. إذ ليس في ذلك ما يتنافى مع السيادة ومع الاهتمام بشؤون الرعايا وراحتهم»(١).

وتشير المذكرة نفسها بما يشبه الخفة إلى إمكانية إقالة عمر باشا من منصبه:

«أما عمر باشا فنحن لا نتمسك به شخصياً. إذ إن ما حصل كان إجراءً أملته الظروف فاعتُمد من قبل شخص كلف بتنفيذ مهمّة».

والواقع أن الباب العالي لم يكن يرمي من وراء إرسال تلك البعثة إلاّ إلى المماطلة وصرف الأنظار عن رغبته الأكيدة في إعادة تعزيز النظام الإداري المباشر الذي يعتزم إقامته في لبنان. وهكذا لم يكن من الصعب على مبعوث السلطان أن يجمع **المضبطات** التي يشاء - وهي مضبطات لم يكن يبدو أن التواقيع عليها تواقيع صحيحة - من أجل إبقاء البلاد تحت سلطة الحاكم التركي. لكن توافق الدول الكبرى توصّل إلى إحباط هذه المحاولة. إذ ضغط سفراؤها في اسطنبول ضغطاً شديداً على السلطان باتجاه إعادة الامتيازات إلى الجبل، وخاصة من حيث حقّه التاريخي بالحكم الذاتي.

في هذه الأثناء، اندلعت الانتفاضة من جديد في لبنان، فكانت بمثابة التشديد على مساعي اللبنانيين والتفافاً على مماطلات الباب العالي. انطلقت

(١) يوجد هذا النصّ في **مجموعة** البارون دو تستا. المرجع المذكور، ص ١٠٩ ـ ١١٠. وقد أخذنا سائر النصوص الأخرى عن هذه **المجموعة** التي يحتوي الجزء الثالث منها على عدد كبير جداً من الوثائق المتعلقة بالمسألة اللبنانية.

الضربات الأولى من كسروان التي كانت قد غدت منذ أكثر من قرن معقلاً للمارونية، والأرجح أن انطلاقها كان بدفع من آل الدحداح. ثم امتدّت الحركة إلى سائر المناطق، وخاصة إلى الشمال حيث ظهر للمرة الأولى يوسف كرم أحد الأبطال الأكثر شعبية في تاريخ الجبل المسيحي. وحصل الصدام مع القوات التركية التي استُدعيت على عجل، في عقبة جيرونا، وكان لصالح الموارنة. فقد انهزم الأتراك وتركوا خيلهم وأسلحتهم وذخائرهم التي استخدمها الثوار في معاركهم التالية، والتجأوا إلى طرابلس.

في الوقت نفسه، كان الدروز يتهيأون للمعركة. فتجمّعت قواتهم في المختارة، مركز نفوذ الجنبلاطيين، بعد أن جاءها المدد من وادي التيم ومن قوات شبلي العريان. ثم هاجموا بيت الدين بالذات. لكن عمر باشا استطاع أن يلحق بهم هزيمة منكرة.

غير أن الجبل ظلّ في حالة من الغليان. واضطرت تركيا إلى التراجع أمام توحّد جناحي الجسم اللبناني المتكاملين واتفاقهما على استعادة مؤسساتهما السابقة. فانعقد في اسطنبول اجتماع بتاريخ ٢٢ أيلول ١٨٤٢، مع ممثّلي الدول الكبرى، اتّخذت فيه إجراءات عدّة أهمها أنه إذا لم يكن ثمّة مجال للعودة إلى نظام الإمارة الذي لم يكن يرغب به الدروز، فينبغي الاعتراف على الأقلّ بأمر واقع معيّن ينطوي بالقوة على سستام القائمقاميتين الذي اعتُمد في العام التالي:

«... يقترح الباب العالي إقالة عمر باشا قطعاً لدابر الأوقايل والشائعات التي سرت حوله، ويعمل على تعيين شخصين من بين موظفي الحكومة مشهود لهما بالكفاءة والإستقامة، لإرسالهما إلى لبنان بوصفهما قائمقامين، واحد للدروز وواحد للموارنة. وتدعى هاتان الأمّتان إلى اختيار مندوب عن كلّ منهما ليقيم في بيروت لدى حاكم هذه المدينة».

فإذا كان الباب العالي قد قبل بإقالة عمر باشا، فإنه ظل مصمّماً على التمسك بإدارته المباشرة لكنه أضفى عليها هذه المرة طابعاً ذا رأين، متّصلين

بتفرقة «الأمّتين»، الدروزية والمارونية، المدعوّتين، كلٌّ على حدة، إلى اختيار «مندوبها» الخاص.

إزاء هذا الاحتمال تقاربت وجهتا النظر المتضادتين، ولكن عن بُعد. فقبل الدروز بمطلب الموارنة الرئيسي المتعلق بإعادة الإمارة. لكنهم ظلوا متشدّدين برفض عودة بشير الثاني الذي ما انفكّ الموارنة يطالبون بعودته بدعم من فرنسا. وأخيراً تمّ الاتفاق على اختيار شخص آخر من آل شهاب، فكان الأمير أسعد قعدان شهاب. وتجسّد هذا الاتفاق في بروتوكول وُضع بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٨٤٣، وكتبه الشيخ رشيد الدحداح الذي كان عرّابه الرئيسي.

لكن الدول الكبرى كانت قد توصلت في هذه الأثناء إلى اتفاق جعل تركيا تقبل بالمشروع الذي وضعه أمير مترنيخ في ڤيِنّا، وهو مشروع يقضي بتقسيم الجبل إلى قائمقامتين مستقلّتين، درزية ومارونية، خاضعتين لسيادة الامبراطورية العثمانية. وقد عرف هذا المشروع باسم نظام القائمقامتين.

تدويل المسألة اللبنانية

منذ حملة بونابرت وفشلها أمام أسوار عكّا، كانت شؤون سوريا تحتل مركز الصدارة من اهتمامات الوزارة البريطانية بالمسألة الشرقية. وقد تفرّعت عن هذه المسألة، منذ إقالة الأمير بشير، مسألة أخرى هي المسألة اللبنانية. إن مجموعة القرارات والصكوك الدولية تغصّ بالوثائف المتعلقة بالأحداث التي جرت في الجبل، ناهيك بالمستندات التي لا تحصى والتي ما زالت تغطّ في محفوظات اسطنبول ودواوين الوزارات الغربية. وكانت فرنسا قد رعت هذا الاهتمام بشكل خاص تجاه مسيحيّي الشرق، وعلى رأسهم الموارنة الذين كانوا يشكّلون ما اتُّفق على تسمية بـ «جماعتها» في الامبراطورية العثمانية[1]، إن

(١) لذا تنتاب المرء دهشة مشوبة بالضيق عندما يقرأ تصريحاً أشبه ما يكون بامتناع القاضي عن الحكم صادراً عن مطران ماروني من آل طوبيا، إحدى عائلات عمشيت المعروفة، أدلى به عام ١٨٤١ لأحد الرحالة الإنكليز: «أودّ أن احيطك علماً بأننا لسنا مرتبطين بفرنسا على الإطلاق. إن فرنسا عبء علينا، ونكون في غاية السعادة لو نحن تخلّصنا منه. لقد أكّدنا

صلات لبنان بأوروبا تعود إلى زمن الحروب الصليبية، وقد انعقدت في أيام فخر الدين روابط صداقة، إن لم نقل روابط تحالف، مع دوقية توسكانة. وكانت البابوية التي كانت ما زالت في مرحلة الدولة الزمنيّة، ترسل إلى لبنان سفراءها ومبعوثيها الرسوليّين. كما كانت تستقبل في روما الشبان الموارنة المنذورين للكهنوت. وكان التجار والإرساليون الغربيون، وعلى رأسهم الفرنسيون والإيطاليون، يملأون لبنان والولايات التركية الأخرى بنشاطاتهم التجارية والدينية والتعليمية. لذا فإن الدول الكبرى التي كانت تتنافس سياسياً، ونادراً ما اتفقت على موقف رغم التقائها في تلك التشكيلية الدبلوماسية البحتة التي أطلق عليها اسم **الجوقة الأوروبية**، أخذت تمارس تدخّلها الجماعي في شؤون الامبراطورية العثمانية الداخلية باسم حماية المسيحيين التي صارت مبدأً مكرّساً. وكان هذا التدخل يتفاقم بتفاقم الانحطاط التركي تدريجياً. وكان لبنان يمثّل البؤرة التي يمكن أن يؤتي فيها مثل ذلك الالتقاء في المصالح أفضل ثماره.

وكانت تركيا قد بدأت في ذلك الحين سياستها المعروفة بسياسة التنظيمات التي ساقتها باتجاه التحديث مع ما ينجم عنه بصورة طبيعية من مركزية. وحدّدت أهداف هذه التنظيمات الأساسية بإصلاح المؤسسات وإصدار القوانين الجديدة وتثبيت الحكم المركزي وبسطه على المناطق البعيدة. وكان الحفاظ على

= ذلك مرات عديدة لكن تأكيداتنا لم تؤخذ بالاعتبار. أمّا كيف صارت فرنسا تُعتبر حامية لنا، فهذه حكاية طويلة ليس من المجدي أن ندخل في تفاصيلها. إن هذا **الاستلحاق** [بفرنسا] قد جرّ علينا كره الأتراك والروم (الأرثوذكس)، وهذا الكره هو الذي ينبغي أن تُعزى إليه الآلام التي عاناها شعبنا بسببها. . .» (داڤيد اوكهارت، **لبنان (جبل سوريا)**. . .، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ٢٦١ وما يليها). ومع ذلك فإن م. ميشو يقول: «ومنذ مدة غير بعيدة طلب أحد الرحالة الإنكليز ممن كانوا يخشون كره الموارنة للإنكليز. . من السيد هنري غيز أن يزوّده بجواز سفر فرنسي حتى يتسنّى له التجوّل في لبنان بإطمئنان أكبر» (م. ميشو وم. پوجولا، **مراسلات شرقية**، ١٨٣٠، الجزء السابع، باريس، ١٨٣٣، ص ٢٩٣). موقف انتهازي ومتلوّن! حول الصلات التقليدية بين مسيحيّين الشرق، والموارنة بشكل خاص، وفرنسا أنظر لائحة المراجع، النبذة رقم ١٣.

- M. Michaud et m. Poujoulat, Correspondance d'Orient, 1830 - 1833, t. VII, Paris, 1833, P. 293.

تماسك «الرجل المريض» بعد النكسة التي تعرّض لها من جرّاء حربَيْه مع باشا مصر أمراً هاماً في نظر إنكلترا التي كانت المهندس الأول لعملية الإنقاذ هذه، بالتنسيق مع شركائها المخلصين إلى هذا الحد أو ذاك.

وكانت الاضطرابات التي حصلت في لبنان إبّان **الحركة** الأولى، عام ١٨٤١، بين الدروز والموارنة، والانتفاضة شبه العامة التي واجهها عمر باشا، علامتين أوّليّتين على المخاطر التي يمكن أن تتعرّض لها الامبراطورية. فاجتمع سفراء الدول الخمس الكبرى في العاصمة العثمانية، في ٢٧ أيار ١٨٤٢، وتبنّوا بالإجماع المشروع النمساوي لحلّ المسألة اللبنانية. وبعد مراوغات عديدة، اضطر الباب العالي الذي كان يفضل، حسب اقتراح ٢٢ أيلول، أن يُختار القائمقامان من بين موظفيه الكبار، إلى الموافقة على المشروع المذكور. فتضمنت المذكرة التي رفعها إلى السفير البريطاني، بتاريخ ٧ كانون الأول، تعبيراً عن أسفه لعدم الأخذ باقتراحه، وعرضاً في الوقت نفسه للخصائص الرئيسية التي يمتاز بها نظام القائمقاميتين:

«.. وبالتالي، فإن الباب العالي، رغبة منه بالأخذ بالنصائح الودّية التي قدّمها له أصدقاؤه، قد اتّخذ قراراً بإرسال أمر إلى أسعد باشا لكي يعمل في ما يخصّ إدارة شؤون مختلف أصناف الرعايا المقيمين في جبل لبنان والتابعين لحكمه، على اختيار وتعيين قائمقامين، واحداً للدروز وواحداً للموارنة، من بين الأهالي الذين لا ينتمون إلى العائلة الشهابية، وذلك طبقاً للتدبير الذي سبق للدول الكبرى أن وافقت عليه، كما قرّر الباب العالي في الوقت نفسه تكليف أسعد باشا بتكريس كل اهتمامه للمحافظة على الهدوء في سوريا...»(١).

النظام الجديد وتطبيقه

رغم الوحدة الجغرافية التي حبت الطبيعة بها جبل لبنان، ورغم الكيان السياسي الذي بلورته ثلاثة قرون من النضالات المشتركة، إنقسم هذا الجبل إلى

(١) نص منشور في **مجموعة** نورادو نجيان، المرجع المذكور في لائحة مراجع **المقدمة**، ص ٣٥٠.

قطاعين منفصلين كل الانفصال: القائمقامية الدرزية والقائمقامية المارونية.

تضمنت الأولى مناطق لبنان الأوسط والجنوبي المأهولة بأغلبية درزية، بينما امتدّت الثانية باتجاه الشمال حيث تعيش كتلة الموارنة، ابتداء من طريق بيروت دمشق مروراً بضهر البيدر التي أصبحت الحدود الفاصلة بين القائمقاميتين.

وعمد أسعد باشا، قائد الجيش العثماني المتمركز في صيدا، إلى تعيين قائمقامين حسب تعليمات الباب العالي. فوقع اختياره، في أول كانون الثاني ١٨٤٣، على الأمير حيدر أبي اللمع للقائمقامية المارونية، والأمير أحمد إرسلان للقائمقامية الدرزية. وهكذا تقاسم «قائمقام المسيحيين» و«قائمقام الدروز»، حسب التسمية التي أطلقت عليهما، إدارة الجبل تحت رعية باشا صيدا.

وظلت كلٌّ من المنطقتين مقسّمة كما كانت في السابق إلى مناطق النفوذ التقليدية التي تألفت منها في ما مضى تحت سلطة المقاطعجي أو الأمير أو المقدّم أو الشيخ الذي كان زعيمها الإقطاعي، وذلك باستثناء مدينة دير القمر عاصمة الإمارة القديمة التي كانت جيباً مسيحياً داخل الأراضي الدرزية، فأُفردت دائرةً قائمة بذاتها يقوم على تدبير شؤونها حاكم تركي يعيّنه والي بيروت، أُطلق عليه لقب **المتسلّم**.

كان هذا السستام ينطوي على عاهات بارزة سرعان ما لفتت أنظار اللبنانيين:

- فقد قضى بالدرجة الأولى على وحدة الجبل العضوية التي بُنيت عبر التاريخ والجغرافيا، بأن قسمه إلى جناحين منفصلين خاضعين كلٌّ على حدة لإدارات مختلفة قائمة بذاتها، رغم تبعيّتهما معاً لنفس السلطة العثمانية، وذلك بناء على فرز ديني بين الطائفتين اللتين أتاح تعاونهما عبر القرون بناء لبنان السياسي.
- لكن عاهة هذا السستام الكبرى كانت في ردّه لحدود الجبل إلى معالمها الطبيعية [الفيزيائية] بعد أن ظلت هذه الحدود طيلة الأمارتين المعنية والشهابية تتأرجح بين مدّ وجزر، فتشتمل، حسب الظروف، على بيروت والبقاع، إلى أن كان

اليوم الذي سيطرت فيه شخصية أحمد الجزار القوية، في أواخر القرن الثامن عشر، على **الإيالة** البحرية بكاملها، بما فيها من مدن وقُرى وموانئ، ثم جاء الفتح المصري بدوره ليعزّز المواقع التي لم يسع صيغة القائمقاميتين، في نهاية الأمر، إلاّ أن تثبّتها.

- إلى ذلك، أدّى استبدال الإمارة الإقطاعية القديمة بالنظام الجديد إلى خسارة لبنان بالضرورة لحكمه الذاتي الإداري والسياسي الذي كان يتمتّع به تقليدياً، رغم السيادة العثمانية التي كانت تهيمن عليه بتهديدها الدائم. إذ صارت كل من القائمقاميتين تابعة للحكم التركي مباشرة، وصار هو الذي يعين القائمقام ويملي عليه رغباته.

- رغم ذلك، لم يستطع هذا السستام أن يشيع التجانس بين أهالي كل من القطاعين، إذ بقيت نوى عديدة من أبناء الطائفة الأخرى تعيش في ظل قائمقام لا ينتمي إلى طائفتها، الأمر الذي خلق بعد مدة وجيزة مشكلة «المناطق المختلطة»، حسب التعبير الذي اعتمد لتسمية هذه المناطق.

- لكن الأدهى هو أن النظام الجديد ساهم في تكريس الإقطاعية باعترافه ضمنياً بامتيازات المقاطعجية وحصاناتهم، الأمر الذي لم يلبث، تحت وطأة التطور المزدوج الذي خضعت له كلّ من الطائفتين - تطور سريع وملحوظ في القائمقامية المارونية، متضارب مع حالة الجمود التي اتّصفت بها القائمقامية الأخرى والتي ظلّ عليها الدروز نظراً لشدّة نوازعهم الجماعية - ان انفجر ثورات شعبية لدى الموارنة ضد أسيادهم الإقطاعيين، بينما انفجرت صراعات طائفية لدى الدروز ضدّ موارنة مناطقهم المختلطة.

ثم إن هذه العلل العميقة لم تلبث أن ظهرت على السطح فوراً، فألهبت النزاعات التي لم تكد تهدأ بين الطائفتين. فاستؤنفت الاضطرابات خاصة عندما شرع المقاطعجية يضغطون على الأهالي لجباية الضرائب المتأخرة التي تبيّن للفلاحين أن حصّة المقاطعجية منها تشكّل نسبة فادحة، وإنها ازدادت بصورة تصاعدية في المناطق المختلطة حيث اتّخذت المعارضة منحى طائفياً. وكان

عجز القائمقامين عن التدخل لحماية المكلّفين قد زاد في الطين بلّة. إذ إنهما، خلافاً لأمراء العهد السابق الذي كانوا يتمتعون بحقّ الرقابة والإشراف على تدبُّر المقاطعجية لأمور مناطقهم، كانا يفتقدان، بحكم عدم كونهما من زعماء الإقطاع وبحكم تعيينهما المباشر من قبل السلطات العثمانية، إلى أية مقدرة فعلية على التدخّل في وظافة العادات الإقطاعية. وهذا في وقتٍ كانت الأذهان قد أخذت تتنبّه فيه، بين الموارنة على الأقل، إلى الصلة مع الغرب المكتسح، إذ كان مبدأ المساواة بين أهل الذمة والمسلمين المستوحى من سياسة التنظيمات قد أخذ يعصف بالعقليات الغابرة ويتغلغل في أقصى المناطق النائية من الجبل اللبناني.

فكانت الشكاوي والتظلمات تنهمر كل يوم تقريباً على القناصل الأوروبيين. وقد استجاب الباب لمساعي فرنسا وارتأى أن معالجة مساوئ السستام تكون بتعيين **وكيل** في كلّ من المناطق المختلطة على أن ينتمي إلى الأقلية الطائفية، وتكون مهمّته تمثيل أبناء طائفته لدى قائمقام الجهة الأخرى.

لكن هذا التدبير لم يطبق إلاّ بصورة جزئية، نظراً لمعارضة إنكلترا التي كانت دائمة التنبّه والتيقّظ، سواء من حيث موازنة النفوذ الفرنسي الذي كان وراء التدبير المذكور، أو من حيث الحيلولة دون عودة آل شهاب الذين كانت فرنسا تعمل دائماً على إعادتهم. والواقع أن الموارنة لم يكفوا عن المطالبة بهذه العودة. فقد كانوا يرون فيها المخرج الممكن الوحيد من التعقيدات التي آلت إليها المسألة اللبنانية. وكانت بعض المجموعات الصغيرة من وجهاء الدروز تنضمّ أحياناً إلى هذا المطلب، لكن طائفتهم كانت تكنّ في أعماقها معارضة شديدة لمثل هذا الاحتمال الذي كان يواجه، باستثناء الدوائر الفرنسية، معارضة الدول الكبرى.

الحركة الثانية عام ١٨٤٥

اتّخذت هذه «العملية» الثانية على الفور، شأنها شأن حركة ١٨٤١ الأولى، طابع الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة. وكانت أشدُّ خطراً منها بسبب

الصراعات المميتة التي أدت إليها والأحداث المؤلمة التي تخلّلتها. ولا تزال أسبابها غامضة حتى الآن، إذ إن المؤرخين والكتاب لا يزالون مختلفين اختلافاً كبيراً حول المحرّضين على القتال. فالموارنة والفرنسيون يتّهمون الدروز بأنهم هم الذين سعّروا نارها، بينما لا يرى فيها المؤرخون الدروز إلاّ ردّ فعل طبيعياً من جانب المقاطعجية وفلاحيهم على اعتداءات الموارنة المتكررة التي كانت تهدّد حقوقهم وممتلكاتهم.

والأمر الثابت أن أول إطلاق للنار كان قد حصل في الشوف خلال شهر نيسان ١٨٤٥، عندما عمد بعض الموارنة الذين تشكلوا زمراً وزرافات إلى مهاجمة أربعة عشر قرية درزية وأحرقوها. ثم توجّهوا إلى المختارة، مركز الجنبلاطيين، حيث أصطدموا بمقاومة عنيفة من قبل الحامية التركية التي صدّت هجومهم. ثم امتدّت الحركة فجأة إلى مدينة دير القمر المجاورة، ثم إلى جزين وغيرها من مناطق لبنان الأوسط والجنوبي.

والواقع أن الحركة الثانية لم يكن لها إلاّ أن تمهّد السبيل للحركة الثالثة والأخيرة التي اندلعت عام ١٨٦٠. وهي لا تجد تفسيراً لها إلاّ على ضوء التحوّلات السوسيوغرافية التي طرأت على الطوائف اللبنانية، فضلاً عن تدخلات أوروبا. إذ إن لبنان كان قد غدا بالفعل، في القرن التاسع عشر، ساحة تصطرع عليها تطلعات الدول الكبرى باتجاه الهيمنة السياسية والتجارية والثقافية. وقد تميّز على ساحة الصراع هذه كلٌّ من فرنسا وإنكلترا وروسيا بالنشاطات المحمومة التي بذلها قناصلها وإرسالياتها ورجال أعمالها.

إلى ذلك، يمكننا أن نلاحظ أن الحرب بدأت، كما حصل عام ١٨٤١، في الشوف التي تعتبر بالدرجة الأولى منطقة مختلطة بتقاطع فيها الأهالي ومصالحهم من كلا الطرفين ويتصادمون في الوقت نفسه، وأنها امتدّت من هناك إلى النواحي الأخرى حيث يوجد الاختلاط نفسه. فإذا نحن بحثنا عن كثب عن أسباب هذا الصراع العميقة، تبيّن لنا دون عناء يذكر أنها كانت سياسية ومجتمعية أكثر مما هي دينية. ألم يكن قد سبق للدروز والموارنة أن عاشوا قروناً عيشة

راضية ملؤها التعايش السلمي عندما كانت تجمعاتهم تتجاوز دون أن تتداخل؟ نعم كان ذلك قد حصل عندما كانت الهراوة نفسها، هراوة الأمير الأعظم، تسدّد خطى تجمعاتهم، وعندما كانت الحياة الإقطاعية نفسها تضمّهم ضمن أطر مناطق النفوذ المتساوية من حيث الرتبة والتي كان المقاطعجية يتولّون إدارة شؤونها الجماعية دون تمييز بين الأديان. وقد ظل ذلك كذلك إلى أن جاء اليوم الذي أخذت فيه الأوضاع التقليدية تتغيّر وتؤدي إلى تراخي الروابط الإقطاعية ومن ثم إلى إذكاء روحية التمرد. وقد حدث كل ذلك على إيقاعات الاحتلال المصري، وسقوط الأمير بشير، ورياح الإصلاحات التي كانت تهبّ من التنظيمات، وتدخلات الباشوات الأتراك العسكرية، والإشراف الوثيق الذي يمارسه القناصل، بينما كانت الامبراطورية العثمانية نفسها قد غدت فريسة للدول الكبرى.

وأخيراً، بعد عدة أشهر من الاصطدامات المسلحة توقّفت الحرب فجأة بين الطائفتين. وعقدتا بينهما اتفاقاً برعاية بحري باشا، ممثل الباب، اتّخذ شكل مذكرتين موقعتين في بيروت بتاريخ ٢ حزيران ١٨٤٥، الأولى من جانب المقاطعجية الدروز يتوجهون بها إلى الموارنة، والثانية من جانب المشايخ الموارنة يتوجهون بها إلى الدروز. وتعهّد كلٌّ من الفريقين في هاتين المذكّرتين بعدم الاعتداء على الآخر، كما التزم بعدم عقد الاجتماعات العامة ـ حيث تتأجج الأهواء وتتحضّر الأعمال العسكرية ـ وبالمحافظة على حالة دائمة من الوئام والأمن، خاصة حيال المهجّرين الذين طردوا من منازلهم وأراضيهم من كلا الطرفين، فضلاً عن اتّخاذ تدابير أخرى مختلفة من شأنها إعادة الهدوء والطمأنينة. وأتاح هذا الاتفاق للبنان أن ينعم من جديد بحسنات الحياة الهادئة. رغم بعض المناوشات التي كانت تحصل هنا وهناك.

تنظيمات شكيب أفندي

نجمت عن هذه الاضطرابات التعديلات الجذرية التي أُدخلت على نظام القائمقاميتين. وقد سمّيت هذه التعديلات بـ «تنظيمات شكيب أفندي»، نسبة

لوزير الخارجية التركي الذي بادر بإتخاذها. في ذلك التاريخ، كانت قد تشكّلت حول كل من الدول الكبرى الأكثر تدخّلاً في شؤون الامبراطورية الداخلية، «جماعة» شرقية تنسّق معها. فاضطلعت فرنسا بحماية الكاثوليك بشكل عام ممّن ينتمون إلى الطوائف المنضمّة لروما، وعلى رأسهم الموارنة الذين كانوا يحتلّون، بالطبع، موقع الصدارة من اهتمامها. وأعادت فرنسا هذا «الحق التاريخي» إلى أيام الامتيازات الأجنبية الأولى، وأحياناً إلى الحملات الصليبية، بل حتى إلى عهد شارلمان. وطالبت روسيا، بموجب معاهدة كايناردجي، عام ١٧٧٤، بحق حماية جميع الروم الأرثوذكس في الامبراطورية، مهما كانت البطريركية التي يتبعون لها، ومهما كان جنسهم ولغتهم. أما إنكلترا التي دخلت متأخرة إلى حلبة الصراع، فقد كانت تهتمّ بأمور الطائفة البروتستانتية التي كانت لا تزال قيد التكوُّن، فضلاً عن الحماية التي كانت تقدمها للدروز في نزاعاتهم مع الموارنة.

بناء على التحذيرات التي كانت تصل إلى سفراء هذه الدول الكبرى في اسطنبول من قناصلها في بيروت، اضطر الباب إلى إدخال تعديلات تخفيفية على الإدارة المباشرة التي كان ينطوي عليها نظام القائمقاميتين.

في بيروت، بدأ شكيب أفندي، من أجل إعادة الأمن، بإرسال القوات العثمانية إلى الجبل. وكان يُصدر «التعليمات المزوّد بها والتي تعود إلى آخر أكتوبر ١٨٤٥» (كذا) بوصفه «مبعوث الباب العالي، إلى مجلس القائمقامَيْن»، ويضع الشروط التي ينبغي أن يخضع لها تشكيل مجلس مختلط في كل قائمقامية، فضلاً عن الصلاحيات التي يفترض أن يتمتّع بها هذا المجلس[1].

هكذا كان يُفترض أن يتركّب كلٌّ من المجلسين بناءً على مواصفات طائفية بالدرجة الأولى:

(١) يوجد النص الكامل في مجموعة دو تستا، الجزء الثالث، ص ٢٠٠ وما يليها، وسائر الاستشهادات مأخوذة عن هذا النصّ.

LAU - Riyad Nassar Library

«وكيل عن القائمقام وقاض ومستشار مسلمون، قاض ومستشار دروزيان، قاض ومستشار مارونيان، قاض ومستشار من الروم الأرثوذكس، قاض ومستشار من الروم الكاثوليك، ومستشار وحسب من المتاولة باعتبار أن قاضي المسلمين يتولى شؤونهم أيضاً. بناءً عليه، يجتمع هؤلاء القضاة والمستشارون في المجلسين بعد اختيارهم وتعيينهم من قبل أساقفة وعقّال كل من المذهبين، ويفترض بهم أن يتوجّهوا لدى رئيسهم الطبيعي، أي قائمقام كل منهم، ليعيّن لهم المكان الذي يجب أن يجتمعوا فيه، حيث يشكّلون مجلساً واحداً ويتداولون، باستثناء أيام العطل، وحسب الطريقة المعروضة أدناه، بكلّ الشؤون التي يطرحها عليهم القائمقام...».

لكن صلاحيات المجلسين لم تكن تقتصر على الشؤون التي يطرحها عليهما القائمقام وحسب. فهما يزاولون إلى ذلك، بحكم تكوينهما الطائفي، صلاحيات طائفية:

«ويثابر الأعضاء المذكورون الذين يتألف منهم كلّ من هذين المجلسين على القيام بوظائفهم دونما انقطاع، ويحرصون على رعاية روح الإلفة والوئام سواء في ما بينهم كأعضاء أو مع قائمقام كل مجلس منهما، ويتوجّب عليهم البتّ والحكم في شؤون أبناء دينهم بصورة عادلة ونزيهة...».

أما هذه الصلاحيات فهي عامة. إذ تشتمل على النزاعات والمسائل المالية والدعاوى العالقة بين الأهالي دون تمييز بينهم، فضلاً عن تحديد أسس الضرائب وتوزيعها وجبايتها، وحلّ الخلافات ذات الطابع الإداري بين القُرى والطوائف والأفراد.

وكان بين التنظيمات المذكورة إجراء يتّصف بالثورية، إذ يُخضع المقاطعجية والمشايخ والقرويين البسطاء لنفس التكليفات، مما أدى، في هذا المجال على الأقل، إلى إلغاء التفاوت في دفع الضرائب الذي كان مصدراً لاحتجاجات الفلاحين المريرة. كان ذلك أول معول يُضرب في البناء الإقطاعي. لكن هذه «التنظيمات» ظلت تعمل، رغم ذلك، على تعزيز الوضع الطائفي الذي كان له

منذ ذلك الحين أن يشكجل محوراً متحركاً تدور حوله الحياة السياسية والدستورية في لبنان. إذ كانت تلك المرة الأولى في التاريخ التي يُعترف فيها للطوائف الستّ الكبيرة اعترافاً قاطعاً بوجودها ككيانات سياسية، بموجب قرار رسمي اطّلعت الدول الكبرى عليه وأقرّته. بل إن الاعتراف المذكور تناول أيضاً وظائف هذه الطوائف باعتبارها أجهزة محرّكة للمؤسسات العامة، كلٌّ حسب أهميتها العددية وحسب ما امتازت به نشاطاتها التاريخية من تأثيرات متفاوتة الحدّة. إن هذا المعيار هو الذي كان له أن يضبط الحياة العامة في الجبل منذ ذلك الحين. كما سيكون له أن يُنقل بكلّيته في القرن اللاحق ليعتمد في الدول اللبنانية.

الثورة الشعبية لدى الموارنة

هدأت الأوضاع إلى حدّ ما بعد تطبيق تنظيمات شكيب أفندي. فالتدابير التي اتُّخذت من أجل نزع السلاح من الأهالي - وهي محاولة ظلت تتجدّد منذ أيام إبراهيم باشا ـ طبقت بحزم شديد. كان وزير خارجية الباب العالي قد نجح في مهمّته: فقد صار لبنان، أو بالأحرى صار من جديد، واحدة من الملكيات الفعلية التي تملكها الامبراطورية العثمانية.

لكن الثورة الشعبية التي حصلت في كسروان عام ١٨٥٨. كشفت بوضوح عن الطابع المجتمعي الذي حكم الصراعات اللبنانية في تلك الفترة، بعد أن لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية عندما هبّت الرياح التي عصفت به أثناء **الحركتين** الأوليين. كانت سلطة مشايخ آل الخازن تستند في كسروان، الواقعة في قلب المنطقة المارونية، إلى دعائم إقطاعية، شأنها في ذلك شأن غيرها من سلطات الجبل. وكان دخول الأفكار الغربية الذي بدأ منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى الشرق، قد سرّع حركة تطوّر الأهالي المسيحيين. وكان الموارنة، بحكم صلتهم الوثيقة بروما وباريس، واما مباشرة واما عن طريق البعثات الدينية والكونتوارات التجارية، الناطقين باسم هذه الحركة وناقليها. كما أن مقولتي الحركة والمساواة اللتين انتشرتا عبر بيانات بونابرت في مصر وعبر أخبار ثورتَيْ ١٨٣٠ و١٨٤٨

LAU - Riyad Nassar Library

في أوروبا، قد ألهبتا الأذهان وحثتا أصحابها على التغيرات الفجّة. وتبلورت هذه التيارات المختلفة في الرغبة بالإطاحة بسلطة الإقطاعيين. لكن العلّة التي أناخت بعبء ثقيل على هذه الطفرة، كانت تكمن في ذلك البطء، إن لم نقل الجمود، الذي كان لا يزال مخيّماً على عقلّيات وبنى الطوائف المنافسة التي تنتمي إلى الإسلام، وعلى رأسها الطائفة الدرزية، وهي الطائفة التي لعب تعايشها مع الموارنة دوراً عضوياً بالفعل في تاريخ جبل لبنان.

إن تبنّي المؤسسات، إن لم نقل الأعراف العامة، لمبدأ المساواة السياسية والمدنية بين المسلمين وأهل الذمة، كان يشكّل في القرن التاسع عشر الهدف الأول لتدخلات الدول الكبرى في شؤون تركيا الداخلية. وهناك قرارات عامة ودولية عديدة تحدّد المراحل الحاسمة التي اجتازها تبنّي المبدأ المذكور. أولها ميثاق كلخانة، بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٨٣٩، الذي أصدره السلطان عبد المجيد عندما تجدّدت الحرب مع باشا مصر، وثانيها خطٌ ـ همايون الذي أصدره في ١٨ شباط ١٨٥٦، في غمرة انعقاد مؤتمر السلام في باريس بعد حرب كريمية عام ١٨٥٤. لقد شكّل هذان القراران العامان حدثين بارزين لم يكن يسع أصداؤهما إلاّ أن تتردّد في أرجاء الامبراطورية، كالبلقان وأرمينيا وسوريا ولبنان، حيث كان المسيحيون والمسلمون يعيشون منذ قرون حالة دستورية مختلّة التوازن من حيث المساواة بينهم. والانتفاضات والمجازر التي كان لها أن تحصل في مختلف هذه المناطق، وأن تجعل تاريخ الامبراطورية العثمانية تاريخاً دامياً حتى انهيارها النهائي، كانت تنجم بخط مستقيم عن الخضّات العميقة التي زعزعت أُسس الإسلام العثماني بالذات، وجعلتها تميد تحت **وقع** هذه الأفكار التي بدت ثورية في نظر معاصريها.

قبل أن ينفجر هذا الغليان، عام ١٨٦٠، ويتّخذ في جبل لبنان ودمشق شكل «المجازر»، كان قد اشتعل قبد ذلك في أوساط الطائفة المارونية بالذات، إبّان تمرّد الفلاحين على أسيادهم الإقطاعيين.

وقد ظهرت بوادر هذا التمرد منذ العام ١٨٥٤، عندما خلف الأمير بشير

أحمد أبي اللمع نسيبه الأمير حيدر على منصب «قائمقام المسيحيين»، بناءً على القرار الذي صدر بهذا الشأن عن الباشا التركي وبالاتفاق مع قناصل الدول الكبرى الخمس في بيروت، وكن مع قنصلي فرنسا وبريطانيا العظمى بشكل خاص.

أثار هذا التعيين اعتراضات شتّى في أوساط المسيحيين. فالقائمقام الجديد كان قد وُلد درزياً ولم يكن مضى على اعتناقه الكاثوليكية المارونية إلاّ فترة وجيزة. وقد سارع مشايخ آل الخازن من جهتهم إلى الإعراب عن معارضتهم له معارضة كانت مداهنة إلى هذا الحد أو ذاك، خاصة منذ أن عيّن الأمير حيدر عام ١٨٤٢، بينما كانوا يأملون بتعيين واحد منهم في هذا المنصب. ولم يقصّر القائمقام هو الآخر عن إذكاء المشاعر وتأجيجها. فقد سعى، منذ بداية توليّه منصبه إلى التعرّض لامتيازات آل الخازن وحصاناتهم، واتّهمهم بأنهم يستغلّون العوام من الفلاحين. ومضى في تشدّده إلى حدّ اعتقال عدد منهم. وحاول إلى جانب هذه السياسة المناهضة للإقطاع، أن يبذر بذور التفرقة بين الموارنة والروم الأرثوذكس الذين يشكّلون القسم الأكبر من أهالي قائمقاميّته، آملاً بذلك أن يكسب إلى جانبه رجال الدين الموارنة الذين ظلوا رغم ذلك متحفظين تجاهه.

في هذه الأثناء كانت النزاعات بين المقاطعجية وفلاحيهم جارية على قدم وساق. هكذا أعرب أهالي زحلة، وهم في معظمهم من الروم الكاثوليك، عن عصيانهم عام ١٨٥٧ تجاه القائمقام. واتّخذت المدينة لنفسها نوعاً من المجلس البلدي لإدارة شؤونها. وتولّى قيادة الحركة شيخ من **شيوخ الشباب**. فكان ذلك عبارة عن أول تجلٍّ لظاهرة ما لبثت أن انتشرت في القُرى المسيحية وأدت إلى انتخاب عدد من شيوخ الشباب، عن طريق التصويت الجماعي والعفوي، لقيادة عملياتها ضد السلطات القائمة. ورفعت القُرى المذكورة مطلبين أساسيين كانت الأهواء والمشاعر تتمحور حولهما: تخفيض، إن لم يكن إلغاء، الضرائب والرسوم التي يجبيها الإقطاعيون من طائفتهم المارونية، وتمليك الأراضي المزروعة للفلاحين، ثم اتّسعت الحركة بتحريض من رجال الدين، المعادين

تقليدياً للإقطاعيين، فوصلت إلى كسروان وانفجرت في وجه العائلات القريبة من آل الخازن وحبيش الذين يسيطرون على المنطقة. وقد تزعّم هذه الحركة مكاريّ [بغّال] من ريفون، اسمه طانيوس شاهين، غدا منذ ذلك الحين بطلاً قومياً. إذ إن ظروف الصراع الذي نشب بين المشايخ والفلاحين، قد دفعته بصورة جدّ طبيعية إلى إدراج إلغاء الامتيازات الإقطاعية وتوزيع الملكيات العقارية على رأس برنامجه. انفجرت العداوات الكامنة بمناسبة شجار بسيط حصل بسبب مبلغ من المال كان طانيوس قد وضعه أمانة مع أحد آل الخازن، الشيخ مارون، ثم جاء بعد شفائه من مرض خطير ليطالبه به، فرفض الشيخ الجشع إعادته ليه. وانتشرت أخبار الحادثة بين أهالي القُرى الذين كانوا قد تألّبوا حول مطالبهم منذ حين، فوقفوا مع المكاري وقفة رجل واحد. ثم راحت تجمعاتهم واهتياجاتهم وتظاهراتهم تشعل النار الكامنة وتسوقهم لمهاجمة منازل الإقطاعيين وممتلكاتهم. وسارع أهالي ريفون بدورهم إلى اطلاق لقب شيخ الشباب على طانيوس شاهين وفوّضوه المسؤوليات التي تنجم عن ذلك. بل إنهم ذهبوا إلى حدّ إعلان «الجمهورية» بقيادته. وقرن فلاحو كسروان والفتوح أقوالهم وشعاراتهم بالأعمال والأفعال، فطردوا المشايخ من هاتين المنطقتين، وعهدوا بملكية أراضيهم إلى الفلاحين الذين كانوا يشتغلون فيها بالفعل. فكان هذا الحدث المعبّر بمثابة التواطئة للمواجهة التي كانت حاسمة هذه المرة والتي حصلت بعد ذلك بعام بين الموارنة والدروز. وسرعان ما اتخذت هذه المواجهة طابع الحرب الطائفية رغم الثغرة التي فتحها مضمونها المجتمعي.

الحركة الثالثة ـ والأخيرة ـ عام ١٨٦٠

نشأت أحداث عام ١٨٦٠ عن الثورة الزراعية التي عصفت بالطائفة المارونية واجتاحت كسروان. والدروز ما زالوا حتى اليوم لا يرون فيها إلاّ **حركة** من نوع الحركتين الأوليين ذات طبيعة مدنية بحتة ليست دينية على الإطلاق. أما بالنسبة للمسيحيين، فإن ما ظلّ عالقاً بأذهانهم هو، بالعكس، ذكريات المجازر الرهيبة التي فتكت بأوساطهم في جبل لبنان ودمشق.

كان لا مفرّ من أن يغذّي النجاح الذي حقّقته جموع الفلاحين في المناطق المارونية آمالاً مماثلة في تلك المناطق التي كان فيها الموارنة، من مزارعين وحرفيين، منخرطين ضمن شبكة الروابط الإقطاعية التي يهيمن عليها الدروز، ولا سيما المناطق المختلطة. لكن الأفكار الجديدة، إذا كان لها أن تعبّئ ما كان لدى الموارنة من طاقات نضالية وتغييرية، فإنها اصطدمت بالمقابل بجبهة شديدة التماسك واجهها بها الدروز، الذين تبيّن أن التضامن الطائفي عندهم أهم وأولى من المطالب التي قد يرفعها فلاحوهم في وجه زعمائهم الإقطاعيين. وكان لهذه الروحية الجماعية الدرزية بالضبط أن تزيد من حدّة الهياج المجتمعي داخل الطائفة المارونية. لذا سرعان ما حوّلته تجاوزاته التي لم يكن من الممكن ضبطها إلى حرب أهلية. كما أنه لم يكن يسعه إلاّ أن يصل إلى أعلى درجات الاحتدام عندما شرع الأتراك بدورهم ينفخون في إواره ويؤججون الحزازات الدينية. ثم إن تدخل القناصل الأوروبيين لصالح «جماعاتهم» التقليدية زاد الأمر تعقيداً على تعقيد.

وإذا كانت الآراء تختلف حول الأسباب البعيدة التي أدّت إلى حصول أحداث ١٨٦٠، حسب ما إذا كانت هذه الآراء متأتّية عن المؤرخين المسيحيين والفرنسيين أو عن الشهادات المكتوبة التي وصلتنا عن مصادر درزية - وهي أقل عدداً من الأولى بكثير - فإن الأسباب القريبة التي أدّت إلى طفح الكيل بصورة لا مردّ لها، تظل هي الأخرى موضوعاً للاختلافات نفسها. فالمسيحيون والفرنسيون يتّهمون الدروز بأنهم افتعلوا الأحداث، بالتواطؤ مع الباشوات الأتراك. أما الدروز، تدعمهم في ذلك مشاهدات بعض الإنكليز والأتراك الذين عاصروا الأحداث وكتبوا عنها، فإنهم يعزون المبادرة [بالقتال] للموارنة، ويقولون أن رجال دينهم هم الذين شجعوهم على ذلك وأطّروهم، بعد أن جعلتهم ثورة كسروان يتطاولون على طبقة المشايخ الإقطاعيين. أما جلاء حقيقة الأمر في هذا الموضوع فمنوط بالمؤرخين القادمين.

انطلقت الشرارات الأولى في خريف ١٨٥٩، حين حصل شجار في بيت

مري، في المتن، وهي منطقة مختلطة، بين بعض الدروز والموارنة، وجد على أثره أحد الرهبان مقتولاً في عميّق، في البقاع. وحصلت اغتيالات في جزين، في الجنوب. وهكذا انفجرت الأحقاد الطائفية التي كانت لا تزال كامنة في المشاعر ولم تندمل ندوبها بعد.

في شهر أيار من العام الثاني بدأت الحرب وجرّت ما تجرّه عادة من أعمال العنف. فقُطعت الطرقات وصارت الاعتداءات المسلحة أمراً يومياً. وتوالت الاجتماعات والتصريحات التي لم تكن تخفي طابعها العدائي في الطرف الماروني، حيث لم يتوان رجال الدين عن الدعوة إلى فتح باب الصراع على مصراعيه. وقابلتها الاجتماعات السرية التي كان يعقدها الدروز في **خلواتهم** البعيدة حيث كان **عُقّالهم** يتلون صلواتهم المشتركة، فضلاً عن الاجتماعات التي كانت تعقد في قلاع زعمائهم المحصّنة. وكان خورشيد باشا والي بيروت، الذي لا يجب الإستهانة بدوره في التحضير للمؤامرة، يملك فيها من العملاء السرّيين ما يمكّنه من تحريض الجانبين على القتال.

وقد نشبت الحرب دفعة واحدة، وفي وقت واحد تقريباً، في جميع النقاط التي يعيش فيها الدروز والمسيحيون معاً. وفوجئ الموارنة بالهجوم الذي داهمهم، فلم يسعهم في بادئ الأمر إلاّ أن يواجهوه بمقاومة سلبية عجيبة. إذ أُحرقت دير القمر وذُبح معظم أهاليها[1]. وشهدت حاصبيا وجزين نفس الأهوال الفظيعة، بل إن الأهالي السنّة اقتحموا بدورهم منازل المسيحيين في صيدا، وضطرت زحلة لمواجهة حصار فعلي قام به خيّالة الدروز الذين هاجموها من

(١) عند مرآى الجثث المكدّسة لم يستطع عمر باشا الذي عُيّن وقتها **مديراً** على دير القمر، أن يحبس دموعه، وقال إنه استطاع عندما كان والياً على حلب قبل ذلك بمدّة أن يجنّب الـ ٣٠،٠٠٠ مسيحي من أهالي المدينة - حيث كانت رياح النقمة ضدهم تعصف في أوساط العامة - نفس المصير الذي تعرّض له ضحايا جبل لبنان ودمشق (الآب جوبان، **سوريا عام ١٨٦٠ و١٨٦١**. . . ص ٢٥٨ - ٢٥٩، وقد ذكرنا العنوان الطويل لهذا الكتاب في لائحة المراجع، رقم ٨.).

- Abbé Jobin, La Syrie en 1860 et 1861...

كل الجهات. فلم تعد المسألة مسألة حرب، بل صارت مجزرة منظمة بحق المسيحيين ونهباً واجتياحاً لقُراهم أينما كانت.

والملفت للنظر أن الاضطرابات لم تتخطّ حدود الشوف والمتن وظلت محصورة ضمنها. بل إن موارنة كسروان والمناطق المجاورة لم يستطيعوا أو لم يشاؤوا أن يحرّكوا ساكناً. فظل طانيوس شاهين يتجاهل نداءات الاستغاثة، وفضّل أن يتوقّف رجاله عند نهر الكلب أي عند حدود منطقة كسروان التي يسطير عليها. كذلك ظل يوسف كرم ملتزماً الصمت في قريته إهدن. ولا تزال دواعي هذا التهاون غامضة حتى الآن[1]. ولكن يبدو أن «البطلين الشعبيين» قد فضلا التزام الحياد استجابة لمساعي القناصل. إذ كان من الممكن أن يؤدي تدخّل مسيحيّي لبنان الآخرين إلى اشتعال سائر الشرق الإسلامي.

والواقع أن دمشق، عاصمة الأمويين القديمة، حيث كان التفاعل الإسلامي المسيحي قد ساهم في تكوين الحضارة العربية، شهدت سقوط آلاف المسيحيين ضحايا المجازر بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى ملموس وفظيع. فهناك أيضاً كان مطلب المساواة الذي طالبت بتطبيقه الدول الكبرى بحقّ أهل الذمة قد أثار حفيظة الإسلام. فلم يكن انقضاض العامة على المسيحيين وإعمالها فيهم القتل والنهب دون تمييز بين أعمارهم أو جنسيهم إلاّ تعبيراً عن ردّة فعله العميقة، بحيث لم يسلم من المجزرة إلاّ المسيحيون الذين استطاعوا الفرار أو اللجوء لدى بعض الأعيان، حيث قدّم لهم الأمير عبد القادر الجزائري مقرّ إقامته الواسع فكان لهم بمثابة الملجأ الأمين، وبعث بجزائرييه لمساعدة الأحياء المنكوبة وإنقاذ من فيها من صولة الجموع الهائجة. إلى آلاف المسيحيين يدينون ببقائهم على قيد الحياة لهذا الوجيه الذي قاد أول انتفاضة جزائرية على الاستعمار الفرنسي.

(١) أولى يوسف كرم نفسه ببعض التوضيحات المتعلقة بهذا الموضوع، يُفهم منها أنه استجاب لطلب من قنصل فرنسا بنتيفوليو ولإيعاز من خورشيد باشا. أنظر سمعان الخازن، **يوسف بك كرم، قائمقام نصارى لبنان**، جونيه (لبنان)، ص ٧١ وما يليها.

في هذه الأثناء كانت الاضطرابات في لبنان تزداد عنفاً على عنف طوال شهري أيار وحزيران. فلم تنتهِ إلاّ لتعذر العثور على ضحايا جدد من أجل القضاء عليهم في صفوف الموارنة، وللكلل الذي أصاب الدروز. ولم يتدخّل الأتراك إلاّ بعد أن فرغ الموت والخراب من إنجاز مآثرهما الرهيبة. فوقّعت تحت إشرافهم في صيدا «معاهدة سلم» (كذا)، في ٦ تموز، اتفق الدروز والموارنة بموجبها على «نسيان ما حصل»، نظراً لأن كلا الفريقين «لا يحقّ لهما الاحتجاج أو التشكّي لا بالنسبة لما حصل اليوم ولا بالنسبة لما قد يحصل في المستقبل». معاهدة تافهة لم يكن لها تأثير على مجريات الأمور[1].

بلغ عدد ضحايا هذه المذبحة الرهيبة، في لبنان وسوريا، وحسب أكثر المصادر اعتدالاً، حوالي العشرين ألفاً. أما التعساء الذين استطاعوا الفرار فقد خيموا في ضواحي بيروت حيث فتكت بهم الأوبئة. ولم يبقَ من القُرى المسيحية في المناطق المنكوبة إلاّ الأنقاض. فكانت تلك أيام قاتمة لا تزال وصمتها على جبين تاريخ سوريا ولبنان.

لا شك في أن الأسباب التي أثارت المجازر لم تكن إلاّ أسباباً سياسية ومجتمعية. فقد حصر عدد من الموظفين الأتراك على بذر التفرقة، ولم يكونوا في عداد الموظفين الصغار. كما أن التدخل الدائم والواضح من قبل القناصل قد لعب، من جهته، دوراً تحريفياً. وكانت التنظيمات تلوح في خلفية المسرح، فيرى فيها المسلمون وجه أوروبا المسيحية الساعية نحو التوسّع. وقد سعت الدول الكبرى بالفعل إلى تنظيم وحماية جماعاتها المحلية. لكن كل هذه العوامل مهما بلغت من التأثير لا يسعها أن تحجب كميّات الحقد والاحتقار التي تفجرت من قيعان الجموع الهائجة تجاه أولئك الذين ظلوا ملحقين منذ أبعد الأزمنة بخانة أهل الذمة، وأخذوا يطالبون اليوم بحقهم في أن يكونوا مواطنين كسائر المواطنين. إن الأسباب الفعلية لأحداث ١٨٦٠ تكمن في هذا التحوّل الذي كان يخضع له المجتمع الإسلامي القديم.

(١) النصّ في **مجموعة** دو تستا، الجزء السادس، ص ٨٤.

تدخُل فرنسا باسم أوروبا

أثارت أخبار سوريا أسى عميقاً في أوروبا. فقد كانت تلك هي المرة الأولى في التاريخ التي يسمع فيها الرأي العام الدولي أن مسيحيين من الشرق قد سقطوا ضحايا مجازر جماعية. على كل حال، لم يسبق للإسلام في ماضيه الحافل أن عرف مثلاً مشابهاً لما حصل. فكانت التتمّة المرتقبة تجريد حملة فرنسية إلى سوريا بموافقة «جوقة» الدول الكبرى التي كانت قد أشرفت على إنشاء نظام القائمقاميتين في لبنان وسهرت خلال ثمانية عشر عاماً على تطبيقه عبر مساعي قناصلها. بيد أن الاضطرابات التي حصلت كان لها أن تكشف وتعرّي مساوئه وعلله الدفينة. ولم يكن الصراع الدرزي ـ الماروني الذي كرّسه هذا النظام وجعله، بمعنى من المعاني، مؤسسة قائمة، أهون العلل المذكورة وأبسطها.

كان من الطبيعي أن تأتي المبادرة بالتدخّل من جانب فرنسا التي كان اهتمامها ـ وهو على الأرجح اهتمام جدّي بإنقاذ حيوات بشرية مهدّدة بالقتل ـ ينبع عن صلاتها المديدة بالشرق المسيحي[1]. وكان خطّ ـ همايون الصادر بتاريخ ١٨ شباط ١٨٥٦ يشكل الأساس القانوني لهذا التدخل. ألم يكن السلطان قد وقّع على ذلك الصك الدبلوماسي على رؤوس الأشهاد في مؤتمر السلام الذي انعقد في باريس على أثر حرب كريمية؟ لذا فإنه اتّخذ في نظر فرنسا وفي نظر الدول الأخرى طابعاً دولياً بحيث لم يكن يسعها أن تظل لا مبالية حيال تطبيقه.

وبينما كان تبادل الأوراق والاقتراحات يجري بين الوزارات الأوروبية حول مبدأ التدخل وحول الشكل الذي ينبغي أن يتّخذه، كانت حكومة نابليون الثالث قد أصدرت أمراً، منذ شهر تموز، للأسطول الفرنسي في البحر المتوسط

(١) رغم ذلك، نادراً ما كانت سياسة الدول الكبرى تخضع في توجهاتها للمشاعر الإنسانية. اما حول الدواعي المالية التي ساهمت في تدخّل نابليون الثالث، فأنظر ما يقوله عنها ب. رينوفان وغيره من الشهود المذكورين في لائحة المراجع تحت الرقم ٩.

بالتحرك باتّجاه الشواطئ السورية، ولم تلبث قطع هذا الأسطول إن دخلت مياه بيروت. وكان من الطبيعي أن تقوم قطع **البحرية الملكية** التي لم تكن بعيدة عن الأسطول الفرنسي بالخطوة نفسها، وحذت حذوهما قطع بحرية أوروبية أخرى.

كانت إنكلترا قد وقفت في البداية موقفاً معارضاً لأي تدخل مسلّح. فقد كانت على علم بمطامع فرنسا في سوريا، كما كانت تخشى أن يؤدي إرسال الجيوش باسم إعادة النظام إلى احتلال دائم، على غرار ما حصل في الجزائر قبل ذلك بثلاثين عاماً. ومنذ أن قام بونابرت بجولته الشهيرة [حملته على مصر] كان الرأي العام الفرنسي لا ينفكّ، عبر كُتّابه ومسافريه ورجال دينه وتجّاره، يحلم بالآفاق العريضة التي ينطوي عليها المشرق. لكن الأصداء التي خلّفتها فظائع دمشق في أوروبا دعت الحكومة البريطانية إلى الامتثال لضغط الرأي العام. وهكذا تبنّت الدولتان الكبريان فكرة التدخّل بشكله المزدوج: الدبلوماسي لدى الباب، والعسكري في أمكنة الحوادث نفسها بشكل خاص. ولما كان الأمر متعلقاً بحماية مسيحيين، فقد انتدبت فرنسا للقيام به والتكفل بإنجازه.

بعد هذا الاتفاق المبدئي، انعقد في باريس مؤتمر اشترك فيه الدول الكبرى الخمس، فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا وبروسيا والنمسا، التي كانت تُعتبر منذ محمد علي والأمير بشير القيّمة المشتركة على المسألة اللبنانية. وحضر سفير تركيا أيضاً هذا المؤتمر، الذي صدر عنه بروتوكولان، بتاريخ ٣ آب، أُقِرَّت بنودهما، طبقاً للأصول الواجبة، في اتفاقية ٥ أيلول ١٨٦٠[1].

في أحد هذين البروتوكولين تعرب الدول الكبرى الخمس عن رغبتها بتأكيد:

(١) يجد القارىء نصّ هذه الاتفاقية في **مجموعة** دو تستا، المجلد ٦، ص ٤٢ وما يلي. يحتوي المجلد المذكور على كل الوثائق المتعلقة بأحداث ١٩٦٠، بما فيها البيانات والتعليمات والتعميمات والرسائل الرسمية الخ.. التي صدرت عن السلطات التركية وعن دواوين القنصليات الأوروبية.

«المشاعر التي أملت عليها بنود هذا الصك فضلاً عن تنزّهها الكامل، وأن الدول الكبرى المتعاقدة تعلن بصورة قاطعة أنها لا تعتزم ولن تعتزم تحقيق أي كسب في المواقع من جرّاء تنفيذ التزاماتها، ولا أيّ انفراد بالنفوذ ولا أي امتياز يتعلق بتجارة رعاياها إلاّ إذا منح هذا الامتياز لرعايا جميع الأمم الأخرى».

غير أنه لا يسعها،

«إذا تذكّر هنا بالقرارات الصادرة عن جلالة السلطان، والتي عبّرت المادة ٩ من معاهدة ٣٠ آذار ١٨٥٦ عن قيمتها الرفيعة، إلاّ أن تعبّر عن الآمال العريضة التي تعلقها بلاطاتها على اتخاذ التدابير الإدارية الجدّية الأيلة، طبقاً لوعود الباب العالي العلنية، إلى تحسين مصير الأهالي المسيحيين في الامبراطورية العثمانية كائناً ما كان الطقس الذي ينتمون إليه».

تبلّغ الوزير التركي المفوض هذا البيان ووعد بنقله إلى حكومته.

ونص البروتوكول الآخر الصادر في ٣ آب والذي نقلت أحكامه إلى اتفاقية ٥ أيلول على:

«أن تتوجه إلى سوريا مجموعة من الجنود الأوروبيين قد يصل عددها إلى اثني عشر ألف رجل من أجل المساهمة في إعادة الهدوء» (المادة الأولى).

وعُهد بإنجاز هذه المهمّة إلى امبراطور فرنسا الذي «وافق على المساهمة الفورية بنصف هذه المجموعة من الجنود فإذا تبيّن أن من الضروري رفع عددها إلى الرقم المشار إليه في المادة السابقة، تسارع الدول العليّة إلى الاتفاق مع الباب، عبر السبل الدبلوماسية العادية، على تعيين من يقوم بتوفيرها من هذه الدول» (المادة الثانية).

في الوقت نفسه تتعهد الدول المتعاقدة:

«بتوفير القوات البحرية الكافية للمساهمة في إنجاح الجهود المشتركة من أجل إعادة الطمأنينة إلى ساحل سوريا» (المادة الرابعة).

وأخيراً حددت مهلة ستة أشهر:

«لمدة احتلال القوات الأوروبية للأراضي السورية» (المادة الخامسة).

فنحن إذن حيال التدخل الأوروبي المسلّح، الذي يُنفّذ عن طريق فرنسا.

والواقع أن طلائع هذه القوة العسكرية الفرنسية كانت قد نزلت في بيروت، منذ ١٦ آب، بقيادة الجنرال دو بوفور دوتبول ـ بينما كان السلطان عبد المجيد يرسل في هذه الأثناء رسالة شخصية لنابليون الثالث وللملكة ڤكتوريا يُعرب فيها عن أسفه للاضطرابات التي حصلت في سوريا ويعد بإتخاذ التدابير اللازمة لمعاقبة مرتكبيها، وبأن يعوّض عمل المسيحيين ما حلّ بهم من خسائر في الأرواح وفي الممتلكات.

وبرهنت الحكومة التركية هذه المرة، خلافاً لعادتها، عن عزيمة مثالية. إذ سارعت إلى إرسال وزير خارجيتها، فؤاد باشا، ليطلّع على الأمور عن كثب. فقام بمهمّته على أكمل وجه. وأدت معالجته الحازمة وقراراته الحازمة إلى إعادة الأمور إلى نصابها بشكل يكاد يكون فورياً. وأحال متيري الفتنة على المحاكم العرفية حيث حكم عليهم بالموت أو بالنفي. وعومل المقاطعجية بمنتهى الحزم. وتوالت الإعدامات بلا انقطاع في لبنان، وخاصة في دمشق، حيث شنق زعماء العصابات ورجالهم ممن ارتكبوا المجازر، في الساحات العامة. وأنزل العقاب نفسه بوالي المدينة بالذات أحمد باشا. كما أعدم عدد من الضباط الأتراك رمياً بالرصاص. ولم ينجِ من عدالة فؤاد باشا الصارمة، من المدنيين أو العسكريين، إلاّ ما ندر.

أنقذت هذه السياسة المتشددة السيادة العثمانية على سوريا ولبنان من كل خرق لها من جانب الدول الكبرى، ولم تعد الحملة الفرنسية ذات موضوع. وبعد أن مدّدت مهلة الاحتلال بالاتفاق بين الدول لبضعة أشهر أخرى، عاد الجنرال دو بوفور في حزيران ١٨٦١ واتخذ سبيله في البحر على رأس جيشه الذي كان قد قضى أوقات فراغه في تخفيف آلام القرويين المنكوبين.

IV متصرفية جبل لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٥)

اللجنة الدولية الخماسية

لم تقتصر مهمة فؤاد باشا على إعادة النظام. بل كانت تقتضي بالدرجة الأولى، وحسب أحد بروتوكولي ٣ آب ١٨٦٠، إيجاد حلّ للمشكلة الطائفية في لبنان. لذا اتّجهت جهوده إلى قطع الطريق على مساعي أوروبا، إن لم نقل تداركها، في بلورة نظام جديد صالح لاعتماده بدلاً من نظام القائمقاميتين الذي أسفر فشله عن اضطرابات دامية.

في هذه الأثناء، اتفقت الدول الكبرى الخمس، في باريس، على إرسال بعثة دولية إلى سوريا مؤلفة من ممثليها، بغية التعاون مع وزير الخارجية التركي لا فقط على البحث عن أسباب الأحداث، بل أيضاً على تحديد المسؤوليات التي يتحملها كل فريق والتعويضات التي يتوجب دفعها للضحايا، وخاصة وضع لبنان تحت نظام إداري تشرف عليه أوروبا.

استهلّت اللجنة الدولية أعمالها في بيروت، في ٢٤ أيلول ١٨٦٠، ولم تنتهِ منها إلاّ في ٤ أيار من العام التالي[١]. وظهرت بين أعضائها اختلافات كثيرة حول تحديد المسؤولين عن الأحداث وحول العقوبات التي يجب إنزالها بهم، إذ بقيت كل دولة من الدول المذكورة وفيّة، بهذا الصدد، لصداقاتها المحلية ومهتمّة بتمهيد السبل أمام تحقيق مآربها السياسية. غير أن اللجنة تمكّنت بصدد النظام المتعلق بلبنان، من وضع مشروعين مختلفين واتفقت على عرضهما على سفرائها لدى الباب ليختاروا واحداً منهما.

ثم انتقلت اللجنة إلى القسطنطينية حيث جرت المفاوضات النهائية، وأسفرت، في ٩ حزيران ١٨٦١، عن وضع البروتوكول الأول المرفق بملحق التنظيم الأساسي لجبل لبنان. ووقّع عليهما كلٌّ من الصدر الأعظم، علي باشا، عن الجانب التركي، وسفراء الدول الكبرى الخمس. إن هذين النصّين هما

(١) توجد محاضر اجتماعات اللجنة في **مجموعة** دو تستا، الجزء السادس، ص ١٠٥ وما يليها.

اللذان زوّدا لبنان بنظام من الحقوق الدولية سمي نظام متصرفية جبل لبنان. وقد أبقى هذا النظام على لبنان تحت السيادة العثمانية، غير أنه وضع في الوقت نفسه حياته السياسية تحت رقابة الدول الأوروبية الخمس الموقعة عليه والممثَّلة محلياً بقناصلها في بيروت. وفي ٦ أيلول ١٨٦٤، استبدل تنظيم ١٨٦١ بنصّ جديد يحمل الأسم نفسه، وهو يكاد لا يختلف عن الأول إلاّ بإعطاء الموارنة بعض المكاسب[١]. إنه التنظيم الأساسي لعام ١٨٦٤ الذي ظل يتدبّر أمور جبل لبنان منذ ذلك الحين إلى أن دخلت تركيا حرب ١٩١٤[٢].

أصبح للبنان في وضعه الجديد نظام من الحقوق الدولية. لكن هذا الوضع قدّم للمشكلتين اللتين أعاقتا تطوره حلّين يبدوان متضاربين: فهو يقضي قضاء مبرماً على الإقطاعية المزمنة التي كانت العلّة المباشرة لثوراته الشعبية. لكنه، بالمقابل، يعزّز النظام الطائفي الذي كان قد أتاح في الماضي تنمية كيانه الخاص. فأضاف إلى الموارنة والدروز، وهما العنصران المكوّنان للبنان التاريخي، جماعات أخرى كان وجودها قد لفت الأنظار في تلك الفترة الفاصلة: فتعزّز المعسكر المسيحي بالروم الأرثوذكس والروم الكاثوليك، وتوسّع الجانب الإسلامي بإضافة السنة والشيعة إليه. وهكذا صار النظام الطائفي قائماً منذ ذلك الحين على هذه الطوائف القيادية الستّ التي غدت عناصره الفاعلة. وقد ظل دورها في الحياة اللبنانية العامة دوراً مهيمناً يكاد يكون مقتصراً عليها فقط حتى يومنا هذا.

(١) إذ رفع بشكل خاص عدد ممثليهم في المجلس التمثيلي من اثنين إلى أربعة.

(٢) نشر نصّ التنظيم الأساسي للعام ١٨٦١ في **مجموعة** دو تستا، الجزء السادس، ص ٣٣٨ وما يليها، بينما يوجد نصّ تنظيم العام ١٨٦٤ في **مجموعة القوانين العثمانية** ليونغ، المرجع المذكور، الجزء الأول، ص ١٤٠ وما يليها. . . ومن الملاحظ أن التنظيمية، فضلاً عن البرتوكولين اللذين سبقاهما، قد كتبا بالفرنسية لغة ذلك العصر الدبلوماسية. فكلمتا **متصرفية** و **متصرف** لا وجود لهما في تلك النصوص. بل يطلق على المتصرف اسم الحاكم Gouverneur. أمّا تسميته بالمتصرّف فقد وردت في النصوص التركية والعربية، كما سمي فيها النظام الذي انبثق عن التنظيمات بنظام المتصرفية. ويأتي المتصرف، في التنظيم الإداري للإمبراطورية العثمانية، في المنزلة الثانية بعد الوالي الذي يتولى الحكم في ولاية.

البروتوكول والتنظيم الأساسي

استند وضع المتصرفية القانوني، في نهاية التحليل، على النصّين المكملين لبروتوكول عام ١٨٦٤ وتنظيمه الأساسي.

أ. يتأكّد الطابع الدولي لهذا الوضع التنظيمي من خلال:

«البروتوكول الذي تبنّاه الباب وممثلو الدول الكبرى الخمس، بعد الاتفاق الذي جرى بينهم عند دراستهم لمشروع التنظيم الذي وضعته اللجنة الدولية لإعادة تنظيم لبنان. وذلك إذ تحوّل مشروع التنظيم المذكور، المؤرخ بأول أيار ١٨٦١، بعد الاتفاق على التعديلات التي أدخلت عليه، إلى تنظيم نهائي، وصدر بصيغة فرمان عن جلالة السلطان، وأُبلغ رسمياً إلى ممثلي الدول الكبرى الخمس».

وكان من بين النتائج التي أسفرت عنها الأحداث إن غلّبت الكفة بصورة نهائية لصالح العنصر المسيحي، خلافاً للنظام السابق الذي كان قد حرص على إنشاء قائمقاميتين، درزية ومارونية، متكافئتين تماماً. فالواقع أن البروتوكول يعاود التأكيد على ما سبق وروده في المادة الأولى من التنظيم من أن حاكم جبل لبنان ينبغي أن يكون مسيحياً. كما يتجلّى هذا التأكيد عبر تصريح الصدر الأعظم علي باشا، وهو تصريح يشكّل جزءاً لا يتجزأ من البروتوكول، جاء على النحو الآتي:

«إن الحاكم المسيحي المكلف بإدارة لبنان يُختار من قبل الباب ويكون تابعاً له مباشرة. ويطلق عليه لقب مشير، ويقيم عادة في دير القمر التي يُعاد وضعها تحت سلطته المباشرة. وهو يُعيّن لمدة ثلاث سنوات، غير أن من الممكن إقالته. لكن هذه الإقالة لا تجوز إلاّ بعد محاسبة. وقبل ثلاثة أشهر من انتهاء تكليفه، يعمد الباب قبل إعطاء رأيه إلى الاتفاق بشأنه مع ممثلي الدول الكبرى».

وينيط هذا البروتوكول نفسه بالحاكم صلاحية تعيين جميع الموظفين بصورة

مستقلة عن الباب. كما إنه يعترف للإدارة التركية بحق إنشاء «مركز محصّن» لحماية طريق بيروت دمشق تحدّد موقعه في المكان الذي تشاء.

ب. لكن دستور لبنان الحقيقي الذي منحه وضع الولاية الممتازة ذات الحكم الذاتي داخل الامبراطورية العثمانية، هو التنظيم الأساسي. وهو يتألف من ثمانية عشر مادة تعيّن حدود المتصرّفية وتُنظّم شؤون إدارتها. فما هي السمات الرئيسية لهذا التنظيم؟

البلاد وحدودها

عاد لبنان بموجب الوضع الجديد إلى الحدود التي عيّنها له سستام القائمقاميتين عام ١٨٤٢. وكانت اللجنة الدولية في بيروت قد حبّذت توسيع الأراضي اللبنانية لتشمل المناطق المجاورة التي سبق للأمراء أن مارسوا سيطرتهم عليها أو كان لهم نفوذ فيها[1]. لكن هذا الاتجاه جوبه بمعارضة إنكلترا التي كانت تحرص على أن لا يفقد السلطان مزيداً من سيادته، فضلاً عن أنها كانت تنزعج بشكل خاص من الكسب المعنوي الذي قد تحققه فرنسا لدى المسيحيين من جرّاء ذلك. لذا تمّ الاتفاق أخيراً على الاحتفاظ بوضع الأراضي كما هي ـ بدون البقاع، رغم أن أراضيه كانت في جزء كبير منها ملكيات لبنانية، وبدون وادي التيم الذي يُعتبر مع حاصبيا وراشيا مهد الشهابيين، ناهيك بالمدن البحرية، بيروت وطرابلس وصيدا وصور. التي أعرب أهاليها، وهم مسلمون في معظمهم، عن ممانعتهم منذ ذلك الحين للانخراط في الحياة اللبنانية رغم انتظام العلاقات الاقتصادية التي كان يقيمونها مع أهل الجبل.

تمّ تنظيم لبنان من حيث تقسيمه إلى مناطق، ضمن هذه الحدود. فاشتملت

(١) بل أن هيئة أركان الجنرال بوفور كلفت نفسها عناء وضع خارطة لهذه الأراضي ذات الحدود الموسّعة بحيث أنها تتطابق إلى حد كبير مع الحدود التي عيّنها الجنرال غورو عام ١٩٢٠ لدولة لبنان الكبير. ولا نعرف أحداً يملك نسخة عن هذه الخارطة إلاّ السيد ريمون إده، الذي ورثها عن أبيه الرئيس إميل إده. والأرجح أن تكون صورتها الأصلية موجودة في محفوظات وزارة الدفاع الوطني في باريس.

حدوده وفقاً للمادة ٣ من التنظيم على ٧ «مديرات» «arrondissements» - حسب التسمية التي اعتمدت فيه، لكنها سميت بالعربية أقضية وبالتركية caza - وهي: أقضية الكورة، ولبنان الشمالي الذي يضمّ بشري وإهدن والزاوية والبترون، وزحلة وجوارها، والمتن مع «الساحل المسيحي»، فضلاً عن كل «الأراضي التي تقع جنوب طريق دمشق حتى جزين» أي لبنان الأوسط والجنوبي، إلى جانب الشوف النواة التاريخية للبنان السياسي. ويتولى إدارة كل من هذه المديرات قائمقام يعينه الحاكم أي المتصرّف.

ونصّت المادة ٤ من التنظيم على أن تقسم «المديرات إلى كانتونات أي **مديريات** تكاد حدودها تتطابق مع حدود **الأقاليم** القديمة». ويرأس الكانتون أو المديرية وكيل يسمّى **مدير** يعيّنه المتصرّف بناءً على اقتراح القائمقام. وينقسم الكانتون بدوره إلى قُرى يتولى أمورها كل منها شيخ «يختاره الأهالي ويعيّنه المتصرّف».

وغنيّ عن القول إن التعيينات في مختلف هذه المناصب كانت تتم، بل كان من الواجب أن تتمّ، على أساس التمثيل النسبي للطوائف، وهي القاعدة الذهبية التي قام عليها النظام الجديد.

وهكذا كان التنظيم الإداري يقع في جميع مستوياته تحت سلطة المتصرّف الذي يُعتبر المسؤول الوحيد عن وظافته وأدائه تجاه الباب. فكان لبنان على هذا النحو محاطاً، من جهة البحر، بولاية بيروت التي تضمّ مدن طرابلس وصيدا وصور. ومن جهة الشرق بأقضية البقاع وبعلبك وحاصبيا وراشيا التابعة جميعاً لولاية دمشق والتي ستصبح في ما بعد أجزاء من لبنان الكبير، لكنها ظلت في ذلك الحين تحت الإدارة المباشرة للامبراطورية العثمانية.

المتصرّف، صاحب السلطة التنفيذية

نصّت المادة الأولى من التنظيم على أن «يُحكم جبل لبنان من قبل حاكم مسيحي يعيّنه الباب العالي ويتبع مباشرة له». ويحدّد النصّ نفسه صفة المتصرف وصلاحياته تحديداً واضحاً:

LAU - Riyad Nassar Library

«يتقلّد هذا الموظف القابل للعزل كل صلاحيات السلطة التنفيذية. ويسهر على حفظ النظام والأمن العام في كل نواحي الجبل، ويجبي الضرائب، ويعيّن الوكلاء الإداريين بناءً على السلطة التي يمنحه إيّاها صاحب الجلالة السلطان. كما إنّه يعيّن القضاة، ويدعو المجلس الإداري المركزي للاجتماع ويرأس اجتماعاته، ويضطلع بتنفيذ كل الأحكام الشرعية التي تصدرها المحاكم، ما عدا القرارات المنصوص عليها في المادة ٨»[١].

يتبيّن بوضوح أن الحاكم أو المتصرّف، كما تسميّه النصوص التركية والعربية، موظف عثماني. لكن تعيينه كان رغم ذلك منوطاً بموافقة الدول الأوروبية الخمس الموقّعة، كما جاء في بيان علي باشا المدرج ضمن البروتوكول. وتشديداً على صفته كموظف عثماني يحدّد النصّ أيضاً، وهو يستعيد في ذلك الصيغة الواردة في البروتوكول، إنه «قابل للعزل»، مما يعني إمكانية إقالته، رغم أن هذه الإقالة لا يمكن أن تتمّ، حسب ما ينصّ البروتوكول، «إلاّ بعد محاسبته»، الأمر الذي لم يحصل إبداً على كل حال.

لكن هذا الموظف العثماني الكبير ينبغي أن يكون بالضرورة مسيحياً. وخلافاً للرأي الذي أبداه كثيرون، لا يمنع النصّ من أن يكون هذا الحاكم لبناني الأصل. لكن الواقع هو أن اختيار الباب قد وقع، بناءً على طلب الأهالي وخوفاً من عودة التنافس بين العائلات بعد أن أقضّ مضاجع الجبل طويلاً في النظام السابق، وبالاتفاق مع الدول الكبرى، على وجوه الامبراطورية ممن وصلوا إلى رتبة **مشير**[٢]، كما يحدّد البروتوكول، على أن يكونوا من التابعية الكاثوليكية، ومن الأفضل أن يكونوا من الطائفة الأرمنية الكاثوليكية أو من الطائفة اللاتينية، نظراً لأن هاتين الطائفتين لا ينتمي إليهما من الآهالي اللبنانيين إلاّ عدد بسيط

(١) هذه القرارات هي تلك التي تصدرها المحاكم الجزائية والمنصوص عليها في هذه المادة. وهي قرارات تُنفذ طبقاً لقوانين الإمبراطورية العثمانية ووفقاً لنفس الأصول الإجرائية.

(٢) وهي أعلى رتبة عسكرية في الجيش العثماني، تعادل رتبة الماريشال.

جداً. ويتمّ هذا التعيين، عادةً، في القسطنطينية حيث يصدر بشأنه بروتوكول موقّع من ممثل تركيا ومن سفراء الدول الكبرى الخمس.

يعتمد المتصرّف في ممارسة مختلف صلاحياته، كما وردت في المادة الأولى، على القوة المسلحة المؤلفة، حسب نصّ المادة ١٤، «من قوة أمنيّة مختلطة، تحشد بمعدّل سبعة رجال لكل ألف نسمة تقريباً»، مما يعني أن تشكيل هذه القوة يخضع هو الآخر لقاعدة التمثيل النسبي للمناطق، أي أنه يتقيّد من الناحية العملية، بالطوائف وأهميتها العددية، وإنما أُنشيء «الجندرمة اللبنانية» الذي لعب دوراً كبيراً في الحياة العامة بناءً على هذا النصّ. لكن المادة ١٤ تتدارك حالة الظروف الاستثنائية من نوع تلك التي حصلت في الماضي:

«أما في الحالات الاستثنائية وعند الضرورة، فإن للمتصرف أن يطلب من السلطات العسكرية في سوريا مساعدة الجيش النظامي بعد التشاور مع المجلس الإداري المركزي».

وواضح أن المقصود بهذه المادة هو التدخل المحتمل من جانب القوات التركية، الأمر الذي لم يتّسع له المجال أبداً.

المجلس الإداري

أنشأت المادة ٢ من التنظيم إلى جانب السلطة التنفيذية التي يتقلّدها المتصرّف «مجلساً إدارياً مركزياً» لا تقوم مهمّته على التشريع، نظراً لأن الحقوق السائدة كانت بالدرجة الأولى عثمانية المصدر، بل تقوم على مساعدة المتصرّف في مهامّه الإدارية.

غير أن المجلس المذكور ينبثق عن الشعب. فهو يتألف، حسب المادة الثانية نفسها، «من اثني عشر مندوباً عن المديرات» يتجدّد ثلثهم، حسب المادة ١٠، كل عامين، على أن لا يُعاد انتخاب الأعضاء الخارجين من المجلس. وتُعتمد قاعدة التمثيل النسبي الطائفي في تأليف المجلس بصورة أكثر تشدّداً مما هي عليه في تعيين المديرين الذي نصّت عليه المادة الرابعة. لذا كان توزيع

Riyad Nassar Library

المقاعد، بالنسبة للطوائف الست الرئيسية، يتمّ، بموجب المادة الثانية، على النحو الآتي:

- مندوبان مارونيان عن كل من قضائي البترون وكسروان،
- مندوب ماروني ومندوب درزي ومندوب سنّي عن قضاء جزين،
- مندوب ماروني ومندوب روم أرثوذكس ومندوب درزي ومندوب متوالي (شيعي) عن قضاء المتن،
- مندوب درزي عن قضاء الشوف،
- مندوب روم أرثوذكس عن قضاء الكورة،
- مندوب روم كاثوليك عن قضاء زحلة.

وهكذا يكون للموارنة أربعة مقاعد، وللدروز ثلاثة، وللروم الأرثوذكس مقعدان، وللروم الكاثلويك مقعد واحد، وواحد للسنة وواحد للشيعة، فيكون مجموع المقاعد اثنتا عشرة، من بينها سبعة للمسيحيين وخمسة للطوائف الإسلامية الثلاث، مما يبرز الطابع المسيحي، وبالأخصّ الماروني، الذي شاء التنظيم أن يسبغه على لبنان.

كما نصّت المادة ١٠ على طريقة انتخاب مندوبي المجلس. فلا يتمّ هذا الانتخاب بالاقتراع المباشر، بل على مرحلتين إذ يعمد أهالي كل قرية من قُرى القضاء إلى التصويت لاختيار واحد منهم مما يرفعه إلى مرتبة شيخ القرية[1]. ثم يعمد المشايخ المنتَخَبون إلى الاجتماع بدورهم في مركز القضاء، حيث ينتخبون مندوباً أو أكثر عن القضاء ليمثله في المجلس، ويتم ذلك، بالطبع، تحت إشراف القائمقام أو بإيحاء منه.

(١) فيصبح هذا اللقب والحالة هذه وراثياً وينتقل من ثمّ إلى سائر أبناء العائلة الواحدة. من هنا كان انتشار هذا اللقب حالياً في لبنان. غير أنه يظل غير ذاك اللقب الشرقي الذي كان يُنعم به الأمراء في ما مضى، وهو أيضاً لقب الشيخ.

وقد ارتفع عدد أعضاء المجلس من اثني عشر عضواً كما كان في الأساس إلى أربعة عشر عضواً بعد إدخال تعديل على التنظيم عام ١٩١٢. والواقع أن دير القمر التي كُرّست بالأصل مركزاً للمتصرفية حصلت بدعم من فرنسا على مقعد إضافي، مما دفع دروز الشوف إلى المطالبة بمعقد لهم هم الآخرون. وهكذا أُدخل تعديل آخر عام ١٩١٤ منحهم هذا المقعد بدعم من إنكلترا. وقد حصل هذا التعديل بمناسبة تعيين أوهانس باشا قيومدجيان متصرّفاً على جبل لبنان، بموجب بروتوكول يحمل - كالعادة - تواقيع الدول الكبرى الخمس، فضلاً عن توقيع تركيا. وهكذا صار الشوف ممثلاً بعضوين درزيين، بينما صار هناك ممثل ماروني عن دير القمر. وبهذه الطريقة حوفظ على غلبة المسيحيين داخل المجلس، إذ صار لهم ثمانية مقاعد من أصل المقاعد الأربعة عشر التي يتألف منها.

ورغم أن المجلس كان يشكّل. من حيث تكوينه، هيئة تمثيلية للأهالي اللبنانيين، موزعة على طوائفهم الستّ، فإن صلاحياته ظلت محصورة ضمن نطاق تحصيل الضرائب بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى دوره الإستشاري والاختياري البحث في مجال الشؤون الإدارية. والواقع أن المادة الثانية تنصّ بشكل واضح في فقرتها الأخيرة على ما يأتي:

«يكلّف المجلس الإداري بتوزيع الضرائب وبالإشراف على تدبُّر المداخيل وإبداء رأيه الإستشاري حول جميع المسائل التي يطرحها عليه المتصرّف».

ذلك أن النظام الضرائبي ظل متوقفاً على السلطان العثماني الذي يحتفظ لنفسه، بموجب المادة ١٥،

«بحق جباية الثلاثة آلاف وخمسمئة كيس التي تشكّل اليوم الضريبة المفروضة على الجبل، والتي قد ترتفع لتصل إلى سبعة آلاف كيس عندما تسمح الظروف، علماً أنه يجبي هذا المبلغ عن طريق متصرّف لبنان...».

غير أن النص يشير إلى أن من واجب المتصرّف أن يخصّص هذه الضرائب،

Riyad Nassar Library

«لنفقات إدارة الجبل قبل كل شيء ولنفقات المنفعة العامة. فلا يدخل إلى صناديق الدولة إلاّ المبلغ المتبقّي بعد هذه النفقات، هذا إذا تبقّى».

بالمقابل يتعهد الحاكم التركي، حسب المادة ١٥ نفسها، بتغطية عجز النفقات العامة،

«إذا تبيّن أن النفقات العامة اللازمة بالضبط لسيرورة الإدارة بشكل منتظم، قد تجاوزت محصول الضرائب...».

لكن هذا الحكم ظل حكماً نظرياً في الحقيقة، لأن لبنان استطاع في عهد المتصرفية أن يحافظ على توازن ميزانيته ولم يلجأ يوماً إلى طلب المساعدة من الخزينة السلطانية.

أناطت المادة الأولى من التنظيم رئاسة هذا المجلس مبدئياً بالمتصرّف. لكن جميع الذين تعاقبوا على هذا المنصب كانوا لا يعرفون العربية التي كانت قد غدت لغة لبنان الوطنية، أو كانوا يعرفونها بشكل سيّئ. هكذا عمد داود باشا أول المتصرفين، ومنذ أن تولى منصبه، إلى إنشاء منصب نائب رئيس للمجلس الإداري وعهد به إلى ماروني اختاره من بين أعضائه. فكانت هذه سابقة تكرّست قاعدة متّبعة ظلت سارية المفعول حتى آخر عهد المتصرفية. ثم عادت فانبعثت عام ١٩٤٣ مع الاستقلال بانتخاب ماروني لرئاسة الجمهورية هو الشيخ بشارة الخوري.

لقد كان المجلس عبارة عن جمعية إستشارية بحتة في المجال الإداري، لكنها كانت تتداول وتتدارس كل ما يتعلق بتوزيع الضرائب وبالإشراف على مداخيل المتصرفية ونفقاتها. وإذا كان المجلس لم يتمكن من التحول إلى سلطة تشريعية، فقد كان على الأقلّ نواة تمثيل سياسي. والواقع أنه توصّل بحكم قوة الأمور إلى أن يكون عبر تاريخه الطويل ناطقاً بلسان الرأي العام ومعبّراً عنه.

خضع التنظيم القضائي بدوره، شأنه شأن الإدارة والمجلس الإداري، لوطأة طائفية شديدة كانت نتيجة للصراعات المذهبية التي طغت في الماضي على كل اتّجاه حيادي أو نزيه في مجال القضاء. لذا سعى التنظيم إلى مكافحة المفاعيل السيئة التي نجمت عن تلك الحالة الذهنية، بأن فرض في مادته السادسة قواعد مركبة مبنيّة على النِّسب الطائفية.

أنشئت ثلاث محاكم ابتدائية تتألف كلّ منها من قاض وقاضٍ احتياطي يعيّنهما المتصرّف، ومن ستّة «مدافعين من قبل المحكمة» بمعدّل واحد عن كل من الطوائف الستّ، على أن تختار كل طائفة ممثلها الخاص. كما أنشيء «مجلس قضائي أعلى» ليقوم بمهمّة المحكمة الاستئنافية. وهو يتألّف من ستة قضاة، بمعدّل قاض عن كل طائفة يعيّنه المتصرّف، ويُضاف إلى هؤلاء القضاة الستة ستّة «مدافعين من قبل المحكمة» يُختار كل منهم من قبل طائفته. ويُضاف أيضاً إلى هؤلاء قاض ومدافع ينتميان إلى الطائفة البروتستانتية أو إلى الطائفة الإسرائيلية «كلما كان لأحد أبناء هاتين الطائفتين مصالح معيّنة متعلّقة بالدعوى». ويعود للمتصرف أيضاً حقّ تعيين رئيس المجلس القضائي الأعلى، كما يحقّ له، عند الحاجة، إنشاء هيئات قضائية وإضافية.

لكن التنظيم القضائي الذي طُبّق في الواقع كان مغايراً لذاك الذي نصت غليه أحكام التنظيم. فقد عمد داود باشا منذ بداية عهده إلى تبنّي السستام الذي كان مرعيّاً آنذاك في سائر أنحاء الامبراطورية العثمانية. فأنشأ، بغفلة عن الدول الكبرى[1]، محكمة ابتدائية في كل من الأقضية السبع تتألف من رئيس وقاضيين، على أن ينتمي الرئيس إلى الطائفة الغالبة عددياً وأن ينتمي مساعداه القاضيان إلى الطائفتين اللتين تليانها من حيث العدد. وكانت صلاحيات هذه المحاكم تناول القضايا المدنية والجزائية دون تمييز بينها. كما كانت هناك

(١) التي لم تحتجّ مطلقاً (ج. يونغ، مجموعة القوانين العثمانية، المرجع المذكور، الجزء الأول، ص ١٤٤، هامش ١٥).

محكمتان استئنافيّتان تُتوّجان هذا التنظيم ومقرّهما في بعبدا: واحدة يرئسها قاض درزي وصلاحيتها البتّ في الجنايات، وأخرى يرئسها ماروني وصلاحيتها البت في الخلافات المدنية. وظلّ هذا العرف متّبعاً طوال عهد المتصرفية.

إلى هذا السستام القضائي المزدوج، عهدت المادة ٧ من التنظيم لمشايخ القُرى بدور قضاة الصلح بالنسبة لما يتعلق بالدعاوي البسيطة في الشؤون المدنية والمخالفات.

وتلافياً للنزاعات الطائفية التي قد تنشأ عندما يكون الخلاف بين طرفين أو عدة أطراف تنتمي إلى طوائف مختلفة. نصّت المادة ٧ نفسها على وجوب تحويل هذه «الدعاوي المختلطة»، كما سمّتها، على المحاكم الابتدائية مهما كان موضوع الدعوى أو قيمتها، نظراً لأن تلك المحاكم توفّر، من حيث تركيبها الطائفي المتعدّد. الضمانات اللازمة للمتقاضين ـ اللّهُمَّ إلاّ إذا اتفقوا على أن يقضي بينهم شيخ القرية. وكان هذا التنظيم القضائي يتعلق بكل الدعاوى ذات الطابع المدني إذ الجزائي التي قد تحصل بين أهالي الجبل أنفسهم.

لكن الأمر كان مختلفاً بالنسبة للمسائل التجارية، حتى ولو كانت محصورة بين لبنانيين، وبالنسبة للدعاوي المدنية التي يكون فيها أحد الطرفين المتخاصمين من جنسية أجنبية أو من فئة «المحاسيب الأجانب»[1]. ففي هاتين الحالتين كانت صلاحية البتّ تؤول إلى المحكمة التجارية في بيروت، إلاّ إذا ارتضى طرفا النزاع طرح خلافهما على التحكيم. وقد نشأت هذه القاعدة من نظام الامتيازات الأجنبية الذي كان معمولاً به في ذلك الوقت في الامبراطورية العثمانية.

وتنبّه التنظيم أيضاً إلى تحديد قواعد الأصول الإجرائية، فضلاً عن طرائق التنفيذ الواجب اعتمادها أمام مختلف هذه الهيئات القضائية. وهو يحتوي بشكل خاص على مادة، هي المادة ١٢، ذات طبيعة تشريعيّة تنصّ على أن تُسجّل في

(١) من المعروف أن هذه الفئة الوسيطة بين الجنسية المحلية والجنسية الأجنبية كانت ثمرة ـ مرّة ـ من ثمار نظام الامتيازات. فقد توصلت الدول الأوروبية الكبرى، عن طريقها، إلى زيادة عدد أفراد جماعاتها المحلية زيادة كبيرة، كما توصّلت بالتالي إلى استثنائها من القضاء العثماني.

سجل عقاري يعتمده كل قلم من أقلام الحاكم الابتدائية «عقود نقل الملكيات العقارية، ولا يُعترف بهذه العقود إلاّ إذا خضعت لإجراء التسجيل».

وكانت الهيئات القضائية في جبل لبنان تبتّ في مختلف الدعاوى مهما كانت طبيعتها، لكنها كانت تطبق الحقوق العثمانية المرعيّة الإجراء في جميع ولايات الامبراطورية الأخرى سواء كانت قوانين المجلّة أو قوانين الأصول المدنية أو القانون الجزائي أو قانون الأصول الجزائية أو قوانين خاصة متعلّقة بمسائل غير خاضعة للقوانين العامة، إلخ.. أي، بشكل عام، كل ذلك الفيض من التشريعات التي صدرت في تركيا خلال فترة التنظيمات، وخاصة منذ ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، باستثناء قضايا الأحوال الشخصية التي لم تكن ـ تماماً كما هي اليوم ـ إلاّ من شأن الطوائف التي ينتمي إليها المتقاضون.

إلغاء الإقطاعية

أما التدبير الأبرز بلا منازع الذي طبقهُ التنظيم فلا شك أنه كان إلغاء الإقطاعية. فقد تمّ الاتفاق بشأنها دون عناء يذكر بين الدول الكبرى الخمس التي أجمعت على أن أحداث ١٨٦٠، شأنها شأن أحداث ١٨٤٥ و١٨٤١، إنما تعود في أصولها العميقة إلى تفاوت الأحوال، وبالتالي إلى النزاعات المجتمعية التي تحكمها المصالح والتي ما انفك النظام الإقطاعي عن رعايتها وتغذيتها.

فقد قضت المادة ٥ بإدانة الإقطاع بأسلوب مقتضب وحاسم مستوحى من أصفى تقاليد الثورة الفرنسية، إذ نصّت على:

«مساواة الجميع أمام القانون، وإلغاء جميع الامتيازات الإقطاعية وخاصة منها تلك التي يتمتّع بها المقاطعجية».

كان ذلك انتصاراً للفلاحين المسيحيين الذين كانوا قد ثاروا عام ١٨٥٨ على آل الخازن وحبيش رغم أنهم من أبناء دينهم. لقد حققت حركتهم غايتها لا في البلاد المارونية وحسب بل في لبنان الأوسط والجنوبي أيضاً حيث انصبغت الاصطدامات العنيفة بالصبغة الدينية. بالطبع، لم يتمّ زوال النظام القديم في هذه المناطق دفعة واحدة تحت وقع المادة ٥ من التنظيم. بل استمر مدة طويلة في

النواحي الدرزية وفي الأذهان والعادات حيث كان التنظيم المجتمعي مرتبطاً أيّما ارتباط بتراتبيّة موروثة كانت الإقطاعية تشكل لزمن طويل هيكليّتها الداخلية. وعبر الانقسام الحزبي الثنائي بين الجنبلاطية واليزبكية الذي ظل ينشّط الحياة الداخلية في الطائفة الدرزية زماناً طويلاً ـ وما زال ينشّطها حتى اليوم ـ كانت رواسب الماضي الإقطاعي تنتعش في الأفئدة من جديد. لكن ذلك لا ينفي أن لبنان وجد نفسه بين ليلة وضحاها، بعد أن تحرّر من سلطة مقاطعجيّيه التقليدية، على صعيد التكوين السياسي على الأقلّ، مستغرقاً كليّاً في النظام الطائفي وحده بعد أن كانت الإقطاعية تشكل في زمن الأمراء دعامته اللازمة والضرورية. فلم يبقَ في الميدان من حقلَيْ القوة اللذين كانا قد أتاحا، بتداخلهما، في ما مضى، إنشاء حالة متوازنة، إلاّ النظام الطائفي. من هنا كان الميل منذ ذلك الحين نحو تضخيم أمره، مما أدى إلى انعكاس الميل التضخيمي المذكور على اجتماعيات [سوسيولوجيا] لبنان المعاصر من حيث خصوصية طابعها المتعدّد الطوائف.

الحياة العامة في عهد المتصرفية

هكذا عاش جبل لبنان حياته الخاصة ضمن إطار هذا التنظيم الأساسي الضيّق وتحت الإدارة الأبوية لمتصرفية الثمانية[1]. فخلت تلك الحياة من

(1) وصل عدد المتصرّفين بين ١٨٦١ و١٩١٥ إلى ثمانية هم:
١ ـ داود باشا (١٨٦١ ـ ١٨٦٨) الإسطنبولي، من الطائفة الأرمنية الكاثوليكية.
٢ ـ نصري فرنكو باشا (١٨٦٨ ـ ١٨٧٢) من عائلة كوسا الحلبية والطائفة اللاتينية.
٣ ـ رستم باشا (١٨٧٢ ـ ١٨٨٢) الإيطالي الأصل، حائز على الجنسية العثمانية، وهو من الطائفة اللاتينية.
٤ ـ واصا باشا (١٨٨٢ ـ ١٨٩٢) الألباني الأصل، من الطائفة اللاتينية.
٥ ـ نعوم باشا توتونجي (١٨٩٢ ـ ١٩٠٢) الحلبي، من الطائفة اللاتينية.
٦ ـ مظفّر باشا (١٩٠٢ ـ ١٩٠٧) مهجّر بولوني حائز على الجنسية العثمانية، من الطائفة اللاتينية.
٧ ـ يوسف فرنكو باشا (١٩٠٧ ـ ١٩١٢) ابن فرنكو باشا الحلبي، مولود في اسطنبول، من الطائفة اللاتينية.
٨ ـ أوهانس باشا قيومدجيان (١٩١٢ ـ ١٩١٦) الإسطنبولي، من الطائفة الأرمنية الكاثوليكية.

المتاعب بالقياس على المآسي التي عرفتها الفترة السابقة. فقد كان الوضع الجديد دولياً من حيث مرجعيّته، وطائفياً من حيث بنيته، وتعاقبت مراحله في جو من الطمأنينة والحرية ما زال رواة اليوم يتحدثون عنها بشيء من الحنين. والواقع أنه لم يشهد سوى بعض الحوادث المتفرقة التي طغت على السطح كـ «ثورة» يوسف كرم على داود باشا عام ١٨٦٦، التي سارع القناصل إلى إعادة صاحبها إلى جادة الصواب وأطلقوا يد الباب بنفيه. أما سائر الوقت فقد تابعت فيه الحياة الداخلية مجراها بلا حوادث تذكر ضمن وئام الطوائف، رغم الصراعات الحزبية التي كانت تستبدّ بها بين الحين والآخر كما كان يحصل في الماضي، وتحت رقابة الدول الكبرى المتيقظة التي كانت تحرص بدورها على حفظ التوازن بين الضغوطات التي تمارسها على كل طائفة من الطوائف.

لكن هذه السيرورة الهادئة للأمور كان لها قفاها. فقد كان من شأنها أن تحصر الحاية اللبنانية الفعلية ضمن حدودها الجغرافية، وتدفعها إلى الانطواء على نفسها، وتعزلها عن التيارات الكبرى التي كانت تعتمل داخل الامبراطورية العثمانية، وخاصة داخل العالم العربي الذي كانت يقظته تتبلور يوماً بعد يوم. فالحركة التشريعية النشطة التي رافقت التنظيمات، ودستور ١٨٧٦، وولادة الطباعة العربية في بيروت والقاهرة، وثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨، وكل هذه الأحداث التي عصفت بالشرق في ذلك الحين، لم يكن لها في جبل لبنان إلاّ أصداء باهتة. بل إن المجلس الإداري، حرصاً منه على عدم تعريض الحكم الذاتي في الجبل لأي تأثير سلبي، لم يبدِ أي اهتمام سواء بالانتخابات التي جرت عامي ١٨٧٦ و١٩٠٨ لاختيار أعضاء مجلس النواب، أو بتعيين الشيوخ المنتدبين لاسطنبول.

ومع ذلك كانت مساهمة الكتاب والشعراء اللبنانيين في انبثاق القومية العربية التي أخذت تتجلى في أمكنة أخرى مساهمة كبيرة. لكنهم اضطروا في هذا الصدد إلى الاضطلاع بمساهمتهم من مصر والأمريكتين، علماً أن فكرة الأمة العربية التي يشكّل المسيحيون جزءاً لا يتجزأ منها إنما وُلدت في بيروت أولاً، ثم في القاهرة وحلب ودمشق.

والواقع أن الأمر الأساسي الذي طبع الحياة في لبنان أثناء تلك الحقبة كانت الحاجة التي شعر بها أهالي الجبل لمغادرة وطنهم باتجاه الآفاق الواسعة. إذ كان وطنهم الضيّق قد غدا مقصّراً عن توفير الموارد الاقتصادية اللازمة لتطوير نشاطهم الصاعد. وهكذا شهد عهد المتصرفية بداية حركة الهجرة اللبنانية الواسعة التي حملت اللبنانيين إلى مختلف أنحاء العالم وجزّأت لبنان الفعلي إلى قطاعين كبيرين متفاوتي الكبر: **لبنان المقيم ولبنان المغترب**، حسب التعبير المتداول اليوم، مما جعل الشعب الواحد ينقسم إلى قسمين طالما سعيا، عبثاً، إلى الالتئام.

الاحتلال التركي خلال الحرب العالمية (١٩١٤ ـ ١٩١٨)

كان من المتوقع عندما انضمت تركيا في ٣١ تشرين الأول ١٩١٤ إلى ألمانيا والنمسا ـ المجر ودخلت الحرب ضد دول الحلف. أن تعمد إلى التخلّص من العبء الذي كان يمثّله الحكم الذاتي لجبل لبنان. إذ كانت الامتيازات التي يتمتع بها تبدو نافرة وشاذة بالقياس على السياسة المركزية التي كانت تتبّعها في سائر أراضيها الأخرى. ألم تكن الشؤون اللبنانية مناسبة تستغلّها أوروبا في معظم الأحيان لتمارس تدخلاتها، كما يستغلها القناصل لتشديد ضغوطاتهم؟ لذا لم يكن يسع ثالوث الديموقراطية اليعقوبية المؤلف من طلعة باشا وأنور باشا وجمال باشا، وهو الذي سيطر في ذلك الحين على الامبراطورية، إلاّ أن يشعر بسوأة الإهانات التي ألحقها التاريخ القريب بالمسألة الشرقية.

لكن الخطة التركية التي كانت ترمي إلى تحويل لبنان إلى ولاية عادية لم تظهر دفعة واحدة. بل تمّ تنفيذها على مراحل. أما الرجل الذي كلف بهذه المهمّة، فكان جمال باشا قائد الجيش الرابع الذي كان مركز قيادته في دمشق. لقد منح جمال باشا صلاحيات مطلقة، وأطلقت يده في حكم سوريا ولبنان وفلسطين بما يتناسب مع ما تمليه ضرورات الحرب، وخاصة بالنسبة لعبور قناة السويس واستعادة مصر من الإنكليز.

كانت الخطوة الأولى وصول قوة عسكرية كبيرة إلى زحلة، في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤، حيث استقبلت استقبالاً رسمياً من قبل السلطات اللبنانية، الأمر الذي يشكّل خرقاً للمادة ١٤ من التنظيم الأساسي التي تنصّ ضمنياً على منع الجيوش العثمانية من الدخول إلى الأراضي اللبنانية، لكن الأتراك توغلوا في الجبل، وبعد أن تعرّضوا لعاصفة ثلجية قوية وصلوا إلى ظهور الشوير واحتلوها بوصفها موقعاً استراتيجياً.

بعد ذلك بقليل تحولت عاليه، مركز الاصطياف المعروف، مقرّاً للقيادة التركية في لبنان وولاية بيروت، وأنشئت فيها محكمة عرفية ما لبث أن اشتهرت من جرّاء أحكام الإعدام التي أصدرتها بحقّ عدد من السياسيين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين الذين أدينوا بالتعامل ـ قبل الحرب ـ مع فرنسا وإنكلترا. فكان هؤلاء شهداء القضية الوطنية[1].

في ٢٣ آذار ١٩١٥، صدرت عن جمال باشا أوامر بحلّ المجلس الإداري ـ بعد أن كانت أعماله قد شُلّت منذ بداية الحرب ـ وأُتّهم أعضاؤه بأنهم كانوا يقيمون في ما مضى علاقات دائمة مع قناصل الدول العدوّة. ثم عمد الوالي التركي المطلق الصلاحيات، خلافاً للتوقع العام، إلى استبدال المجلس المذكور بمجلس آخر عيّن أعضاءه بنفسه، مما يشكّل خرقاً آخر لأحكام التنظيم الأساسي الذي نصّت مادته الثانية على مبدأ انتداب الأعضاء من قبل المديرات أو الأقضية المحلية، غير أنه حرص على مراعاة تأليف المجلس بناءً على قاعدة التمثيل النسبي كما في السابق، وذلك بأن وزّع أعضاءه الأربعة عشر على الطوائف الست الرئيسية.

رغم ذلك، راحت الإدارة التركية تشدّد قبضتها أكثر فأكثر. فلم يكن عام ١٩١٥ عام الرعب الذي انقض على لبنان وحسب، بل كان أيضاً العام الذي بدأت فيه مسيرة، الشهادة الأرمنية الطويلة. لقد كان آخر متصرّفي جبل لبنان،

(١) سنأتي على ذكرهم بشيء من التفصيل في الفصل الأول من القسم التالي.

أوهانس كيومدجيان، أرمنياً كاثوليكياً. وكان يشعر بأهوال هذه المسيرة ويخشى مخاطرها. لقد قدّم استقالته، في ٥ حزيران ١٩١٥، فسارع جمال باشا إلى قبولها. وكان ذهابه نهاية الحكم الذاتي اللبناني. إذ عُين حاكم تركي مسلم، ثم خلفه آخرون كانوا كلهم أتراك مسلمون، إلى أن حانت ساعة النهاية عام ١٩١٨[1].

غير أن من الملاحظ أن وضع جبل لبنان تحت الإدارة التركية المباشرة لم يسفر أبداً عن إلحاقه بولاية بيروت القريبة منه. فقد حرص جمال باشا على المحافظة على هويته الخاصة. لكنه جعل له ثلاثة مبعوثين يمثّلونه في أسطنبول تأكيداً على تبعيّته الكاملة للدولة التركية.

وقد تعرّض الجبل في تلك الفترة لمحنة أخرى أشدّ هولاً من الأولى. إذ فتكت به المجاعة فقضت على ثلث سكانه. وأخيراً، تخلّى عنه الأتراك. وفي أواخر أيلول ١٩١٨، وهو في تلك الحالة المستنزفة، أمام تقدّم الجيوش الحليفة. فكان للاحتلال الإنكليزي ـ الفرنسي أن يبدأ فصلاً جديداً من فصول تاريخه الطويل.

خاتمة

هكذا تبلور الكيان اللبناني في عبر أربعة قرون، لا عبر «ستة آلاف عام من التاريخ». فقبل هذه القرون الأربعة لم يكن لبنان إلاّ كناية عن تعبير جغرافي يستعمل للدولة على الحلقة الأبرز من سلسلة الجبال التي تخترق سوريا السامية من الشمال إلى الجنوب[2]. فالحقبة الزمنية التي تعاقب عليها حكم الأمراء، ثم حكم القائمقاميتين، ثم عهد المتصرفية، هي التي أدّت إلى تكوّن لبنان بالفعل،

(١) هؤلاء الحكام هم: علي منيف (١٩١٥ ـ ١٩١٦)، إسماعيل حقي بيك (١٩١٦ ـ ١٩١٨)، ممتاز بيك (١٩١٨). وفي عهد إسماعيل حقي بيك نشر الكتاب الجماعي القيّم حول لبنان الذي ذكرناه في لائحة المراجع.

(٢) وقد ظل يتمثل على هذه الصورة حتى ما بعد الحرب العالمية الأولى. يكفي للتأكد من ذلك أن يتصفح المرء دوائر المعارف والقواميس المعتمدة في ذلك العصر.

وهي التي لفتت أنظار أوروبا إلى وجوده القلق والمضطرب في ظل الإسلام، وهي التي أكسبت سكانه المتعدّدي الأجناس والأديان سماتهم المميّزة، والمشتركة رغم تميزها، ضمن إطار بنية إقطاعية ما لبثت أن أصبحت طائفية وحسب، وأدّت في نهاية المطاف إلى تأمين ديمومة وحداتها المكوّنة لها. فالصراعات القبلية والمذهبية. والثورات على المتسلطين من خارج، من مماليك وأتراك، لم تحل دون بلورة مصيره كبؤرة أو بوتقة كان يلجأ إليها الباحثون عن موئل أمين، سواء كانوا شيعاً أو جماعات.

غير أنه كان من اللازم أن تحصل ظروف الحرب العالمية، وأن ينتصر الحلفاء الغربيون، وأن يأتي الانتداب الفرنسي، حتى يقيّض لفترة الحمل الطويلة هذه أن تصل إلى منتهاها، فتلد، عام ١٩٢٠، دولة لبنان الكبير.

المراجع

١. المؤلفات العامة التي تتناول جغرافية لبنان وتاريخه ليست غزيرة أبداً:

حول جغرافيته. انظر الجزء الثامن، المذكور أعلاه، من **الجغرافيا الجامعة**، ب. ڤيدال دولا بلانس ول. غالوا، وهو بعنوان: **آسيا الغربية** بقلم ر. بلانشار، **آسيا العليا** بقلم ف. غرونار، ص. ١٩٨ وما يليها. پيير بيرو وجان دريش: **المتوسط والشرق الأوسط**، جزآن، كرّس الثاني منهما **للمتوسط الشرقي والشرق الأوسط**، باريس، ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦. رتشارد تومين: **الجغرافيا البشرية لسوريا الوسطى**، تور، ١٩٣٦. ل. دوبرتيه وج. ڤولرس: **مصنّف في الجغرافيا. سوريا، لبنان والشرق الأوسط**، القسم الأول، **شبه الجزيرة العربية**، بيروت، ١٩٤٠: ويرى هذان المؤلفان «إن سوريا ولبنان ليسا إلاّ قسماً من شبه الجزيرة العربية...» (ص ٣). موريس دونان: **من أمانوس إلى سينا**، بيروت، ١٩٥٣.

- Géographie Universelle , t. VIII.
- Pierre Birot et Jean Dresch, La Méditerranée et le Moyen orient, Paris, 1953-1956.
- Richard Thoumin, Géographie humaine de la Syrie Centrale, Tours, 1936.
- L. Dubertret et J. Weulersse, Manuel de Géographie, Syrie, Liban et Proche Orient, Beyrouth, 1940.
- Maurice Dunan, De L'Amanus au Sinaï, Beyrouth, 1953.

كتاب أساسي: إتيان دو ڤوما، **لبنان (الجبل اللبناني، البقاع، السلسلة الشرقية، حرمون، الجليل الأعلى اللبناني). دراسة في الجغرافيا الطبيعية**، ٣

أجزاء، باريس، ١٩٥٤. الجزء الأول نصّ الثاني لوحات، الثالث مجموعة من الصور الفوتوغرافية.

- Etienne de Vaumas, Le Liban (Montagne Libanaise, Békaa, Anti-Liban, Hermon, Haute-Galilée Libanaise). Etude de Géographie physique, Paris, 1054.

أما حول تاريخ لبنان فنرى أن كتاب ف. حتّي المذكور في الفصل يأتي على رأس المراجع: **لبنان في التاريخ**، الطبعة الثالثة، نيويورك، ١٩٦٧. [الترجمة العربية: لبنان في التاريخ، ترجمة د. أنيس فريحة، مراجعة د. نقولا زيادة، بيروت ـ نيويورك، ١٩٥٩]. يتكمّل هذا الكتاب بكتابَيْ المؤلف الآخرين اللذين أصبحا كلاسيكيين: **تاريخ العرب وتاريخ سوريا**، عدة طبعات.

- P.k. Hitti, Lebanon in History, New York, 1967.
- P.K. Hitti, History of the Arabs.
- P.K. Hitti, History of Syria.

بالفرنسية: جاك نانتته، **تاريخ لبنان**، باريس، ١٩٦٣. نجيب دحداح، **تطور لبنان السياسي**، بيروت، ١٩٦٤. عادل إسماعيل، **لبنان. تاريخ شعب**، بيروت ١٩٦٥. جان بيار ألم، **لبنان**، مجموعة كوسيج، باريس ١٩٦٣.

- Jacques Nantet, Histoire du Liban, Paris, 1963.
- Najib Dahdah, Evolution politique du Liban, Beyruth, 1964.
- Adel Ismail, Le Liban, Histoire d'un peuple, Beyrouth, 1965.
- Jean-Pierre Alem, Le Liban. Coll Que Sais-Je? Paris, 1963.

نشير إشارة على حدة إلى دراسة اجتماعية هي الأولى من نوعها: جان سالم، **الشعب اللبناني. محاولة إناسية**، بيروت. ١٩٦٨.

- Jean Salem, Le Peuple Libanais, Essai d'anthropologie, Beyrouth, 1978.

بالعربية: أدمون بليبل، **تاريخ لبنان**، جزآن، جونيه، ١٩٤٦. د. يوسف

مزهر، **تاريخ لبنان**، جزآن، بيروت، بدون تاريخ. جواد بولس، **تاريخ لبنان**، بيروت، ١٩٧٢. يوسف السودا، **تاريخ لبنان الحضاري**، بيروت، ١٩٧٢.

كتاب التاريخ الضخم الذي وضعه بالعربية المونسينور دبس عندما كان مطران بيروت، يشتمل على سوريا في الوقت نفسه: **كتاب تاريخ سوريا**، ٨ أجزاء، بيروت، ١٨٩٢ ـ ١٩٠٥. طبع في بيروت طبعة جديدة.

كتاب بطرس ديب الذي أتينا على ذكره في الفصل السابق، جزآن، **تاريخ الكنيسة المارونية والكنيسة المارونية**، بيروت، ١٩٦٢، يتعلق بتاريخ لبنان العام باعتبار أنه يشتمل على ماضي الموارنة. يحتوي الجزآن على لائحة مراجع غنية. وقد صدر جزء ثالث بعد وفاة المؤلف: **الكنيسة المارونية، من القرن السادس عشر حتى أيامنا**، بيروت، ١٩٧٣.

- Pierre Dib, Histoire de l'Eglise maronite. L'Eglise maronite, Beyrouth, 1962.
- Pierre Dib, L'Eglise Maronite, du XVI^{e} Siécle à nos jours, Beyrouth, 1973.

ويستمدّ تاريخ لبنان مصادره، جزئياً بالطبع، من كتابات الموارنة أنفسهم. انظر بهذا الصدد دراسة نقدية، هي أطروحة دكتورا في لندن، لأحد المؤرخين اللبنانيين المشهود لهم اليوم: كمال س. صليبي **المؤرخون الموارنة ـ للبنان القرون الوسطى**، مع مقدمة لبرنار لويس، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، ١٩٥٩.

- Kamal S. Salibi, Maronite Historians of Medieval Lebanon, Beyrouth, 1959.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى إداة العمل التي لا غنى عنها بالنسبة لكل ما يتعلق بتاريخ لبنان العام من مختلف وجوهه والتي هي: **لبنان. دراسات تاريخية واقتصادية ومجتمعية** (بالعربية) نشرت بعناية إسماعيل حقي بيك... طبعة جديدة لفؤاد أ. البستاني، جزآن، بيروت، ١٩٦٩-١٩٧٠، منشورات الجامعة اللبنانية.

مرجع آخر للمعلومات المفيدة: أعمال **مؤتمر سوريا الفرنسي، ٣ و٤ و٥ كانون الثاني ١٩١٩**، نشرته غرفة التجارة في مرسيليا، ٣ أجزاء، مرسيليا، ١٩٢٠، الجزء الثاني يتعلق بقسم الآثار والتاريخ والجغرافيا والأثنوغرافيا. ويحتوي الكتاب على دراسات قيّمة جداً حول **حدود سوريا الطبيعية** لهويار، وحول **وحدة سوريا الجغرافية** لعمانوئيل دو مارتون، وحول **جيولوجيا لبنان** للأب زوموفين.

- Congrès francais de la Syrie, 3, 4 et 5 Janvier 1919, Marseille, 1920.
- Cl. Huart,Les frontièes naturelle, de la Syrie.
- Emmanuel de Martonne, L'Unité géographique de la Syrie.
- R.P. Zumoffen, La Géologie du Liban.

كما ينبغي، بالنسبة لكل ما يتعلق بلبنان، مراجعة دائرة المعارف التي هي قيد الطبع بإشراف د. فؤاد أ. البستاني، بالعربية، بعنوان: **دائرة المعارف**. فهي تحتوي على مقالات عديدة حول لبنان.

كتاب الأب. هـ. لامنس يظل في أساس كل دراسة تاريخية حول لبنان من حيث علاقاته بمحيطه السياسي على وجه الخصوص: **سوريا، موجز تاريخي**، جزآن، بيروت، ١٩٢١.

- P.H. Lammens, S.J., La Syrie, Précis Historique, 2 vol., Beyrouth, 1921.

يُضاف إلى ذلك تاريخ عام حول سوريا: ر. تومين، **تاريخ سوريا**، ليل وباريس، ١٩٢٩.

- R. Thoumin, Histoire de Syrie, Lille et Paris, 1929.

٢. بالنسبة للعصور القديمة:

يتعلق الأمران اللذان يهمّان لبنان أكثر من سائر الأمور بالموجات السامية التي انتشرت في سوريا، وبالفينيقيين الذين شهروا سواحلها.

حول الأمر الأول. هناك عرض ممتاز في كتاب هنري فليش، **مدخل**

لدراسة اللغات السامية. عناصر مرجعية. باريس، ١٩٤٧، ص ٢٢ وما يليها.

- Henri Fleisch, Introduction à L'étude des Langues Sémitiques. Eléments de bibliographie, Paris, 1947.

وهناك دراسة أخرى حول أصول الساميين، نجدها في الكتاب القيّم الذي ألفه د.ج. كونتنو، **مصنف في الأثريات الشرقية**، ٥ أجزاء، باريس ١٩٢٧ - ١٩٣١، الجزء الأول، ص ١٢٢ وما يليها. يميّز ألكسندر موريه بين «خمس موجات من التوسع السامي»: الأكاديون في الألف الرابع، الكنعانيون حوال العام ٢٩٠٠، الآراميون والعبرانيون في حدود العام ١٥٠٠، النبطيون حوالي العام ٥٠٠، ثم موجة الغزوات العربية في القرن السابع من عصرنا حاملة لواء الإسلام (تاريخ الشرق، جزآن، القسم الأول من **التاريخ القديم**. **التاريخ العام** لغوستاف غلوتز، الجزء الأول، باريس، ١٩٤١، ص ٢٧٢ وما يليها). ـ وقد حاولنا من جهتنا أن نبرز المقومات السامية **للهلال الخصيب** في **مقدمة** كتابنا **الفتح العربي في عهد الخلفاء الراشدين**، بيروت، ١٩٨٥.

- Dr. G. Contenau, Manuel d'Archéologie orientale, 5 vol., Paris, 1927 - 1931.
- Alexandre Moret, Histoire de l'Orient, 2 vol. Première partie de l'histoire ancienne. Histoire générale, de Gustave Glotz, t. 1, Paris, 1941.
- E. Rabbat, La Conquête Arabe sous les quatre Premiers Califes, Beyrouth, 1985, Introduction.

حول الساميين بوجه عام: ج. ليڤي ديلاڤيدا، **الساميون ودورهم في التاريخ الديني**، بارسي، ١٩٣٨، س. موسكاتي، **تاريخ الشعوب السّامية وحضارتها**، باريس، ١٩٥٥: الفصل الثالث بكامله مخصّص لدراسة الأصول السامية، ويتبنّى المؤلف الأطروحة العربية التي تقول: «وبمعزل عن أي تبسيط مبدئي، فإن من حق المرء أن يقول إذن أن شبه الجزيرة العربية كانت المنطقة التي انطلق الساميون منها» (ص. ٣٣).

- G. Levi Della Vida, Les Sémites et leur rôle dans l'histoire religieuse, Paris, 1938.
- S. Moscati, Histoire et Civilisation des peuples Sémitique, Paris, 1955.

حول الكنعانيين: أولبرايت، **دور الكنعانيين في تاريخ الثقافة**، ميناشا (الولايات المتحدة الأمريكية) ١٩٤٢.

- W.F. Albright, The Role of the Canaanites, in the History of Culture, Menasha (U.S.A.), 1942.

حول الآراميين: أ. دوبون ـ سومير ـ **الآراميون** (الشرق بالصور). نشر بعناية شارل ڤيرولو، باريس، ١٩٤٩.

- A. Dupont - Sommer, Les Areméens (L'Orient Illudtré), publié sous la direction de Cherles Virolleand, Paris, 1949.

أما الفينيقيون فإن تاريخهم وثقافتهم ما زالا موضع دراسات هامة. نذكر منها، عدا الدوريات المتخصّصة، كمجلة **سوريا** التي تصدر عن المعهد الفرنسي للأثريات في بيروت، والتي تحتوي على عدد كبير جداً من الدراسات حول فينيقية، بعض المؤلفات العامة: د. جورج كونتنو، **الحضارة الفينيقية**، باريس، ١٩٤٩. د. بارامكي، **فينيقية والفينيقيون**، بيروت، ١٩٦١. دونالد هاردن، **الفينيقيون**، لندن، ١٩٦٣. ج. شامي. **حول فينيقية**، بيروت ١٩٦٧.

- Dr Georges Contenau, La Civilisation phénicienne, Paris, 1949.
- D. Baramki, Phonicia and the Phoenicians, Beirut, 1961.
- Donald Harden, THe Phoenicians, London, 1964.
- J. Chami, De la Phénicie, Beyrouth, 1967.

باللغة العربية: الأب إميل إده، **الفينيقيون واكتشاف أمريكا**، بيروت، ١٩٦٩. د. محمد السيد غلاب، **الساحل الفينيقي وظاهره في الجغرافيا والتاريخ**، بيروت، ١٩٦٩. أندره بارو وموريس شهاب وسابتينو موسكاتي، **الفينيقيون. التوسع الفينيقي، قرطاجة**، مجموعة عالم الأشكال، باريس، ١٩٧٥.

- André Parrot, Maurice H. Chéhab et Sabetino Moscati, Les Phéniciens. L'expansion Phénicienne, Carthage, Coll. L'Univers des Formes, Paris, 1975.

كتاب يشكّل تدقيقاً في المسألة الفينيقية: ساباتينو موسكاتي، **ملحمة الفينيقيين**، مترجم عن الإيطالية (**مجموعة الدراسات التاريخية الكبرى**) باريس، ١٩٧١. يعود المؤلف في هذا الكتاب إلى مصادر العهود القديمة اليونانية ـ الرومانية. تجدر الإشارة أخيراً إلى كتاب مخصّص للبحث في «مدن وأمم سوريا القديمة» جيورجيو بوتشيلاتي، **مدن وأمم سوريا القديمة**، روما، ١٩٦٧.

- Sabation Moscati, L'Epopée des Phéniciens (Coll. Les Grandes Etudes Historiques), Paris, 1971.
- Giorgio Buccellati, Cities and Nations of Ancient Syria, Rome, 1967.

كتب تبسيطية قيّمة معزّزة بالصور. منشورات المطبعة الكاثوليكية في بيروت: نينا جيوجيان، **صور عبر التاريخ**، بيروت، ١٩٦٩، **جبيل عبر التاريخ**، بيروت، ١٩٧١. **صيدا عبر التاريخ**، بيروت، ١٩٧١. **بيروت عبر التاريخ**، بيروت، ١٩٧٣. انظر أيضاً ثلاثة كتب موجزة وكاملة: غبرييل سعادة، **راس ـ شمرا. آثار أوغاريت**، بيروت، ١٩٥٤ و **أوغاريت عاصمة الكنعانيين**، بيروت، ١٩٧٩. موريس دونان، **جبيل**، بيروت، ١٩٦٣. موريس شهاب، **صور**، بيروت، ١٩٦٩. ـ حول دور بيريت في تاريخ الحقوق الرومانية، انظر الكتاب الكلاسيكي الذي وضعه بول كولينه، **تاريخ مدرسة الحقوق في بيروت** (الجزء الثاني من **دراسات تاريخية حول حقوق جوستنيانوس**) باريس، ١٩٢٥. أضف إلى ذلك: هنري لامنس، **الحياة الجامعية في بيروت في عهد الرومان والامبراطورية البيزنطية**، مقتطف من «مجلة العالَم المصري»، عدد ١٠، أيلول ١٩٢١، القاهرة، ١٩٢١. رينيه موترد، **نظرات على بيروت الفينيقية والهلّينية والرومانية**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٦.

- Nina Jidejian, Tyre Through The Ages, Beirut, 1969. Byblos through the Ages, Beirut, 1971. Sidon through the Ages, Beirut, 1971. Beirut through the Ages, Beirut, 1973.

- Gabriel Saadé Ras-Shamra. Ruines d'Ugarit, Beyrouth, 1963. Ugarit, métropole Canaanéene, Beyrouth, 1979.
- Maurice Dunand, Byblos, Beyrouth, 1963.
- Maurice Chéhab, Tyr, Beyrouth, 1969.
- Paul Collinet, Histoire de l'Ecole de Droit de Beyrouth (t. II de Etudes historiques sur le droit de Justinien), Paris, 1925.
- Henri Lammens, La vie Universitaire à Beyrouth sous les Romains et le ras-Empire, extrait de la «Revue du Monde Egyptien», n° 10. Sept. 1921, Le Caire, 1921.
- René Mouterde, Regards sur Beyrouth, phénicienne, héllénistique et romaine, Beyrouth, Imprimerie Catholique, 1966.

٣. لا توجد كتب مكرّسة لتاريخ لبنان خلال الحقبة اليونانية ـ الرومانية والبيزنطية قبل الإسلام.

مع ذلك يمكن مراجعة الأب أبل، **تاريخ فلسطين، من فتح الإسكندر إلى الغزو العربي**، جزآن، باريس، ١٩٥٢.

- P.F. - M. Abel, Histoire de la Palestine, depuis la Conquête d'Alexandre jusqu'à l'invasion Arabe, 2 t., paris, 1952.

لمعرفة وضع سوريا وفينيقية بعد فتوحات الإسكندر، انظر ب. جوغيه، **الامبريالية المقدونية وهلّنة الشرق (تطور البشرية)**، باريس، ١٩٢٦.

- P. Jouguet, L'Impérialisme mecédonien et l'hellénisation de l'Orient (L'Evolution de l'humenité), Paris, 1926.

حول السلوقيين وكون لبنان جزءاً من مملكتهم: ف. بوشيه ـ لوكليرك، **تاريخ السلوقيين**، جزآن، باريس، ١٩١٣. انظر أيضاً بالنسبة للمؤسسات، أ. بيكرمان، **مؤسسات السلوقيين**، باريس، ١٩٣٨.

- V. Bouché-Leclerc, Histoire des Séleucides, 2 vol., Paris, 1913.
- E. Bickerman, Institutions des Séleucides, Paris, 1938.

حول الامبراطورية الرومانية. انظر بوشييه، **سوريا كولاية رومانية**، أكسفورد، ١٩١٦. الجزء الثالث من كتاب ب. ألار، **يوليوس الكافر**، يكاد يكون مخصّصاً بكامله لسوريا الرومانية، باريس، ١٩٠٠. راجع أيضاً فيكتور شابو، **حدود الفرات. من بومبيوس حتى الفتح العربي**، باريس، ١٩٠٧. حول تنظيم روما لشؤون الدفاع العسكري عن سوريا ولبنان، انظر بشكل خاص أ. بوادبارد، **آثار روما في صحراء سوريا**، جزآن، نصّ وخرائط، باريس، ١٩٣٤، ور. موترد وأ. بوادبارد، ليموج كلسيس، **تنظيم السهوب والفيافي في أعالي سوريا الرومانية**، جزآن، نصّ وخرائط، باريس، ١٩٤٥.

- E.S. Bouchier, Syria as a Roman Province, Oxford, 1916.
- P. Allard, Julien l'Apostat, Paris, 1900.
- Victor Chapot, La Frontière de l'Euphrate, de Pompée à la Conquête Arabe, Paris, 1907.
- A. Poidebard, La trace de Rome dans le désert de syrie, 2 vol., Texte et Atlas, Paris, 1934.
- R. Mouterde et A. Poidebard, Les limes de Chalais. Organisation de la steppe en Haute- Syrie Romaine, 2 vol., Texte et Atlas, Paris, 1945.

حول بيزنطية، هناك التواريخ العامة التي تتناول الامبراطورية البيزنطية وتحتوي على إشارات عديدة إلى سوريا ولبنان: أ. أ. فاسيليف، **تاريخ الامبراطورية البيزنطية**، مترجم عن الروسية [إلى الفرنسية]، جزآن، باريس، ١٩٣٢. أرنسست سفين، **تاريخ الامبراطورية البيزنطية**، جزآن، الجزء الأول، نص وهوامش وخرائط، بلجيكا، ١٩٥٩، الجزء الثاني، باريس، بروكسل، أمستردام، ١٩٤٩. لويس بربيه **العالم البيزنطي**، الجزء الأول، **حياة بيزنطية وموتها**، الثاني، **مؤسسات الامبراطورية البيزنطية**، الثالث، **الحضارة البيزنطية (تطور البشرية)**، باريس، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٠. هـ. هوسيغ، **تاريخ الحضارة البيزنطية**، مترجم عن الألمانية [إلى الفرنسية]، باريس، ١٩٧١.

- A.A. Vasiliev, Histoire de l'Empire byzantin, trad. du russe, 2 vol., Paris, 1942.

- Ernest Stein, Histoire du Bas-Empire, 2 vol., t. I, Texte, Notes et Cartes, Desclée de Brouwer (Belgique), 1959, t. II, Paris - Bruxelles - Amesterdam , 1049.
- Louis Bréhier, Le Monde byzantin, t. I, Vie et Mort de Byzance, t. II, les Institutions de l'Empire Byzantin, t. III, la Civilisation Byzantine (L'évolution de l'humanité), Paris, 1947 - 197).
- H.W. Haussig, Histoire de la Civilisation Byzantine, trad. de l'allemand, Paris, 1971.

٤. غاص لبنان، في ظل العرب، ضمن تاريخهم. والكتب حول هذا التاريخ معروفة:

ف.حتّي، **تاريخ العرب**، المرجع المذكور، **تاريخ سوريا**، المرجع المذكور. ك.هوبار، **تاريخ العرب**، جزآن، باريس، ١٩١٢ ـ ١٩١٣. ك.بروكلمان، **تاريخ الشعوب والدول الإسلامية**، باريس، ١٩٤٩. في كتاب فيليب حتّي المذكور، **لبنان في التاريخ**، فصول عدة مخصّصة لهذه الحقبة من تاريخ لبنان. كذلك في كتاب هـ.لامنس، **سوريا. موجز تاريخي**. المرجع المذكور ـ الجزء الأول.

- P.K. Hitte, History of the Arabs; History of Syria.
- Cl. Huart, Histoire des Arabes, 2 vol., Paris, 1912 - 1913.
- C. Brockelmann, Histoire des Peuples et des Etats Islamiques, Paris, 1949.
- P.K. Hitti, Lebanon in History, op. cit.
- H. Lammens, La Syrie. Précis historique, op. cit., t. I.

يوجد بالعربية كتاب مخصص لإبراز وجه لبنان العربي: محمد جميل بيهم، **عروبة لبنان**، بيروت، ١٩٦٩. انظر أيضاً بالعربية: محمد علي مكيّ، **لبنان، ٦٣٥ ـ ١٥١٦، من الفتح العربي إلى الفتح العثماني**، بيروت، ١٩٧٧.

حول لبنان في زمن الحروب الصليبية، إلى جانب كتاب حتّي عن لبنان، الذي يحتوي على فصل غنيّ حول تلك الحقبة، انظر ميشو، **تاريخ الحملات**

الصليبية، المرجع المذكور، وكتاب غروسيه، المذكور. انظر أيضاً. جوشوا براور، **تاريخ مملكة القدس اللاتينية**، مترجم عن العبرية [إلى الفرنسية]، جزآن، باريس. ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ (وفيه مراجع من جميع اللغات). يُضاف إلى ذلك كتاب قديم العهد لكنه لا يزال مفيداً: أ.ري، **مستعمرات الفرنجة في سوريا في القرنين الثاني عشر والثالث عشر**. باريس، ١٨٨٣، لا سيما كتاب موريس شهاب الأساسي، **صور في زمن الحملات الصليبية**، جزآن، باريس، ١٩٧٥ و١٩٧٩. وحول مسيحيّي الشرق في تلك الحقبة نفسها، لويس بريه، **الكنيسة والشرق في القرون الوسطى. الحملات الصليبية**، الطبعة الرابعة، باريس، ١٩٢١.

- Joshua Prawer, Histoire du Royaume Latin de Jérusalem, trad. de l'hébreu, 2 vol., Paris, 1969 - 1970.
- E. Rey, Les Colonies Franques de Syrie aux VII^{e} et XIII^{2} Siécles, Paris, 1883.
- Mourice Chéhab, Tyr à l'époque des Croisades, 2 tomes, Paris, 1975 et 1979.
- Louis Bréhier, L'Eglise et l'Orient au Moyen Age, Les Croisades, 4^{e} éd., Paris. 1921.

٥. حول لبنان الإقطاعي في ظل الأمراء تكثر الدراسات: عادل إسماعيل، **تاريخ لبنان، من القرن السابع عشر حتى اليوم**، الجزء الأول، **لبنان في عهد فخر الدين الثاني (١٥٩٠ ـ ١٦٨٥). دراسة سياسية اقتصادية مجتمعية**، باريس، ١٩٥٥، الجزء الرابع، **نهوض الإقطاعية اللبنانية وانحطاطها (١٨٤٠ ـ ١٨٦١)**، باريس، ١٩٥٨. م.جوبلان (بول نجيم) **المسألة اللبنانية**، باريس، ١٩٠٨، أعيد طبعه في جونيه، ١٩٦١. ف.حتّي، **لبنان في التاريخ**، مرجع مذكور. هـ.لامنس، **سوريا**، مرجع مذكور، الجزء الثاني. ميشال شبلي، **فخر الدين الثاني المعني أمير لبنان**، بيروت، ١٩٤٦، وله أيضاً: **تاريخ لبنان في عهد الأمراء (١٦٣٥ ـ ١٨٢١)**، بيروت، ١٩٥٥.

- Adel Ismail, Histoire du Liban, du XVII^{e} siècle à nos jours, t. I, Le Liban au temps de Fakhr-Eddin II (1590 - 1685). Etude politique, économique et sociale, Paris, 1955, t. IV, Redressement et déclin du Féodalisme Libanais (1840 - 1861), Paris, 1958.
- M. Jouplain (Paul Noujaïm), La Question du Liban, Paris, 1908.
- Michel Chebli, Fakhr-Eddine II Moan Prince du Liban, Beyrouth, 1946, Une histoire du Liban, à l'époque des Emirs (1635 - 1841) Beyrouth, 1955.

حول التاريخ الحديث ابتداء من المعنيّين، انظر الكتابين الجيدين:
ك.حليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، لندن، ١٩٦٥. أ.ل. طيباوي، **تاريخ سوريا الحديث بما فيه تاريخ سوريا وفلسطين**، لندن، ١٩٦٩.

- K.S. Salibi, The Modern History of Lebanon, London, 1965.
- A.L. Tibawi, A Modern History of Syria, including Lebanon and Palestine, London, 1969.

حول الإقطاعية في الإسلام: أ.ن.بولياك، **الإقطاعية في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، ١٢٥٠ ـ ١٩٠٠**، لندن، ١٩٣٩.

- A.N. Poliak, Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and Lebanon, 1250 - 1900, London, 1939.

حول المجتمع الإسلامي في القرن الثامن عشر من حيث علاقاته بالغرب:
هـ.جيب وهارولد بوين، **المجتمع الإسلامي والغرب**، الجزء الأول، **المجتمع الإسلامي في القرن الثامن عشر**، القسم الأول، لندن، ١٩٥٠، القسم الثاني، لندن، ١٩٥٧.

- H.A.R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West, Vol. I, Islamic Society in the Eighteenth Century, Part I, London, 1950, Part II, London, 1957.

حول الإقطاعية اللبنانية بالذات: وليام بولك، **انفتاح جنوب لبنان، ١٧٨٨ ـ ١٨٤٠**، كمبريدج (ماسا ثوستس)، ١٩٦٣. إيليا حريق، **السياسة والتبادلات في مجتمع تقليدي، لبنان، ١٧١١ ـ ١٨٤٥**، برنستون، ١٩٦٨.

LAU - Riyad Nassar Library

- William R. Polk, The Opening of South Lebanon, 1788 - 1840, Cambridge (Mass.), 1963.
- Iliya F. Harik, Politics and changes in a traditional society, Lebanon, 1711 - 1845, Princeton, 1968.

ومنذ وقت قصير توفر لدينا كتابان هامان حول هذا الموضوع. وهما أطروحتا دكتورا من السوربون: توفيق توما، **الفلاحون والمؤسسات الإقطاعية عند دروز وموارنة لبنان، من القرن السابع عشر إلى عام ١٩١٤** (منشورات الجامعة اللبنانية)، جزآن، بيروت، ١٩٧١ ـ ١٩٧٢. دومينيك شوڤالييه، **مجتمع جبل لبنان في عصر الثورة الصناعية الأوروبية (المعهد الفرنسي للأثريات في بيروت)**، باريس، ١٩٧١. ويحتوي هذان الكتابن على لوائح مرجعية كاملة.

- Toufic Touma, Paysans et institutions Féodales chez les druzes et les Maronites du Liban, du XIII^{e} siècle à 1914, Beyrouth, 1971 - 1972.
- Dominique Chevalier, La Société du Mont-Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe (Institut Fransais d'Archéologie de Beyrouth), Paris, 1971.

بالعربية، المراجع حول المعنيّين كثيرة: أحمد بن محمد الخالدي الصفدي، **كتاب تاريخ الأمير فخر الدين المعني**، طبعة أسد رستم وفؤاد أ. البستاني، بيروت ١٩٦٩: كان مؤلف هذا التاريخ معاصراً للأمير، من هنا أهميته.

عيسى إسكندر المعلوف، **تاريخ الأمير فخر الدين الثاني**، بيروت، ١٩٦٦.

الأب بولس كرالي، **فخر الدين المعني الثاني، أمير لبنان، إدارته وسياسته (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥)**، حريصا (جبل لبنان) ١٩٣٧، وله أيضاً: **فخر الدين الثاني حاكم لبنان ودولة توسكانة ١٦٠٥ ـ ١٦٣٥**، حريصا، ١٩٣٨، وله أيضاً: **فخر الدين الثاني، أمير لبنان ودوقية توسكانة، ١٦٠٥ ـ ١٦٣٥**، جزآن، روما، ١٩٣٦ ـ ١٩٣٨. [بالإيطالية].

- P. Boulos Karali, Fakhr Ad-dîn II, Principe del Libano et la Corte di Toscana, 1605 - 1635, 2 vol., Roma, 1936 - 1938.

حول عهد الشهابيين، المرجع الرئيسي هو تاريخ الأمير حيدر أحمد الشهابي، **لبنان في عهد الأمراء الشهابيين،** Le Liban à l'époque des Emirs Chéhab، وهو العنوان الفرنسي للطبعة العربية التي عني بنشرها وعلّق عليها وقدّم لها وفهرسها الدكتوران أسد رستم وفؤاد أ. البستاني (منشورات الجامعة اللبنانية) ٣ أجزاء، بيروت، ١٩٦٩. وكانت صدرت منه طبعة عادية عام ١٩٣٣.

مرجع آخر مهمّ هو تاريخ طنوس الشدياق الذي أتينا على ذكره، **تاريخ الأعيان في جبل لبنان،** Chronique des notables du Mont-Liban حسب العنوان الفرنسي للنصّ العربي الذي حقّقه فؤاد أ. البستاني وأعاد نشره ووضع له مقدمة وفهارس، (منشورات الجامعة اللبنانية)، جزآن، بيروت، ١٩٧٠. حول الجانب العسكري، اللواء ياسين سويد، **القوات المسلحة في المقاطعات اللبنانية في عهد الشهابيين (١٦٩٨ ـ ١٨٤٢)**، أطروحة دكتورا دولة، السوربون، باريس الأولى، ١٩٨٤.

- Yassine Soueid, Les Forces armées dans les Mûqatáas Libanais à l'époque des Chéhab (1698 - 1842), Paris, 1984.

٦. **أما الوثائق المتعلقة بتاريخ لبنان الحديث** فقد تمّ تصنيفها في مجموعات: فإلى جانب مجموعة البارون دو تستا ومجموعة نوراندونغيان اللتين ذكرناهما في لائحة مراجع **المقدمة**، باعتبار أن الجزء الثالث من دوتستا يحتوي على عدد من الوثائق المتعلقة بجبل لبنان قبل العام ١٨٦٠ في حين أن السادس يكاد يكون مخصّصاً بكامله لأحداث ١٨٦٠، يستطيع القارئ أن يراجع:

ـ فيليب وفريد الخازن، **مجموعة المحرّرات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان من سنة ١٨٤٠ إلى سنة ١٩١٠**، جزآن، جونيه، ١٩١٠ و١٩١١: تُرجمت هذه الوثائق نقلاً عن مجموعة البارون دو تستا بالدرجة الأولى، تمّ عن الكتب الصفراء الفرنسية والكتب الزرقاء البريطانية (Livres jaunes Français et livres bleus britanniques). يتوقف الجزء الأول عند عام

LAU - Riyad Nassar Library

١٨٦٠، وينقل الجزء الثاني الوثائق المتعلقة بعام ١٨٦٠ بالذات. وكان المؤلفات من كتائب الشهداء الذين ذهبوا ضحية جمال باشا، عام ١٩١٥، فلم يتمكّنا من إنجاز مشروعهما، وبالتالي لم ينشرا الجزء الثالث الذي يستكمل الوثائق حتى عام ١٩١٠.

ـ وهناك مجموعتان من الوثائق غير المنشورة البالغة الفائدة:

أوراق لبنانية، وهي مجلة دورية أصدرها يوسف إبراهيم يزبك، صدر منها السنوات ١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧ فقط، بالإضافة إلى إصداري كانون الثاني وشباط ١٩٥٨.

الأصول التاريخية، وهي مجلة دورية أصدرها الشيخ ناصيف وهبه الخازن والأب بولس سعد الحلبي، صدر منها ثلاثة مجلدات عام ١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨.

ـ لكن العمل الكبير بهذا الصدد هو الذي قام به عادل إسماعيل تحت إشراف الأمير موريس شهاب: **الوثائق الدبلوماسية والقنصلية المتعلقة بتاريخ لبنان وبلدان الشرق الأوسط، من القرن السابع عشر حتى أيامنا**، وهو ما زال قيد الطبع منذ العام ١٩٧٥، وصدر منه حتى الآن عشرون جزءاً ونيّف.

- Adel Ismaïl, Documents diplomatiques et Consulaires, relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient, du XVII[e] siècle à nos jours.

وقد حصل جدل حول هذه المجموعة الضخمة. فأخذ عليها البعض أنها غضّت النظر عن بعض الوثائق التي من شأنها أن تسيئ لبعض العائلات اللبنانية الكبيرة. انظر بهذا الصدد تعليق الأستاذ حسين سلمان سليمان في جريدة النهار البيروتية، بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٧٩، ودفاع د. منير إسماعيل (أخ د. عادل إسماعيل) في النهار أيضاً، بتاريخ ٣ آب ١٩٨٠، بمناسبة صدور الجزء العشرين. ـ مهما يكن من أمر فقد علمنا من مصدر موثوق أنه قد حذفت من عدد كبير من الوثائق المنشورة بعض المقاطع المثيرة للشبهات، دون أن يشار

إلى هذا الحذف في متن النصّ عن طريق ترك مسافة فارغة ومنقّطة فيه، كما جرت العادة في مثل هذه الأحوال. فمن المؤسف أن يكون ما علمناه صحيحاً.

٧. **حول حملة بونابرت على سوريا، بعد مصر**، وهي الحملة التي استهلّت القرن التاسع عشر ومهّدت السبيل للإحتلال المصري، هناك دراسات وشهادات كثيرة، هذه أهمها: **تاريخ الأمة المصرية**، بإشراف غبرييل هانوتو، في سبعة أجزاء، يحتوي الجزء الخامس منها على دراسة جيدة حول حملة بونابرت بقلم هنري ديهيران، **مصر التركية**، باريس، ١٩٣٦. انظر أيضاً في **موجز تاريخ مصر بقلم عدة مؤرخين واثاريين**، ٤ أجزاء، القاهرة، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣، دراسة جاك بنقيل المخصّصة للحملة، والموجودة في الجزء الثالث. فرنسوا شارل ـ رو، **بونابرت، حاكم مصر**، باريس، ١٩٣٥. ودراسة حديثة العهد: ج. كريستوفر هيرولد، **بونابرت في مصر**، لندن، ١٩٦٢. إن كل هذه الكتب تحتوي على فصول تتعلق بالحملة على سوريا، إلى جانب المراجع الجيدة التي يوردها كتاب هيرولد. وتجدر الإشارة أيضاً بالنسبة لكل ما يتعلق بآراء نابليون عن الإسلام إلى: كريستيان شرفيل، **برنابرت والإسلام، حسب الوثائق الفرنسية والعربية**، باريس، ١٩١٤. الجنرال جورج سبليمان، **نابليون والإسلام**، باريس، ١٩٦٩.

- Histoire de la Nation égyptienne, sous la direction de Gabriel Hanotaux.
- Henri Deherain, L'Egypte turque, Paris, 1936.
- Précis de l'Histoire de l'Egypte per divers historiens et archéolognes, 4 vol., Le Caire, 1932 - 1933.
- François Charles-Roux, Bonaparte, Gouverneur d'Egypte, Paris, 1935.
- J. Christofer Herold, Bonaparte in Egypte, London, 1962.
- Christian Cherfils, Bonaparte et l'Islam, d'aprèe les documents Français et Arabes, Paris, 1914.
- Georges Spélimann, Napoléon et l'Islam, Paris, 1969.

ـ حول الجزار، باشا عكا، انظر الأمير حيدر أحمد شهاب، **تاريخ أحمد باشا الجزار**، طبعة أنطونيوس شبلي والأب أغناطيوس عبدو خليفة، بيروت، ١٩٥٥.

٨. **الاحتلال المصري شغل قسماً ضئيلاً من الجزء الرابع**: من **تاريخ الأمة المصرية**، المذكور، **مصر من ١٨٠١ إلى ١٨٨٢**، بقلم ن. شارل ـ رو، ص ١٦١ وما يليها. كذلك الأمر في **موجز تاريخ مصر**، المذكور، بقلم دريو. م. صبري، **الامبراطورية المصرية في عهد محمد علي والمسألة الشرقية، ١٨١٨ ـ ١٨٤٩. مصر، شبه الجزيرة العربية، السودان، المورة، كريت، سوريا، فلسطين**، باريس، ١٩٣٠، غبرييل انكليري، **إبراهيم باشا**، ١٧٨٩ ـ ١٨٤٨، القاهرة، ١٩٤٨.

- M. Sabry, L'Empire égyptien sous Mohamed-Ali et la Question d'Orient, 1818-1849. Egypte, Arabie, Soudan, Morée, Crète, Syrie, Palestine, Paris, 1930.
- Gabriel Enkiri, Ibrahim Pacha, 1789-1848, Le Caire, 1948.

انظر أيضاً، **فتوحات إبراهيم باشا المصري في فلسطين ولبنان وسوريا**، حسب تقارير أنطوان كتافاكو، قنصل النمسا في عكا وصيدا، ١٨٣١ ـ ١٨٤١، ترجمة وتعليق الأب بولس غرالي، مطبعة العلم، بيت شباب، بدون تاريخ. في هذا المجلد نفسه: **حروب إبراهيم باشا المصري في سوريا والأناضول**، بقلم مؤلف مجهول، علّق عليه وأضاف إليه بعض الوثائق الأب بولس غرالي. وهذا الكتاب المؤلف من جزئين والذي علّق على جزئه الثاني أسد رستم، لا يوجد إلاّ في مكتبة المرحوم يوسف إبراهيم يزبك. وقد استطعنا تصفّحه بناءً على إذن من ابنه الأستاذ مارون ي. يزبك. ـ ومن المفيد أيضاً مراجعة شهادة ضابط فرنسي خدم في الجيش المصري ورأى عن كثب كيفية اشتغال الإدارة التي أنشأها إبراهيم باشا: فردينان بيرييه، **سوريا تحت حكم محمد علي حتى عام ١٨٤٠**، بارس، ١٨٤٣.

- Ferdinand Perrier, La Syrie sous le gouvernement de Mohamet-Ali jusqu'en 1840, Paris, 1842.

في كتاب الدكتور أسد رستم، **بشير الثاني بين السلطان والعزيز** (بالعربية) (منشورات الجامعة اللبنانية)، جزآن منفصلان، بيروت، ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، لائحة كاملة بالأعمال الإنكليزية والفرنسية والعربية المتعلقة بهذه الحقبة مع إشارة إلى مجموعات الوثائق الرسمية: كتاب أساسي. كذلك تجدر الإشارة إلى المجموعة القيمة جداً التي نشرها الدكتور أسد رستم: **المحفوظات الملكية المصرية** (وثائق بالعربية) ٤ أجزاء، بيروت، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣، مع فهارس، نشر في القاهرة عام ١٩٥٠.

- Asad Rustm, A Calender of state Papers from the Royal Archives of Egypt velating to the Affaires of Syria, 4 vol., Beirut, 1940 - 1943, avec un Index, publié au Caire, en 1950.

٩. دراسة الأحداث والاضطرابات التي حصلت في لبنان في القرن التاسع عشر: لا يمكن أن تتمّ إلاّ بالعودة إلى الوثائق العديدة التي تحتويها المجموعتان المشار إليهما آنفاً: مجموعة دو تستا ومجموعة نارو دونغيان. يُضاف إليهما الجزء الأول من ج. هورڤيتز، **الدبلوماسية في الشرق الأدنى والأوسط**، جزآن، برنستون، ١٩٥٥. كذلك، الكتاب المؤلف من ٥ أجزاء والذي سبقت الإشارة إليه في الفصل السابق، لإميل خوري وعادل إسماعيل حول **السياسة الدولية والشرق العربي** (بالعربية)، فضلاً عن الجزء الرابع من **تاريخ لبنان**... لعادل إسماعيل، المذكور أعلاه (رقم ٥).

- J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, 2 vol., Princeton, 1955.

أما أحداث ١٨٦٠ فالمراجع حولها كثيرة. نكتفي هنا بذكر أهمها حسب تعبيرها عن وجهات النظر الفرنسية والمسيحية أو الإنكليزية أو الدرزية أو السنيّة:

أ. ف. لونورمان، **تاريخ مجازر سوريا عام ١٨٦٠**، باريس، ١٨٦١، الأب جوبان، **سوريا في عامي ١٨٦٠ و١٨٦١. رسائل ووثائق تشكّل تاريخاً كاملاً**

LAU - Riyad Nassar Library

ومضطرداً لمجازر لبنان ودمشق، وللمساعدات التي أرسلت إلى المسيحيين وللبعثة الفرنسية، ط. ٢، باريس وليل، ١٨٨٠. **ذكريات من سوريا (البعثة الفرنسية عام ١٨٦٠)** لشاهد عيان، باريس، ١٩٠٣.

ميخائيل مشّاقة، **مشاهد عيان بحوادث سوريا ولبنان**، القاهرة، ١٩٠٨.

- F. Lenormant, Histoire des massacres de Syrie en 1860, Paris, 1861.
- Abbé Jobin, La Syrie en 1960 et 1861. Lettres et documents Forment une histoire Complète et suivie des massacres du Liban et de Damas, des Secours envoyés aux chrétiens et de l'expédition française, 2^{e} éd., Paris et Lille, 1990. Souvenirs de Syrie (Expédition Française de 1860) Par un temoin oculaire, Paris, 1903.

ب. الكولونيل تشرشل (شارل هـ.)، **الدروز والموارنة في ظل الحكم التركي، من ١٨٤٠ إلى ١٨٦٠**، لندن، ١٨٦٢، أعيد طبعة في نيويورك، ١٩٧٣.

- Colonel Churchill (Charles H.), The Druzes and the Maronites under the Turkish Rule, From 1840 to 1860, London, 1862, New-York, 1973.

ج. يوسف أبو شقرا، **الحركات في لبنان إلى عهد المتصرفية**، بيروت، بدون تاريخ.

د. محمد كرد علي، **خطط الشام**، ٦ أجزاء، دمشق، ١٩٢٥، الجزء ٣، ص ٨١ وما يليها.

وفي كتابَيْ دومينيك شوڤالييه وتوفيق توما المذكورين أعلاه، مراجع كثيرة حول الموضوع.

١٠ ـ حول البواعث السياسية والاقتصادية لبعثة ١٨٦٠ الفرنسية، انظر الأب كميل روشمونتكس، **لبنان والبعثة الفرنسية إلى سوريا، وثائق الجنرال أ. ديكرو غير المنشورة**، باريس، ١٩٢١. وخاصة مارسيل إمريت، **الأزمة السورية والتوسع الاقتصادي الفرنسي عام ١٨٦٠**، في **المجلة التاريخية**، نيسان ـ

حزيران ١٩٥٢. بالمقابل انظر دراسة لپيير روندو، **التدخل الدولي في لبنان عام ١٨٦٠**، في مجلة **دراسات**، عدد الثاني ١٩٦٠.

- P. Camille Rochemonteix, Le Liban et l'Expédition Française de Syrie, Documents inédits du général A. Ducrot, Paris, 1921.
- Marcel Emerit, La Crise Syrienne et l'expansion économique Française en 1860 Dans la Revue Historique, d'avril-Juin 1952.
- Pierre Rondot, L'Intervention internationale de 1960 au Liban, dans la revue Etudes, nov. 1960.

يفسّر رينوڤين هذه البواعث بمشروع قناة السويس الذي كان مطروحاً في ذلك الحين: «إن الباعث الحقيقي للبعثة هو على الأرجح مسألة قناة السويس. ففي ذلك الوقت كان السلطان، بإيعاز من إنكلترا، يرفض الموافقة على الامتياز الذي أعطاه عزيز مصر. فأرادت الحكومة الفرنسية ممارسة الضغط على الباب بأن تهدّده بتشجيع سوريا ولبنان على الاستقلال. حتى إنها كانت تفكّر في إنشاء «امبراطورية عربية» تضع عبد القادر على رأسها» (**تاريخ العلاقات الدولية**، الجزء الخامس، مرجع مذكور، ص ٣٣٤).

دُرست هذه الحقبة من منظور المادية التاريخية من قِبَل جان بوڤييه، في **أصول الامبريالية**، مجلة **لاپنسيه** [الفكر] عدد تشرين الثاني - كانون الأول ١٩٦١، و **حول أصول الامبريالية. تمركز أصحاب الأموال في الشرق الأوسط، ١٨٦٠ ـ ١٨٨٢**، للمؤلف نفسه، في المجلة نفسها، عدد كانون الثاني - شباط ١٩٦١. انظر أيضاً، من المنظور نفسه، كتاب أ. سميليانسكايا، **الحركات الفلاحية في لبنان**، مترجم من الروسية إلى العربية، بيروت، ١٩٧٢، فضلاً عن كتاب فؤاد قازان، **لبنان في محيطه العربي من التكوين الجيولوجي حتى أيامنا** (بالعربية)، الجزء الأول، بيروت، ١٩٧٢.

- Jean Bouvier, Aux Origines de l'impérialisme, revue La Pensée. Nov.-Dec. 1961. A Propos des origines de l'impérialisme. L'installation des groupes Financiers au Moyen-Orient, 1860-1882, ibid, Janv.-Fév., 1961.

LAU - Riyad Nassar Library

١١. **الثورة الشعبية في كسروان**، بقيادة طانيوس شاهين، كانت موضع رواية من قبل أحد معاصريها: الأب منصور الخوني، **نبذة تاريخية في المقاطعة الكسروانية**، نشره يوسف إبراهيم يزبك، بيروت، ١٩٥٦. وقد نشر المؤرخ اللبناني نفسه عام ١٩٣٨، في مجلة **الطليعة** التي كانت تصدر بالعربية في دمشق مخطوطة للأب أنطون ضاهر العقيقي بعنوان ثورة وفتنة. صحيفة مجهولة من تاريخ لبنان من ١٨٤١ إلى ١٨٧٣. ونقلت هذه المخطوطة إلى الإنكليزية بعنوان:

Lebanon in the last yeavs of Feudalism, 1840-1868, by Malcolm H.Kerr, Beirut, 1959.

وكان أحد مؤرخي آل الخازن قد كتب دفاعاً عنهم بعنوان: **تاريخ الشيخ شيبان الخازن**، نشره وعلّق عليه الشيخ نسيب وهبه الخازن، صدر بدون تاريخ **في الأصول التاريخية**، المشار إليها. وفي كتاب ت. توما **المذكور** أعلاه، الجزء الثاني، ص ٢٥٩ وما يليها دراسة جيدة حول المسألة. كذلك في **الخاتمة** التي تختتم كتاب د. شوڤالييه المذكور، ص ٢٧٣ وما يليها. وقد نشرت مجلة **الطريق** الماركسية الصادرة في بيروت عدداً خاصاً، عام ١٩٧٠ (العدد ٣) **حول ثورة الفلاحين بقيادة طانيوس شاهين**.

حول بيروت، انظر تاريخ صالح بن يحيى، **تاريخ بيروت**. عنوان الكتاب بالفرنسية، كما نشره فرنسيس هور وكمال الصليبي، بيروت، ١٩٦٩:

- Târikh Beyrouth, Récit des Anciens de la Famille Buhturs, O. Ali, Emir du Gharb de Beyrouth édit. Françis Hours et Kamal Salibi, Beyrouth, 1969.

١٢. **والمستهجن أن لا تكون حقبة المتصرفية قد أسترعت اهتمام الباحثين حتى اليوم، ربما لأن الهدوء كان قد ساد جبل لبنان أثناءها حتى صار مضرب المثل.**

رغم ذلك فإن هناك عدداً من الوثائق الرسمية حول تلك الحقبة. وهي موجودة في متحف بيروت الوطني. اشتغل على هذه الوثائق أنطوان أ. خير في

أطروحة دكتورا في الحقوق بعنوان: **المتصرفية في جبل لبنان**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٧٣. وهناك أطروحة دكتورا في التاريخ (باريس) تكشف من بعض الأوجه الخاصة من الحياة العامة في تلك الحقبة: لين لوهياك، **داود عمّون وولادة الدولة اللبنانية**، باريس، ١٩٧٨(الفصلان الأول والثاني)، والمقصود بالطبع عائلة عمّون في دير القمر التي كان لبعض أبنائها، كعمون بيك عمون وأخيه أنطون بيك وابن أخيه [أو ابن أخته؟] داود عمّون دور بارز، ـ هذا بالإضافة، طبعاً، إلى كتب ف. حتّي وك. صليبي والمونسنيور ديب المذكورة آنفاً.

- Lyne Lohéac, Daoud Ammoun et la création de l'Etat Libanais, Paris, 1978.

من جهة أخرى لا ينبغي أن نستهين بالعوامل ذات الطبيعة الاقتصادية التي لعبت دوراً في عدم استقرار جبل لبنان في القرن التاسع عشر. انظر بطرس لبكي، **مدخل إلى تاريخ لبنان الاقتصادي. الحرير والتجارة الخارجية في أواخر الحقبة العثمانية (١٨٤٠ ـ ١٩١٤)**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٥. جوزف أبو نهرا. **مساهمة في دراسة دور الأديرة في تاريخ لبنان الريفي**، أطروحة دكتورا في الآداب، ستراسبورغ، ١٩٨٣. وتجدر الإشارة بشكل خاص، من هذه الزاوية، إلى أعمال مسعود ضاهر (بالعربية) **الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ١٧٩٧ ـ ١٨٧١**، ط.٢، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤. **الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية، ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠**، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٣. وحول الحياة العامة، د.أسد رستم، **لبنان في عهد المتصرفية**، بيروت، ١٩٦٧.

- Boutros Labaki, Introduction à l'histoire économique du Liban. Soie et Commerce extérieur en fin de période otomone (1840 - 1914), Publications de l'Universite Libanais, Beyrouth, 1985.
- Joseph Abou-Nohra, Contribution à l'étude du rôle des Couvents dans l'histoire rurale du Liban, Strasbourg, 1983.

وتجد الإشارة إلى كتاب آخر بالعربية يتحدث عن نوادر تلك الحقبة وحكاياتها: لحد خاطر، **عهد المتصرفية في لبنان، ١٨٦١ ـ ١٩١٨**، بيروت، ١٩٦٨. انظر أيضاً د.أحمد طربين، **لبنان، من عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، ١٨٦١ ـ ١٩٢٠**، محاضرات ألقيت بالعربية في معهد الدراسات العربية العليا في القاهرة، القاهرة، ١٩٦٨. تجدر الإشارة أيضاً إلى الجزء الأول من **مذكرات** بشارة الخوري (٤ أجزاء، بيروت، ١٩٦٠ ـ ١٩٦١)، الذي يصف الحياة العامة في عهد المتصرفية وصفاً جذلاً مشوباً بالنكتة.

١٣. إلى ذلك تقتضي دراسة الماضي اللبناني معرفة معمقة بسياسة الدول الكبرى تجاهه، قبل الحرب العالمية الأولى.

يجد الباحث عدداً من المعلومات عن السياسة الشرقية للدول الكبرى في كتب التاريخ العامة، فضلاً عن الكتب المكرّسة للمسألة الشرقية والتي ذكرناها في مراجع **المقدمة**. على سبيل المثال، إميل بورجوا، **مصنف تاريخي في السياسة الأجنبية**، ٤ أجزاء، باريس، ١٩٢٢ ـ ١٩٢٦. أ.ديبيدور، **تاريخ أوروبا الدبلوماسية**، ٤ أجزاء، باريس، ١٨٩١ ـ ١٩٢٠، **تاريخ العلاقات الدولية**، بإشراف پسسر رينوڤن، **القرن التاسع عشر**، الجزآن الخامس والسادس، باريس، ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥. أيضاً، الأجزاء المتعلقة بالقرنين التاسع عشر والعشرين من المجموعة التاريخية **شعوب وحضارات** لهالفن وسانيك، إلخ.

- E.Bourgeois, Manuel historique de politique étrangère, 4 vol., Paris, 1922 - 1926.
- A. Debidour, Histoire diplomatique de l'Europe, 4 vol., Paris, 1891 - 1920.
- P. Renouvin, Histoire des relations internationales, le XIX^{e} siècle, t. V et VI, Paris, 1954 - 1955.
- L. Halphen et Ph. Sagnac, Peuples et Civilisations.

١٤. **بالنسبة للسياسة الفرنسية في الشرق**، وخاصة في لبنان: پيير ليوتي، **فرنسا والدراما الشرقية**، باريس، ١٩٢٣. رينيه رستلهوبر، **التقاليد الفرنسية في**

لبنان، باريس، ١٩٢٥. فرنسوا شارل ـ رو، **أساكل سوريا وفلسطين في القرن الثامن عشر**، باريس، ١٩٢٨. وله أيضاً، **فرنسا ومسيحيو الشرق**، باريس، ١٩٣٩. أندريه برونو، **تقاليد وسياسة فرنسا في المشرق**، أطروحة حقوق، باريس، ١٩٣١.

- Pierre Lyautey, Le drame oriental et la France, Paris, 1923.
- René Ristelhueber, Les traditions Françaisse au Liban, Paris, 1925.
- Fr. Charles-Roux, Les Echelles de Syrie et de Palestine au XVIII^{e} siècle, Paris, 1928. France et Chrétiùns d'Orient, Paris, 1939.
- André Bruneau, Traditions et politique de la France au Levant, Paris, 1931.

وهناك كتاب غنيّ بالوثائق وضعه عالم متخصص بالشؤون السورية، الأب إسحق أرملة، **آثار فرنسا ومآثرها في لبنان وسوريا**، بيروت، ١٩٤٦.

١٥. **كتابات الرحالة الأوروبيين الكثيرين** الذين تجوّلوا في بلاد الشرق تشكّل ـ بالإضافة طبعاً إلى كتابات الجغرافيين والرحالة العرب ـ منجماً غنياً من المعلومات. في البداية لم يوجهوا أنظارهم إلى سوريا ولبنان إلاّ انطلاقاً من فلسطين. فكان اهتمامهم بهذين البلدين يأتي في سياق اهتمامهم بالأماكن المقدسة في أواخر القرون الوسطى. وكان من الطبيعي أن تتسارع حركة التنقّل بين هذين القطبين طيلة حقبة الحملات الصليبية.

بالنسبة لهذه المرحلة الأولى، انظر جان إبرسوليه، **الشرق والغرب. أبحاث حول المؤثرات البيزنطية والشرقية في فرنسا قبل الحملات الصليبية وأثناءها**، وخاصة الفصل الأول: **من العهود القديمة إلى القرون الوسطى**، ط.٢، باريس، منشورات دو بوكار، ١٩٥٤. ـ انظر كذلك **المقدمة العامة** الغنية التي وضعها جان ريمون للجزء الأول المتعلق بجان دولاروك، مجموعة **رحّالة الشرق**، حيث يعرض عرضاً واضحاً لهذه **المسارب** باتجاه القدس، بيروت، منشورات لحد خاطر، ١٩٨١.

- Jean Ebersolet, Orient et Occident. Recherches sur les influences Byzantines et Orientales en France avant et pendant les Croisades. Ch. I, De L'Antiquité au Moyen Age, 2^{e} éd., Paris, E. de Boccard, 1954.
- Jean Raymond, Introduction à Voyageurs d'Orient, Ed. Lahed Khater, Beyrouth, 1981.

تكاثرت كتابات الرحالة الأجانب بفعل التجارة التي كان يزاولها الفرنسيون والإنكليز والبندقيون بالدرجة الأولى، مع ما رافقها من تدفق الإرساليات الكاثوليكية في المشرق بناء على نظام الامتيازات. فوضعت هذه الكتابات بلغة أصحابها الأصلية وكانت تعبيراً عن مشاعرهم الوطنية ومصالحهم الاقتصادية. أما اللائحة الكاملة لما كتب بالفرنسية فنجدها عند جان ريمون في **مقدمته** الآنفة الذكر. أشهر هذه الكتابات هي تلك التي وضعها پييترو دلاّ ڤال، تاڤرنييه، تيڤينو، دارڤيو، شاردن، تورنفور، دولاروك، في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

- Pietro della Valle, Tavernier, Thévenot, D'Arvieux, Chardin, Tournefort, de la Roque.

صدر في مجموعة **رحالة الشرق**: جان دولاروك، **رحلة سوريا وجبل لبنان**، مع مقدمة وهوامش وفهارس لجان ريمون، جزآن في واحد، ١٩٨١، وقد صدرت بالأصل في باريس عام ١٧٢٢. **مذكرات لوران دارڤيو**، مع مقدمة وهوامش وفهارس بقلم أنطوان عبد النور، ١٩٨٢ (قسم واحد من الأجزاء الستة التي يتكون منها هذا الكتاب الذي صدر في باريس عام ١٧٣٥).

- Jean de la Roque, Voyage de Syrie et du Mont-Liban, Introduction, notes et index de Jean Raymond, 2 t., 1981 (Paris, 1722).
- Mémoires de Laurent D'Arvieux, introduction, notes et index d'Antoine Abdelnour, 1982 (Paris, 1735).

لمزيد من الإيضاح، يُضاف إلى هذه اللائحة التي جردها جان ريون، كتاب جورج غويو، **رائد الرحالة: فرانوا پيكيه، قنصل لويس الرابع عشر في حلب وأسقف بابل**، باريس، غوتنر، ١٩٤٢. امتدّت السلطة القضائية لهذا الدبلوماسي

الكبير الورع الذي دخل سلك الكهنوت قبل وفاته بقليل إلى جبل لبنان حيث استرعت حياة الموارنة جانباً كبيراً من اهتمامه.

- Georges Goyau, Un précurseur: Français Picquet, Consul de Louis XII en Alep et Evêque de Babylone, Paris, Genthner, 1942.

أما الكتاب الأساسي الذي يختتم القرن الثامن عشر فهو بلا شك كتاب ڤولني، **رحالة في مصر وسوريا**، جزآن، باريس، ١٧٨٧. طبعة جديدة مع مقدمة وهوامش بقلم جان غوميه، باريس، لاهاي، موتون، ١٩٥٩. يحتوي هذا الكتاب البالغ الأهمية على وصف تاريخي واجتماعي للبلدين، علماً أن الكلام عن جبل لبنان متضمّن في القسم الذي يتحدث عن سوريا. وكان الكتاب رفيق بونابرت وضباطه أثناء الحملة المصرية.

- Volney, Voyage en Egypte et en Syrie, 2 vol., Paris, 1787. Nouvelle édition, introduction et notes par Jean Gaulmier, Paris, Lahaye, Monton, 1959.

وكان هذا الكتاب أيضاً مدخلاً لقراءات الكُتّاب الفرنسيين الكبار الذين بدأت سلسلتهم مع شاتوبريان ولامارتين وجيرار دو نرڤال وفلوبير، في القرن التاسع عشر، وموريس باريس، في بداية قرننا العشرين. فنجد في كتاباتهم المتنوعة العناوين والتي أصبحت صفحاتها كلاسيكية كثيراً من الإشارات الدالّة.

ومن المفيد أن نخصّ هنا بالذكر، بين آخرين، م.ميشو وم.بوجولا، **مراسلات من الشرق، ١٨٣٠ ـ ١٨٣١**، ٧ أجزاء، باريس، ١٨٣٣ ـ ١٨٣٥، التي يتعلق الجزآن الخامس والسادس منها بسوريا وجبل لبنان وفلسطين ومصر. فضلاً عن كتاب ل.لورته. **سوريا اليوم. رحلات في فينيقية ولبنان واليهودية**، جزآن، باريس، ١٨٨٤.

- M. Michaud et M. Poujoulat, Correspondances d'Orient, 1830-1831, 7 vol., Paris, 1833 - 1835.
- L. Lortet, La Syrie d'aujourd'hui, Voyages dans la Phénicie, le Liban et la Judée, 2t., Paris, 1884.

الأدبيات الفرنسية التي استوحت أفكارها من الشرق كانت موضع دراسة تاريخية تبسيطية شيّقة لكنها غير وافية بالغرض: هنري بوردو، **رحّالة الشرق**، الجزء الأول، **من الحُجّاج إلى مهرة تدمر**، الجزء الثاني، **لامارتين ميشو ـ باريس**، باريس، بلون، ١٩٢٦.

- Henri Bordeaux, Voyageurs d'Orient, t. I, Des Pelerins aux méharistes de Palmyre, t. II, Lamartine - Michaud - Barrès, Paris, Plon, 1926.

تجدر الإشارة إلى أطروحتي دكتورا في الآداب من جامعة باريس، لم تطبعا حتى الآن ولم نستطع الإطلاع عليهما: جبور دويهي، **جبل لبنان في أخبار الرحالة الغربيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر**، باريس ٣، ١٩٨١. ناديا نابلسي إسكندراني، **الرحلة الرومانطيقية إلى الشرق عند الكتبة الفرنسيين من ١٨٠٠ إلى ١٨٣٣**، باريس ٤، ١٩٨٥.

- Jabbour Douayhi, Le Mont-Liban dans les relations des voyageurs occidentaux du XXII^{e} et du XVIII^{e} siècle, Paris III, 1981.
- Nadia Naboulsi Iskandarani, Le voyage romantique en Orient chez les écrivains Français mineurs de 1800 à 1833, Paris IV, 1985.

ـ نرجو أن تكون هاتان الأطروحتان قد بلغتا المستوى الذي بلغه كتاب جان ـ ماري كاريه الذي أصبح من الكتب الكلاسيكية الكبرى، **رحّالة مصر الفرنسيون وكُتّابها**، جزآن، جائزة غوبير الكبرى ١٩٣٣، المعهد الفرنسي للأثريات الشرقية، القاهرة، أعيد طبعه عام ١٩٥٦، القاهرة.

- Jean-Marie Carré, Voyageurs et écrivains Français d'Egypte, 2 tomes, réimp. 1956, Le Caire.

إن هذه النظرة الإجمالية على الشهادات التي تنمّ عما أثاره الشرق في أذهان الفرنسيين بشكل عام من اهتمام كبير، تقتضي التذكير بالكتابات التي وضعها الإرساليون وضمّنوها تقاريرهم الوفيرة العدد التي وجهوها إلى رؤسائهم. وهي منشورة في معظمها. أما تلك التي لم تكن منشورة بعد حتى أوائل القرن العشرين فقد جمعها أنطوان رباط في مجموعته التي أتينا على ذكرها: **وثائق غير**

منشورة في خدمة تاريخ المسيحية في الشرق، الجزء الأول، باريس، لايبنريغ، لندن، ١٩٠٥، الجزء الثاني، باريس ولايبنريغ، ١٩١٠، القسم الثالث من الجزء الثاني (إذ توفي المؤلف عام ١٩١٣) وضعه الأب فرنسوا تورنوبيز، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢١.

- Antoine Rabbath, S.J., Documents inédits pour servir à l'histoire du Christianisme en Orient, t. I, Paris, Leipzig, London, 1905, t. II, Paris et Leipzig, 1910, 3e Fascicule du t. II, par le P. François Touenebize, S.J., Beyrouth, Imp. Cathol, 1921.

وغنيّ عن القول أن الأدبيات المتعلقة برحّالة الشرق في بريطانيا لا تقل عما هي في فرنسا، بل ربما كانت أغنى. يكفي بهذا الصدد أن نذكّر بمنشورات جمعية هاكلويت، نسبة إلى اسم الجغرافي رتشارد هاكلويت R. Hakluyt (١٥٥٢ ـ ١٦١٦). أما إيطاليا فيبدو أن إنتاجها في هذا المجال لم يكن بمثل الغزارة المذكورة رغم الأخبار الشيقة التي يرويها أمثال ماركو بولو وبييترو دلاّ فاليّ، وخاصة الأخبار الغزيرة حول الأعمال والصفقات التي كانت تعقد طيلة قرون بين المدن البحرية الإيطالية والدول الإسلامية.

القسم الثاني

الدولة والدستور ـ العوامل التاريخية

الدول العربية

لبنان دولة عربية تدور في فلك مجموعة الدول العربية التي تمتدّ أراضيها من الأطلسي حتى الخليج الذي كان يسمى بالخليج الفارسي. ويحفّ البحر المتوسط بهذه الأراضي على طوال امتدادها، شمالاً، كما أنها تصل جنوباً إلى المحيط الهندي في آسيا، بينما تتوغّل أطرافها في رمال الصحاري في أفريقيا.

يتألف العالم العربي اليوم من دول ذات سيادة تختلف في ما بينها من حيث مؤسساتها السياسية وبناها المجتمعية ونشاطاتها الاقتصادية، ومن ثَمَّ، من حيث عقليّاتها واتّجاهاتها الإيديولوجية. غير أن هذا التباين لم يكن يوماً نتيجة إرادة مصمّمة على التفرقة والتجزئة. فقد سعت شعوب هذه الدول وقادتها سعياً دؤوباً إلى التكتّل في وحدات أو تجمعات مصطنعة إلى هذا الحد أو ذاك. ولم تكن إنقساماتها إلاّ حصيلة من حواصل التاريخ. وتُعتبر السياسة الامبريالية التي اعتمدتها القوتان الاستعماريتان الكبيرتان في زمانهما، أي بريطانيا العظمى وفرنسا، على رأس العوامل العديدة التي ساهمت في هذه الانقسامات. وأول تجليات هذه السياسة تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر، ابتداءً من حملة بونابرت وفشل محاولتها في انتزاع مصر وسوريا من الامبراطورية العثمانية.

والواقع أن جميع الدول العربية ـ باستثناء المغرب الذي تعود أصوله إلى العصر العباسي ـ لم تكن إلاّ ولايات ضمن هذه الامبراطورية المترامية الأطراف التي ظلت حتى أواخر القرن السابع عشر تشكّل تجسيداً لقوّة الإسلام الديناميكية وتهدّد أوروبا بخطر الاجتياح.

لكن الانحطاط أخذ يدبّ في أوصالها من جميع الأوجه، منذ القرن الثامن عشر. إذ تقوقعت جيوشها ومؤسساتها التي كانت وراء عظمتها الماضية على عقليتها وتنظيمها اللذين باتا عاجزين عن الارتفاع إلى مستوى الغرب إبّان توسّعه

وازدهاره. وكانت أوروبا تطمع منذ فترة مبكرة بوراثة «الرجل المريض»[1]، دون أن تتوصل إلى الاتفاق على اقتسام تركته. فلم تتمكّن تركيا من البقاء على قيد الحياة إلاّ بفضل التصلّب البريطاني الذي ظلّ مصرّاً على الدفاع عن وحدة أراضي الامبراطورية حتى لا تسيطر روسيا على المضائق وتصل إلى البحر المتوسط، وحتى لا تضع فرنسا يدها على سوريا والأماكن المقدسة. وظل الأمر كذلك إلى أن جاء اليوم الذي أدّت فيه طموحات الحكومة التي انبثقت عن ثورة ١٩٠٨ إلى زجّ تركيا في الحرب العالمية إلى جانب الامبراطوريتين المحوريّتين فأسقطتاها بسقطوهما.

يكفي أن نلقي نظرة بسيطة على الحركات التفكيكية التي اعتملت داخل الامبراطورية منذ أن أُكره الفرنسيون على إخلاء وادي النيل، حتى يتبيّن لنا أن كل دولة من الدول العربية القائمة اليوم كانت حصيلة أحداث تاريخية طارئة هي التي حدّدت تطورها اللاحق.

فقد استولت فرنسا، عام ١٨٣٠، على الجزائر، وهي ولاية بعيدة لكنها لم تكن منسيّة يوماً من الامبراطورية العثمانية، في الوقت الذي كانت فيه اليونان والشعوب البلقانية تستهلّ يقظتها القومية وتثور على النير العثماني. فكانت تلك أول أرض عربية تقع تحت سيطرة إحدى الدول الأوروبية الكبرى. بعد ذلك

(١) كلمة مأثورة كثيراً ما يُستشهد بها، وردت على لسان القيصر نقولا الأول عام ١٨٤٩. بل إنه قال أيضاً على ما يروي ألكسيس توكڤيل: «إن الإمبراطورية العثمانية أصبحت في حكم الميتة، ولم يبق علينا إلاّ أن نتدبّر أمر جنازتها». (**ذكريات**، باريس، غاليمار، ١٩٤٢، ص ٢٤٠). - في ذلك الحين أخذت مشاريع اقتسام تركيا تزدهر من جديد. وهي على كل حال لم تتوقف منذ القرن الثالث عشر عن مراودة مخيلات الخبراء السياسيين والعسكريين والاستئثار باهتماماتهم. أنظر دراسة واسعة لأحد الدبلوماسيين الرومانيين، ت. ج. ديوڤار، **مئة مشروع لإقتسام تركيا** (١٢٨١ - ١٩١٣)، باريس، ألكان، ١٩١٤، مع مقدمة لرجل القانون المعروف لويس رينو. وفي ذلك مؤشر على العداء الذي كانت تكنّه أوروبا في ذلك الوقت لحكومة **تركيا الفتاة** التي كان لها أن تزجّ بلادها في الحرب إلى جانب الإمبراطوريتين الجرمانيتين.
- T. G. Djuvava, Cent projets de partage de la Turquie (1281 - 1931), Paris, F. Alcan, 1914, préface de Louis Renault.

بنصف القرن، استولت فرنسا على تونس، عام ١٨٨١. ثم جاء دور المغرب عام ١٩١١.

كما أن إنكلترا وضعت يدها، من جهتها، على عدن عام ١٨٣١ لتقوم بدور الخفير على البحر الأحمر. ثم احتلّت مصر، عام ١٨٨١، ومن بعدها السودان، لتضمن تحكّمها بقناة السويس وتؤمّن حرية مواصلاتها مع الهند وأعماق القارة السوداء. وكان ذلك في الوقت الذي دخل فيه أسطولها، في أواخر القرن التاسع عشر، في الخليج الفارسي، وفرض على الإمارات العربية في شاطئ القراصنة معاهدات تحالف وحداقة حولت ذلك الشاطئ إلى ما ظل يعرف حتى الأمس بشاطئ الهدنة، حيث لا يزال نفوذها قائماً رغم «الاستقلالات» الحديثة العهد، إلى أن جاء اليوم الذي دخلت فيه إيطاليا على الخط وانزلت جنودها في ليبيا، عام ١٩١١، دون إعلان الحرب. واضطرت تركيا بضغط من الدول الكبرى إلى أن تتنازل لها عن هذه الأرض العربية في معاهدة أوشي، في العام التالي، بينما كانت أولى شرارات الحروب البلقانية تشتعل على مشارف القسطنطينية.

وهكذا توصّلت الامبريالية الغربية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن الحالي إلى بسط سيطرتها على كل افريقيا العربية، من المغرب حتى البحر الأحمر، وإلى ممارسة تغلغلها البطيء وإنما الدؤوب، في مختلف أنحاء شبه الجزيرة، وذلك بأشكال مختلفة ومتنوعة باختلاف وتنوع الحالات المدبّرة لها: من الإدارة المباشرة في الجزائر وعدن إلى الاحتلال «المؤقت» في مصر والسودان، إلى الحماية في تونس والمغرب، إلى الصداقة والتحالف مع إمارات الخليج، إلى الضمّ المجرّد والبسيط لليبيا، فلم يبقَ والحالة هذه من الولايات التابعة للامبراطورية العثمانية إلاّ ولايات آسيا العربية، أي ولايات سوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية ومتصرفيّتَيْ لبنان وفلسطين.

ثم إن دخول تركيا الحرب ضد دول الحلف قضى قضاء مبرماً على عهد المحافظة الذي كان يربطها منذ أكثر من قرن بإنكلترا التي ظلت حريصة حتى ذلك التاريخ على الدفاع عنها ضدّ مخاطر اقتطاع أراضيها التي كانت تتهدّدها من

جانب فرنسا وروسيا، حتى إن الحلفاء رأوا أنفسهم مضطرين، تحت طائلة انفجار خلافاتهم أثناء الحرب بالذات، إلى التوفيق بين ومآربهم وإلى الاتفاق في ما بينهم على معاهدات الاقتسام التي يُفترض بتركيا أن تتكبّد تبعاتها بعد انتصارهم النهائي.

فإذا كانت البلدان العربية التي سُلخت عن الامبراطورية العثمانية قد اتّخذت هيئة الأجسام المتميزة، فما ذلك إذن إلاّ بسبب الحروب الاستعمارية والاحتلالات ومعاهدات التحالف والاقتسام. وباستثناء لبنان الذي لم ينشأ كيانه السياسي، رغم ذلك، إلاّ استجابة لمقتضيات استقراره الطائفي، فإن جميع الأقطار العربية الأخرى كان من المحتمل أن تشكّل دولة واحدة لولا ضغوطات الامبريالية التي حدّدت اتجاهاتها الإقليمية وعزّزت تشكيلاتها المبعثرة.

سوريا ولبنان ضمن الامبراطورية العثمانية

يشكّل لبنان جزءاً من مستطيل جغرافي متطاول كان اليونان والرومان يسمّونه سوريا، وسمّاه العرب **بلاد الشام**، مقابل اليمن الواقعة على التخوم الجنوبية من شبه جزيرتهم الواسعة. تمتدّ سوريا على ما يقول سترابون والمؤلفون الذين أخذوا بقوله من مرتفعات أُرفه (الرها) ومرعش (جرمانيكوس) في الشمال، إلى غزة وسينا، في الجنوب، مشتملةً والحالة هذه على القطاعات التي تتكوّن منها اليوم الجمهوريتان السورية واللبنانية والمملكة الأردنية وفلسطين المحتلة من قبل إسرائيل[1].

(١) يرى سترابون، مثلاً، «أن سوريا محاطة من الشمال بكيليكية وأمانوس. أمّا حدود سوريا الأخرى فهي تتألف، في الشرق، من مجرى نهر الفرات بالذات ومن مضارب العرب الرحّل على الضفة الأقرب إلينا، وفي الجنوب، من العربية السعيدة ومصر، وأخيراً في الغرب من بحر مصر وبحر سوريا حتى إيسوس» (جغرافية سترابون، ترجمة أ. تارديو، ٣ أجزاء، باريس ١٨٨٠، الجزء الثالث، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣).

- Géographie de Strabon, Trad. A. Tardien, 3 Vol, Paris 1880, t.III, P. 332 - 333.

ونقرأ في **تاريخ سرياني** مجهول المؤلف يرقى إلى العام ١٢٣٤: «... إن السوريين الأقحاح

لكن سوريا التاريخية التي أكّد الأقدمون على وحدتها الطبيعية، ظلت رغم ذلك خاضعة لواقعة ثابتة خاصة بتاريخها كانت تفرض عليها التجزئة أو التبعية حيناً بعد آخر[1]. إذ كلما كانت الظروف والأوضاع الدولية تؤدي إلى تحرّرها من الأجنبي، كانت تفقد وحدتها السياسية، نظراً لقيام عدد من الإمارات من داخلها وعلى امتداد أراضيها. فلم تجرِ بها العادة على تحاشي التفكك إلاّ عندما تصبح جزءاً لا يتجزأ من امبراطورية ما تتّسع حدودها لتشتمل على بلاد ما بين النهرين ومصر وروما والقسطنطينية، وخاصة عندما تكون إحدى المدن السورية عاصمة لهذه الامبراطورية، كما كانت أنطاكية في عهد السلوقيين، ودمشق في عهد الأمويين. وظلت هذه الخصوصية المتواترة التي كانت سوريا تتحلى حيناً أو تذهب ضحيّتها حيناً آخر، مرافقة لتاريخها حتى زوال الامبراطورية العثمانية.

= هم أولئك الذين يقيمون غربي نهر الفرات، في المنطقة التي تمتدّ طولاً من أمانوس قرب أنطاكية في الشمال، حتى حدود فلسطين (منطقة الفلسطينيين جنوباً). كما تمتدّ عرضاً من المتوسط حتى الفرات...» (ذكره جول لوروا، **المخطوطات السريانية المصوّرة المحفوظة في مكتبات أوروبا والشرق**، باريس، ١٩٦٤، ص ١٩.

- Jules Leroy, Les manuscrits Syriaques à peinture, Conservés dans les bibliothèques d'Europe et d'Orient, Paris, 1964, P. 19.

ويقول شارل غينيوبير أن فلسطين في عهد المسيح «كانت جزءاً من الأرض السورية خاضعة لروما»، (**العالم اليهودي قرابة عصر المسيح** (تطور البشرية)، باريس، ١٩٣٥، ص ٧).

- Charles Guignebert, Le monde Juif Vers le temps de Jésus (L'Evolution de L'hmranité), Paris, 1945, P. 7.

هذا إذا ضربنا صفحاً عن العرب الذين كانوا دائماً يعتبرون الشام، أي سوريا، بمثابة الحدود الشمالية لشبه الجزيرة العربية، في مقابل اليمن الواقفة في الجنوب (أنظر غودفروا ـ دومومبين، **سوريا في عهد المماليك**، مرجع مذكور، ص ٦ وما يليها).

- Gaudefroy Demombynes, la Syrie à L'époque des Mamlouks, op. cit, P. 6 et S.

(١) كتب ريمون ويل: «وما أن كانت تلك البلاد تُترك لمصيرها حتى كانت تنقطع أخبارها عنا لأنها لم تكن تعيش في دولة موحّدة، بل كانت كلٌ من مئات المدن والإمارات التي تتألف منها تنطوي على ذاتها. ورغم أنها كانت تتقاتل جميعاً في ما بينها فإن أصداء هذا القتال لم تكن تتخطى حدود ذلك العالم الصغير المقتصر على مصر وحدود الفرات» (**فينيقية وآسيا الغربية**، مرجع مذكور، ص ١٧٥).

لكنها عادت فعانت من مفاعيلها المضادة بعد الحرب. إذ اقتُطعت منها فلسطين التي حُكم عليها بأن تتحول إلى «وطن قومي» ليهود العالم، وحرمت من ملحقها الطبيعي، الأردن، الذي صار مملكة على حدة، وسُلخت عنها أجزاء واسعة من ولاية حلب السابقة فظلّت تركية، كما سُلخ عنها لواء الإسكندرية وأنطاكية الذي استتبعته تركيا الكمالية. وكان ما تبقّى منها، تحت الانتداب الفرنسي، حقلاً لاختبارات إنشاء الدول التي لم يكن لها من مبرّر وجود سوى الاستجابة لما كانت ترعاه طائفة معيّنة من تطلعات مصطنعة إلى هذا الحدّ أو ذاك.

كانت سوريا العثمانية مقسّمة إلى ولايات ومتصرفيات شأنها شأن جميع الأراضي التي كانت تسيطر عليها تركيا قبل حرب ١٩١٤. فكان جبل لبنان محاذياً في سفحه البحري لولاية بيروت التي كانت تشتمل على طرابلس وعكار واللاذقية شمالاً وعكا جنوباً، حيث تبدأ فلسطين التاريخية التي كانت تشكّل في ذلك الحين، نظراً لأهميتها الدينية، سنجقاً ذا حكم ذاتي تابعاً للإدارة المركزية مباشرة، هو سنجق القدس. أما في الشرق فكانت تمتدّ سوريا الداخلية التي تضمّ ولايتين، ولاية حلب التي كان يشرف عليها شمالاً جبل بركات حتى ماردين الواقعة اليوم في الأراضي التركية، وولاية دمشق، أو سوريا حسب ما تسمّيها الوثائق التركية، والتي كانت حدودها تنتهي عند خليج العقبة.

وبعد العمل بمعاهدات الاقتسام التي عقدت خلال الحرب وبما تلاها من تعديلات، حصلت فرنسا، من البلدان العربية الأسيوية، على سوريا ولبنان، بينما احتفظت بريطانيا العظمى بما تبقى من البلدان، أي ببلاد الرافدين، التي سمّيت العراق، وفلسطين الضفة الغربية من نهر الأردن، التي وقعت فيما بعد تحت سيطرة إسرائيل، فضلاً عن الأراضي الممتدة شرق نهر الأردن بعد سلخها عن ولاية دمشق.

المراحل الرئيسة لتكوّن الدولة اللبنانية

لبنان في وضعه الراهن جمهورية ذات نظام برلماني تمارسه في ظل دستور ديموقراطي. وهو يتمتّع بملء السيادة ويتعامل مع أطراف الحق الدولي الآخرين تعامل الندّ للندّ. وبعد أن كان جبل لبنان ولاية تركية حررها المنتصرون في الحرب، خضع هو والأراضي التي أضيفت إليه إلى احتلال هؤلاء المنتصرين العسكري. ثم وُضع بعد ذلك بعامين تحت وصاية الانتداب الفرنسي وتحوّل إلى دولة لبنان الكبير، ووُضع له دستور، وما لبث أن توصّل بفعل إوالاته الخاصة إلى الحصول على الاستقلال. فأصبح عضواً في جامعة الدولة العربية التي تعترف والحالة هذه بوجوده وبحقوقه الكاملة باعتباره دولة. وهو عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة. فيُفترض به أن يقوم بدوره اليوم داخل الجماعة الدولية. فيما هي السبل التي اتّبعها تطوّره هذا؟ وما هي وقائعها البارزة؟

لقد مرّ هذا التاريخ الحديث العهد بثلاث مراحل أساسية:

- الأولى هي مرحلة الحرب الكبرى والمحن التي حلّت بالشعب اللبناني من جرّائها، وما تلا ذلك من تحرير واحتلال وتأسيس للملكة العربية في سوريا ـ وهي محاولة وضعت لها معركة ميسلون حداً نهائياً ـ وإنشاء من جانب فرنسا لدولتي سوريا ولبنان.
- الثانية هي المرحلة المختصّة بتكوُّن لبنان الكبير وبوضع الدستور وبفترة المعاهدة الفرنسية ـ اللبنانية التي تمّت بإشراف القوة المنتدبة.
- الثالثة والأخيرة هي المرحلة التي توصل فيها إلى الاستقلال عبر التعديلات الجذرية التي أدخلت على دستوره، والتي أثارت سلسلة من ردود الفعل كان لها أن تضع حدّاً للإنتداب الفرنسي.

الفصل الأول

حرب ١٩١٤

«أيها الجنود

إنكم تقومون بغزو سيكون له على الحضارة والتجارة في العالم نتائج لا تحصى. . .

والشعوب التي يعيش بينها شعوب محمّدية، أول بند من بنود إيمانها هو التالي: «لا إله إلاّ اللّه، محمد رسول اللّه».

فلا تعارضوهم في آرائهم، وتصرفوا معهم كما تصرّفنا مع اليهود ومع الإيطاليين. سايروا شيوخهم وأئمتّهم كما فعلتم مع الأحبار والأساقفة. . .

لقد كانت الفيالق الرومانية تصونا جميع الأديان. وإنكم ستجدون هنا عادات مختلفة عن عادات أوروبا: فينبغي لكم أن تعتادوا عليها. . .».

نداء بونابرت لجنود الحملة المصرية[(١)].

«. . إن المنصب المهمّ الذي ستتبوّأه سوف يتيح لك تنمية المواهب التي حبتك بها الطبيعة، إن ما يجري هنا يتخذ أهمية

---

(١) على متن **الشرق**، ٤ ميسيدور من السنة السادسة (٢٢ حزيران ١٧٩٨)، عند كريستيان شرفيل، **بونابرت والإسلام**. . . باريس، بودون، ١٩١٤، ص ١٣.

- Christian Cherfils, Bonaparte et l'Islam..., Paris, Pedone, 1914.

LAU - Riyad Nassar Library

كبيرة، وستكون له عواقب هائلة على التجارة والحضارة: سيكون الزمن الذي سترقى إليه ثورات عظيمة».

من بونابرت، لدى مغادرته، إلى الجنرال كليبر[1].

«جاءت الحملة الفرنسية، وتحطم الستار الحديدي... وتدفّقت علينا أفكار جديدة، وتفتّحت لنا آفاق لم يكن لنا بها عهد».

جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة.

أحدثت الحملة المصرية انعطافاً مفاجئاً في المجرى الذاتي الذي كان تاريخ الشرق الأوسط قد اتّبعه حتى ذلك الحين. إذ وجد الإسلام المتوسطي نفسه دفعة واحدة في مواجهة أوروبا. وكانت تلك المواجهة عبارة عن ارتطام عنيف كان مفعوله أشبه بضربة الصنج التي دقّت ناقوس الخطر في وعي الشعوب العربية ووجدانها القومي.

وفي الوقت الذي أخذت فيه أفكار الثورة الفرنسية تنتشر على يد جيوش الامبراطور، كانت هذه الأفكار قد ألقت بذور خمائرها في أذهان الشرقيين. وما أن وطأ بونابرت أرض الفراعنة القديمة حتى أخذ على عاتقه تعهُّد هذا الإختمار. فراحت روائحه تتصاعد على ضفاف البوسفور وفي أقصى ولايات الامبراطورية العثمانية، حتى انطبع القرن التاسع بطابعها العميق. فالأحداث التي تعاقبت خلال عقود هذا القرن إنما نشأت عن الانقلاب الذهني الهائل الذي كانت فرنسا رائدته وبؤرته وحاملة لوائه.

فكانت يقظة اليونان والأمم البلقانية، والحركات الإصلاحية في تركيا،

(١) القيادة العامة، الإسكندرية ـ ٥ فروكتودور من السنة السابقة (٢٢ آب ١٨٩٩)، عند كريستيان شرفيل، ص ٤٠.

وحروب محمد علي، وغزوات ابنه إبراهيم باشا، والاضطرابات المتتالية في جبل لبنان وردود فعل ١٨٦٠ الدامية، وثورة تركيا الفتاة في ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩، ـ ولكن كانت أيضاً بداية الامبريالية الإنكليزية ـ الفرنسية التي انقضّت على ممتلكات السلطان في أطراف الامبراطورية، وكان **التدخل الإنساني للجوقة الأوروبية** لصالح الإقليات المسيحية، ومن ثمّ وضع الامبراطورية العثمانية تحت الوصاية. تلك هي النتائج التي أسفرت عن أفكار الثورة الفرنسية. فكانت نتائج مريرة حيناً ومفيدة حيناً آخر، وظلت تتأرجح بين هذه المرارة وتلك الفائدة إلى أن استكمل «الرجل المريض» نزاعه البطيء مع انتهاء الحرب العالمية الأولى، وانبثقت عن تركته الدول التي خلفته. فكانت ولادة لبنان في هذا السياق.

المراحل الرئيسية

يدين لبنان بأصوله إلى تكوُّن كيانه السياسي عبر الأربعمئة سنة التي سبقت تفكّك الامبراطورية العثمانية عام ١٩١٨. لكنه لم يكن بوسعه على الإطلاق أن يتحوّل إلى دولة لولا انتصار الحلفاء الغربيين ومساعدة فرنسا. ويمكننا رسم معالم هذه الحقبة من التمخّضات الكبيرة بناءً على تتبّع المراحلة التالية:

I. النظام التركي.

II. وعدد الاستقلال ومعاهدات الاقتسام السرية.

III. التحرير والاحتلال.

IV. مؤتمر السلام.

V. المملكة العربية السورية.

I النظام التركي

دخول تركيا الحرب

نشبت الحرب العالمية الأولى، في أول آب ١٩١٤، على أثر اعتداء

ساراجيفو، وتواجهت فيها منذ البداية فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا من جهة، وألمانيا والنمسا ـ المجر من جهة أخرى. أما تركيا فلم تقف إلى جانب الامبراطوريتين المحوريتين إلاّ في ٣١ تشرين الأول، عندما أعلنت الحرب على الحليفين الغربيين وعلى روسيا، بعد أن كانت قد وقّعت منذ ٢ آب معاهدة سرية تحالفت بموجبها مع الرايخ الألماني. وقد أعربت بذلك بوضوح عن رغبتها في التخلّص مرة واحد ونهائية من وصاية الدول الكبرى التي كانت تخضع لها منذ سنوات التنظيمات الأولى. وكان أول قرار اتّخذته بفرمان صادر في ٩ أيلول عن السلطان محمد رشاد، يرمي إلى إلغاء نظام الامتيازات الأجنبية الذي كان قد غدا منذ مدة طويلة عنوان انقيادها وخضوعها. ثم أعقبته بقرار آخر، أقل مشهديّة من الأول، أعلنت فيه **الجهاد**، أي الحرب المقدسة، على القوى العدوة التي كان المسلمون يقيمون في امبراطورياتها الاستعمارية.

ومنذ ذلك الحين فتحت جبهات الحرب على كل حدود الامبراطورية العثمانية، في البلدان العربية، وفي قناة السويس، والبصرة في جنوب العراق، وفي مضائق الدردنيل وفي البلقان، وفي البحر الأسود والقوقاز. وهكذا بادرت الحكومة التركية منعاً لكل محاولة انتفاضة قومية قد تقوم في أرمينيا أو في بلاد العرب إلى اتّخاذ إجراءات قاسية كان لها أن تسوّد إلى الأبد تلك الصفحات التي سطرتها جيوشها في ساحات القتال، والتي كانت، رغم كل شيء، صفحات مجيدة.

مجازر أرمينيا

كان الأتراك المسلمون والأرمن المسيحيون قد عاشوا طيلة قرون حياة راضية لم تفلح في تعكيرها حقبة الحملات الصليبية. فقد احتل عدد من الشخصيات الأرمنية مناصب مرموقة في الامبراطورية العثمانية، وخاصة في مجال الشؤون الخارجية. وكان الشعب الأرمني يعيش في المناطق الجبلية من بلاد الأناضول الشرقية المسمّاة أرمينيا الكبرى والتي كانت بلاد ممالكه القديمة. ثم تشكّلت أرمينيا صغرى في كيليكية، على مرتفعات طوروس، ابتداء من القرن

الثاني عشر، في ظلّ حكم الأمراء الأرمن. لكن الغزوات التركية التي مهّدت منذ القرن الثالث عشر لعظمة الامبراطورية العثمانية في عهد ذريّة عثمان، ابن ارطغرل، قضت قضاء مبرماً على الدولة الأرمنية.

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أخذت بوادر التصدّع تظهر في هذا الوفاق التقليدي، وجعلت الشكوك تحوم حول مدى ولاء الرعايا الأرمن للسلطان، وذلك عندما أخذت تدبّ في صفوف الأرمن. شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأهلية الأخرى، بوادر يقظة قومية دفعتهم إلى إعادة النظر في تاريخهم وإلى المطالبة بحكم إداري إقليمي، إن لم يكن باستقلالهم السياسي.

وحصلت في عامي ١٨٩٥ و١٨٩٦ اصطدامات كانت أولى بوادر الخطر، تمّت بإيعاز من عملاء مأجورين لدى بعض العصابات التركية التي كانت تؤازرها قبائل الأكراد المجاورة، والتي كانت هي الأخرى منذ عهود سحيقة على علاقة سلمية بالفلاحين الأرمن، بل في حالة تعاون وثيق معهم، فخشي السلطان عبد الحميد، بناءً عليه، عواقب وجودهم على حدود القوقاز، حيث كانت تحتشد أقسام كبيرة من الشعب الأرمني حول عاصمتهم اريفان وحول مدينتهم المقدسة اشمياتزين، مقرّ كاثوليكوسهم المسكوني. إلى ذلك، كانت جيوش القيصر في القوقاز تهدّد بالتدفق لدى أول إنذار، كما حصل عام ١٨٧٨. كما كانت المنظمات الأرمنية في الخارج، تخوض من جهتها نضالاً دؤوباً من أجل تحرير البلاد. فاجتمعت كل هذه العوامل على خلق ذهان جماعي لدى الأتراك قوامه الخشية والحذر من الأرمن.

ولم يكن لهذه الحالة الذهنية إلاّ أن تتفاقم بعد ثورة ١٩٠٨. صحيح إن جمعية الاتحاد والترقّي كانت تضمّ بين أعضائها عدداً من الأرمن. لكن سياسة التتريك التي اعتمدتها كان لا بدّ من أن تدفعها إلى أن لا ترى في كل القوميات المعارضة لعملية الدمج هذه إلاّ عقبات وعوائق ينبغي القضاء عليها. وكانت القومية الأرمنية أشد القوميات تنظيماً. كما كانت تنمّ عن حيوية لا يلين لها قياد. وكان من الواضح أن ساعة نهضتها قد حانت. فقد كانت تحتل مواقع

ستراتيجية في قلب بلاد الأناضول بالذات، وهي التي تعتبر الموطن الأصلي للشعب التركي. فكان لا بدّ في مثل هذه الظروف من حصول الاصطدامات بين العرقين، وقد حصلت هذه الاصطدامات في أضنة عندما قامت الثورة المضادة في نيسان ١٩٠٩، بمبادة من أنصار النظام القديم. من هنا كانت مأساة ١٩١٥ الرهيبة عندما حكم الثالوث المؤلف من طلعت وأنور وجمال على الشعب الأرمني بالموت، وكان حكمه حصيلة تفكير بارد ومحسوب.

ولم تكد المعارك تبدأ حتى ثم وُضعت خطة للإبادة صِير إلى تنفيذها بأمر من وزير الداخلية طلعت باشا:

«لقد جرى الإبلاغ في وقت سابق عن عزم الحكومة على إبادة الأرمن المقيمين في تركيا إبادة تامّة...»(١).

استعيدت طريقة المجازر التي كانت ترتكب في عهد عبد الحميد، لكنها أُخفيت تحت ستار عمليات النفي التي كانت تزعم الحكومة، رسمياً، أنها لا ترمي إلاّ إلى إبعاد الأرمن جماعياً عن الأمكنة التي كانت روسيا تهدّد باجتياحها. والواقع أن هذه العمليات كانت تشتمل عملياً على كل نواحي الأناضول، حتى إنها كانت تصل إلى القسطنطينية.

وبدأ الأمر برؤوس القوم. ففي ١٥ نيسان ١٩١٥، اعتُقل في أسطنبول ثلاثمئة شخصية من الطائفة الأرمنية واقتيدوا إلى الداخل حيث أعدموا جميعاً. بعد ذلك، بدأت عملية تهجير واسعة اقتلعت شعباً بكامله من مدنه وقُراه واقتادته

---

(١) لم تُعرف هذه الوثيقة إلاّ بعد انتهاء الحرب، وذلك عندما نشرتها الديلي تلغراف اللندنية في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ أيار ١٩٢٢، في وقت كانت قد وصلت فيه مباحثات لوزان إلى أوج توتّرها.
وينبغي أن نقارب بين هذا الأمر وبين الخطاب الشهير الذي كثيراً ما يُستَشهد به، وهو الخطاب الذي ألقاه هتلر في أوبرسالبرغ، في ٢٢ آب ١٩٣٩، أمام القادة العسكريين للرايخ الثالث، حيث يقول: «لقد أعطيت أوامري لوحدات الإس. إس. الخاصة بالتوجه إلى الجبهة البولونية لتقتل هناك بدون أية شفقة الرجال والنساء والأطفال... فمن ذا الذي ما زال يتحدث اليوم عن إبادة الأرمن؟».

عبر الطرقات الطويلة، حيث كانت الزمر العسكرية المستشرسة تنهال عليه ضرباً وتسلمه لعصابات تركية وكردية من القتلة المتمرسين الذين كانوا يرتكبون بحقه المجازر. فكانت الجثث منتشرة في الأرياف والصحاري، بل في شوارع المدن الكثيفة التي كانت تمرّ بها جموع الأرمن البائسة. ونادراً ما كان يستطيع بعضهم أن يصلوا، وقد أنهكهم الهزال والتعب، إلى مدينة عربية كحلب أو دير الزور أو حماه أو حمص في معظم الأحيان، حيث كان المسيحيون والمسلمون على السواء يقدّمون لهم المأوى والمساعدة أمام اشمئزاز الرسميين الأتراك وتقزّزهم.

عند انتهاء الحرب كانت أوروبا قد نسيت أن أول مذبحة بشرية منظمة في التاريخ المعاصر كانت قد ارتكبت بحق الشعب الأرمني، وكانت حصيلتها إبادة زهاء المليون ونصف المليون من الأرمن، فضلاً عن غيرهم من المسيحيين، من سريان وكلدان، معظمهم تعود أصولهم إلى منطقة الموصل.

غير أن الاتحاديين كانوا قد حققوا هدفهم. فقد حلّوا المشكلة الأرمنية بتصفية الشعب الذي يتحمل مسؤوليتها. وخلا الوطن التركي من الأرمن. وعند انتهاء الحرب استأصلت حرب التحرير التي خاضها كمال أتاتورك كل العناصر المسيحية الأخرى. فأُبعد الروم الأرثوذكس من آسيا الصغرى، ولم يبقَ لهم وجود إلاّ في اسطنبول على شاكلة بؤر معزولة لا حول لها ولا طول. وارتحل من تبقّى من الأرمن في كيليكية ومرعش والرها عن الأرض التركية بصورة نهائية عام ١٩٢٢ في ركاب الجيش الفرنسي. أما الذين كانوا يقيمون منهم منذ زمن طويل في الإسكندرون وأنطاكية والقُرى المجاورة لهما، فضلاً عمّن لجأوا إلى هاتين المدينتين إبّان المجازر، فقد تبعوهم هم الآخرون عندما ارتأت فرنسا المنتدبة، عام ١٩٣٩، بإيعاز من إنكلترا وسعياً لكسب حياد تركيا في الأزمة التي كانت قد أخذت تذرّ بقرنها، أن تتخلّى لهذه الأخيرة عن لواء الإسكندرون وأنطاكية.

كانت تلك صدمة عنيفة بقيت محفورة في أعماق مسيحيي الشرق إلى ما شاء اللّه، فلا عجب والحالة هذه هي أن تكون هذه الصدمة قد عززت لدى

مسحيي لبنان، وعلى رأسهم الموارنة، فكرة السعي إلى إقامة دولة خاصة بهم، ورسّختها أكثر من أيّ وقت مضى. وسيكون لبعض العوامل الأخرى أن تعمل أيضاً بدورها على تعزيز هذا الاتجاه الانفصالي.

الشهداء السوريون واللبنانيون

في الوقت الذي كانت فيه جمعية الاتحاد والترقّي تعمل على إبادة القومية الأرمنية. كان ممثل الجمعية المذكورة في سوريا يفتتح عهداً إرهابياً يرمي إلى القضاء على رؤوس الحركة العربية. فكان لمؤتمر عام ١٩١٣ أن يؤتي ثماره على أعواد المشانق في بيروت ودمشق.

يقول جمال باشا ـ الذي لم يعد يذكر السوريون ـ اللبنانيون اسمه بعد ذلك إلاّ متبوعاً بلقب **السفّاح** ـ في مذكراته التي وضعها بعنوان **مذكرات رجل دولة تركي**، إن أنور باشا، وزير الحربية، كان قد ناشد وطنيته، بعد مضيّ عشرة أيام على دخول تركيا الحرب، وطلب منه تولّي قيادة الجيش الرابع في سوريا ـ فلسطين، وقال له: «إن معلوماتنا تشير إلى أن الفوضى قد ضربت أطنابها في تلك البلاد وإن الشوريّين العرب يقومون فيها بنشاط كبير»(١).

في ٥ كانون الأول ١٩١٤، وصل جمال باشا إلى دمشق. وكانت خطته تقضي بأن يشن على قناة السويس هجوماً يمكّنه من اجتياح مصر لطرد الإنكليز منها، مما يستوجب تأمين خطوطه الخلفية، وبالتالي توفير شروط ذلك التأمين في سوريا العربية حيث كانت تتمركز القوات التركية ـ الجرمانية. فحاول في البداية اتّباع سياسة التقرّب والتفاهم مع الإصلاحيين. واتّخذ الدكتور عبد الرحمن

(١) جمال باشا، **مذكرات رجل دولة تركي ـ ١٩١٣ ـ ١٩١٩**، نيويورك، ١٩٢٢. أعادت طبعها أرنو برس، نيويورك ١٩٧٣، ص ١٣٨. أنظر زين ن. زين، **العلاقات العربية التركية ونشأة القومية العربية**، بيروت، ١٩٥٨، ص ١٠١.
- Djemal Pasha, Memories of a Turkish statesman - 1913 - 1919, New-York, 1922, 1973.
- Zeine N. Zeine, Arab - Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut, 1958.

شهبندر، في دمشق، طبيباً خاصاً له. وأُولى ثقته لعبد الكريم الخليل، في صور، وأقام معه علاقات وثيقة. وقدّم مساعدات سخيّة لأبرز الصحف التي كانت تعبّر عن آمال العرب وتطلعاتهم **كالمختبر** لصاحبها محمد كرد علي في دمشق، **والمفيد** التي كان يشرف عليها عبد الغني العريسي في بيروت، وصرّح عام ١٩١٥ في نادي الشرق، أثناء احتفال على شرف الشيخ عبد العزيز شاويش، أحد القادة العرب، ووسط تصفيق الحفل الذي ضمّ عدداً من الوجهاء والشبان:

«ويتوجّب عليكم يا أبناء العرب أن تُعيدوا إحياء مآثر العرب وأمجادهم التي تجلّت مع ظهور الإسلام. عليكم أن تبعثوا شجاعة العرب وأفكارهم بما فيها تلك التي كانت قبل الإسلام. تمسكوا بالعروبة بكلتا يديكم ودافعوا عنها بكل قواكم. اعملوا على تقدّم العرب والعروبة، جدّدوا حضارتكم. بلوروا طاقاتكم. كونوا رجالاً بكل معنى الكلمة. . .»(١).

دعوة حقيقية إلى القومية العربية، رغم أن عليها، حسب رأيه، أن تندمج في ضرب من المملكة التركية العربية، الأمر الذي كان الإصلاحيون قد نادوا به بالضبط في المؤتمر العربي في باريس(٢). والواقع أن هذه الدعوة كانت تنادي بمثل هذا البرنامج الذي وضعته الجمعية:

«إن الخطة التي أزمع حزبنا على تحقيقها من أجل القيام بالإصلاحات اللازمة لتحسين وضع العرب هي خطة أرقى مما تتصورون. وأنا لا أرى أي خير في أن يظل العرب والترك متّحدين في ظل أيديولوجية واحدة. لكن أكثر ما أخشاه هو انفصالهما إلى شعبين مستقلين. يجب أن نعمل وأن نعمل دائماً لبلوغ

(١) جمال باشا، المرجع المذكور، ص ١٩٩ وما يليها. والاستشهادات التي تلي مأخوذة عن المصدر أياه. كما أن أمين سعيد يستشهد بها في كتابه **الثورة العربية الكبرى**، ٣ أجزاء، القاهرة، بدون تاريخ، الجزء الأول، ٥٩ وما يليها.

(٢) انعقد هذا المؤتمر في باريس في قاعة الجغرافيا في بوليفار سان جرمان، من ١٨ إلى ٢٣ حزيران ١٩١٣، وحضره أهم قادة المنظمات العربية، ونُشرت أعماله في مجلد واحد، بالعربية، بعنوان **المؤتمر العربي الأول**، صدر في القاهرة عام ١٩١٣.

هذا الهدف، بأن نطرد من صفوفنا المنافقين الذين باعوا وطنهم للعدو وأن نتمسك بالذين يناضلون لمصلحة الوطن وحسب».

وفي ذلك إشارة لا تخفى إلى الإصلاحيين الذين كانوا يتطلعون إلى الاستقلال، بالاتفاق المعلن أو الواعي إلى هذا الحد أو ذاك مع دول الحلف. ثم يضيف على سبيل المزيد من التوضيح:

«إن بوسعي أن أؤكد لكم اليوم أن تطلعات العرب لا تتنافى أبداً مع تطلعات الأتراك. فالأتراك والعرب ما هم إلاّ أخوة يتابعون تحقيق الهدف الوطني نفسه. وربما كانت جهودهم متكاملة. إن ما يريده أبناء تركيا الفتاة هو إحياء المشاعر الوطنية في **القومية التركية** وممارستها عملياً وجعلها أشدّ بأساً وتحريرها من ربقة السلافيين... إنني أهيب بالشبان العرب وأقول لهم: إن هذين الشعبين مصيرهما الاضمحلال إذا هما انفصلا. إن الخلافات التي قد تنشأ بين ركني الإسلام هذين من شأنها أن تؤدي إلى انهيار هذا الدين. ولا شيء يحول عندئذ من وقوعهما تحت وطأة الاستعمار السلافي. ومن المؤسف والمزعج حقاً أن يتمكن أعداء الوطن والدين بمكائدهم الشيطانية من بذر بذور التفرقة بيننا. إن من واجب الأتراك والعرب أن يتبادلوا المحبة حتى يتسنّى لهم قطف ثمار جهودهم المشتركة. إنني أحذّركم من مغبّات الإنهزامية. فهي تؤدي لامحالة إلى خسارتكم واستعبادكم».

لم يكن لهذه الأقوال إلاّ أن تحدث صدى ملائماً لدى الرأي العام السوري، حيث كانت آفاق الإصلاحات المطلوبة ضمن إطار اللامركزية الواسعة لا تزال بعيدة عن أي اتجاه انفصالي. لكن جمال باشا ما لبث أن أقام بين الأقوال والأفعال هوّة لا يمكن ردمها.

في ٢ شباط ١٩١٥، شنّ جمال باشا هجوماً على قناة السويس آملاً بتحقيق نصر مفاجئ. لكنه مني بفشل ذريع. وينقل الدكتور ع.شهبندر وعبد الكريم الخليل اللذان تحدثا معه حديثاً طويلاً في مركز قيادته في القدس، حيث أعرب عن عزمه على تجديد الهجوم، إنه كان يُعاني من اضطرابات عميقة. لكنه أكد

لهما أن الوضع العسكري كان مقبولاً وأن معنويات جنوده مرتفعة. وطلب منها نشر هذه المعلومات بين العرب. حصلت هذه المقابلة في شهر نيسان، وكانت المقابلة الأخيرة.

لكن الدلائل كانت قد أخذت تظهر منذ الشهر السابق مشيرة إلى التحول المفاجئ الذي طرأ على سياسته، وذلك ابتداءً من لبنان حيث كانت القوات التركية قد دخلت خارقة بدخولها شروط الحكم الذاتي الذي كان يتمتّع به. فحُلّ المجلس الإداري ونُفي رئيسه حبيب باشا السعد إلى الأناضول. وطاول هذا الإجراء نفسه شخصيات أخرى عديدة، بين مدنيّة ودينية. وفي ٢٢ آذار إقتيد كاهن سن الفيل في لبنان، الأب يوسف الحايك، إلى ساحة المرجة في دمشق وأُعدم شنقاً بعد أن كيلت مختلف الشتائم لديانته من قبل الدهماء والرعاع ممن أثارت الدعاية التركية حفيظتهم. ولم تكن تلك إلاّ بادرة أولى من بوادر الرعب والإرهاب اللذين كان لهما أن يحيقا بكل من كان يُشتبه به، حقّاً باطلاً، بأنه يرعى آمالاً بتحرير بلاده بمؤازرة الحلفاء الغربيين.

ثم انتشر الخبر فجأة، في أواخر شهر حزيران، بإن عبد الكريم الخليل الصديق الشخصي للباشا، قد اعتُقل هو وعدد كبير من السياسيين الآخرين. ولم يصدر أيّ بيان يوضح هذا الإجراء. ثم عُلم أن المعتقلين حُوّلوا على الديوان العرفي في عاليه، في قلب جبل لبنان بالذات. وفي ٢١ آب، اقتيد أحد عشر معتقلاً منهم، عشرة مسلمون ومسيحي واحد، وعلى رأسهم الخليل، وشنقوا في بيروت. كانت تلك هي الدفعة الأولى من **شهداء** أو الاستقلال. وصدرت أحكام أخرى بالإعدام غيابياً.

ثم حكمت محكمة عاليه على واحد وعشرين آخرين، سبعة عشر مسلماً وأربعة مسيحيين، بالإعدام، بتاريخ ٦ أيار ١٩١٦، فاقتيدوا إلى المشانق التي نصبت في بيروت ودمشق. وصدر في اليوم نفسه بيان يتّهمهم، فضلاً عمّن سبقهم، بأنهم كانوا يعملون، تحت ستار اللامركزية، ضدّ وحدة السلطنة بالتواطؤ مع الدول العدوّة. وأعقب ذلك نفي حوالي ثلاثمئة عائلة من سوريا

وفلسطين ولبنان إلى آسيا التركية. وصدرت في الوقت نفسه أحكام بالإعدام بحق يوسف الهاني والأخوين الشيخين فيليب وفريد الخازن. والثلاثة موارنة، فشنقوا في بيروت، الأول بتاريخ ٥ نيسان، والآخران بتاريخ ٥ حزيران ١٩١٦[1].

وتبريراً لهذه السياسة، أصدر جمال باشا عام ١٩١٦ في اسطنبول، وباسم «القيادة العامة للجيش الرابع»، **كتاباً أخضر** بعنوان **حقيقة المسألة السورية**، يصف في مقدّمته من حكمت عليهم محكمة عاليه بالإعدام بأنهم كانوا «محرّضين أدينوا بمحاولات إشاعة الفوضى والحضّ على التمرد، مما يعرّض توازن الامبراطورية» (كذا). ثم يعرض في مقدمته القصيرة لعلاقاتهم الوثيقة بالجمعيات العربية التي تكوّنت قبل الحرب:

«صحيح أن الجمعيات التي ورد ذكرها في هذا الكتاب قد تكوّنت وفقاً لقوانين السلطنة، لكنها سعت جميعاً لأن تشيع بين العرب آراء وأفكاراً مطبوعة بطابع العصيان المحض. وقد جاء في أنظمة هذه الجمعيات أنّ بعضها جمعيات أدبية وبعضها الآخر جمعيات سياسية. وأنها لا ترمي، حسب زعمها، إلاّ إلى العمل على تطوير العنصر العربي وازدهاره من الناحية الفكرية، وخاصة بالنسبة للشبان من أبناء هذه الأقطار. لذا لم يكن من الممكن لوم حكومة السلطنة لكونها قد سمحت بإنشاء تجمعات تنادي بمجرد العمل على رفع المستوى الثقافي والمجتمعي لقسم من رعاياها، ولا كان من الممكن إدانة هؤلاء الرعايا لكونهم قد أنضمّوا إلى هذه الجمعيات أو ساهموا في تكوينها وتوسيعها ما دامت قد أعربت عن عزمها على العمل لصالحهم ولصالح ازدهارهم. فالذنب إذن هو ذنب زعماء الزّمر الذين خدعوا الحكومة كما خدعوا العرب في وقت واحد. على كل حال فهم لم يلبثوا أن نالوا العقاب الذي يستحقونه جزاء خيانتهم».

(١) كتب المؤرخ اللبناني لحد خاطر في جريدة **النهار** الصادر بتاريخ ٦ أيار ١٩٧٢ ـ وهو اليوم المقرّر رسمياً لإحياء ذكرى الشهداء ـ مقالة طويلة تروي وقائع اللحظات البطولية والمؤثرة التي سبقت إعدام المحكوم عليهم.

ثم يلي تعداد الجمعيات مع عرض لبرامجها واتجاهاتها: جمعية **الإخاء الوطني**، جمعية **المنتدى الأدبي**، الجمعية **القحطانية**، جمعية **العهد**، الجمعية **الثورية العربية**، جمعية **النهضة اللبنانية**، الجمعية **الإسلامية**، جمعية **اللامركزية**. وقد أُتبع هذا الكتاب «بمحلق» يذكر أسماء الأشخاص الذين حكمت عليهم محكمة عاليه بالإعدام، فضلاً عن نبذة موجزة بالأحكام التي صدرت بحقّهم.

نشرت في الكتاب الأخضر وثائق كثيرة، منها ما هو صور طبق الأصل، حول «الدور الذي لعبته الحكومتان الفرنسية والإنكليزية» وصول علاقتهما بالمتآمرين. وهي ولا شك نصوص خطيرة الشأن. ولكن كيف كان لها أن تقع بأيدي السلطات التركية؟ إن أقرب الروايات إلى المعقول حول هذا الموضوع هي تلك التي تقول بأن هذه الوثائق كانت موضوعة في مخبأ سرّي محفور في أحد جدران القنصلية الفرنسية في بيروت، حيث وجدتها الشرطة التركية بناءً على معلومات أدلى بها تحت التعذيب أحد موظفي القنصلية السابقين. لكن هناك مستندات أخرى لا تقلّ توريطاً عن الأولى وجدت كذلك في قنصلية فرنسا في دمشق، وذلك خلافاً للقنصليتين البريطانيتين اللتين لم يكشف التفتيش فيهما عن شيء. إن هذه الرسائل والتقارير التي كانت تُتبادل بين الطرفين قبل الحرب، وخاصة عام ١٩١٣، عام انعقاد المؤتمر العربي في باريس، لم يكن يُفترض بها أن تشير لدى الباب العالي إلاّ بعض النقاشات التي قد تصل إلى حدّ الإحتجاج. وقد أدّى إهمالها بالصدفة عوضاً عن إتلافها إلى التسبّب بموت ستة وثلاثين لبنانياً وسورياً وفلسطينياً لم يكن جرمهم الوحيد إلاّ تطلعهم إلى إمكانية تحرير الأمة العربية. والواقع أن تركيا كانت في حالة حرب. وكانت حدودها الشرقية معرّضة للاجتياح من قبل الجيوش الروسية. وفي عام ١٩١٥ كانت مجازر الأرمن تجري على قدم وساق. وقامت جيوش الحلفاء بإنزال جنودها في غاليبوليس، كما كانت معركة الدردنيل تهدّد القسطنطينية. وكان الأتراك يخشون إنزالاً فرنسياً على الساحل السوري بعد أن كانوا قد احتلوا على مقربة منه جزيرة إرواد الصغيرة التي تقع قبالة بانياس قرب اللاذقية. ثم إن فشل الهجوم على قناة

السويس كان قد ولّد لدى جمال باشا شيئاً من الرهبة. وهناك احتمال كبير بأن يكون قد ولّد لديه خشية من افتضاح أمر صلاته السرية بروسيا لدى رفيقيه في اللجنة. إذ إن هناك من يفترض أنه كان يطمح، على غرار محمد علي باشا مصر، باقتطاع إمارة عربية له في سوريا. وهذا مشروع لم يكن وهمياً على الاطلاق. بل إنه كان قد أثاره مع أصدقائه العرب. ويروي أمين سعيد في كتابه المذكور إن عبد الكريم الخليل كان قد صرخ لحظة إعدامه: [(١)] هذا السرّ هو ذاك الذي كشفته «الوثائق الدبلوماسية السرية الروسيّة، ١٩١٤ ـ ١٩١٧» التي نشرتها السوفياتات بعد ثورة أكتوبر بقليل. لكن جمال باشا كان قد استدعي إلى القسطنطينية. وكانت الثورة العربية قد اندلعت على أثر إعدامات بيروت ودمشق، في حزيران ١٩١٦. وبين هذين التاريخين كان لبنان يحتضر جوعاً بعدما كان قد رزح تحت عبء الإرهاب.

الأتراك في لبنان

لقد وصلتنا شهادة دقيقة عن مرحلة الحرب التي مرّ بها لبنان فضلاً عن سوريا التي كانت في ذلك الحين بؤرتها الحامية. يقول الجنرال ليمان ڤون ساندرز الذي كان يتولّى عام ١٩١٨ قيادة مجموعة الجيوش التركية ـ الإلمانية على جبهة فلسطين، في مذكراته:

«حوالي ١٠ أيار، بلغني بصورة خاصة أن الحكومة التركية تعتزم أن تعهد إليّ أيضاً بالسلطة السياسية الداخلية في سوريا... ويبدو أنه كان من اللازم إلغاء

(١) المرجع المذكور، ص ٨٥. ـ خصّص جمال باشا لهذه المرحلة الفظيعة من السياسة التركية فصلاً طويلاً من مذكراته، يتّهم فيه العرب الذين أعدمهم بأبشع الخيانات. وهو يتحدث في هذا الفصل عن الوثائق التي وجدت في قنصلية فرنسا في دمشق، لكنه لا يشير إلى تلك التي وجدت في بيروت. حتى أنه يشير إلى أن التحقيق الذي أمر به جاء على أثر وشاية واضحة نقلها إليه شخصياً أحد زعماء عائلة شيعية كبيرة من لبنان الجنوبي (لا يذكر اسمها) (**مذكرات**، المرجع المذكور، ص ٢٠٦). وفي هذا الفصل تفاصيل أخرى تتعلق بجبل لبنان حرص على الاحتفاظ بسرّها (الفصل الثامن، **الثورة العربية**، ص ١٩٧ وما يليها).

LAU - Riyad Nassar Library

نظرة على الوضع السياسي الداخلي في سوريا في ذلك الوقت، لأن ذلك وحده كان يتيح لنا أن نفهم السبب الذي دفع الحكومة التركية إلى المضيّ باتجاه مخالف لكل المبادئ المتّبعة حتى ذلك الحين.

«والواقع أن الوضع الداخلي في سوريا كان ميؤوساً منه بالمرة. فالشرط الأساسي الذي يتلخّص بتأثير الأتراك تأثيراً فعّالاً على الأهالي لم يكن متوفراً، وأعني به الإدارة المدنية المنظّمة. إذ إن طرائق الحكم البالية الموروثة من مئات السنين، وفساد الموظفين، صغارهم وكبارهم ـ ما عدا بعض الاستثناءات النادرة ـ فضلاً عن التجاوزات المستشرية في أوساط العسكر التركي، قد أدّت إلى إشاعة النقمة العامة في البلاد. وكان الفقراء من الأهالي، إلى أيّة طائفة انتموا، محطّ جور الأتراك وموضع إرهاق بالضرائب، فضلاً عمّا أحدثته الحرب من ويلات.

«أما الشعب الذي كان يعيش وفقاً لتقاليد حضارة قديمة، والذي صاغ مطالبه العادلة في المواد الخمسة عشر من برنامج الإصلاحات في بيروت، فقد عومل خلال الحرب بصورة أكثر جوراً مما مضى.

«فلا يجب أن نعجب في مثل هذه الظروف إذا رأينا القسم الأعظم من الأهالي يتطلّع بكل جوارحه إلى النظام والعدل اللذين لم يكن يقوى على توفيرها إلاّ قوة أوروبية، نظراً لأن الأتراك ما كانوا يفون بوعودهم على الإطلاق. ويكفي لمعرفة الشقاق البعيد بين السوريين والأتراك أن نسمع المثل السوري الذي يقول: «حيث يضع التركي قدمه تُجدب الأرض مئة عام».

«إن حكومة القسطنطينية لم تفكر يوماً بتلبية هذه المطالب العادلة. فقد ظلت ترفض إعطاء هذه البلاد وعداً قاطعاً بإنشاء إدارة من نوع آخر تأخذ بالاعتبار تطلعات الأهالي إلى الحكم الذاتي. وذلك لأنها لم تشأ أن تلتزم بعهود مستقبلية.

«ثم إن اعتمادات الحكومة في هذه البلاد هي في أدنى درجاتها... والوضع الحالي لا يساعد على كل حال على رفع الاعتمادات... كان من الممكن أن نشتري من العرب كل ما تحتاجه مجموعة الجيوش، بل إن نشتري

منهم سلعاً تموينية بكميات كبيرة، لو أننا كنا نملك الاعتمادات اللازمة. ولكن بما أننا لم نعد نتلقى أموالاً، فإن قسماً كبيراً من المحاصيل العربية، فضلاً عن أحمال آلاف الجمال التي تأتي من حوران، منطقة الدروز، كانت تذهب إلى الإنكليز الذين يدفعون ثمنها ذهباً.

«في هذه الأثناء، كانت حكومة القسطنطينية تصمّ أذنيها عن سماع النصائح التي تُسدى إليها. بل إنها ذهبت إلى حدّ فرض ضريبة عينيّة من الحبوب، مع أنه من الواضح، نظراً للظروف التي تمر بها البلاد، أن هذه الضريبة لا يمكن تطبيقها على السوريين والعرب. لذا عهد الولاة الثلاثة النافذون، ممن يعرفون أوضاع البلاد إلى حدّ ما، وهم ولاة دمشق وبيروت وحلب، إلى الاحتجاج على هذا التدبير. فكانت النتيجة أن أُقيلوا من مناصبهم. وغنيّ عن القول أنني رفضت عرض الحكومة رفضاً قاطعاً. . . . فالواقع أنني كنت أعجز من أن أُحدث أيّ تغيير في عوائد الإدارة التركية. ولو أنني قبلت عرضها لكنت رغم ذلك قد تحملّت المسؤولية عن استمرار حالة يرثى لها. . .»(1).

---

(1) ليمان ڤون ساندرز، **خمسة أعوام في تركيا**، باريس، بايو. ١٩٢٣، ص ٢٧١ ـ ٢٧٢. ويشير الجنرال الألماني أيضاً إلى ذكاء السوريين المتوقّد، متأسّفاً على اتّباع هذه السياسة التركية تجاههم. وقد كتب إليزيه ركلوس في القرن التاسع عشر معلّقاً على سمعتهم الحسنة: «أن كل الرحّالة يُجمعون على القول بأن السوريين. . . شعب من أذكى الشعوب. وهم على حدّ قول بورتون «أفضل الأعراق طراً». فرغم القرون الطويلة التي مضت على استخضاعهم، لا يزالون يحتفظون بمقدرة رائعة على المبادرة، فضلاً عن طاقة شديدة على الفهم والإدراك». (**الجغرافية الجامعة**، الجزء التاسع، ص ٧٤٨). أمّا دورهم في الإمبراطورية الرومانية فكان من الدرجة الأولى بحيث أن جوڤنال (٤٢ ـ ١٢٥) أسف لاجتياح بلادهم في قصيدة هجائية معروفة يقول فيها: «ها قد مضى زمن طويل على تدفق العاصي السوري في التيبر، حاملاً إليه لغته وعاداته!» (ذكرها هنري لامنس في **سوريا. موجز تاريخي**، بيروت، ١٩٢١، الجزء الأول، ص ١٢). ولم تكن نشاطات السوريين في بلاد الغال وجرمانيا أقلّ من ذلك (هنري بيرين، **محمد وشارلمان**، باريس، بروكسل، ١٩٣٧، ص ٦٢ وما يليها). ولا ضير أبداً من التذكير بأن تسمية السوريين هذه كانت تشتمل أيضاً، منذ العهود القديمة حتى عام ١٩٢٠، على سكان جبل لبنان وساحله.

- Liman Von Sanders, Cinq ans en Turquie, Paris, Payot, 1923, P. 271-272.
- Elisée Reclus, Géographie universelle, t. IX, P. 748.

لكن سعي السياسة التركية إلى الحيلولة دون الانحلال والتفكك إنما بلغ أقصى درجات حدّته في لبنان، حيث كان ينبغي ردع الأهالي المسيحيين الذين كانت آمالهم معلّقة بصورة طبيعية على فرنسا وحلفائها. وهذه حالة ذهنية كانت متجسّدة بالضبط في نظام ١٨٦٤ الأساسي. وقد وجدت حارسها التاريخي في شخص البطريرك الماروني. فكانت الطريقة التي اتّبعتها تركيا تتلخص في قرض نوع من الحصار الغذائي بغية إخضاع أهل الجبل.

كان من النتائج المباشرة التي أحدثها دخول فرنسا الحرب أن كشفت عن المشاعر العميقة التي كان المسيحيون يكنّونها لها. وكان لا مفرّ من أن يتذكّر الكاثوليكيون بشكل عام أن طوائفهم التي انضمّت إلى روما لم تحصل على حقوق مواطنيتها ضمن الامبراطورية العثمانية إلاّ بفضل الدبلوماسية الفرنسية. كما كانت النخب المثقفة وشبيبة المدارس مشبعة بالأفكار التي كانت تُشيعها في أوساطها الإرساليات الدينية الفرنسية منذ زهاء القرنين. أما الموارنة فقد كان هذا الولاء يتّخذ عندهم طابعاً خاصاً بسبب التاريخ الطويل الذي ينتمي إليه. وإنما تقع فترة ١٨٦٠ ضمن هذا السياق الذي يرقى إلى الحملات الصليبية. لذا اتّخذت المواقف المعربة عن هذا الاتجاه منحى فورياً كان يتّصف على كل حال بالارتحال والتهوّر، في الوقت الذي كانت تركيا تشدّد قبضتها على سوريا وتتهيأ جيوشها لاحتلال جبل لبنان من جديد، خارقة بذلك شروط حكمه الذاتي.

لقد وصف جورج ڤاييسيه، مدير **جريدة القاهرة**، الذي كان في بيروت في ذلك الوقت، المشاعر التي استبدّت باللبنانيين حينذاك:

«وبعد أن أطال المراقب الصبور مكثه ميمّماً ناظريه صوب البحر، إذا بجسده ينتفض دفعة واحدة: لقد جاء الدويّ الذي يعرفه جيداً من عرض البحر، وراح يرتطم بصخور الجبل الحرّ ويوقظ بأصدائه المتردّدة دراسات القبور. . . إنه دوي المدفع!

«عند ذاك انتعشت في أنحاء سوريا الواسعة آمال هوجاء. أؤكد لكم، أيها السيدات والسادة، أنها كانت ساعة رائعة. أؤكد لكم ذلك لأنني عشت

لحظاتها. لا أعتقد أن مثل هذا الاندفاع المدهش قد حصل في أيٍّ من مستعمراتنا الوفيّة. كانت فرنسا تنادي: إلى السلاح، فيجيبها أهالي الجبل: لبيكِ، جاهزون. ربما كان بعض أهالي المدن ممن اعتاد على الدعة والراحة قد اعتبر أن الرياح لا تهب بالاتجاه السليم حتى تُرفع القلاع، شاء أن يعتبر هؤلاء قدوة له...

«لكنني إذا كنت قد رسمت لكم هذه الظلال الباهتة، فما ذلك إلاّ لأنها تساعد على إبراز معالم تلك اللوحة المشرقة التي يقدّمها لنا شعب الجبل. فقد جاء إلينا، كما في العام ١٨٧٠، يسألنا أن نمدّه بالسلاح والسفن لينضمّ إلى جنودنا. وكان أن رأينا مشاهد مدهشة...

«ثم لما أناخ صمت العزلة الثقيل، وتُركت سوريا وحدها تواجه الأتراك والألمان، فانطوت على نفسها بانتظار الكارثة المحقّقة؛ وعندما نُصبت المشانق على قارعات الطرق، وصار التفكير جريمة، ظل هناك صوت يصرخ باتجاه السماء معبّراً عن آمال هذا الجنس المضطهد. فقد اقتيد كاهن ماروني عجوز بعد ان تلقّى رسائل من ابنه، وهو جندي في الجزائر، إلى الساحة العامة في دمشق، وهناك، وأمام جمهور أخذه الذهول، وضعوا تحت قدميه منضدة وأدخلوا رأسه في أنشوطة حبل المشنقة، وصاح به الضابط: «قل: عاشت تركيا، عاشت ألمانيا». ولكن بينما كان الشعب يتفطّر ضيقاً وأسى ويخشى كما قال دانتي «   » صرخ العجوز بملء صوته: «عاشت فرنسا»، ثم ما كان من هذا الكاهن المتواضع العظيم إلاّ أن ركل المنضدة من تحت قدميه، ليستقبل وجه ربّه في عالم الأبدية.

«إن هذا الإيمان العميق وهذه الديانة الرائعة المتفائلة دوماً بالرجاء، يحق لهما أن تجدا مكاناً بارزاً في جنّة اعترافنا وتقديرنا»[(١)].

---

(١) أخذنا هذا النص عن كتاب د. جورج سمنة، **سوريا**، باريس، ١٩٢٠، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥. ـ عام ١٩٢٠، أسس جورج ڤاييسيه في بيروت جريدة **سوريا** التي كان لها منذ ذلك التاريخ تأثير عميق.

«كان الصحفي الفرنسي يلمّح في هذا المقطع إلى الأب حايك، كاهن سن الفيل، الذي شنق في دمشق لا وسط «ذهول» الدهماء بل وسط ضوضائها المستهزئ، شأنه في ذلك شأن الأخوين الخازن ويوسف الهاني الذين قضوا في سبيل فرنسا على أعواد المشانق في بيروت. إن مثل هذا الولاء الذي كان يتّخذ في بعض الأحيان أشكالاً أقرب إلى الأحوال الصوفية لدى المسيحيين الكاثوليك، وخاصة لدى الموارنة ـ ناهيك بالتظاهرات الصاخبة التي كانت تنهال من مختلف مراكز اغترابهم في أمريكا وغيرها ـ لم يكن يخفى على الأتراك الذين كانوا قد شعروا بأولى مهبّاته منذ حملة نابليون الثالث عام ١٨٩٠. وقد كان وجود السفن الفرنسية في المتوسط، واحتلال البحرية الفرنسية لجزيرة إرواد، وتهديدها بالنزول إلى الشواطئ اللبنانية، عوامل تضافرت جميعاً على دفع جمال باشا إلى تصعيد إجراءاته المتشدّدة باتجاه وضع حدّ لتفاقم هذا الهوس الجماعي.

فكان أول إجراء منها يقضي بإعادة جبل لبنان إلى جادة الصواب، بعد أن كان يتمتّع بوضع الولاية الممتازة حيث كان تدخّل القوى الكبرى، وعلى رأسها فرنسا وإنكلترا، يُمارَس على رؤوس الأشهاد منذ عقود ووفقاً لصيغة أسبغ عليها ١٨٦٤ الأساسي طابعاً رسمياً. وخلافاً لنظام الامتيازات الذي أُلغي بصورة قاطعة، ظل إلغاء الحكم الذاتي اللبناني يتمّ بلورة تدريجية دون أن يجد أدنى معارضة أو ملاحظة من جانب ألمانيا والنمسا رغم كونهما من الدول الموقّعة على بروتوكولي ١٨٦١ و١٨٦٤.

وما إن انضمّ الباب العالي إلى الامبراطوريتين الجرمانيتين في الحرب، حتى كان العسكر التركي يقتحم الجبل في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٤، ويحتلّ مراكزه البارزة دون أن يواجه أي شكل من أشكال المقاومة. فصارت عاليه مقراً للقيادة العسكرية نظراً لموقعها على خاصرة الشوف. وتحولت القُرى المحيطة بها والتي اشتهرت في أزمنة أخرى بأنها من أجمل مراكز الاصطياف، إلى أمكنة يُمارس فيها الديوان العرفي نشاطاته المشؤومة وتصدر منها أحكامه بالإعدام.

وأصدر جمال باشا في ٢٨ تشرين الثاني، على سبيل تهدئة مخاوف الأهالي في لبنان، بياناً ينصحهم فيه بالإعراب عن إخلاصهم للامبراطورية العثمانية، ويعدهم، بالمقابل، بالمحافظة على وضعهم الاستثنائي، بأن يظلوا كما كانوا في الماضي يتمتّعون بإعفائهم من الضرائب المفروضة على غيرهم من رعايا السلطنة[1].

لكن إرسال أبرز وجهاء البلد، وعلى رأسهم أعضاء المجلس الإداري، إلى المنفى في اسطنبول، ما لبث أن بدأ بعد ذلك بفترة قليلة. وذلك بعد إتهامهم جميعاً بأنهم يضمرون التعاطف مع فرنسا، وأنهم عبروا عن مشاعر التعاطف هذه في مناسبات عدة. ثم لم يلبث أن كان الخرق الفاضح لنظام ١٨٦٤ الأساسي، عندما أصدر جمال باشا، في ٢٣ آذار ١٩١٥، قراراً يعلن فيه بكل بساطة حلّ المجلس الإداري الذي كان يُنتخب في السابق تحت إشراف غير مباشر، وإنما فعّال، من قبل قناصل الدول الكبرى في بيروت. والواقع أن هذا المجلس كان قد توقّف عن العمل بسبب وجود معظم أعضائه في المنفى. والغريب في الأمر، أن جمال باشا عمد فوراً إلى تشكيل مجلس إداري جديد، عن طريق التعيين، مؤلف من أعضاء كان لا بدّ لهم من الاستجابة للتوجّهات التي أراد أن يمليها عليه، وهذا أمر ينمّ عن حرص الرجل حرصاً ذكياً على التدرّج في اختيار الوسائل الآيلة إلى تنفيذ مآربه. وكانت النتيجة الحتمية لهذه الانقلابات التي طرأت على بنية الوضع أن رحل أوهانس باشا قيومدجيان، آخر المتصرفين الذين كانت تعيّنهم القسطنطينية بموافقة الدول الكبرى الست الموقّعة على نظام ١٨٦٤ الأساسي. إذ اضطر تحت وطأة الظروف وفي هذا الجو الذي كان يضغط عليه من جميع الجهات، خاصة بالنسبة لصفته كأرمني في زمن كان فيه بنو قومه يموتون بمئات الألوف، إلى التخلّي عن منصبه في ١٥ حزيران ١٩١٥. فاستُبدل على عجل بمتصرّف تركي مسلم، وظلت سلسلة المتصرفين الأتراك المسلمين تتعاقب حتى انسحاب القوات العثمانية عام ١٩١٨.

(١) عن يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، بيروت، ١٩٦٤، ص ١٥٩.

ومما يدل أيضاً على إرادة الإستبداع هذه تخفيض مكانة البطريركية المارونية إلى رتبة البطريركيات العادية. فمنذ الأصول الإسلامية الأولى كان يُفترض برؤساء الطوائف المسيحية والإسرائيلية، من بطاركة وأساقفة وأحبار، أن يحصلوا من الخليفة أو السلطان، بعد أن يجري تعيينهم حسب الأصول المتّبعة لدى كل طائفة وقبل أن يمارسوا صلاحياتهم بالفعل، على براءة يتقلدون بموجبها مناصبهم، تتضمّن جردة بهذه الصلاحيات تجاه رعاياهم. إلاّ أن الطائفة المارونية وحدها لم تكن تخضع لهذه القاعدة، وذلك بالضبط بسبب انكفاء أبنائها على الجبل اللبناني، مما كان يوفر لها ضمانات الحكم الذاتي والأمن بمعزل عن السلطة المدنية. هذا التقليد المزمن الذي ظل الموارنة متمسكين به طيلة أكثر من ألف عام، قُضي عليه هو الآخر. فقد عمد جمال باشا حرماً منه على المضيّ في حركة المركزة التي اعتبرت السمة الطاغية على السياسة الاتحادية منذ إعادة العمل بالدستور، إلى دفع البطريرك الماروني بالذات إلى تبنّي هذا الاتجاه. وكان الوزير اللبناني الماروني السابق، سليمان البستاني، وسيط الباشا التركي في تحقيق هذه الغاية، فراح يغري سيد بكركي بطلب البراءة، موحياً إليه بالتوجّه - لملء الفراغ الناجم عن غياب فرنسا بوصفها الحامية التقليدية للكاثوليك - إلى النمسا، باعتبارهما هي الأخرى دولة كاثوليكية كبرى، وحليفة للامبراطورية العثمانية. وكان أن عقد بطرس الحويك، بطريرك الموارنة آنذاك، مجمعاً كنسيّاً دعا إليه الأساقفة وتقدّم بعده بطلب بهذا الخصوص إلى الباب العالي، في أواخر العام ١٩١٥. لكن البراءة العتيدة لم تُسلّم للبطريرك إلاّ في أواسط العام ١٩١٧، رغم أنها كانت مؤرخة بتاريخ أول كانون الثاني ١٩١٦ فكانت أول وآخر براءة في التاريخ طلبت من بطريرك ماروني وأعطيت له.

عندئذ، وجه جمال باشا دعوة للحبر الجليل يطلب منه فيها الحضور لزيارته في صوفر، وكأنما هو يرمي بذلك إلى تجسيد خضوعه للباب العالي تجسيداً فعلياً. فذهب البطريرك مصحوباً بموكب من الأساقفة في أواسط آب ١٩١٧. وهناك رأى الحاكم سوريا أن يفرض عليه الإقامة الجبرية في زحلة

طوال مدة الحرب، بل ربما كان خطر له أيضاً أن يبعده إلى الأناضول، قطعاً لدابر الدور الذي كان يقوم به، دون أن يدري، كقطب تتمحور حوله مواقف الموارنة المؤيدين لفرنسا. ويُقال إن جمال باشا قد عدل عن مشروعه الأخير هذا بناء على تدخّل شخصي من فرانسوا ـ جوزيف، امبراطور النمسا والمجر.

أما الحدث الذي طغى بلا منازع على فترة الحرب القائمة هذه وترك أثاره العميقة فيها فكان المجاعة. وقد تضافر غزو الجراد، ومضاربات رجال الأعمال الجشعة في بيروت. وإرتشاء الضباط الأتراك، والحصار الذي فرضه جمال باشا على لبنا، بحيث أدت جميعاً إلى وضع رهيب. ففي نيسان ١٩١٥، اجتاحت الجبل والسهول أمواج من مختلف أنواع الجراد. فأتت على الأخضر واليابس بحيث أن الطبيعة غدت قبل حلول الصيف قاعاً صفصفاً أشبه بمشهد قمري أجرد كئيب، رغم كل الجهود التي بذلت لمكافحة هذه الآفة. وهكذا حُرمت المرتفعات والحقول من كميات الحبوب القليلة وغيرها من ثمار الأرض التي كانت تنتجها.

واستهلكت الحرب كميات كبيرة من القمح والشعير. فكانت السلطات التركية تحوّل القسم الأعظم مما تنتجه الأهراء السورية من هاتين السلعتين إلى جيوشها في جبهات القتال. غير أنها كانت تقتطع قسماً ضئيلاً لا لتموين لبنان، بل لتموين موظفيها وعائلاتهم المقيمين فيه، فضلاً عن تجار الجملة الذين يتولّون إعادة بيعه للأهالي المدنيين. لكن الحيّز الذي كان يفتضح فيه أمر هذه الاختلاسات المبتذلة هو حرية الأسعار التي كانت تترك لجشع التجار. وقد أنشئت هيئة لتجميع السلعتين المذكورتين وتوزيعهما، بمساعدة السلطات التركية، بغية الحدّ من ارتفاع الأسعار الفاحش. لكن هذه العملية سرعان ما تحوّلت بفضل الرشوة إلى احتكار للتخزين جنى منه البعض ثروات هائلة على حساب الشعب المنكوب.

لكن المجاعة لم يكن لها أن تبلغ الدرجة التي بلغتها لولا الحظر الذي فرضه جمال باشا على تصدير القمح إلى لبنان إلاّ من خلال المكتب الذي أنشأه

لهذه الغاية والذي كانت موارده تشحّ وتنضب مع استطالة أمد الحرب وازدياد حاجات الجيوش.

وهكذا عمّت المجاعة كل أنحاء الجبل وامتدت إلى بيروت والمدن الساحلية الأخرى التي هي اليوم مدن لبنانية. وأخذ سكان الجبل يتدفقون على بيروت وطرابلس زرافات أضناها الجوع. وصارت طوابيرهم التي لم يبقَ منها إلا الجلد والعظم تفترش أرض الطرقات على مقربة من القصور التي كان أثرياؤها يقيمون فيها حفلات استقبال زاهرة للضباط وكبار الموظفين الأتراك، ولشركائهم والمتواطئين معهم في تدبير الخطط والمؤمرات الليلية. وهكذا خلت قُرى بكاملها من أهاليها الذين قضوا نحبهم. حتى أن المرء يستطيع اليوم. إذا هو ألقى نظرة من طائرة تحلق فوق تلك المرتفعات. أن يرى بقايا الحقول المجلّلة التي كانت تضج يوماً بالحياة وصارت اليوم أثراً بعد عين. وحدث في بعض الأماكن النائية أن أكل الأهالي بعض إخوانهم من البشر. ولم تُفلح المساعدة التي قدمتها الإرساليات الأمريكية ولا المال الذي أرسله المغتربون إلاّ في سدّ جزء ضئيل من حاجات الجموع المهدّدة بالموت. فقضى ثلث الجبل نحبهم على هذا النحو.

ثم كان انتصار الحلفاء وكان التحرير على أثره. وعكف الفرنسيون عند عودتهم إلى سوريا، دينيّين وعلمانيين، على انتشال لبنان من بين أنقاضه.

II وعود الاستقلال ومعاهدات الإقتسام

الثورة العربية

كانت هناك صلة ارتباط بين الإعدامات التي جرت في سوريا والثورة التي اندلعت في الحجاز، في ٥ حزيران ١٩١٦. فقد كان ابنا الشريف حسين، وهو من البيت الهاشمي الذي أعلن بدوره **الجهاد** ضد الامبراطورية العثمانية، ضالعين بالنشاطات القومية التي كانت تقوم بها الجمعيات العربية. وكان الابن الأكبر، الأمير عبد الله، عضو مجلس النواب، ينسّق في أحيان كثيرة مع زملائه العرب

في برلمان القسطنطينية. أما فيصل الذي أصبح ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠ ثم صار ملكاً على العراق بعد ذلك بعام، إثر هزيمته في ميسلون واحتلال سوريا الداخلية من قبل الجيش الفرنسي، فقد ظلّ حتى اللحظة الأخيرة على صلة جيدة بجمال باشا، في الوقت نفسه الذي كان ينسق مواقفه سرّاً مع مناضلي دمشق.

رغم ذلك، يبقى من الثابت أن الدبلوماسية هي التي لعبت الدور الحاسم في تهيئة الثورة العربية واندلاعها، وفقاً لمتطلبات الأهداف الستراتيجية التي كانت تسعى إنكلترا إلى تحقيقها في المشرق العربي.

كانت ثلاثة جيوش بريطانية قد انطلقت منذ اندلاع الحرب لمواجهة الأتراك. فاحتلّ أحدها البصرة التي شكّلت رأس جسر لتقدّمه على امتداد واديي دجلة والفرات، باتجاه السيطرة على كل بلاد الرافدين وقطع طريق الهند وحماية مراكز نفط عبادان في إيران. ولما فشلت خطة الهجوم الألماني ـ التركي على قناة السويس وتبيّن أن فشلها كان نهائياً، تقدّم جيش إنكليزي آخر باتجاه الشمال، عبر سيناء، واستولى على فلسطين وسوريا. ثم كانت حملة الدردنيل التي تمّت بالتعاون الوثيق مع **البحرية الملكية** آخر هذه اللوحة الثلاثية الأبعاد التي استأثرت بمعظم جهود القوات الإنكليزية. أما فرنسا فقد كانت في هذه الأثناء تتعرّض، منفردة، للهجوم الإلماني على مقاطعاتها الشرقية. غير أنها ظلت قادرة رغم ذلك على تقديم إمدادات عسكرية كبيرة لجيوش حلفائها التي سعت إلى اختراق المضائق لتحقق هدفاً كان قد بات حيوياً هو الاتصال بالروس في البحر الأسود، بانتظار تشكيل جيشها الشرقي المتمركز في سالونيك. لكن فرنسا، رغم وضوح وأهمية مطامعها في سوريا، لم تكن تملك فيها إلاّ قوات رمزية قوامها ستة آلاف رجل، مقابل البريطانيين الذين انضمّ إليهم العرب بقيادة الكولونيل لورانس فشكّلوا كتلة قوامها مئتي ألف مقاتل.

وكانت قيادة عمليات بمثل هذا الإتساع تفترض بالضرورة إنشاء ضوابط أمنية تحمي جنبات الجيوش المقاتلة. فكان التحالف مع العرب، وهم أهل البلاد والعارفون بخفاياها، شرطاً لازماً لذلك.

ووقع اختيار الدبلوماسية البريطانية على رجلين، أحدهما الشريف حسين أمير مكة، والآخر ابن سعود، سلطان نجد. لكن هذه الثنائية التي طبعت سياسة لندن العربية في ذلك الحين، ما لبثت أن ظهرت إلى العلن لتلعب على مركزي الدفع المتنافسين اللذين كانا في القاهرة وفي سملا، قرب نيودلهي.

اتجه **مكتب الهند** في بداية الأمر إلى تأييد ابن سعود، رئيس المذهب الوهابي الذي لم يصعد نجمه إلاّ بعد نهاية الحرب. فمنذ شهر تشرين الأول ١٩١٤، قام الكابتن شكسبير، أحد ضباط البحرية الملكية وأحد أفضل العارفين بالشؤون العربية، بزيارة له في بلاد نجد مسقط رأسه التي كان قد انتزعها قبل ذلك بسنوات قليلة من ابن الرشيد أمير قبائل الشمّار. وكانت خشية ابن سعود في ذلك الحين من مطامع الشريف حسين في نجد أشد من خشيته من تدخل الأتراك الذين لم يتجاوز تأثيرهم على قبائله يوماً حدود التأثير النظري البحت. لكن البريطانيين قدموا له من الضمانات ما ساعد على تبديد مخاوفه ودفعه في النهاية إلى توقيع معاهدة تحالف معهم، في ٢٥ كانون الأول ١٩١٥. لكن هذه المعاهدة لم تنل موافقة حاكم الهند ووزارة الخارجية إلاّ في ١٨ تموز من العام التالي، الأمر الذي يدلّ على تردّد لندن التي كانت في تلك الأثناء تتفاوض مع أمير مكة. وقد نصّ هذا الاتفاق الذي كتب حسب الأصول المتّبعة في عقد المعاهدات ـ خلافاً للاتفاق الذي تمّ في الوقت نفسه مع الشريف حسين عن طريق تبادل الرسائل ـ على التزام الطرفين بإقامة علاقات الصداقة والثقة بينهما. فاعترفت بريطانيا العظمى بموجبه لابن سعود بصفة «الحاكم المستقل» على نجد وملحقاتها في سواحل الخليج الفارسي الشرقيّة، كما اعترفت له بصفة «الرئيس المطلق للقبائل التي تعيش فيها». والتزمت بتقديم المساعدة والحماية له. أما ابن سعود فقد وعد بالمقابل بأن لا يعقد أية معاهدة أو اتفاق مع دولة أخرى، وأن لا يسمح بأي تدخّل أجنبي في شؤونه الداخلية، وأن لا يعطي أي امتيازات لأحد مهما كانت طبيعتها، بدون موافقة بريطانيا العظمى، وتعهّد بأن تظلّ طرق الحج إلى الأماكن المقدسة الإسلامية سالكة أمام الجميع وأن يستمر التنقّل عليها

دون عوائق. والتزام أخيراً بالامتناع عن أي تحرّش أو تدخل في شؤون الكويت والبحرين وقطر وعُمان أو أية إمارة من إمارات شاطئ القراطنة السابق التي يربطها بإنكلترا سستام متماسك من الاتفاقات يجعلها عملياً تحت حمايتها. وهكذا أصبح ابن سعود، منذ عام ١٩١٦، حليفها **وسندها** الرئيسي في وسط الجزيرة العربية وجنوبها وشرقها. وقدّمت له مساعدات مالية سخيّة ليستعين بها على استمالة قبائله الكثيرة العدد إلى قضية الامبراطورية البريطانية.

بقيت جهة الغرب حيث كانت تمتد على حدود الحجاز منطقة نفوذ الشريف الهاشمي حسين بن علي. وكان وجود الأتراك في تلك المنطقة يتمركز في المدينة وجدّه بشكل خاص، حيث كانت تتواجد بشكل دائم حاميات مؤلفة من ضباط وجنود من بلاد الأناضول. قبل أسبوعين من دخول تركيا الحرب، كان كل سلوك الشريف حسين يدل في نظر الأتراك على الأقل، على أنه سيتخذ جانب برلين وفيينا. لكن اختيار مكتب العلاقات الخارجية [الإنكليزي] وقع على الشريف المذكور بالذات. فأرسل إليه بعض العملاء الإنكليز من القاهرة، ولم يطل بهم الأمر حتى وقفوا على طبيعة ميوله. وتشجيعاً له على رفع لواء الثورة، وعدته إنكلترا بتشكيل امبراطورية عربية واسعة يُفترض بها أن تضمّ، تحت حكمه، إلى جانب الجزيرة العربية ـ رغم الالتزامات المحدّدة التي كانت قد عُقدت هناك مع ابن سعود ـ المناطق الداخلية من سوريا ـ فلسطين وبلاد الرافدين. وهذه الاتفاقات التي عرفت باسم المتفاوضين حولها. السير هنري ماك ماهون، المفوّض السامي لبريطانيا العظمى في مصر والسودان، والشريف حسين، تعود هي الأخرى إلى ١٩١٥ ـ ١٩١٦.

فالاتصالات الأولى حول هذا الموضوع ترقى إلى بداية العام ١٩١٤. منذ ذلك الحين كانت بعض الوثائق البريطانية تشير إلى الزيارة التي قام بها الأمير عبد اللّه، الابن الأكبر للشريف حسين، إلى السير هنري ماكماهون في القاهرة، حيث أعرب له الأمير خلال لقائهما عن رغبة والده في أن يرى الحجاز إمارة ذات حكم ذاتي.

بعد ذلك، وبينما كانت الجيوش البريطانية تستعدّ بقيادة الجنرال أللبني لاجتياز قناة السويس لتلتفّ على الامبراطورية العثمانية، تبيّن للقيادة العليا إن مؤازرة العرب أمر لا بدّ منه، فأبلغت **المكتب السياسي** في القاهرة بضرورة الحثّ على إعلان التمرد على الأتراك.

وكان الإنكليز هم الذين اتّخذوا المبادرت الأولى. فأرسل رونالد ستور، أحد كبار الموظفين البريطانيين، رسالة، في ربيع ١٩١٥، إلى الشريف يبلغه فيها أنه في حال التزامه جانب الحياد التام خلال الحرب، فإن إنكلترا ستكون مستعدّة للاعتراف باستقلال الجزيرة العربية، بأن تؤمن لها انفتاح حدودها على التجارة فضلاً عن حرية الملاحة في موانئها.

وبدأت المفاوضات التي استهلّها الأمير عبد اللّه برسالة إلى رونالد ستور، بتاريخ ١٤ تموز ١٩١٥. في هذه الرسالة يؤكّد ابن الشريف أنه لا ينبغي لإنكلترا أن تقلق على الإطلاق حول نوايا الشعب العربي واستعداده «إذ إنه يدرك إلى أي حدّ ترتبط مصالحه بمصالح حكومتكم. فلا تتوانوا عن إرسال الطائرات والسفن الحربية لتوزيع الأخبار والتقارير كما كنتم تفعلون في الماضي: فنحن الآن على أتمّ الاستعداد».

لكن الموضوع الرئيسي الذي كانت تتضمنه رسالة الأمير هو طلبه من الحكومة المصرية، عبر المحتل البريطاني، أن تستأنف صادراتها من الحبوب إلى «فقراء» مكة والمدينة، بعد أن كانت هذه الصادرات قد توقّفت منذ عام. «إن اللبيب من الإشارة يفهم». ثمّ تنتهي الرسالة بتوجيه المرسل إليه بالامتناع عن المراسلة إلى أن «تنضج خطتنا، اللّهمَّ إلاّ الإفادة عن وصول هذه الرسالة والإجابة عليها مع حاملها». لكن هذه الوثيقة لم تكن تشكّل إلاّ مقدّمة وتمهيداً لما عُرف فيما بعد باتفاقية حسين ـ ماك ماهون.

تتألف هذه الاتفاقية من ثماني رسائل متبادلة بينهما، أولاها مؤرخة بـ ١٤ تموز ١٩١٥ ـ أي أنها تحمل التاريخ نفسه الذي تحمله رسالة الأمير عبد اللّه إلى رونالد ستور ـ وأخرها، التي كانت خاتمة هذه المراسلات، بـ٣٠ كانون الثاني

١٩١٦. إن رسالة ١٤ تموز ١٩١٥ التي افتتحت تبادل الرسائل قد صدرت عن الشريف. وهي تطرح الشروط التي يتوقف على تلبيتها تحالفه مع إنكلترا ضد الأتراك. أما المقطع الرئيسي منها فهو الآتي:

«وتعترف إنكلترا باستقلال البلدان العربية التي تحدّها من الشمال مرسين وأخنه حتى خط العرض ٣٧ وصولاً إلى الارتفاع الذي توجد فيه أورفيك وأرفه وماردين ومدياط وجزيرة أماديا (الجزيرة) حتى الحدود الفارسية. ومن الشرق حدود بلاد فارس وصولاً إلى خليج البصرة، ومن الجنوب المحيط الهندي باستثناء عدن التي تحتفظ بوضعها الراهن ومن الغرب البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى مرسين».

أي على وجه الإجمال كل المشرق العربي، كما سيسميه القوميون العرب في ما بعد.

كما طالب الشريف أيضاً بموافقة إنكلترا على انتقال الخلافة إلى العرب. واقترح إعطاءها في المجال الاقتصادي الأولوية في الحقوق قياساً على الدول الكبرى الأخرى، كما عرض عقد معاهدة دفاعية معها لمدة خمسة عشر عاماً قابلة للتجديد.

ويقول **تقرير اللجنة الملكية البريطانية في فلسطين**. عام ١٩٣٧، وهو الذي نشر نص الرسالة، «إن هذه المطالب تجاوزت الوعود الي أُعطيت بالنسبة لاستقلال شبه الجزيرة العربية بكثير. فهي تكاد تشتمل على كل العالم العربي الأسيوي. ولا شك في أنها متسوحاة إلى حدّ كبير من أفكار القومية السورية».

أما السير هـ. ماك ماهون فقد ردّ برسالة ودية مشجعة، بتاريخ ٣٠ آب، يقول فيها أن النقاش حول مسألة الحدود أمر سابق لأوانة، لكن «حكومة بريطانيا العظمى يسرّها أن تنتقل الخلافة إلى شخص عربي أصيل من سلالة النبي الشريفة».

قبل ذلك بأسابيع قليلة كان الحلفاء قد تلقوا ضربة خطيرة. إذ فشل

هجومهم على الدردنيل. كما فشل الهجوم الذي شنّوه، في ١٠ آب، على ساري بار في خليج سفلا. فبدا والحالة هذه أن الإستيلاء على القسطنطينية قد تأجّل إلى أجل غير مسمّى. لذا كانت المخاطر التي سيتعرض لها العرب، إذا هم أعلنوا ثورتهم بشكل مكشوف، جسيمة جداً. ولذا أيضاً طرأ تغيُّر ملحوظ على لهجة الرسالة الثانية التي بعث بها الشريف إلى المندوب السامي البريطاني، بتاريخ ٩ أيلول:

«أرجو من سيادتكم أن تعذروني وأن تسمحوا لي بأن أقول صراحة أن ما أعربتم عنه من تهاون وتردّد بالنسبة لمسألة الحدود... يكادان يتفسّران بأنهما من قبيل اللامبالاة أو ما يشبه ذلك...».

فقد كان الشريف يرى من واجبه، في مثل هذه الظروف، أن يشدّد منذ ذلك الحين على ضرورة تعيين حدود الدولة العربية المقبلة، مضيفاً أن هذه البلدان لا تضمّ إلاّ عرباً يتطلعون، بدون استثناء، إلى الاستقلال. وبالتالي فقد طالب بجواب أقلّ غموضاً وبتحديدات واضحة وصريحة. عندئذ ردّ عليه السير هـ. ماك ماهون برسالة ٢٤ تشرين الأول ١٩١٥ التي تحتوي على التحديدات المرجوّة، وتُعتبر أهم ما جاء في الاتفاقية. وهذا نصها الحرفي ننقله عن الإنكليزية:

«تلقيّت ببالغ السرور رسالتكم (المؤرخة ٩ أيلول). وتأثرت جداً بما تضمّنته من إمارات المودة والصراحة. وإنني آسف إذا كانت رسالتي الأخيرة قد ولّدت لديكم انطباعاً بأنني أتهاون أو أتردّد في مسألة الحدود. فالواقع أن الأمر ليس كذلك، لكنني رأيت أن الوقت لم يحن بعد لمناقشتها بصورة مجدية.

«غير أنه تبيّن لي من رسالتكم الأخيرة أنكم تعوّلون على مسألة الحدود هذه أهمية من الدرجة الأولى وتلحّون على ضرورة البحث فيها. لذا سارعت إلى إبلاغ حكومتي مضمون رسالتكم ويسعدني أن أنقل إليكم باسمها التصريح التالي الذي أعتقد أنه سيقع منكم موقع الرضى:

«إن لوائَيْ مرسين والإسكندرون، فضلاً عن نواحي سوريا التي تقع غرب

ألوية دمشق وحمص وحماه وحلب لن تكون إذن ضمن الحدود التي تطالبون بها. فإذا اتفقنا على هذا التعديل المذكور من غير مسّ بالمعاهدات التي عقدناها مع بعض الزعماء العرب، فإننا نوافق على هذه الحدود.

«أما بالنسبة لما يتعلق بالمناطق التي تقع ضمن الحدود الي تملك بريطانيا العظمى حرية التصرّف فيها دون أن تمسّ بمصالح حليفتها فرنسا، فإنني أملك الصلاحية لأؤكد لكم باسم حكومة بريطانيا العظمى على الضمانات الآتية، فيكون ردّي على رسالتكم ما يلي:

«١. إن بريطانيا العظمى مستعدّة، مع مراعاة التحفظات المذكورة أعلاه، أن تعترف باستقلال العرب وأن تعمل على تحقيقه، وذلك في الأراضي الواقعة ضمن الحدود التي يطالب بها شريف مكة.

«٢. إن بريطانيا العظمى ستعمل على حماية الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وستعترف بحرمتها.

«٣. إن بريطانيا العظمى ستعمل عندما تسمح الظروف على تقديم النصح للعرب وستساعد على إنشاء أفضل ما تراه مناسباً من أشكال الحكم فوق مختلف هذه الأراضي.

«٤. من جهة أخرى، يُفترض بالعرب أن لا يتقبّلوا المساعدة إلاّ من بريطانيا العظمى، وأن لا يكون المستشارون والموظفون الأوروبيون الذين يستوجب إنشاء الإدارة الجيدة وجودهم، إلاّ من الجنسية البريطانية.

«٥. بالنسبة لولايتي بغداد والبصرة، يعترف العرب بأن الوضع القائم والمصالح البريطانية تقتضي اتّخاذ تدابير خاصة على الصعيد الإداري من أجل حماية هذه الأراضي من أي اعتداء خارجي وتحسين أوضاع أهاليها وصيانة مصالحنا الاقتصادية المتبادلة.

«إنني على اقتناع بأن هذا التصريح سيجعلكم تطمأنون كل الاطمئنان إلى تعاطف بريطانيا العظمى مع تطلعات اصدقائها العرب، وإنه سيتيح لنا عقد

تحالف راسخ وثابت من شأنه أن يؤدي على المدى القريب إلى طرد الأتراك من البلدان العربية وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك بعد أن طالت وطأته عليهم».

ردّ الشريف على هذه الرسالة المؤرخة بـ ٢٤ تشرين الأول برسالته المؤرخة بـ ٥ تشرين الثاني، التي يعلن فيها، إعراباً عن حسن نواياه، عن تخلّيه عن مرسين وأضنة. لكنه يعرب أيضاً عن عدم استعداده للتخلّي عن الساحل السوري الذي هو عربي بالدرجة الأولى، وعن عدم قبوله بأن يظل خارج الأراضي العربية. والواقع أن القسم الأكبر من الساحل المذكور لا يعدو كونه جبل لبنان الموسّع حتى «حدوده الطبيعية». لذا يؤكد في هذا الصدد على أن ليس هناك أي فرق بين المسيحيين والمسلمين الذين ينتمون جميعاً إلى «العرق العربي» دونما تمييز بينهم. ثم يضيف الشريف أن بلاد الرافدين (البصرة وبغداد) تشكّل جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي وتحتلّ مكانة عظيمة في قلوب العرب. ففيها أسست أولى مدن الإسلام، ولا يسع العرب أن ينسوا الدور الذي لعبته هذه الولاية في تاريخهم. لكنه يذكر أنه مستعدّ، من أجل الوصول إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى، لأن يترك للبريطانيين، لمدة غير محدّدة، جميع الأراضي التي يحتلونها الآن، أي البصرة ومحيطها. لكن على بريطانيا العظمى، بالمقابل، أن تدفع للدولة العربية تعويضات معيّنة تتّخذ شكل المساعدات المالية. كما تجدر الإشارة إلى أن الشريف اعترف لبريطانيا العظمى في الوقت نفسه بضرورة الوفاء بالتزاماتها حيال الأمراء العرب في شبه الجزيرة، على نحو ما كان السير ماك ماهون قد أشار في رسالته المؤرخة بـ ٢٤ تشرني الأول. غير أنه يوضّح أن وضعه في العالم الإسلامي صار حسّاساً بحكم معارضته لتركيا، وبالتالي بحكم الأخطار التي قد يجرّها ذلك على وحدة الإسلام. لذا فإنه يشدّد على ضرورة إيلاء إنكلترا كل اهتمامها لقضية العرب عندما تُعقد معاهدة السلام مع ألمانيا وحليفيها. ويختتم الشريف رسالته بالقول: «هذا أقصى ما استطيع تقديمه من تنازلات»، معرباً عن أنه يتكلم باسم العرب أجمعين.

وردّ السير ماك ماهون بدوره برسالة مؤرخة بـ ١٣ كانون الأول، يذكر فيها أنه تبلّغ تخلّي الشريف عن لوائَيْ أضنة ومرسين، وأخذ علماً باعترافه بالتزامات بريطانيا العظمى تجاه أمراء الجزيرة العربية. ويقول إن هذه اللاالتزامات ستظل سارية المفعول في جميع المناطق التي تشتمل عليها الدولة العربية العتيدة. أما بالنسبة لولايتي حلب وبيروت، فإن الحكومة البريطانية قد أخذت علماً بمطالب الشريف دون أن توافق عليها موافقة نهائية لأنها تتعلق بمصالح حليفتها فرنسا. ثم يعد بعد ذلك بأن تعمل إنكلترا على إنشاء الدولة العربية، مؤكداً في الوقت نفسه على أن إقامة حكم مستقرّ في ولاية بغداد أمر في غاية الأهمية بالنسبة لبريطانيا العظمى. ثم يختتم رسالته بأن يؤكد للشريف على أن إنكلترا وحلفاءها لن يوقعوا أبداً على معاهدة السلام إلاّ إذا نصّت على الاعتراف باستقلال العرب.

ثم عاد الشريف بكتب رسالة جديدة إلى المندوب السامي الإنكليزي في أول كانون الثاني ١٩١٦. فطلب أن يُصار منذ الآن إلى تحديد المبالغ التي يتوجّب دفعها لحكومة الدولة العربية المقبلة لقاء احتلال منطقة البصرة، معرباً عن موافقته على تأجيل البحث في مشكلة الساحل السوري تلافياً للصعوبات في الوقت الحاضر وحرصاً على وحدة الحلفاء في صراعهم المشترك ضدّ الأتراك والألمان. لكنه ينهي رسالته بالقول إنه يستحيل السماح لفرنسا أو لأية قوة أجنبية باحتلال شبر واحد من الأراضي السورية.

وكانت رسالة السير هـ. ماك ماهون، المؤرخة بـ ٣٠ كانون الثاني ١٩١٦، خاتمة هذه المراسلات. وفيها يوجّه ممثل حكومة لندن تحية إكبار لشريف مكة الذي لا يرمي موقفه إلا للدفاع عن آمال العرب ومصالحهم. كما يوافق فيها على طلب الشريف المتعلق ببلاد الرافدين، ويعد بتحقيقه بعد انهزام العدو، ويؤكّد على أن إنكلترا وفرنسا ستظلان متحالفتين بعد الحرب. ثم يشكر الشريف لتأجيله نقاش مشكلة الساحل السوري، ويعرب له باسم بريطانيا العظمى عن أنه

يعتبر، بدءاً من ذلك التاريخ، إن بلاد العرب، بما فيها الحجاز، حليفة لدول التحالف.

هذه هي النصوص الأساسية التي سيكون لها أن ترسم معالم الدولة العربية المقبلة التي التزمت بريطانيا العظمى بإنشائها بعد تحقيق النصر مقابل الولاء العربي الذي ضمنه لها الشريف والهاشمي. وقد خرج هذا الولاء إلى العلن، في ٥ حزيران ١٩١٦، عندما أصدر الشريف حسين بياناً يعلن فيه الثورة المفتوحة على تركيا وحلفائها الجرمانيين وكان لهذه الثورة أن تقدّم مساهمة ثمينة للجيوش البريطانية التي كانت تخوض القتال ضد الأتراك والألمان على جبهتي سينا، وبلاد الرافدين والتي أمّنت على هذا النحو حماية خطوطها الجانبية أثناء تنقل قواتها المضني والطويل عبر الفيافي والصحاري. وقد روى لورانس الهندي الأسطوري لهذا التحالف وقائعه وحيثياته في كتابه **أعمدة الحكمة السبعة**.

تلا اتفاقية حسين ـ ماك ماهوي ثلاثة التزامات أخرى لا تقل عنها أهمية.

كان البلاشفة ـ وهذا أسمهم الذي عرفوا به في البداية ـ قد نشروا منذ فترة وجيزة، في كانون الثاني ١٩١٨، نصوص المعاهدات التي عقدها الحلفاء حول اقتسام الامبراطورية العثمانية، وذلك بعد أن وجودها في محفوظات تبروغراد. فتبيّن أن سوريا كانت من نصيب فرنسا، بينما كانت بلاد الرافدين من نصيب إنكلترا.

وعندما اطّلع جمال باشا على الأمر سارع إلى الاتصال بالأمير فيصل وبجعفر العسكري الذي كان يقاتل إلى جانبه في جبهة العقبة، فأرسل له مرسالاً سرياً يُطلعه فيه على مخطّطات الحلفاء ويناشد مشاعر التضامن الإسلامي لديه من أجل التخلّي عن قضيتهم وفتح باب التفاوض مع تركيا بغية تأمين استقلال العرب ضمن إطار الامبراطورية العثمانية. وكان أن نُقلت هذه الرسائل إلى الشريف حسين، فسلّمها بدوره إلى عامل بريطانيا العظمى في جدّة. وسرعان ما جاء ردّ لندن على شكل مذكرة خطية، مؤرخة بـ ٨ شباط ١٩١٨، تجدّد فيها

حكومة صاحبة الجلالة البريطانية، بعبارات واضحة وحازمة، التزاماتها السابقة بشأن تحقيق الوحدة العربية ضمن دولة كبيرة مستقلّة.

ثم كان تأكيد آخر في ١٦ حزيران ١٩١٨ عرف باسم «بيان السبعة»، أي البيان الذي أرسل إلى سبعة زعماء عرب كانوا قد وجهوا بياناً إلى **المكتب العربي** في القاهرة يذكّرون فيه إنكلترا بوعودها المتكرّرة. إن هذه الوثيقة التي صدرت عن المكتب العربي المذكور تستعيد نصّ بيان صادر عن الحكومة البريطانية تقول فيه أن الأراضي العربية التي كانت مستقلّة حتى ذلك الحين ستظل محتفظة باستقلالها التام، في حين أن الأراضي التي تحتلها الجيوش البريطانية سوف تخضع من حيث تدبير أوضاعها السياسية للقاعدة التي تستند بشكل حصري إلى مبدأ حرية الشعوب في تقرير مصيرها.

ثم جاء التصريح الفرنسي ـ البريطاني المشترك الذي صدر في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨ ليشكّل الوثيقة الثالثة المكملة لاتفاقيات حسين ـ ماك ماهون. وخلافاً لكل الوعود السابقة التي قطعتها إنكلترا منفردة، صدرت هذه الوثيقة عن فرنسا وإنكلترا مجتمعتين، ونُشرت في وقت كانت تركيا قد ألقت السلاح ووقّعت، بتاريخ ٣٠ تشرين الأول، على هدنة مودرس. لذا كان للتصريح المذكور نَفَس جديد. فهو لا يأتي على ذكر العرب باعتبارهم أمة يُرجى توحيدها ضمن إطار دولة مستقلّة، بل يكتفي بالاعلان عن «تحرير الشعوب التي تعرضت زمناً طويلاً للاضطهاد التركي تحريراً تامّاً ونهائياً، وإنشاء حكومات وطنية تستمدّ سلطتها من مبادرة الأهالي المحليين وحرية اختيارهم». كانت تلك عبارة عن المصطلحات التي تنبيء بالانتدابات المقبلة. «وبلورة لهذه النوايا. اتفقت فرنسا وإنكلترا على تشجيع ومساعدة قيام حكومات وإدارات محلية سواء في سوريا وبلاد الرافدين اللتين تحررتا حالياً على يد الحلفاء، أو في الأراضي التي ما زال الحلفاء يعملون على تحريرها، كما أنهما ستتعرفن بهذه الحكومة والإدارات ما إن يصار إلى إقامتها فعلاً...».

لا كلام عن وحدة العرب ولا عن استقلالهم، بل عن إنشاء كيانات متميّزة

تنبثق على صورة دول قائمة بذاتها إلى هذا الحد أو ذاك. أما الوعود التي قُطعت إبّان الحرب فلم يُلتزم بها. فلم تكن خارطة الشرق الأوسط إلاّ فسيفساء من الشعوب ـ من بينها «لبنان كبير» يحتل مكاناً مرموقاً على واجهة البحر المتوسط. ذلك أن مصير هذه الشعوب كان قد تقرر في معاهدات الإقتسام السرّية التي حصلت بين الحلفاء إبّان الحرب.

معاهدات الاقتسام السرّية

كان لهذه المعاهدات أن تظلّ سرية وقابعة في أدراج محفوظات الوزارات الغربية، لو لم تنشر ثورة ٣٠ تشرين الأول ١٩١٧ نصوصها بعد مضيّ عام على عمرها.

ففي الوقت الذي كانت بريطانيا العظمى تتعهّد العمل على تحقيق وحدة العرب واستقلالهم، كانت تساهم، بالاشتراك مع حليفتيها فرنسا وروسيا، ومع إيطاليا بالدرجة الثانية، في إبرام معاهدات يتقرّر بموجبها مصير الامبراطورية العثمانية بعد النصر.

وكانت قد بدأت في مستهلّ الحرب بضمّ جزيرة قبرص بعد أن كانت تحتلها، في ظل سيادة السلطان الشكلية، منذ العام ١٨٧٨. وكذلك فعلت في مصر، حيث خلعت الخديوي عباس حلمي، بحجة تعاطفه الشديد مع الأتراك، ونصّبت مكانه ملكاً أحد أنسبائه حسين كامل. وكان رئيس الوزراء أسكيت قد صرح في ٩ تشرني الثاني أمام مجلس العموم «أن الامبراطورية التي استلّت سيفها ستقضي نحبها قتلاً بالسيف، وأن السلطان قد حفر قبره بيده»[1].

وقد اعتُبر هذا الكلام مؤشّراً لبدء مفاوضات بين الحلفاء من أجل اقتسام الامبراطورية العثمانية التي ظلت إنكلترا منذ أكثر من قرن تدافع عن وحدة أراضيها وعن سيادتها السياسية في وجه مطامع روسيا.

(١) إميل بورجوا، **مصنف في السياسة الخارجية**، مرجع مذكور، الجزء الرابع، ص ٦٥٢.

Riyad Nassar Library

أرسيت أُسس الاقتسام في لندن منذ العام ١٩١٥. كانت إيطاليا قد عرفت منذ ذلك الحين شروط دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء في مذكّرة بتاريخ ٢١ شباط (مذكرة سونينو). فطالبت بأضاليا ومنطقتها في آسيا الصغرى، فضلاً عن البانيا. واشترطت كذلك أن تحتفظ بمنطقة دوديكانيزيا التي كانت قد احتلّتها إبان حرب طرابلس الغرب. فكان هذا الموقف الخشن من قبل شريك جديد دخل متأخراً إلى الحلبة الشرقية. مدعاة لحثّ الحلفاء على تحديد وجهات نظرهم وتعيين حصصهم من التركة العثمانية.

في ٤ آذار، علمت حكومة القيصر بالمشروع الفرنسي الإنكليزي الرامي إلى اقتحام المضائق، فأعربت عن مطالبتها بالقسطنطينية وبمضائق الدردنيل.

وفي ١٤ آذار، قدم السفير الفرنسي پاليولغ لوزير الشؤون الخارجية الروسي ايزڤولسكي مذكرة تكشف فيها فرنسا بدورها عن رغبتها بضمّ سوريا، بما فيها خليج الإسكندرون وكيليكية، وصولاً إلى طوروس في الشمال. وفي اليوم التالي تقدّم ثيوفيل دلكاسي لاسم الحكومة الفرنسية بمذكرة إضافية يحدّد فيها أن سوريا تشتمل أيضاً على فلسطين التي تشكّل امتدادها الجنوبي[(١)].

وكادت المفاوضات المستمرة تتوقّف مراراً عدة عند عدد من المفارق. لكن ضرورة تنسيق الجهود العسكرية من أجل تعزيز حملة الدردنيل وتلبية

(١) ومعلوم أن فرنسا كانت تطمع منذ أواخر القرن التاسع عشر باحتلال سوريا ولبنان وفلسطين. إذ ينقل تيودور هرزل، مؤسس الحركة الصهيونية، في مذكراته، أن ميلان، ملك صربيا، أطلعه عام ١٨٩٦ على مشاريع فرنسا بالنسبة لسوريا وعن عزمها على إنشاء إمبراطورية عربية (ت. هرزل، **مذكرات**، ٥ أجزاء، لندن، نيويورك، ١٩٦٠، الجزء الثاني، ص ٤٥٠). والواقع أن فكرة إنشاء إمبراطورية عربية تحت الحماية الفرنسية فكرة فرنسية قديمة. فقد راودت نابليون الثالث عام ١٨٧٠. حتى أن الروائيين تحدثوا عنها. إذ تذكر جاكلين پيرين أن ألكسندر دوما كان يدغدغه حلم إنشاء إمبراطورية عربية تشتمل على شبه الجزيرة العربية وتمتدّ من اليمن إلى سوريا، وذلك تحت حكم الأمير عبد القادر، كما كانت رغبة الإمبراطور (**من أجل اكتشاف بلاد العرب**، باريس، ١٩٥٨، ص ٢٦٢).
- T. Herzel, Diaries, 5 Vol., London-New York, 1960, t.II, P. 450.
- J. Pirenne, A la découverte de l'Arabie, Paris, 1958, P. 262.

LAU - Riyad Nassar Library

رغبات جميع الأطراف المعنيّة بها، دفعت إنكلترا إلى التنازل في مواضع كانت تعتبر حتى حينه متنافية كل التنافي مع أهداف سياستها التقليدية: كالمضائق دارمينيا وسوريا ـ فلسطين، التي تعتبر جميعاً مراكز مرور حيوية قد تسدّ طريق الهند. وأسفرت المفاوضات عن خمس اتفاقيات متقاطعة ومتكاملة.

الاتفاقية الأولى تتعلق بإعطاء القسطنطينية والمضائق لروسيا. وقد اتّخذت شكل تبادل للمذكرات امتدّ من ٢٤ آذار إلى ١٠ نيسان ١٩١٥. فوافقت فرنسا وإنكلترا موافقة واضحة على إطلاق يد روسيا في القسطنطينية والمضائق. بالمقابل، جرى الاتفاق على أن تتخلّى روسيا لإنكلترا عن «منطقة فارسية»، حسب التعبير الشائع في ذلك الوقت، مُعتبرة بحكم المنطقة الحيادية. كما تلقّت فرنسا بدورها وعداً بدعمها على احتلال الضفة اليسرى من الدين، ولكن من دون أن تصدّق إنكلترا على هذا الوعد، على أن تكون المسائل المتعلقة بولايات الامبراطورية العثمانية الأخرى موضع اتفاقات لاحقة. وهكذا أخذت ترتسم معالم الحلم الروسي الكبير بتحويل العاصمة التركية إلى شاريغراد [مدينة القيصر]. لكن الهوّة التي أوجدتها الثورة حالت دون تحقيقه.

وكانت معاهدة لندن، في ٢٦ نيسان ١٩١٥، أداة أخرى لا تقل حسماً عن الأولى. فهي تحتوي على وعود قُطعت لإيطاليا مقابل دخولها الحرب إلى جانب الحلفاء. فاعتُرف «بسيادتها التامة على جُزر دوديكانيزيا التي تحتلها في الوقت الحاضر. كما يُفترض أن تحصل في حال اقتسام تركيا الآسيوية كلياً أو جزئياً على حصة منصفة من ولاية أضاليا حيث تملك إيطاليا منذ مدة حقوقاً ومصالح معيّنة...». وتحتوي المعاهدة على بند يفرض على الحلفاء الاعتراف بسيادتها الكاملة على ليبيا. وتنصّ على وقوف إيطاليا إلى جانب فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا «من أجل إبقاء الجزيرة العربية والأماكن المقدسة تحت سلطة حكم إسلامي مستقل»، وذلك على سبيل الإشارة إلى المفاوضات مع شريف مكة التي ما لبثت أن بدأت بعد ذلك بفترة وجيزة.

لكن القرار الرئيسي الذي تدبّر أمر اقتسام آسيا الصغرى كان الإتّفاق الإنكليزي ـ الفرنسي ـ الروسي بتاريخ ٢٦ نيسان ١٩١٦. ففي المفاوضات التي سوّت مسألة القسطنطينية والمضائق لم تكن بريطانيا العظمى قد التزمت بأي موقف من مسألة تفكيك الامبراطورية العثمانية. ولم تكن المفاوضات حول هذا الموضوع تتقدّم إلاّ ببطء، إلى أن جاء وقت أخذت لندن وباريس تخشيان فيه انقلاب الموقف الروسي إزاء فشل كل المحاولات الفرنسية ـ البرياطنية للاستيلاء على مضائق الدردنيل، حتى إن الروس أخذوا يشكّون في نوايا الفرنسيين والإنكليز ويشتبهون بأنهم يريدون إخلاء شبه جزيرة غاليبوليس منعاً للروس من الاستيلاء على القسطنطينية. ولم يحصل هذا الاتفاق في النهاية إلاّ بعد تبادل عدد من المذكرات بين حكومات لندن وباريس وبتروغراد.

ينصّ الاتفاق المذكور على إطلاق يد روسيا في ولايات أرض روم وتريبيزونديا وفان وبتليس فضلاً عن بلاد كردستان الجنوبية، أي تلك الأراضي التي أخلاها الأتراك في ذلك الوقت سكانها الأرمن عن طريق التشريد والمجازر.

وحصلت فرنسا على سوريا بالإضافة إلى كل كيليكية، شمالاً، التي وسعت حدودها بالمنابة لتصل إلى خربوت والموصل على الحدود الروسية.

أما بريطانيا العظمى فنالت بلاد الرافدين بما فيها بغداد والبصرة. واحتفظت من سوريا بمرفأي عكا وحيفا.

وأما سائر المشرق العربي، أي الأراضي الممتدة بين المنطقتين اللتين أعطيتا لفرنسا وإنكلترا، فكان يُفترض به أن يكون عبارة عن «كونفدرالية من الدول العربية أو دولة مستقلة تُحدّد مناطقها حالياً»، بينما أعلنت الإسكندرون مرفأً حرّاً نظراً لأهمية موقعها.

ووجد المتقاسمون حلاً مناسباً لمشكلة الأماكن المقدسة التي كانت موضع احتكاك بين الدول الغربية وروسيا الأرثوذكسية:

«ومن أجل حماية المصالح الدينية للدول الكبرى المتحالفة، تُستثنى فلسطين والأماكن المقدسة من الأراضي التركية، وتخضع لنظام خاص يتمّ الاتفاق عليه بين روسيا وفرنسا وإنكلترا».

ثم كان على فرنسا وإنكلترا أن تتّفقا على حدود الأراضي التي تعود لكل منهما. فكان الاتفاق الشهير الذي عُرف باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو، نسبة لاسمي المتفاوضين، فرانسوا جورج ـ بيكو عن فرنسا، والسير مارك سايكس عن بريطانيا العظمى، واللذين وقّعا في ١٦ أيار ١٩١٦ على الخرائط الجغرافية التي عيّنت حدود مناطق نفوذ كل من دولتيهما. وأصبح هذا الاتفاق نافذاً بعد تبادل عدد من الرسائل، بعد ذلك، بين السير إدوارد غراي، أمين الشؤون الخارجية في المملكة المتحدة، وبول كامبون، سفير فرنسا في لندن.

كانت الغاية من اتفاقية سايكس ـ بيكو أن تدقّق في كيفية تعيّين حصص هاتين الدولتين فقط من بلاد آسيا العربية. وهكذا، باستثناء الجزيرة العربية التي يفترض أن تكون من نصيب الملك حسين ـ وكان في هذه الأثناء قد حول إمارته إلى مملكة ـ وباستثناء الأناضول التي أُبقيت للأتراك، قُسّمت سوريا وبلاد الرافدين وفلسطين بشكل مصطنع إلى خمس مناطق: **منطقة زرقاء** سُجلت باسم فرنسا. وتشتمل على الساحل السوري. من صور إلى طوروس، بما في ذلك جبل لبنان، ثم تنحرف شمالاً شرقاً لتضمّ مجرى الفرات الأعلى وقرابة نصف كردستان وأرمينيا، بالإضافة إلى ديار بكر وخربوت وكيليكية، وصولاً إلى سيڤاس. **ومنطقة حمراء** كانت من نصيب إنكلترا، وتشتمل على بلاد الرافدين السفلى حتى النواحي العليا من بغداد، بالإضافة إلى بعض المناطق المحاذية لإيران، فضلاً عن الخليج الفارسي. **ومنطقة سمراء** تضع ضمن حدود فلسطين التاريخية. بفترض بها أن تكون مدوّلة: علماً أن وعد بلفور لم يحصل إلاّ في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧.

ثم شكّلت منطقتان أخريان كان يُفترض بهما أن يكونا من نصيب دولة عربية: المنطقة (أ)، وتشتمل على ولايات دمشق وحلب والموصل، والمنطقة

(ب) التي يحدّها المتوسط من الغرب وتقع بين فلسطين والحدود المصرية وصولاً إلى خليج العقبة. ورغم أن هاتين المنطقتين كان يُفترض بهما أن يشكّلا معاً أراضي الدولة العربية العتيدة، فإن كلاًّ منهما ظلت تقع تحت نفوذ محدّد: المنطقة (أ) تحت النفوذ الفرنسي، والمنطقة (ب) تحت النفوذ الإنكليزي.

وبالإضافة إلى اقتسام آسيا العربية على هذا النحو، ضمت الاتفاقية أحكاماً خاصة تتعلق بالشروط الجمركية وتبادل الضمانات لحماية مصالح الدولتين في كل من المنطقتين. إلى ذلك أعلنت الإسكندرون وحيفا مرفأين حرّين، ونالت إنكلترا ملء السيادة على حيفا وعكا مع الحق بإنشاء سكة حديدية بين بغداد وحيفا.

بقي تدبّر أمر إيطاليا. فقد كانت تُطالب، بالإضافة إلى منطقة أضاليا، بسميرنا شمالاً وأضنة ومرسين جنوباً. وكانت روسيا قد بدأت، في شباط، تخوض غمار ثورتها الأولى، مما جعل جبهتها مهدّدة بالسقوط. فكان من الضروري أن يصمد الإيطاليون في مواقعهم في جبال الألب وفي منطقة البرينر تجاه القوات النمساوية.

في ١٩ نيسان ١٩١٧، التقى ألكسندر ريبو، عن الجانب الفرنسي، ولويد جورج، عن الجانب الإنكليزي، مع بوزيلّي وسونينو عن الجانب الإيطالي، في سان ـ جان دو مورييّن. وخرجوا من هذا اللقاء باتفاق ـ هو الخامس والأخير في سلسلة الاتفاقات ـ تكرّس نهائياً بمذكرة ٨ آب ١٩١٧. فاعتُرف لإيطاليا بمكاسب اقتصادية وبأراضي، تطبيقاً لمعاهدة لندن عام ١٩١٥ ومقابل موافقتها على الاتفاقية الفرنسي ـ الإنكليزية ـ الروسية لعام ١٩١٦. وأُفردت لها ـ على الخارطة ـ «منطقة خضراء تملك فيها حرية التصرف» و «منطقة نفوذ» أخرى، تمتدان من مرسين، التي لا تدخل ضمنهما، حتى خليج ميتيلين. وهكذا حصلت إيطاليا على أضاليا وسميرنا فضلاً عن ولايتي آيدين وقونية. غير أنها التزمت بجعل سميرنا مرفأ حرّاً، مقابل ما اتُفق عليه في اتفاقية سايكس ـ بيكو بالنسبة للإسكندرون وحيفا، شرط أن تتعهّد فرنسا بجعل مرسين، التي كانت من

Riyad Nassar Library

نصيبها، مرفأً حراً. وكان يُفترض أن يكون النظام الجمركي في «المنطقة الخضراء» مماثلاً للنظام الذي اعتُمد في المنطقتين الفرنسية والإنكليزية. كما وافقت إيطاليا بدورها على ما اتفق عليه بشأن الجزيرة العربية. وتعهّدت بإرسال قوات عسكرية رمزية إلى القدس لحماية الأماكن المقدسة، وبالاشتراك في بلورة الوضع الخاص «بالمنطقة السمراء» الدولية في فلسطين.

وهكذا اتُّخذت خمسة قرارات سرّية متتالية لتغيير وجه المشرق العربي، في ظل صمت الوزارات الأوروبية، بينما كانت تُغدق على العرب وعود الوحدة والاستقلال. وهذا نفاق عجيب لم تعرف له الامبريالية الغربية مثيلاً.

ثم كان وعد بلفور تتويجاً لهذا النفاق. ففي ٢ تشرين الثاني ١٩١٧، وجّه أرثور ـ جيمس بلفور، وزير الشؤون الخارجية الإنكليزية، رسالة إلى اللورد روتشيلد جاء فيها ما يلي:

«إن حكومة صاحبة الجلالة تعتزم إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستعمل جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، على أن يكون من الواضح أنه لن يُتّخذ أيّ تدبير من شأن أن يمسّ بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين، ولا بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتّع بها اليهود في البلدان الأخرى».

وما لبث أن تبنّى هذا الوعد كلّ من ستيفن بيثون، وزير خارجية الجمهورية الفرنسية، في ١٤ شباط، والبارون سونينو، وزير خارجية إيطاليا، في ٩ أيار، والرئيس ولسون، باسم الولايات المتحدة، في ٣١ آب ١٩١٨. فكتب أرثور كوستلر معلّقاً على هذا الوعد بقوله: «إنه وثيقة تتعهّد فيها أمة أولى تعهداً علنياً بأن تقدم لأمة ثانية بلاد أمة ثالثة»[1]. وكانت هذه الوثيقة في أساس التحول العنيف «للوطن القومي اليهودي» إلى دولة إسرائيل، الذي حصل في ١٥ أيار

(١) تحليل معجزة، باريس، ١٩٤٩، ص ١٧.
- Arthur Koestler, Analyse d'un miracle, Paris, 1949.

١٩٤٨. هكذا بدأت مأساة فلسطين العربية. رغم ذلك فقد جاء في «النقاط الأربعة عشر» التي كان قد أعلنها الرئيس ولسون في بيانه أمام الكونغرس في ٨ كانون الثاني ١٩١٨، وعدان واضحان:

«١. إنها اتفاقات سلام عقدت علانية، ولكن يكون بعدها اتفاقات دولية خاصة مهما كانت طبيعتها. بل سيترك للدبلوماسية أن تأخذ مجراها صراحة وعلانية.

«٢. إن الأجزاء التركية من الامبراطورية العثمانية الراهنة سوف تتمتع بملء السيادة والأمن. لكن القوميات الأخرى التي تعيش حالياً تحت نظام هذه الامبراطورية ينبغي، من جهة أخرى، أن تتمتّع بأمن أكيد من حيث وجودها، وأن تتمكّن من تنمية ذاتها بمعزل عن أية عوائق. يجب أن نمنحها استقلالها».

وقد أكّد هذين الالتزامين العلنيّين في خطاب له بتاريخ ١١ شباط ١٩١٨، وذلك في سياق النقاط الأربع التي تتطرق لها، حيث شدّد على:

«٣. إن الشعوب والولايات ليس على الإطلاق موضع متاجرة بين دولة ذات سيادة وأخرى، وكأنما هي حجارة وبيادق في لعبة. حتى ولو كانت هذه اللعبة لعبة **موازين القوى** التي فقدت اعتبارها إلى الأبد...».

III التحرير والاحتلال

النصر

شهد عام ١٩١٧ حدثاً كبيراً كان له أن يترك آثاره العميقة في تاريخ الغرب، كما كان له أن يسرّع آجلاً أو عاجلاً تطور شعوب آسيا وأفريقيا من الناحية السياسية والروحية. فقد كسرت ثورة أكتوبر إطار التحالفات القائمة وعصفت بستراتيجية الجبهات المشتعلة. وكان أول همّها أن تفضح المعاهدات السرية المتعلقة باقتسام الامبراطورية العثمانية. وكان من الممكن بإسقاطها لكل التوقعات، أن تغيّر وجه الحرب، لولا تدخل الولايات المتحدة في العام ١٩١٧ ذاته. إذ انكفأت الجيوش الروسية عن القوقاز على حدودها وتركت المواقع التي

LAU - Riyad Nassar Library

كانت تحتلها خالية شاغرة. وسارعت السوڤيات إلى توقيع هدنة ٧ كانون الأول ١٩١٧ مع الأتراك. ثم اتبعتها بمعاهدة برست ـ ليتوڤسك، في ٣ آذار ١٩١٨، التي أتاحت للقوات العثمانية أن تستعيد بلاد كار واردهان وبطوم. وسرعان ما تشكّلت جمهوريات أذربيجان وأرمينيا وجورجيا وتجمعت ضمن «اتحاد القوقاز». وكان الأتراك قد اجتاحوا القوقاز قبل انتهاء المفاوضات معها، وعادوا إلى حدودهم كما كانت عام ١٨٧٧. وفي نيسان ١٩١٨، وُقعت الهدنة مع جورجيا وآذربيجان واضطرت أرمينيا هي الأخرى إلى توقيع صلح بطوم في حزيران. فلم تسلم الجمهوريات القوقازية إلاّ لقاء حلّ اتحادها الفدرالي.

وانفلتت المطامع التركية من عقالها. إذ حاول الأتراك أن يضعوا أيديهم على نفط باكو وأن يحقّقوا حلمهم الطوراني الكبير بتوحيد الشعوب التركية ـ التتريّة في قزوين وتركستان والڤولغا وسيبيريا الجنوبية مع تركيا الأناضولية، في ظل محاصرة الثورة الروسية من جميع الجهات.

لكن هذا المشروع الضخم اصطدم بمصالح ألمانيا التي كانت تنوي الاستئثار بما تحتويه بلاد آسيا الوسطى الغنية من موارد لا تنضب. وأكثر ما كانت تطمع به برلين بلاد فارس والهند. فتذرّع الألمان بطلب الحماية الذي وجهته إليهم جورجيا ليقطعوا الطريق على الزحف التركي. وفي شهر أيار أنزلوا قواتهم في بوتي، في القوقاز. ثم وقّعوا، في ١٥ أيار، إتفاقاً مع جورجيا دخلوا بعده إلى تفليس. وكاد يؤدي ذلك إلى نزاع عنيف بين ألمانيا وتركيا. لكن الحليفين توصلا في النهاية إلى الاتفاق حرصاً على تضافر جهودهم على القيام بهجمة جديدة على آسيا باتّجاه الهند.

وكان لهذا المخطط الجريء أن ينجح لولا حصافة الإنكليز ومسارعتهم إلى إعادة بناء جبهة القوقاز. وكانوا في كانون الثاني ١٩١٨، قد شنوا حملة من بغداد بقيادة الجنرال دنسترڤيل باتجاه بلاد فارس. وكان يفترض ببعض الوحدات الجيدة التدريب المكونة من الأرمن والأشوريين الكلدان أن تدعم هذه الحملة. لكن الإنكليز منوا بعدد من الهزائم. وكان مشروعهم يتحول إلى كارثة ويفتح

طريق أفغانستان عبر بلاد فارس لولا الأعمال الباهرة التي قام بها الحلفاء في لبلقان وعلى جبهة فرنسا، فأطاح انتصارهم إطاحة نهائية بمخطّطات الهيمنة الواسعة التي كانت تغتذي من النزعة البانجرمانية المتفقة مع النزعة البانطورانية لدى أنور باشا ورفاقه في جمعية الاتحاد والترقّي. وهكذا بات حلّ النزاع وشيكاً.

في ٩ كانون الأول ١٩١٧، استولى جيش الجنرال اللنبي على القدس. وفي العام التالي امتدّ الاجتياح البريطاني ليشمل كل فلسطين.

وبين ١٥ و١٨ أيلول ١٩١٨، في معركة دوبروبولييه، اخترقت القوات التي يقودها الجنرال فرانشيه ديسبيري الخطوط الجرمانية ـ البلغارية، وزحفت مباشرة على القسطنطينية. فاضطر الأتراك إلى التراجع. ووجّهوا حركتهم الإنكفائية باتجاه الشمال. وتفتّتت السلطة المركزية ونشأت محلّها سلطات محلية تشكّلت على عجل. هكذا نصّب الأمير سعيد الجزائري نفسه في دمشق، في ٢٨ أيلول، رئيساً لحكومة عربية مؤقتة، وأعلن استقلال سوريا. وعمد إسماعيل حقّي بيك، آخر ولاة بيروت، إلى تسليم الحكم لعمر الداعوق رئيس المجلس البلدي، وغادر منصبه. وفي جبل لبنان.، اضطر المتصرف ممتاز بيك إلى اصطحاب أحد آل مسلّم، من طائفة الروم الكاثوليك، ليساعده على الوصول إلى رياق، حيث انضمّ إلى جحافل القوات التركية التي كانت تنسحب في قطارات حديدية.

كان تقدّم البريطانيين سريعاً ولم يجدوا أية مقاومة في طريقهم. فاحتلوا دمشق في أول تشرين الأول. في اليوم نفسه دخل الأمير فيصل إلى عاصمة الأمويين دخولاً مظفّراً يحيط به أركان القيادة من الضباط السوريين والعراقيين وإلى جانبه الكولونيل لورنس، فاستقبلته جموع الشعب الهائجة.

في ٧ تشرين الأول، وبأمر من وزير البحرية الفرنسي، تحرّكت الفرقة البحرية السورية التي كانت متمركزة حتى ذلك الحين في جزيرة إرواد. للاستيلاء على مرفأ بيروت. ونزل فيه العميد البحري ڤارني مع أركان قيادته وتجوّل في المدينة وسط الهتافات وبدون مواكبة. في اليوم التالي، وصلت إلى بيروت

LAU - Riyad Nassar Library

مفرزة بريطانية مع قيادة أركان الجنرال اللنبي. ورافقه الكولونيل پيپاب ممثلاً الجيش الفرنسي. وأخيراً، في ١٠ تشرين الأول، قامت فرقة القنّاصة الأفارقة تواكبها «سرية سورية» بقيادة فرنسية كانت قد نقلت بحراً من حيفا، باستعراض عسكري في شوارع بيروت رافعة العلم المثلث الألوان، وسط هتافات الجموع.

في هذه الأثناء، تابع الزحف البريطاني تقدّمه نحو الشمال السوري، بينما انطلق جيش الجنرال مود من بغداد باتجاه الموصل. فاستولى الإنكليز على حلب في ٢٥ تشرين الأول. وحصلت في اليوم التالي معركة أخيرة، في مسلمية، على بعد ثلاث فراسخ من المدينة. نتيجة لمقاومة مصطفى كمال ـ الذي سيصبح الغازي كمال أتاتورك.

كان ذلك إيذاناً بانحلال الامبراطورية العثمانية. فبعد أن هزمت تركيا ونفذت طاقتها طلبت الهدنة ووقّعت عليها في جزيرة مودروس، بتاريخ ٣٠ تشرين الأول، والتزمت بموجبها بتسليم كل حامياتها الموجودة في البلدان العربية، في المدينة وعسير واليمن وسوريا وبلاد الرافدين، فضلاً عن حاميات الضباط الأتراك الموجودة في سيرانايكا وطرابلس الغرب التي كانت تنظم مقاومة الليبيين الوطنية ضد إيطاليا، كما التزمت بتسليم القسطنطينية والمضائق وخطوط السكك الحديدية، وإلغاء استنفار الجيوش التركية، وتجميد نشاط الأسطول الحربي، وانسحاب القوات التركية من القوقاز وبلاد فارس، وتسليم بطوم وباكو، والانسحاب من كيليكية. فكان ذلك كله استباقاً لبنود معاهدة سيڤر.

وضع المناطق المحتلّة الثلاث

في ٢٢ تشرين الأول ١٩١٨، وقّع الميجور جنرال ج.ل.بولز **على التعليمات المتعلقة بإدارة الأراضي المحتلّة المعادية**[1] التي جعلت لهذه الأراضي «إدارة عسكرية مؤقتة».

(١) Occupied Ennemy Territory Administration: O.E.T.A.

استُعيض عن المناطق التي جاء ذكرها في اتفاقية ١٩١٦ بثلاث مناطق جديدة: **منطقة جنوبية** (كانت تسمّى في الاتفاقية المذكورة المنطقة **السمراء**) وتشتمل على فلسطين التي صارت في عهدة البريطانيين وحدهم، **ومنطقة شمالية** (سمّيت فيما بعد غربية، وكانت في الاتفاقية المنطقة **الزرقاء**) تشتمل على كل الساحل السوري، من بيروت إلى طرابلس واللاذقية مع إسكندرون شمالاً، ومن صيداً إلى صور جنوباً، فضلاً عن كيليكية، وصولاً إلى سفوح طوروس. أما **المنطقة الشرقية** المكوّنة من ولايتَيْ دمشق وحلب (والتي كانت تُعرف في الاتفاقية بالمنطقة أ) فقد عُهد بها إلى الأمير فيصل الذي أنشأ فيها حكومة عربية عاصمتها دمشق. ويتواجد في كل من المنطقتين الشرقية والغربية ضباط بريطانيون بوصفهم ممثلين للجنرال اللنبي الذي جعل مقرّ قيادته في حيفا. وكان هذا الوضع، من حيث المبدأ، وضعاً مؤقّتاً بانتظار التوقيع على معاهدة الصلح مع تركيا المنهزمة. لكنه حدّد معالم الأراضي التي كانت اتفاقية ١٩١٦ قد خصصتها للبلدان العربية بعد انفصالها عن الامبراطورية العثمانية.

انتهت برحيل الأتراك أربعة قرون من السيطرة العثمانية. ووجد العرب أنفسهم منذ ذلك الحين وحيدين ومعزولين وعديمي التنظيم تجاه المنتصرين الذين ما لبثت أطماعهم الاستعمارية أن تكشّفت سريعاً. فكان الاحتلال الذي تمخّض بعد ثلاث سنوات عن الانتداب.

كان لهدنة مودروس، من الناحية القانونية، أن تحوّل سوريا وفلسطين ولبنان ـ شأنها شأن بلاد الرافدين ـ إلى **أراضي محتلّة معادية** خاضعة لإدارة الجيش البريطاني. وطرحت المشكلة حول كيفية تطبيق اتفاقية سايكس ـ بيكو لعام ١٩١٦. لكن أسباباً عدة ـ كغياب روسيا عن الساحة الشرقية نظراً لاستغراقها الكلي في ثورتها الكبرى، وموقف الولايات المتحدة المجافي بل المعادي لمبدأ الاستحقاق الاستعماري بالذات. ومطالب العرب الذين أخذوا يذكّرون الحلفاء بوعودهم العتيدة ـ تضافرت على تأجيل التطبيق المذكور ريثما ينتهي مؤتمر السلام على الأقل، وكان افتتاحه قد صار وشيكاً وهكذا، وحرصاً

على تحديد الصلاحيّات المشتركة بين القيادة البريطانية وبين فرنسوا جورج ـ بيكو، الذي عيّن منذ ١٩١٧ مندوباً سامياً على المشرق من قبل الحكومة الفرنسية، جرى التوقيع على اتفاق في لندن، بتاريخ ٣٠ أيلول ١٩١٨، يكرّس السلطة العليا لقائد القوات البريطانية، ويضيف إلى صلاحياته العسكرية مقاليد سياسية. هذا وكانت اتفاقية ١٩١٦ الفرنسية ـ الإنكليزية تنصّ على أن المندوب السامي عن الجمهورية في منطقة المصالح الفرنسية الخاصة التي تحدّدها الاتفاقية يظل ملحقاً بالقائد الأعلى بصفته «المستشار السياسي الرئيسي».

الاحتلال الفرنسي للبنان

سعت حكومة دمشق العربية إلى أن يكون لها ممثلين في بيروت وجبل لبنان من أجل ضمّ الساحل السوري إلى المملكة التي تكوّنت في الشرق. وما إن تسلّم عمر الداعوق ـ بوصفه رئيس المجلس البلدي للعاصمة اللبنانية المقبلة ـ صلاحيات إسماعيل حقّي بيك، آخر الولاة الأتراك، حتى سارع إلى إعلان تشكيل حكومة عربية بمشاركة زملائه أعضاء المجلس. وعهد بمناصب أساسية لشخصيات تنتمي إلى عائلات بيروتية عريقة، مثل مختار بيهم الذي عيّنه مديراً للأمن العام يعاونه سليم طيارة والمركيز جان دوفريج. ورُفع علم الجيش العربي فوق سرايا بيروت في ٥ تشرين الأول بحضور اللواء شكري باشا الأيوبي ممثلاً رضا باشا الركابي الذي كان قد شكّل منذ فترة وجيزة أول حكومة في دمشق في ظل الأمير فيصل.

وجرت محاولة مماثلة في بعبدا، مركز جبل لبنان. وحرص اللواء الأيوبي على التنويه بضرورة الإبقاء على جبل لبنان واستعادة حكمه الذاتي طبقاً لأحكام التنظيم الأساسي لعام ١٨٦٤ الذي خرقه الأتراك أثناء الحرب. فعُيّن حبيب باشا السعد، وهو من أصل ماروني عريق، حاكماً على الجبل، فتسلّم مهامه على الفور بعد أداء قسم الولاية والإخلاص للملك حسين، ملك الحجاز. وسارع أقرباؤه وأصدقاؤه السياسيين إلى تبوّء أهم المناصب الإدارية. كان ينبغي أن تعاش من جديد كل تلك الأبّهة التي كانت تحيط بمتصرفي جبل لبنان. كلها

«جرياً على سابق العادة التي أَلِفها الزعماء». على ما يقول يوسف الحيكم في مذكراته[1] بشيء من الدعابة. غير أن هذه المظاهر كلها لم تدم أكثر من أسبوعين[2].

كان الجنرال اللنبي قد عيّن الكولونيل دوبيباب حاكماً عسكرياً على المنطقة الشرقية. فحصل بصفته هذه، في ١٤ تشرين الأول، على «امتثال مختلف الطوائف كالموارنة والأرمن الأرثوذكس والمسلمين إلخ... التي جاءت لتعبّر له عن ارتياحها للسيطرة الفرنسية»[3]. والواقع أننا هنا حِيال بداية السيطرة الفرنسية فعلاً. صحيح أن طرابلس واللاذقية والإسكندرون كانت محتلّة من قبل وحدات بريطانية. لكن البحرية الفرنسية قامت بإنزال في الإسكندرون بتاريخ ١٩ تشرين الثاني. ثم دخلت بعد ذلك بقليل قوات فرنسية إلى أنطاكية حيث كانت قد تمركزت حامية «شريفية» على حدّ الصفة التي كانت تُطلق في ذلك الحين على قوات الأمير فيصل العربية. ورفض قائدها إبراهيم طنوس، وهو مسيحي لبناني، أن يمتثل لأوامر القيادة العامة البريطانية التي أهابت به أن يُخلي مواقعه للفرنسيين. ولم يوافق الشريفيون على الانسحاب في نهايته الأمر في ١٩ كانون الثاني.

في ذلك التاريخ، امتدّ الاحتلال الفرنسي ليشتمل على كل المنطقة الغربية، وصولاً إلى كيليكية في الشمال. وخلف الكولونيل دو بيباب الذي عيّن مديراً للمنطقة الشمالية الجنرال هاملن الذي تولّى، بناءً على أمر من القيادة العامة العليا في حيفا، قيادة **الكتيبة الفرنسية في فلسطين وسوريا** (المعروفة بالـ .D.F.P.S)

(١) يوسف الحكيم، المرجع المذكور، ص ٢٩٤. حول حبيب باشا السعد ودور عائلته في تاريخ لبنان. أنظر لحد خاطر **آل سعد في تاريخ لبنان**، بيروت، ١٩٧٠.

(٢) «إذ وجدها كبار رجال الاحتلال من فرنسيين وبريطانيين لا تتفق وروح التطور بعد الحرب، فأمروا بإلغائها»، الحكيم، إياه، ص ٢٩٤.

(٣) رينيه غونتو - بيرون، **كيف استتبّ الأمر لفرنسا في سوريا (١٩١٨ ـ ١٩١٩)**، باريس، ١٩٢٢، ص ٤٩.

- René Gontaut-Biron, Coumment La France s'est installé en Syrie (1918 - 1919), Paris, 1922, P. 49.

والتي تغيّر اسمها في بداية كانون الثاني ١٩١٩ ليصبح **القوات الفرنسية المشرقية**.

كانت تلك بداية الوصاية الفرنسية على المشرق التي امتدّت في العام التالي من لبنان، حيث كانت قد استقرّت، إلى سوريا حيث طرد الملك فيصل. لكنها كانت أيضاً بداية عملية البناء والإنماء المركّبة التي قامت بها فرنسا. إذ إنها، بانتظار الإطاحة بنظام دمشق، شرعت تمارس نشاطها السياسي، بمعاونة الأهالي المسيحيين الذين أيدوا قضيتها بمجملهم، ولكن بمعارضة المسلمين الذين أعربوا بوضوح عن معاداتهم لها، في آن معاً.

وانصبّ النشاط المذكور على الصعيد الإنساني في بادئ الأمر. إذ كان من الواجب على الصعيد المباشر إنقاذ الجموع الجائعة التي كانت تملأ الطرقات بحثاً عما يسدّ الرمق. فكان تنظيم التموين وتقديم الخدمات الصحية وإيواء اليتامى في المياتم وإنشاء المشاغل وتجميع الأرمن الناجين من المجازر عبارة عن أعمال مشرّفة من جميع أوجهها قامت بها **الفرقة البحرية المشرقية** بالتعاون مع الإرساليات الدينية التي عادت إلى مراكزها وعادت نشاطاتها الثقافية السابقة تشعّ من جديد في الشرق. كما كان من الواجب أيضاً إعادة تنظيم الخدمات التي شلّتها ويلات الحرب وأصبحت مرتعاً للفوضى بعد أن عاث فيها الأتراك فساداً في غمرة رحليهم.

إن الأراضي التي عُهد بها للإدارة الفرنسية عند دخول الحلفاء وسمّيت بالأصل بالمنطقة الشمالية، كانت تشتمل على الدوائر الآتية:

١. ولاية بيروت، ما عدا لوائَيْ نابلس وعكا اللذين ضُمّا إلى فلسطين التابعة للمنطقة الجنوبية والتي عهد بها إلى البريطانيين.

٢. متصرفية جبل لبنان ذات الحكم الذاتي.

٣. أقضية الإسكندرون وأنطالية وحريم وبيلان وجسر الشغور التي سلخت عن ولاية حلب وجُمعت تحت اسم لواء الإسكندرون المستقلّ، ما عدا قضاء جسر

Riyad Nassar Library

الشغور الذي ضمّ إلى لواء اللاذقية بعد أن كان تابعاً في عهد العثمانيين لولاية بيروت.

أما في الشرق، فقد كان مقرّراً بالأصل أن تضمّ المنطقة الفرنسية أيضاً أربعة أقضية أخرى: حاصبيا وراشيا والبقاع (المعلّقة) وبعلبك، وهي أقضية كانت تابعة في عهد الأتراك لولاية دمشق، وتشكّل اليوم جزءاً من لبنان. لكن تعليمات كانت قد صدرت عن القيادة العليا، بتاريخ ٢٢ تشرين الأول، قضت بجعل هذه الأقضية تابعة بصورة مؤقتة لدمشق وخاضعة بالتالي للحكومة الشريفية.

غير أن اسم المنطقة الشمالية تغيّر في كانون الثاني ١٩١٩ عندما أُفردت إدارة خاصة لكيليكية التي كانت القوات الحليفة قد احتلّتها بموجب هدنة مودروس. فأصبحت تسمّى المنطقة الغربية، بينما صارت تسمية المنطقة الشمالية وقفاً على كيليكية وحدها.

وكان النظام الذي أقرّته القيادة العامة العليا هو نظام الاحتلال العسكري الذي يتّبع قواعد الحقوق الإنكليزية. وكان يحافظ بالأساس على الإدارة المحلية القائمة. لكن أحكاماً تخفيفية عدّة أُدخلت على قانون الاحتلال بسبب الطابع «غير العدائي»، كما تقول التعليمات الرسمية، الذي أظهره الأهالي السوريون واللبنانيون بحكم تحررهم من ربقة النير التركي. فلم تحتفظ بصفة الأراضي «المعادية»، حتى إبرام معاهدة الصلح، إلاّ **الأراضي الواقعة تحت سيادة الامبراطورية العثمانية**.

واحتلّ ضباط فرنسيون المناصب التي شغرت بفعل رحيل والي بيروت ومتصرفي الألوية. وهكذا حلّت إدارة عسكرية في مجمل المنطقة الغربية محلّ سلطة اسطنبول التي قطعت كل الصلات معها. وهكذا عيّن حاكم إداري لكلّ من ولاية بيروت ومتصرفية جبل لبنان، بينما تولّى حاكم عسكري إدارة كل لواء أو سنجق، وتولى نائب للحاكم العسكري إدارة كل قضاء من الأقضية. وكان ذلك عبارة عن نظام إداري مباشر، ما عدا في بعض الأقضية التي أُبقي فيها على

LAU - Riyad Nassar Library

إدارة بعض القائمقامين السوريّين الأصل، نظراً لما يمكنهم تقديمه من ضمانات ذات طابع سياسي ومعنوي. لكن الموظفين المحلّيين ظلوا في وظائفهم في سائر مجالات الخدمات الإدارية، تحت إشراف عملاء فرنسيين يؤطرون أعمالهم من كل جانب.

وظلت هذه الإدارة المباشرة سارية المفعول إجمالاً رغم تعرّضها في بعض الأحيان لتعديلات بسيطة كانت تقتضيها حاجات الظروف الآنية، إلى أن توسّع الاحتلال الفرنسي فشمل الداخل السوري، وأنشئت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠.

IV مؤتمر السلام

أفتتح مؤتمر السّلام في باريس بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٩١٩. وكان للمعاهدات التي أسفرت عنه، والتي سمّيت معاهدات السلام، أن تغيّر خارطة أوروبا. وهي في الحقيقة «أحكام مُلزمة» فُرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي، في ٢٨ حزيران ١٩١٩، وعلى النمسا بموجب معاهدة سان جرمان أن لاي، في ١٩ أيلول ١٩١٩، وعلى بلغاريا بموجب معاهدة نويّي، في ٢٧ تشرين الثاني ١٩١٩، وعلى المجر بموجب معاهدة تريانون في ٤ حزيران ١٩٢٠، وأخيراً على تركيا بموجب معاهدة سيڤر في ١٠ آب ١٩٢٠، وكلها معاهدات كرّست تفكيك الامبراطورية العثمانية التي سلخت عنها البلدان العربية سلخاً نهائياً. ولم يبقَ من هذه المعاهدات بدون تطبيق إلاّ معاهدة سيڤر. إذ استيعض عنها بمعاهدة لوزان على أثر حرب التحرير القومية التي خاضها الغازي كمال أتاتورك والتي كان لها أن تنقذ تركيا من كارثة لا مثيل لها.

وكان مصير الامبراطورية العثمانية هو المشكلة الكبرى التي عكف مؤتمر السلام على معالجتها. فالشروط التي أملاها المؤتمر على ألمانيا، وتحرير الأمم السلافيّة من الوصاية النمساوية ـ المجرية لم تكن تثير اختلافات عميقة بين الحلفاء. بالمقابل كان توزيع تركة «السيد الأعظم» الذي كان وجوده في أوروبا،

طيلة قرون عديدة، يشكّل أكبر الأخطار قبل أن يتحول إلى «رجل مريض» ويصبح عالة على الدول الكبرى، هو الذي كان يثير إشكالات لا بدّ منها. ولم يكن قد بقي إلاّ اثنان من الدول التي كانت تشكّل في نصّ الجوقة الأوروبية وتفرض على تركيا سياسة التنظيمات. فبعد القضاء على الامبراطوريتين الجرمانيتين، لم يبقَ في الميدان إلاّ فرنسا وإنكلترا، بعد أن استغرقت منافستهما التقليدية، روسيا القيصرية، في مآسي ثورتها وأفل نجمها عن الساحة الشرقية. أما الولايات المتحدة التي كانت الطرف الوحيد القادر على كبح جماح أطماعهما، فلم تكن قد غامرت بعد في طرق السبل الخفية التي كانت تتّبعها دبلوماسيتهما العالمية. وهي على كل حال لم تلبث أن انكفأت ـ لأجل معلوم ـ على عزلتها التقليدية، تاركة أوروبا تواجه مصيرها بنفسها. وأما إيطاليا فلم تكن تقوى، من جهتها، إلاّ على القيام بدور ثانوي، رغم الوعود التي كيلت لها في معاهدات الإقتسام السرية. وهكذا انقشع الجو وخلا من كل الأوهام والشبهات ليبدو التنافس الحاد على حقيقته بين الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين في ذلك الوقت. فكان اتفاقهما على توزيع انتدابات كل منهما حصيلة التنافس المذكور.

إن المشكلات التي كان يطرحها اقتسام الامبراطورية العثمانية كانت تطرح على بساط البحث ما يتكون منه الاقتسام المذكور من عناصر: تدويل المضائق، إنشاء أرمينيا مستقلة، وضع المناطق العربية «المحرّرة»، سوريا وفلسطين وبلاد الرافدين، الاعتراف الدولي بمملكة الحجاز والإمارات العربية، مستقبل منطقة تراسيا الشرقية، تقسيم بلاد الأناضول إلى مناطق استلحاق أو نفوذ، وضع ما تبقى من تركيا تحت وصاية الدول الكبرى.

كل هذه المشكلات كانت قبل افتتاح المؤتمر بمدة موضوعاً لتبادل عدد المذكرات الدبلوماسية والنقاشات شبه رسمية. فمنذ ١٦ كانون الأول ١٩١٨، كان يان كريستيان سموث، رئيس وزراء الاتحاد الكونفدرالي في أفريقيا الجنوبية، قد أعدّ مذكرة تحتوي على المبادئ الأساسية التي يُفترض بمعاهدات السلام أن تستوجبها. فالامبراطوريات في سبيلها إلى التصفية، والشعوب التي

LAU - Riyad Nassar Library

كانت تسيطر عليها النمسا ـ المجر وروسيا وتركيا، على ما تقول المذكرة، ينبغي أن توضع تحت **انتداب** جمعية الأمم المزمع إنشاؤها. كما أعربت المذكرة بوضوح عن معارضتها لكل إجراء استلحاقي لصالح الدولة المنتصرة. بل ينبغي أن يطبق مبدأ **الحكم الذاتي**، أي ارتضاء المحكومين للنظام السياسي الذي يختارونه، «تطبيقاً أمنياً وحكيماً». وعبّرت عن قناعتها بأن هذا المبدأ يعني أكثر ما يعني الولايات التي سُلخت عن الامبراطورية العثمانية، كبلاد الرافدين العليا والسفلى وسوريا ولبنان، بصرف النظر عن أرمينيا وفلسطين اللتين كانت لهما حسابات مختلفة.

كانت تلك فكرة **الانتداب الدولي** التي انبثقت على هذا النحو للمرة الأولى. وكان الرئيس ولسون هو الذي تنكّب مسؤولية إدراجها في مشروع جمعية الأمم التي اقترح انشاءها في ١٠ كانون الثاني ١٩١٩. في هذه الوثيقة الأساسية يقول رئيس الولايات المتحدة:

«بالنسبة للشعوب والأراضي التي كانت تابعة في ما مضى للنمسا ـ المجر ولتركيا، فضلاً عن المستعمرات التي كانت جزءاً من **دومنيون** الامبراطورية الجرمانية، تعتبر عصبة الأمم بمثابة Le trustee residuaire الذي يتمتع بحقّه المطلق في التصرف النهائي أو في الإدارة وفقاً لبعض المبادئ الأساسية. . . علماً بأن هذا التكليف. وهذه الوصاية لا ينطويان على أية حقوق أو أية امتيازات من حيث ضمّ [الشعوب والأراضي المذكورة] إلى أية دولة من الدول».

كان مبدأ ولسون يستند إلى حق الشعوب الجديد في تقرير مصيرها، مع ما ينشأ عن ذلك بالضرورة من حيلولة دون أي مطمع استلحاقي من جانب أية دولة كبرى أوروبية. كما كان ينصّ على أن لا تستوحي السياسة الإدارية أو الإقتصادية إلاّ «مصالح هذه الشعوب بالذات وأن تراعيها على أفضل نحو».

وقد انبثقت نظرية الانتداب عن الجهد الرامي إلى التوفيق بين الأسلوب الاستعماري الكلاسيكي الذي كان لا يزال فاعلاً ونشطاً وبين المثالية الليبرالية التي جعلها الحلفاء شعارهم في صراعهم مع الامبراطوريات المحورية. وكان

لهذه البدعة القانونية أن تطبع بطابعها كل مشاريع الاقتسام. فأعلن لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني، في ٢٠ كانون الثاني، إن الاتفاف على هذه الصيغة قد تمّ بالنسبة للأراضي العربية التي ستسلخ عن الامبراطورية العثمانية، كما أنها ستطبّق على المستعمرات الألمانية السابقة، غير أنه شدّد على عدم الجدوى من إعطاء الانتداب شكلاً وحيداً، وعلى ضرورة تكييف شكله وفقاً لثلاثة أنماط متميزة: انتداب مختصّ بالبلدان المتحضّرة نسبياً لكنها تفتقد كلياً للتنظيم، ومثالها الجزيرة العربية[1] «حيث قد ينقضي قرن من الزمن قبل أن يصل الشعب إلى درجة معقولة من التنظيم». وانتداب متعلّق بالبلاد الاستوائية التي تعيش فيها قبائل بدائية، وانتداب خاص بالبلدان التي انتزعت من تركيا والرايخ الألماني - باستثناء مناطق سميرنا وأضاليا وشمال الأناضول، على حد قوله، نظراً لاعتقاده بأن هذه الأراضي صارت في عهدة المولّجين بها، أي اليونان وإيطاليا وربما الولايات المتحدة. وكان هذا النمط من التقسيم في أساس تصنيف الانتدابات إلى ثلاثة أصناف أ وب وج، الأمر الذي تبنّته المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم.

في ٢٠ كانون الثاني، اتُّخذ الحلفاء قرارهم بحلّ الامبراطورية العثمانية وبتشكيل كيان متميّز خاضع للانتداب في كلٍ من ولاياتها العربية، سوريا ولبنان وفلسطين والعراق. أما الولايات الشرقية، فكان يفترض بأرمينيا أن تصبح دولة مستقلّة، في حين يفترض بسميرنا وأراضيها أن تكون تابعة لليونان، وأن تتمتّع القسطنطينية والمضائق بوضع دولي خاص.

في ذلك الوقت أخذت تفد الوفود إلى المؤتمر لتطرح عليه تطلعات ومطالب شعوبها. فكان الوفد اليوناني بقيادة ڤينيزيلوس، والوفد الأرمني برئاسة أهارونيان، رئيس الجمهورية الأرمنية التي نشأت حديثاً في القوقاز، وكان بوغوص نوبار ابن الوزير إسماعيل باشا، خديوي مصر، عضواً في وفدها،

(١) وكان يعني بعبارته هذه، طبعاً، مجمل البلدان العربية التي سلخت عن الإمبراطورية العثمانية، أي سوريا ولبنان وفلسطين بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربية.

LAU - Riyad Nassar Library

والوفد الصهيوني الذي جاء، ممثلاً بحاييم ويزمان، يُطالب بتنفيذ وعد بلغور في فلسطين، بينما نمثل العرب في المؤتمر بشكل مبعثر.

كانت معاهدة سايكس - بيكو عام ١٩١٦ قد عهدت بالعراق إلى بريطانيا العظمى وبسوريا إلى فرنسا. واستمرت المباحثات بين الحليفتين، دون توقف، حول فلسطين. ثم كانت اتفاقية سان ريمو في العام التالي فعهدت بهذه الأرض العربية لإنكلترا التي تعهّدت بأن تنشيء فيها وطناً قومياً لليهود. ومنذ ذلك التاريخ طرحت على فرنسا مشكلة البتّ في وضع الأراضي السورية التي سلخت عنها فلسطين. فكان عليها أن تقرّر ما إذا كان ينبغي أن تشكّل سوريا دولة موحّدة، أو أن ينشأ عنها كيان لبناني خاص عن طريق توسيع أراضي جبل لبنان السابقة حتى «حدوده الطبيعية».

وانهالت المطالب المتعلقة بهذه المسألة الأساسية باتجاهات ثلاث متضاربة: اتجاه يدعو إلى تشكيل سوريا عربية تكون نواة للوحدة العربية المقبلة، وهو ما طالبت به أكثرية السوريين المسلمين التي انضم إليها بعض المسيحيين النادرين المؤمنين بالعروبة، واتجاه يدعو إلى إنجاز وحدة سورية بحتة تضمّ لبنان، على أن لا يكون لها ارتباطات دستورية مع البلدان العربية الأخرى، وهو ما طالب به عدد من المسيحيين والمسلمين ممن كانوا يقيمون في باريس، واتجاه يدعو إلى إنشاء لبنان كبير بأن تُضمّ - أو «تُستعاد» - الأراضي التي كان الأمراء في ما مضى يبسطون سيطرتهم أو نفوذهم عليها سواء في الشرق أو على الساحل، وهو ما كان يشدّد عليه اللبنانيون المسيحيون، وعلى رأسهم الموارنة، ويوافقهم عليه بعض الشخصيات من الطائفتين الدرزية والسنيّة.

١. المطالب العربية

كانت سوريا في ذلك الوقت تجسّد آمال العرب بالوحدة والاستقلال. فقد كانت أصداء الثورة التي رفع لواءها الشريف حسين إبّان الحرب تتردّد في أعماقها، كما أن ابنه الأمير فيصل الذي كان يحكم سوريا الداخلية تحت رقابة

البريطانيين المتيقّظة كان ناطقاً باسم هذه الثورة ومعبراً عنها. وعندما افتتح المؤتمر في باريس «كان هناك شخصيتان بلباسهما العربي الفضفاض تسببان الازعاج لكليمنصو»، على حدّ قول الأستاذ زين[1]، وهما الأمير فيصل و «مستشاره» ت. لورانس. ولم يُخفِ **النمر** تحفّظه تجاههما ما إن رآهما، إذ «كان يعتبر فيصلاً رجلاً موالياً للإنكليز يأتمر بأمرهم ويعمل بحسب ما تصدر إليه من تعليمات». فلم يكن لمثل هذه الحالة الذهنية التي طغت دفعة واحدة منذ البداية إلاّ أن تنبئ بفشل البعثة العربية.

وكان الأمير قد استبق الأمور فأصدر في أوّل كانون الثاني مذكّرة عرض فيها للمؤتمر إن ما ترمي إليه الحركة التي يمثّلها بالدرجة الأولى هو «توحيد العرب يوماً في أمة واحدة»، نظراً لأن سوريا قد بلغت من التطور مرحلة متقدمة تجعلها قادرة على تدبير شؤونها الداخلية الخاصة، وعبّر عن أمله بأن يجد الحلفاء «وسائل أفضل لتحقيق أهداف حركتنا القومية»، إلى أن قال في النهاية:

«لقد جئت أوروبا ممثلاً والذي وبالنيابة عن عرب آسيا... وهم يتوقعون من الحلفاء أن ينظروا إليهم أنهم شعب واحد له إمكاناته، شعب يفخر بلغته وبحريته، ويطالبون الحلفاء بألا يتخذوا خطوات من شأنها أن تتعارض مع آمالهم في أن تتحّد هذه الأقطار يوماً تحت ظل حكومة واحدة ذات سيادة».

---

(١) زين ن. زين، **معركة العرب من أجل الاستقلال**، بيروت، ١٩٦٠، ص ٥٦. معظم ما ننقله هنا من وقائع متعلّقة بالسلام مأخوذ عن هذا الكتاب الموثّق.
- Zeine N. Zeine, The struggle for Arab Indépendance, Beirut, 1960.

[بالنسبة للنصوص العربية المتعلقة بالوقائع المذكورة اعتمدنا كتاب زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**، دار النهار للنشر، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٧٧. لا ذكر لمترجم الكتاب ولا لما إذا كان مترجماً أصلاً، ولكنه يبدو رغم اختلاف العنوان أنه كتاب الأستاذ زين إياه الذي يُحيل عليه مؤلفنا. احتفظنا بالترجمة كما وردت فيه: الصفحات ١٠١ ـ ١١١. في الملحق رقم ٥ النصّ الكامل («المذكرة التي رفعها الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح» نقلاً عن يوميات ميلر «منقولة عن الأصل الإنكليزي»، دون ذكر للناقل، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٦. (م)].

LAU - Riyad Nassar Library

ثم قدّم مذكرة ثانية، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني، يذكّر فيها بالخدمات التي قام بها الملك حسين وبالتعهّدات التي قطعت له:

«جئت ممثلاً والدي الذي قاد الثورة العربية ضدّ الأتراك تلبيةً منه لرغبة بريطانيا وفرنسا، لأطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية في آسيا، من خط الإسكندرونة ـ ديار بكر حتى المحيط الهندي جنوباً، معترفاً باستقلالها وبسيادتها بضمان من عصبة الأمم... وإني أستند في مطلبي هذا إلى المبادئ التي صرّح بها الرئيس الأميركي ولسن. وأنا واثق من أن الدول الكبرى ستهتمّ بأجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبأرواحها أكثر من اهتمامها بما لها هي نفسها من مصالح مادية».

لم يُسمح للأمير بعرض مطالبه شفهياً أمام المؤتمر إلاّ في ٦ شباط. فأشار إلى المذكرة التي كان قد رفعها إلى المؤتمر في ٢٩ كانون الثاني، وذكّر أن والده لم يكن له أن يعرّض حياته للخطر وأن يعرّض إمارته للدمار إذ انضمّ إلى الحلفاء.

«عندما بلغت الحرب أقصى حدّ من الخطورة، ليحصل على منافع مادية شخصية... إن العرب يعترفون بالجميل لبريطانيا وفرنسا ويشكرونهما على ما قدّماه من عون في سبيل تحرير أوطانهم. والعرب يطالبون الآن أن يفي الحلفاء بالوعود التي قطعوها على أنفسهم في شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٨».

في هذه الأثناء، كانت مباحثات الحلفاء مستمرة في جو من السرية التامة. وتبيّن للندن أن لدى فرنسا رغبة عارمة في إضافة سوريا إلى امبراطوريتها، شأنها في ذلك شأن بريطانيا العظمى التي كانت تسعى إلى توسيع سيطرتها القائمة على أسس متينة في عدن والخليج الفارسي، لتشتمل على البلدان الأخرى التي سلخت عن الامبراطورية العثمانية. كما تبيّن لها أن ضغطها على فيصل قد يدفعه التقرُّب من كليمنصو. واعتقد البعض أن هذه المباحثات ستسفر عن اتفاقية ما،

لكنّ ما أسفرت عنه كان عبارة عن مشروع أولي بلا غد أتّخذ شكل التصريح المكتوب الذي كان يُفترض بالأمير، حسب رأي الحكومة الفرنسية، أن يستكمله بتوقيع معاهدة. وجاء في هذا التصريح ما يلي:

«إن الحكومة الفرنسية، رغبة منها بتوفير عهد من الحرية والتقدّم لكل من سوريا وأرمينيا والعراق وسائر بلدان المشرق وفقاً لمبادئ التي تستوحيها هذه الحكومة والذي يعتمدها مؤتمر الصلح أساساً جوهرياً لمداولاته، تعلن اعترافها بحقّ سوريا في الاستقلال بشكل اتحاد فدرالي يتألف من حكومات محلّية تتمتع بالاستقلال الذاتي مما يتناسب مع تقاليد السكان ورغائبهم. وإن فرنسا مستعدّة تمام الاستعداد لتقديم عونها المادي والروحي [المعنوي] لدعم هذا التحرر الذي فازت به سوريا».

مما يعني أن فرنسا كانت تنظر إلى مستقبل سوريا وفي ذهنها شكل من أشكال الاتحاد الفدرالي الذي ينبغي أن يوضع تحت سلطة لم تتحدّد طبيعتها بعد.

ردّ الأمير بمشروع جواب أولي، لكن هذا المشروع رُفض من روبير دوكي، الممثّل الشخصي لكليمنصو للشؤون السورية. ثم وُجّهت إليه رسالة ثانية لم يكن خطها أفضل من الأولى. واكتفى فيصل ببعض العموميات التي لم تكن تعبّر عن مكنونات حكومة الجمهورية [الفرنسية]. وقد أشار فيها، على نحو خاص، إلى إرسال بعثة مشتركة من قبل الحلفاء إلى سوريا لتستفتي أهاليها، الأمر الذي لم يكن يستسيغه الكي دورسيه نظراً لما كانت عليه الجماهير الإسلامية قاطبة من «رُهاب فرنسي»، حسب المصطلح الذي شاع في ذلك الوقت.

ثم كانت معركة ميسلون في العام التالي، فذهبت معها كل الآمال بإنشاء وطن عربي أدراج الرياح.

٢. المطالب السورية

في تلك الأثناء نفسها، كانت قد طرحت، بإزاء تطلعات العرب، مطالب أولئك الذين يعتقدون، من بين السوريين واللبنانيين، إن ليس هناك أية رابطة قومية توحّد الشعب السوري بالأمة العربية، وإنه ينبغي بالتالي لهذا الشعب أن يشكّل جمهورية واحدة لا تتجزأ تشتمل على كل الأراضي التابعة لسوريا التاريخية، بما في ذلك لبنان وفلسطين ـ بل كيليكية أيضاً، وفي نظر الذين يعتبرونها جزءاً من تلك الأراضي.

ويبدو أن السياسة الفرنسية كانت تتبنّى طيلة الحرب هذه الفكرة القائلة «بسوريا كبرى» لا قوام لها إلاّ بذاتها. هكذا كان لفرنسوا جورج ـ بيكو، قنصل فرنسا العام السابق في بيروت، أن ينهي خطاباً له ألقاه في الإسكندرية عند مغادرته سوريا في بداية الحرب، بهذه الكلمات المعبّرة التي وجّهها لمن جاء لتحيته من السوريين واللبنانيين:

«إن فرنسا ستنزل جنودها عمّا قريب على شواطئكم. وسيرتفع العلم الفرنسي في سوريا الكبرى وفوق جبالها، من طوروس حتى عريش مصر...»[(١)].

وكان هذا الهدف أيضاً هو الذي تحدث عنه، بعد ذلك بخمس سنوات بصفته مفوضاً سامياً لفرنسا في المشرق، في ١٥ كانون الثاني ١٩١٩، عندما زار حلب برفقة مارك سايكس زميله في اتفاقية ١٩١٦، وذلك في معرض تشجيع السوريين على إنشاء جمهورية سورية كبرى.

كما أن هناك مؤشرات أخرى تنمّ عن وجود هذا الاتجاه لدى القادة الفرنسيين، منها انعقاد **مؤتمر سوري** في مرسيليا، من ٣ إلى ٥ كانون الثاني ١٩١٩، واستعرض خلاله رجال أعمال وأساتذة وإرساليون على علاقة بالمشرق مختلف المشكلات ذات الطابع التاريخي والسياسي والاقتصادي والثقافي التي

(١) عند يوسف السودا، **في سبيل الاستقلال**، بيروت، بدون تاريخ، ص ٧٠.

تطرحها سوريا من زاوية وحدتها العضوية[١]. وكانت هذه الوحدة وحدة غير قابلة للتجزئة، مثلها مثل غلالة السيد المسيح على حد الصورة المجازية التي استعملها الأب هنري لامنس اليسوعي في محاضرة ألقاها في الإسكندرية في معرض حضّ على إنشاء سوريا موحّدة، شرط أن تكون سوريّةً لا غير[٢].

وقد بذل الدكتور هوارد س. بلسّ، رئيس المعهد السوري البروتستانتي في بيروت[٣]، جهوداً للدفاع عن هذه الفكرة لدى الرئيس ولسون الذي كان يرغب بالوقوف على آرائه لما له من خبرة جامعية مديدة في سوريا، وإن كانت هذه الآراء تسير باتجاه إنشاء سوريا موحدة ومستقلة وبعيدة عن أي آراء أجنبية مسبقة.

لكن المنظمة التي وقعت طروحاتها في نفسه موقعاً حسناً كانت **اللجنة السورية** في باريس. وكانت هذه اللجنة قد تشكّلت إبان الحرب برعاية الحكومة الفرنسية. وكان من أعضائها شكري غانم، وهو ماروني من بيروت ألّف مسرحية شهيرة بعنوان **عنترة**، عُرضت في مسرح الأوديون وتضمّنت تمجيداً للخصال العربية القديمة وكلاماً عن بزوغ فجر انبعاثهم في الآفاق[٤]. كما كان على رأس

---

(١) أشرنا إلى أعمال هذا المؤتمر في لائحة مراجع الفصل السابق.

(٢) وذلك في ١٢ آذار ١٩١٩. نُشرت هذه المحاضرة في كراس بعنوان **التطور التاريخي للقومية السورية**، الإسكندرية، ١٩٢٠، حيث يقول المستعرب الشهير:
«حذار من تمزيق أو من تجزئة غلالة الوطن، فهي قطعة واحدة لا قطبة لها ولا درزة، inconsutilis [باللاتينية في النص]. فأنا منذ أن جعلتني العناية الإلهية اعكف على دراسة هذه المسألة ـ أي منذ حوالي ربع القرن ـ لم أعرف إلاّ سوريا واحدة، هي سوريا الجغرافيا، سوريا التقليدية والتاريخية، على نحو ما كوّنها الخالق، وعلى نحو ما فهمها كتّاب العصور القديمة الكلاسيكية دائماً، من أمثال سترابون وپلين واليونان والرومان الذين كانوا شهوداً لا شك في تجرّدهم ونزاهتهم وبعيدين كل البعد عن نقاشات محافلنا وعن الروح الشللية التي تسودها...» (ص ٨).

(٣) الذي أصبح بعد ذلك بفترة وجيزة الجامعة الأمريكية في بيروت.

(٤) **عنترة، حكاية تاريخية من أربعة فصول وخمسة مشاهد، موسيقى غبرييل دوپون**. نقرأ فيها،

LAU - Riyad Nassar Library

المتعاونين معه في هذه اللجنة الدكتور جورج سمنة، وهو من الروم الأرثوذكس، وجميل بيك مردم، من المسلمين السنيّين، وكلاهما من مواليد دمشق[١].

وقد أتيح لهذه المجموعة أن تطرح رأيها في مؤتمر السلام. ففي ٦ شباط، تكلم شكري غانم ردّاً على الأمير فيصل الذي ذكّر الحلفاء بوعودهم، ليقول إن

= في ختام الفصل الثالث هذه الأبيات الجميلة التي تبشر بمجيء النبيّ:
الزبير:
«أجل، بلاد العرب وقد توحّدت في ظل سيد واحد..»
عنترة:
«ألا تشعر أن الأرض تميد تحت وقع هذه الكلمة
التي سيمليها على الإنسان إله كبير شديد القوى؟
إن الأرض تضطرب ويختلج نخيل الصحراء
إذ تخصبها رياح السماء.
وفي مهب النسيم
تتعاقب آمال البشر
كخفف أسراب عارمة من اليمام!
لا تجد شجرة ترتاح إليها أجنحتها!
فتظل تحوّم قلقة متردّدة:
لكن المغيب يتلون بلون الذهب وتدنو الأيام
التي تتدلى فيها من السماء سلالمها الإلهية
وتسمع فيها الأرض قدسيّ الكلام
كلاماً من ذهب مطعّماً بمقاطع من فضّة!
فتنطلق الأقوام العربية من جوف الصحاري المترامية
عند بزوغ هلالها اللؤلؤي!»
ومؤلف **عنترة** هو شقيق خليل غانم نائب بيروت في مجلس نواب ١٨٧٦ العثماني، الذي كان أحد قادة المعارضة ضدّ السلطان عبد الحميد. أنظر بهذا الصدد روبرت ديڤرو، **المرحلة الدستورية العثمانية الأولى**، المرجع المذكور، ص ١٥١ وما يليها..

(١) الدكتور سمنة هو مؤلف الكتاب المشار إليه أعلاه حول سوريا. بدأ بعد فترة من نشر كتابه المذكور إصدار مجلة دورية اسمها **مراسلات المشرق** La Correspondance d'Orient وهي تعتبر مصدراً هاماً للمعلومات عن سوريا ولبنان من وجهة النظر الفرنسية. أمّا جميل بيك مردم فسيكون له أن يلعب دوراً كبيراً في نضال سوريا من أجل تحررها.

سوريا إنّما تدين بتحريرها لبسالة الجيوش الحليفة لا لعرب الملك حسين. ومما قاله:

«إن دمشق تقع على بعد ١٥٠٠ كلم من مكة. وإلحاق سوريا بالحجاز ما هو إلاّ انتهاك لحقّ شعبها. إن سوريا بحاجة إلى مساعدة خارجية. لا إلى إستشارات شعبية. بل إنه لأمر معقول أن تعمد الدول الكبرى، بناءً على حكمتها، إلى انتداب دولة منها تكون مؤهّلة أكثر من باقي الدول لتقوم بهذه المهمّة النبيلة، فتساعد بلداً صغيراً على النهوض من كبوته وتساعد أبناءه على تعوّد النظر إلى ضوء الحرية».

ومن عساها تكون هذه الدولة المنتدبة من باقي الدول سوى فرنسا؟ ثم أنهى شكري غانم كلمته بفقرة عاطفية مؤثرة ناشد فيها الدول الكبرى أن لا تأخذ بالاعتبار سوى مصلحة الشعب السوري وحده. كانت تلك بداية التناقض الذي سيتخّذ بعد ذلك طابعاً بيولوجياً بمعنى من المعاني، وهو تناقض بين المشاعر العربية التي تضرب جذورها في الإسلام وتاريخه، وبين حركة سورية مخصوصة مطبوعة باتجاهات علمانية عميقة الغور[١]، وذلك بانتظار انفجار وطنية لبنانية بحتة نبتت جذورها في تربة مارونية الجبل المحققة.

٣. المطالب اللبنانية

كانت فكرة لبنان الذي يتمتّع بوجوده الخاص فكرة شائعة قبل الحرب. وهناك من يُعيد بداياتها إلى زمن الأمراء عندما كان اللبنانيون على مختلف مذاهبهم يناضلون من أجل استقلالهم. ثم كانت حروب القرن التاسع عشر الأهلية فخففت من حيوية هذه الفكرة لكنها لم تطفئ جذوتها، وذلك بالضبط لأن الحلول التي اقترحت لفضّ المشكلة اللبنانية لم تكن تتجاوز يوماً، في ذهن

(١) تجسّدت هذه الفكرة الأخيرة بالحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه في لبنان انطون سعادة. وقد أعدم سعادة رمياً بالرصاص عام ١٩٤٩ في الولاية الثانية من عهد بشارة الخوري رئيس الجمهورية.

Riyad Nassar Library

أصحابها، الإطار اللبناني، ولم يكن لها أن تنعكس على الولايات المجاورة له. هكذا وضعت وطبقت صيغة القائمقاميتين ونظام المتصرفية كي لا تستجيب إلاّ لحاجات لبنان المخصوصة، فلم تبقِ إلاّ على المشكلة المتعلقة بوضعية أراضيه وبامتدادها إلى بيروت والساحل فضلاً عن البقاع في الشرق. وبما أن رغبة لبنانيّي الجبل في صون هويتهم التاريخية قد بقيت حيّة ويقظة فقد ظلوا يرفضون تمثيلهم في برلمان القسطنطينية، كما فعلوا عام ١٨٧٦ وعام ١٩٠٨، إلى أن جاء اليوم الذي توصل فيه جمال باشا، تحت وطأة الإرهاب الذي أشاعه خلال الحرب، إلى فرض مندوبين لهم عيّنهم تعييناً.

غير أن الفكرة اللبنانية لم تتجلّ في الحياة السياسية إلاّ خلال العقد الذي سبق الحرب. وهي لم تتبلور في لبنان، حيث كانت الأساليب البوليسية المستشرية كفيلة بإزهاقها، بل تبلورت في مصر وفي أميركا عبر مختلف الروابط والجمعيات اللبنانية التي تشكّلت بالضبط من أجل التعبير عن تطلعات اللبنانيين إلى حياة مستقلة، ومنها **الاتحاد اللبناني**، في القاهرة، و **جمعية تحرير لبنان وسوريا**، في نيويورك، التين قامتا بدور نشيط جداً في نشر معنى هذا الاستقلال وغاياته في أوساط المغتربين اللبنانيين الواسعة. أما **اللجنة اللبنانية من أجل الاستقلال الفعلي**، التي تكوّنت في باريس منذ العام ١٩٠٨، فلم تألُ جهداً في سبيل التعريف بمختلف أوجه المشكلة اللبنانية، خاصة في فرنسا. وكانت في معظم الأحيان تنسّق جهودها مع النشاط السياسي الذي كانت تقوم به، في الوقت نفسه، عناصر لبنانية وسورية لصالح البلدان العربية[١]. لكن الخلاف، بل التضارب، بين المطالب اللبنانية والمطالب السورية - وبين اللبنانيين أنفسهم - كان قد بدأ يظهر منذ ذلك الحين. فبينما كان المتلبننون، إذا جازت تسميتهم بهذا الاسم، يطرحون إنشاء لبنان مستقل «وإعادته لحدوده الطبيعية»، بما فيها الساحل والبقاع على أن تكون بيروت عاصمته، كان المتعربون، بالمقابل،

(١) وهو نشاط كان له أن يتجسّد في المؤتمر العربي المشار إليه أعلاه والذي انعقد في باريس عام ١٩١٣.

يفكرون بأمة عربية وبوطن عربي تشتمل حدوده، في المرحلة الأولى على الأقل، على مجمل الولايات الناطقة بالعربية التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية.

فكان من الطبيعي، والحالة هذه، أن تتحرك مختلف التنظيمات اللبنانية مستغلة هذه الفرصة التاريخية الفريدة التي هي مؤتمر السلام، لتطرح فيها تطلعات كانت قد تبلورت في أذهان لبنانيّي الجبل حول تحقيق استقلال بلدهم ضمن حدود موسّعة. من هنا كان الاصطدام الحتميّ مع فيصل ومؤيديه الذين كانوا يدافعون دفاعاً محموماً عن المملكة العربية الآخذة بالتكوّن في دمشق، ومع دعاة الجمهورية السورية الذين كانت أصواتهم تتجاوب مع طروحات **اللجنة السورية** التي تشكّلت في تلك المناسبة في باريس على يد شكري غانم والدكتور جورج سمنة.

ويبدو أن البيان الأول الذي عبّر عن المطالب اللبنانية قد صدر في القاهرة في أول كانون الثاني ١٩١٨ - وبالتالي قبل انهزام الأتراك بمدّة. وحمل هذا البيان تواقيع الأعضاء القياديين في **الاتحاد اللبناني** الذين كانوا جميعاً يقيمون في مصر بعيداً من سطوة السلطان العثمانية[١]. وقد نشرته جريدة **الزمان** [لوتان] الباريسية في عددها الصادر بـ ٦ كانون الثاني، وفيه مطالبة واضحة باستقلال لبنان ضمن «حدوده الطبيعية» وبضمانة من الدول الكبرى - والمقصود بالطبع دول الاتفاق التي تخوض الحرب ضدّ الامبراطوريتين الجرمانيتين وتركيا. كان كل شيء يشير إلى أن نهاية الصراع الكبير أصبحت وشيكة. ومنذ ذلك الحين أخذت تنهمر بيانات أخرى في ساو پاولو في البرازيل، وفي بوينوس أيرس في الأرجنتين، وفي كل الأمكنة التي كانت الجاليات اللبنانية فيها نشطة ومزدهرة وواعية لخصوصيات وطنها الأم. ونُشرت في نيويورك، بتاريخ ١٠ أيار ١٩١٨، مذكرة بتوقيع الدكتور أيوب ثابت، باسم **الرابطة الأمريكية الشمالية من أجل**

(١) كان يوسف السودا من بين الموقعين على البيان المذكور. وقد نشره في كتابه المذكور أعلاه، ص ١٢٠، مع ذكر مفصّل للظروف التي دفعت كاتبيه إلى عرضه على ف. جورج - بيكو الذي كان يومئذ في القاهرة.

تحرير لبنان وسوريا، ورفعت بصورة رسمية إلى الرئيس ولسون الذي أعرب عن اهتمامه الشديد بها. ولم تجد المطالب اللبنانية حرجاً هذه المرة في المطالبة بأن يوضع لبنان المعاد تكوينه ضمن حدوده تحت «انتداب» فرنسا - في وقت كان فيه مفهوم الانتداب قد أخذ يتخطّى كواليس الدبلوماسية الغربية. وفي العام التالي استأنفت **اللجنة اللبنانية** التي أعادت تشكيل نفسها في باريس النضال تحت الشعار نفسه: استقلال لبنان وسيادته ضمن «حدوده الطبيعية» وبموجب «ضمانة الدول الكبرى». والواقع أن مؤتمر السلام إنما انعقد في العاصمة الفرنسية وأن مصير العالم كان سيتقرر هناك.

حتى ذلك الحين لم تكن المطالب تطرح إلاّ في الخارج ومن قبل المغتربين. وكان الذين يطرحونها مسيحيون، وموارنة بشكل خاص. أما في لبنان الذي كان في ذلك الوقت جزءاً من المنطقة الغربية التي تحتلها فرنسا، فقد جاءت المطالبة الأولى على لسان بعثة رسمية جرى تعيينها بشكل خاص للذهاب إلى مؤتمر السلام بموجب قرار من مجلس إدارة جبل لبنان صدر في ٩ كانون الأول ١٩١٨، للمطالبة باستقلال لبنان وباستعادة حدوده السابقة على عام ١٨٦١. وما إن وصلت إلى باريس حتى أعلن رئيسها داود عمّون، في ١٥ شباط ١٩١٩، إن المطالب اللبنانية تتلخّص بثلاث نقاط أساسية: استقلال لبنان، واستعادة «حدوده الطبيعية والتاريخية»، و «تعاونه مع فرنسا».

فكانت النقطة الأخيرة موضع احتجاج شبه إجماعي من جانب المنظمات اللبنانية الواقعة تحت التأثير الأنجلوساكسوني في أميركا، أو المتبنيّة للطرح العربي في مصر. ورغم أن اللجنة اللبنانية كانت على الأرض الفرنسية، فقد تحفظت هي الأخرى تجاه فكرة «التعاون» مع دولة كبرى باعتبار أن هذا التعاون لا يمكن أن يعني إلاّ التبعيّة، في حين أن بعض اللبنانيين الآخرين، مثل يوسف السودا ورفاقه في مصر، تمسكوا تمسكاً مطلقاً باستقلال ناجز لا رقابة عليه[٢].

(٢) عرض يوسف السودا للمراحل الرئيسية من نضاله في سبيل استقلال لبنان في مذكراته في **سبيل لبنان** المعززة بالوثائق. مرجع مذكور.

في هذه الأثناء كانت فكرة «لبنان الكبير» قد نضجت في الأوساط اللبنانية الرسمية. فاتّخذ المجلس الإداري من مقره في بعبدا، بتاريخ ٢٠ أيار ١٩١٩، قراراً بإجماع أعضائه الذين ينتمون إلى الطوائف الست، وُصف بأنه قرار تاريخي لأنه كان أول قرار يعبّر بصورة نظامية عن آمال شعب الجبل. وكان هذا القرار بياناً حول الاستقلال على أساس المبادئ الآتية:

١. إعلان استقلال لبنان سياسياً وإدارياً ضمن حدوده التاريخية والجغرافية، على أن «تُعاد إليه الأراضي التي انتزعت منه بالقوة والغصب» عام ١٨٦١.

٢. تشكيل «حكومة لبنانية ديموقراطية على أساس الحرية والمساواة والإخاء تضمن حقوق الأقليات والحرية الدينية».

٣. اتفاق «الحكومتين الصديقتين الفرنسية واللبنانية»، «على تحديد وتدبير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والحكومات المجاورة».

٤. الشروع بدراسة مشروع للدستور.

٥. إبلاغ هذا القرار لمؤتمر السلام.

وحصلت في بعبدا، في ٤ حزيران، تظاهرة شعبية تأييداً لهذه المطالب وخاصة منها ما يتعلق بإنشاء لبنان الكبير وإعلان استقلاله، أي قطع كل صلاته بجارته سوريا. على هذا الأساس صوّت المجلس الإداري، في ١٦ حزيران، على توصية تنصّ على تشكيل وفد آخر برئاسة البطريرك الماروني المونسنيور بطرس الحويك ليطرح المطالب اللبنانية على مؤتمر السلام، علماً بأن هذه المطالب قد «أتُخذت طبقاً لقراراتنا السابقة»، كما تقول التوصية. وكان اختيار الرئيس الديني للموارنة معبّراً بما فيه الكفاية عن الطابع المسيحي المخصوص لهذا التوجّه السياسي الذي سيخضع له إنشاء لبنان الكبير من حيث روحيته واتجاهاته. إن هذا الوفد هو الذي توصل هذه المرة إلى إقناع الحكومة الفرنسية بمصداقية الفكرة اللبنانية وصوابيّتها ، وبالتالي بضرورة تجسيدها على شكل دولة مستقلة موسّعة الحدود وخاضعة لانتداب فرنسا.

وصل الوفد إلى باريس في ٢٢ آب. وفي اليوم التالي نشرت جريدة **لوماتان** تصريحاً للبطريرك هذا نصّه:

«إن زيارتي إلى باريس ترمي إلى تحقيق أهداف ثلاثة: أولاً، المطالبة للبنان باستقلاله المطلق الذي يستحقّه وله الحقّ به. ثانياً، المطالبة بأن تُعاد إلى لبنان حدوده الطبيعية والتاريخية على نحو ما حدّدتها قيادة الأركان الفرنسية في خارطة عام ١٨٦٠. ثالثاً، نريد أن نرسّخ علاقاتنا مع فرنسا وأن نستمرّ بها أكثر من أي وقت مضى».

استمرت مساعي الوفد لدى الحكومة الفرنسية ولدى وفود الدول الكبرى الأخرى في مؤتمر السلام طيلة ثلاثة أشهر متواصلة، واستقبل ريمون بوانكاريه، رئيس الجمهورية، وجورج كليمنصو، رئيس الحكومة الفرنسية، البطريرك وأعضاء الوفد استقبالاً رسمياً. وفي ٢٥ تشرين الأول، قُدّمت للمؤتمر مذكرة مسهبة موقّعة من البطريرك، كانت مقدمتها معبّرة وذات دلالة:

«إن البطريرك الماروني، رئيس الوفد اللبناني إلى مؤتمر السلام، إذ يتصرف باسم حكومة لبنان ومجلسه الإداري اللذين انتدباه، وباسم أهالي المدن والأرياف اللبنانية التي تطلب ضمّها إلى لبنان، دونما تمييز بين طقوسها ومذاهبها، وهي التي انتدبته حسب الأصول المرعية وأودع انتدابها بعناية وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية إلى الأمين العام لمؤتمر السلام، يشرّفه أن يلتمس من معالي مفوضي الدول الكبرى الحليفة والمتشاركة المجتمعين في مجلس أعلى في مؤتمر السلام، ما يلي:

«١. الاعتراف باستقلال لبنان الذي أعلنته الحكومة اللبنانية والشعب اللبناني في ٢٠ أيار ١٩١٩.

«٢. إعادة لبنان إلى ما كان عليه ضمن حدوده التاريخية والطبيعية، بأن تضمّ إليه أراضٍ كانت قد سُلخت عنه على يد تركيا.

«٣. إنزال العقوبات بمن ارتكبوا الفظائع والإعدامات وحرّضوا عليها في لبنان

Riyad Nassar Library

ونفذوها على يد السلطات التركية ـ الألمانية، والمطالبة بالتعويضات اللازمة من أجل إعادة إعمار لبنان وتعميره بعد أن أهلكه التجويع السستامي المنظّم من قبل العدو.

«٤. تفويض الانتداب على لبنان إلى الحكومة الفرنسية التي ترغب فعلاً بتقديم مساعدتها وإرشاداتها للبنان طبقاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، وذلك بعد أن صار مبدأ الانتداب مطروحاً بموجب معاهدة السلام في ڤرساي، بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٩، على أن لا يعني ذلك تخلّي لبنان عن حقوقه في السيادة.

إن البطريرك رئيس الوفد اللبناني يشرّفه أن يتقدّم بالتوضيحات والتبريرات الآتية دعماً لمطالب بلاده...»[1].

يلي ذلك ما جاء في المذكرة من تبريرات تاريخية وحجج قانونية واعتبارات اقتصادية تدعم إنشاء الدولة الجديدة.

لم يتّخذ المؤتمر أي قرار، بسبب الخلافات في وجهات النظر التي كانت قائمة في ذلك الوقت بين الدولتين المسيطرتين، فرنسا وإنكلترا، حول الحلول التي ينبغي اعتمادها للمسألة الشرقية، على نحو ما طرحتها تصفية الامبراطورية العثمانية، غير أن الوفد حصل على التزام قاطع من الحكومة الفرنسية، على شكل رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩، هذا نصّها:

«سيدي المونسنيور،

«إن المباحثات التي أقمتموها منذ وصولكم إلى باريس مع السيد وزير الشؤون الخارجية ومعي بالذات كان لها أن ترسّخ قناعتكم بأن حكومة الجمهورية ما زالت على تمسّكها الثابت بتقاليد الإخلاص المتبادل القائمة بين فرنسا ولبنان منذ قرون.

«وقد كان لهذه المباحثات أيضاً أن تجعلكم على يقين من أن الحلول التي

(١) [لا يذكر المؤلف مرجعاً توجد فيه هذه المذكرة. لكن زين، الصراع.. ص ١٣٩ و٢٤٥ يقول أن نصّها الفرنسي محفوظ في ملفات بكركي.]

LAU - Riyad Nassar Library

تتابع سعينا للتوصل إليها في مؤتمر السلام، منسجمة في مجملها مع تطلعات الأهالي الذين تُعتبرون ممثلهم السامي.

«إن رغبة اللبنانيين بالاحتفاظ بحكومة ذات حكم ذاتي ووضع قومي مستقل، تتفق تمام الاتفاق مع تقاليد فرنسا الليبرالية.

«فليطمئن اللبنانيون إلى أنهم، بدعم فرنسا ومساعدتها المستقلّين عن أي تجمّع قومي آخر، سوف يحتفظون بتقاليدهم. ويطورون مؤسساتهم السياسية والإدارية، ويعملون بأنفسهم على تسريع تنمية بلادهم، ويسعون إلى تنشئة أبنائهم في مدارسهم من أجل الاضطلاع بوظائف لبنان العامة.

«إن الحدود التي سيمارس ضمنها هذا الاستقلال لا يسعها أن تتعيّن قبل أن يتمّ التكليف بالانتداب على سوريا ويتحدّد.

«لكن فرنسا التي قامت عام ١٨٦٠ بكل ما يسعها القيام به لكي تؤمّن للبنان أراضٍ أوسع لم تنسَ أن ضيق الحدود الحالية ناجم عن حقبة الاضطهاد الطويلة التي عانى منها لبنان.

«وهي إذ ترغب بتعزيز العلاقات الاقتصادية ما أمكن بين جميع البلدان التي تخضع لانتدابها، سوف تضع على رأس الاعتبارات، في ما يختصّ بتعيين حدود لبنان، ضرورة احتفاظ «الجبل» بأراضٍ سهلية وبمنفذ على البحر، باعتبارها ضرورة لا غنى لازدهاره عنها.

«إنني على يقين، إذ أقدّم لكم هذه الضمانات، بأنني استجيب للمشاعر التي دفعت أهالي لبنان إلى طلب انتداب فرنسا مرة أخرى على بلادهم، وأرجو أن يسفر المؤتمر عن حلّ نهائي للمسألة السورية من شأنه أن يتيح للحكومة الفرنسية تحقيق آمال هؤلاء الأهالي البواسل على أفضل نحو ممكن.

«تفضلوا، سيدي المونسنيور، بقبول أسمى آيات تقديري».

باريس، ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩.

ج. كليمنصو

رئيس المجلس

بعد أشهر قليلة نفذت فرنسا التزامها. ففي ١٩ أيار ١٩٢٠، قام ألكسندر ميليران الذي كان في ذلك الحين رئيساً للمجلس ووزيراً للشؤون الخارجية، بزفّ البشرى للمونسنيور عبد الله خوري الذي ذهب إلى باريس على رأس وفد ثالث:

«بناء على قرار المجلس الأعلى، فوّضت الدول الحليفة أمر الانتداب على سوريا إلى فرنسا التي لا تزال عند نواياها من حيث العمل على استقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي»(١).

وقد اتُخذ هذا القرار الذي أعلنه رئيس الحكومة الفرنسية، في سان ريمو، بتاريخ ٢٤ نيسان.. بالإضافة إلى ذلك كتب أ. ميليران للمنسنيور ع. خوري الرسالة الآتية في ٢٤ آب التالي:

«في الوقت الذي كتب فيه النجاح لمطالب لبنان المزمنة بفضل التأكيد على سلطة فرنسا كدولة منتدبة على سوريا، أودّ أن أعبر لكم عن السرور الذي شعرت به عندما تباحثت مع الوفد اللبناني حول مصالح لبنان، وعن الفائدة الجمّة التي اكتسبتها من جراء هذه المباحثات. وقد رأى بلدكم أن ما حدثتموني عنه بالنسبة لمطالبه في البقاع قد تحقق... وقد أعلن الجنرال غورو في زحلة. وبناء على نوايا الحكومة الفرنسية الثابتة وتعليماتها، عن ضمّ الأراضي التي تمتدّ حتى أعالي حرمون والسلسلة الشرقية إلى لبنان. لكن فرنسا تطمح إلى إنشاء لبنان الكبير، بأن تؤمّن لبلدكم حدوده الطبيعية. إذ ينبغي أن يشتمل لبنان على جبل عكار شمالاً، وأن يمتدّ حتى حدود فلسطين جنوباً، وأن تُضمّ إليه مدينتا طرابلس وبيروت... ولا أجد حاجة لأن أؤكد لكم على استقلال لبنان بعد أن جرى التأكيد على ذلك من قبل السيد كليمنصو ومن قبلي... وينبغي أن يتكيّف الدستور اللبناني مع الحاجات السليمة فضلاً عن الإطار الذي يُفترض به أن يضمّه على أثر إنشاء لبنان الكبير. إن فرنسا تتذكر دائماً صداقاتها القديمة

(١) بطرس ديب، **الكنيسة المارونية**، الجزء الثاني، المرجع المذكور، ص ٥٨٠.
- Pierre D:b, L'Eglise maronite, t.II, P. 580.

LAU - Riyad Nassar Library

وتضامنها السابق مع لبنان، دون أن تنسى مسؤولياتها الجديدة التي تدعوها إلى الإعراب عن مثل هذا الاهتمام حيال كل مناطق سوريا... إن لبنان الكبير لا يزال بوسعه، بل يظل بوسعه دائماً، أن يعتمد على فرنسا. وأرجو منكم، سيدي الرئيس، عند انتهاء مهمتكم وعودتكم على رأس الوفد إلى بلادكم، أن تؤكدوا ذلك مرة أخرى للأمة اللبنانية»(١).

كانت هذه الوثائق في أصل ولادة دولة لبنان الكبير على يد فرنسا، في أول أيلول التالي، على أثر اتفاقية سان ريمو، في ٢٤ نيسان، ومعركة ميسلون، في ٢٤ تموز، وما تلاها من احتلال للداخل السوري.

بعثة كنغ ـ كرين

كان ما شهده مؤتمر السلام من تنوّع وتضارب في وجهات النظر العربية والسورية واللبنانية قد جعل الولايات المتحدة في حيرة من أمرها، نظراً لأن فرنسا وبريطانيا العظمى لن تسعيا بالطبع إلاّ إلى تحقيق مطامعهما التي كانت قائمة منذ زمن بعيد. لذا عاد الفضل يومئذ للدكتور هوارد بلسّ، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، في القرار الذي اتخذه المؤتمر بناءً على طلب الرئيس ولسون وانسجاماً مع مبدئه الذي طالما أعيد وتكرّر، ومفاده الاعتراف للشعوب بحق تقرير مصيرها بأنفسها. فكان القرار المذكور عبارة عن توصية بإرسال بعثة تحقيق دولية مكلّفة بالوقوف على رؤى الشعب محلياً. لكن معارضة فرنسا ودعم إنكلترا وإيطاليا لهذه المعارضة أفشلا المشروع. فكان أن شكّل رئيس الولايات المتحدة في النهاية بعثة أمريكية صرفة، ضمّت عدداً من الأعضاء كان من أبرزهم وأنشطهم الدكتور هنري كنغ، رئيس معهد أوبرلنغ، وشارل كرين، أحد صناعيّي شيكاغو، ومن هنا عرفت هذه البعثة باسم بعثة كنغ ـ كرين.

وصلت البعثة إلى ميناء حيفا في ١٠ حزيران ١٩١٩. وسارعت إلى الإدلاء

(١) بطرس ديب، إياه، ص ٥٨٠ ـ ٥٨١.

بتصريح يحدّد بوضوح أهدافها التي لا علاقة لها البتّة بأية نزعة استلحاقية، كما حرصت على التذكير بأن تشكيلها تمّ بناء على قرار من الدول الحليفة:

«إن الشعب الأمريكي ليس له أية مطامع سياسية لا في أوروبا ولا في الشرق الأدنى. وهو يفضّل أن يتلافى، ما أكمن، أيّة صلة له بالمشكلات الأوروبية والأسيوية والافريقية. ويأمل أملاً نزيهاً ومتجرداً بأن يكون هناك سلم دائم. فإذا كان يتطرق إلى مشكلات الشرق الأوسط، فهو إنما يتطرق إليها انطلاقاً من هذه الذهنية.

«لقد عيّن مجلس الأربعة بعثة دولية مهمتها دراسة وضع الامبراطورية العثمانية من حيث علاقته بالانتدابات. وتتلخص مهمة الفرع الأمريكي (من هذه البعثة) الموجود هنا الآن، بالقيام، ضمن حدود إمكانياته، بتحقيق حول الظروف المتعلقة بالأهالي والجماعات فضلاً عن العلاقات القائمة بينها، حتى يتسنّى للرئيس ولسون وللشعب الأمريكي أن يكونوا على بيّنة من الحقيقة، تسديداً للسياسة التي ينبغي أن يتّبعوها حيال مشكلات الشرق الأوسط، سواء في مؤتمر السلام أو في عصبة الأمم».

كان ذلك إيذاناً باحتدام نشاط سياسي محموم على جميع الأصعدة - في الأوساط العربية المناضلة من أجل الاستقلال والوحدة، ومن الجانب الفرنسي الذي أدرك أن هناك عقبة تتهدّد فرنسا من حيث تجسيد «حقوقها التاريخية» التي ما زالت حيّة في أذهان الطوائف المسيحية ومن حيث إن هذه الطوائف قد وصلت إلى منعطف يفرض عليها أن تختار بين وعود الأمير فيصل التي ما زالت غامضة وبين ما يوفره لها الوجود الفرنسي من ضمانات أقرب إلى الواقع لكنها تستند بشكل خاص إلى مشاعر عاطفية. استمعت اللجنة إلى الآراء، وأطّلعت على كل التطلعات المتعلقة بالوضع الذي ينادي به كل طرف من الأطراف بشأن سوريا وفلسطين ولبنان. وانصبّ اهتمامها بشكل خاص على المسائل التي كان يطرحها الاستقلال والانتداب، باعتبار أن هذا الانتداب الذي كان دولياً بحكم منشأه وطبيعته، إذ يفترض به أنه صادر عن مشيئة مؤتمر السلام، كان أمراً لا

LAU - Riyad Nassar Library

مفرّ منه، وبالتالي كان على اللجنة أن تقف على الآراء من حيث تفضيلها لهذه الدولة أو تلك، من بين الدول الحليفة، من أجل تنفيذ المهمّة الانتدابية.

واتصلت اللجنة الأمريكية بمؤتمر دمشق السوري وبالحكومة الفيصلية. وأقام أعضاؤها على فترات متفاوتة من حيث طولها في دمشق ومدن الداخل الأخرى حيث تسنّى لكل المطالب والآراء أن تعبّر عن نفسها بحرية. ثم انتقلت إلى بيروت وطرابلس. فكان لها أن تسجل طيلة الأيام الاثنين والأربعين التي استغرقها التحقيق أنّ جميع الأوساط الإسلامية، باستثناء بعض الحالات المعزولة، تطلع إلى الوحدة العربية وإلى الاستقلال اللذين كان المؤتمر السوري قد لخصّهما. في ٣ تموز، ببيان مشهود[1]. وتبيّن لها أن هذه التطلعات تجد أصداءً، في الأوسط المدنية، لدى الروم الأرثوذكس الذين جعلهم نفورهم المتوارث من الكاثوليكية الرومية يكنّون مشاعر الانتماء العميق للعروبة. خلافاً لذلك، وجدت اللجنة لدى الطوائف المنضمّة إلى روما، وخاصة لدى الموارنة والروم الكاثوليك، تمسكاً واضحاً بإنشاء دولة لبنانية موسّعة حتى «حدودها الطبيعة» ومشتملة على بيروت والساحل، فضلاً عن البقاع و «الأقضية الأربعة»، في ظل الوجود الفرنسي.

وبعد أن استكملت اللجنة جولاتها في أضنة، في كيليكية - وهي ولاية أخرى كان يفترض أن تسلخ بدورها عن تركيا لولا الانتصارات العسكرية التي حققها كمال أتاتورك عام ١٩٢٠ - وصولاً إلى اسطنبول حيث اختتمت نشاطاتها، توجّهت إلى باريس في أوائل أيلول ١٩١٩. لكن الأمور والأشخاص كانت قد تغيّرت في غيابها. فقد عاد الرئيس ولسون إلى الولايات المتحدة. فلم يُقدّم التقرير الذي وضعته بعثة كنغ - كرين بأبهظ التكاليف إلاّ إلى واشنطن. وظل هذا التقرير قابعاً في محفوظات وزارة الخارجية حتى عام ١٩٢٤ عندما أُفرج عنه ونُشر في النيويورك تايمز، فلم يكن له بالتالي أي تأثير على تتمّة الأحداث.

---

(١) نتحدث عنه في القسم التالي.

اتفاقية سان ريمو

وسط تشابك النزاعات والمصالح والتصريحات والتصريحات المضادّة التي أثارها مصير الشعوب العربية صير إلى الكشف عن مضمون معاهدات الاقتسام السرّية. كان ستيفن بيشون، وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، قد أطلع مؤتمر السلام على معاهدة سايكس - بيكو، في ٢٠ آذار ١٩١٩. وعلى سبيل الردّ على المطالب المتضاربة التي كان يطرحها العرب والسوريون واللبنانيون، صرّح بأن فرنسا وإنكلترا كانتا تسعيان بالضبط، إذ وقّعتا هذه المعاهدة ووضعتا حدّاً لخصومتهما التقليدية في الشرق، إلى تحرير العرب من النير التركي. وإن بعض التعديلات أدخلت على هذه الخطة أثناء مباحثات جورج كليمنصو مع لويد جورج في لندن، في شهر شباط. وقال إن الحكومة البريطانية عبّرت بوضوح في تلك المباحثات عن رغبتها بالاحتفاظ بالمدخل ومنطقتها النفطية، فضلاً عن فلسطين، تنفيذاً لوعد بلغور، في حين أن الموصل كان يُفترض بها أن تكون، بموجب المعاهدة، جزءاً من منطقة النفوذ الفرنسية، وأن توضع فلسطين «تحت إدارة دولية». وهكذا توالت النقاشات المفتوحة والمفاوضات الجانبية ضمن المؤتمر وفي الكي دورسيه. وكانت البلدان العربية موضوعها الرئيسي. على كل حال، فهذه الفترة هي التي يقع فيها اقتراح الرئيس ولسون بأن يُعهد إلى لجنة دولية أمر الإطّلاع محلّياً على رأي السوريين والفلسطينيين واللبنانيين. وإذا كانت هذه اللجنة المقترحة قد استُبدلت بلجنة أمريكية صرفة، فإن ذلك لم يحصل إلاّ لأنّ الدولتين الكبيرتين المعنيّتين بالأمر كانتا بعد طول أخذ وردّ قد وقّعتا اتفاقية ١٥ أيلول ١٩١٩ التي تقضي بأن تحلّ القوات الفرنسية محلّ القوات البريطانية في لبنان وسوريا، ممهّدة بذلك لاتفاقية سان ريمو.

وفي نيسان وُقعت اتفاقية أخرى لا تقلّ أهمية عن السابقة. إنها اتفاقية لونغ - بيرانجه التي حملت اسم المفاوضين الإنكليزي والفرنسي. وهي تحدّد على نحو دقيق مصالح كل من فرنسا وبريطانيا العظمى في نفط روسيا ورومانيا وخاصة في نفط العراق. وحصلت فرنسا بموجبها على حصة تبلغ ٢٥٪ من عمليات

... Riyad Nassar Library

استغلال النفط العراقي. لكن هذا التواطؤ بين الدولتين الحليفتين اللتين حرصتا على أن تكون لهما أكبر حصة من تركة المهزومين في الحرب، أثار احتجاجاً شديداً من جانب الولايات المتحدة التي كانت ترى منذ ذلك الحين، ورغم ما كانت تذيعه عن حيادها في المجال السياسي وعن رفضها تحمُّل أية مسؤولية في الشرق، إن من المفترض أن يكون لها حصة من المكاسب الاقتصادية التي تنجم عن نفط الموصل.

وأخيراً تمكّن الحلفاء، في سان ريمو، حيث نقلت الهيئة العليا للمؤتمر أعمالها، من التوصل إلى تسوية عامة لكل المشكلات الناشئة عن انحلال الامبراطورية العثمانية. وتضمّنت الاتفاقية التي أسفرت عن ذلك، في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، تحديداً لمفردات المعاهدة التي ينبغي أن تفرض على تركيا، حتى أن لويد جورج تحدث عنها أمام مجلس العموم في تصريح له بتاريخ ٢٩ نيسان بشيء من المفاخرة:

«لقد حصلنا على حماية المضائق التي أصبحت على عاتقنا، وعلى فلسطين وبلاد الرافدين بما فيها الموصل. وسيكون للفرنسيين أن يتولوا حماية كيليكية، وللايطاليين حماية لواء أضاليا...».

وكانت معاهدة سان ريمو من الشمول بحيث غطت كل الامبراطورية العثمانية. وتضمنت بصورة رئيسة البنود الآتية:

١ - الإبقاء على سلطان القسطنطينية على سبيل تهدئة المسلمين في الهند الذين احتجّوا على تنحيته، على حدّ اعتراف الاتفاقية نفسها.

٢ - احتلال الحلفاء لتركيا الأوروبية ولمنطقة المضائق.

٣ - إنشاء دولة أرمنية ذات منفذ على البحر الأسود باستثناء تريبيزونديا، رغم مطالبة القوميين الأرمن بها.

٤ - تخلّي تركيا عن سوريا (وعن لبنان طبعاً) وفلسطين وبلاد الرافدين وشبه الجزيرة العربية وجزر بحر إيجه.

وقد طُلب من الولايات المتحدة أن تتولى الانتداب على الدولة الأرمنية، أو أن تقدّم لها المساعدة على الأقل. لكن مجلس الشيوخ في واشنطن رفض هذا البند من اتفاقية سان ريمو رفضاً باتّاً في أول حزيران ١٩٢٠.

معاهدة سيڤر

بناءً على الاتفاقية المذكورة، وُضع على عجل مشروع معاهدة وعُرض على الوفد العثماني الذي كان ينتظر في باريس ما سيصدر عن الحلفاء من أحكام. لكن الأحكام الجائرة التي تضمنتها هذه المعاهدة دفعت الأتراك إلى إصدار مذكرة، في ٨ تموز، يقولون فيها إن مثل هذه المعاهدة لا يسعها أن تعني إلاّ تفكيك تركيا ووضعها تحت وصاية الغرب. والواقع أن الحلفاء كانوا يسعون بشكل لا مراء فيه إلى هذا التفكيك بالضبط. فاضطرت حكومة السلطان ـ أحمد السادس ـ أمام تهديدات مدافعهم التي كانت مسلّطة على عاصمة محمد الثاني المجيدة أن تنصاع للأمر الواقع وتوقّع في النهاية، في ١٠ آب ١٩٢٠، وفي سيڤر على ضفاف السين، على المعاهدة التي تحمل هذا الاسم.

إن معاهدة سيڤر وثيقة سميكة تتألف من أربعمئة وثلاثة وثلاثين مادة تجزّيء تركيا إلى مناطق احتلال ونفوذ، وتُعيد حدودها إلى هضاب آسيا الصغرى البعيدة. وهي تنزع عنها كل ولاياتها العربية التي كانت قد سلّمت بخسارتها. وتفرض عليها نوعاً من التخلّي الرمزي عن سيادتها الاسمية على قبرص ومصر وليبيا. وهي تُعطي سميرنا ومنطقتها لليونان، فضلاً عن كل جزر بحر إيجه. وتعوّض على إيطاليا. مقابل هذه الجزر، ولاية أضالية الغنيّة. كما أنها تضع كيليكية تحت إشراف فرنسا، باعتبارها امتداداً شمالياً لممتلكاتها السورية التي كانت معركة ميسلون قد كرّست سيطرتها عليها قبل أيام من المعاهدة. أما بلاد الأناضول الشرقية فقد تحولت كلها تقريباً، حتى تخوم القوقاز، إلى أرمينيا مستقلة وأما القبائل الكردية التي كانت منذ أيام كزنيوفون[1]

(١) وهم الكردوك الذين يتحدث عنهم كزينوفون في **الأناباز**. بصدد اختلاف الاختصاصيين حولهم، أنظر: بازيل نيكيتين، **الأكراد. دراسة اجتماعية وتاريخية**، باريس ١٩٥٦. ولتكوين

LAU - Riyad Nassar Library

تعيش، جنوباً، في المنطقة المتاخمة لحدود إيران، فقد رُسمت لها معالم دولة خاصة بها. وما تبقى من تركيا في منطقة تراسيا أُعطي لليونان. وظلت القسطنطينية عاصمة تركيا ومقرّ السلطان ـ الخليفة الذي فرض عليه capits dininvtio حقيقي تحت الحماية الإنكليزية. غير أن المعاهدة تضمّنت بنداً برسم السلطان يشير إلى أن الإبقاء على وضعه مرهون «بتقيده الصادق بالمعاهدة الحالية وبالمعاهدات أو الاتفاقيات الإضافية، خاصة ما تعلّق منها باحترام حقوق الأقليات الإثنية والدينية أو اللغوية». ونصت المعاهدة على أن تشكّل المضائق كلاً واحداً يُعهد بإدارته إلى لجنة دولية تتمثل فيها الدول الكبرى. بما فيها اليابان النائية، فضلاً عن الدول المحاذية للمضائق ـ ما عدا تركيا وبلغاريا وروسيا السوڤياتية، التي تُستثنى من التمثيل إلى أن «تصبح أعضاء في عصبة الأمم». أما الدولة التركية بحد ذاتها فقد اقتصرت على رقعة مطابقة لأراضيها الأصلية. غير أن ذلك لم يحل دون تقسيمها إلى مناطق نفوذ متميزة، لصالح المنتصرين. ووُضعت بنود عسكرية، بحرية وجوية، كبّلت «القوات المسلحة العثمانية». وفُرضت على حياة تركيا الاقتصادية والمالية قيود شديدة ودقيقة. وأُعيد العمل بنظام الامتيازات. كما نصّت المعاهدة على وجوب إتخاذ العقوبات بحقّ الأشخاص الذين ارتكبوا أفعالاً مخالفة لقوانين الحرب وأعرافها. والواقع أن التاريخ نادراً ما شهد «معاهدة سلام» كهذه. وقد خرجت تركيا أو ما تبقّى منها بعد هذه المعاهدة مصابة Le belletio فعلي، بالمعنى الذي يقصده قانون الحرب الروماني القديم.

لكن هذه المعاهدة ولدت ميتة بحكم تجاوزاتها وجورها بالذات. ولم يلبث الشعب التركي بقيادة الغازي كمال أتاتورك أن تسلّق الهوة السحيقة الذي أرداه فيها انتقام أوروبا الغربية.

= فكرة إجمالية عنهم أنظر الدراسة الهامة التي وضعها عدة مؤلفين: «**الأكراد وكردستان**» في **دائرة المعارف الإسلامية**، الطبعة الجديدة، الجزء ٥، ص ٤٤١ وما يليها.

- Xénophon, Abanase (III, 5, 15 sq, et V, 5, 17, éd. Budé).
- Basile Nikitine, les Kurdes. Etude sociologique et historique, Paris, 1956.
- «Kurdes et Kurdistan», Encyclopédie de l'Islam, n. éd., t. V, P. 441 et S..

حرب التحرير الوطنية التركية

كان اليونانيون قد أنزلوا قواتهم في سميرنا منذ ١٩ أيار ١٩١٩، أي قبل توقيع معاهدة سيڤر بمدة، بحجة القضاء على الفوضى التي ذهب ضحيتها أبناء جنسهم. في ذلك التاريخ المشهود لمعت فكرة المقاومة الوطنية في رأس رجل كان حتى ذلك الحين لواءً مغموراً اسمه مصطفى كمال باشا. وكان الرأي العام التركي قد أخذ يتّهم السلطان بالخيانة منذ حين. ومع ذلك فإن بلبلة الأذهان والخواطر كانت قد بلغت حدّاً لم يكن يخطر لأحد معه أن الشعب التركي قادر على الحياة بدون خليفته، ولا أن تركيا قادرة على البقاء بدون مساعدة إحدى الدول الكبرى المنتصرة.

اعتُبر كمال شخصاً غير مرغوب بوجوده في القسطنطينية، وأُرسل إلى الأناضول الشرقية بصفته مفتشاً عاماً للجيش الثالث. وهكذا تسنّى له أن يشهد بأم العين الحالة المزرية التي كان عليها ما تبقى من ذلك الجيش، في سيڤَس وأرخروم. وقد روى بنفسه في خطاب سيّال استغرق إلقاؤه ستة أيام أمام الجمعية الوطنية في أنقرة، عام ١٩٢٧، كيف تبيّن له أن تركيا القديمة كانت قد زالت من الوجود. كان يجب «أن تُبنى دولة تركية جديدة بكاملها، على أساس استقلالها الوطني». وكان واجبه إقناع الشعب بضرورة الانتفاض «على السلطان العثماني، وعلى الخليفة، وعلى كل ما يمتّ إلى المحمدية بصلة، كان على كل الأمة التركية وعلى كل الجيش التركي أن يكونوا مع الثورة».

لذا دعا كمال إلى مؤتمر وطني. في ٢٣ تموز، في أرخروم، وطلب هذا المؤتمر من حكومة العاصمة أن ترفض الاحتلال الأجنبي رفضاً قاطعاً. وإلاّ فإنه يعلن الانتفاضة. وتقرّر إنشاء جمعية وطنية ينبغي أن تخضع الحكومة المركزية لإشرافها.

استجاب الشعب التركي من أعماقه لطروحات مؤتمر أرخروم. وعُقد مؤتمر آخر في سيڤَس في شهر أيلول، اشترك فيه مندوبون جاؤوا من جميع الأنحاء.

LAU - Riyad Nassar Library

فتبنّى في التاسع من الشهر البرنامج الأساسي الذي احتوى منذ ذلك الحين على المبادئ الجوهرية التي تكوّن الميثاق الوطني على أساسها في ما بعد.

كانت ردة فعل القسطنطينية على هذا الحدث أن اعتبرت زعيم الثورة خارجاً على القانون. وعيّنت علي رضا باشا رئيساً جديداً للوزراء باعتباره مقرّباً من الوطنيين. فاعربت اللجنة التنفيذية التي انبثقت عن مؤتمر سيڤَس عن دعمها له، شرط أن يعيّن لجنة قادرة على التعبير عن «رغبات الأمة» في مؤتمر السلام. واضطرت الحكومة الجديدة إلى التفاوض مع مصطفى كمال ووقّعت معه بروتوكولاً اعترف لحركته بطابع تمثيلي. ثم جرت انتخابات عامة أسفرت في شهر تشرين الأول عن فوز أغلبية ساحقة من الوطنيين. فعقد هؤلاء النواب بعد ذلك بقليل مؤتمراً وطنياً ثالثاً اجتمع هذه المرة في أنقرة، في قلب المعقل الأناضولي. وتبنّى المؤتمر في ٢٣ نيسان ١٩٢٠، بالإجماع، الميثاق الوطني لتركيا المسلّحة، الذي نصّت مبادؤه على: وحدة الشعب الأناضولي مع تركيا وحدة تامّة، وحرية العرب وأهالي تراسيا الغربية في تقرير مصيرهم، وضمان حقوق الأقليات، واستقلال تركيا استقلالاً مطلقاً، ورفض كل القيود التي من شأنها إعاقة هذا الاستقلال سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية أو مالية، وإبقاء القسطنطينية تحت السيادة التركية المطلقة، وضمان حرية الملاحة في المضائق بإشراف تركيا وحدها.

أما الحلفاء، وعلى رأسهم البريطانيين، فقد كان ردّهم على الانتفاضة الوطنية أن دخلوا بقواتهم إلى العاصمة العثمانية، في ١٦ آذار ١٩٢٠، فأحتلوا المباني العامة واعتقلوا القادة السياسيين المشتبه بتعاملهم مع الكماليين. فحلّت محل البرلمان المحلول «الجمعية الوطنية الكبرى» في أنقرة، وتولّت منذ ذلك الحين قيادة الثورة برئاسة مصطفى كمال.

غير أن الاجتياح اليوناني هو الذي أمدّ الحركة بزخمها الأشدّ. إذ لم يكتفِ اليونانيون باحتلال سميرنا، بل زحفوا لاحتلال داخل البلاد بحجة «الضرورة الستراتيجية». فتمكنوا، بفضل المساعدة السخيّة التي قدمتها لهم إنكلترا من

التوغل في عمق آسيا الصغرى. لكن مصير المعركة ما لبث أن انقلب فجأة. إذ انبسطت خطوط اليونانيين وتمدّدت بحيث صارت هدفاً ميسوراً لهجمات الأتراك الذين استعادوا أنفاسهم. فزحفت جيوشهم بعد أن استعادت تنظيم صفوفها واستردّت معنوياتها بفعل إيمانها الوطني الشديد، على منطقة سميرنا، حيث اضطر اليونانيون لفترة من الزمن أن يقفوا موقف المدافع. وهاجمت القوات التركية في الوقت نفسه مواقع الفرنسيين في كيليكية، بل إنها أشاعت البلبلة في صفوف الإنكليز الذين كانوا يسيطرون على المضائق. وفي ذلك الحين بالذات أحسنت دبلوماسية أنقرة استغلال الخصومات الفرنسية ـ البريطانية التي عادت فانفجرت من جديد. فقد كان الغبن الذي شعرت به فرنسا في مقاطعة رينانيا وحمّلت مسؤوليته للبريطانيين، فضلاً عن خيبة آمال الإيطاليين بالنسبة لمسألة فيوم، مدعاة لدفع حليفي الأمس إلى التفاوض سرّاً مع الوطنيين الأتراك. كما كان فشل المؤتمر الذي عقد في لندن، في شباط ١٩٢١، مدعاة لتفاقم الخلاف بين الحلفاء وعاملاً في الوقت نفسه على تعزيز المقاومة التركية.

استأنف اليونان هجومهم خلال الصيف، حتى أنهم وصلوا إلى كوتاهية في قلب الأناضول. واستطاعت جبهتهم أن تصمد مدة معيّنة رغم المناوشات والهجمات التي كانت تشنّها عليها عصابات تركية كانت تطلع عليها من الفيافي والسهوب لكنها ما لبثت أن انهارت بعد عام واحد. فبدأت قواتهم تمنى بالهزيمة تلو الهزيمة. فتراجعوا في ٣٠ آذار ١٩٢٢ أمام أسكي ـ شير. وحقق عصمت باشا ـ الذي سيصبح عصمت أينونو ـ انتصاره الساحق عليهم، في ٤ نيسان، في أينونو. فلم تتوقف منذ ذلك الحين عملية تراجعهم. ثم استعادت القوات التركية اسميد ومنطقتها (بيثينيا)، وظهرت من جديد على شواطئ بحر إيجه. فشن اليونانيون هجوماً ثانياً كان مصيره الفشل في سكّاريا، حيث جرت معركة تاريخية بدأت في ١٨ آب ولم تنته إلاّ في ١٥ أيلول بانهزام اليونانيين هزيمة ماحقة. وهكذا استعادت الجيوش الكمالية كل آسيا الصغرى، ودخلت إلى سميرنا وأحرقتها. أما القوات اليونانية فلم تكد تجد الوقت الكافي لركوب السفن

LAU - Riyad Nassar Library

البريطانية التي جاءت لنقلها. ثم توسّط الحلفاء، إنكلترا وفرنسا وإيطاليا، بين الفريقين. فوُقّعت في موادنيا، بتاريخ ١١ تشرين الأول، هدنة كان لها أن تمحو إذلال معاهدة سيفر، وأن تفتح أمام الكماليين أبواب القسطنطينية التي عادت فأصبحت اسطنبول. وعادت جيوش الكماليين إلى تراسيا الشرقية. وفي أول تشرين الثاني، أعلنت الجمعية الوطنية الكبرى في أنقرة خلع السلطان، فنقلته مدمّرة بريطانية إلى مالطة. وألغت الجمعية دستور ١٩٠٨، كما ألغت السلطنة. وهكذا حلّت الجمهورية التركية محل الامبراطورية العثمانية، إلى جانب خليفة مجرّد من كل سلطة زمنية.

كان الفرنسيون قد أدركوا قبل الانتصار التركي بمدة، كما أدرك السوفياتيون الذين عرضوا المساعدة على الوطنيين في أنقرة[1]، وكما أدركت إيطاليا التي سحبت قواتها في الوقت المناسب من أضاليا، إن التعامل مع مصطفى كمال أصبح أمراً لا مفرّ منه. لقد فهموا أن احتفاظهم بسوريا يقتضي منهم التخلّي عن كيليكية.

اتفاقية فرانكلين ـ بويون.

هنري فرانلكين ـ بويون مفاوض سياسي فرنسي كان قد ذهب إلى أنقرة في أواخر العام ١٩٢٠ بـ «مهمّة خاصة». ولما فشل مؤتمر لندن، في آذار ١٩٢١، استأنفت الحكومة الفرنسية صلاتها بالقادة الكماليين عن طريق المفاوض المذكور. وأسفرت هذه الصلاة عن اتفاقية عرفت باسمه، في ٢٠ تشرين الأول ١٩٢١.

كانت اتفاقية فرانكلين ـ بويون في الواقع معاهدة سلام أبرمتها فرنسا مع تركيا، ووضعت حلولاً نهائية لكل المسائل العالقة بينهما: إنهاء حالة العداء، إطلاق سراح أسرى الحرب و «كل الفرنسيين والأتراك المعتقلين أو المسجونين»، تعيين الحدود التركية ـ السورية بحيث تتخلى فرنسا عن كل

(١) المعاهدة السوفياتية ـ التركية في ١٦ آذار ١٩٢١.

كيليكية فضلاً عن قسم واسع من الأراضي التابعة تاريخياً لسوريا، انسحاب القوات الفرنسية الموجودة شمال هذه الحدود والقوات التركية الموجودة جنوبها، التزام كل من الفريقين بإصدار «عفو عام في المناطق التي ينسحب منها الفريق الآخر ما إن تتم السيطرة عليها»، إعلان «حكومة الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا. . . عن التزامها باحترام حقوق الأقليات المعترف بها علناً في الميثاق الوطني. .»، إنشاء «نظام إداري خاص بمنطقة الإسكندرون» على أن يتمتّع «أهالي هذه المنطقة الأتراك بكل التسهيلات اللازمة لتطوير ثقافتها» وعلى أن يكون «للّغة التركية فيها صفة رسمية»(١). وتحتوي الاتفاقية أيضاً على بنود مختلفة أخرى تتعلق بالجزء الذي يمرّ في سوريا من سكة حديد بغداد، وبتقاسم مياه القويق الذي يمرّ بحلب بعد أن ينبع من تركيا، وبتنقلات الحضر بين المناطق الحدودية، إلخ.

وكما كانت اتفاقية فرانكلين ـ بويون خاتمة للصراع العسكري، كانت في الوقت نفسه خاتمة لتدخّل السياسة الفرنسية في الشؤون التركية من أجل حماية مسيحيي الشرق. ولم يخفِ هذا الأمر على أرمن كيليكية، رغم البند الذي تنصّ عليه الاتفاقية بشأن تأمين الضمانات لهم. فأخذوا ينسحبون أفراداً في العام التالي في سياق ارتحال مسيحيي سميرنا في ركاب الجيوش اليونانية الملاحَقة، وما لبثوا أن استأنفوا رحيلهم الجماعي الأليم على نحو ما حصل لهم في الحرب الكبرى. ومكث بعضهم في حلب، لكن القسم الأكبر منهم وصل إلى لبنان حيث تسنّى له أخيراً أن يجد ملجأً أميناً ومطمئناً.

معاهدة لوزان

أُفتتح مؤتمر السلام الذي قرّرته هدنة مودانيا، في لوزان، بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٢، وسط نشوة النصر التركي. وقد آلى الحلفاء وعلى أنفسهم أن

(١) كانت تلك بداية سلسلة من التنازلات من جانب فرنسا لم تنتهِ إلاّ مع تخلّيها بصورة نهائية عن لواء الاسكندرون وأنطاكية بموجب اتفاقية ٢٣ حزيران ١٩٣٩.

LAU - Riyad Nassar Library

يعملوا فيه على وضع حدّ للنزاع اليوناني ـ التركي وتصفية ذيوله الوخيمة. لكنهم اصطدموا دفعة واحدة بخصمين شديدي البأس، تركيا المنتصرة وحليفتها روسيا السوفياتية، إذ كانت الأولى مصمّمة على الدفاع عن سيادتها التامة في جميع الميادين، بلا شروط ولا قيود، وكانت الثانية معارضة كل المعارضة لأي دخول غربي إلى البحر الأسود.

واحتدم الصراع الدبلوماسي على جميع الأصعدة، فكانت تتخلله قفزات فجائية ومراوحات في المحل الواحد وانقطاعات مؤقتة. وكثيراً ما كان المتفاوضون يتواجهون عبر سيول من الخطب المشهودة، خاصة اللورد كرزن، عن الجانب الغربي، وكان رئيساً للمؤتمر، في وجه عصمت باشا الذي كان صمته ومقاومته ينتميان في أحيان كثيرة إلى تلك التكتيكات البارعة التي أجاد فرضها على جيوشه أثناء القتال. وكان إلى جانبه المناور الروسي البارع تشيتشيرين الذي كانت صلاته السابقة بالقيصرية توحي له بتصرفات تنمّ عن عدم انقطاع السياسة السوفياتية عما قبلها. كان ذلك تجدّداً للمبارزة المزمنة بين الدب والحوت، لكن تركيا الكمالية كانت هذه المرة عنصراً فعّالاً في البراز.

لم يستغرق حلّ النزاع اليوناني ـ التركي وقتاً طويلاً. إذ تخلّت اليونان عن أحلامها البيزنطية بصورة نهائية. وكان الأتراك قد استولوا منذ حين على تراسيا الشرقية. كما كانت آسيا الصغرى قد حُرّرت من كل احتلال أجنبي. واتّفق في المؤتمر المذكور على قرار هام هو الأول من نوعه في تاريخ الحقوق الدولية: إذ توصل الفريقان إلى التوقيع، في ٣٠ كانون الثاني ١٩٢٣، على اتفاقية تقضي بتبادل اليونانيين المقيمين في تركيا مع التجمعات التركية، وعددها أقل بكثير، التي ظلت في الأراضي اليونانية منذ نشوب الحروب البلقانية. ووافق الأتراك على استثناء وحيد لصالح اليونانيين المقيمين في استطنبول.

أما في خلفية الصورة فقد كان يلوح موضوع الصراع الحقيقي: نظام المضائق والتحرير النهائي لتركيا.

ولم يكن يعادل تثبّت تشيتشرين وإصراره على رفض تدويل المضائق، إلاّ

عزيمة عصمت باشا الراسخة على إبقائها تحت السيطرة التركية بلا أية شروط. وطرح المفاوض السوڤياتي نظرية «الجدار الفاصل» بين منطقتي النفوذ الروسية والبريطانية. فاعترض كرزن على هذه السياسة التي ترمي إلى «تحويل البحر الأسود إلى بحيرة روسية، مع وجود تركيا كحارس أمين لهذه البحيرة». وطالب بحرية مرور السفن الحربية سواء في أيام السلم أو في أيام الحرب. وانتهى الأمر بأن سلّم الأتراك بهذا الشرط الذي يميل إلى الإجحاف بحق الاتحاد السوڤياتي نظراً للضعف الذي أصاب أسطوله.

لكن النزاع الفعلي كان عبارة عن مواجهة تركيا الجديدة لعقلية أوروبا القديمة. فقد طالب عصمت باشا، استناداً إلى الميثاق الوطني، بإلغاء نظام الامتيازات إلغاءً تامّاً. ورفض كل ما من شأنه أن يجعل للدول الكبرى امتيازات اقتصادية. وسعى الحلفاء جهدهم لجعله يقبل على الأقلّ بمبدأ التعاون مع ما يمكن أن يقدّمه مستشارون قانونيون، فضلاً عن القبول بوضع خاص لصالح الشركات العثمانية المكوّنة من رساميل فرنسية وأجنبية. لكن الأتراك لم يتزحزحوا عن مواقفهم. فقطعت المفاوضات في ٤ شباط ١٩٢٣.

في ٢٣ نيسان، افتُتح مؤتمر ثان في لوزان نفسها. ولم تكن مواقف الأتراك فيه أقلّ تشدّداً عن ذي قبل. بل طالبوا اليونانيين بتعويضات. وطلبوا من الدول الكبرى توزيع الدين العام على جميع الدول التي خلفت الامبراطورية العثمانية، ودفع المتأخرات بالفرنك الورقي. وتأجيل الفوائد لمدة عشرين عاماً. فلم يسع أوروبا إلاّ الموافقة. وهكذا صدرت معاهدة لوزان، ووُقّعت في ٢٤ تموز ١٩٢٣.

تتألف هذه المعاهدة من نصوص المعاهدة الفعلية التي تحتوي على مئة وثلاثة وأربعين مادة، ومن الاتفاقية المتعلقة بنظام المضائق، ومن عدد كبير من النصوص الملحقة. وهي تكرّس الإطار التاريخي الذي رسمته تركيا لنفسها في ميثاقها الوطني: الأناضول فضلاً عن اسطنبول واندرينوبل مركزي العظمة العثمانية الأصليين. وتُركت الولايات العربية تقرر مصيرها. أما اليونانيون فلم

يبقَ لهم إلاّ وجودهم المشروط على البوسفور، حيث ظلت تقوم بطريركية سائر الروم الأرثوذكس المسكونية في حيّ الفنار.

ثبّتت المعاهدة الحدود مع سوريا كما حدّدتها اتفاقية فرانكلين - بويون عام ١٩٢١. أما من جانب العراق، وهي التسمية التي درجت عربياً لبلاد الرافدين القديمة، فقد بقيت مسألة الموصل معلّقة. وتخلّت تركيا عن الجزر الإيجيّة ما عدا جزيرتي أمبروس وتينيدوس اللتين تتحكمان بمدخل الدردنيل. كما تخلّت عن دور يكانيزيا وليبيا ومصر والسودان وقبرص، وهي ولايات نائية لم تكن تابعة للامبراطورية إلاّ من حيث الولاء النظري.

واتفقت الدول الكبرى «على الاعتراف بمبدأ وحرية المرور والملاحة، بحراً وجواً، وسلماً وحرباً، في المضائق والدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور» (المادة ٢٣). غير أن القوات البحرية لا يسعها أن تتجاوز، في أوقات السلم، الحمولة القصوى التي يستطيعها أسطول إحدى الدول المتاخمة للبحر الأسود، بينما كان يُسمح، إبان الحرب مع تركيا - بمرور السفن المحايدة فقط (المادة ٢ من اتفاقية المضائق). واعتبرت منطقة المضائق منزوعة السلاح لكنها لم تُعتبر محايدة (الاتفاقية إياها، المادة ٤)[1].

كما أعلنت الدول الكبرى «عن مواقفتها، كلٌّ بالنسبة لما يعنيها، على الإلغاء التام للامتيازات في تركيا، من كل النواحي» (المادة ٢٨). وتكفّل تصريح وحيد الجانب، فضلاً عن اتفاقية «متعلقة بتعيين الصلاحات القانونية، بأن تُضمن للأجانب حماية القوانين والتشريعات التركية التي أصبحت ذات سيادة. وأُلحقت بالمعاهدة رسالة صادرة عن المفاوضين الأتراك تحتوي على وعد بأن لا توضع

(١) استبدلت هذه الاتفاقية باتفاقية مونترو التي عقدت في ٢٠ تموز ١٩٣٦، وهي التي تنظم اليوم، وضع المضائق من الناحية القانونية. آخر الكتب التي عالجت هذه المسألة هو كتاب كمال اركين، **العلاقات التركية ـ السوڤياتية ومسألة المضائق**، انقره، ١٩٦٨.
- Cemal Erkin, Les relations Turco - Soviétiques et la question des Détroits, Ankara, 1968.

أية قيود على «حرية اشتغال المنشآت الدينية والتعليمية والخيرية، والمستشفيات وغيرها من المنشآت التي أقامها الحلفاء في تركيا، ولا على حقوق ملكية هذه المنشآت». وتضمنت تعهّدات مماثلة بالنسبة للأقليات» «المحميّة» (المواد ٣٧ ـ ٤١): والواقع أن «كل سكان تركيا، بصرف النظر عن دياناتهم، سيكونون متساوين أمام القانون» (المادة ٣٨). بالطبع، لم يعد يؤتى على ذكر أرمينيا ولا على ذكر كردستان.

ووزعت بعض البنود المالية الدين العثماني بين تركيا والأراضي التي سلخت عنها منذ ١٩١٣، بناء على نسبة مساهمة كل منها بمداخيل الامبراطورية العثمانية العامة في عام ١٩١٠. أما أضرار الحرب فلا تتحملها لا تركيا ولا اليونان (المادتان ٥٨ و٥٩).

كما تكفلت بعض الأحكام ذات الطابع الاقتصادي بتسوية وضع الممتلكات والعقود الخاصة، فنصّت على أن تشكّل في القسطنطينية محاكم مختلطة تصدر أحكامها «على ضوء العدالة والإنصاف والنية السليمة» وتبتّ في الخلافات التي قد تطرحها الممتلكات والعقود المذكورة (المواد ٩٢ ـ ٩٨). وأبقى بروتوكول خاص على «عقود الامتياز... التي حصلت حسب الأصول قبل ٢٩ تشرين الأول ١٩١٤» (المادة الأولى)، باستثناء بعض المشاريع التي سمّيت بأسمائها والتي تتعلق بمصالح تركيا الوطنية، على أن تُسوّى أوضاع الإمتيازات التي ظلت سارية المفعول «بما يتناسب مع الشروط الاقتصادية الجديدة» (المادة ٤).

وتنصّ المعاهدة أخيراً على إحالة الصعوبات التي تعترض تنفيذ أحكامها على عصبة الأمم. علماً أن حقوق الأقليات غير الإسلامية وضعت تحت كفالة العصبة المذكورة (المادة ٤٤). وأوكل إلى لجان أو وسطاء تعيّنهم عصبة الأمم أمر النظر في الاعتراضات المتعلقة بتبادل السكان، وبالأقليات وبالدَّين العثماني وبسكة حديد تراسيا وبالشروط الصحية التي يجب أن تتوفر في أماكن الحج. كما أوكل للعصبة أمر الإشراف على عمل لجنة المضائق الدولية، وأنيط بها أمر الحفاظ على أمن المناطق المنزوعة السلاح، بحيث «صارت عصبة الأمم جزءاً

Riyad Nassar Library

من الجهاز الأمني في الشرق، فكان ذلك من أهم القرارات التي ابتدعتها معاهدة لوزان»[١].

كرست معاهدة لوزان حلّ الامبراطورية العثمانية ومهّدت الطريق أمام استقلال شعوب الشرق. فكانت حدثاً تاريخياً عظيم الأهمية افتتح عصراً جديداً من العلاقات بين أوروبا الاستعمارية والبلدان العربية. وفي هذا الجو الروحي الذي أشاعته هذه المعاهدة أخذت سوريا ولبنان تنتعشان شيئاً فشيئاً في ظل الانتداب الفرنسي.

V مملكة سوريا العربية

في الوقت الذي أخذت فيه فرنسا بتنفيذ مهمتها كوصية على المنطقة الغربية من سوريا التي كان لقسمها الجنوبي أن يشكّل ركيزة من ركائز لبنان الكبير المقبل، وبينما كانت ذيول الحرب في المشرق تتعقّد تارة وتتحلحل تارة أخرى إلى أن أفضت على الصعيد الدولي إلى معاهدة لوزان، كانت قد نشأت في دمشق مملكة يحكمها هاشمي من ذرية النبي.

كانت نقطة انطلاق هذه المملكة تعود إلى اليوم الذي دخل فيه الأمير فيصل دخولاً مظفراً إلى عاصمة الأمويين القديمة، بتاريخ أول تشرين الأول ١٩١٨. وكانت نقطة نهايتها عشية معركة ميسلون بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٢٠. خلال الأشهر الاثنين والعشرين التي دامتها هذه التجربة، أعرب الدولة الناشئة عن صفتها كدولة عربية ملكية دستورية. والواقع أن هذه السمات المخصوصة هي التي أسبغت عليها صفة النموذج النوعي في الحياة السياسية التي طرحت في ذلك الحين على البلدان العربية بعد انفصالها عن الامبراطورية العثمانية.

(١) جاك أنسيل، **مصنف تاريخي في المسألة الشرقية**، المرجع المذكور، ص ٣٠٣. ظلت مسألة الموصل على رأس المشكلات التي أثارها تطبيق معاهدة لوزان، إلى أن اتخذت عصبة الأمم قراراً بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ يلحق الموصل ولواءها بالعراق الذي وضع تحت الانتداب البريطاني.

- Jacques Ancel. Manuel historique de la Question d'Orient, op. cit., P. 303.

١ . الدولة العربية

قبل وصول الأمير فيصل كانت قد تشكّلت حكومة مؤقتة في دمشق. إذ كان الأميران الأخوان عبد القادر وسعيد الجزائري (وهما من نسل عبد القادر) قد نظّما على نفقتهما، منذ ٢٩ أيلول، ميلشيا مؤلفة من خمسة عشر ألف رجل من المغاربة، للحفاظ على أمن المدينة بعد انسحاب الأتراك منها. وبينما كان الأمير سعيد يبعث ببرقيات التأييد للدولة الهاشمية، كان الأمير عبد القادر يعلن استقلال سوريا ويرفع العلم الهاشمي على سرايا الحكومة.

لكن الشريف ناصر، عمّ الأمير فيصل، سارع إلى الإطاحة بهذا الحكم المرتجل واعتقل الأمير سعيد «الذي كانت مشاعره الموالية للفرنسيين قد أثارت شبهات قيادة الأركان الإنكليزية ـ العربية حوله»[١]. عندئذ عمد الجنرال أللنبي من موقعه في الجنوب إلى تعيين ضابط متقاعد كبير من الجيش العثماني، أصله من دمشق، هو الجنرال رضا باشا الركابي، حاكماً عاماً على المنطقة الشرقية التي تضمّ ما تبقّى من سوريا التاريخية، بعد أن اقتُطعت منها المنطقتان الغربية والجنوبية، أي ولاية دمشق التي فصل عنها ملحقها الفلسطيني، وولاية حلب التي نزع عنها قطاعها الشمالي، حيث كانت القوات التركية لا تزال موجودة بانتظار انسحابها إلى ما وراء طوروس تنفيذاً لأحكام هدنة مودروس وصيرورة كيليكية منطقة تحت الاحتلال الفرنسي.

ثم دخل الجنرال أللنبي بدوره إلى دمشق، في ٣ تشرين الأول. فكان أول ما قام به استقبال الأمير فيصل يرافقه الكولونيل لورانس. كان ذلك أول لقاء بينهما وقد شدّد الجنرال أللنبي على أن الحرب لم تنتهِ بعد، وأن البلاد التي احتلّتها القوات التابعة لقيادته ينبغي أن تُعتبر من الناحية القانونية، «بلاداً عدوة»،

(١) فيليب دافيد، **حكومة عربية في دمشق. المؤتمر السوري**، باريس، ١٩٢٣، ص ١٠.
- Philippe David, Un gouvernement arabe à Damas. Le Congrès syrien, Paris, 1923.

LAU - Riyad Nassar Library

رغم كل الاستقبال الحماسي الذي خصّ به الأهالي «محرّريهم». وأن بريطانيا العظمى ستظلّ تتحمل كل المسؤولية عن هذه البلاد. غير أن المنطقة الغربية، المسماة بالمنطقة **الزرقاء**، والتي تشتمل على بيروت ولبنان والساحل حتى أسكندرون، ستظلّ تحت إشراف فرنسا، وذلك بموجب «اتفاق» سابق ـ وفي ذلك إشارة واضحة إلى معاهدة سايكس ـ بيكو. عندئذ تدخّل لورانس مذكّراً بالوعود التي قُطعت للعرب، مضيفاً أن نواياه الحسنة وحرصه على تنفيذ تعهدّات الحرب هي التي دفعته إلى المبادرة بتكليف شكري باشا الأيوبي بالاستيلاء على بيروت باسم ملك الحجاز الذي يعتبر أن سوريا بكاملها جزء من «الإرث العربي». فأفهمه أللنبي بلهجة حازمة أن ليس من شأنه التدخّل في هذه القضية، ناهيك بتدخّله في طريقة احتلال الساحل، وأنه يستطيع إذا شاء أن يذهب إلى إنكلترا ليشرح وجهة نظره لوزارة الخارجية، نظراً لأن القيادة العليا لا يسعها أن تتلقى التعليمات إلاّ من حكومتها. ثم التفت أللنبي إلى فيصل وشرح له كيف أن المنطقة الشرقية، المسماة بالمنطقة أ، ينبغي أن تعود بموجب الاتفاق المذكور، إلى فرنسا التي التزمت على كل حال بأن تنشيء فيها «دولة عربية مستقلّة». وأضاف الجنرال أنه تلقّى لتوّه برقيّة من لندن، تعترف للعرب بصفة «المشاركين بالحرب». وأن بوسعه، والحالة هذه، أن يسمح بإنشاء إدارة عربية تحت حكم الأمير، باعتباره ممثّلاً لأبيه ملك الحجاز، وذلك في المنطقة الشرقية التي تضمّ الأراضي الممتدة إلى شرق الأردن، من العقبة حتى معان، على أن يشاركه في هذه الإدارة ضابطاً ارتباط، وأحد بريطاني وآخر فرنسي، يستطيع الأمير أن يتّصل بواسطتهما بحكومتي لندن وباريس، وأن يراجع هاتين الحكومتين بكل ما يتعلّق بشؤون إدارته. ولما اعترض فيصل على وجود ضابط فرنسي في الإدارة المذكورة، ردّ عليه أللنبي رداً صريحاً بأن أوامره، باعتباره قائداً أعلى، أوامر قاطعة وأن «على فيصل أن يقبل بالوضع القائم إلى حين عقد الصلح»[١].

(١) زين ن. زين. **معركة العرب من أجل الاستقلال**، المرجع المذكور، ص ٣٠. [النص العربي: الصراع العربي في الشرق الأوسط... المرجع المذكور، ص ٨٠ ـ ٨٢].

على أثر ذلك وبناءً على روح هذه التعليمات بالذات، قام الأمير فيصل بإنشاء «حكومة عسكرية عربية» في دمشق، بمعرفة الجنرال أللنبي وبترخيص منه.

بيان ٥ تشرين الأول

كان أول عمل سياسي قام به الأمير فيصل إصدار بيان إلى «الشعب السوري»، بتاريخ ٥ تشرين الأول، يشكره فيه للاستقبال الذي خصّ به «جيوشنا الظافرة»، ولحسن ولائه «لمولانا السلطان أمير المؤمنين، الشريف حسين». ثم أعلن في الوقت نفسه عن تشكيل وشيك لـ «حكومة عربية دستورية... مستقلة استقلالاً تامّاً ناجزاً باسم مولانا السلطان حسين» تشتمل سلطتها على «كل سوريا»، وعن تعيين رضا الركابي رئيساً لتلك الحكومة مثبّتاً إياه بذلك في وظائفه التي عهدت بها القيادة البريطانية إليه. ثم ناشد السوريين أن يحافظوا على النظام وأن يحترموا القانون. ولكي يخفّف من مخاوف المسيحيين وسائر الأقليات الدينية، أنهى بيانه بالتشديد على أن حكومته حكوكة **عربية** تقوم على أساس العدل والمساواة بين جميع العرب الذين سيتمتعون بالحقوق ذاتها سواء كانوا مسلمين أو نصارى أو يهوداً(١).

كان ذلك، في تاريخ العرب، أول مظاهر التعبير عن **عروبة** الدولة التي يُعتزم تجسيدها على هيئة دستور حديث مستمدّ من الغرب ومتمحور على المساواة السياسية. لذا كان تصريح ٥ تشرين الأول الفيصلي منعطفاً في تطور وضع أهل الذمة، واعترافاً بصفتهم مواطنين كاملي الحقوق. صحيح أن مثل هذه المحاولة كانت قد بدأت، مع التنظيمات العثمانية، منذ صدور النصوص التنظيمية التي كان لها أن تفضي في النهاية إلى دستور ١٨٧٦ ـ ١٩٠٨. لكن النصوص المذكورة لم تتوصل يوماً إلى إحداث تغيير ملموس في الواقع التاريخي من حيث اتصاله الوثيق بالنظام الطائفي الذي لم يكن ينفصل عن تعاليم

(١) أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**. المرجع المذكور في لائحة المراجع، الجزء الثاني، ص ٢. [زين، الصراع العربي... ص ٨٢].

الإسلام. أما هذه المرة فقد عبّر سليل النبي عن عزمه على تجسيد هذه المحاولة في المؤسسات والوقائع، عن طريق القومية العربية. والواقع أن الأمير كان قد كسب لقضيته تأييد عددٍ من المسيحيين كان كثيرون من بينهم لبنانيين بل موارنة. ثم إن تتمة الأحداث تتيح لنا الاعتقاد بأنه كان من الممكن تثبيت ركائز المحاولة المذكورة لولا ذلك الاتجاه نحو خلط السلطة الزمنية بالطائفة الإسلامية الذي عاد فاستولى في غفلة من الزمن على أذهان العوام في سوريا. كما حصل أثناء موجة الصعود السابقة. وهذا ما أثار من جديد، وعلى سبيل رد الفعل، خشية متأصلة في الأوساط المسيحية بما هي نوى ضائعة في خضم الجماهير الإسلامية، وأدّى بالتالي إلى انكفاء لبنان على حدوده الموسّعة لدواعي أمنية والتي أرادها بالفعل حدوداً مع سوريا، إن لم نقل محكمة تجاهها.

خطاب ١١ تشرين الثاني

استمرت مطاردة العسكر التركي طيلة شهر تشرين الأول، ولم تتوقف، عند تخوم حلب، إلاّ مع التوقيع على هدنة مودروس. عندئذ استهلّ الأمير جولته على قرى الداخل حيث كانت الجموع التي اتصلت به عن كثب ترى، في شخصه، تجسيداً لآمالها القومية.

وفي ١١ تشرين الثاني، ألقى خطبة طويلة وسط هتافات لم تكن تقلّ حماساً عن تلك التي استُقبل بها في دمشق وغيرها. وتركزت موضوعات هذه الخطبة على الاستقلال المستعاد وعلى وعود الحلفاء وعلى الشقاق العميق الذي صار قائماً بين العرب الذين استعادوا حريتهم والأتراك بسبب مساوئهم ومظالمهم. وحرص في الخطبة المذكورة على دحض الإتهامات التي كانت تستهدف الهاشميين منذ مدّة وتعيّرهم بأنهم «اتفقوا مع الغربيين على بيع البلاد لقاء دريهمات»، إشارة إلى المساعدات التي كان يتلقّاها الملك حسين ويستعين بها على نفقات أجهزة دولته البسيطة وعلى تمويل قوات الأمير فيصل البدوية. وقال إن والده تحالف مع إنكلترا وفرنسا اللتين «لا تنسى العرب ما دامت موجودة على وجه البسيطة فضل معاونتهم». بهدف تحرير العرب من نير الأتراك

البغيض. وتعبيراً عن حسن نوايا هؤلاء الحلفاء، تلا الأمير فيصل تصريحاً صادراً عنهم قال إنه وصله منذ فترة وجيزة، وهو يعني تصريح ٨ تشرين الثاني. ثم جدّد تأكيده على ما كان ذكره في دمشق من ضرورة إيجاد دولة حديثة يتمتّع فيها العرب بكامل مواطنيّتهم مهما ما كان دينهم أو مذهبهم:

«أحضّ إخواني العرب على اختلاف مذاهبهم بالتمسّك بأهداب الوحدة والاتفاق، ونشر العلوم، وتشكيل حكومة نبيّض بها وجوهنا. لأننا إذا فعلنا كما فعل الأتراك نخرج من البلاد كما خرجوا لا سمح الله...

«إنني أكرّر ما قلته في جميع مواقفي: بأن العرب هم عرب قبل عيسى وموسى ومحمد. إن الديانات تأمر في الأرض باتّباع الحق والإخوّة... أنا عربي قبل كل شيء[١]. وأنا أقسم لكم بشرفي وشرف عائلتي وبكل مقدّس ومحترم عندي بأنه لا تأخذني في الحق لومة لائم..».

كان لمثل هذا الحضّ أن يلاقي صدى حسناً في عاصمة الشمال حيث كان أبناء الطوائف المسيحية الكثيرو العدد والمترسخو الجذور يلعبون دوراً طليعيّاً في الاقتصاد العام.

وكشف الأمير في الوقت نفسه عن مشروع والده الرامي إلى تحقيق الوحدة العربية في ظل حكمه، مع الاحتفاظ لمختلف البلدان التي تتكون منها بطوابعها ومزاياها الخاصة:

«العرب أمم وشعوب مختلفة باختلاف الإقليم. فالحلبي ليس كالحجازي، والشامي ليس كاليماني. ولذا قد قرر والدي (كذا) أن يجعل البلاد مناطق يطبق عليها قوانين خاصة بنسبة أطوار وأحوال أهلها...».

أما العمل البنّاء فستقوم به هيئة تمثيلية تجتمع لاحقاً:

«كان من الواجب علينا أن نبتدئ أولاً بجمع الهيئة التي تسن هذه القوانين.

(١) [في النصّ الفرنسي: «نحن عرب قبل كل شيء Nons Sommes des Arabes avant toute autre chose المؤلف ص ٣٢٢. زين، الصراع الدولي... ص ٩١].

LAU - Riyad Nassar Library

ولكن العرب الذين هم في البلاد الخارجية هم أعلم منّا بالقوانين الأكثر ملاءمة للبلاد. ولذلك نرجئ هذا الأمر إلى وقت اجتماع هؤلاء وفي أقرب وقت يصلون إن شاء الله. إن الذين استدعيتهم من الخارج رجال قديرون على وضع قوانين صالحة ملائمة لروح البلاد وطبائع أهلها. وسيكون اجتماعهم في دمشق أو غيرها من البلاد العربية لعقد مؤتمرهم...»[١].

ثم تابع جولته فوصل إلى طرابلس التي تقع في المنطقة الغربية وتعتبر مدينة إسلامية بالدرجة الأولى، حيث استقبل بالحماس نفسه، أما في بيروت التي وصل إليها في ١٦ تشرين الثاني، وحيث تتوازن الطوائف من حيث إعداد بنيها ومن حيث نفوذها، فقد كان المسلمون هم الذيم عبّروا بحرارة عن ولائهم لسليل النبي، بهتافات كانت لا تزال تنمّ عن حنين تركي واضح: «أنت سلطاننا ولا نريد سلطاناً سواك».

الذهاب إلى باريس

ما إن وصل فيصل إلى دمشق حتى أخذ يتهيّأ للذهاب إلى باريس حيث كان سيُفتتح مؤتمر السلام. وقد رافقه مساعدوه المقرّبون وعلى رأسهم رفيق السلاح الذي لم يكن يفارقه الكولونيل لورانس. ثم إنه عهد بمسؤوليات الحكم للركابي باشا، وعيّن أخاه الأصغر، الأمير زيد، قائماً بالأعمال في غيابه[٢] وخوّله حق توقيع القرارات العامة باسمه، ووصل إلى بيروت، في ٢١ تشرين الثاني، حيث أقلّه طراد بريطاني إلى باريس.

في مرسيليا تولّى أمره الكولونيل بريمون الذي كان رئيس البعثة الفرنسية في شبه الجزيرة العربية إبّان الحرب. واعتبرته الحكومة الفرنسية بمثابة ضيف شرف، لكنها رفضت أن تعترف له بصفة أخرى غير صفة قائد أحد الجيوش

(١) [نشر ساطع الحصري في يوم ميسلون، **صفحة من تاريخ العرب الحديث**، (طبعة جديدة، منشورات دار الاتحاد، بيروت، بدون تاريخ) نص هذا الخطاب، والفقرات أعلاه مأخوذة عنه، ص ٢١١ ـ ٢١٦].

(٢) [Locum Tenems، باللاتينية في النصّ].

الحليفة. ومنحته وسام صليب فرقة الشرف الأكبر، وجالت به على ساحات القتال حيث كانت آثار القذائف والدماء لا تزال بادية للعيان. في هذه الأثناء، كان الحلفاء يتباحثون في لندن حول التعديلات التي يُفترض إدخالها على المناطق التي حدّدتها معاهدة سايكس - پيكو. وقد استقبل رئيس الجمهورية ريمون بوانكاريه الأمير فيصل. لكن الأمر أقتصر على كونه زيارة مجاملة لم يُفسَح المجال خلالها للأمير العربي لإبداء رأيه بمصير سوريا. وهكذا وصل في هذا المناخ العام إلى لندن، في ١٠ كانون الأول، حيث كان يأمل بأن يجد فيها أصداء أفضل للوعود التي قطعت إبّان الحرب. لكن الحكومة البريطانية لم تكن أقلّ من باريس تحفّظاً ولا أكثر منها انفتاحاً. بل إن الأمير وجد في لندن من نصحه سرّاً «بأن يقبل بسيطرة فرنسا على سوريا»[1]. وفي ٧ كانون الثاني ١٩١٩، عاد فيصل إلى باريس حيث بدأت مباحثات مؤتمر السلام.

تشكيل جهاز الدولة

في هذه الأثناء، كانت الحكومة القائمة منصرفة إلى إنشاء نظام لدولة حديثة. فأقامت أجهزة إدارية في دمشق التي جُعلت عاصمة. وأنشأت وزارات ومديريات عامة، ومجلس شورى للدولة كلّف بإعداد مشاريع قوانين وأنظمة، وأعادت فتح مكاتب الخدمات العامة في المناطق حيث ظلت هيكلية الولايات السابقة المقسمّة إلى أقضية ونواحي كما كانت، وشرعت بتعريب المحاكم والدواوين القضائية وأدخلت عليها إصلاحاً جذرياً، وأنشأت محكمة للتمييز محل محكمة اسطنبول التي كانت تتولى النظر حتى ذلك الحين بقضايا الطعن عن طريق النقض، وأسّست الأكاديمية العربية والجامعة السورية، وحررت الحياة

(١) هـ. تمپرلي، **تاريخ مؤتمر السلام في باريس**، لندن، ١٩٢٠ ـ ١٩٢٤، الجزء السادس، ص ١٤٢، مذكور عند زين ن. زين، المرجع المذكور، ص ٦٢ [زين، الصراع الدولي... ص ٩٩].

- H. W. V. Temperley, édit., A History of the Peace Conference of Paris, London, 1920 - 1924, vol. VI, P. 142..

السياسية، وشجعت صدور الصحف وإنشاء النوادي حيث أخذت تُطرح التطلعات الجديدة دون عوائق أو قيود. بكلمة، أخذت الحكومة توفّر العناصر اللازمة لإنشاء دولة سعت جهدها لأن تكون حديثة على صورة أوروبا ومثالها.

٢. المملكة الهاشمية

بعد أن حضر فيصل مؤتمر السلام ـ الذي لم يدرك أسباب فشله إلاّ لاحقاً ـ عاد إلى دمشق، ولكن على متن سفينة حربية فرنسية هذه المرة، كما لو أنه حرص على تأكيد موقفه الحيادي من الدولتين الحليفتين اللتين كانتا في حالة تنافس مستمر، بل متوتّر أحياناً، حول كل ما يتعلق بالمشرق. ولما وصل إلى بيروت، في ٣٠ نيسان، ألقى في بناية الداعوق، مقرّ الوكالة العربية، كلمة ذهبت بعض جملها أمثالاً:

«إن الاستقلال يؤخذ ولا يُعطى، فعلينا أن نأخذه بكل ما لدينا من قوة، ومن لا يريد الاستقلال فهو عدو اللّه والوطن»[1].

أحدثت هذه الكلمات المشهورة وقعاً سيئاً في الأوساط المسيحية الموالية للقضية الفرنسية.

لكن الأوهام التي حملها فيصل جعلته يصرّح، من بيروت، في أول أيار، أن مؤتمر السلام قد وافق على مبدأ الاستقلال، وأنه أقرّ تشكيل لجنة تحقيق سترسل للوقوف على رأي الشعب السوري. فينبغي بالتالي على هذا الشعب أن يبيّن للجنة المذكورة أنه أهل للحرية قادر على حكم نفسه بنفسه[2]، الأمر الذي يستوجب منه الحفاظ على وحدته ويتطلّب منه احترام القانون.

(١) [يوسف الحكيم، سورية في العهد الفيصلي، دار النهار للنشر، بيروت، ط٣و ١٩٨٦، ص ٧١].

(٢) [«وأنا أريد منكم أن تبرهنوا لهذه البعثة المحترمة التي ستشهد بالحق لكم وعليكم بأنكم تستحقون الاستقلال، وأنكم قادرون على إدارة شؤونكم بأنفسكم...»، الحصري، يوم ميسلون، ص ٢١٧].

L A U - Riyad Nassar Library

جمعية ٥ أيار

في ٥ أيار، ألقى فيصل خطاباً في مقرّ الحكومة في العاصمة السورية ضمّ جمهوراً غفيراً وضمّ وفوداً جاءت إلى دمشق من سائر المناطق، بما في ذلك لبنان المسيحي حيث تبيّن أن مؤيديه كانوا كثيرين. وبعد أن تعرّض لتاريخ الثورة العربية وأهدافها وذكّر بالمساعي التي بذلها في مؤتمر السلام «دفاعاً عن بلاد العرب»، عرض معالم الوضع المقبل الذي ينبغي أن يتأمن لهذه البلاد، مؤقتاً على الأقل: عدم تجزئة البلاد العربية، ولكن استقلال إقليمي للحجاز وسوريا والعراق، بانتظار أن تصبح ناضجة لتوحّدها تحت حكم واحد، نظراً لأن العرب يشكلون **أمة** واحدة[1].

وعندما أنهى خطابه سأل الحضور الذين «يمثلون الأمة معنوياً» ما إذا كان قد قام بواجبه على نحو حسن أم لا، فأجاب الحضور بالإجماع: «لقد أحسنتم التصرف. ونحن موافقون على ما قمتم به»[2]. ثم تعاقبت ممثلو الوفود على الكلام فأعربوا عن محضه «كامل ثقتهم». كما أعرب رؤساء الطوائف المسيحية الذين حضروا هذه الجلسة التاريخية عن ولائهم وتأييدهم. فقال بطريرك الروم الأرثوذكس غريغوريوس حدّاد: «بيننا وبين سموّكم اتفاق في هذه القاعة على شرائط معدودة لا تبرح من ذاكرتكم الشفّافة، فنحن عليه راسخون». والمقصود الاتفاق على الوحدة والإخلاص والمساواة السياسية والمدنية، وهو اتفاق يعترف

(١) [«كانت مدافعتي عن بلاد العرب على قسمين: القسم الأول ـ البلاد العربية لا يمكن تجزئتها. القسم الثاني ـ بما أن البلاد العربية بين سكانها اختلاف في طبقات العلم والتعليم ليس إلاّ، فالظروف ليست كافية لتجعلهم أمة واحدة وحكومة واحدة. لذلك رأيت الدفاع كما يلي: إن سوريا والحجاز والعراق قطعات عربية. وكل قطعة يطلب أهلها الاستقلال...»، الحصري، يوم... ص ٢٢١.].

(٢) [... «والآن... أريد ممن حضر من ممثلي الأمة... أن يقولوا لي هل ما قمنا به في السابق هو حسن أم لا؟ (فأجيب الأمير على سؤاله: «حسن حسن» وأعقب بالتصفيق والهتاف). وهل هو موافق لرغائب الأمة أم لا؟ (فأجابه الحضور: موافق موافق، مع الهتاف الشديد). وهل أعمالنا مقرونة برضى الأمة أم لا؟ (فأجاب الجميع، نعم، نعم وكل الرضى وفوق الرضى. تصفيق وهتاف)». الحصري، إياه، ص ٢٢٣.].

للمسيحيين بالمواطنية الكاملة على قدم المساواة المطلقة مع المسلمين. كما أعرب له سائر البطاركة عن تأييدهم، إلى أن وصل الكلام إلى رئيس الحاخامين في دمشق فقال: «إن أموالنا وأنفسنا بين يديك يا سموّ الأمير».

وبعد أن استكمل فيصل استفتاءه للوفود أختتم هذه **البيعة** التي جرت كما كانت تجري في زمن الخلفاء، بالكلمات الآتية:

«لا شك أنني بعد ما أخذت هذا الاعتماد من هذه الهيئة سأداوم على أعمالي كما سبق، لحين انعقاد المؤتمر العام الذي أخبرتكم عن انعقاده في هذه الأيام، والذي سيسنّ القوانين التي توضع لإدارة شؤون سورية كافةً.

«لا شك أن فكري في إدارة سورية هو أنني أرى مطالب الأقلية من الشعب تكون مرجّحة على آراء ورغائب الأكثرية. وهذا أولاً بالنسبة لما بذل الأتراك من الشقاق والنفاق بين العناصر. فالبلاد ستقسم إلى مناطق بموجب الحالة الجغرافية والسياسية التي اكتسبها السكان بالنسبة إلى اختلاف مناطقهم. وإنني أعلم يقيناً أن القسم الجنوبي من البلاد السورية لا يدار كما يدار الساحل، ولا يدار الساحل كما يدار داخل سورية مثلاً...»[1].

فكان ذلك جواباً واضحاً جداً على المسألتين الأساسيتين اللتين طُرحت على النظام الجديد: مسألة وضع الأقليات، ومسألة قطرية المناطق، نظراً لارتباط هاتين المشكلتين معاً، بحكم وجود أكثريات مذهبية في عدد من المناطق، كلبنان الموارنة والدروز، وجبل العلويين، وحوران التي أطلق عليها اسم جبل الدروز في عهد الانتداب الفرنسي.

في التاسع من حزيران، ذهب الأمير إلى حلب حيث كانت قد حصلت في غيابه أحداث خطيرة، في ٢٨ شباط، وقعت بين المسلمين والأرمن، تحت سمع وبصر القوات البريطانية التي كانت مرابطة في الجوار. وأخذ الناس

(١) [الحصري، يوم... ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨. أثبت يوسف الحكيم هذه الكلمة ـ موجزة ـ في كتابه سورية والعهد الفيصلي، ص ٧٣ ـ ٧٤ وعنه أخذ المؤلف].

يتخوّفون من عودة شبح «المجازر» الذي أخذ يخيّم على تعايش الأقليات الدينية مع الأهالي السنة. فكانت الأفئدة مضطربة، ولم يكن يساعد على طمأنتها إلاّ حضور سبط النبي. فألقى يوم وصوله خطاباً في النادي العربي «بعاصمة الشمال»، كما كان يحلو له أن يسمّي هذه المدينة التجارية التي كانت تتعايش فيها الأجناس والأديان منذ قرون طويلة. فشدّد من جديد في هذا الخطاب على أخوّة العرب دون تمييز بين طوائفهم:

«... أما أنا فأقول لا أكثرية ولا أقلية لدينا، ولا شيء يفرّق بيننا، إنما نحن جسم واحد.. فنحن عرب قبل موسى ومحمد وعيسى وإبراهيم. نحن عرب تجمعنا الحياة ويفرقنا الموت. لا تفريق بيننا إلاّ إذا قُبرنا. ولا بدّ أن الحكومة التي ستؤسس بمساعدة من أخذ بناصرنا من الأمم المتمدّنة العظيمة ستعمل بجميع ما هو واجب لتأييد حقوق الأقلية. وسنقطع على ذلك العهود المكتوبة بالصحائف. وأنا واثق أن هذه الصحائف التي تكتب لحفظ حقوق الأقلية ستأتي الأقلية فتمزقها بيدها، لأنها سترى أن الأكثرية عاملة بما سطّرته وفوق ما سطّرته... لا يحترمنا العالم المتمدن إلاّ إذا احترمنا أنفسنا واحترم بعضنا بعضاً. وإذا أنقسمنا أحزاب وشيع فإنه يستخفّ بنا..»(١).

كانت تلك المرة الأولى التي يشير فيها الأمير إلى أن هناك احتمالين لحماية حقوق الأقليات، وإلى المساعدة التي ستقوم بها إحدى الدولى الكبرى الصديقة على شكل معاهدة أو اتفاقية دولية.

المؤتمر السوري

كانت الحياة السياسية في ذلك الحين في أوج نشاطها. خاصة في دمشق حيث كانت الأحزاب والجمعيات والنوادي تنشأ كل يوم. وكان يشترك فيها عدد من المسيحيين الذين جاؤوا من لبنان، منهم الأخوان سعيد وإسكندر عمّون،

(١) [الحصري، يوم ميسلون..، ص ٢٣٣. نقل المؤلف هذا النصّ إلى الفرنسية بشيء من التصرّف، والأرجح أنه اعتمد نص يوسف الحكيم، سورية في العهد الفيصلي، ص ٧٤، الذي لا يتطابق مع نص الحصري.].

LAU - Riyad Nassar Library

وفؤاد ابن هذا الأخير، وعلى رأسهم كاهن ماروني هو الأب حبيب اسطفان الذي كان خطيباً مفوّهاً. فكانت خطبه الناريّة تثير حماس الجموع الإسلامية التي كانت تستمع بشغف وحيرة إلى هذا الأب المسيحي القادم من الجبل المجاور يحدثها عن الوحدة العربية والاستقلال القومي. في هذا الجو المفعم بالآمال المحمومة، جرت انتخابات المؤتمر في أيار ١٩١٩ بموجب قانون الانتخابات المعمول به في النظام العثماني، بعد أن طال الحديث عن ضرورة انعقاد المؤتمر المذكور. وكان من الطبيعي أن لا يكون من الممكن إجراء هذه الانتخابات إلاّ في الداخل السوري التابع لحكومة دمشق التي اكتفت بأن تدعو الناخبين الثانويين، الذين جرى فرزهم عام ١٩١٢، من أجل اختيار المندوبين لبرلمان القسطنطينية. أما الساحل (بيروت وجبل لبنان وطرابلس واللاذقية والإسكندرون) وفي فلسطين، باعتبارهما منطقتين تشكّلان جزءاً من الوطن السوري، فقد اختير مندوبو المؤتمر محلياً من قبل أحزابهم السياسية.

نتيجة لهذه العملية التي عبّرت، رغم اقتضابها، عن التيارات الممثلة للرأي العام السائد في ذلك الحين، تشكّل المؤتمر وافتتح أعماله في دمشق، في ٧ حزيران، بخطاب ألقاه الأمير أعلن فيه عن قرب وصول لجنة التحقيق الأمريكية التي انتدبها الرئيس ولسون، ورسم فيه معالم البرنامج الذي يُفترض تحقيقه: تمثيل الإرادة القومية بشكل عام، والعمل بشكل خاص على بلورة دستور يحتوي على أحكام خاصة تتعلق بحماية حقوق الأقليات الدينية، من أجل عرضه على لجنة التحقيق.

أثار وصول اللجنة نوعاً من الحافز المنشّط للرغائب والآمال السورية التي كانت غامضة حتى ذلك الحين. وقد اتصلت اللجنة فور وصولها بسكان المدن الكبرى في فلسطين الذين أعلموها بالإجماع أن مؤتمر دمشق هو الناطق بلسان سوريا كلها. ولما وصلت اللجنة إلى دمشق قابلها وفد من المؤتمر وقدّم لها، باسم الشعب السوري في المناطق الثلاث على اختلاف فئاتها الدينية، من

إسلامية ومسيحية ويهودية، مذكّرة من عشر نقاط تلخّص مجمل التطلعات السورية:

١. الاستقلال التام الناجز لسوريا التاريخية الممتدة من طوروس شمالاً حتى خط رفح العقبة جنوباً، ومن المتوسط غرباً حتى الفرات شرقاً.

٢. دولة ملكية دستورية ذات نظام تمثيلي تقوم على أساس اللامركزية الواسعة وتحفظ حقوق الأقليات، على أن يكون ملكها الأمير فيصل «الذي جاهد في سبيل تحرير هذه الأمة جهاداً استحق به أن نضع تمام الثقة بشخصه وأن نجاهر بالاعتماد التام على سموّه».

٣. احتجاج الشعب العربي الساكن في البلاد السورية والذي «لا يقلّ رقيّاً من حيث الفطرة عن سائر الشعوب الراقية وليس هو في حالة أحطّ من شعوب البلغار والعرب واليونان ورومانيا»، على المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم التي صنّفت البلدان العربية في عداد المناطق الخاضعة للانتداب.

٤. إن الانتداب الذي أوصى به عهد جمعية الأمم لا يمكن أن يُفهم، على ضوء المبادئ التي أعلنها الرئيس ولسون، إلاّ باعتباره مساعدة فنية واقتصادية. فالمؤتمر يطلب أن تأتيه هذه المساعدة، في حال ضرورتها، من الولايات المتحدة الأمريكية، على أن لا يزيد أمدها عن عشرين عاماً وعلى أن لا تمسّ استقلال البلاد السياسي التام ووحدتها.

٥. إذا لم تستجب الولايات المتحدة لهذا الطلب. فإن المؤتمر يتوجّه عندئذ إلى بريطانيا العظمى لطلب هذه المساعدة.

٦. عدم الاعتراف لفرنسا بأي حقّ تدعيه في سوريا، ورفض أي تدخل أو مساعدة من قبلها بأي حال من الأحوال.

٧. رفض كل مطالب الصهيونيين بالقسم الجنوبي من سوريا، أي فلسطين، ورفض «هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا، لأنه ليس لهم فيها أدنى حقّ ولأنهم خطر شديد جداً على شعبنا من حيث الاقتصاديات والقومية والكيان السياسي».

٨. الحفاظ على وحدة البلاد السورية بكل مناطقها لا سيما فلسطين والمنطقة الغربية الساحلية.

٩. الاستقلال التام للقطر العراقي المحرّر وعدم إيجاد حواجز اقتصادية بين القطرين.

١٠. الاعتراض على المعاهدات والاتفاقيات والوعود التي تستهدف تجزئه البلاد أو «تمكين الصهيونيين في القسم الجنوبي من بلادنا»، والمطالبة «بإلغاء المعاهدات السرية» المتعلقة بذلك[١].

برنامج يشكّل، في الواقع، ضرباً من **الميثاق الوطني** الذي لم يتخلّ عنه السوريون منذ ذلك الحين ـ إلاّ بالنسبة لما يتعلق بلبنان الذي صار، عام ١٩٤٣، في عداد الدول ذات السيادة، شأنه شأن أعضاء جامعة الدول العربية الأخرى.

محاولة الاتفاق مع فرنسا

اتّفقت فرنسا وإنكلترا، في ١٥ أيلول ١٩١٩، على أن تحلّ القوات الفرنسية محل قوات الاحتلال الإنكليزية في سوريا. وكان لهذا الاتفاق، عدا طابعه العسكري البحث، أن يمهّد لاتفاقية سان ـ ريمو وأن يبتّ بمصير النظام الفيصلي في دمشق[٢]. في ١٨ أيلول كان الأمير في لندن يتابع الوعود الإنكليزية. في اليوم التالي، سعى لويد جورج لإقناعه بسلامة إحلال الفرنسيين محل البريطانيين، على نحو ما اتُّفق عليه في باريس. أحتجّ فيصل على ذلك، وطلب من حكومة لندن. بمذكرة أصدرها في ٢١ أيلول، إلغاء الاتفاق إلغاء تامّاً باعتباره أداة من أدوات السياسة الاستعمارية، على حد قوله، لا بدّ للعرب من مواجهتها بقوة السلاح. واقترح أن يُعهد لحكومة دمشق بإدارة الساحل السوري أو بالإبقاء على الوضع كما هو على الأقل، بانتظار القرارات النهائية التي ستصدر عن مؤتمر السلام. ثم أصدر مذكرة أخرى، في ٩ تشرين الأول، حذّر

(١) [الحصري، يوم... ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤].
(٢) أنظر أعلاه ص ٣٣٢.

LAU - Riyad Nassar Library

فيها رئيس الوزراء من معبّة انسحاب القوات البريطانية الذي سيترك سوريا تحت رحمة فرنسا ويجرّ على العالم العربي «كارثة جسيمة». وطالب مجدّداً بإلغاء الاتفاق، لكنه اقترح في الوقت نفسه طرح القضية السورية برمّتها على مؤتمر السلام من جانب لجنة مؤلفة من أعضاء إنكليز وفرنسيّين برئاسة مندوب أمريكي، على أن تطرح هذه اللجنة تقريرها النهائي على المؤتمر. ويبدو أن الأمير لم يكن يعلم على الإطلاق بأمر المفاوضات السرية التي كانت تدور بين الدولتين الحليفتين بشأن سوريا وفلسطين. وفي اليوم نفسه بعث اللورد كرزن، وزير الشؤون الخارجية، برسالة إلى الأمير فيصل جواباً على احتجاجه، يعرض له فيها أن بريطانيا العظمى تعتبر نفسها ملزمة بالوفاء بتعهّداتها تجاه الملك حسين، لكنها كانت قد حرصت على إفهامه «دون أي شك أو إبهام» (ويذاوت أني ڤاغنسّ)[1] وقبل أن يدخل العرب الحرب، بأن لفرنسا «حقوقاً خاصة» في المنطقة الغربية. كما وضّح كرزن أن اتفاقية ١٥ أيلول لا تُعتبر استباقاً للقرارات النهائية الي سيتّخذها الحلفاء. ثم تلاشت كل آمال الأمير عندما تلقى في اليوم التالي رسالة من داوننغ ستريت، مؤرخة بـ ١٠ تشرين الأول، ترفض اقتراحيه اللذين تقدّم بهما في اليوم الفائت، وتُعلمه بالقرار النهائي الذي اتخذته حكومة صاحبة الجلالة بسحب جيوشها من سوريا وبرفض أي انتداب من قبلها على تلك البلاد الباريسية إنكلترا بتشجيع الأمير فيصل على المقاومة سعياً منها لمنع فرنسا من قطف ثمار انتصارها في المشرق. وهكذا «ترك البريطانيون أمر فيصل إلى الفرنسيين ‹مع أحسن التمنيات› من الحكومة البريطانية». كما يقول زين زين[2]. فلم يعد لدي الأمير خيار آخر سوى إيجاد شكل من أشكال التفاهم مع كليمنصو.

فوصل إلى باريس في ٢٠ تشرين الأول. خلال شهرين ونصف من إقامته في العاصمة الفرنسية سعى جهده، كما يقول في رسالة له إلى لويد جورج،

(١) [Without any Vagueness. بالإنكليزية في النص الفرنسي.].
(٢) المرجع المذكور، ص ١١٨. [الصراع الدولي...، المرجع المذكور، ص ١٣٦].

«لأن يقيم علاقات طيبة مع الحكومة الفرنسية وأن يسعى لإزالة أي سوء تفاهم بغية الحفاظ على مصالحنا المشتركة»[1]. ثم أسفرت هذه المباحثات عن مشروع اتفاق أُرسل نصّه إلى اللورد كرزن، في ٢٠ كانون الأول، وهو يتلخّص بالنقاط الثماني الآتية:

١. تعد الحكومة الفرنسية بتقديم كل أنواع المساعدة «للامة السورية» وبضمان استقلالها ضد أيّ اعتداء.
٢. يطلب الأمير فيصل من الحكومة الفرنسية «ومن هذه الحكومة بالذات دون غيرها» تعيين المستشارين والفنّيين والمعلمين اللازمين لتنظيم جميع الإدارات المدنية والعسكرية وللإشراف على بعض الدوائر في هذه الإدارات مثل المالية والأشغال العامة.
٣. يكون للأمير «ممثل له صلاحية البتّ» في باريس، كما يكون لهذا الممثل مندوبون يعملون تحت إمرته في لندن وروما وواشنطن «ضمن نطاق السفارة الفرنسية» في كلٍّ من هذه العواصم. أما في البلدان الأخرى فإن ممثلي فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين هم الذين يتولّون رعاية المصالح السورية.
٤. يعترف الأمير باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي.
٥. يستهل الأمير قيام حكم ذاتي لدروز حوران داخل الدولة السورية.
٦. تقدّم سوريا لفرنسا كل المساعدة بكل قواها وفي جميع المناسبات.
٧. تُعتمد اللغة العربية لغة رسمية في الإدارات والمدارس، وتُدرّس اللغة الفرنسية كلغة مساعدة.
٨. تُعتبر دمشق عاصمة سوريا، ويقيم المندوب السامي الفرنسي دائماً في حلب، على أن يكون له ولرئيس الدولة السورية مقرٌّ شتوي في بيروت يتمتع بصفة المركز البلدي القائم بذاته[2].

(١) [زين، الصراع الدولي... ص ١٣٨.].
(٢) [زين، الصراع الدولي.. ص ١٤١ ـ ١٤٢].

كان ذلك يعني سورنة عرب سوريا، وانفصالاً لبنانياً على المتوسط، وإنشاء لحكم ذاتي درزي على تخوم دمشق، وإحياء لقيمة الشمال السوري، وتغلغلاً ثقافياً فرنسياً، وإشرافاً وثيقاً على الإدارة والجيش، ووضعاً للقوات السورية تحت تعرّف القيادة الفرنسية. إنها خطة التجزئة ونزع الطابع العربي التي سيعمد الجنرال غورو إلى تطبيقها بعد يوم ميسلون. لكن الجدير بالذكر أن فيصل لم يجرؤ حتى على مكاشفة الشعب السوري بمضمون هذا الاتفاق.

الاستقلال والمملكة

خلال غياب فيصل لمدة أربعة أشهر تقريباً، تدهورت علاقات الحكومة السورية مع قوات الاحتلال الفرنسية المتمركزة على تخوم البقاع. واشتدّ امتعاض السوريين من الفرنسيين واتّهموهم بأنهم ذوي ميول توسّعية. وكان الوطنيون قد علموا، من جريدة لوطان [الزمان] الباريسية، إن الأمير وافق على وضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي. فلم يكن للأحداث منذ ذلك الحين إلاّ أن تتسارع وتتفاقم. فكان يُفترض بفيصل أن يكون ذا رصيد هائل لدى مؤيديه حتى يستطيع إقناعهم بتقبّل الوقائع المريرة التي واجهها في لندن وباريس.

وصل الأمير إلى بيروت في ١٤ كانون الثاني ١٩٢٠ ليتبيّن له، منذ وصوله إلى دمشق، إنه لم يعد يسعه إلاّ الامتثال للمؤتمر والنوادي التي كانت تدعو إلى المقاومة ضدّ فرنسا مهما كان الثمن. في ٢٢ كانون الثاني، قرّر فيصل أن يردّ على منتقديه، في خطاب ألقاه في النادي العربي بدمشق أمام حشد من الأعيان والوطنيين وضباط الجيش الشريفي، جدّد فيه التزامه بأن يظل أميناً على الهدف السامي الذي تتطلع إليه الأمة العربية: استقلال الأمة العربية ووحدتها دون قيود ولا انتداب ولا إشراف من أي نوع. ثم تلا ذلك تجدد المناوشات في البقاع ومرجعيون حيث مُنيت القوات الفرنسي بعدد من الخسائر. وفي دمشق بالذات، بلغ تأجّج المشاعر أوجه. غير أن السياسيين الذين كانوا يحيطون بفيصل لم يكن يجمعهم إلاّ عداؤهم الشديد والأهوج لكلا الدولتين الحليفتين معاً. وأخذ العراقيون يعترضون على احتلال إنكلترا لبلادهم. كما أخذ الفلسطينيون يندّدون

LAU - Riyad Nassar Library

بوعد بلغور. وراح اللبنانيون ومن بينهم بعض المسيحيين يطالبون فرنسا بالإجلاء عن جبلهم بلا قيد ولا شرط. وأعرب السوريون عن رفضهم لمبدأ الوجود الفرنسي على الساحل وفي الداخل بأي حال من الأحوال.

في هذا الجو المضطرب، اجتمع المؤتمر الذي كان قد تشكل عشية وصول لجنة كنغ ـ كرين، ورأس اجتماعه هاشم الأتاسي، في ٦ آذار. وطلب فيصل من المؤتمر أن يتّخذ قراراته على ضوء حقّ الشعوب بتقرير مصيرها، كما ورد في تصريح الرئيس ولسون وكما وافق عليه الحلفاء. وذكّر بأن العرب وقفوا إلى جانب الغرب في أحلك ساعات الحرب، في سبيل تحرّرهم من السيطرة التركية ومن أجل تحقيق وحدتهم القومية واستقلالهم السياسي. وآل المؤتمر على نفسه، أمام اللّه والتاريخ، أن يضطلع بمسؤوليته وأن يقوم بواجبه فيعمل على وضع دستور حديث لسوريا. وأشار في ختام اجتماعه إلى أن العراق يعمل هو الآخر على تحقيق الأهداف نفسها. وأن التعاون بين البلدين الشقيقين هو الشرط الأساسي لقوّتهما ونجاحهما.

في اليوم التالي، ٧ آذار، صوّت المؤتمر بوصفه «ممثلاً للأمة السورية العربية» على بيان طويل يعلن استقلال سوريا التام ووحدتها الناجزة التي تضم المناطق الثلاث، الداخلية والساحلية والجنوبية، بلا تمييز بينها ولا انفصال. وكان هذا البيان عبارة عن وثيقة طويلة تعرض لمختلف مراحل النضال التاريخي الذي خاضته الأمة العربية، وتذكّر مرة أخرى بالتزامات الحلفاء تجاهها. ورفض البيان رفضاً قاطعاً كل أشكال الإنتداب أو التدخل الخارجي. واختار الأمير فيصل الذي واصل جهاده في سبيل تحرير البلاد والوحدة «ملكاً دستورياً على سورية بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول»، على أن يصار إلى إنشاء المؤسّسات الجديدة في ظل هذا الحكم الملكي النهائي. ونصّ البيان على وضع حدّ نهائي لنظام الحكومات المؤقّتة، كما أعرب عن عزمه على إنشاء «حكومة ملكية نيابية» مسؤولة عن سوريا بكاملها على أساس «اللامركزية الإدارية» وبمعزل عن كل تأثير أجنبي. وشدّد في الختام على رغبة سوريا بالحفاظ على

«صداقة الحلفاء» واحترام مصالحهم ومصالح جميع الدول، معرباً عن أمله «بأن يتلقّى الحلفاء الكرام وسائر الدول المدنية عملنا هذا المستند إلى الحق الشرعي والطبيعي في الحياة. . . فيعترفوا بهذا الاستقلال، ويُجلي الحلفاء جنودهم عن المنطقتين الغربية والجنوبية، فيقوم الجند الوطني والإدارة الوطنية بحفظ النظام والإدارة فيها. . . حتى تتمكّن الأمة السورية العربية من الوصول إلى غاية الرقيّ وتكون عضواً عاملاً في العام المدني»[١].

كان من شأن هذا التصريح الخطير أن يقلب خطط فرنسا رأساً على عقب، ويقضي على الاتفاقات التي توصلت إليها مع إنكلترا بشق النفس. لذا كان له، بالتالي، أن يؤدي في نظر فرنسا إلى إدانة فيصل إدانة تامّة.

أدّى الملك الجديد في الجلسة نفسها، اليمين الدستوري. فوعد بتولّي شؤون الشعب السوري وبالعمل على تقدّمه. ثم جرت بعد ذلك مراسم **البيعة**، فأقسم خلالها جميع أعضاء المؤتمر والشخصيات الحاضرة على الالتزام بخدمة الملك. وتقدم بطريرك الروم الأرثوذكس غريغوريوس حداد فتلا نصّ المبايعة الذي كان وقّع عليه في ٧ تشرين الأول ١٩١٨ جميع رؤساء الطوائف المسيحية والذي ينصّ على التزام فيصل بـ :

«. . طاعة اللّه، احترام الأديان، الحكم شورى على مقتضى القوانين والأنظمة التي تُسنّ لذلك، المساواة في الحقوق، توطيد الأمن، تعميم المعارف وإسناد المناصب والوظائف إلى أكفائها، وقبول سموّه بها واحدة فواحدة. نبايعه ملكاً على البلاد. .»[٢].

في ٨ آذار، تُلي البيان على الناس في العاصمة وفي المدن الكبرى باسم فيصل، «ملكاً على سورية المتّحدة»، أي على سوريا الداخلية، والساحل ـ حيث

(١) [الحصري، يوم. . . ص ٢٧٨ ـ ٢٨١. الحكيم، سورية. . ص ١٣٨ ـ ١٤١، زين، الصراع. . ص ١٤٨ ـ ١٥٠].

(٢) [يوسف الحكيم، سورية في العهد الفيصلي، ص ١٤٣].

LAU - Riyad Nassar Library

كانت ترابط القوات الفرنسية وهي على أهبة الاستعداد للقتال ـ وفلسطين التي كانت تحت الاحتلال البريطاني.

ردود فعل الحلفاء

تشكّلت في اليوم التالي حكومة جديدة برئاسة رضا الركابي نفسه. وكان أوّل ما قامت به إطلاع الدول الحليفة بصورة رسمية على قيام المملكة العربية السورية وعلى مضمون البيان الذي صوّت عليه المؤتمر. وأرسل فيصل برقيات خاصة بهذا المعنى إلى الرئيس ولسون واللورد كرزن والجنرال اللنبي والجنرال غورو. وكان هذا الأخير قد عُيّن. في ١٢ تشرين الأول ١٩١٩، قائداً أعلى لجيش المشرق ومندوباً سامياً عن الجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليكية. أما اللورد كرزن، فقد بعث لفيصل ببرقية جوابية ضمّنها احتجاجاً عنيفاً وذكر فيها «أن المؤتمر العربي ليس له صفة شرعية وأنه تصرّف تصرّفاً مخالفاً لإرادة الحكومتين البريطانية والفرنسية»[١]، وأنّ إعلان استقلال سورية من شأنه أن يعقّد تسوية المشكلات الناجمة عن حلّ الامبراطورية التركية في مؤتمر السلام. كما ذكر فضلاً عن ذلك أن بريطانيا لا تعترف لا للمؤتمر ولا لأي فئة أو هيئة أخرى بحقّ الكلام باسم العراق وفلسطين.

لكن العجيب في الأمر أن ردّ الجنرال غورو كان ودّياً ومشجّعاً. فرغم إشارته إلى أنه لا يسعه بصفته مندوباً سامياً لفرنسا إلاّ أن يسلّم بالأمر الواقع الذي حصل، فإنه حرص على تقديم تهانيه الشخصية المحضة «للملك الجديد».

ذلك أن المفاوضات كانت قد خطت في هذه الأثناء خطوة حاسمة. فبين ١٩ و٢٦ نيسان، كان المجلس الأعلى المشترك بين الحلفاء قد اجتمع في سان ريمو. ووقّع في ٢٥ على الاتفاق الذي ينصّ على توزيع الانتدابات من الفئة أ على الدولتين الاستعماريتين. فحصلت فرنسا على انتدابها على سوريا ولبنان، وإنكلترا على العراق وفلسطين. وهكذا كانت الأدوار قد توزعت توزيعاً

(١) أ. سعيد، المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص ١١٩. [زين، الصراع الدولي. . . ص ١٥١].

نهائياً منذ ذلك التاريخ، ولم يعد يبقى سوى تسوية الحساب مع المملكة العربية التي أعلنت في دمشق.

بدأت عملية التسوية هذه، عملياً، مع برقية أللنبي - الذي كان قد صار في هذه الأثناء مارشالاً - إلى الملك فيصل، في ٢٧ نيسان، والتي أخبره فيها بالقرار المتّخذ في سان ريمو. وتخفيفاً لوقع الخبر، حرص أللنبي على الإشارة إلى أن المجلس الأعلى قد اعترف في الوقت نفسه بسوريا والعراق «دولتين مستقلتين»، مضيفاً أن هذا الاعتراف لا يصبح ساري المفعول إلاّ «شرط أن تتناولهما مساعدة دولة منتدبة، إلى أن يحين الزمن الذي تستطيعان فيه الوقوف وحدهما». بناءً عليه طلبت البرقية من فيصل أن يعود إلى أوروبا على وجه السرعة لكي يعرض قضيته على مؤتمر السلام الذي ستفتتح دورته القادمة في باريس في أواخر شهر أيار.

ثم تلقّى الملك، في أول أيار، رسالة أخرى أبلغ دلالة، كانت لها صيغة البلاغ. فقد أرسل إليه ألكسندر ميلران، رئيس الحكومة الفرنسية، برقية يعرض له فيها الخطوط العامة للسياسة التي تعتزم فرنسا اعتمادها باعتبارها الدولة المنتدبة العتيدة، وهي سياسة مبنيّة على مبدأ مفاده أن الأهالي الذين يتكلمون العربية ويقيمون في سوريا لهم الحق بأن «يحكموا أنفسهم بأنفسهم باعتبارهم شعوباً مستقلة»[1]، وفي ذلك إشارة واضحة إلى الانفصالية اللبنانية. ثم يتابع ميلران فيقول أن واجب فرنسا أن تقبل الاضطلاع بالمهمّة التي كلّفها بها مؤتمر السلام. وهي تقديم المشورة والعون لهذه الشعوب بغية مساعدتها على تحقيق أمانيها، على أن تضمن فرنسا استقلال هذه الشعوب ضمن الحدود التي يعيّنها المؤتمر.

ردود الفعل السورية

أثارت اتفاقية سان ريمو موجة من المظاهرات الشعبية أدت إلى إسقاط

(١) [نصّ برقية اللنبي وبرقية ميلران عند الحصري، يوم...، ص ٢٨٩ ـ ٢٩١].

LAU - Riyad Nassar Library

حكومة الركابي التي اتُّهمت بالعجز عن معالجة الوضع. وكانت فكرة تكليف فرنسا بالانتداب على سوريا كافية لإعادة الالتفاف بالإجماع حول فيصل، بعد أن كان وضعه قد ضعف منذ عودته من أوروبا بسبب الشائعات التي ذاعت حول مشروعه لإبرام معاهدة مع كلمينصو.

في خضم هذا المدّ الانفعالي، وضع الملك حدّاً لتردّده ووجّه رسالة، في ٣ أيار، إلى رئيس المؤتمر يطلب منه فيها تأليف حكومة جديدة تضع على رأس مهامّها الدفاع عن حقوق سوريا و «استقلالها المقدّس». ألّف هاشم الأتاسي وزارته ومثلت هذه الوزارة في اليوم نفسه أمام المؤتمر «الذي كان يقوم، منذ الثامن من آذار، بوظيفة مجلس الأمة الذي يذكّرنا بالأيام الأولى المضطربة للثورة الفرنسية»، على حدّ قول زين زين. وتعهّدت الوزارة في بيانها بتنفيذ أهداف ثلاثة: تأييد استقلال الوطن التام والناجز، المطالبة بوحدة سوريا «بحدودها الطبيعية» مع ردّ طلب الصهيونيين في جعل فلسطين «وطناً قومياً لليهود»، ورفض كل مداخلة أجنبية تمس السلطان القومي. ومع ذلك فقد رحّبت الوزارة بالقرار الذي اتُّخذ في سان ريمو من حيث اعترافه باستقلال سوريا، لكنها تعهّدت بأن تعمل ما في وسعها بأن لا يُصار إلى عرقلة هذا الاستقلال عن طريق تدخل أية دولة منتدبة[1].

كان أول قرار اتّخذته الوزارة جعل الخدمة العسكرية إجبارية. وبذل عدد من المنظمات السياسية كل جهد دعائي من أجل تهيئة الشعب للدفاع عن الوطن «في حال نشوب حرب مع فرنسا». وضاعفت العصابات المسلحة نشاطاتها ضد المواقع الفرنسية المتمركزة غرباً على المرتفعات اللبنانية. كان واضحاً أن إنكلترا قد تخلّت نهائياً عن فيصل وعن الوطنيين العرب وتركتهم يواجهون مصيرهم. كما كان الرئيس ولسون قد أصيب بالمرض الذي شلّ نشاطه نهائياً. وفي ١٩ آذار، رفض مجلس الشيوخ الأمريكي الموافقة على معاهدة ڤرساي. وهكذا

(١) أ. سعيد، الجزء الثاني، ص ١٤٠. [زين، الصراع الدولي..، ص ١٦١. نصّ البيان الوزاري عند الحصري، يوم... ص ٢٥٨].

تخلّت أميركا عن ميثاق عصبة الأمم الذي نصّ في المادة ٢٢ منه على مبدأ الانتداب، بعد أن كان رئيسها على رأس واضعيه. فكانت عزلة سوريا تامّة في وجه القوات الفرنسية المتمركزة في لبنان وسط الأهالي اللبنانيين الذين كانوا يعربون بصخب عن رغبتهم بوجودها. ثم إن حرب التحرير التي كان يخوضها الأتراك الكماليون في كيليكية كانت عنصراً معكّراً للعلاقات القائمة بين الجنرال غورو والنظام الشريفي. إذ ظلت القيادة الفرنسية تطلب، عبثاً، من دمشق تسهيل مرور قواتها ومؤنها عبر الخط الحديدي رياق - حلب باتجاه الشمال، فلم تستطع ذلك إلاّ بعد توقيع اتفاقية فرانكلين - بويون في العام التالي، فكانت هذه كلها جملة من العوامل التي عكّرت الأجواء، بانتظار توجيه الضربة القاضية.

في ٢٧ أيار، ألقى فيصل في مأدبة إفطار أقامها للنواب والوزراء والأعيان آخر خطاب له في حياته السياسية في سوريا. فانتقد في هذا الخطاب تشاؤم البعض وتصلّب البعض الآخر. واستعاد عبارته التي قالها في بيروت قبل أشهر من «أن الاستقلال يؤخذ ولا يُعطى». وقال إن مبدأ السيادة السورية قد اعتُرف به في سان ريمو. وإن الانتداب الذي قُرن بالسيادة «كلمة لا حدّ لها ولا معنى صريح.. فهي كلمة مطاطة..» تقبل التفسيرات المتضاربة: «فتفسّر أحياناً بأشدّ أنواع الاستعمار وتارة بأخف ضروب المعاونة الوديّة التي لا تمسّ الاستقلال»[1]. ولكن ينبغي على الشعب السوري أن يكون يقظاً وقادراً على الدفاع عن نفسه. ولا ينبغي أن تكون المقاومة لفظية، بل يجب أن تتجسّد «بالمال والرجال». من هنا كان قرار الحكومة المتعلق بالخدمة العسكرية والقروض الوطنية.

٣. الدستور

وُضع الدستور وصُوّت عليه وسط هذه الأجواء التي تنذر بوقوع الحرب. وبينما كان الملك يبدي اهتمامه بتنظيم المقاومة تجاه الخارج، كان يحرص في

(١) [نص الخطاب عند الحصري، يوم... ص ٢٣٩ - ٢٤٢].

الوقت نفسه على عدم إدخال أيّ تعديل على البنى التي خلّفها الأتراك. فقد كانت مبادرات المؤتمر بهذا الاتجاه تصطدم باعتراضه القاطع. وعبثاً حاول بعض المندوبين أن يقترحوا صياغة قوانين جديدة لإعادة تنظيم الإدارات العامة. حتى إن فيصل بعث إلى المؤتمر برسالة عبّر فيها عن تصميمه على معارضة «مثل هذه التجديدات» وأوصى بالحفاظ على التشريع العثماني وبالإبقاء على الموظفين في وظائفهم[1].

إن المهمّة الأساسية التي طرحت على المؤتمر منذ إعلان الاستقلال والدولة الملكية كانت تقوم عملياً على صياغة الدستور، كما نصّ البيان الوزاري في ٢٧ آذار.

غير أننا نفتقد إلى الوثائق التي تحيطنا علماً بالطريقة التي اتُّبعت لوضع هذا الدستور الذي لم يظهر مشروعه إلاّ في تلك الساعات العصيبة التي كان مصير النظام مطروحاً فيها على المحكّ. والواقع أن المؤتمر صوّت بالإجماع، في ٣ تموز ١٩٢٠، على دستور لم يُعمل به أبداً. ونظراً لأنه لم ينشر رسمياً، فإن نصّه لم يصل إلينا إلاّ عبر ترجمته إلى الفرنسية على يد فيليب داڤيد[2].

يتألف هذا الدستور من مئة وثمانية وأربعين مادة موزعة على اثني عشر فصلاً. وهو يشرّع للنظام البرلماني ضمن إطار الحكم الملكي المحدود، ويعيد تنظيم هيكلية الوطن السوري على أساس قطري، في ظل الإسلام كدين للدولة. واللغة العربية كلغة رسمية. لكن المادة ٢ من هذا الدستور حرصت - نظراً لتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق، منها منطقتان، الجنوبية والغربية، تحت

(١) ف. داڤيد، المرجع المذكور، ص ١٠٦.

(٢) في كتابه المذكور آنفاً. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الترجمة الفرنسية هي التي أعيدت ترجمتها إلى العربية، لتعذّر الوصول إلى الأصل العربي، ونشرها ساطع الحصري في مجموعة **وثائق ونصوص. الدساتير العربية** (بالعربية)، عام ١٩٥٥، في القاهرة، بمساعدة معهد الدراسات العربية العليا الذي كان يشرف عليه الحصري في ذلك الحين، (ص ٣ وما يليها) [عند زين، الصراع.. ص ٢٥٨ أن الدساتير المذكورة نشرت عام ١٩٥٦].

LAU - Riyad Nassar Library

الاحتلال الأجنبي - على عدم تعيين حدود هذا الوطن، بل اكتفت بالقول: «إن المملكة السورية تتألف من بلدان لا تقبل التجزئة وتشكّل وحدة سياسية». أما طابعها الوطني الفعلي، بالمعني السوسيولوجي للكلمة، فيظهر من خلال الإعراب عن الرغبة بالقضاء على التمييز الديني الذي يقيمه التشريع القرآني بين المسلمين وأهل الذمّة، ليتبنّى مكانه المفهوم الغربي للمساواة السياسية والمدنية. والواقع أن الدستور ينصّ على «أن السوريين يتساوون أمام القانون من حيث حقوقهم وواجباتهم» (المادة ١١). كما يضمن حرية المعتقد والعبادة (المادة ١٤)، وذلك إلى جانب ضمانته للمحاكم الشرعية والهيئات القضائية الطائفية، من مسيحية ويهودية، التي تقضي بموجب «تشريعها الخاص» (المادة ١٥). باختصار، حاول هذا الدستور إنشاء نظام لأدلة حديثة مستلهم من النميطة السياسية الغربية. فكان أول دستور من نوعه في العالم العربي. كما أنه افتتح حقبة الدساتير المستلهمة من أوروبا، والتي شهدتها في الأعوام التالية كل من مصر والعراق ولبنان وسوريا نفسها والأردن، إذ كانت هذه البلدان جميعاً تحت حماية أو انتداب بريطانيا العظمى أو فرنسا. وقد نصّت هذه الدساتير كلها على المساواة القانونية التامة بين المسلمين وغير المسلمين، فكانت، من هذه الناحية، استمراراً للثورة الدستورية التي استهلّها عصر التنظيمات في الامبراطورية العثمانية قبل زهاء القرن.

الاستحقاق النهائي

لكن الوضع العام كان محكوماً بالخطر الداهم الذي يتهدّده من جهة الغرب، حيث كان الجيش الفرنسي يتهيأ، من لبنان، لشن هجومه الأخير. وقد تسارعت آلية هذا الهجوم، منذ ٩ تموز، عندما استقبل الجنرال غورو، في بيروت، نوري باشا السعيد[١]. فقد جاء مبعوث فيصل يطلب منه تسهيل سفر

(١) ينقل ساطع الحصري في كتابه **يوم ميسلون**، بيروت، ١٩٤٥، أهم وقائع هذه المرحلة الأخيرة.

الملك إلى فرنسا بناءً على طلب اللورد أللنبي في برقيّته بتاريخ ٢٧ نيسان. لكن الجنرال غورد غرض شروطاً محدّدة قال إنه لا يسمح للملك بالسفر ما لم تتحقق:

«إننا لا نستطيع أن نسمح للأمير بالسفر إلى فرنسا قبل أن يقبل بمطالبنا. هذه المطالب سترسل إليه بعد أيام قليلة... وإذا سافر الأمير عن طريق آخر، فإن فرنسا ستمتنع بصورة قطعية عن التعرف إليه والمفاوضة معه بأي شكل كان..»[١].

ثم سرد الجنرال المبادئ العامة التي تتضمنها «مطالبه»:

«أ. وضع سكة حديد رياق - حلب تحت تصرّف الجيش الفرنسي.

ب. قبول الانتداب الفرنسي.

ج. إلغاء التجنيد الإجباري وتسريح المجندين.

د. قبول الأوراق النقدية التي أصدرها البنك السوري.

هـ. معاقبة المجرمين الذين استرسلوا في معاداة فرنسا»[٢].

بلغت الأزمة ذروتها عندما عُرفت هذه الشروط في سوريا بعد عودة نوري باشا في ١١ تموز. «وأثار هذا الإنذار قلقاً شديداً وهياجاً في جميع المدن السورية، وقامت تظاهرات صاخبة معادية لفرنسا. وفي اليوم ذاته بعث فيصل ببرقية إلى جميع قناصل الدول الأجنبية في دمشق يطلعهم فيها على «الإنذار» غير الرسمي الذي تلقّاه من الجنرال غورو، ويناشد الدول الحليفة أن تتصرف بروح العدل والإنصاف، ويلتمس من عصبة الأمم أن تتدخل في الأمر لحقن

(١) [زين، الصراع الدولي..، ص ١٦٤].
(٢) [الحصري، يوم ميسلون... ص ١١٨].

الدماء وللحيلولة دون سقوط الاستقلال السوري وإنقاذه من التدمير بالقوة. وأخيراً طلب إليهم تأليف لجنة تحكيم من دول الحلفاء تعرض عليها مطالب غورو متعهّداً أنه وشعبه يقبلان مقدّماً قرارات هذه اللجنة والخضوع لها».

«وأُتبعت هذه البرقية برسالة تفسيرية أرسلت إلى عميد الهيئة القنصلية بدمشق، دي باترنو، القنصل العام لإيطاليا. وقد جاء فيصل في رسالته هذه على ذكر المطالب التي بعث بها غورو إليه. كما أنه شكا فيها من عدم السماح له بالسفر إلى أوروبا. وأبدى قلقه الشديد من حشد الفرنسيين جيوشهم على جميع الحدود السورية. وقال إنه يخشى من أن يكون الجنرال غورو ينوي القيام بعمل عدائي، لأن جنوده قد احتلوا رياق وجسراً هاماً على الطريق المؤدية إلى حلب - جسر الشغور. وقال أن القضية السورية قضية عدل وأن سوريا تحرص على العيش بسلام وراحة. وفي الختام طلب إلى عميد الهيئة القنصلية أن يستخدم نفوذه لمنع نشوب الحرب التي لا تعود على البلاد السورية بغير الخراب والدمار».

«ثم أرسل فيصل برقية ثالثة عامة إلى كل من بريطانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة وعصبة الأمم يسألها فيها أن تسمع «صراخ سوريا» مكرّراً مناشدته هذه الدول أن تتوسط لدى فرنسا بأن لا تطأها بجيوشها الجرّارة»، وحرص هذا المرة على القول بأنه وشعبه «حاضرون للتفاهم» مع فرنسا «بشرط المحافظة على شرفنا وعلى قرار سان ريمو» الذي اعترف باستقلال سوريا. وختم برقيته بطلب السماح له بالسفر إلى أوروبا استجابة لدعوة الحكومة البريطانية ومؤتمر السلام[1].

(١) [يورد المؤلف هذه الوقائع نقلاً - يكاد يكون حرفياً - عن زين، الصراع الدولي... ١٦٥، دون الإشارة إلى ذلك. لذا رأينا أن ننقلها كما وردت في المصدر المذكور. نص رسالة فيصل إلى القنصل الإيطالي وبرقيته العامة، عند الحصري، يوم... ص ٢٩٤ - ٢٩٦].

في ١٣ تموز، تلا هاشم الأتاسي أمام المؤتمر بياناً أتى فيه على ذكر الأحداث والتطورات التي طرأت على الأزمة الفرنسية - السورية. وعبّر هذا البيان عن استنكاره الشديد للشروط التي طرحها الجنرال غورو، وانتهى إلى التشديد على المبادئ الأربعة الآتية:

«١. نحن لا نريد إلاّ السلام والمحافظة على استقلالنا وشرفنا الذي لا نتحمّل أن تشوبه شائبة.

٢. نحن نبرأ من كل تهمة نوصم بها ويُراد بها الإيهام بأننا نريد الإخلال بعلاقاتنا مع حليفتنا وحلفائنا.

٣. نحن لا نرفض المفاوضات ومستعدون أن ندخل بها، وها أن الوفد تحت رئاسة جلالة الملك مستعدّ للذهاب لمواصلتها. ونحن نقبل كل حلّ لا يمسّ باستقلالنا وشرفنا ويكون مبنيّاً على أساس الحق والاستقلال.

٤. أننا مستعدون كل الاستعداد ومصممون كل التصميم على الدفاع عن شرفنا وحقوقنا بكل ما أعطانا اللّه من قوة»[1].

إنذار ١٤ تموز

في ١٤ تموز - ذكرى سقوط الباستيل - بعث الجنرال غورو إنذاره إلى «سموّ الأمير فيصل».

كانت هذه الوثيقة التاريخية إيذاناً بدنوّ أجل الاستقلال السوري. وتألفت من رسالة ومذكرة. في الرسالة توجّه الجنرال إلى «سمو الأمير» بعبارات رقيقة يقول فيها: «أناشد أخلاقكم السامية ووطنيتكم الصادقة وشعوركم الودّي نحو فرنسا.. إن سموكم سيصغي إلى صوت الحكمة... فلا يتضامن مع حوكة لا تمثّل سوى الفئات المتطرفة من الشعب». كما يقول إن «تنفيذ الضمانات التي

(١) [الحصري، يوم... ص ٢٩٨. زين، الصراع... ص ١٦٦].

LAU - Riyad Nassar Library

تشرّفتُ بطلبها من سموكم الملكي» تقتضي بالضرورة ذهاب هذه الحكومة «التي دفعها عداؤها الشديد لفرنسا إلى القيام بكل ما من شأنه أن يجرّ على بلادكم ويلات الحرب. إن قرار سموّكم الملكي هو وحده الكفيل بتجنّب هذه الويلات»[1].

أما المذكرة المرفقة بالرسالة فتتطرق مطوّلاً إلى الدواعي التي دفعت فرنسا إلى اتّباع هذا النهج، يلي ذلك تعداد تفصيلي للمآخذ التي تأخذها على الحكومة، وهي تقع في البنود الستة الآتية: «المجافاة الواضحة لقوات احتلالنا... سياسة حكومة دمشق العدائية... التدابير الإدارية الموجهة ضد فرنسا... أعمال عدائية مباشرة ضد فرنسا... خرق القوانين الدولية العامة... الأضرار التي أصابت فرنسا وسوريا من جرّاء ذلك...». مما يشكّل، باختصار، المرتكز القانوني والتبرير السياسي لشروط الإنذار الخمسة التي كان الجنرال غورو قد سلّمها لنوري السعيد لدى مقابلته إياه في ٩ تموز. وتنتهي المذكرة بتحديد «مهلة أربعة أيام» تبتدئ في الساعة صفر من ١٥ تموز وتنتهي في الساعة ٢٤ من ١٨ تموز. «إن هذه الشروط تقدّم جملةً، وينبغي قبولها جملة أيضاً، بدون تجزئة». وإلاّ، وقعت الحرب:

«أما إذا لم يرتأي سموّكم الملكي في المهلة المحدّدة قبول الشروط المذكورة. فإنني أتشرّف بإبلاغكم أن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل. وفي هذه المحال لا أستطيع أن أؤكد لكم أن الحكومة الفرنسية ستكتفي بالضمانات المعتدلة المشار إليها أعلاه.».

«تختتم المذكرة بالتخدير من مغبة «المصائب التي قد تحلّ بالبلاد»، وإنها

(١) نص هذه الرسالة والمذكرة المرفقة بها منشورات عند جان بيثون، **على طريق الهند. بعد قرن من بونابارت**، باريس، ١٩٣٢، ص ٣٦٢ و٣٦٣.

- Jean Pichon, Sur la route des Indes. Un siècle après Bonaparte, Paris, 1932, P. 362, 363.

[الحصري، يوم... ص ٢٩٩. لم نأخذ بترجمة الحصري حرفياً لوجود عدد من الأغلاط فيها مثل ترجمة parties بأحزاب...].

LAU - Riyad Nassar Library

لن تقع في هذه الحال على عاتق فرنسا التي «برهنت على تساهلها منذ زمن طويل ولا تزال تبرهن عليه. فحكومة دمشق هي التي تتحمل مسؤولية جميع الحلول المتطرفة التي لا أنظر إليها إلاّ آسفاً ولكني مستعدّ لها بعزم لا يتزعزع»[1].

انحلال العقدة

تحولت حماسة الجماهير في دمشق وسائر أنحاء سوريا إلى كره وغضب. وتورّط فيصل وحكومته بسلسلة من المواقف كان لا بدّ لها أن تنتهي إلى الحل الفجائي الذي انتهت إليه. لقد كان الجيش العربي المؤلف من ضباط وجنود سوريين وعراقيين وفلسطينيين، بل ولبنانيين، جسماً مفعماً بالحياة والحماس، لكنه كان يفتقد للسلاح الحديث وللذخيرة الكافية. ولم يكن الرجلان المسؤولان عن هذا الجيش، أي يوسف العظمة، وزير الدفاع، وياسين باشا الهاشمي، رئيس الأركان، يجدان حرجاً في الاعتراف بهذه الحقيقة. وبالتالي لم يكن من الممكن أن يكون التصدّي للجيش الفرنسي المتفوق من حيث العدد والعدّة والتدريب إلاّ من قبيل الوهم. لكن ضغط الجموع، وتحمّس الأفئدة رجّحا كفة الحرب. والواقع أن المؤتمر هو الذي يتحمّل مسؤوليّة هذه الحرب نظراً لعجزه عن مواجهة الجموع ومصارحتها. فقد صوّت، في ١٩ تموز. بصفته معبّراً عن الرأي العام، على بيان سرعان ما نشرته الصحف يكيل التهديد للحكومة إذا هي قبلت بأي شرط من شروط الإنذار، ويذكّرها، بأسلوب جافّ، ببيانها الوزاري الذي وافق عليه المؤتمر بالإجماع في ٨ آذار، ليخلص إلى أن كل اتفاقاً يتعارض مع تعهّدات البيان الوزاري المذكور يعتبر مرفوضاً ولاغياً، وإن كل حكومة توقّع على مثل هذا الاتفاق تُعتبر غير شرعية، وأن المؤتمر «يحمّل أشخاص الوزارة كل تبعة ومسؤولية تجاه الوطن»، ويعتبر أن البلاد مستقلّة استقلالاً تامّاً بناءً على «حقّها الطبيعي والشرعي وجهادها المديد»، وإن كل مداخلة أجنبية في البلاد هي غير مشروعة سواء وقعت بالقوة أو بموافقة

(١) [ترجمة الحصري، يوم... ص ٣٠٨].

«أشخاص لا نيابة لهم عن الأمة» تخوّلهم هذا الحق، وأن المؤتمر «يُشهِد العالم المتمدّن على بيانه هذا ويذيعه للأمة ويرفعه لمعتمدي الدول»(١).

في اليوم التالي، ٢٠ تموز، صدر قرار ملكي بإرجاء اجتماعات المؤتمر، لكنه لم يعد إلى الاجتماع أبداً منذ ذلك القرار. وبعد ظهر ذلك اليوم نفسه، أجتمعت الحكومة على شكل مجلس وزراء برئاسة الملك، واتّخذت قراراً بقبول جميع شروط الإنذار، وأرسلت بذلك برقية إلى الجنرال غورو، وحرصت على اتّخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ قرارها المذكور، بما في ذلك تسريح الجيش. لكن ردود الفعل سرعان ما ظهرت في دمشق. وسارت الجموع الغاضبة إلى دار الحكومة، واتهمت الملك والوزراء، بالجبن والخيانة، ولم يستطع الجنود منع المتظاهرين من الوصول إلى الدار التي يقيم فيها الملك إلاّ بصعوبة.

في اليوم الذي تلاها، وحل الخبر بأن القوات الفرنسية قد تحركت إنطلاقاً من زحلة وشتورة وأنها دخلت وادي الحرير في اتجاه دمشق. فبعث الملك فيصل ضابط الارتباط الفرنسي، الكولونيل كوس، يسأل الجنرال غورو عن دواعي هذا التحرك غير المتوقع. وعاد الضابط بعد الظهر ليقول أن البرقية لم تكن قد وصلت بعد إلى المندوب السامي بسبب انقطاع الأسلاك في جهات سرغايا في ضواحي العاصمة. واقترح كوس إيفاد روسل من قِبل فيصل للتفاهم مع غورو حول هذا الأمر. ووافق الوزراء وفيصل على أن يكون ساطع الحصري، وزير المعارف موفدهم في هذه المهمة. غادر الحصري دمشق برفقة جميل إلالشي، كمرافق عسكري، والكولونيل طولاً، رئيس البعثة الفرنسية، فوصلوا إلى عاليه مقر الجنرال غورو في صباح ٢٢ تموز. وقد تركا لنا ساطع الحصري، موفد الملك، وصفاً دقيقاً للاجتماع التاريخي الذي جرى بينه وبين غورو(٢). قال الجنرال أن برقية فيصل قد وصلته بعد مرور نصف ساعة على

(١) [الحصري، يوم... ص ٢٧٥].
(٢) في كتابه المذكور. [يوم ميسلون، ص ١٣٥ وما بعدها لكن المؤلف ينقل معظم هذه الوقائع عن زين، الصراع.. ص ١٧٣ ـ ١٧٥].

صدور أوامره للجيش الفرنسي بأن يتقدّم لتنفيذ الخطة المرسومة له. وعندما قال له الحصري أن هذه البرقية سلمت إلى الكولونيل كوسى قبل انتهاء مدة الإنذار بست ساعات، أجاب أن الحكومة السورية هي المسؤولة عن تأخير وصوله في الوقت المحدّد لأن «العصابات» السورية هي التي قطعت أسلاك البرق بين الزبداني وسرغايا. ولما قال له الحصري: ولكن بما أن نوايا فيصل وحكومته قد اتّضحت لكم، فما الذي يمنع سعادة الجنرال من إصدار أوامره لجيوشه بالعودة إلى قواعدها؟ رد الجنرال بالقول: «هذا لا! إننا لم نعد نثق بكم.. ومن واجبنا أن نطلب منكم ضمانات جديدة...»، أما خلاصة هذه الضمانات فهي: «أن تظل الحملة العسكرية الفرنسية في المنطقة التي كانت قد وصلت إليها في زحفها نحو الأراضي السورية، وأن تنسحب القوات السورية حتى دمشق، وأن تكون سكة حديد رياق ـ حلب تحت تصرّف الجيش الفرنسي تصرفاً مطلقاً، وأن تقام في دمشق بعثة فرنسية بغية تطبيق الانتداب وإعادة تنظيم الإدارة بالتعاون مع الحكومة السورية ولكن وفقاً لروحية الانتداب. كان من الواضح أن الجنرال قد صمّم على احتلال دمشق والأراضي السورية.

لم يسفر هذا الجدل الذي كان حامياً ومؤثراً في بعض أحايينه إلاّ عن تأجيل الزحف الفرنسي مؤقتاً ريثما يتاح للحصري إبلاغ الملك والحكومة مطالب الجنرال الإضافية. وقد حرص الجنرال على تحميله رسالة شخصية يناشد فيها مرة أخرى «وطنية صاحب السمو الملكي، الأمير فيصل، وحكمته العالية».

وكادت المهلة تنقضي قبل أن يصل الحصري إلى دمشق. فاتصل بالجنرال غوبيه، قائد القوات الفرنسية، في مقر قيادته في تعنايل، وهي من أملاك الآباء اليسوعيين، وطلب منه تمديد ساعة الصفر حتى منتصف ليل ٢٣ تموز. فوافق غوبيه، بعد التشاور مع غورو، على هذا الطلب. ووصل الحصري ليلاً إلى دمشق وسارع إلى إطلاع الملك على الشروط الجديدة. في اليوم التالي، ٢٣ تموز، عقد مجلس الوزراء اجتماعاً خيّم عليه جو من الدهشة والذهول. وفي أثناء انعقاد الجلسة وصل الكولونيل كوس ومعه برقية من الجنرال يقول فيها إنه

LAU - Riyad Nassar Library

نظراً لعدم توفر المياه وبسبب رداءة الطرقات وحفاظاً على أمن الجيش الفرنسي، فقد اضطر إلى إعطاء أوامره لهذا الجيش بالتقدم حتى خان ميسلون. فاتّضح بذلك أن الحكومة لم تعد تستطع المضيّ قدماً في التفاوض مع غورو. لذا قرر المجلس إرسال برقيات استغاثة جديدة إلى الدول الحليفة. فدعا قناصلها إلى اجتماع عُقد في القنصلية الإيطالية في دمشق، حيث روى لهم الحصري باسم زملائه تفاصيل مباحثاته مع الجنرال غورو، وطلب منهم أن يُطلعوا حكوماتهم فوراً على الاجتياح الفرنسي الوشيك.

في هذا الأثناء، كان خبر «قرار الدفاع» قد شاع بين الناس. ووصلت حماسة المتظاهرين في أزقّة دمشق إلى ذروتها. وكانت الدعوة إلى الجهاد تتكرّر من على المآذن ساعة بعد ساعة. وغصّت الشوارع بالمتظاهرين وامتلأت بهتافاتهم. وعند المغيب عاد الكولونيل كوس إلى القصر ليتلقّى الجواب المنتظر، لكن الردّ على مطالب غورو لم يكن جاهزاً بعد. وأخيراً حصل كوس على رسالة من فيصل جاء فيها: «إننا نأبى الحرب. لكن قبول الشروط الواردة في مذكّرتكم الأخيرة يعرّضنا لا محالة إلى حرب أهلية. أننا مستعدون لتنفيذ الإنذار المؤرخ في ١٤ تموز بحذافيره، وقد نفذنا حتى الآن اربعة من شروطه.. على أن ينسحب الجيش الفرنسي من الأماكن التي احتلّها مؤخراً»[١].

في اليوم التالي، ٢٤ تموز، بدأت المعركة في ميسلون، حيث كانت القوات العربية قد احتشدت على ذروتي المعبر الذي يُفترض أن تمرّ به القوات الفرنسية. وعند الفجر التحمت الكتيبة الثالثة من جيش المشرق بالكتيبة الشريفية التي كانت بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة. وكان الصدام عنيفاً. ومالت الكفة في البداية لصالح العرب. وحوالي الساعة التاسعة سقطت قذيفة على مقربة من العظمة بينما كان على رأس رجاله. فأدى مقتله إلى تضعضع الصفوف العربية.

(١) [الحصري، يوم... ص ١٥٨].

LAU - Riyad Nassar Library

ثم تكفل هجوم الدبابات الفرنسية بتشتيتها، وحسمت المدفعية أمر انهزامها[١]. وفي المساء رضخت العاصمة للمنتصري. وفي اليوم التالي، ٢٥ تموز، دخل الجنرال غوبيه إلى دمشق على رأس جيش مهيب وسط صمت مريب وعبر شوارع مقفرة. في الوقت ذاته، قامت القوات الفرنسية المتمركزة في الشمال باحتلال حلب وحمص وحماه دون عناء يذكر.

في ٢٦، ألّف الجنرال غوبيه حكومة جديدة برئاسة علاء الدين الدروبي، ووجه إليها بياناً خطياً صيغ بلهجة حاسمة:

«إنني أمثّل هنا الجنرال غورو، المندوب السامي للجمهورية الفرنسية، وأنا أتكلم الآن باسمه:

«لقد جرّ الأمير فيصل بلاده إلى قيداصبعين من الهلاك. وهو يتحمل مسؤولية كبيرة جداً وواضحة كل الوضوح عن كل الأحداث الدموية التي كانت سوريا مسرحاً لها خلال الأشهر الفائتة، بحيث لم يعد من الجائز استمراره في الحكم...

«إن حكومتكم الجديدة، إذ تضطلع بأعباء الساعة الراهنة ومسؤولياتها، لا يسعها أن تتنكّر لمسؤوليات الماضي الذي يتمثّل بالكثير من الخراب والدمار وبالكثير من الدماء المراقة.

«ينبغي علينا إذن أن نبدأ برأب الصدع الذي حصل. وعليكم أن تساهموا في ذلك بجمع مبلغ قدره ٢٠٠,٠٠٠ ليرة ذهبية لتوزيعها على العائلات السورية المتضرّرة على سبيل التعويض.

«وينبغي علينا أيضاً أن نعاقب المذنبين، رؤساء العصابات، الذين فرضوا

(١) وضعت معركة ميسلون في **الكتاب الذهبي لجيوش المشرق، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦**، الذي نشره مكتب الطباعة التابع لجيوش المشرق. في بيروت، عام ١٩٣٧، ص ٦٣ وما بعدها. والكتاب يصف المقاومة الباسلة التي أبدتها القوات الشريفية وصفاً موضوعياً.
- Le Livre d'or des Troupes du Levant, 1918 - 1936, Beyrouth, 1937.

الخوّة على البلاد باسم الشعارات الوطنية، فضلاً عن أولئك الذين أمدّوهم بالمال والنفوذ. . .

«وستستمر حكومتكم الجديدة بأداء وظيفتها بواسطة هيئاتها المحلية كما في السابق.

«وسوف تتمّ دراسة كل المسائل التي تهمّ الأهالي أو التي تعني مشتقبل البلاد، بالاشتراك معكم وبالتنسيق مع الكولونيل طولا رئيس البعثة الفرنسية، ثم ترفع هذه الدراسات إليّ.

«أما الجيش الشريفي فيجب أن يقتصر دوره على حفظ الأمن الداخلي الذي لا بدّ منه لازدهار البلاد. . .

«وتستطيعون، بل ينبغي لكم، أن تطمئنوا أهالي دمشق الذين لا يضمّون، في أكثريتهم الساحقة، إلاّ خيرة العناصر وأبعدها نظراً ممن تستطيعون الاعتماد عليها، أن هؤلاء الأهالي لن يصيبهم من جانبنا أي إزعاج أو تكدير. . .

«وقد كان لكم أن تقدّروا عندما رأيتم استعراض قسم من فرقتي العسكرية، إننا نملك من الوسائل ما يمكّننا من فرض السلام على هذه البلاد التي هي بأمسّ الحاجة إليه»[١].

إلتجأ فيصل وحكومته إلى إحدى ضواحي دمشق الجنوبية. لكنه، رغم ذلك، وجد من القوّة ما مكّنه من إرسال برقية في اليوم ذاته إلى الجنرال غورو، يحتجّ فيها لا على الاجتياح الفرنسي بل على بيان الجنرال غوبيه الذي أدخل على الحكم هذا التعديل المفاجئ - وكما لو أن أملاً أخيراً كان يراوده حول إمكانية التعاون مع فرنسا. غير أن الجواب سرعان ما وافاه. إذ إنه تلقى رسالة تآمره بمغادرة الأراضي السورية في غضون مهلة تنتهي في ٢٨ تموز. وهكذا رحل الأمير فيصل ليبحث عن مصير آخر. وكان رحيله انتهاءً للاستقلال العربي.

(١) نص هذا البيان عند ج. بيشون، المرجع المذكور، ص ٣٦٧.

LAU - Riyad Nassar Library

بعد ذلك بأيام قلائل تولّى المندوب السامي للجمهورية الفرنسية مقاليد الحكم في عاصمة الأمويين القديمة. وقد كتب أحد خلفائه بعد ذلك يقول: «أما الجنرال غورو الذي لم تتعوّد عيناه الزمرّديّتان على الحيطة البيطة، ناهيك بالحيطة المركبة، فقد طلب من بعضهم أن يدلّه على قبر قاهر غي دو لوزينيان، فوقف قربه وناداه بلهجة هوغولية: ها قد عدنا يا صلاح الدين»[١].

(١) غبرييل بويو، **سنتان في المشرق، ذكريات في سوريا ولبنان، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٠**، باريس، ١٩٥٢، ص ٢٩.

- Gabriel Puaux, Deux années au Levant, souvenirs de Syrie et Liban, Paris, 1952.

مراجع

١ . **بالنسبة لتركيا وخوضها الحرب**، انظر كتب دريو وأنسيل ماريوت وأندرسون المتعلقة بالمسألة الشرقية والتي ذكرناها في مراجع **المقدمة**. أضف إليها تواريخ الحرب الكبرى، كتاريخ پيير رينوڤين، **الأزمة الأوروبية (١٩٠٤ ـ ١٩١٤) والحرب الكبرى** (مجموعة **شعوب وحضارات**)، باريس، الطبعة الأخيرة، وخاصة تاريخ الكومندان م. لارشيه. **الحرب التركية في الحرب الكبرى**، باريس، ١٩٢٣. ـ انظر أيضاً مرافعة أندره ماند لستام الغنيّة بالمعلومات والوثائق، **مصير الامبراطورية العثمانية**، باريس، ١٩١٧. حول معاهدة سيڤر. انظر پول كريستيان هلمريخ، **من باريس إلى سيڤر. اقتسام الامبراطورية العثمانية في مؤتمر السلام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠**، كولومبس، مطبعة جامعة ولاية أوهايو، ١٩٧٤.

- Pierre Remouvin, La crise européenne (1904 - 1914) et la grande guerre (Coll. Peuples et civilisations), Paris, derniére édition.
- M. Larcher, La guerre turque dans la guerre mondiale, Paris, 1923.
- André Mandelstam, Le sort de l'Empire Ottomen, Paris, 1917.
- Paul Christian Helmerichz from Paris to Sèvres. The partition of the Ottomen empire at the peace Conference of 1919 - 1920, Columbus ohio state University Press, 1974.

٢ . **حول مجازر أرمينيا**، انظر **التقرير السري** الذي يعتبر شهادة دامغة ملؤها العاطفة والتأثّر، والذي وضعه الدكتور يوهانس لبسيوس، رئيس البعثة البروتستانتية الألمانية في الشرق خلال الحرب **حول مجازر أرمينيا**، باريس، ١٩١٩. وقد أُعيد نشره مؤخراً في بيروت: ولم يضع المؤلف تقريره ـ السري ـ إلاّ ليطّلع عليه زملاؤه في برلين. وهناك شهادة أخرى لا تقلّ تأثيراً في النفس

عن الآنفة الذكر وهي **مذكرات المونسنيور حنا نسليان أسقف تريبيزونديا حول الأحداث السياسية ـ الدينية التي جرت في الشرق الأدنى بين ١٩١٤ و١٩١٨**، وهي في جزأين كبيرين، نُشرت في بيروت عام ١٩٤٥: إنها دراسة وافية مليئة بالوقائع والوثائق. أضف إلى ذلك: أندونيان، **وثائق رسمية تتعلق بالمجازر الأرمنية**، باريس، ١٩٢٠، مرجع مذكور. فازكين أيقوني، **الأرمن، شعب مأساوي**، بيروت، ١٩٤٥. جان ميسيريان، **مذابح الشعب الأرمني. مصير السكان الأرمن في الامبراطورية العثمانية. من الدستور العثماني إلى معاهدة لوزان، ١٩٠٨ ـ ١٩٢٣**، بيروت، ١٩٦٥. هـ.باسدرمنجيان، **تاريخ أرمينيا**، باريس، ١٩٦٤. جان ـ ماري كارزو، **أرمينيا ١٩١٥ مذبحة نموذجية**، باريس، ١٩٧٥ (يحتوي على مراجع هامة). إيف ترنون، **الأرمن. تاريخ مذبحة**، بريس، ١٩٧٧. انظر أيضاً كتاب ماندلستام المذكور أعلاه، ص ١٨٧ وما يليها.

- Dr Johannés Lepsius, Le Rapport secret sur les Massacres d'Arménie, Paris, 1919.
- Les Mémoires de Mgr. Jean Naslian, Evêque de Trébizonde, sur les évènements politico-religieux en Proche Orient de 1914 à 1918, Beyrouth, 1955.
- Andonian, Documents officiels Concernant les massacres arméniens, Paris, 1920.
- Vazkène Aykouni, Arméniens, Peuple tragique, Beyrouth, 1945.
- Jean Mécérian, S.J., Le génocide du peuple arménien. Le sort de la population arménienne, de l'Empire Ottomane. De la Costitution Ottomane au Traité de Lausanne, 1908-1923, Beyrouth, 1965.
- H. Pasdermanjian, Histoire de l'Arménie, Paris, 1964.
- Jean - Marie Carzou, Arménie 1915, Un genocide exemplaire, Paris, 1975.
- Yves Ternon, Les Arméniens. Histoire d'un génocide. Paris, 1977.

في خضمّ تلك المآسي الفظيعة حصلت مقاومة محدودة في أحد الجبال

قرب أنطاكية. روى الألماني فرانز ڤرفل وقائعها البطولية في كتاب نُشر عام ١٩٣٣ وتُرجم إلى الفرنسية والإنكليزية بعنوان: **أيام موسى داغ الأربعون**.

- Franz Werfel, Les quarente jours de Moussa Dagh, 1933.

٣. توجد التفاصيل المتعلقة بمحاكمة الشهداء اللبنانيين والسوريين وبالحكم عليهم وبإعدامهم في الجزء الأول من كتاب أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، ٣ أجزاء، القاهرة، د.ت. مرجع مذكور. يُضاف إليه: **الكتاب الأخضر. حقيقة المسألة السورية**، نُشر في اسطنبول عام ١٩١٦ بعناية قائد الجيش الرابع، مرجع مذكور، فضلاً عن مذكرات جمال باشا، **مذكرات رجل دولة، ١٩١٣ ـ ١٩١٩**، لندن، ١٩٢٢، مرجع مذكور، وقد تُرجم إلى العربية ونشر في القاهرة عام ١٩٢٣. وتُنشر من حين إلى آخر بعض الكتابات بالعربية حول هذا الموضوع دون أن تضيف شيئاً جديداً. إنه وجه من أوجه الماضي القريب لا يزال ينتظر مؤرّخه.

٤. **حول سياسة جمال باشا في لبنان وسوريا**، انظر ليمان ڤون ساندرز، **خمسة أعوام في تركيا**، تُرجم عن الألمانية، باريس، ١٩٢٣، مرجع مذكور. حول المجاعة في لبنان، نجد في أعمال **المؤتمر الفرنسي حول سوريا** الذي عقد في مرسيليا في ٣ و٤ و٥ كانون الثاني ١٩١٩ والتي أشرنا إليها في مراجع الفصل السابق، تقريراً للدكتور ألفرد خوري، من بيروت، حول **استشهاد لبنان**، الكراس الثاني، ص ٦٢ وما يليها.

- Dr. Alfred Coury, Le Martyre du Liban.

هناك عدد من الشهادات باللغة العربية، نذكر منها: إبراهيم حرفوش، **دليل العناية الصمدانية في ترجمة معالي منار الطائفة المارونية، غبطة البطريرك أبينا مار إليس بطرس الحويك، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق**، جونية، ١٩٣٥. يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، بيروت، ١٩٦٤، مرجع مذكور. وله أيضاً: **سوريا والعهد العثماني**، بيروت، ١٩٦٦.

٥. **حول الحركة العربية** لا يسعنا إلاّ أن نذكر بالدرجة الأولى بالكتاب

الرائد الذي وضعه الماروني نجيب عازوري، **يقظة الأمة العربية في آسيا التركية**، باريس، ١٩٠٥.

- Nejib Azoury, Le Rèveil de la Nation Arabe dans l'Asie turque, Paris, 1905.

ومعلوم أن ثورة الملك حسين العربية كانت مدعاة لوضع أحد أمهات الكُتب الغربية على يد الكولونيل الذائع الصيت أي. تي. لورانس، **أعمدة الحكمة السبعة**، باريس، بايو، ١٩٣٦ (مترجم عن الإنكليزية، لندن، ١٩٢٦) وقد استُعير عنوانه هذا من التوراة (الأمثال، ١٠٩).

- E.T. Laurence, Les sept piliers de la Sagesse, Paris, Payot, 1936 (Seven Pillars of Wisdom, London, 1926).

كما كانت هذه الثورة موضوعاً لسرد روائي، على نحو ما كان شائعاً في فرنسا في ذلك الوقت، تناول العرب والأمير فيصل: الجنرال أ. بريمون، **الحجاز في الحرب العالمية**، باريس، ١٩٣١. يُستكمل هذا السرد بكتاب الجنرال كاترو، **مهمّتان في الشرق الأوسط** (١٩١٩ ـ ١٩٢٢)، باريس، ١٩٥٨، المهمّة الأولى لدى الجنرال غورو، فهي إذن من مواد الفصل التالي، لكن الثانية التي حصلت بين نيسان ١٩١٩ وتموز ١٩٢٠ وكانت بمثابة التمهيد للأولى، جرت في الحجاز حيث كان يحكم الملك حسين في ذلك الحين.

- Ed. Brémond, Le Hedjaz dans la guerre mondiale, Paris, 1931.
- Catroux, Deux missions en Moyen-Orient (1919-1922), Paris, 1958.

انظر أيضاً أو جين يونغ، **الدول الكبرى أمام الثورة العربية. أزمة الغد العالمية**، باريس، ١٩٠٦. وله أيضاً: **الثورة العربية، من حزيران ١٩١٦ حتى أيامنا. الصراع من أجل الاستقلال**، باريس، ١٩٢٥. ندرة مطران، **سوريا الغد**، باريس، ١٩١٦. ك.ت.خير الله، **المناطق العربية المحرّرة. سوريا والعراق ولبنان**، باريس، ١٩١٩، مرجع مذكور. د.جورج سمنة، **سوريا**، باريس، ١٩٢٠، مرجع مذكور. جان لوغول، **الوحدة العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً**، القاهرة، ١٩٤٦. جورج أنطونيوس، **يقظة العرب. قصة الحركة القومية العربية**،

لندن، ١٩٣٨، مرجع مذكور. زين ن.زين، **العلاقات العربية التركية وظهور القومية العربية**، بيروت، ١٩٥٨. وله أيضاً: **نشأة القومية العربية**، بيروت، ١٩٦٦. وهناك دراسة إجمالية ممتازة لمكسيم رودنسن في **انسيكلوبيديا أونيفرساليس**، **العروبة**، المجلد الثاني، ص ٢٣٤ وما يليها.

- Eugène Yung, Les puissances devant la Révolte Arabe. La crise mondiale de demain, Paris, 1906, La Révolte Arabe. De juin 1916 à nos jours. La lutte pour l'Indépendance, Paris, 1925.
- Nadra Montran, La Syrie de demain, Paris, 1916.
- K.T. Khairallah, Les Régions Arabes libérées. Syrie, Irak, Liban, Paris, 1919.
- Dr. Georges Samné, La Syrie, Paris, 1920.
- Jean Lugol, Le Panarabisme. Passé, Présent, avenir. Le Caire, 1946.
- George Antonius, The Arab Awakening. The story of the Arab National Movement, London, 1938.
- Zeine N. Zeine, Arab-Turkish Relations and the Emergence of the Arab Nationalism, Beirut, 1958. The Emergence of Arab Nationalism, Beirut, 1966.
- Maxime Rodinson, Arabisme, dans l'Encyclopaedia Universalis, vol 2, P. 234 et S.

٦. **حول معاهدات الحرب السرّية**، الكتاب الأساسي هو كتاب هاري ن. هوارد، **اقتسام تركيا. تاريخ دبلوماسي، ١٩١٣ ـ ١٩٢٣**، أوكلاهوما برس، ١٩٣١، طبعة ١٩٦٦ (غنيّ بالمراجع). يُضاف إليه، جان بيشون، **الأصول الشرقية للحرب العالمية**، باريس، ١٩٢٧. وله أيضاً: **اقتسام الشرق الأوسط**، باريس، ١٩٣٨. يوكا نيفاكيفي، **بريطانيا وفرنسا والشرق الأوسط العربي**، لندن، ١٩٦٩.

- Harry N. Howard, The Partition of Turkey, A Diplomatic History, 1913-1923, Oklahome Press, 1931, Edition 1966.

- Jean Pichon, Les origines orientales de la Guerre mondiale, Paris, 1927. Le partage du Proche-Oreint, Paris, 1938.
- Yukka Nevakivi, Britain, France and the Arab Middle Eadt, London, 1969.

أما وعد بلفور فقد روى تاريخه بالتفصيل ليونار ستين، **وعد بلفور**، لندن، ١٩٦١.

- Leonars Stein, The Balfour Declaration, London, 1961.

٧. **انتصار الحلفاء والاحتلال العسكري لسوريا ولبنان** وصفهما الكونت ر. دو كونتو ـ بيرون، **كيف استتبّ الأمر لفرنسا في سوريا (١٩١٨ ـ ١٩١٩)**، باريس، ١٩٢٢، مرجع مذكور. يُضاف إليه بالنسبة للمعارك التي خاضها الجيش الفرنسي، **الكتاب الذهبي لجيوش المشرق، ١٩١٨ ـ ١٩٣٦**، مرجع مذكور (ترجم إدوار بستاني هذا الكتاب إلى العربية، في بيروت، عام ١٩٣٨، تحت نفس العنوان بالعربية).

- R. De Gontaut-Biron, Comment la France S'est installée en Syrie (1918-1919), Paris, 1922.
- Le Livre d'or des Troupes du Levant, 1918-1936.

حول احتلال فرنسا لكيليكية وجلائها عنها وهجرة الأرمن، انظر بول دو ڤيو، **الرغبة بكيليكية، ١٩١٩ ـ ١٩٢٢**.

- Paul De Véou, La passion de la cilicie, 1919-1922.

أما **أعمال المؤتمر الفرنسي حول سوريا** (التي ورد ذكرها في هذا الفصل وأشرنا إليها أعلاه) والمنعقد في مرسيليا برعاية غرفة التجارة بتاريخ ٣ و٤ و٥ كانون الثاني ١٩١٩، ففيها نوع من الجردة الأولية حول سوريا ولبنان في بداية الانتداب، وهي من ثلاثة أجزاء وخمسة كراريس. يحتوي الجزء الأول على دراسة ذات فائدة كبيرة هي عبارة عن تقرير بقلم بول هوفلن بعنوان **ما هي قيمة سوريا؟ عرض لأعمال البعثة الفرنسية في سوريا، أيار ـ أيلول ١٩١٩**.

- Actes du Congres, Français de la Syrie.

L.A.U. - Riyad Nassar Library

- Paul Huvelin, Que Vaut la Syrie? Compte rendu de la Mission Française en Syrie, mai-Septembre 1919.

٨. **حول مؤتمر السلام الذي عُقد في ١٩١٩ ـ ١٩٢٠**، الكتاب الأساسي هو كتاب هـ. ـ و. تمپرلي، **تاريخ مؤتمر باريس للسلام**، ٦ أجزاء، لندن، ١٩٢٠ ـ ١٩٢١، مرجع مذكور. يحتوي الكتاب في الجزء الرابع على مساهمة لدو ميرميكس بعنوان **المفاوضات السرية والهدنات الأربع**، تشتمل على جميع التفاصيل المتعلقة بهدنة مودروس. أما الأجزاء التي تليه فتروي عن كتب حيثيات ومجريات المفاوضات والاتصالات والتعرجات التي كان هذا المؤتمر التاريخي مسرحاً لها. يُستكمل هذا الكتاب بـ بول مانتو، **مفاوضات مجلس الأربعة، ٢٤ آذار ـ ٢٨ حزيران ١٩١٩**، باريس، ١٩٥٥. انظر أيضاً الجزء السابع من **تاريخ العلاقات الدولية**، لبول رينوڤين الذي ذكرناه في مراجع الفصل السابق، فهو يحتوي على العديد من المراجع. انظر لين لوهياك، **لبنان في مؤتمر السلام**، رسالة متريز في السوربون، ١٩٧٢، لم يتسنّى لنا الاطلاع عليها.

- H. - W. Temperley, Edit., A History of the Peace Conference of Paris, 6 vol., London, 1920 - 1921.
- De Mermeix, Les Négociations secrètes et les quatre armistices.
- Paul Mantoux, Les Délibérations du Conseil des Quatre, 24 mers- 28 juin 1919, Paris, 1955.
- Lyne Lohéac, Le Liban à la conférence de la Paix, Sorbonne, 1972.

٩. **المطالب العربية والسورية واللبنانية** عرضها زين ن. زين في **الصراع على الاستقلال العربي**، بيروت ١٩٦٠. وله أيضاً بالعربية: **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة سوريا ولبنان**، بيروت، ١٩٧١. يُضاف إليه مذكرات تكاد تغطي تلك المرحلة بكاملها، بقلم يوسف الحكيم، **سوريا والعهد الفيصلي**، بيروت، ١٩٦٦. حول الكاهن الماروني حبيب أسطفان الذي قام بنشاط كبير في عهد الملك فيصل، انظر كتاب ابن أخيه [أو ابن أخته] فريد أسطفان، **حبيب أسطفان**، بالعربية، بيروت، د.ت.، لكن المؤلف لا يكرّس لبطله إلاّ فصلاً

واحداً عن المرحلة الفيصلية، في حين أنه يتفصّل بالحديث عن كتاباته وخطبه في البرازيل حيث قضى أيامه الأخيرة عام ١٩٤٦.

- Zeine N. Zeine, The Struggle for Arab Independence, Beirut, 1960.

حول إنذار الجنرال غورو وتسارع الأحداث التي أدّت إلى معركة ميسلون واحتلال سوريا، انظر ساطع الحصري، **يوم ميسلون**، بيروت، ١٩٤٥، مرجع مذكور.

أما النظام الفيصلي فقد كتب عنه بصورة إجمالية فيليب داڤيد، **حكومة عربية في دمشق، المؤتمر السوري**، أطروحة في الحقوق، باريس، ١٩٢٣، مرجع مذكور. لكن الكتاب الذي لا غنى عنه حول فيصل يظل كتاب أمين سعيد الذي ذكرناه، ومعه كتاب يوسف الحكيم، وقد ذكرناه أيضاً. انظر كذلك خيرية كاظمية، **الحكومة العربية في دمشق**، ١٩١٨ ـ ١٩٢٠، بيروت، ١٩٨٢. إلى ذلك يحتوي كتاب جان بيشون المذكور أعلاه **على طريق الهند، بعد قرن من بونابرت**، باريس، ١٩٣٢، على وقائع ووثائق، لكنه يدافع بالطبع عن وجهة النظر الفرنسية. أما لجنة كنغ ـ كرين فهي تشكل موضوعاً لدراسة وافية معزّزة بالوثائق من بينها تقرير البعثة الختامي: هاري ن. هوارد، **لجنة كنغ ـ كرين. استطلاع أمريكي في الشرق الأوسط**، بيروت، ١٩٦٣.

- Philippe David, Un Gouvernement Arabe à Damas. Le Congrès Syrien, thèse de droit, Paris, 1923.
- Jean Pichon, Sur la route des Indes. Un Siècle après Bonaparte, Paris, 1932.
- Harry N. Howard, The King-Crane Commission. An American Inquiry into the Middle East, Beirut, 1963.

١٠. **حول مؤتمر لوزان** ينبغي العودة دائماً إلى هاري ن. هوارد، **اقتسام تركيا**. انظر أيضاً الكونت ر. دو غونتو ـ بيروت و ل. لوريڤيران، **من أنغورا إلى لوزان. مراحل انحطاط**، باريس، ١٩٢٤، فضلاً عن الجزء السابع من **تاريخ**

I.A.U. Riyad Nassar Library

العلاقات الدولية لـ ب. رينوفن، وإدوار دريو، **المسألة الشرقية، ١٩١٨ـ ١٩٣٧، سلام المتوسط**، باريس، ١٩٣٨.

- R. De Gontant-Biron et L. le Révérent, D'Angora à Lausanne. Les Etapes d'une déchéance, Paris, 1924.
- Edouard Driault, La question d'Orient, 1918-1937. La Paix del la Méditerranée, Paris, 1938.

١١. **أما معاهدة لوزان** وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات التي ورد ذكرها في هذا الفصل، فيجد القارئ نصوصها في الجزء الثاني من مجموعة جي. سي. هوراڤيتز المشار إليها، **الدبلوماسية في الشرقين الأدنى والأوسط**. وفي كتابي غونتو ـ بيرون ولوريڤيران المشار إليهما، كما في كتاب ج. أنطونيوس المشار إليه أيضاً، بعض نصوص المعاهدات المطكورة منقولة عن مجموعة هوراڤيتز.

- J.C. Hurawitz, Diplomecy in the Near and Middle East.

١٢. كل بحث تفصيلي حول هذه الحقبة التاريخية يتطلب الاطلاع على المجلات الدورية التي كانت أكثر تتبعاً من غيرها لقضايا الشرق:

مجلة **أورينتي مودرنو** [الشرق الحديث]، روما. **كوريسپونداس دوريان** [مراسلات الشرق] للدكتور ج. سمنة، باريس. **لاسي فرانسيز** [آسيا الفرنسية]، باريس.

- Oriente Moderno, Roma, Correspondance d'orient, Paris, L'Asie Française, Paris.

يُضاف إليها مجلات أخرى تهتمّ بالشرق الأوسط، كانت قد بدأت تصدر منذ الحرب الأخيرة: أوريان [الشرق]، باريس، ذا ميدل إيست جورنال [صحيفة الشرق الأوسط]، إلخ...

- Orient, Paris. The Middle East Jonrnal, Washington, etc.